



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس والثلاثون

كفاية - ليلة القدر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن  
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(المرجه البحاري ومعه)

الموسم الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

مطابع دار الحقوق للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

---

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

في المراد، فيقال: كفاه مؤثرته يكفيه كفاية،  
ومنه الكفاية: وهي ما يكفي الإنسان  
من العيش.

وفي اصطلاح الفقهاء للكفاية عدة  
استعمالات منها:

الكفاية بمعنى: الأفعال المهمة التي قصد  
الشروع وجودها دون النظر إلى شخص  
فاعلها، وذلك لتعلقها بمصالح الأمة،  
ويطلق على تلك الأفعال فروض الكفايات  
كالجهاد في سبيل الله وإنقاذ القرى.

وبمعنى: أهلية الشخص للقيام  
بالأعمال المهمة المتعلقة بمصالح الأمة،  
كالولايات العامة والوظائف الخاصة، وهي  
تختلف باختلاف مقصود الولاية ووسائل  
تحقيق ذلك المقصود.

وبمعنى: سد الحاجات الأصلية  
للشخص من مطعم وملبس ومسكن  
وغيرها، مما لا بد له منه على ما يلزم بحاله  
وحال من في نفقته من غير إسراف  
ولا تقتير<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ. الكفاف

٢. الكفاف لغة من كف بمعنى: ترك،

(١) سمي المستحتاج للشرع ١٠٠٦/٣، والأحكام مخطوطة  
للهادي من ٩٢، والهادي من ٩١، ٩٢.

## كفاية

التعريف:

١. الكفاية لغة: من كفى يكتفي كفاية.  
ومن معانيها: ما يحصل به الاستغناء عن  
غيره، ويقال: اكتسفت بالشيء: أي  
استغنيت به<sup>(١)</sup>، ومنه قوله صلى الله عليه  
وسلم: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة  
في ليلة كفتاه»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: القيام بالأمر. فيقال: استكفيت  
أمرا فكفانيه: أي قام به مقامي، ويقال:  
كفاه الأمر إذا قام مقامه فيه فهو كاف وكفي،  
ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ  
عَبْدَهُ ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنها: سد الخلة أي الحاجة وبلوغ الأمر

(١) لسان العرب لابن منظور: «الصبح المير القضي، وسيم  
عالمين اللغة لابن فارس ص ١٢٨، والقرونات في غريب  
الصحاح للأصمعي ص ٤٣٩، والتهذيب في ص ١٢٨  
التهذيب لابن الأثير ١٩٣/٤، وبعثت ذوي التميز للتعريف  
قاضي ٣٩٨/٤

(٢) حديث. من قرأ بالآيتين من آخر  
الفرقة الشاذلي (صح الحديث ٤٥٨/٩)، وسلم (٥٥٥/١) ص  
١٠٠٦، وألفاظ للهادي

(٣) سورة الزمر ٣١

وحوائج<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: الحاجة ما يفتقر الإنسان إليه مع أنه يبقى بدوره<sup>(٢)</sup>. وعرفها علماء الأصول بأنها: ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤذي في الغالب إلى الخرج والمشفقة اللاحقة بغوت المطلوب، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين - في الجملة - أخرج والمشفقة<sup>(٣)</sup>. والصلة بين الحاجة والكفاية التضاد.

الكفاية في حاجات الأمة ومصلحتها العامة:

١ - نص التشريع على حاجات الأمة ومصلحتها، وطلب من الناس القيام بها دون النظر إلى شخص من يقوم بها، وهي تسمى (الأمر الكفائي)، وفيها يلي تفصيل لذلك.

أقسام الأمر الكفائي:

الكفاية في حاجات الأمة كما تنصور في انقراض والسواجات تنصور في التدبورات والمنفعة، ولذلك ينقسم الأمر الكفائي إلى: فرض كفاية، وسنة كفاية.

أ - فرض الكفاية:

٥ - فرض الكفاية هو: أمر مهم كلي يتعلق به مصالح دينية ودنيوية لا ينتظم الأمر إلا

يقال: كف عن الشيء كفا: تركه، ويقال: كففته كفا: منعته، ويقال: قوته كفاف: أي مقدار حاجته من غير زيادة ولا نقص، سمي بذلك لأنه يكف عن سؤال الناس ويغني عنهم، ويقال: استكفف وتكفف إذا أخذ يظن كفه، أو سأل كفا من الطعام، أو ما يكف به الجوع<sup>(٤)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

وعمل ذلك عرفه الشريف ажرجاني بأنه: (ما كان بقدر الحاجة ولا يفضل منه شيء، ويكف عن السؤال)<sup>(٥)</sup>.

ويختلف حد الكفاف في الإنسان عن حد الكفاية، من أن حد الكفاف يقتصر على سد الضروريات القصوى من مطعم ومسكن وملبس، أما حد الكفاية فيتمشى ذلك إلى ما لا يبد للإنسان منه على ما يلقى بحالته، من نكاح وتعليم وعلاج وقضاء دين، وما يتزين به من ملابس وحلي وغير ذلك.

ب - الحاجة

٣ - الحاجة لغة: الاختصار (في الشيء) والاضطرار إليه، جمعها حاجات

(١) لسان العرب، ومعجم مقاييس اللغة (٥: ٤٠٤).

(٢) مراد الله تعالى.

(٣) المفاتيح للشافعي ١٠٠.

(٤) معجم مقاييس اللغة لأبي فارس، والمصباح المنير للفيروزى (كف).

(٥) فقه يقات للمرحومي ص ٢٣٧.

مصلحة إنقاذ ذلك الغريق، لجعله صاحب الشرع على الكفاية نفياً لتعبت في الأفعال<sup>(١)</sup>.

ب - فرض العين يقصد منه امتحان المكلفين به في حين أن المقصود من فرض الكفاية حصول الفعل دون النظر إلى الفاعل<sup>(٢)</sup>.

ج - فرض العين يؤدي إلى تحقيق مصلحة الفرد ورفع شأنه في مجال الأمر المطلوب منه، في حين أن فرض الكفاية يؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع ورفع شأنه<sup>(٣)</sup>.

د - فرض العين يطالب به جميع المكلفين، ولا يسقط الإثم عن التاركين له بأداء البعض، لبقاء التكليف به على التاركين له، في حين أن فرض الكفاية يسقط عن التاركين له إذا قام به البعض وكان كفاياً<sup>(٤)</sup>.

ب - سنة الكفاية:

٦ - سنة الكفاية مثل ابتداء السلام من جماعة، ونشيمت العاطس من جماعة وهي تختلف عن سنة العين كركعتي الفجر وصيام الأيام الفاضلة والطواف في غير النسك<sup>(٥)</sup>.

بحصولها، فصد الشارع حصولها من مجموع المكلفين لا من جميعهم، وليس من شخص معين، فإذا قام به من فيه كفاية سقط الخرج عن الباقين<sup>(٦)</sup>.

وهو بهذا المعنى يختلف عن (فرض العين)، وهو: ما طلب الشارع حصوله من كل فرد من الأفراد المكلفين به<sup>(٧)</sup>، مثل الصلاة والصيام وغير ذلك، وإذا قام به البعض لا يسقط الإثم عن الباقين. وأهم وجوه الاختلاف بينهما:

أ - أن فرض العين تتكرر مصلحته بتكرره، كصلاة الظهر مثلاً، فإن مصلحتها الخفوض لله تعالى وتنظيمه ومتاجاته والتذلل إليه والمثول بين يديه والتعظيم لمطالبه والتأدب بأدبه، وهذه مصالح تتكرر كلما تكررت الصلاة فتجب على كل مكلف.

أما فرض الكفاية فلا تتكرر مصلحته بتكرره كنزول البحر لإنقاذ الغريق، فإن مصلحته لا تتكرر بنزول كل مكلف، فإذا أنقذ الغريق إنسان تحققت المصلحة بنزوله، والنازل بعد ذلك إلى البحر لا تحصل منه

(١) غرر الخصال ١٦٦/١، والشيخ، ومختار لمبكي ٨٩/١

(٢) نهر المحیط لنجاشي ٢٤٦/١

(٣) السو لمختار على حاشية جمع الأمر ٦٣٢/١

(٤) حاشية ابن عسكراً ١٢٣٤/١، ١٢٣٤/١، وكشف النجاشي

٣٣/٢

(٥) حاشية ابن عسكراً ٥٢٨/١، والبصير لمبكي ٢٤٢/١

(٦) حاشية ابن عسكراً ١٣٢/١، نذر لمختار على حاشية جمع الأمر لمبكي ٦٣٢/١، ونسب الفروع ١٢٧/١، والمختار في الفروع للزركشي ٣٣/٢، ونهر المحیط للزركشي ٢٤٦/١، والشيخ، والمختار لمبكي ٤٦٠، وكشف النجاشي لمبكي ٣٣/٢

(٧) الإحكام للأندلسي ١٦٦/١، وشرح لمبكي ٤٤/١

المصالح التي نتحقق بطريق الكفاية :

من مصالح الأمة ما يتحقق بطريق الكفاية وهو أقسام :

أولاً : المصالح الدينية :

٧ - منها الاشتغال بالعلم الشرعي كطلب العلم وتصنيف كتبه، وحفظ القرآن الكريم وحفظ السنة النبوية وإقامة الحجج والبراهين على العقيدة الإسلامية، ودفع الشبهات وحل المشكلات والاجتهاد في انقضاها المستجدة.

ومنها إقامة الشعائر الدينية كصلاة الجماعة، وصلاة التراويح في جماعة، والأذان وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الكسوف والخسوف، وصلاة الاستسقاء والأعتكاف وإحياء الكعبة بالحج والعمرة والصلاة والطواف والأضحية.

ومنها الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستنقاذ أسرى المسلمين وإفشاء السلام وردده، ونشتميت العاطس.

ثانياً : المصالح الدنيوية :

٨ - منها الاشتغال بالعلوم الحياتية وتعلم أصول الصناعات والحرف كالصناعة والزراعة.

- وقيل في الدرر ١/١٢٢، وفي الشرح ١/٢٤٤، وتبليغ المتابع ٥٣/٨

ثالثاً : المصالح المشتركة :

٩ - بالإضافة إلى المصالح الدينية والدنيوية توجد مصالح مشتركة تجمع بين الدينية والدنيوية طلب النفع من الأمة فعلها.

منها تحمل الشهادة وأداؤها، والتخاطف اللقبط، وعيادة المريض، وغسل الميت وتكفينه، والقيام بالولايات والوظائف، وبيانها كالتالي :

أ - تحمل الشهادة وأداؤها.

١٠ - تحمل الشهادة : هو العلم بما يشهد به من الحقوق كالنكاح والبيع وغير ذلك، وقد اتفق الفقهاء على أن تحمل الشهادة فرض كفاية، إذا كان الشهود جماعة، فلو امتنع الجميع عن التحمل أتموا جميعاً، لأن ذلك يؤدي إلى ضياع الحقوق، أما إذا كان الشاهد واحداً فبعض التحمل فيه ويكون فرض عين، لأن التحمل يفتقر إليه ويخشى ضياع الحقوق<sup>(١)</sup>، قال تعالى : ﴿وَلَا يَأْتِيكُمُ الْفِتْنَةُ أَفَ إِذَا مَارَعَوْا﴾<sup>(٢)</sup>، فقد جمعت هذه الآية الأمرين : التحمل والأداء.

(١) انظر في ١/١٦٢، ومصحح الأمر ١/١١٥، ١/١٨٦، والشرح الصغير ١/٢٨٤، والموافق للفتاوى ٣٣٩، وأصل الحديث ١/٢١٢، والهدية ٢/٢٩٤، وأبواب الفقه لأبي بكر الدام ٢/٢١٢، والفتاوى للشيخ ١/٤١٤، والإيضاح ١/٢١١، والفتاوى

لأبي الفتح ٢/٥٦٦  
(٢) سورة القدر ١/٢٨٦



يضعف جسمه ويؤثر في نفسه، فيحتاج إلى من يواسيه ويطبب نفسه ويقوم على خدمته وتربيته، وقد اتفق الفقهاء على مشروعية عيادة المريض حديث: «حق المسلم على المسلم ست، قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في حكم عيادة المريض.

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية وبعض الحنابلة إلى أن عيادة المريض سنة مستحبة للحديث السابق.

وذهب الإمام البخاري والحنابلة في قول إلى أن العيادة واجبة على الأعيان، لأنها من حقوق المريض على المسلمين كما في الحديث السابق.

وذهب الحنابلة في قول إلى أنها فرض كفاية، قاله ابن مفلح في الرعاية الكبرى، وقال به ابن تيمية وصوبه<sup>(٢)</sup>.

وأما أداء الشهادة من المحتمل إذا طلبها المدعي ففرض كفاية إذا كان المحتملون جماعة، فإذا امتنعوا أتموا جميعاً باتفاق الفقهاء<sup>(٣)</sup>، وإذا كان المحتمل واحدًا تعين الأداء فيه ويكون فرض عين، ودليل القرينة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهَا فَإِنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ مُرِيدٌ كَافِرٌ﴾<sup>(٤)</sup>.  
والتنصيص في (شهادة ف ٥).

ب - النقاط الملقط :

١١ - اللقطة : هو الطفل المنيذ الذي لاقدرة له على القيام بمصالح نفسه، وهو نفس محترمة في الشرع الإسلامي تستحق الحفظ والرعاية، ولهذا اتفق الفقهاء على أن النقاط فرض كفاية إذا كان الواجدون له جماعة، أما إذا كان الواجد فرداً واحداً وخاف عبه اهلاكه إن تركه صار النقاط فرض عين ولايجل له تركه<sup>(٥)</sup>.  
والتنصيص في (لقطة).

ج - عيادة المريض :

١٢ - المريض : هو الذي أصيب بمرض

(١) المراجع تسعة

(٢) صواباً لمجلة ١٩٣٢

(٣) هذا الذي مع صحيح الآثار ١/١٠٦، والمدة ٢/١٧٥.

(٤) هذا الذي مع صحيح الآثار ١/١٠٦، والمدة ٢/١٧٥.

(٥) هذا الذي مع صحيح الآثار ١/١٠٦، والمدة ٢/١٧٥.

لاش فقهه ٢/٣٦٢

(١) حديث: «حق المسلم على المسلم ست»

أخرجه مسلم ١/١٠٦، والمدة ٢/١٧٥.

(٢) المدة ٢/١٧٥، والشرح الصغير ١/١٠٦، وفي المحتج

٢/١٧٥، والمدة ٢/١٧٥، والإجماع ٢/١٧٥، والألف

وأما اتصاله على الميت ففرض كفاية عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والمشهور عند المالكية<sup>(١)</sup>، لقوله ﷺ: وصلوا على من قال: لا إله إلا الله<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في (جناز ف ٢٠).

وأما تشيع الجنازة ففرض كفاية باتفاق الفقهاء<sup>(٣)</sup>، للحديث: «حق المسلم على المسلم ميت... وإذا مات فاتبعه»<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في (جناز ف ١٤).

وأما دفن الميت فمن فروض الكفايات باتفاق الفقهاء<sup>(٥)</sup>، لقوله تعالى: ﴿كُنْ أَتْلُهُ فَأَقْبِرْهُ﴾<sup>(٦)</sup>.

والتفصيل في (دفن ف ٢).

والتفصيل في (عبادة ف ٢ وما بعدها).

د - غسل الميت وتكفنه والصلاة عليه وتشييعه ودفنه:

١٣ - غسل الميت غير الشهيد واجب على الكفاية عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>، لقوله ﷺ: في الذي سقط عن بعيره نعمات -: واغسلوه بهاء وسدره<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في (تغسيل الميت ف ٢).

وأما تكفين الميت غير الشهيد ففرض كفاية عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٣)</sup>، لقوله ﷺ: في الذي سقط عن بعيره - واغسلوه بهاء وسدر وكفنته في ثوبين ولا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبأ<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في (تكفين ف ٢، ٣).

١٤ - الترميم: وهو ما يستره من عورة الميت.

(١) مجمع البحر ١٨٢/١ - والعمدتين ١٢٨، والشرح لمصير ٥٤٢/٢، ٧٧٢/٢، ونهج المدارك ١/١، ٣٢٦/١، والهيبة ١٣٤/١، وشعر ٣/٣، ٣٧٩/١، والعمدتين ١٢٨، ورحمة الأمان ٢٤، والإحصاء ١٨٢/١، الإيجات ٢٤، ٤٧٠/٢، والفتاوى لابن تيمية ٨١/٢٨.

(٢) حديث: واغسلوه بهاء وسدره. (٣) من جملة كساري (فتح كساري ١/٣٧٢)، ومسلم ٨٦٦/٢، من حديث ابن عباس.

(٤) الترميم المضاف.

(٥) حديث: واغسلوه بهاء وسدره وكفنته في ثوبين. (٦) أخرجه البخاري (فتح بخاري ١/٣٧٢)، وسند (٨٦٦/٢) من حديث ابن عباس، واللفظ لمخاري.

(١) مجمع البحر ١٨٢/١ - والشرح لمصير ٥٤٢/١، ٧٧٢/٢، والعمدتين ١٢٨، والفتاوى لابن تيمية ٨١/٢٨، ورحمة الأمان ٢٤، والإحصاء ١٨٢/١، الإيجات ٢٤، والفتاوى لابن تيمية ٨١/٢٨.

(٢) حديث: «وصلوا على من قال: لا إله إلا الله» (٣) ترميمه: المضاف (٤) من جملة كساري (فتح كساري ١/٣٧٢)، ومسلم ٨٦٦/٢، من حديث ابن عباس.

(٥) حديث: «وصلوا على من قال: لا إله إلا الله» (٦) ترميمه: المضاف (٧) من جملة كساري (فتح كساري ١/٣٧٢)، ومسلم ٨٦٦/٢، من حديث ابن عباس.

(٨) من جملة كساري (فتح كساري ١/٣٧٢)، ومسلم ٨٦٦/٢، من حديث ابن عباس.

(٩) من جملة كساري (فتح كساري ١/٣٧٢)، ومسلم ٨٦٦/٢، من حديث ابن عباس.

(١٠) من جملة كساري (فتح كساري ١/٣٧٢)، ومسلم ٨٦٦/٢، من حديث ابن عباس.

## الكفاية في الولايات والوظائف:

١٤ - الولاية ضرورية للإنسان لتنظيم مايتسا بين الناس من تعاون، ومنع التظالم، وحفظ الحقوق لأصحابها، وإعانة الضعيف وحمايته، ووقف المعتدي عن عدوانه.

وقد اتفق فقهاء المذاهب على أن نصب الإمام فرض كفاية، فيجب على الأمة الإسلامية أو من ينوب عنها من أهل الحل والعقد تنصيب إمام للمسلمين يقوم بحراسة الدين والدنيا<sup>(١)</sup>، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْكَانَ الْأَمْرِ يَنْصَحُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

الكلنف ينطبق فرض الكفاية في الإمامة العظمى:

١٥ - إذا ثبت أن الإمامة العظمى فرض كفاية، فيترتب على ذلك أنه إذا قام بها من هو أهل لذلك سقط الإثم من الباقيين، وإذا لم يقوم بها أحد خرج الناس جميعاً، ويطلب بها فريقان من الناس هما:

أ - أهل الاختيار، أو أهل الحل والعقد، وهم الذين يتوبون عن الأمة في اختيار الخليفة.

ب - أهل الإمامة: وهم الذين توافرت فيهم الشروط المعتدة في الإمامة<sup>(٤)</sup>.

وكذلك الحكم في سائر الولايات الأخرى والوظائف العامة.

والتفصيل في مصطلحات (إمارة فـ ٤، وإمامة الصلاة فـ ٥ وما بعدها، والإمامة الكبرى فـ ٦ وما بعدها، وقضاء، وقنوي).

الكفاية في حاجات الأفراد الخاصة:

١٦ - تكون كفاية الإنسان بسد حاجاته الأصلية، وهي مايدفع عن الإنسان الهلاك تحقيقاً أو تفديراً، مما لايد منه، على مايلحق بحاله ومعال من في نفقته من غير إسراف ولا تقصير<sup>(٥)</sup>.

وتوفير حد الكفاية للأفراد مطلوب شرعاً، وذلك على الفرد نفسه أولاً ثم على أقرابه ثم على المسلمين.

وتوفير الكفاية التي يكون بها تمام المعيش وسداد الحاجة مشتر في كل إنسان بحسب حاله ومعيشته وهو من فروض الكفايات<sup>(٦)</sup>.

(١) الأحكام السلطانية لبرقي، ١٠٥، والأحكام السلطانية للزوا، ٢٠٠/١٩.

(٢) ابن عابدس، ٢٢٢/٢، تنبيه الخلفاء، ٢٥٣/١، والربيع على خليل، ١٧٤/٢، ونسفي لأمر، فائدة، ٢٢٢/٣، وصفي الصنع، ١١٦/٣.

(٣) عشية ابن عابدس، ٣٧٧/٢، ونسفي السطحي، ١٠٦.

(٤) انبعاث، ٦٢/٢، والترح الصغير، ٢٧٣/٢، والأحكام السلطانية للبهدي، ١٥، والأنس لتسبيح، ٤١٤، والأحكام السلطانية للزوا، ١٩، وآداب الفرجة، ٥٥٨/٣.

(٥) سورة النساء، ١٩٦.

(٦) حديث: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ» (أبو داود، ٤٨١/٣) من حديث أبي هريرة.



سنة سنة<sup>(١)</sup>، ولأن النبي ﷺ وكان يحبس لأهلكه قوت سنتهم<sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية وأحمد في رواية - وهي المذهب - وأبو عبيد إلى أن الفقير يعطى كفاية العمر الغالب بحيث يخرج من الفقر إلى أدنى مراتب الغنى ولا يرجع إلى أخذ الزكاة مرة أخرى<sup>(٣)</sup>.

ب - توفير الكفاية عن طريق بيت المال :

٢٩ - ذهب الفقهاء إلى أن القضاة الذين لا يعطون من الزكاة لعدم كفايتها أو لعدم تحقق شروط استحقاقهم لها كفقراء أهل الذمة يصرف لهم من بيت المال<sup>(٤)</sup>.

ج - توفير الكفاية عن طريق توظيف الضرائب على الأغنياء :

٢٢ - ذهب الفقهاء إلى أن للإمام فرض ضرائب على المقادير لوجوه المصالح العامة ولعدم حاجات المسلمين.

ويجب آدم غالب البلد وكسوة تكفيها، وما تفقد عليه أوتنام عليه، وإخداها إن كانت عن لا يلق بها خدمة نفسها، ويجب مسكن يلق بها، ويجب في المسكن إمتاع لأتليك<sup>(٥)</sup>.

وللتفصيل (ز: نفقة).

طرق توفير الكفاية :

تعدد طرق توفير الكفاية على

النحو التالي :

أ - توفير الكفاية عن طريق الزكاة :

٢٠ - ذهب الحنفية إلى أن الفقير يعطى أقل من التصاب، فإذا أعطى نصاباً جاز مع الكراهة عند جمهور الحنفية، وقال زفر: لا يجوز إعطاؤه نصاباً، لأن الغنى قارن الأداء فكان أداءه حصل للمغني وهو لا يجوز.

واستثنى الحنفية من ذلك صاحب العيال بحيث لو فرق عليهم لا ينقص كلا منهم نصاباً وكذلك المديون<sup>(٦)</sup>.

وذهب المالكية وأحمد في رواية، وبعض الشافعية كالغزالي والبهوي إلى أنه يعطى ما يكفيه مدة سنة ولو كان أكثر من التصاب، لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل كفاية منها

(١) مبي الحاج ٤٣٧/٢، وما عداها.

(٢) نبيق الخلد ٣١/١، وأحمد ٤٨١/٢، ومبي الأبر

(٣) ١٢٥/١، وأحكام القرآن للمصنف ١٣٨٢/٢، ولز صفتين

٦٨/٢

(٤) حاشية المدسني ١٩٤/١، وصواب المغل ٣١٨/٢، والصريح ٤٠/١، وكشاف القناع ٢٧٢/٢، والمذهب ٢٢٩/٢

(٥) حاشية وكان خمس الله ميت. ٥٠، كبرية الساري ١٥٥/٢، لاري ١٥٠/٢، مسلم (٣٧٩/٢) من حديث ابن عمر.

(٦) للمبرم ٢٣٩/١، والأحكام السلطانية ٦٠٥، والإحصاف ٢٣٨/٢، والألوان ١١ عبيد ٥٠٠

(٧) بدائع الصلت ٦٨٢/٢، ٨٩، وفتاوى اللجنة ١٢١٠، والأحكام السلطانية ٦٢٠، والأحكام السلطانية للزفر ١٢٨

قال القرطبي: انتفى العلماء عن أنه إذا  
نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فزاد  
يجب صرف المال إليها<sup>(١)</sup>.

## كُفْرًا

التعريف:

١ - الكفر في اللغة: الستر، يقال: كفر  
النعمة، أي: غطاها، مستعار من كفر  
الشيء، إذا غطاها، وهو أصل الباب  
والكفر نقيض الإيمان، والكفر: كفر  
النعمة، وهو نقيض الشكر، وكفر النعمة  
وبالنعمة: جحدها، وكفر بكذا تبرأ منه: ولي  
التنزيل: ﴿إِنِّي حَكَمْتُ بِمَا أَقْرَحَكُمُورَافِينَ  
قَبْلُ﴾<sup>(٢)</sup>، ويقال: كفر بالصانع: نقاه  
وعطل، وهو الدهري الملحّد، وكفروا  
بالشديد: نسه إلى الكفر، وكفر عن بعينه:  
إذا فعل الكفارة، وكفرت بكفارة: جعلته  
كافرا.



والكفر شرعا: هو إنكار ما علم ضرورة أنه  
من دين محمد ﷺ، كإنكار وجود الصانع،  
وأيونه عليه الصلاة والسلام، وحرمه الزنا  
وتحريم ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) حواشي، ص ١١١.

(٢) المنصور في القواعد، ص ١٢٢.

(٣) القرطبي، ص ١١١، وابن كثير، ص ١١١.

الألفاظ ذات الصلة :

الإلحاد في الدين : هو الميل عن الشرع  
القويم إلى جهة من جهات الكفر.

أ- الردة :

ومن الإلحاد : النطق في الدين مع ادعاء  
الإسلام ، ثم التناوب في ضرورات الدين  
لإجراء الأخطاء<sup>(١)</sup>.

٢ - الردة لغة : الرجوع عن الشيء

وفي الاصطلاح : هي كفر المسلم بقول  
صريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمن<sup>(٢)</sup>

والكفر أهم من الردة ، لأنه قد يكون كفرا  
أصليا بخلاف الردة

ب- الإلشراك :

أحكام التكليفي :

٥ - الكفر حرام وهو أعظم الذنوب<sup>(٣)</sup> ، قال  
الله تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَكُفْرٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
أبكم بأجبر الكاشر ؟ الإلشراك بالله ،  
وعصوى الوالدين<sup>(٥)</sup>

٣ - الإلشراك : مصدر أشرك ، وهو : إلحاد  
الشريك ، يقال : أشرك بالله ، جعل له  
شريكا في ملكه ، والاسم : الشرك<sup>(٦)</sup> .

والصفهاء يستعملون الإلشراك بمعنى  
الإلشراك في المعتقدات ، ومعنى الكفر بالله  
تعالى<sup>(٧)</sup>

جزاء الكافر في الآخرة والدنيا

والإلشراك أهم من الكفر ، لأنه يشمل  
إلشراك في المعتقدات ويشمل الكفر بالله  
تعالى .

٦ - جزاء الكافر في الآخرة الخلد في النار  
نقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا  
بِكَايَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(٨)</sup>  
وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ<sup>(٩)</sup>

ج- الإلحاد :

٤ - الإلحاد في المعتقدات قبل والعقول عن  
الشيء<sup>(١٠)</sup>

وفي الاصطلاح : قول ابن خلدون :

(١) الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَمْنَا لَنُكَفِّرَنَّهُ وَلَنُجْزِيَ عَذَابَهُ فِي النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup>  
(٢) الشافعي : ١٠٠ ، وأما مالك : ١٠٠ ، وأما أبو حنيفة : ١٠٠ ، وأما  
أبو حنيفة : ١٠٠

(٣) سورة النور : ٢٢  
(٤) سورة النور : ٢٢  
(٥) سورة النور : ٢٢  
(٦) سورة النور : ٢٢  
(٧) سورة النور : ٢٢  
(٨) سورة النور : ٢٢  
(٩) سورة النور : ٢٢  
(١٠) سورة النور : ٢٢

(١) سورة النور : ٢٢  
(٢) سورة النور : ٢٢  
(٣) سورة النور : ٢٢  
(٤) سورة النور : ٢٢  
(٥) سورة النور : ٢٢  
(٦) سورة النور : ٢٢  
(٧) سورة النور : ٢٢  
(٨) سورة النور : ٢٢  
(٩) سورة النور : ٢٢  
(١٠) سورة النور : ٢٢

مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَصْحَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ  
وَالْأَبْصَارُ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ  
عَذَابٌ مِنْ أَتَمِّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١)  
ورود أن عماراً رضي الله عنه أخذ  
المشركون فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ  
وذكر آلهتهم بخير ثم أتى النبي ﷺ فأخبره  
فقال له النبي ﷺ: «إِنْ عَادُوا فَعَدَّهُ» (٢)

قال ابن قدامة: «وروي أن الكفار كانوا  
يحبسون المستضعفين من المؤمنين فما منهم  
أحد إلا أجابهم إلا بلالاً فإنه كان يقول:  
أحد أحد (٣)، وقيل للنبي ﷺ: «إِنْ لَمْ  
يُضَعْ عَنْ أَمْنِي الْخَطَا وَالنِّسَابِ وَمَا اسْتَكْرَهَا  
عَلَيْهِ» (٤)، ولأنه لو لم أكره عليه بغير حتى فلم  
يأت بحكمه، كما لو أكره على الإقرار (٥).  
وهذا أصلي متفق عليه، إلا أن لفظة  
تدجيلات وقبولا تختلف من مذهب إلى  
مذهب وبيننا كما يأتي:

ذهب الحنفية إلى أن الإكراه على الكفر

وأما في الدنيا فيختلف حكم الكافر في  
حالة العهد عنه في غير حالة العهد:  
ففي غير حالة العهد يجوز قتل الثقاتين  
من الكفار، لأن كل من يقاتل يجوز قتله.  
(ر: أهل الحرب ف ١١)

ولا يجوز قتل النساء والنسب والمجانين  
والغثي الشكلي باتفاق الفقهاء، وكذلك  
لا يجوز قتل المشرك عند جمهور الفقهاء.

وصرح المختار بأن الفلاح الذي لا يقاتل  
لا ينبغي أن يقتل كما روي عن عمر رضي الله  
عنه أنه قال: «اتقوا الله في المفلحين الذين  
لا يصيبونكم الحرب» وقال الأوزاعي:  
«لا يقتل المحرر إذا علم أنه ليس من  
المقاتلة» (٦).  
(ر: جهاد ف ٢٩).

وأما في حالة العهد فيعصم دم الكافر  
وماله بتفصيل في مصطلحات (أهل الذمة،  
مستأمن، هدنة).

الإكراه على الكفر:

٧- من أكره على الكفر فأنى بكلمة الكفر لم  
يصر كافراً لقول الله تعالى: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ

(١) سورة نحل ١٢٦.

(٢) حديث: «إِنْ عَادُوا فَعَدَّهُ» أخرجه الشيخان.

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٧/١) وصححه إمامنا النووي.

(٤) حديث: «إِنْ لَمْ يَضَعْ عَنْ أَمْنِي الْخَطَا وَالنِّسَابِ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ» أخرجه البخاري (١٩٧/٨).

(٥) حديث: «إِنْ لَمْ يَضَعْ عَنْ أَمْنِي الْخَطَا...» أخرجه البخاري (١٩٧/٨).

(٦) أخرجه البخاري (١٩٧/٨) وصححه إمامنا النووي.

(٧) أخرجه البخاري (١٩٧/٨) وصححه إمامنا النووي.

(٨) أخرجه البخاري (١٩٧/٨) وصححه إمامنا النووي.

(٩) أخرجه البخاري (١٩٧/٨) وصححه إمامنا النووي.

(١٠) أخرجه البخاري (١٩٧/٨) وصححه إمامنا النووي.

(١١) أخرجه البخاري (١٩٧/٨) وصححه إمامنا النووي.





على الإيمان مع الإكراه ولو كان بالقتل أفضل من الإقدام على الكفر، حتى لو قتل كان مأجوراً، لما ورد أن رسول الله ﷺ قال: «وقد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها، فيجاء بالشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين، ويمشط بأمشاط الحديد من دون لحمه وعظمه، فما يصده ذلك عن دينه»<sup>(١)</sup>.

ومقابل الأصح عند الشافعية أوجه:  
أحدها: الأفضل الإيمان بكلمة الكفر صيانة لنفسه.

والثاني: إن كان من العلماء المقتدى بهم فالأفضل الثبوت.

والثالث: إن كان يتوقع منه الإنكاح والقيام بأحكام الشرع فالأفضل أن ينطق بها لمصلحة بقاءه، وإلا فالأفضل الثبوت<sup>(٢)</sup>.

أصناف الكفار:

٩ - ذكر الكاساني أن الكفرة أصناف أربعة:

صنف منهم يتكرون بالصانع أصلاً، وهم الدهرية المعطلة.

وصنف منهم يقرنون بالصانع، ويتكرون

وقال الأذري يظهر القول بالرجوب في بعض الأحوال على بعض الأشخاص إذا كان فيه صيانة للمحرّم والذرية وعلم منه أن الصبر يؤدي إلى استباحتهم أو استئصالهم، وقس على هذا ما في معناه أو أعظم منه<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنابلة قال ابن قدامة: من أكره على الكفر فأتى بكلمة الكفر لم يصر كافراً لقوله تعالى: ﴿لَا آمَنَ أَتُحَرِّمُونَهُمْ أَنْ يُلَاحِظُوا أَعْيُنَهُمْ بِإِثْمَانٍ﴾، ثم قال: من كان مجسوساً عند الكفار ومقيداً عندهم في حالة خوف، وقامت عليه برينة أنه نطق بكلمة الكفر لم يحكم برونه، لأن ذلك ظاهر في الإكراه، وإن شهدت البينة أنه كان آت حال نطقه بحكم برونه<sup>(٤)</sup>.

ومن نطق بكلمة الكفر لإكراه وقع عليه، ثم زال عنه الإكراه، أمر بإظهار إسلامه، فإن أظهره فهو باق على إسلامه، وإن أظهر الكفر حكم أنه كفر من حين نطق به، لأننا تبينا بذلك أنه كان متشرع الصبر بالكفر من حين نطق به مختاراً له<sup>(٥)</sup>.

٨ - وينبغي الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الأصح عند الشافعية على أن الصبر والنيات

(١) حديث: «وقد كان من قبلكم يؤخذ الرجل...»  
ابن عسكروني (مع الشرح) ١/٢٠٣، ٣٩٥/١٢٠ من حديث جابر بن عبد الله.  
(٢) طهشيرسلي من مع نهاية المحتاج ٢/٢٧٧، وحاشيا بعدل ١/٤.

(٣) إسنه المطلب مع ملكة حاشية قول ١/٤.  
(٤) المنهاج ١/٢٥٠/٨.  
(٥) المنهاج ١/٢٥٠/٨.

توحيد، وهم الوثنية والمجوس.  
وصنف منهم بقرون بالصانع وتوحيده،  
وينكرون الرسالة رأساً، وهم قسم من  
الغلاة.

وصنف منهم بقرون الصانع وتوحيده  
والرسالة في الجملة، لكنهم ينكرون رسالة  
نبينا محمد ﷺ وهم اليهود والنصارى<sup>(١)</sup>.

ما اتفق على اعتباره كفراً وما اختلف فيه :

١٠ - الكفر قسمان : قسم يكون بأحد أمور  
مختلف عليها ، وقسم يكون بأمر  
مختلف فيها .

فالأول : نحو الشرك بالله ويحسد ما علم  
من الدين بالضرورة ، كجحد وجوب الصلاة  
والصوم ونحوهما ، والكفر الفعلي كإلغاء  
المصحف في الفاضلات ، وكذلك جحد  
البعث أو النبوة<sup>(٢)</sup>.

والقسم الثاني : نعمته ما يكون بالاعتقاد أو  
بالقول أو بالفعل أو بالتزك .

والتفصيل في (ردة ف ١٠ - ٢١) .

مخاطبة الكفار بفروع الشريعة :

١١ - قال الزركشي : حصول الشرط العفوي  
من التمكن والفهم ونحوهما شرط في صحة

التكليف ، أما حصول الشرط الشرعي فلا  
يشترط في صحة التكليف بالمشروط خلافاً  
للحقيقة وهي (المسألة) مفروضة في تكليف  
الكفار بالفروع وإن كانت أعم منه .

والجمهور على جواز خطاب الكفار  
بالفروع عقلاً<sup>(٣)</sup>.

أما خطاب الكفار بالفروع شرعاً ففيه  
- كما قال الزركشي - مذاهب :

القول الأول : أن الكفار مخاطبون بفروع  
الشريعة مطلقاً في الأوامر والنواهي بشرط  
تقديم الإتيان بالرمز كما يخاطب المحدث  
بالصلاة بشرط تقديم الوضوء .

والسبيل على ذلك قوله تعالى :

﴿ مَا تَكْفُرُ فِي سُبْحٍ ﴾<sup>(١)</sup> قَالَ أُوْىٰى لَكَ مِنَ

الْحَيٰوةِ<sup>(٢)</sup> ، فأعبر سبحانه وتعالى أنه

عليهم بترك الصلاة وحذر المسلمين به ،

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ آفَاقِهِمَآ

مَآخِرَ وَلَا يَقْسِمُونَ أَنَّنَّ مِنَ الَّذِينَ لَا آفَاقَ لَآ إِلٰهَ إِلَّا الْغَیُّ

وَلَا يَرْجِعُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَهُ الْغَیۡبُ أَكْثَرُ<sup>(٣)</sup> بِخُذَعَفٍ

لَهُ الْكَذٰبُ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ<sup>(٤)</sup> .

فالآية نص في مضاعفة عذاب من جمع  
بين الكفر والفضل والزنا ، لا من جمع بين

(١) البقرة ١٠٢/٧ - ١٠٣ ، وبقر الشف ١٦٢/٨ .

والشمس في بحث ما به الجمل ١٢١/٢ .

(٢) هود ١٢٢/١ - ١٢٣ ، وبهذه الأصول يثبت

١٣٦ - ١٣٧/١ .

(١) فير السيل للرازي ٣٩٢/١ - ٣٩٨ .

(٢) سورة البقر ١١/١٢ .

(٣) سورة الفرقان ٢٨/١ - ٢٩ .

أما في حق الأداء في الدنيا فهو موضع اختلاف.

واستدل القائلون بعدم غايطيتهم بالفروع بأن العبادة لا تنصو مع الكفر، فكيف يؤمر بها، فلا معنى لوجوب الزكاة وقضاء الصلاة عليه مع استحالة فعله في الكفر ومع انتفاء وجوبه لو أسلم، فكيف يجب ما لا يمكن امتثاله؟<sup>(١)</sup>

القول الثالث: إن الكفار غاطبون بالنوامي دون الأوامر، لأن الانتهاء ممكن في حالة الكفر، ولا يشترط فيه التقرب فجاز التكليف بها دون الأوامر، فإن شرط الأوامر العزيمة، وفعل التقريب مع الجهل بالتقرب إليه محال فامتنع التكليف بها.

وقد حكى النووي في التحفة أوجهها، وقال الزركشي: ذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا خلاف في تكليف الكفار بالنوامي وإنما الخلاف في تكليفهم بالأوامر.

ونقل ذلك القول صاحب المناب من الحنفية عن أبي حنيفة وعامة أصحابه. وقيل: إنهم غاطبون بالأوامر فقط. وقيل: إن المرتد مكلف دون الكافر الأصلي.

الكفر والأكل والشرب.

وكذلك ذم الله تعالى قوم شعيب بالكفر ونقص المكياج، وذم قوم لوط بالكفر وإتيان المذكور.

كما استدلوأ بانعقاد الإجماع على تعذيب الكافر على تكذيب الرسول ﷺ كما يعذب على الكفر بالله تعالى.

وقد ذهب إلى هذا القول الشافعية والحنابلة في الصحيح، وهو مقتضى قول مالك وأكثر أصحابه، وهو قول الشافعية العراقيين من الحنفية<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: إن الكفار غير غاطبين بالفروع وهو قول الفقهاء البخاريين من الحنفية، وهذا قال عيد الجبار من المعتزلة والشيخ أبو حامد الإسفراييني من الشافعية، وقال الأبياري: إنه ظاهر مذهب مالك، وقال الزركشي: اختاره ابن خزيمة منداد المالكي.

قال السرخسي: لا خلاف أنهم غاطبون بالإيمان والعقوبات والمعاملات في الدنيا والآخرة، وأما في العبادات فيالنسبة إلى الآخرة كذلك.

(١) لمستغنى للسررل ٩٢، ٩١/١، وفتح المصنوع ١٢٨/١، ونزهة المصنف ١٠٠، ٣٩٩/١، ومغني ابن عديم ٤١٣، والمخطوط ١١٣/٢، وفتاوى الدوالي ١٠٧/١، وهرقون للبراني ٢٠٧/٢، وفتاوى القروى ٢٣١/٢ - ٢٣٢.

(٢) المنصص للمزالي ٩٢، ٩١/١، وفتح المصنوع لمرح مسلم الترمذى ١٢٨/١، ونزهة المصنف ٣٩٩، ٣٩٨/١، والمخطوط ١١٣/٢، وحنابلة الجليل ٢٨٨/٢، وكشف القناع ٢٩٣/١، وتعليق القروى بفتح القروى ٢٣١/٣.

وأمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله<sup>(١)</sup>، فإن أبوا الإجابة إلى الإسلام دعوهم إلى الذمة إن كانوا عن تقبل منهم الجزية، فإن أجابوا كفوا عنهم لقول النبي ﷺ: «فإن هم أبوا فسلمهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم»<sup>(٢)</sup> وإن أبوا استعانوا بالله سبحانه وتعالى على قتالهم ووثقوا بنصر الله سبحانه وتعالى لهم بعد أن بذلوا جهدهم واستغروا وسعهم<sup>(٣)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في (جزية ف ٢٥ - ٣٠، وجهاد ف ٢٤).

ما يلزم الكافر إذا أسلم:

١٣ - قال القرافي: أسوأ الكافر غنلقه إذا أسلم، فيلزمه ثمن البياعات وأسر الإجازات ودفع الديون التي افترضها ونحو ذلك.

ولا يلزمه من حقوق الأديين القصاص ولا الغصب ولا النهب إن كان حرباً، وأما النعمي فيلزمه جميع المظالم وردّها لأنه عقّد

وقيل: إنهم مكلفون بها عدا الجهاد. وقيل: بالثبوت<sup>(١)</sup>.

واجب المسلمين تجاه الكفار:

١٢ - يجب على المسلمين دعوة الكفار إلى الإسلام لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَعْرُوفِ الْحَسَنَةِ وَحَذِرْ لَهُمُ مِنَ النَّفْيِ مِنْ أَحْسَنٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا يقتلون قبل الدعوة إلى الإسلام لأن قتال الكفار لم يفرض لعين القتال بل الدعوة إلى الإسلام.

والدعوة دعوتان: دعوة بالبيان وهي القتال ودعوة بالبيان وهو اللسان، وذلك بالتبليغ، والدعوة بالبيان أهون من الدعوة بالقتال لأن في القتال مخاطبة الروح والنفس والمال، وليس في دعوة التبليغ شيء من ذلك، فإذا احتمل حصول المقصود بأهون الدعوتين لم يلزم الانتاح بها، وقد روي أن رسول الله ﷺ لم يكن بفائس الكفرة حتى يدعوهم إلى الإسلام<sup>(٣)</sup>.

ثم إذا دعاهم المسلمون إلى الإسلام فإن أسلموا كفوا عنهم القتال لقول النبي ﷺ:

(١) البحر لمجد ٢/١٠١، وفتح الزحوت ١/٢٢٨، وجيب القروى ٢/٢٣٦ - ٢٣٩

(٢) سورة النحل ١٢٥

(٣) حديث، أن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الكفرة حتى يدعوهم إلى الإسلام

ورد فصر حديث ربه أنه قال إذا أسر أسير لمرء فذلك أسره مسلم (١٣٥٦/٣)

(١) حنيك، ولقد، أن القدر الشئ ...

سرى لمجد ٦٠٠

(٢) حديث: «فإذا هم أبوا فسلمهم الجزية» كونه مسلم (١٣٥٧/٢)

(٣) تاريخ لصباح ١٧/١٠٠٠، والقي ١٦٨/٣٠٠، والوفى بطلان ٢٥٠/٢

كان الحفظان لجهة واحدة ناسب أن يقدم أحدهما على الآخر، ويُقسط أحدهما الآخر حصول الحق الثاني لجهة الحق السانط.

وأما حق الأُميين فلجهة الأُميين والإسلام ليس حقا لهم، بل لجهة الله تعالى فناسب أن لا يحفظ حقهم بتحصيل حق غيرهم.

وثانيهما: أن الله تعالى كريم جواد تناسب رحمته المسامحة، والعبد يخيل ضعيف فتاسب ذلك التمسك بحقه، فسقطت حقوق الله تعالى مطلقا وإن رضي بها كالتسليم والأيمان، أو لم يرض بها كالصلوات والصيام، ولا يسقط من حقوق العباد ما تقدم الرضا به <sup>(١)</sup>.

مصلحة الأيوين الكافرين:

١٤ - أمر الإسلام ببر الوالدين والإحسان إليهما سواء أكان الوالدان مسلمين أم كافرين.

والتفصيل في مصطلح (بر الوالدين) ف (٣).

نجاسة الكافر وطهارته:

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أن الكافر الحي

الذمة وهو راض بمقتضى عقد الذمة، وأما الحربي فلم يرض بشيء، فلذلك أسقطنا عنه الغصوب والنهب والغارات ونحوها.

وأما حقوق الله تعالى فلا يلزمه - ولو كان ذميا - مما تقدم في كفره لاظهار ولا نذر ولا يمين من الأيمان ولا فضاء الصلوات ولا الزكوات ولا شيء فرط فيه من حقوق الله تعالى لقول النبي ﷺ: «الإسلام يهدم ما كان قبله» <sup>(٢)</sup>.

وحقوق العباد تسان: قسم منها رضي به حال كفره وأطاعت نفسه بدفعه لشحقه، فهذا لا يسقط بالإسلام، لأن إلزامه إياه ليس مغرانا به عن الإسلام لوضاه.

أما ما لم يرض بدفعه لشحقه كالقتل والغصب ونحوه فإن هذه الأمور إنما دخل عليها معتمدا على أنه لا يؤيدها أهلها، فهذا كله يسقط، لأن في إلزامه ما لم يعتقد لزومه تنظيرا له عن الإسلام فسلخت مصلحة الإسلام على مصلحة ذوي الحقوق.

وأما حقوق الله تعالى فتسقط مطلقا رضي بها أم لم يرض، وانعرق بينها وبين حقوق الأُميين من وجهين:

أحدهما: أن الإسلام حق لله تعالى، والعبادات ونحوها حق لله تعالى كذلك، ولما

(١) الصروق ليعقوبي ١٣/ ١٨٤ - ١٨٥، وينظر المتن في القواعد لزارقاني، ١٠٠/ ٣، (البحر المحيط ١/ ١٠٩)، وأسنى الطلاب ٢١٩/ ٤.

(٢) حديث: «الإسلام يهدم ما كان قبله». أوردته مسلم (١١٢/ ١) من حديث عمرو بن نعيم.

دخول الكافر المسجد :

١٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحنفية إلى أنه لا يجوز للكافر دخول المسجد الحرام<sup>(١)</sup>، لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ مَا هُمْ هَكَذَا ﴾<sup>(٢)</sup> . والمجد الحرام مراد به الحرم لقول الله تعالى : ﴿ مَن مَّسَّحَ الْيَدَيْنِ أَمْرَأَتَيْنِ يَغْتَابُهُمَا فَبُذِلَ مِنْهُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وإنما أُسري به من بيت أم هانئ من خارج المسجد .

أما المساجد الأخرى غير المسجد الحرام فقد ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لايجل لهم دخولها بغير إذن المسلمين لما روى عياض الأشعري أن أبا موسى رضي الله عنه وقد إلى عمر رضي الله عنه ومعه نصراني ، فأعجب عمر خطه فقال : قل لكاتبك هذا : يقرأ لنا كتابا ، فقال : إنه لايدخل المسجد ، فقال : لم ؟ أجنب هو ؟ قال : لا ، هو نصراني ، قال : فأنهزم عمر . فإن دخل من غير إذن عزز لما روت أم غراب قالت : رأيت عليا كرم الله وجهه على المنبر وبصر بمجوسي فترن

طاهر لأنه آدمي ، والأدعي طاهر سواء أكان مسلما أم كافرا<sup>(٤)</sup> ، لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وليس المراد من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ، نجاسة الأبدان وإنما المراد نجاسة ما يمتدونه ، وقد ربط النبي ﷺ الأمر في المسجد<sup>(٧)</sup> .

مس الكافر المصحف

١٦ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الحنفية إلى أنه لا يجوز للكافر مس المصحف لأن في ذلك إهانة للمصحف .

وقال محمد بن الحسن : لا بأس أن يمس الكافر المصحف إذا اغتسل ، لأن المانع هو الحدث وقد زال بال غسل ، وإنما بقي نجاسة اعتنائه وذلك في قلبه لا في يده<sup>(٨)</sup> .

و قال المالكية : يمنع الكافر من أن يحمل حبرا من قرآن ولو بسائر لأنه يؤدي إلى إهنته<sup>(٩)</sup> .

(١) حاشية من عاصم ١١٨/١ ، وشرح الكبير مع حاشية قاضي ٥٠/١ ، إجماع لصالح ٢٢١/٢ ، وفتاوى إمام ١١٣/١

(٢) سورة الاحراء ٧٠

(٣) سورة التوبة ٢٨٢

(٤) حدث ربط النبي ﷺ الأمر في المسجد وهو تفريق من أن أعرج البجلي (فتح الباري ٥٥٥/١) ، ومسلم (١٣٨١/٣) من حديث أبي هريرة

(٥) بدائع الصالح ٣٧/١ ، وهو المختار وحاشية ابن عاصم ١١١/١

(٦) الشرح الكبير وحاشية القموني ١٢٦/١

(١) الفصول ٢١٩/٢ ، والمغني ٥٤٩/٨ ، والنسفي ١٣٩/١

والمر المختار وحاشية من عاصم ٧٤٨/٥

(٢) سورة التوبة ٢٨٢

(٣) سورة الاحراء ٧٠

وعند الخفية يجوز للكافر دخول المسجد، سواء أكان المسجد الحرام أم غيره من المساجد، لما روى «أن النبي ﷺ أنزل وفد نفيف في مسجده وهم كفار»<sup>(١)</sup>، ولأن الخيـث في اعتقادهم فلا يؤدي إلى تلويث المسجد، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الشُّرُكُوتُ نجسٌ فَلَا تَقْرَبُوا السَّجْدَ الْحَرَامَ بِمَذَاقِهِمْ هَذَا﴾ محمول على الحضور استيلاء واستعلاء، أو طائعين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية فليس المنوع نفس الدخول<sup>(٢)</sup>.

نلقين الكافر المحتضر:

١٨ - قال الإسـنوي: لو كان - أي المحتضر - كافراً لقن الشهادتين وأمر بها<sup>(٣)</sup>، لما روى أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ، فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعـوده، ففعد عند رأسه فقال له: «أسلم» فنظروا إلى أبيه وهو عنه فقال له: «أطع أبا القاسم ﷺ نأسلم» فخرج النبي ﷺ وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار<sup>(٤)</sup>.

ونلقين الكافر المحتضر الشهادة يكون

فضربه وأخرجه من باب كنفه.

وإن وفد قريـم من الكفار ولم يكن للإمام موضع ينزلهم فيه جاز أن ينزلهم في المسجد<sup>(٥)</sup>، لما روى أن النبي ﷺ أنزل سبي بني قريظة والنضير في مسجد المدينة<sup>(٦)</sup>، وروى ثمامة بن أثال في المسجد<sup>(٧)</sup>.

وعند المالكية يمنع الكافر من دخول المسجد وإن أذن له مسلم في الدخول، وهذا عالم ندع ضرورة لدخوله بأن لم يوجد تجار أو بناء وغيره والمسجد محتاج إلى ذلك، أو وجد مسلم لكن كان الكافر أنفـن للصنعة، فلو وجد مسلم مماثل له في إنفان الصنعة لكن كانت أجرة المسلم أزيد من أجرة الكافر فإن كانت الزيادة يسيرة لم يكن هذا من الضرورة وإلا كان منها على الظاهر.

وإذا دخل الكافر المسجد للعمل فيندب أن يدخل من جهة عمله<sup>(٨)</sup>.

وما ذهب إليه المالكية هو رواية عند الحنابلة، قال ابن قدامة: وفيه رواية أخرى: ليس لهم دخوله بحال.

(١) المهلب ٢/٢٥٩، واللفي ٢٢٢/٨.

(٢) حديث: أن النبي ﷺ أنزل سبي بني قريظة في مسجد المدينة. لوجه الشبه في المهلب ٢/٢٥٩، ولم نجد له من كونه من لظاهر الحنفية.

(٣) حديث: وفد نفيف من قبل في المسجد.

(٤) تقدم في ١٥.

(٥) الترمذ الكبير ومالك في المصنف ١٣٩/١.

(٦) حديث: «أنزل وفد نفيف في مسجده ﷺ».

فقوله: «أنزل سبي بني قريظة في مسجد المدينة» لأنهم كانوا من الكفرة.

(٧) ١٨١/١.

(٨) المدخل والاحتياط ابن عاصم ١/١٢٨، ٢/٢٤٨.

(٩) حاشية المدخل ١/١٣٩.

(١٠) حديث: «كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ».

أخرجه البيهقي، وضع البيهقي ٢/٢٦٩.



تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَٰئِكَ يَقْتُلُونَ﴾ (١).

ب - القضاء من الولايات العامة، ويشترط في القاضي أن يكون مسلماً، ولا يجوز تولية الكافر القضاء لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَحْمِلَ اللَّهُ إِسْكَافَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾، وسواء أكانت تولية الكافر القضاء بين المسلمين، أم بين أهل دينه.

وأجاز أبو حنيفة أن ينزل الكافر القضاء بين أهل دينه (٢).

وينظر تفصيل ذلك في (قضاء ف ٢٢).

#### أنكحة الكفار:

٢٠ - أنكحة الكفار صحيحة ويقرون عليها إن أسماوا، أو تحاكموا إليها إذا كانت المرأة ممن يجوز ابتداء نكاحها في الحال، ولا ينظر صفة عقدهم وكيفيته، ولا يعتبر له شروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيغة الإيجاب والقبول وأشباه ذلك.

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما في الحال معاً أن لها المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب ولا وضاع، وقد أسلم خلق كثير في عهد رسول

وجوباً إن رجع إسلامه، وإن لم يرج إسلامه فيندب ذلك.

قال الحاصل: وظاهر هذا أنه يلحق إن رجع إسلامه وإن بلغ الرغبة ولا بعد فيه، لاحتمال أن يكون عقله حاضراً وإن ظهر لنا خلافه وإن كنا نرتب عليه أحكام المسلمين حينئذ (٣).

#### ولاية الكافر على المسلم وولاية المسلم على الكافر

١٩ - لا يعتبر الكافر من أهل الولاية بالنسبة للمسلم لقوله الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَحْمِلَ اللَّهُ إِسْكَافَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٤)، وليس للمسلم ولاية بالنسبة للكافر إلا بالسبب العام كولاية السلطان أو نائبه وهذا في الجملة (٥).

ومن أسئلة ذلك:

١ - لا يجوز للكافر أن يزوج ابنته المسلمة، ولا للمسلم أن يزوج ابنته الكافرة، لأن المولاة منقطعة بينهما (٦) لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (٧)، وقوله

(١) حاشية الجمل ١٣٦/٢

(٢) سورة النساء ١٤١/١

(٣) الدر المنثور وصالحاً في مذهب ٣١٠/٢، والمذهب ٣٧٧/٢

والشي ٤٢٦/٦

(٤) حاشية ابن عابدين ٣١٩/٢، والمذهب ٣٧٧/٢، والمغني

٤٧٧/٦، والندوي ٢٢٦/١، والقرني ١٨٨/٢، ١٨٩

(٥) سورة النور ٢٤/١

(٦) سورة الأعراف ٢٣/١

(٧) طالع الفلاح ٢٢٧، والندوي ١٢٩/١، والمذهب

٢٩١/٢، وقشاف فضاء ٢٩٥/٢، والأحكام المستطبة

للندوي من ٦٥

فما من الكفار لقول الله تعالى:  
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ (١)  
وهذا بانفاق (٢).

قال ابن قدامة: لأخلاف بين أهل العلم  
في تحريم نساءهم وذياتهم.

والعلة في تحريم نكاح المشركات - كما  
يقول الكاساني: أن اقتران الكافرة والمخالطة  
معهما مع قيام العداوة الدينية لا يحصل  
الكن والمودة التي هي قوام مقاصد  
النكاح (٣).

٢٢ - ويجوز للمسلم زواج الحرائر من نساء  
أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى لقول الله  
تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ أُولُوا  
الْكُفْرِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٤)، ولأن الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم تزوجوا من أهل الفقة  
تزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت  
القرظصة الكلبية وهي نصرانية وأسلمت  
عنده، وتزوج حذيفة رضي الله تعالى عنه  
يهودية من أهل المدائن (٥).

وأما جواز نكاح الكتابية لرجاء إسلامها،

الله ﷻ، فأقرهم على أنكحتهم ولم يسأله  
رسول الله ﷺ عن شروط النكاح ولا كيفيته،  
وهذا أمر عرف بالتواتر والضرورة فكان يقينا،  
ولكن ينظر في الحاصل فإن كانت المرأة على  
صفة يجوز له ابتداء نكاحها أقر، وإن كانت  
بما لا يجوز ابتداء نكاحها كإحدى المحرمات  
بالنسب أو السبب أو المعتدة والمردة والوثنية  
والمجوسية والمطلفة ثلاثا لم يقر (٦).

وإن أسلم الحر ونحوه أكثر من أربع نسوة  
وأسلمن معه لزمه أن يختار أربعاً منهن  
ويقارن ما زاد على ذلك لأمر النبي ﷺ لغيلان  
لما أسلم على تسع نسوة: «أن يختار منهن  
أربعاً» (٧).

وللقهاء تفصيل في ذلك وفيما إذا أسلم  
أحد الزوجين ولم يسلم الآخر أو أسلم  
أحدهما ثم أسلم الآخر في العدة أو بعدها،  
وينظر تفصيل ذلك في (نكاح وإسلام  
ف ٥).

نكاح المسلم كافرة ونكاح الكافر مسلمة:

٢١ - يحرم على المسلم أن يتزوج من لا كتاب

(١) مدائع الصلح ٣١٠/١، والدروري ١١٧/٢، ١١٩،  
والهاتف ٥٣/٣، والنفسي ٦١٢/١.  
(٢) للهب ٥٣/٢، والنفسي ١١٠/٦، والصلح ٣١٤/٢،  
والنفسي ١٧٩/٢، ١٧٩.  
وسدث ولم يقر لغيره.  
أخبره هبة (١٨٣/٢) وقال ابن حجر في التلخيص  
(١٦٦/٣): «رواه إسماعيل بن علقمة».

(١) سورة البقرة ٢٢١/١.  
(٢) المدائع ٢٧٠/٢، والدروري ١٢٧/٢، والهب ١٥/٦،  
والنفسي ٥٩٢/٦.  
(٣) مدائع الصلح ٣٧٠/٦.  
(٤) سورة النافه ٥٧.  
(٥) مدائع الصلح ٢٧٠/٢، والدروري ٢٢٧/٢، والهب  
١٤/٦، والنفسي ٥٩٩/٦.

فتدفن في مقبرة الكفار وهي حفرة من حفر النار<sup>(١)</sup>.

٢٣ - ولا يجوز للكافر أن يتزوج مسلمة لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَقُولُوا بِالْإِسْلَامِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولأن في نكاح المؤمنة الكافر خوف وقوع المؤمنة في الكفر، لأن الزوج يدعوها إلى دينه، والنساء في العادات يتبعن الرجال فيما يؤثرون من الأفعال ويفتدئهم في المعين، وقد رُفعت الإشارة إلى ذلك في آخر الآية بقوله عز وجل: ﴿تُؤْتِيكَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ﴾<sup>(٣)</sup>، لأنهم يدعون المؤمنين إلى الكفر والدعاء إلى الكفر دعاء إلى النار، لأن الكفر يوجب النار، فكان نكاح الكافر المسلمة ميباً داعياً إلى الحرام فكان حراماً، والنصر وإن ورد في المشركون لكن الملة وهي الدعاء إلى النار تعم الكفرة أجمع، فيعم الحكم بعموم الملة<sup>(٤)</sup>.

٢٤ - واختلف الفقهاء في زواج المسلم من المجوسية باعتبار شبهها بأهل الكتاب كما اختلفوا في الزواج من السامرة والصابئة.

واختلفوا فيما إذا كان أحد أبوي الكافرة

لأنها أمنت بكتب الأنبياء والرسول في المصلحة<sup>(٥)</sup>.

ومع الحكم بجواز نكاح الكثنية، فإنه يكره الزواج منها، لأنه لا يؤمن أن يعمل إليها ففنته عن الدين، أو ينول أهل دينها، فإن كانت حربية فالكراهية أشد، لأنه لا يؤمن الفتنة أيضاً، ولأنه يكثر سواد أهل الحرب، ولأنه لا يؤمن أن يسبي ولده منها فيسترق.

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه للذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب: طلقوهن فطلقوهن إلا حذيفة رضي الله عنه، فقال له عمر: طلقها قال: تشهد أنها حرام؟ قال: هي خرة<sup>(٦)</sup> طلقها، قال: تشهد أنها حرام؟ قال: هي خرة، قال: قد علمت أنها خرة، ولكنها لي حلال، فلما كان بعد طلقها، فقبل له: ألا طلقتهما حين أمرك عمر؟ قال: كرهت أن يرى الناس أني ركبت أمراً لا ينبغي لي<sup>(٧)</sup>.

وقد كره ذلك أيضاً مالك لأنها تغذي بالخمير والخنزير، وتغذي ولده بها، وهو يقبلها ويصاحبها وليس له متعها من ذلك التفسذي، ولو تضمن برائسته، ولا من الذهب للكنيسة، وقد نموت وهي حامل

(١) اللسوقي ٢٦٧/٢

(٢) سورة البقرة ٢٢١/١

(٣) سورة البقرة ٢٢١/١

(٤) حديث الصحيح ٢٧١/٢ - ٢٧٢

(٥) بلخ الصالح ١٧٠/٢

(٦) وفي بعض النسخ وجوه

(٧) المهذب ١٥٢/٢، واللفظي ٥٩٠/٢، واللسوقي ٢٦٧/١

٢٧ - أما استتجار الذمي للمسلم فإن كان كتابيا والآخر وثيا .

وكذلك فيما إذا تزوج كتابية فانتقلت إلى دين آخر من أهل الكتاب، أو من غير أهل الكتاب .

وينظر تفصيل ذلك في (نكاح) .

وصية الكافر والوصية له :

٢٥ - إسلام الموصي ليس بشرط لصحة الوصية بالتفريق فتصح الوصية من الكافر بالمال للمسلم والكافر، لأن الكفر لا ينافي أهلية التملك، ولأنه يصح بيعه وهدبه فكذا وصيته .

وكما جازت الوصية من الكافر فإنها تحوز له من مسلم أو كافر في الجملة، وروى ذلك أيضا عن شريح والشعبي والثوري وإسحاق .

والنقل في مصطلح (وصية) .

الإجارة والاستتجار من الكافر :

٢٦ - قال الكساسبي : إسلام العاقد في الإجارة ليس بشرط أصلا، فتجوز الإجارة والاستتجار من المسلم والذمي والحريري والمستأمن، لأن هذا من عقود المعاوضات فيملكه المسلم والكافر جميعا كالياعات (١) .

وينظر تفصيل ذلك في (إجارة ف ٩٨) .

٢٧ - أما استتجار الذمي للمسلم فإن كان في عمل معين في النعمة كخطابة ثوب وقصائه جاز، قال ابن قدامة : بغير خلاف نعلمه، لأن عليا رضي الله عنه أجر نفسه من يهودي يسفي له كل دلو بتمرة وأكسبر النبي ﷺ بذلك فلم ينكروا (٢) .

أما إجارته لخدمته فقد نص أحمد في رواية الأكرم : أنه لا يجوز، لأنه عقد يتضمن حبس المسلم عند الكافر وإذلاله له واستخفافه (٣) .

وينظر تفصيل ذلك في (إجارة ف ١٠٤) .

الشركة بين المسلم والكافر :

٢٨ - أجاز المالكية والخنابلة الشركة بين المسلم والكافر بشرط أن لا يتصرف الكافر إلا بحضور شريكه المسلم، لأن ارتكابه المحظورات الشرعية في تصرفاته للشركة يوشن حينئذ .

وذهب الشافعية وأبو يوسف من الحنفية إلى الجواز أيضا لكن مع الكراهة، لأن الكافر لا ينهض إلى وجوه التصرفات المشروعة في الإسلام، وعند أبي حنيفة ومحمد : لا يجوز

(١) حديث : إن عليا أجر نفسه من يهودي .  
أخرجه ابن ماجه (٨١٨٦/٢)، وصححه إسماعيل البوصيري في  
مصباح الزجاجة (٤٢/٣)

(٢) للنبي ٥٥١/٥

(٣) بدائع الصانع ١٢٦/٤

وأما إذا احتاج المسلمون إلى الاستعانة بالكافر ففي ذلك تفصيل ينظر في (استعانه ف ٥، أهل الكتاب ف ١١، جهاد ف ٢٦).

الوقف من الكافر وله :

٣٠ - ذهب الفقهاء إلى جواز وقف الكافر على المسلم وغير المسلم بشرط أن لا يكون في معصية .  
كما يجوز وقف المسلم على الذمي في غير معصية <sup>(١)</sup> .  
والتفصيل في مصطلح (وقف).



الشركة بين المسلم والكافر، لأن الكافر يسهه أن يشتري الخمر والخنزير ويبيعهما، وليس كذلك المسلم .  
والتفصيل في (شركة ف ٤١).

الاستعانة بالكافر في الجهاد :

٢٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز الاستعانة بالكافر في الجهاد في غير حاجة <sup>(٢)</sup>، لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : «خرج رسول الله ﷺ قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأه ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رآوه، فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ: جئت لأجمع وأصيب معك فقال له رسول الله ﷺ: «أتؤمن بالله ورسوله؟» قال: لا، قال: «فارجع فلن أستعين بمشرك»، قالت: ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال له أول مرة، فقال له النبي ﷺ: «أتؤمن بالله ورسوله؟» قال: «فارجع فلن أستعين بمشرك» قال: ثم رجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة: «أتؤمن بالله ورسوله؟» قال: نعم، فقال له رسول الله ﷺ: «فاتلق» <sup>(٣)</sup>.

(١) الحنفى ٤٦٤/٨، ٤٦٤، ولهذه ٢٢١/٦، ومثلية ابن حنبلين ٣٣٥/٣، وشرح الكبير مع مثلية المدوني ١٧٨/٢.

(٢) حديث عائشة: «خرج رسول الله ﷺ قبل بدر...» لمرجه مسلم (٦٤١/٦ - ٦٤١/٦).

(٣) حاشية ابن حنبلين ٣١١/٣، حاشية المدوني ٧٨/٦، لهذه ٦٤٨/١ وشرح منتهى الإيضاح ١٢٣/٢.

اللفظ ذات الصلة :

الإصبع :

١ - الإصبع اسم يقع على السلامى والظفر والاسملة والأظرة والبرحة معا .

ويستعار للأمر الحسى فيقال : لك على فلان إصبع كقولك : لك عليه يد ، والجمع أصابع .

والإصبع مؤنثة وكذلك سائر أسمائها مثل الخنصر والبصر ، قال الصنابي : يذكر ويؤنث والمائب التأنيث .  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي <sup>(١)</sup> .

والسلاقة بين الكف والإصبع الجزئية حيث إن الإصبع أحد أطراف الكف .

الأحكام المتعلقة بالكف :

أولاً : غسل الكفين في أول الوضوء :

٣ - اتفق الفقهاء على مشروعية غسل الكفين إلى الكوعين في أول الوضوء ، لفعل النبي ﷺ ذلك ، فقد روى عثمان بن عفان رضي الله عنه وصف وضوء النبي ﷺ فقال : « دعا ياتاه فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ، ثم أدخل يمينه في الإناء » <sup>(٢)</sup> .

## كَفَّ

التعريف :

١ - الكف في اللغة : راحة اليد مع الأصابع ، يؤنث ، وزعم بعضهم أنه يذكر ، وجمعها كفوف وأكف ، مثل فلس وفلوس وأفلس .

سميت بذلك ، لأنها تكف الأذى عن البدن .

وتكفف الرجل الناس واستكفهم : مدّ كفه إليهم بالمسألة ، ومنه قوله ﷺ في الحديث : « إنك إن نذر وريثك أغنياء غير من أن تذرهم حالة يتكففون الناس » <sup>(٣)</sup> .

وقيل : معنى استكف الناس : أخذ الشيء بيده .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي <sup>(٤)</sup> .

(١) حديث : « إنك إن نذر وريثك ... »

أخرجه البخاري (صححه السنن ١٠/١٣٢) ، مسلم

(٢) ١٢٨٩/٣ من حديث سعد بن أبي وقاص ، واللفظ للمسلم

(٣) لسان العرب والصباح للمصنف ، والجمع للوسط ، والقرب في

ترتيب العرب مادة (كف) .

(٤) المراجع صليحة

(٥) حديث مثله في وصف وضوء النبي ﷺ

أخرجه البخاري (صححه السنن ١٠/٢٥٩) ، وصححه (٢٠٤/١)

واللفظ للبخاري .

ثم اختلف المجتهدون في أي نوم يجب منه الغسل؟

فذهب أحمد في الرواية عنه بالوجوب إلى أن وجوب الغسل يكون عند القيام من نوم الليل ولا يجب غسلها من نوم النهار بدلالة الحديث عن ذلك، حيث قال: «فإنه لا يدري أين يأت بدنه»، والبيت لا يكون إلا ليلاً، ولأن نوم الليل مظنة الاستغراق فزواجه فيه بالجماع أكثر احتمالاً.

وسوى الحسن بين نوم الليل ونوم النهار في الوجوب<sup>(١)</sup> بقوله عنه: «إذا استيقظ أحدكم من نومه... الخ».

ثانياً: غسل الكففين مع اليدين في الوضوء:

٤- اتفق الفقهاء على أن غسل الكففين مع اليدين إلى المرفقين من أركان الوضوء لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وللأحاديث الواردة في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ومنه: «أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بغسل وجهه فغسغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى

ولكنهم اختلفوا في حكم الغسل عند القيام من النوم، وذلك بعدما اتفقوا على أن غسلها من سنن الوضوء لغير القائم من النوم.

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهو رواية عن أحمد إلى أن غسل الكففين سنة من سنن الوضوء سواء قام المتوضئ من نوم أو لم يقم من نوم، وسواء كان هذا النوم من نوم الليل أو من نوم النهار، لأن آية الوضوء لم تذكر غسل الكففين من بين الفروض والواجبات، ولأن الحديث يدل على الاستحباب لتحليله بما يقتضي ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإماء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين يأت بدنه»<sup>(٣)</sup>، حيث إن ضرره لشك على البقيل لا يؤثر فيه.

والرواية الأخرى عن أحمد هي وجوب غسل الكففين عند القيام من النوم للأمر به في الحديث السابق، وأمره صلى الله عليه وسلم يقتضي الوجوب.

وإلى هذا ذهب ابن عمر وأبو هريرة والحسن البصري.

(١) حاشية ابن عابدس ٧٧٢، وصورة الإكثار ١٢٢/١.  
والشموع للمروى ٢٤٧/١، وصفي المصنف ٥٧٢، والمصنف لأثر قداسة ١٧/١.  
(٢) سورة المائدة ٦.  
(٣) حاشية ابن عابدس ١٢٦/١، وصفي المصنف ١٢٢/١، جوامع الإكثار ١٢٢/١، وصفي لأثر قداسة ١٢٢/١.

(١) حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإماء.  
أمره بتطير (فتح الباري ١/٢١٣)، وصي ٢٣٣/١.  
من حديث أبي هريرة واللفظ لشك.

وتفصيله في مصطلح: (نيم)  
ف ٧ - ١١).

وأيضا: غسل الكفين قبل الأكل وبعده:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى استحباب  
غسل الكفين قبل الأكل وبعده، وإن كان  
عنى وضوء لما روي عن النبي ﷺ أنه قال:  
ومن أحب أن يكثر الله خيريه فليتوضأ إذا  
حضر غذاؤه وإذا رفع<sup>(١)</sup>.

وعنه ﷺ: ومن بات رقي يله ريح غير  
فاصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه<sup>(٢)</sup>.

قال العلماء: المراد بالوضوء في هذه  
الأحاديث هو غسل اليدين لا  
الوضوء الشرعي.

وقال الصاوي من الملكية: غسل اليد  
قبل الطعام وإن لم يكن سنة عندنا فهو بدعة  
حسنة، أما بعد الأكل فيندب الفضل.

وفي رواية عن الإمام أحمد: أنه يكره  
الفضل قبل الطعام وبعده، واختاره  
القاضي، وفي رواية عنه يكره قبله<sup>(٣)</sup>.

حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى  
أشرع في العضد...<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (وضوء).

ثالثا: مسح الكفين في النيم:

٥ - اتفق الفقهاء على وجوب مسح الكفين  
بالتراب عند النيم، وإن هذا وكن من أركان  
النيم، لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُفَيْكُمْ مَرْحُومًا أَوْ  
عَلَى سَفَرٍ أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِلِ أَوْ لَسْتُمْ  
أَلَيْسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا  
فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>.  
وللأحاديث الواردة في هذا الباب، منها: عن  
عمار رضي الله عنه قال: وبعتني النبي ﷺ في  
حاجة، فلجبت فلم أجد الماء فتمرغت في  
النصعيد كما شرع الأدابة، ثم أتيت النبي ﷺ  
فذكرت ذلك له فقال: إنما كان بكفك أن  
نقول بيدك هكذا، ثم ضرب بيده الأرض  
ضربة واحدة ثم مسح الشال على اليمين  
وظاهر كفيه ووجهه<sup>(٦)</sup>.

ولكنهم اختلفوا في مسح ماعدا الكفين  
من الساعد والمرفق<sup>(٧)</sup>.

(١) حديث: ومن أحب أن يكثر الله خيريه...  
أخرجه ابن ماجة (١٠٨٥/٢) من حديث أنس بن مالك.  
ويفتح الشافعي البصري في صحيح الزكاة (١٧١/٢).  
(٢) حديث: من بات رقي يله ريح غير...  
أخرجه الترمذي (٢٨٩/٢) من حديث أبي هريرة وقال:  
حديث حسن.  
(٣) حطيطي على مرقى السلاج من ٩٧، بقية الشافعي  
١٢١/٢ - ١٢٧، وصفي الصلح ٢٥٠/٢، والهي لأن ثلاثة  
١٢/٧، والأدب الشرعي ٢٣١/٣.

(٤) حديث: أنه ﷺ نفخا ففعل وجهه...  
أخرجه مسلم (٢١٩/١) من حديث أبي هريرة  
(٥) سورة البقرة ٢٤٤/٢  
(٦) حديث: عمار رضي الله عنه... في حاجة فاجت...  
أخرجه مسلم (٢٨٠/١)  
(٧) حاشية ابن عثيمين (١٠٣/١) ويؤمل الإكمال ٢٧/١، وصفي  
الاحتاج ٩٩/١، والهي لأن ثلاثة ٢٤٤/١.



خاصا: قطع الكف في القصاص:

٧ - أجمع الفقهاء على وجوب القصاص في قطع الكف إذا تضررت في الجنسية شروط القصاص، لوجوب المثلثة وإمكان الاستيفاء فيه من غير حيف .

فإذا قطعت يد المجني عليه من منفصل الكوع يجب القصاص للمجني عليه، وله قطع يد الجاني من منفصل الكوع، لأنه أمكنه استيفاء حقه دون الخوف من حيف .

وقال الفقهاء ليس له التفاضل - أي قطع - أصابع الجاني لأن هذا غير محل الجنابة فلا يجوز الاستيفاء من غيره مع قدرته على محل الجنابة، وبمها أمكنه المثلثة فليس له العدول عنها .

قال الشافعية: حتى لو طلب قطع أملة واحدة لم يمكن من ذلك فإن فعل وقطع الأصابع عزز لعنونه عن المشتق ولا غرم لأن له إتلاف الجملة فلا يلزمه بإتلاف البعض غرم .

والأصح أن له قطع الكف بعد ذلك <sup>(١)</sup> .

سادسا: دية الكف:

٨ - أجمع الفقهاء على وجوب نصف دية في قطع اليد من مفصل الكف الصحيح إذا

(١) البدل ٦٩٧/٧ و ٢٩٥، ويومر الإكمال ٢٥٩/١، وصق الحاج ٢٩ - ٣٥، والتي لاين قدان ٢٧٨/٧ - ٢٨٠/١

كانت الجنابة عمدا، وعفي عن القصاص أو كانت خطأ أو شبه عمد لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: إن النبي ﷺ قال: «وفي اليدين الدية» <sup>(١)</sup> الحديث، ولما ورد في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم رضي الله عنه: «وفي اليد خمسون من الإبل» <sup>(٢)</sup> .

والمراد من اليد التي تجب فيها الدية الواردة في الحديثين هي الكف، لأن اسم اليد عند الإطلاق ينصرف إليها بدليل: أن الله تعالى لما قال: ﴿وَالْكَفَّ وَالْشَّرْفَةَ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ كان الواجب قطعها من الكوع، ولأن فيها جمالا ظاهرا ومنفعة كاملة، وليس في البدن من جنسها غيرها، فكان فيها الدية كالعينين، ولأن النفعة المقصودة في اليد من البطش والاختذ والدفع وغير ذلك تتم بالكف، وما زاد تابع للكف <sup>(٣)</sup> .

والنقصيل في مصطلح: (ديات ف ٤٣) .

(١) حديث: «وفي يديي الدية»

أولاه الزيلعي في نصف الزكاة (٣٧١/٤) من حديث معاذ بن السبب، وقال: «هريب»

(٢) حديث: «وفي اليد خمسون من الإبل»

أسرجه السبكي (٣٩١/٨)، ونقل ابن سيرين في النقص (١٨٠ - ١٧٤/٤) نفعه من جماعة من العلماء .

(٣) سورة الشكعة ٣٨/

(٤) تهذبه ٣١٤/٧، والموافق النصفية ص ٣٤٤، وصق للحاج

٦٥٤/١، والتي ٢٧/٨

المنكب بدليل أن عمار بن ياسر رضي الله  
عنه فهم هذا المعنى من قوله تعالى:  
﴿فَأَمْسِكُوا يُدْجُوهُمْ وَأَيِّدِيكُمْ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup>،  
فمسح بالشراب إلى المنكب، ولم يُخطأ من  
طريق اللبنة<sup>(٢)</sup>.  
والفصل في مصطلح: (سرقة)  
ف ٦٥ و ٦٦.

ثامنا: قطع كف قاطع الطريق:  
١٠ - ذهب عامة الفقهاء إلى أن يد قاطع  
الطريق الذي تتوفر فيه شروط القطع تقطع  
من مفصل الكف<sup>(٣)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح: (حد)  
ف ٣٣.



سابعاً: قطع كف السارق:  
٩ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنابلة إلى أن يد السارق تقطع  
عند استيفاء شروط السرقة من مفصل الكف  
وهو الكوع لما روى من أن رسول الله ﷺ  
«قطع يد سارق من المفصل»<sup>(٤)</sup>، ولما روى  
عن أبي بكر الصديق، وعمر رضي الله عنهما  
أنهما قالا: «إذا سرق السارق ناقطموا يمينه  
من الكوع». ولما روى عن عمر وعلى رضي  
الله عنهما: أنها قطعاً اليد من المفصل.  
قال الكاساني: روى أن النبي ﷺ قطع  
يد السارق من مفصل الزند، فكان فعله بياناً  
للمراد من الآية الشريفة، كأنه نص سبحانه  
وتعالى فقال: فاقطموا أيديهما من مفصل  
الزند، وعليه عمل الأمة من لدن رسول الله  
إلى يومنا هذا<sup>(٥)</sup>.

وحكي عن بعض العلماء: أن يد السارق  
تقطع من المرفق، وقال بعضهم: تقطع من  
منبت الأصابع.

وقيل: تقطع من المنكب، وأدلة هؤلاء  
جميعاً ظاهرة آية السرقة وهي قوله تعالى:  
﴿وَالسَّارِقُ سَارِقٌ فَاتَّقِمُوا الْيَدَ يَمِينًا﴾ الآية،  
قالوا: إن اسم اليد يقع على هذا العضو إلى

(١) - سورة اللبنة ١/.

(٢) - تفسير القرطبي ١/١٧٦، وأحكام القرون للمصنفين  
٥/٥٦٠، وملائم ٧/٨٨، جامع الإكثار ٢/٢٨٩، ومجموع  
المصنفين ١/١٧٨، واللفظ لاين دلالة ١/٢٩٩.

(٣) - أحكام القرون للمصنفين ١/٤٩٣، وتفسير القرطبي  
١/١٧٦، والبدائع ٢/٩٦، ومجموع المحتاج ١/١٨٠، واللفظ  
لاين دلالة ١/٢٨٩.

(٤) - حديث: «أن رسول الله ﷺ قطع يد سارق من المفصل»  
تفريجه البيهقي (٢٧٦/٨) من حديث جابر بن عبد الله

(٥) - بدائع الصنفين في ترتيب المصنفين ٨٨/٢.

الآلفاظ ذات الصلة :

الترك :

٢ - من معاني الترك التخلي والتخليع والإسقاط وعدم الفعل ، يقال : تركت الشيء إذا خلته ، وترك حقه إذا أسقطه ، وترك ركعة من الصلاة إذا لم يأت بها<sup>(١)</sup> .

فالترك قد يستعمل في المأمور به من الساجب أو السنة ، وقد يستعمل في المنهي عنه من الحرام أو المكروه . كما يستعمل في الحقوق ونحوها .

وعمل ذلك فالترك أعم من كف النفس الذي لا يستعمل إلا في المنهي عنه .

الحكم الإجمالي :

٣ - عرف الأصوليون الحكم بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تحييراً أو وضعاً ، وقالوا : إن كان الخطاب حتماً لفعل غير كف فالإيجاب . . . أو ترجيحاً فالتدب ، وإن كان حتماً لكف فالتحريم ، أو غير حتم فالكراهة<sup>(٢)</sup> .

ومراده أنه لا تكليف - أمراً كان أو نهياً - إلا بفعل كسبي للمكلف ، والفعل المكلف به في النهي كفه النفس عن المنهي ، ويستلزم النهي عن الشيء سبق الداعية التي داعية

## كَفُّ النَّفْسِ

التعريف :

١ - من معاني الكف في اللغة الترك والمنع ، يقال : كف عن الشيء كفاً من باب قتل ، إذا تركه ، وكففته كما منعته<sup>(٣)</sup> .

وأما في الاصطلاح فعرفه الأصوليون بأنه الانتهاء عن المنهي عنه ، قال في التفسير والتحريم : إن الفعل المكلف به في المنهي هو كفه النفس عن المنهي ، أي انتهاء عن المنهي عنه ، فقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي يقتضي انتهاء المكلف عن المنهي عنه ، أي الزنا إذا طلبته نفسه<sup>(٥)</sup> .

فلا يحصل الكف عن المنهي عنه إلا بعد إقبال النفس عليه<sup>(٦)</sup> .

(١) الصحيح يجوز حذف (تخلي) ، ومطرايعه : في العرب لا بد منها

(٢) جود لإسراء ٢٢١

(٣) التفسير والتحريم ٨١/٢ ، ومطرايعه الشريفة ص ١٤٨

(٤) شرح مع المولى ٢١٤/١

(٥) مع حواص ١١٦

(٦) لمصباح الميراث ص ١٠٠

(٧) التفسير والتحريم ٨١/٢

النهي إلى فعله، فلا تكليف قبل الداعية،  
فإذا قال الشارع: لا تزن، والغرض أن معناه  
كف نفسك من الزنا، نزع أن لا يتعلق  
التكليف قبل طلب النفس للزنا، لأنه إذا لم  
يخطر طلبها للزنا كيف يتصور كفها عنه؟ فلو  
طلب منه كف النفس في حال عدم طلبها  
طلب ما هو محال.

وعمل هذا يكون نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا  
الزَّوْجَ﴾<sup>(١)</sup> تعليق التكليف، أي إذا طلبته  
نفسك فكفها<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك فسر أكثر الأصوليين  
القادر الموجه بأنه التكليف بأنه إن شاء فعل  
وإن شاء لم يفعل، لا إن شاء فعل وإن شاء  
ترك، فيدخل في المقدور عدم الفعل إذا ترتب  
على عدم المشيئة، وكان الفعل مما يصح ترتبه  
على المشيئة، فتخرج العدميات التي ليست  
كذلك، فالمكلف به في الشيء ليس مجرد عدم  
الفعل، كما ذهب إليه كثير من المعتزلة<sup>(٣)</sup>.

وعمل ذلك فكف النفس فعل يتعلق به  
التكليف كما يتعلق بالعمل في المأمور به، أما

عدم الفعل، فكان متحققاً من قبل واستمره  
فلا يتعلق به التكليف أصلاً، كما حققه  
الشيخ عبد الرحمن الشربيني على حاشية

(١) سورة الإسراء: ٣١

(٢) الشرح والشمع ٨٦/٤

(٣) غير المرجح، ومع ملوحيه ٦٤/٢، ٦٥/٢، ٦٦/٢

العلامة البستاني<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن تيمية الحاج عن السبكي أنه  
وقف على دليلين يدلان على أن الكف  
فعل<sup>(٥)</sup>، أحدهما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ  
يُرِيْبُ إِبْرَٓهٖمَ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا آلِهَةً  
مَّهْجُورًا﴾<sup>(٦)</sup> إذ الاتخاذ افتعال، والمنهجو  
المترك.

والثاني ما رواه أبو جحيفة السوائي رضي  
الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أحب إلى الله  
أحب إلى الله؟» فسكتوا فلم يجبه أحد،  
قال: وهو حفظ اللسان<sup>(٧)</sup>.

ونفصل الموضوع في الملحق الأصوي.

ترتيب الثواب على كف النفس:

١ - لقد تقدم أن كف النفس فعل يتعلق به  
التكليف، ومن المقرر عند الأصوليين أن  
تمثل التكليف مطيع، والطاعة حسنة  
والحسنة مستزمنة للثواب على ما قال تعالى:  
﴿مَنْ جَاءَ بِحَسَنَةٍ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾<sup>(٨)</sup> وقال  
تعالى: ﴿يَجْزِي الَّذِينَ آمَنُوا بِهَا عَمَلُهُمْ وَيُجْزِي  
الَّذِينَ أَحْسَنُوا مِثْقَالَ الذَّرَّةِ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) حاشية فتاوى مع جمع الفروع ٢١٤/٢

(٢) الشرح والشمع ٨٦/٢

(٣) سورة الفرقان: ٢٠

(٤) حديث أبي حمزة السوائي، «أحب إلى الله أحب إلى الله» أخرجه الشيخان في تصانيفهم (٢٤٥/٤) ورواه  
السدي في الترجيب (٥١/٢) وقال: في إسناده من لا

يخبرهم إلا أنه صالح

(٥) سورة الأعداء: ١٠

(٦) سورة الحج: ٢١

وعلى ذلك فانكشف عن المهي عنه بالمعنى  
الذي تقدم موجب للثبوت، كما حققه  
الأمدي في معرض أدلة المتكلمين على أن  
انكشف فعل،<sup>(١)</sup> لكن بشرط بعضهم للثبوت  
أن يكون الكشف بقصد الانتال.

قال الشريفي في تقريراته على حاشية  
الكتاب:

إن في التكليف بالنهي ثلاثة أمور.  
الأول: المكلف به، وهو مطلق الترك،  
ولا يشترط على قصد الامتناع بالفعل، بل  
مداره على إتيان النفس على الفعل ثم كفها  
عنه.

الثاني: المكلف به الكتاب عليه، وهو  
الملك للامتنان.

الثالث: عدم التهي عنه، وهو المقصود،  
لكنه ليس مكففاً لعدم قدرة المكلف عليه،  
وهذا هو الصحيح<sup>(٢٤)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصغر .

كُفَّار

انظر : كفر

(١١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن نجيم، ١/١٧١-١٧٢.

١٧٣) غريمرات التريجو، بهامن حاتقہ انیس عل، عدم الطیقم

- 218 -

كَفَّارَةٌ

التعريف:

١ - الكفارة في اللغة: ماحضة من التكفر وهو السمر، لأنها تغطي الذنب وتستره، فهي اسم من كَفَرَ الله عنه الذنب، أي محو لأنها تكفر الذنب، وكأنه غطى عنه بالكفارة.

وفي التهذيب: سميت الكمارات  
كمارات، لأنها تكفر الذنوب، أي ترفعها  
مثل كفارة الأيمان، وكفارة الظهار، والقتل  
الخطأ، وقد بينها الله تعالى في كتابه وأمر بها  
صالحه

والكفارة: ما كفر به من صدقة أو صوم أو نحو ذلك.

وتكفير المسلمين: فعلى ما يجب بالحد  
فيها، والتكفير في المعاصي: كإحباط في  
الثواب<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: قال النووي: الكفارة من الكفر - بفتح الكاف - وهو السر لاها نسرت الذنب وتأخيه، هذا أصله، ثم

(١) لهذا السبب لا ينبغي معاقبة هؤلاء المصلحين القويين، بل يجب أن يمدحوا، وأن يرفعوا شأنهم، وأن يكرموا.

ب - التوبة :

٣ - التوبة في اللغة: العود والرجوع عن المعصية.

يقال: تاب عن ذنبه، إذا رجع عنه وأقلم، وتاب الله عليه: وفقه للتوبة<sup>(١)</sup>.

وشرعاً: هي الندم والإقلاع عن المعصية والعزم على عدم العود إليها إذا قدر<sup>(٢)</sup>.

والصلة بين الكفارة والتوبة أن كلا منهما - بمشيئة الله تعالى - سبب لمغفرة الذنب.

ج - العقوبة :

١ - العقوبة في اللغة: مأخوذة من العقب، وهو الخرفي بعد الجري والولد بعد الولد.

والعقبة بالقسم: التوبة والبدل والليل والنهار، لأنها يتعاقبان<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح هي: رواجر شرعها الله - عز وجل - للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر، ليردع بها ذوي الجهالة خطراً عن ألم العقوبة<sup>(٤)</sup>.

وهذه الزواجر: إما أن تكون مقدرة، فتسمى حداً وإما أن تكون غير مقدرة فتسمى تعزيراً.

والصلة بين الكفارة والعقوبة: أن الكفارة

استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم كالقتل خطأ وغيره<sup>(٥)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الاستغفار:

٢ - الاستغفار في اللغة: طلب المغفرة<sup>(٦)</sup>. وشرعاً: سؤال المغفرة والتجاوز بها عن الذنب وعدم المزاخلة به<sup>(٧)</sup>.

وقد بقي الاستغفار بمعان أخرى، فيأتي بمعنى الإسلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ يَنْهَاهُمْ وَمَا كَانَتْ أُمَّةٌ مَعَذَّبَتْهُمْ وَهُمْ لَا يَسْتَغْفِرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

يقول مجاهد ومكرمة: أي يسلمون. كما يأتي بمعنى الدعاء والتوبة. هكذا يقول القرطبي<sup>(٩)</sup>.

والصلة أن كلا من الكفارة والاستغفار يكون - بمشيئة الله تعالى - سبباً لمغفرة الذنب.

(١) المعجم (١/ ٣٣٣، وفسر الزقاق (١/ ١٠٨، وكتاب القناع ٦٥/ ١).

(٢) القاموس المحيط.

(٣) للشمس من الرواية كثريل (٧/ ٦٧٧، كتاب الإيجاب، وفسر المحيط ٥/ ٢٠١ شدة مظنة السدانة.

(٤) سورة الأنفال / ٢٣.

(٥) المعجم لسانكم، القرآن للقرطبي ٧/ ٢٩٩.

(٦) القاموس المحيط.

(٧) كتاب القناع (١/ ١١٨، ولفي ٩/ ٢٠٠.

(٨) القاموس المحيط، وفسر القريب، وكتاب الصحاح.

(٩) لسانكم السطابة للقرطبي، ص ٢٢١ تصريف.



أولاً: الحنث في اليمين:

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن كفارة اليمين لا تجب إلا بالحنث فيه.

ولا خلاف بينهم في أن موجب الحنث هو المخالفة لما اتعصمت عليه اليمين، وذلك بفعل ما حلف على عدم فعله، أو ترك ما حلف على فعله، إذا علم أنه قد تراضى عن فعل ما حلف على فعله، إلى وقت لا يمكنه فيه فعله.

ولا خلاف على وجوب الكفارة بالحنث في اليمين المعقودة على أمر في المستقبل، نفيًا كان أو إثباتًا.

كما لا خلاف بينهم على عدم وجوبها في اليمين المنعقدة في الزمن الماضي أو الحال، نفيًا كان أو إثباتًا.

وإنما الخلاف بينهم في وجوبها في اليمين القموس، وهي المعقودة على أمر في الماضي أو الحال كاذبة يتعمد صاحبها ذلك<sup>(١)</sup>.

والغالب فيها معنى العبادة، إلا كفارة القطر في رمضان فإن جهة العقوبة فيها غالبية بدليل أنها تسقط بالشبهات كالحديد، ولا تجب مع الخطأ، بخلاف كفارة اليمين لوجوبها مع الخطأ، وكذا كفارة القتل الخطأ، وأما كفارة الظهار فقالوا: إن معنى العبادة فيها غالب<sup>(٢)</sup>.

وقال الشريفي الخطيب من الشافعية: وهل الكفارات بسبب حرام زواجهم كالحدود والتعازير للخلل الواقع؟ وجهان، أوجهها الثاني كما رحمه ابن عبد السلام، لأنها عبادات ولهذا لا تصح إلا بالنية<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ محمد علي من المالكية: وقد اختلف في بعض الكفارات هل هي زواجر لما فيها من مشاق تحمل الأمواك وغيرها، أو هي جوايز لأنها عبادات لا تصح إلا بالنيات، وليس التقرب إلى الله تعالى زجراً، بخلاف الحدود والتعزيرات فإنها ليست قوبات، لأنها ليست فعلاً للمزجورين<sup>(٤)</sup>.

أسباب وجوب الكفارة:

لوجوب الكفارة أسباب عدة:

(١) البحر الرائق ١/ ١٠٩.

(٢) مني المحتاج ٢/ ٣٥٩.

(٣) خلاصة جوامع الفروع والبرهان له على المروني للمراي.

١١٤/ ٦.

(١) المسود لتسديد الدين الرسمي ١/ ١١٧، والبحر الرائق شرح كسر، فائق لأثر مجيب ١/ ٣٠٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، والذوق وإلا فليز لصهر خليل مطوع ج١، ص ٣٠٤، المجلد ٢/ ٣٧٤ طبع دار الفكر، والبيان مكرري للإمام مالك امر البحر ٢/ ١١٠ وما بعده، والجامع لأحكام الفروع للقرطبي ١/ ٣٧٨ وما بعده، وضع الباقي لأن صرح المعتزلة ١/ ١١٧، ١١٨، وما بعده، طبع دار إحياء، ومجمع مسمى شرح النووي ١/ ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١



وسبب اختلاف الفقهاء في ذلك معارضة عموم الكتاب للأثر، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَوَظِّنْكُمْ بِمَا قَدَّمْتُمْ الْأَرْضَ لِلْكَافِرِينَ مِنْكُمْ بِطَعْنٍ غَتَّرَ الْمَغْمُوسَ﴾ (١)، توجب أن يكون في اليمين الغموس كفارة لكونها من الأيمان المحققة.

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «من انقطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة» (٢)، يوجب أن اليمين الغموس ليس فيها كفارة (٣). وقد استدلل كل فريق بأدلة تؤيد ما ذهب إليه.

فاستدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْيَمِينَ مَقْدُودَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ الْأَرْضَ وَيَسْتَأْذِنُكُمْ بِطَعْنٍ غَتَّرَ الْمَغْمُوسَ﴾ (٤)، فقد بين الله عز وجل فيها جزاء اليمين الغموس بالوعيد في الآخرة، ولم يذكر كفارة، ولو كانت الكفارة فيها واجبة لكان الأولى بيانها، ولأن الكفارة لو وجبت إنما تحجب لرفع هذا الوعيد المنصوص عليه في الآية

وفي وجوبها في اليمين اللغو في الزمن المستقبل.

وفي تعدد الكفارات بتعدد الأيمان، وفي رفع الكفارة للحث.

الكفارة في اليمين الغموس:

٨ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة في اليمين الغموس على قولين:  
القول الأول: عدم وجوب الكفارة في اليمين الغموس.

والله ذهب جمهور الفقهاء: الحنابلة، والمالكية، والحنابلة (٥)، وهو قول سفيان الثوري وأهل العراق، وأبي نورة، وأبي عبيد وإسحاق وأصحاب الحديث والأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام (٦).

القول الثاني: وجوب الكفارة في اليمين الغموس.

والله ذهب الشافعية والمكهم وعطاء ومحمد (٧).

(١) البحر الرائق ١/ ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، وبدائع الصنائع ونزهة الفروع للكفاري ٣/ ٣ طبع دار الكتب العلمية - بيروت، الناج والكيل لمحمد خليل مطوع بمصر مطبوع المطابع المطبوع للطباعة ٢/ ٢٦٦، وكشاف النجاشي ١/ ٢٢٤.

(٢) المطابع الحكماء للفرق ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، وضع البيهقي ١/ ٥١٦.

(٣) روضة الطالبين ١/ ٣، وضع البيهقي ١/ ٥١٦.

(١) سورة المائدة / ٤٩

(٢) حديث: «من انقطع حق امرئ مسلم...»

أنه يوجب مسلم (١/ ٢٢٢) من حديث أبي حمزة

(٣) بداية المعتمد وبها التقصد لأن ربه ١/ ٢١٩ طبع المكتبة الشاذلية الكبرى.

(٤) سورة نمر حمران / ٧٧

هزيمة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ لَيْسَ لَكَ كُفْرَةٌ : الشُّرْكُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَبَيْتُ مَنْزِلٍ ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرِّحَابِ ، وَبَعَيْنُ صَابِرَةٍ يَنْتَطِيعُ بِهَا مَا لَا بِغَيْرِ حَقٍّ» (١) .

وبحديث ابن عمرو - رضي الله عنهما - قال : جاء امرؤ إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما لكبائر؟ قال : «الكبائر : الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، قَاتِلُ شِمٍّ مَازَا؟ قال : «شِمُّ عَقُوقِ التَّوَالِدِينَ» قال : شِمٌّ مَازَا؟ قال : «شِمُّ لَيْسَ مِنَ الْغَمُوسِ» قلت : وما اليمين للغموس؟ قال : الذي ينتطيع مال امرئ هو فيها كاذب» (٢) .

فلمني الحديثين دلالة واضحة على أن اليمين الغموس ليس فيها كفارة لأن الرسول ﷺ عددها من الكبائر ، والكبائر لا كفارة فيها ، فقد اتفق الفقهاء على أن الشرك وعقوق التوالدين لا كفارة فيها ، وإنما كفارتها التوبة منها ، فكذلك اليمين الغموس حكمها حكم ما ذكرت معه (٣) .

واستدل الجمهور كذلك باتفاق الصحابة

فيسقط جرمه ، ويلقى الله تعالى - وهو عنه راضٍ ، ولم يستحق الوعيد الموعود عليه ، وهو ما لا يقول به أحد (٤) .

قال القرطبي : وكيف لا يكون ذلك ، وقد جمع هذا الخائف : الكذب ، واستحلال ما لا تغفر ، والاستخفاف باليمين بالله - تعالى - والتهاون بها وتعظيم الدنيا ؟ فأهان ما عظمه الله ، وعظم ما حقره الله ، وحسبك . ولهذا قيل : إنها سميت اليمين عمومًا لأنها تنمى صاحبها في النار (٥) .

وقد روى سننوك عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية قال : فهذه اليمين في الكذب وقنطاع الحقوق فهي أعظم من أن تكون فيها كفارة .

وقد روى ابن مهدي عن العوام بن حوشب عن إبراهيم النخعي عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه : أن رجلاً حلف على سبعة فقال : والله لقد أعطى بها كذا وكذا ، ولم يحط ، فسزلت هذه الآية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَصِفُونَ يُحْدِثُونَ كَذِبًا وَأَتُمَتِّعُهُمْ نَسْكَائِلًا ﴾ (٦) .

واستدل الجمهور كذلك بما ورد عن أبي

(١) حديث : «مَنْ لَيْسَ لَكَ كُفْرَةٌ : الشُّرْكُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَبَيْتُ مَنْزِلٍ ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرِّحَابِ ، وَبَعَيْنُ صَابِرَةٍ يَنْتَطِيعُ بِهَا مَا لَا بِغَيْرِ حَقٍّ» (١) .

تبره أحمد (١٩٠ / ١) : ٢٦٦ / ١ : وسنن أبي حنيفة

(٢) حديث : «مَنْ لَيْسَ لَكَ كُفْرَةٌ : الشُّرْكُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَبَيْتُ مَنْزِلٍ ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرِّحَابِ ، وَبَعَيْنُ صَابِرَةٍ يَنْتَطِيعُ بِهَا مَا لَا بِغَيْرِ حَقٍّ» (١) .

تبره البخاري (صحح الدي) (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١

(٣) صحح الدي (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١

(٤) المسوط (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١ : وسنن أبي حنيفة (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١

تبره البخاري (صحح الدي) (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١

(٥) تبره البخاري (صحح الدي) (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١

(٦) سورة النور (٢٤ / ١) : ١٦٦ / ١ : وسنن أبي حنيفة (١٢٠ / ١) : ١٦٦ / ١

عليه من غير مخالف، فقد روى آدم بن أبي إياس في مسند شعبة، وإسحاق بن الفاضل في الأحكام عن ابن مسعود رضي الله عنه: «كنا نعد السذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس، أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا ليقطعه قال: ولا مخالف له من الصحابة»<sup>(١)</sup>.

وقالوا: إن الغموس محذور محض، فلا يصلح سببا لوجوب الكفارة لكونه أعظم من أن تكفر، كالزنا والردة<sup>(٢)</sup>.

واستدل الشافعية ومن وافقهم على وجوب الكفارة لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُورِ إِنِّي فَرَمْتُ لَكُمْ وَلكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، مع قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُورِ إِنِّي فَرَمْتُ لَكُمْ وَلكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ووجه الدلالة من هاتين الآيتين: أن الله عز وجل نفى المؤاخذه عن اليمين اللغو، وهي اليمين من غير قصد، وأثبت المؤاخذه لليمين المقصودة بقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ﴾ أي قصدتم وصممتم، ولا شك أن اليمين

الغموس مقصودة فتجب فيها الكفارة<sup>(٥)</sup>.  
وبما رواه عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ في حديث: «لا تسأل الإمارة، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير وتفر عن يمينك»<sup>(٦)</sup>.  
وقالوا: إن الخلاف كذا أوجب للكفارة من غيره، كما أن الكفارة لا تزيد إلا خيرا، والذي يجب عليه الرجوع إلى الحق ورد المظلمة، فإن لم يفعل وتفر، فالكفارة لا ترفع عنه حكم التعدي بل تنفذه في الجملة<sup>(٧)</sup>.

الكفارة في اليمين اللغو على أمر في المستقبل:

٩ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة في اليمين اللغو على أمر في المستقبل - نفيًا كان أو إثباتًا - على قولين:

القول الأول: إنها لغو، وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٨)</sup>، وبه قال ربيعة ومكحول والأوزاعي والليث.

ونقله ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٢٦٧، ٢٦٨ طبع دار المنار، دمشق  
الشرقي على التحرير ٢/ ٢٧٠

(٢) حديث «لا تسأل الإمارة...»

نقدم غرض (٩)

(٣) فتح الباري ١/ ٥٥٧ ط. دار الفکر.

(٤) انظر: حواشي المحقق لأصحاب ٣/ ٢٦٦، وقراءة ١١/ ٣.

وكتاب المدام ٦/ ١٣٦، ١٣٧

(١) فتح الباري ١/ ٥٦٦

(٢) المسقط للسرعي ٨/ ١٤٨

(٣) سورة البقرة / ٢١٥

(٤) سورة المائدة / ٨٩

تحقيقاً لمعادلة<sup>(١١)</sup>.

وبما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: أنزلت هذه الآية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْكُفْرِ فِي بَيْتِكُمْ﴾ في قول الرجل: لا والله وبلى والله<sup>(١٢)</sup>.

ووجه الدلالة من الحديث: أن الله تعالى رفع المؤاخذه عن المدعو مطلقاً، فيزوم منه أنه لا إثم فيه ولا كفارة<sup>(١٣)</sup>.

القول الثاني: إنها ليست لغواً وفيها الكفارة، وإليه ذهب الحنفية.

وهو مروى عن زرارة بن أبي أوفى، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في رواية ثانية عنه<sup>(١٤)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَمِلْتُمْ أَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا إِلَيْكُمْ﴾<sup>(١٦)</sup>. ووجه الدلالة من الآية: أن المراد بالإيمان المنقصودة: هي اليقين في المستقبل، لأن الحفظ عن الحث يهتك حرمة اسم الله تعالى

عباس رغبهما من الصحابة رضوان الله عليهم، وعن القاسم وعطاء والشعبي وضامن وأحسن<sup>(١٧)</sup>.

وقال الشافعية والحنابلة: إنه لا كفارة فيها.

واختلف المالكية في وجوب الكفارة فيها، فقال ابن الحارث: ولا كفارة في لغو اليمين، وهي اليمين على ما يعتقد ثم تبين خلافه، ما فيها أو مستغفلاً، قال في التوضيح: مثال الماضي: والله ما جاء زيد وهو يعتقد ذلك، ومثال المستقبل: والله ما يأتي غداً وهو يعتقد<sup>(١٨)</sup>.

وقال الدردير: اللغو والغموس لا كفارة فيها إن تعلّقاً بخاص، وفيها الكفارة إن تعلّقاً بالفضل<sup>(١٩)</sup>.

واستدل الفضائلون بعدم الكفارة بقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْكُفْرِ فِي بَيْتِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾<sup>(٢٠)</sup>.

ووجه الاستدلال من الآية: أن الله تعالى قابل يمين اللغو باليمين المكسوبة بالتقرب، واليمين المكسوبة هي المنقصودة، فكانت ليمين غير المنقصودة داخلية في قسم اللغو

(١١) القفاوي عن الجمهور ١/ ٤٧١، برواية العلاء ١/ ٣٠١.

واشبهه بضع ١/ ٣٣١.

(١٢) مع البري ١/ ٤٥٢.

(١٣) ما مع قسري ١/ ٤٥٢، وبطل الأثر للشيخان.

١/ ١٦٨، ١/ ١٦٩.

(١٤) بدائع الصنيع للإمامي ١/ ٢٠٤، وأسم المرحم لأمر مجرم.

١/ ٣٠٢، ١/ ٣٠٣، بإسقاط ١/ ١٦٨، ١/ ١٦٩.

(١٥) سورة البقرة ١٩٩.

(١٦) سورة البقرة ٢٨٩.

(١٧) مع ماري ١/ ٤٥٩.

(١٨) مواهب الجليل ٢/ ٢٩١.

(١٩) حاشية - سبكي عن الشرح المكثر ٢/ ١٢٩.

(٢٠) سورة البقرة ٢٢٥.

أمر شتى يمين واحدة فكفارته كفارة يمين واحدة، كما ألقوا: والله لن أكل ولن أشرب ولن ألبس، فحلفت في الجميع فكفارته واحدة، لأن اليمين واحدة والحلف واحد، فإنه بفعل واحد من المحنوف عليه بحث وتدخل اليمين<sup>(١)</sup>.

واختلفوا فيما إذا حلف بأيمان شتى على شيء واحد بعينه، أو حلف بأيمان شتى على أشياء متعددة.

١- الحلف على الشيء بعينه مرات كثيرة:

٩١- اختلف الفقهاء فيما يجب بالحث في الحلف على الشيء الواحد بعينه مرات كثيرة، فكان قال: والله لا أفعل كذا، والله لا أفعل كذا، ثم يفعل المحنوف عليه، على قولين:

القول الأول: إنه يجب في ذلك كفارة يمين واحدة، وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وهو قول فتاة والحسن وعطاء<sup>(٢)</sup>.

ففي المذونة قال: (قلت) أرايت إن قال: والله لا أجامعك، والله لا أجامعك، أكون على هذا كفارة يمين واحدة في قول مالك؟ قال: نعم (قلت) أرايت الرجل يحلف أن لا يدخل دار فلان، ثم يحلف بعد ذلك في مجلس آخر: أنه لا يدخل دار فلان فذلك

لا يتصور إلا في المستقبل<sup>(٣)</sup>، واليمين في المستقبل يمين معقود سواء وجد القصد أم لا، ووجوب الحفظ يقتضي المواخاة عند عدمه، فوجب الكفارة.

كما استدلوا بها ورد أن المشركين لما أخذوا حذيفة بن اليمان وأساء رضي الله عنهم واستحلفوها أن لا يعصر عمداً<sup>(٤)</sup> وأخبر بذلك رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «انصرفا، نفي قم بمعهدهم وتسترين بالله عليهم»<sup>(٥)</sup>.

وروجه الدلالة: أن الرسول ﷺ أمر حذيفة بالوفاء رغم أنه مكروه غير فاصد فدل ذلك على أن عدم القصد لا يمنع انعقاد اليمين من هو من أهله<sup>(٦)</sup>.

وقالوا كذلك: اللغو ما يكون خالياً عن القائلة، والخبر الناصبي خال عن قائلة اليمين فكان لغواً، وأما الخبر في المستقبل فكان عدم القصد لا يعدم قائدة اليمين، وقد ورد الشرع بأن المزل والجحد في اليمين سواء<sup>(٧)</sup>.

تعدد كفارة اليمين:

٩٠- ذهب الفقهاء إلى أن من حلف على

(١) مدعي الصحيح لثكنان ٢/ ٣٠٣، والشرع المرائي ٢/ ٢٠٣.  
(٢) حديث: «أن المشركين اتهموا حذيفة بن اليمان وأساء واستحلفوها»  
أخرج مسلم (٢/ ٢١٢).

(٣) السوطي ١/ ١٨٠.

(٤) السوطي ١/ ١٨٠.

(٥) الفتاوى الكبرى ٣/ ١١٥، والشرح الكبير ١١/ ٢١١.

(٦) الفتاوى الكبرى ٣/ ١١٥.



مجلس واحد، بلا خلاف في المذهب<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

لولا: استدلال جمهور الفقهاء بأن سبب الكفارة واحد، فخرم عنه كفارة واحدة، أما الجمع بين الألفاظ فإنه للتأكيد، لأن الثانية لا تنفي إلا ما أفادته الأولى، فلم يجب أكثر من كفارة واحدة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: واستدل الحنفية بأنه إذا لم يذكر حرف العطف والاسم مختلف نحو أن يقول: والله الرحمن لا أفعل كذا وكذا، فإن الاسم الثاني يصلح صفة للأول، ومنه يعلم أنه أراد الصفة، فيكون حالها بذات موصوف، لا باسم الذات على حدة، ولا باسم الصفة على حدة.

أما إذا كان الاسم متفقاً نحو أن يقول: والله الله لا أفعل كذا، فإن الثاني لا يصلح نعياً للأول، إنما يصلح تأكيداً له، فيكون يعيناً واحدة، إلا أن ينوي به يعينين، فيصير قوله: الله ابتداءً يعين بحذف حرف القسم، وهو قسم صحيح.

وهذا بخلاف ما إذا ذكر حرف العطف بين القسمين بأن قال: والله والرحمن لا أفعل

كذا، فقد استدل من قال إنها يعينان بأنه لما عطف أحد اليمينين على الآخر، كان الثاني غير الأول، لأن المعطوف غير المعطوف عليه، فكان كل واحد منهما يعيناً على حدة.

أما إذا لم يعطف أحدهما على الآخر فيجعل الثاني صفة للأول، لأنه يصلح صفة، لأن الاسم يختلف، وهذا يستحلف بالقاضي بالأسماء والصفات من غير حرف العطف فيقول: والله الرحمن الرحيم الطالب المذكور، ولا يجوز أن يستحلف مع حرف العطف، لأنه ليس على المدعى عليه إلا يعين واحدة.

أما إذا أعاد القسم عليه مع الاسم الثاني، علم أنه أراد به يعيناً أخرى، إذ لو أراد الصفة أو التأكيد لما أعاد القسم عليه<sup>(٣)</sup>.

ب - الحلف بإيمان متعددة على أمور شتى:  
١٢ - اختلف الفقهاء فيها يجب بالحلف في الحلف بإيمان متعددة على أمور شتى<sup>(٤)</sup>.  
نحو أن يقول: والله لا أدخل دار فلان، والله لا أكلم فلاناً ففعل ذلك كله على قولين:

القول الأول: أنه يجب على الحالف لكن يعين كفارة، وإليه ذهب الحنفية والمالكية

(١) مدافع الصانع ١٢/١٤

(٢) كتاب القناع ١١٦/٢٦، مودونة الطائفتين ١١٦/١١، والبره

الغنية ١١٦/٢٢

(٣) مدافع الصانع ١٢/٢٣

(٤) المعنى وشرح الكبير ٢١٢/١١٦

الضرر الكثير بالمولاة فيه، ولا يخشى منه التلف<sup>(١)</sup>.

بينما استبدل أصحاب القول الثاني بأها كفارات من جنس فتداخلت كالحدود من جنس، وإن اختلف محلها بأن يسرق من جماعة أو يزي بئساء<sup>(٢)</sup>.

تقديم كفارة اليمين قبل الحنث:

١٣ - لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز التكفير قبل اليمين، لأنه تقديم الحكم قبل سببه، كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب، وكتقديم الصلاة قبل دخول وقتها. ولا خلاف بينهم في جواز تأخير الكفارة بعد اليمين والحنث.

كما لا خلاف بينهم - أيضاً - في عدم وجوب الكفارة قبل الحنث<sup>(٣)</sup>.

وإنما الخلاف بينهم في جواز التكفير بعد اليمين وقبل الحنث<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: يرى أصحابه جواز لتكفير قبل الحنث، وإليه ذهب المالكية والشافعية

والشافعية، وهو ظاهر كلام اخواني، ورواية المروزي عن أحمد<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أنه يجب على الحائض كفارة واحدة، وبه قال أحمد في رواية ابن منصور، قال القاضي: وهي الصحيحة وهو قول محمد من الحنفية<sup>(٦)</sup>.

وقد استدل القائلون بتعدد الكفارات بأنهم أريان لا يبحث في إحداهن والحنث في الأخرى، فلم تنكسر إحداها فكفارة لأخرى، كما لو كُفِّر عن إحداها قبل الحنث في الأخرى، وكذا الأريان المختلفة الكفارة، وبهذا فارق الأريان عن شي، واحد، فإنه متى حنث في إحداها كان حائضاً في الأخرى، فإن كان الحنث واحداً كانت الكفارة واحدة، وبهنا تعدد الحنث، فتعددت الكفارات.

وفارق الحدود فإنها وجبت للزجر وتندريه بالشبهات بخلاف مسألتنا، ولأن الحدود عقوبة مدنية، فالتوالاة بينها ربي أفضت إلى التلغف فاجتزى بإحداها، وبهنا الواجب إخراج مال يسير أو صيام ثلاثة أيام، فلا يلزم

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢/ ٢٧٦، وحاشية و المحلل  
عن البحر المحقق إلى سبيل ٢٣/ ٢٧٦، والمقدمة فكري  
١١٢٢، وإمام الإنجيل لمصر طبع ١٢٧٢، ١٢٧٠، ٢٧٠  
بدون - المحلل لمصالح ٢٣/ ٢٧٩، ٢٨٠، صلاة احتاج  
٢٨٠، ٢٨١، والمصنف والشرح رقم ٢١/ ٢٧٩  
(٢) المصنف الكبير ١١/ ٢٧٦، ونصاب النكاح ١١/ ٢٧٦،  
وحاشية و المحلل على البحر المحقق ١١/ ٢٧٦

(٣) المصنف الكبير ١١/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨

(٤) كشاف النكاح ١١/ ٢٧٦، المصنف الكبير ١١/ ٢٧٦، ٢٧٧

(٥) صحيح مسلم شرح النووي ١١/ ٢٧٦، والمصنف الكبير ١١/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨

(٦) المصنف الكبير ١١/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١



واستدل القائلون بأن الكفارة غيرى، نزل  
الحث، بقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ كُفَّارَةٌ لِّبَيْعِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>  
﴿وَأَكْفَفْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ووجه الدلالة من الآية: أن الله تعالى  
أوجب لكفارة بزيادة الحث لأن لتقدير: إذا  
حلقت فأردته الحث، كما أن ظاهر الآية  
يفيد أن الكفارة وجبت بنفس البعير فجوز  
التكفير قبل الحث، لتكون الكفارة حكمة  
للبيع<sup>(٣)</sup>.

كما استدلوا به ورد عن عبد الرحمن بن  
سبرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:  
وباعده الرحمن إذا حلقت على بعير قرأيت  
غيرها خيرا منها، فكفر عن بيعك وأنت  
الذي هو خير، وفي رواية: وأنت الذي  
هو خير<sup>(٤)</sup>.

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أنه  
صريح في تقديم الكفارة على الحث، حيث  
أمر ﷺ بالتكفير عن البعير، ثم عطف  
الإنسان بغير المعلق عنه ثم التي تبيع.  
التزبيد والتزاعي، فدل هذا دلالة واضحة

والحاشية<sup>(٥)</sup>، وهو مردي عن عمر وعبد الله  
ابن عمر وعبد الله بن عباس، وسنن  
وعبد الرحمن بن سبرة رضي الله عنهم<sup>(٦)</sup>.

قال ابن لنذر: وهو رأي ربيعة والأوزاعي  
ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار، وذكر  
عباس وجداعة: أن عدة من قال بجواز  
تقديم الكفارة أربعة عشر صاحبيا<sup>(٧)</sup>.

وقيد الشافعية جواز التكفير قبل الحث بها  
إذا كفر بغير الصوم ولم يكن الحث معصية  
وقال المالكية والشافعية: يستحب أن  
يؤخر التكفير عند الحث خروجاً من  
الخلاف<sup>(٨)</sup>.

القول الثاني: يرى أصحابه عدم جواز  
التكفير قبل الحث، إليه ذهب الحنفية  
وأشهب من المالكية، ونقله الطاحي عن  
مالك<sup>(٩)</sup>.

(١) المغيرة الكبرى ٢٠، ١١٦، ١١٧. وروية بقوله مردي.

(٢) ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.

(٣) كشف الخفاء للهيدي ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١

على إجزاء الكفارة قبل الحنث <sup>(١)</sup>.

كما استدلوا بالقياس على كفارة الظهار والمقتل بعد الجراح، فكما يجوز تقديم كفارة الظهار على العود، والقتل الحظا بعد الجراح وقبل الموت كذلك يجوز تقديم كفارة اليمين قبل الحنث، لأنه كفر بعد سببه فجاز <sup>(٢)</sup>.

وبأن عقد اليمين لما كان بحله الاستثناء وهو كلام، فلأن تحله الكفارة وهو فعل مالي أو بدني أولى <sup>(٣)</sup>.

واستدل القائلون بعدم جواز التكفير قبل الحنث بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤْكِنُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْتِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> مع قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَسِّرْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>.

ويجوز الدلالة من هذه الآية واضح على أن الكفارة للحنث وليست لليمين من وجهين:

الأول: نصوره في صدر الآية نفي مزاخذتنا عن لغو اليمين وأنه سبحانه وتعالى يؤاخذنا بها عقبتنا من الأيمان والوفاء بها، كقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْسُؤُوا الْأَيْتِينَ بَمَدٍّ تُرْكِيكُنَّهَا﴾ <sup>(٦)</sup>، فلو تركتم ذلك

فكفارته كذا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَسِّرْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ بتقديمه: أي فركتم المحافظة، ألا نرى أنه قال عز وجل: ﴿وَأَعْقِلُوا أَيَسِّرْكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup>، والمحافظة تكون بالبر.

المشائي: أن يكون على إضمار الحنث، أي ولكن يؤاخذكم بحنثكم فيها عقبتكم، وكذا في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَسِّرْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾، أي إذا حلقتم وحنثتم، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدَاكَ يُبْسِكُكُمْ مَيْمَنًا أَوْ يَمِينًا فَمَأْوِيكُمْ وَمَفْذَنُكُمْ فَتَمَّ يَمِينًا أَوْ مَيْمَنًا فَمَأْوِيكُمْ﴾ <sup>(٨)</sup>، معناه: فحلقت عامدا أو غطى رأسه ففدية من صيام.

وقوله عز وجل: ﴿ثَلَاثَ لَعْنٍ لِمَنْ حَلَفَ﴾ <sup>(٩)</sup>، معناه: فتحلقت.

وقوله عز وجل: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدَاكَ يُبْسِكُكُمْ مَيْمَنًا أَوْ يَمِينًا فَمَأْوِيكُمْ وَمَفْذَنُكُمْ فَتَمَّ يَمِينًا أَوْ مَيْمَنًا فَمَأْوِيكُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup>، فانظر فعدة من أيام أخر، لأن ظاهر الملقوظ وهو القدر الذي هو سبب التخفيف لا يصلح سببا للموجب فصار استعمال الرخصة مضرا فيه، كذلك هنا لا يصلح اليمين التي هي تعظيم الرب جل جلاله سببا لموجب

(١) فتح الباري (١/ ١١٦)، وصحيح مسلم شرح الحديث.

(٢) / ١١٦

(٣) فتح الباري (١/ ١١٦)، وكشاف القناع للتهري (٢/ ٤٦١).

(٤) فتح الباري (١/ ١١٦).

(٥) سورة المائدة / ٨٩.

(٦) سورة المائدة / ٩٩.

(٧) سورة المائدة / ٩٩.

(٨) سورة المائدة / ٨٩.

(٩) سورة البقرة / ١٩٦.

(١٠) سورة البقرة / ١٩٦.

وقالوا: لا يصح التكفير قبل الحنث في اليمين، سواء كان بالنال أو بالصوم لأن الكفارة لسر الجنابة ولا جنابة، واليمين ليست بسبب، لأنها مانعة من الحنث غير محضية بخلاف التكفير بعد المجرع قبل الموت لأنه مفضي<sup>(١)</sup>.

ثانيا: القتل:

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الكفارة في القتل شبه العمد والحظا وما يجري مجرى الخطأ.

وإنما الخلاف بينهم في وجوبها في القتل العمد والقتل بسبب.

الكفارة في القتل العمد:

١٥ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة في القتل العمد على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الكفارة في القتل العمد، وإليه ذهب الحنفية والمالكية، وهو مشهور مذهب الحنابلة وبه قال الشوري وأبو ثور وابن المنذر<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْتَمَرَةٌ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ﴾

التكفير، فيجب إضمار ما هو صالغ وهو الحنث<sup>(٣)</sup>.

كما استدلوا بما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من حلف على يمين قرأ غيرها خيرا خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه»<sup>(٤)</sup>.

وفي حديث آخر: «إني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين قرأ غيرها خيرا منها، إلا أتيت الذي هو خير وحملتها»<sup>(٥)</sup>.

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن رسول الله ﷺ بين أن الكفارة تجب بالحنث، لأنها لو كانت واجبة بنفس اليمين لقاد عليه الصلاة والسلام: «من حلف على يمين فليكفره من غير التعرض لما وقع عليه اليمين والزم الحنث إذا كان خيرا ثم التكفير فلما خص اليمين على ما كان الحنث خيرا من البر بالنقض والكفارة، علم أنها تختص بالحنث دون اليمين نفسها، وأنها لا تجب بعقد اليمين دون الحنث<sup>(٦)</sup>.

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ٢٧٦ وما بعدها.

(٢) حديث: من حلف على يمين قرأ غيرها خيرا منها...

أخرجه مسلم (٢٣ / ١٧٧٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: «إني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين قرأ...»

أخرجه البيهقي في صحيح أبيه (١٦ / ١٧٠٨)، ومسلم.

(٤) (١٦٧٠ / ٢٣) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٥) بدائع الصانع ١٩ / ١٩٠، والبرق ١٧٢ / ١٦٨، والتميز.

فرائد ٢١١ / ٢١١.

(٦) غير الرق ٢ / ٣١٦.

(٧) تبين الحقائق ٦ / ٩٩، ١٠٠ - المطبعة الأميرية لدمشق.

والبرق ٢٢ / ٩٧، وصومع الجليل شرح مختصر خليل.

١٧٨ / ٣٦٨، والتميز ١٧٢ / ١٦٨، والجامع لأحكام القرآن.

٣٣١ / ١٥.

ولأن في القتل العمد وعيدا محكما، ولا يمكن أن يقال يرتفع الإثم فيه بالكفارة مع وجود التشديد في الموعيد بنص قاطع لا شبهة فيه، ومن ادعى غير ذلك كان تحكماسه بلا دليل، ولأن الكفارة من المفدرات فلا يجوز إشائها بالقياس على ما عرف في موضعه، ولأن قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءُ وَهُنَّ جَهَنَّمُ﴾ موكل موجب، وهو مذكور في سياق الجزاء للشرط، فتكون الزيادة عليه تسخا، ولا يجوز نسخ القرآن بالرأي<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: وجوب الكفارة في القتل العمد، وإليه ذهب الشافعية وهو رواية عن أحمد، وإليه ذهب الزهري<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بما روى وإثله بن الأسقع رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فأتاه نفر من بني سليم، فقالوا: يا رسول الله إن صاحبنا أتاقد أوجب فقال رسول الله ﷺ: واعتقوا عنه رغبة، يعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار<sup>(٣)</sup>. فقد أوجب الرسول ﷺ الكفارة فيما يستوجب النار، ولا تستوجب النار إلا في قتل العمد<sup>(٤)</sup>، فدل هذا على أن

أهل البيت: «لَا أَنْ يَكْفَرُوا»<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ﴾<sup>(٦)</sup>.

وجه الدلالة من الآية: أن الله عز وجل أوجب في الآية الأولى كفارة القتل الخطأ ثم ذكر في الآية الثانية القتل العمد، ولم يوجب فيه كفارة، وجعل جزاءه جهنم، فلم كانت الكفارة فيه واجبة لئلا يذكروها، فكان عدم ذكرها دليلاً على أنه لا كفارة فيه<sup>(٧)</sup>.

كما استدلو بما روى أن الحارث بن سويد رضي الله عنه قتل رجلاً، فلوجب النبي ﷺ عليه الفدية ولم يوجب كفارة<sup>(٨)</sup>.

وقالوا: إن القتل العمد فعل يوجب القتل فلا يوجب كفارة. كذا المحقق<sup>(٩)</sup>، وإن الكفارة دائرة بين العبادات والعقوبة، فلا بد من أن يكون سببها دائرة بين الحظر والإباحة فتعلق العبادات بالمباح والعقوبة بالمحذور، وقتل العمد كبيرة محضة، فلا تناط به كسائر الكبائر، مثل الزنا والسرفه والربا، ولعدم جواز قياسه على الخطأ، لأنه دونه في الإثم، فشرعه لدفع الأدنى لا يدل على دفع الأعلى،

(١) سورة النساء / ٩٢

(٢) سورة النساء / ٩٣

(٣) لقنن / ٩١

(٤) حديث: قال الحارث بن سويد بن الصلت قتل رجلاً

لوجه من سعد في الخطبات (٢٣/ ٥٥٤) دون إسناد

(٥) لقنن / ٩١

(٦) نفس المقالة ١٩ / ٩٩، والجامع لأحكام القرآن

٣٣١ / ٥

(٧) روضة الطالبين للقرني ١ / ٣٥٦، ولقنن / ٩١

(٨) حديث: قاله بن الأثير ج: ١٤٥ مع أبيه في غزوة

تبوك. - أخرج ابن من كان (الإحسان ١٠ / ١١٤ - ١١٦)

والحكم (٢٣ / ٢٩٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٩) معي المحتاج ١ / ١١٧

القتل العمد يوجب الكفارة.

ولأن فعل القاتل سبب لإخلاف الأضي  
يتعلق به ضلانه، فتعلقت به الكفارة، كما لو  
كان ركباً خاطئاً دابته إنساناً<sup>(١)</sup>.

وذهب الخنبة إلى عدم وجوب الكفارة في  
القتل بالنسب، واستدلوا بأن الكفارة إنما  
تجب بتحقيق القتل، وهذا إنما يكون في القتل  
بالمباشرة، أما القتل بالنسب، فإنه غير  
داخل في عقده، فلم يستد الفعل إليه<sup>(٢)</sup>.

الكفارة في الجنابة على الجنين:

١٧ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الكفارة  
فيها إذا ضرب بطن امرأة أو ضربت امرأة بطن  
نفسها، أو ضربت دواء تسقط ولدها عمداً،  
فأنكث جنينا حياً ثم مات.

وإنما الخلاف بينهم في وجوب الكفارة فيها  
إذا ألقت المرأة جنيناً ميتاً، بعدوان:

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وهو  
قول عمر والحسن وعطاء والزمرى والنخعي  
والحكم وحماد وإسحاق إلى وجوب  
الكفارة<sup>(٣)</sup>، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ  
قَتَلَ مُؤْمِماً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِسَةً﴾<sup>(٤)</sup>.

كما استدلوا بأن الكفارة إذا وجبت في قتل  
الخطأ مع عدم اللطم، فلان تجب في العمد  
وقد تخطأ بالإثم أولى، فله أعظم إثماً وأكبر  
جرماً وحاجة القائل إلى تكفير ذنبه  
أعظم<sup>(٥)</sup>.

الكفارة في القتل بالنسب:

١٦ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة في  
القتل بالنسب على قولين:

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٦)</sup> إلى  
وجوب الكفارة في القتل بالنسب.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِماً  
خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِسَةً﴾<sup>(٧)</sup>، فقد أوجب  
الله تعالى الكفارة في القتل الخطأ دون تفرقة  
بين كون القتل قد وقع على سبيل المباشرة أو  
النسب.

ولأنه قتل آدمياً ممنوعاً من قتله لحرمته،  
فوجب عليه الكفارة كما لو قتله بالمباشرة<sup>(٨)</sup>.

ولأن السبب كل المباشرة في إيجاب الضمان،  
فكان كل المباشرة في إيجاب الكفارة<sup>(٩)</sup>.

(١) المعنى لأن فعله سبب لإخلاف الأضي.

(٢) نيز الحقائق ١/ ١٤٢، ١٤٤.

(٣) المجلس لاستكمال التمران ١٥/ ٣١٤، وبدلية للمجهد وبدلية

المجهد لأب رشيد ١/ ٣٨٩، ومعنى المحتاج ٤/ ١٠٨.

والمعنى ١٨/ ٩٩، وشك الفاع ٦/ ٦٥.

(٤) سورة الحديد ٢/ ٩٢.

(٥) معنى المحتاج ٤/ ١٠٧.

(٦) معجم الجليل ١/ ٢١١، وحاشية الحروري على شرح الرضا

١٧/ ١٨، بدوثة الطالون ١٩/ ٣٨١، والمعنى ٢٤/ ٩٢.

(٧) سورة الحديد ٢/ ٩٢.

(٨) معنى المحتاج ٤/ ١٠٨.

(٩) معنى المحتاج ٤/ ١٠٨.

يدخل تحت مطلق النص ولهذا لم يجب فيه كل البدل، فكذا لا يجب فيه الكفارة، لأن الأعضاء لا كفارة فيها، لأنه ارتكب محضاً، فإذا تقرب بها إلى الله تعالى كان أفضل له، ويستغفر الله تعالى عما صنع من الجريمة العظيمة.

وكذلك فإن القتل غير متحقق لحوار أن الحياة لم تخلق فيه، حيث لم تعرف حياته ولا سلامته، والكفارة إنما يجب بتحقيق القتل<sup>(١)</sup>.

تعدد الكفارة بتعدد القاتل:

١٨ - اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة بتعدد القاتلين واتحاد المقتول على قولين:

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى الأصح عندهم والحنابلة إلى أنه يجب الكفارة على كل من اشترك في قتل يوجب الكفارة، وبه قال الحسن وعكرمة والنخعي والحارث العكلي والثوري<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بأنها كفارة وجمت لا على سبيل البدل عن النفس، فوجب أن يكون على كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا في سببها، لأن ما كان يجب على الواحد إذ انفرد يجب على

وذلك أن الله عز وجل أوجب الكفارة في كل قتل خطأ دون تفرقة بين جنين وغيره، والجنين مقتول، فوجب أن يدخل في هذا المصوم، لأننا حكمنا له بالإيالة تبعاً لأبويه، فيكون داخلًا في عموم هذا النص ولا يخرج به إلا دليل آخر ولم يوجد بعد<sup>(٣)</sup>، ولأنه نعمي معصوم وبذلك قضى عمر رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>.

وذهب الحنفية إلى عدم وجوب الكفارة في الجنين، واستدلوا بما ورد أن النبي ﷺ وقضى بالغرة في الجنين<sup>(٥)</sup>، فقد قضى ﷺ بالغرة ولم يذكر الكفارة، ولو وجبت الكفارة لذكرها، لأن هذا بيان لحكم الشرع ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وقالوا: إن الكفارة فيها معنى العقوبة، لأنها شرعت راجعة، وفيها معنى العبادة، لأنها تلتزم بالصوم، وقد عرف وجوبها في النفوس الطائفة - والجنين نفس من وجه دون وجه - فلا يتعداه، لأن العقوبة لا يجرى فيها القياس.

وإن اجتمع جزء أو عضو من وجه، ولا

(١) كشف الغطاء ٢/ ١١٠

(٢) مني له ج ١/ ١٨

(٣) حديث: «أن من شق نفس يتعدى في الجنين»

أصروا المدايني (فتح الباري ٢/ ٢٤٧)، مسلم

(٤) (١٢٩/ ٣) من حديث أبي هريرة.

(١) بين المختصات للرسمي ١/ ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١

المصالح ٢/ ٢١٤

(٢) ج ٢، ص ١٢٢، ١٢٣، والندوة شرح المبدية للنص

١/ ١٠، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣٢١، ومني المصالح

١/ ١٠٨، والمفاتيح ٢/ ٢٥

في تركتها أربع كفارات على الصحيح بناء على أن الكفارة نجب على قاتل نفسه، وأنها لا تنجز، فتجب على كل واحدة منها كفارة لنفسها وثانية لجنتها وثالثة لصاحبها ورابعة لجنتها لأنها اشتركتا في إهلاك أربعة أنفس، ومقابل الصحيح: تجب كفارتان<sup>(١)</sup>.

ثالثا: الإنظار في نهار رمضان:

٢٠ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الكفارة على من جامع في الفرج في نهار رمضان عمدا بغير عذر، أنزل أم لم ينزل<sup>(٢)</sup>.

كما لا خلاف بينهم في عدم وجوبها على من جامع في الفرج في نهار رمضان لعذر كمرض وضحو.

والأما الخلاف بينهم في وجوبها على من جامع فيها دون الفرج إذا فترق به (أنزل). كما اختلفوا في وجوبها على من جامع ناسيا أو مكرها أو غظنا أو جاهلا، وفي وجوبها بتعمد الإنظار بغير الجوع كالاكل والشرب ونحوهما لعذر عذر.

وستعرض هذا الخلاف في الفروع الآتية:

الكفارة بالوطء في الذبر:

٢١ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة بالوطء في الذبر:

كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا، ككفارة الطيب للمحرم.

وبأنها لا تنبعض، وهي من موجب قتل الأدمي، فكملت في حق كل واحد من المشتركين كالقصاص<sup>(٣)</sup>.

وذهب أبو ثور وعثمان البقي إلى أنه يجب على الجميع كفارة واحدة، وهو حكاية عن الأوزاعي، وحكاة أبو الخطاب عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَرَدُّ رُقُوتُهُ مِمَّنْ قُتِلَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وفذلك أن لفظة (من) تتناول كل قاتل، الواحد والجماعة ولم توجب الآية إلا كفارة واحدة وجبة، والذبة لا تتعدد فكذلك لا تتعدد الكفارة.

ولأنها كفارة قتل فلم تتعدد بتعدد القتلى وليس مع اتحاد المقنول، ككفارة الصيد الحريمي<sup>(٦)</sup>.

تعدد الكفارة بتعدد القاتل والقاتل واحد:

١٩ - ذهب الشافعية في الصحيح عندهم والحنبلة إلى أن التكفارة تتعدد بتعدد المقنولين، قال الشافعية: لو اصطلمت حاملان وأسقطنا جنبتيهما وماتتا فعلى كل منهما

(١) من المحتاج ١٠٨/١، والنفى ٩٦/٨.

(٢) مني المحتاج ٩٥/٨، ومني المحتاج ١١٨/١.

(٣) مني المحتاج ٩٢/١.

(٤) مني ٩٦، ٩٥/٨.

(٥) مني المحتاج ٩١/٥، وسنن أبي داود، على غير قسم.

(٦) مني ١١٣/٢، ١٦٦، وأبو داود ٣٥٨/٢.

(٧) مني ١١٠، ١٠٩/٣.

فذهب مالك والشافعي وأحمد، ورواه أبو يوسف وعمره عن أبي حنيفة إلى أنه لا فرق في وجوب الكفارة بين كون الفرج قبل أو دبراً، من ذكر أو أنثى<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأنه أفيد صريح رمضان بجماع في الفرج فأوجب الكفارة كالوطء<sup>(٢)</sup>.

وبأن الجميع وطء، ولأن الجميع في إيجاب الخد واحد، فكذلك إفساد النصف وإيجاب الكفارة<sup>(٣)</sup>، وبأنه عمل مشتهر، فتجب فيه الكفارة كالوطء في القبل<sup>(٤)</sup>.

وروي الحسن عن أبي حنيفة أن الوطء في الدبر لا يوجب كفارة، لقصور الجنابة لأن المحل مستفذر، ومن له طبيعة منيعة لا يحل إليه، فلا يستدعي وإجراء للامتناع بدونه، فصار كالخد في عدم الوجوب<sup>(٥)</sup>.

الكفارة بوطء البهيسة:

٢٢ - وجوب الكفارة بالوطء في فرج البهيسة فيه قولان:

الأول: لا تجب فيه الكفارة، وهو قول الحنفية وبعض الشافعية والحنابلة وذكره أبو الخطاب، وحكاه الشافعي عن أبي علي بن

غبران وأبي إسحاق المروزي<sup>(١)</sup>.

واستدلوا: بأنه لا نص فيه، ولا هو في معنى المنصوص عليه، فإنه مخالف لوطء الأدمية في إيجاب الخد وفي كثير من أحكامه<sup>(٢)</sup>.

وسواء في هذا كله أنزل أم لا<sup>(٣)</sup>.

الثاني: تجب فيه الكفارة، ذكره القاضي وهو الأصح عند الشافعية، وبه قال المالكية، لأنه وطء في فرج موجب للغسل، فسد للمنصوم، فأشبهه وطء الأدمية<sup>(٤)</sup>.

وجوب الكفارة على من يباشر فيها دون الفرج:

٢٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المباشرة فيها دون الفرج إذا لم يفتقر بها الإزال لا تجب الكفارة.

وإنما الخلاف بينهم فيها إذا اقترن بها الإزال على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الكفارة بالإزال بالمباشرة فيها دون الفرج.

وإليه ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>،

(١) نيل المصنف ٢/ ٣٧٧، والمصنف ٢/ ٢٤١، وهو

١٢٢/ ٢

(٢) تنوير ٢/ ١١٢

(٣) المصنف ١/ ٣٤١

(٤) المصنف ١/ ٣٤١، ومثله الدرر ١/ ٨٢٢

(٥) نيل المصنف ٢/ ٣٧٩

(٦) المصنف ١/ ٣٤١

(١) المصنف ٢/ ٢٤١، وهو ١٢٢/ ٢، نيل المصنف

٢٧٧/ ١

(٢) المصنف ٢/ ٢٤١

(٣) تنوير ١/ ٣٤١

(٤) نيل المصنف ٢/ ٣٧٧

(٥) المصنف ٢/ ٣٧٩



وأحد في رواية<sup>(١)</sup>.

واستدل الحنفية والثانية بأنه أفطر بغير جماع تام فأشبه الفعلة، ولأن الأصل عدم وجوب الكفارة، ولا نص في وجوبها، ولا إجماع ولا قياس، ولا يصح انقياس على إخراج في الفرج، لأنه المبلغ بدليل أنه يوجبها من غير إنزال، ويجب به الحد إذا كان محرماً، ويتعلق به أشيا عشر حكماً، ولأن العلة في الأصل الجماع بدون الإنزال، والجماع ههنا غير موجب فلم يصح اعتباره به<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: إذا أفطر صومه بغير الجماع كالأكسل والشرب، والاستحشاء والمباشرة المنضيات إلى الإنزال، فلا كفارة، لأن النص ورد في الجماع، وهذه الأشياء ليست في معناه<sup>(٣)</sup>.

وقال الزيلعي: ولا كفارة بالإنزال فيما دون الفرج، لانعدام الجماع صورة، وعليه القضاء لوجوده معنى، والمراد بها دون الفرج غير القبل والدمر كالقذف والإمط والمبط، وهو في معنى التمس والمباشرة والفعلة<sup>(٤)</sup>.

وقد: ولو أنزل بقية فعلية القضاء لوجود معنى الجماع وهو الإنزال بالمباشرة، دون

الكفارة لفصور الجنابة، فانهدم صورة الجماع، وهذا لأن القضاء يكفي لوجوبه وجود الثاني صورة أو معنى، ولا يكفي ذلك لوجوب الكفارة، فلا بد من وجود الثاني صورة ومعنى، لأنه تندري، بالمشبهات، بخلاف سائر الكفارات حيث تجب مع الشبهة<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: وجوب الكفارة بالإنزال بالمباشرة فيما دون الفرج، وهو مذهب المالكية. قلنا: ولو تعمد إنزال من يقبل لو مباشرة أو بزيادة فكر أو نظر وكان علقته الإنزال<sup>(٦)</sup>. وهو قول عطاء وأخسن وابن المبارك وإسماعيل، ورواية عن أحمد<sup>(٧)</sup>، وأبي خلف الطبري من تلامذة لفضال المروزي<sup>(٨)</sup>.

وستانوا بأنه فطر جماع فأوجب الكفارة كالجماع في الفرج<sup>(٩)</sup>.

وجوب الكفارة على من جماع ناسياً وما أشبهه.

٣٤ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الكفارة على من جماع في القبل متعمداً بغير عناء،

(١) سيرة الخليل ١/ ٢٢١  
(٢) حاشية الشافعي ١/ ٢٦٠، ٢٦١  
(٣) المع ١/ ١٤  
(٤) المصروع ١/ ٢١١  
(٥) المع ١/ ١٤

(٦) المع ١/ ٢٦١  
(٧) المع ١/ ٢٦١  
(٨) المصروع ١/ ٢٢١  
(٩) سيرة الخليل ١/ ٢٢١

وإنما الخلاف بينهم في وجوبها على من جامع ناسيا أو مخطئا أو جاهلا على قولين:

القول الأول: لا كفارة على من جامع ناسيا أو مخطئا أو جاهلا.

وأليه ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، وبه قال: إسحاق والثيث والأوزاعي<sup>(٤)</sup>، وهو قول ابن المنذر والحسن ومجاهد والثوري<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا كُنْتُمْ بِهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله ﷺ: «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٧)</sup>.

ففي الآية والحديث نص على رفع الخطأ والنسيان والإكراه، والمراد رفع التحكم، لأن كل واحد من الثلاثة موجود حسبا، والتحكم نوعان: ديني وهو الفساد، وأخروي وهو الإثم، ومسمى الحكم بفسلها، فيناول الرفع الحكمين، فلا كفارة عليه، لأن الكفارة

(١) البسيط ٢/ ٧٦.

(٢) حواشي المحلل للمصنف ٢/ ٤٣١، ٤٣٢، جامع لأحكام الفروع ٢/ ٣٢٩.

(٣) روضة الطالبين ٢/ ٣٧٤، والمجموع ٦/ ٣٢٤.

(٤) الجامع لأحكام الفروع ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧.

(٥) طهري ٣/ ١١١، ١١٢، وجامع لأحكام الفروع ٢/ ٣٢٩.

(٦) سورة الأعراف ٥.

(٧) حديث: «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان...»

المروية عن عائشة (١/ ٦٥٩) والملاحق (٢/ ٦٩٨) من حديث ابن عباس، واللفظ لابن ماجه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

لرفع الإثم وهو معطوط عن الناس<sup>(٨)</sup>.

وبما رده عن أم هانئة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة»<sup>(٩)</sup>.

والدلالة من هذا الحديث ظاهرة في عدم وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان ناسيا، سواء كان الفطر بالجهل أو غيره<sup>(١٠)</sup>.

وبأن كفارة الفطر في نهار رمضان تختلف عن سائر الكفارات حيث تجب هذه الكفارات مع الشبهة، أما كفارة الفطر في نهار رمضان فتسقط مع الشبهة.

والفرق: أن الكفارة إنما تجب لأجل حرر الفائت، وفي الصوم حصل الجبر بالقضاء، فكانت الكفارة واجبة فقط، فثبت الحدود فتندريء بالشبهة<sup>(١١)</sup>.

وبقياس الجوع على الأكل والشرب، فكما أن من أكل أو شرب ناسيا لا تجب عليه الكفارة، كذلك من جامع ناسيا أو مخطئا أو جاهلا لا تجب عليه الكفارة<sup>(١٢)</sup>.

القول الثاني: وجوب الكفارة على من

(٨) نيل المغانم ١/ ٢٢٢.

(٩) حديث: «من أفطر في شهر رمضان ناسيا...» أخرجه البيهقي (٢/ ١٧٨)، وقال النووي في المجموع (٢/ ٣٢٤).

(١٠) بآسان صحيح أو غير.

(١١) المجموع ٦/ ٣٢٤.

(١٢) نيل المغانم ١/ ٢٢٤.

(١٣) المجموع ٦/ ٣٢٢.

جامع ناسبا أو غطت أو جاهلا. وإليه ذهب  
اختيالة<sup>(١)</sup>، وهو رواية عن عطاء<sup>(٢)</sup>، وهو  
قول ابن الملاحثون وابن عبد الملك<sup>(٣)</sup>.

واستدل الخبابة ومن معهم بحديث أبي  
هريرة رضي الله عنه قال: بينا نحن جلوس  
عند النبي ﷺ إذا جاء رجل فقال: يا رسول  
الله هلكت. قال: «ما لك؟» قال: وقعت  
على امرأتي وأنا صائم. فقال رسول الله ﷺ:  
«هل تجد رقبة تعتقها؟» قال: لا. قال:  
«فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟»  
قال: لا. قال: «فهل تجد إطعام سبعة  
مسكينا؟» قال: لا. قال: «فمكثت ليلي  
ﷺ - فبينا نحن على ذلك، أتني النبي ﷺ  
بحرق فيها قرء - والعرق المكنى - قال: «أين  
السائل؟» فقال: أنا. قال: «خذ هذا  
فتصنق به» فقال الرجل: على أفقر مني  
يا رسول الله؟ فوالله ما بين لأبتها - يريد  
الحرثيين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي،  
فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابها، ثم  
قال: «أطعمه أهلك»<sup>(٤)</sup>.

فهذا الحديث نص في وجوب الكفارة على

من جامع في نهار رمضان مطلقا، سواء أكان  
عمدا أم ساهيا أم جاهلا أم غطت غطاء كان  
أو مكروها، لأن النبي ﷺ لم يستفصل الأعراي  
ولم يختلف الحكم بذلك لاستفصاه، لأن  
تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز،  
والمؤثر مضاف في الجواب، كانه قال: إذا  
واقعت في صوم رمضان فكفر<sup>(٥)</sup>.

وبأن الصوم عبادة يحرم افراط فيه،  
فاستوى عمده وغيره كالخروج<sup>(٦)</sup>.

وبأن إفساد الصوم ووجوب الكفارة  
حكمان يتعقبان بالجحاع، لا تستطهما  
الشبهة، فاستوى فيهما التعمد والسهو كسائر  
أحكامه<sup>(٧)</sup>.

وجوب الكفارة بتعمد الإبطار بالأكل  
والشرب ونحوهما:

٢٥ - لا خلاف بين الفقهاء في عدم وجوب  
الكفارة على من أكل أو شرب في نهار رمضان  
ناسبا أو جاهلا أو غطتا.

وإنما الخلاف بينهم في وجوبها بتعمد  
الأكل أو الشرب ونحوهما على قولين.

القول الأول: وجوب الكفارة بتعمد  
الأكل والشرب ونحوهما في نهار رمضان.

(١) كتاب الشاع ١٢ / ٣٦١، والهي ٣ / ١٧١.

(٢) إجماع لأئمة الثوري ٢٢ / ٣٢٢، والهي ٣ / ١٧١.

(٣) إجماع لأئمة الثوري ٢٢ / ٣٢٢.

(٤) حديث أبي هريرة، رواه ابن جرير عند النبي ﷺ.

(٥) أخرجه السيوطي وصح الثوري ٢٢ / ١١٣، وصح ١٩ / ٧٨١.

(٦) ١٧٩٢ ونسب إلى السيوطي.

(٧) تنقيح الصبح ١٢ / ٣٤٣، والهي ١٢ / ١١٠.

(٨) كتاب الشاع ١٢ / ٣٦١.

(٩) الهي ١٢ / ١٧٢.

بالنهار لوجود الإنساد، لا بالليل لعدمه، بخلاف الحد، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام جعل علة ما بقوله: «من أفطر في رمضان... الحديث، فبطل القول بتعلقها بالجماع.

ولا نسلم أن شهوة الفرج أشد هيئتنا ولا النصح عن اقتضائه أشد على المرء، بل شهوة البطن أشد، وهو ينفضي إلى الفلأكل، ولهذا رخص فيه في المحرمات عند الضرورة لثلا بذلك، بخلاف الفرج. ولأن الصوم يضعف شهوة الفرج، وبهذا المر عليه الصلاة والسلام العزب بالصوم والأكل يقرى شهوة البطن، فكان أدعى إلى الزاجر<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: عدم وجوب الكفارة بتعدد الأكل والشرب ونحوهما في عمار رمضان، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وبه قال سعيد بن جبير والنخعي وابن سريج وحاد ودارد<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بأن الأصل عدم الكفارة إلا فيما ورد به الشرع، وقد ورد الشرع بإيجاب الكفارة في الجماع، وما سواه ليس في معناه، لأن الجماع أخفاظ، ولهذا يجب به الحد في

وإليه ذهب الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية<sup>(٦)</sup>، وبه قال عطاء والنخس والفريزي والنوري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور<sup>(٧)</sup>.

واستدلوا بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا أفطر في رمضان فأمره عليه الصلاة والسلام أن يعتق رقبة<sup>(٨)</sup>.

وبما روي من قول الرسول ﷺ: «من أفطر في رمضان متعمدا فعليه ما على المظاهر»<sup>(٩)</sup>.

وجه الدلالة من هذين الحديثين أن النبي ﷺ أمر في الحديث الأول من أفطر في نهار رمضان أن يعتق رقبة دون أن يفرق بين إفطار وإفطار، وجعل جزاء العطر متعمدا في الحديث الثاني جزاء المظاهر مطلقا، والمظاهر تجب عليه الكفارة، فتجب على كل من أفطر بأكل أو بغيره.

وقالوا: إن الكفارة تتعلق بالإفساد لحدك حرمة الشهر على سبيل الكمال لا بالجماع، لأن المحرم هو الإنساد دون الجماع، وهذا تجب عليه بوطء منكوحته ومملوكته إذا كان

(١) سير الحديث ١/ ٢٢٧

(٢) حاشية لدوسقي على شرح الكبير للبربر ١/ ٥٢٧، ٥٢٨.

(٣) فتاوى ١٢/ ١٩٥، والمصنف ٩/ ٢٤٠.

(٤) حديث أبو هريرة: «أن رجلا أفطر في رمضان،

أمره أن يعتق رقبة» (١٩١) وروى عنه أحمد.

(٥) حديث ابن أبي عمير: «من أفطر في رمضان متعمدا،

فأمره أن يعتق رقبة» (٢٤٩) حديث عروة.

هذا المظهر، إن شاء الله.

(١) سير الحديث ١/ ٢٢٨.

(٢) المصنف ١٢/ ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) الفتاوى ٣/ ١٢٥.

(٤) المصنف ١٢/ ٢٢٩.

القول الأول: عدم وجوب الكفارة على الرجل المكروه على الجميع في نهار رمضان. وإليه ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، وهو رواية أبي الخطاب عن الإمام أحمد<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: وإن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه<sup>(٥)</sup>.

وبأن الكفارة إما أن تكون عقوبة أو ماحية للذنب، ولا حاجة إليها مع إكراه، لعدم الإثم فيه<sup>(٦)</sup>.

وبأن الشرع لم يرد بوجوب الكفارة فيه، ولا يصح قياسه على ما ورد الشرع فيه، لاختلافها في وجود العذر وعدمه<sup>(٧)</sup>.

وبأن فساد الصوم يتحقق بالإيلاج، وهو مكروه فيه، لأنه ليس كل من انتشرت آفة بجماع<sup>(٨)</sup>.

ملك الصغير، ولا يجب فيه سواء بقي على الأصل، وإن بلغ ذلك السلطان عزوه، لأنه محرم ليس فيه حد ولا كفارة، فنبت فيه التعمير، كالباشرة فيما دون الفرج من الأجنبية<sup>(٩)</sup>.

وبأنه أفطر بغير جماع، فلم يوجب ذلك الكفارة، كبيع الحصة أو التراب، أو كالردة عند مالك، ولأنه لا نص في إيجاب الكفارة بهذا، ولا إجماع.

ولا يصح قياسه على الجماع، لأن الحاجة إلى الزجر عنه أيسر، والحكم في التعدي به أكثف، ولهذا يجب به الحد إذا كان محرماً ويختص بإفساد الحج دون سائر محظوراته، ووجوب البدنة، ولأنه في الغالب يفسد صوم اثنين بخلاف غيره<sup>(١٠)</sup>.

وجوب الكفارة بالإكراه على الجماع:

اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على الرجل أو المرأة إذا أكرها على الجماع في نهار رمضان.

أ - إذا كان المكروه رجلاً:

٢٦ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على الرجل المكروه على الجميع في نهار رمضان على قولين.

(١) تبين لمناقش ١/ ٣٢٧، وأبو عبيد بن ١/ ١٠٦، ١٠٦.  
(٢) سنية المصنفين عن المشرح الكبير للدردير ١/ ٥٢٧، ومراجع  
إيجل للمصنف ٢/ ٣٣٧.  
(٣) مدني لحدود الج ١/ ٤٤٣، بالشرطي عن نسخة المدني الج  
١/ ٤٤٣، وأبو الطاهر ١/ ٤٤٣.  
(٤) لفتي ١٤/ ١٤٤.  
(٥) حديث، «إن الله وضع عن أمتي خطاياهم».  
(٦) تقدم في ٢٤.  
(٧) لفتي ١٢/ ١٢٤.  
(٨) لفتي ١٢/ ١٢٤، ١٢٥.  
(٩) شرح فتح ٤/ ٤٨، غير لأنس في المقام ١٢/ ٢٥٥، وتبيين  
المفسرين ١/ ٣٩٧.

(١٠) المجموع ١/ ٢١٨.

(١١) لفتي ١٢/ ١٢٤.

القول الثاني: وجوب التكفارة على الرجل  
المكروه على الجناح في نهار رمضان.

وإليه ذهب الغنابلة<sup>(١)</sup>، وابن الماجشون  
وابن عبد الملك من المالكية<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بحديث أبي هريرة قال: بينما  
نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاء رجل،

فقال: يا رسول الله هلكت، فقال: «وما لك؟»  
قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال

رسول الله ﷺ: «هل تجد رقية تعتها؟»  
قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تصوم

شهرين متتابعين؟» قال: لا. قال: «فهل  
تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا.

فصكت النبي ﷺ، فبنا نحن على ذلك أن  
النبي ﷺ يصرق فيها عمر - والعرق الكتل -

قال: «أين السائل؟» فقال: أنا، قال: «خذ  
هذا فتصدق به»، فقال الرجل: «على أفقر

مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لانيها - يريد  
الخرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي.

فصحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم  
قال: «أطعمه أمك»<sup>(٣)</sup>.

ففي الحديث دلالة على وجوب التكفارة

على كل من جامع في نهار رمضان غتاراً كان  
أو مكروهاً لأن النبي ﷺ لم يستفصل

الأعزاري، ولو اختلف الحكم بذلك  
لاستفصله، لأن تأخير البيان عن وقت

الحاجة لا يجوز، والسؤال معاد في الجواب،  
كأنه قال: «إذا وقعت في صوم رمضان

فكفر<sup>(٤)</sup>»  
وبأنه عبادة تحرم الوطء فيه، فاستوى

عمده وغيره كالحج<sup>(٥)</sup>.  
وبأن الإكراه على الوطء لا يمكن، لأن لا

يطأ حتى ينتشر، ولا ينتشر إلا عن شهوة،  
فكان كفر المكروه، لأنه ملتبذ بالجناح، لأن

الإنكار أمانة الاختيار<sup>(٦)</sup>.  
ب - إذا كان المكروه امرأة:

٢٧ - اختلف الفقهاء في وجوب التكفارة على  
المرأة إذا تكهنت على الجناح في نهار رمضان

على قولين:  
القول الأول: عدم وجوب التكفارة عليها

إذا تكهنت على الجناح في نهار رمضان،  
وإليه ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>.

(١) كتاب الجناح ١٠ / ٢٢٤

(٢) كتاب الدعاء ٢ / ٢٢٤

(٣) ص ٢٤ / ١٤٤، وتبين اختلاف ١٠ / ٢٢٤، وروى حازن

ناصف ١ / ٢٢٤

(٤) تبيين المعاني ١ / ٢٢٧

(٥) المجموع ١ / ٢٢٦

(١) كتاب الدعاء ١ / ٢٢٤، جامع ١٣ / ١٢٥

(٢) حاشية التكملة على شرح الكبر ١ / ٢٢٧، وموجب الحلي

٢٥٧ / ١

(٣) حديث أبي هريرة قال: «صائم يحرم ما ربه ﷻ»

تكملة ٢١

- واختيالة<sup>(١)</sup>، وبه قال الحسن والثوري والأوزاعي<sup>(٢)</sup>.
- واستدلوا بأنها لم يوجد منها فعل، فلم تقطر كما لو صب في حلقها ماء بغير اختيارها<sup>(٣)</sup>.
- وبأن النبي ﷺ لم يأمر الأعرابي الذي واقع إلا بكفارة واحدة، مع عاسر الحاجة إلى البيان<sup>(٤)</sup>.
- وبأن صوم المرأة ناقص، لأنه يعرض أن يظن بعروض الحيض، وإذا كان كذلك لم يكن كصوم الحرة، فلم تتعلق به الكفارة<sup>(٥)</sup>.
- وبأن السواجب لو تعلق بها لأسرت بإخراجها<sup>(٦)</sup>، فعدم أمرها بإخراجها دليل على عدم وجوبه.
- القول الثاني: وجوب الكفارة على المرأة المكروهة على اجتماع في نهار رمضان وتحملها الزوج عنها.
- وإليه ذهب المالكية<sup>(٧)</sup>، والشافعية في
- مقابل الأصح عندهم<sup>(٨)</sup>.
- واستدل المالكية ومن وافقهم بأن الزوج يكرهه زوجته على الاجتماع في نهار رمضان، أوجب على الزوجة ما لم يكن واجبا عليها، فيتحمله هو، وتلزمه الكفارة عنها<sup>(٩)</sup>.
- وجوب الكفارة على من طلع عليه الفجر وهو مجامع:
- فرق الفقهاء بين النزاع في الحال مع أول طلوع الفجر، وبين استدانة الجماع، وعصوا كل حالة بأحكامها.
- أ- النزاع مع أول طلوع الفجر:
- ٢٨ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على من نزاع مع أول طلوع الفجر على قولين:
- القول الأول: لا كفارة عليه.
- وإليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وبه قال أبو حفص من الحنابلة<sup>(١٠)</sup>.
- واستدلوا بأن النزاع ترك للجماع، فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع، لأن ما يتعلق بفعل شيء لا يتعلق بتركه، كما لو حلف لا يدخل دارا وهو فيها، فخرج منها، أو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو عليه فبدأ بترعه،

(١) النسي ١٢/٣.

(٢) النسي ١٢/٣. وقيل: القناع ٣٨٤/٣.

(٣) النسي ١٢/٣.

(٤) الصوم ١١٤/٦.

(٥) الصوم ١١٤/٦.

(٦) الصوم ١١٤/٦.

(٧) الصوم ١١٤/٦.

(٨) صواب الجليل ١٢٦/١، ١٢٧.

(٩) الصوم ١١٤/٦.

(١٠) صواب الجليل ١٢٦/١.

(١١) نيل المصطفى ١٢٦/١، ١٢٧. ورواه الهنلي ١٢٦/٢.

والصوم ١١٤/٦، والنسي ١٢/٣.

بجميع من غير عذر، فأنتم به حرمة الصوم، فوجبت عليه الكفارة، كما لو وطئ بعد طلوع الفجر أو في أثناء النهار. وبأن ابتداء الفعل هنا لم يتعلق به كفارة، فوجبت الكفارة باستدامته، لئلا يخلو جماع في نهار رمضان عمداً من كفارة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: لا كفارة عليه.

والله ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بأن المرحب للكفارة عندهم هو انقطر على وجه التكامل به الجنابة وذلك لم يوجد فيها إذا طلع الفجر، وهو غائط لأهله، فداوم على ذلك، لأن شروعه في الصوم لم يصح مع الجماعة، وانقطر إنما يكون بعد الشروع في الصوم، ولم يوجد.

وقالوا أيضاً: ونحن كأن الموجب للكفارة الجماع المعدم للصوم فالجماع هو إدخال الفرج في العرج، ولم يوجد منه بعد التذكر ولا بعد طلوع الفجر إدخال الفرج في الفرج، وإنما وجد منه الاستدامة وذلك غير الإدخال، ألا ترى أن من حلف لا يدخل داراً وهو فيها لم يبحث وإن مكث في الدار ساعة، فهذا مثله<sup>(٣)</sup>.

فلا يبحث فكذلك هذا هنا.

وبأن الإزال من مباشرة مباحة، فلم يجب فيه شيء، كما لو قطع يد رجل قصاصاً فبات المقتضى منه. وبأن ذلك بما لا يستطاع الامتناع عنه، وبما لا يمكن التحرز عنه فكان عفو<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: عليه الكفارة.

وبه قال ابن حامد والشافعي وجمهور الخنابلة، وزفر من الحنفية<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بأنه في حال النزاع مباشر للجماع، لأن النزاع جماع يملأ به، فتعلق به ما يتعلق بالاستدامة<sup>(٦)</sup>.

ب- استدامة الجماع مع طلوع الفجر

٢٩ - اختلف الفقهاء في الواجب على من طلع عليه الفجر وهو مجامع، فاستدام الجماع على قولين:

القول الأول: عليه كفارة.

والله ذهب المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٧)</sup>.

واستدلوا بأنه منع صوم يوم من رمضان

(١) الفري ١٢/٣، والتميم ١٢/٣، ٣٠٣، ٣٠٤، والسيوطي ١٢/٣، ١٢١، ١٢٢.

(٢) الفري ١٢/٣، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠،



ج - كفارة من جامع يظن عدم طلوع الفجر  
٣٠ - اختلف الفقهاء فيما يجب عل من  
جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع بعد،  
فتبين أنه قد طلع، عل منحين:  
المذهب الأول: لا كفارة عليه.

والله ذهب الحنفية، والمالكية،  
والشافعية، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن  
أبي سفيان رضي الله عنهم، وعطاء، وسعيد  
ابن جبيرة، ومجاهد والثوري والزهري،  
وأبو ثور، وإسحاق بن راهوية، وعمرو بن  
الزبير والحسن<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما ورد عن النبي ﷺ أنه قال:  
«إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما  
استكرهوا عليه»<sup>(٢)</sup>.

ولأن الكفارة لرفع الذم وهو محظوظ عن  
المخطئ<sup>(٣)</sup>.

وبأنه جامع وهو يعتقد أنه يحل له ذلك،  
وكفارة الصوم عقوبة تجب مع المأثم، فلا  
تجب مع اعتقاد الإباحة كالحد، لأنه معذور.  
وأنه بني الأمر عل الأصل، فلا تجب  
الكفارة لتصور الجناية لأنه لم يتعمد انتهاك

حرمة الصوم بالجماع<sup>(٤)</sup>.

المذهب الثاني: عليه الكفارة.

والله ذهب الحنابلة<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بحديث المجامع المذكور آنفاً  
حيث أمره النبي ﷺ بالتكفير من غير تفريق  
ولا تفصيل.

وبأنه أنشد صوم رمضان بجماع تام،  
فوجب الكفارة كما لو علم<sup>(٦)</sup>.

أثر العارض في سقوط الكفارة

٣١ - اختلف الفقهاء في سقوط الكفارة عمس  
جامع في لون النهار، ثم مرض أو جن، أو  
كانت امرأة فحاضت أو نمت في أثناء النهار  
عل قولين:

القول الأول: عدم سقوط الكفارة  
بحديث العارض.

والله ذهب المالكية، والحنابلة،  
والشافعية في الظاهر، وبه قال الليث  
وإسحاق، وابن أبي نيل، وأبو ثور<sup>(٧)</sup>.

واستدلوا بأنه معنى طرأ بعد وجوب

(١) لمصر ٣٣٧، ٣٣٨ - ٣٤٠، وتبين تحقيق ١/ ٢٤٢.

رواهب المطالع ٢٢، ٢٣، ٢٤.

(٢) المنهاج ٢٣، ٢٤.

(٣) مني ٢٢، ٢٣.

(٤) المدونة ٢٢٩، والمصنف ٢٥٠، والمصنف ٢٥٠.

٣٤١، ٣٤٢.

(٥) بين تحقيق ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩.

والمصنف ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩.

(٦) حديث: «إن الله وضع عن أمتي ما استكرهوا عليه».

نقته تحقيق ٢٤.

(٧) بين تحقيق ٢٢٢، ٢٢٣.

وبأن الجنون ينافي الصوم، فبين بعروضه أنه لم يكن صائماً في ذلك اليوم<sup>(١)</sup>. إلا أن الخفية خصوصاً ذلك بالعارض الطاريء الذي لا صنع له فيه ولا في سببه فإن كان العارض يصنعه كالتسفر وجرح نفسه فالتعمد لزومها<sup>(٢)</sup>.

وجوب الكفارة بالجماع في صوم غير رمضان ٣٢. لا خلاف بين الفقهاء في عدم وجوب الكفارة على من جامع في صوم التطوع، أو في صوم هو كفارة الجماع.

وإنما الخلاف بينهم في وجوبها على من جامع في صوم قضاء رمضان، أو صوم التندر على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا كفارة عليه مطلقاً. وإليه ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بأن الكفارة وردت في حنك حرمة رمضان، إذ لا يجوز إخلاله عن الصوم بخلاف غيره من الزمان.

وبأنه جامع في غير رمضان، فلم يلزمه الكفارة، كما لو جامع في صيام الكفارة،

الكفارة، فلم يسقطها كالسفر.

وبأنه أنفس صوماً واجباً في رمضان بجماع تام، فاستقرت الكفارة عليه كما لو لم يطرأ عذر. وأسه فصله هناك حرمة الصوم أولاً بما فعل<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: سقوط الكفارة بعدوث العارض، وإليه ذهب الحنفية وبه قال الشوري، وهو القول الأخير عند الشافعية<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بأن المرض الطارئ يبيح الفطر، فبين به أن الصوم لم يقع مستحقاً، لأن المرض معنى يوجب تغير الطبيعة إلى الفساد، يحدث أولاً في الباطن، ثم يظهر أثره، فلما مرض في ذلك اليوم، ظهر أنه كان المرخص مروجداً وقت الفطر، فمنع انعقاده موجباً للكفارة.

وبأن وجود أصل المرض شبهة، والكفارة لا تجب معها.

وبأن الحيض دم يجتمع في الرحم شيئاً فشيئاً، حتى يتهاى للبروز فلها برز من يومه، ظهر شيئاً وجب الفطر، أو تهبأ أصفه فيريت الشبهة.

(١) البوص ١/ ٤٥٦، وضع مع الفتوى لأن العلم ٣/ ٢٢٢.

(٢) من ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.

(٣) ليس بغفلة ١/ ٢٦١، مواهب المجلد ١٢/ ٤٣٣.

والجواب ١/ ٣٨٥، ٣٨٦، والفتوى ٣/ ١٢٥.

(٤) للمعنى ٣/ ١٢٧، والبصير ١/ ٢٤١، ٢٤٢.

(٥) نيل الغفار ١/ ٢٤١، والبصير ١/ ٣١٢.

جماعه في نهار يوم واحد من رمضان قبل تكثيره، فإن الواجب عليه كفارة واحدة.

كما لا خلاف بينهم في أن من كفر، ثم جامع ثانية في يوم آخر فإن الواجب عليه كفارة ثانية.

ولما اختلف بينهم في تعدد الكفارة على من جامع في يومين ولم يكفر.

كما اختلفوا في تعدد الكفارة على من جامع ثم كفر، ثم جامع ثانية في نفس اليوم، وإليك ما قاله الفقهاء في ذلك:

أ - تعدد الكفارة على من جامع في يومين ولم يكفر:

٣٤ - إذا جامع في يومين من رمضان ولم يكفر، فقد اختلف الفقهاء فيما يلزمه بذلك على قولين:

القول الأول: يلزمه كفارتان.

وإليه ذهب المالكية، والمشافعية، وهو قول الليث وابن المنذر، وروي ذلك عن عطاء ومكحول، واختاره القاسمي وأحمد في أصبح الترويض عنه (١).

وقد استدل الجمهور بأن صوم كل يوم عبادة منفردة، فإذا وجبت الكفارة بإفادته،

ويفارق القضاء الأداء، لأنه متعين برمان محترم فالجماع فيه منك له، بخلاف القضاء (٢).

القول الثاني: وجوب الكفارة على من أقصد قضاء رمضان بالجماع، وبه قد قرئ (٣).

واستدل على وجوب الكفارة على من جامع في قضاء رمضان بالمعقول فقال: إن قضاء رمضان عبادة تجب الكفارة في أدائها، فوجبت في قضائها كما خرج (٤).

القول الثالث: تجب الكفارة على من أفطر عامداً في نذر صوم الدهر كله.

وإليه ذهب سحنون، وابن الماجشون من المالكية.

واستدلوا بأنه لما أفطر متعمداً فيها لا يجبر بقضاء، أشبه الفطر في رمضان متعمداً، فإنه لا يجبر بقضاء، إذ قد جاء به أنه لا يقضيه عسيام الدهر وإن صامه (٥).

تعدد الكفارة بتعدد الجماع في نهار رمضان ٣٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من تكور

(١) صحيح إمامنا، ٢/ ٣٢٩، جامع، ج ٢/ ٢٤٢، المنصور، ١/ ١٠٥.

(٢) كالمصنف، ٢/ ٣١٥، والمصنف، ٢/ ١٠٥.

(٣) المصنف، ٢/ ٣١٥.

(٤) جامع، تعليق، ١/ ١٢٢.

(١) جامع، تعليق، ٢/ ٣٢٩، (الجامع)، ١/ ٣٢٢، ٣٣٧، رخص، ٢/ ١٢٣.

صوماً متعقداً، ولم يمنع صحته، فلم يوجب شيئاً كالجماع في الليل، بخلاف الجماع الأول<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: تلزمه كفارة ثانية، نص عليه أحمد<sup>(٢)</sup>.

واستدل الخنابلة بأن الصوم في رمضان عمدة نحب الكفارة بالجماع فيها، فتكررت بتكرر الوطء إذا كان بعد التكفير كالحج، وبأنه وطء محرم لحرمه رمضان فأوجب الكفارة كأول، وفارق لوطء في الليل فإنه غير محرم<sup>(٣)</sup>.

من تقياً عمداً في نهار رمضان:

٣٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من تركه القى، لا قضاء عليه ولا كفارة، وإنما الخلاف بينهم في وجوب الكفارة على من تقياً عمداً في نهار رمضان على قولين:

القول الأول: لا كفارة عليه، وإنما عليه القضاء.

والله ذهب: الحنفية، والمالكية، والشافعية، وأخذوا، وبه قال علي وابن عمر وزيد بن أرقم وعنقعة والزهرى وإسحاق

لم تتداخل كفاراتها، كرمضاتين، وكالحجتين، وكالعمرتين<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: تحريمه كفارة واحدة.

والله ذهب الحنفية، وبه قال الزهرى والأوزاعي، وهو ظاهر إطلاق الحرقى، وأخبار أبي بكر من الخنابلة<sup>(٥)</sup>.

واستدل الحنفية ومن معهم بأنها جزء عن جنابات تكرر سببها فيل استيفائها فيجب أن تتداخل كالحج<sup>(٦)</sup>.

ب - تعدد الكفارة على من جامع فكفر ثم جامع ثانية في نفس اليوم:

٣٥ - إذا جامع في نهار رمضان فكفر، ثم جامع ثانية في نفس اليوم، فقد اختلف الفقهاء فيما يلزمه بالجماع الثاني عن قولين:

القول الأول: لا شيء عليه بذلك الجماع.

والله ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية<sup>(٧)</sup>.

واستدلوا بأن الجماع الثاني لم يصادف

(١) المع ١/٢٤٠.

(٢) مدائع الفصائح ١/٢٠١، والمي ٢/١٣٢، ١٣٣، والنسب ٢/١٢٦.

(٣) مدائع الفصائح ١/٢٠١.

(٤) جمع الأب في شرح ملقى الأسم ١/١١٠، وموطأ، الحليل ١/١٣٦، والمصريح ١/٢٣٦، ٢٣٧.

(٥) المصريح ١/٢٣٦، ٢٣٧.

(٦) المع ٢/١٣٢.

(٧) المع ٢/١٣٢.

والتوري والأوزاعي<sup>(١)</sup>.

إتقاه أو الإتيان به عن الوجه الأكمل، كعرض أو عذر أو موت، أو فوات وقت أو تجاوز ميعات أو غير ذلك. ولجزم ذلك شرعت الكفارة، والكفارات التوابية في ذلك إما تنصيص عليها، وإما غير متصوص عليها.

وتفصيل ذلك في مصطلح (الإحرام) ف ١٤٥ - و ١٨٥ وإحصاء ف ٢٢ وحرم ه ١٣.

تعدد الجزاء بتعدد الصبد

٣٨ - لا خلاف بين الفقهاء في تحريم قتل الصبد والدلالة عليه في الحرم، كما لا خلاف بينهم على أن المحرم إذا قتل الصبد، أو اصطاد أو دل عليه فعليه الجزاء للنصر على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وإنما اختلف الفقهاء في تعدد الجزاء، بتعدد الصبد على قولين:

القول الأول: في كل صيد جزاء، وإليه ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، وهو أظهر الروايتين عن الإمام أحمد وبه قال التوري وإسحاق وابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

وامتدأوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ

واستدلوا بها ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القتي، فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض»<sup>(٤)</sup>.

روجه الدلالة من هذا الحديث: أنه نص في وجوب القضاء على من استقاء ذون الكفارة، لأنها لو كانت واجبة لبيتها الرسول ﷺ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

وبأن الإفظار عمداً في تبار رمضان لم يتحقق صورة نقصرت، فانفتت الكفارة لأن الكفارة أقصى عقوبة في الإفظار فيحتاج إلى كمال الجنابة، لأن في نقصانها شبهة العدم وهي تندريء بالشبهات<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: عليه القضاء والكفارة. وبه قال عطاء وأبو ثور<sup>(٦)</sup>.

وابعداً: محظورات الخج أو الإحرام

٣٧ - قد يعرض لقاصد الحج ما يمنعه من

(١) نيل الأثر ١/ ٤٦١، ومصاب ١/ ١٢٠، ١٢١.

(٢) الترمذ ١/ ٢١٩، ٢٢٠، والهي ١/ ١١٧.

(٣) حديث ابن جريح يرفعه بشر بن عطاء، ع.

(٤) الترمذ ١/ ٢١٩، من حديث أبي هريرة، وقال حسن.

(٥) حبيب.

(٦) مع الترمذ ١/ ٢١٩، واللبية الكبرى ١/ ٢١١.

(٧) الترمذ ١/ ٢٢٠.

(١) طاية المعهد ١/ ٢١٧، ٢١٨.

(٢) المبسوط ١/ ٢١٧، وصفيه للدروري ١/ ٢١٧، والجمهور

١/ ٢١٧، والهي ١/ ٢١٧.

وقالوا إن الصيد نفس تضمن بالكفارة،  
فكررت شكر الفتل، يستوي فيه البتة  
والعائد كقتل الأدمي<sup>(١)</sup>.

وإنما غرامة شلتف يجب به الشلل أو  
القيحة، فتكرر بتكثير الإصلاف، كما في  
الأدمي<sup>(٢)</sup>.

وبنه لا يصح قياس جزاء الصيد على  
غيره، لأن جزاءه مقدر به ويختلف بصغره  
وكبره، وإنما يقس على من أقتل صيدين  
معاً، حيث يجب جزاؤهما عليه، وكذلك إذا  
تفرقا<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي أبو القتيب: وإنما جمعنا عن  
أنه لو قتل صيدين دفعة واحدة لزمه جزاءان،  
فإذا تكرر قتلها معاً، وجب تكرره بقتلها  
مرتين كالصيدين وسائر الأموال<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: يجب الجزاء بالصيد الأول  
دون ما بعده، وهذا مروى عن ابن عباس،  
وبه قال شريح والحسن وسعيد بن جبير  
وعباد والمجشي وقنادة وهي الرواية الثانية  
عن أحمد.  
وعن أحمد رواية أخرى: إن كفر عن الأول  
فعليه الكفارة، وإلا فلا شيء للثاني<sup>(٥)</sup>.

تُعْمِدُ أَجْرًا مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمِ ﴿١﴾

وجهه لدلالة من الآية: أنها أوجبت  
الجزاء على العائد معمولها، وذكر العقوبة في  
الثانية لا يمنع الوجوب، كما قال الله تعالى:  
﴿مَنْ جَاءَهُ مَوْتٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِ فَأَنْبَأَهُ فَإِنْ شَاءَ فَأُصْحَبَ  
أَنْتَ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

فأثبت أن العائد لو انتهى كان له ما  
سلف وأمره إلى الله<sup>(٧)</sup>.

يقول النووي: وفي هذه الآية دلالتان:

الأولى: أن لفظ الصيد إشارة إلى  
أحسن، لأن الألف واللام يدخلان للجنس  
أو للعهد، وليس في القصد معهود، فمن  
الجنس وأن الجنس يتناول الجملة والأفراد.  
فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَتَكَّمْ﴾ يعود إلى  
جملة الجنس وأحاده.

الثانية: أن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ  
يَتَكَّمْ تُعْمِدُ أَجْرًا مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمِ﴾  
وحقيقة الثالثة: أن يفدي الواحد بواحد،  
والأثنين بالثنين، والثلاثة بثلاثة، ولا يكون  
الواحد من النعم مثلاً لجماعة صيد<sup>(٨)</sup>.

(١) مجموع ٢٧ / ٢٢٢

(٢) نفى ٢٣ / ٢٢٢، ومبسوط ٢٧ / ٢٢٢

(٣) نفى ٢٧ / ٢٢٢

(٤) المجموع ٢٧ / ٢٢٢، ٢٢٢ / ٢٢٢

(٥) نفى ٢٧ / ٢٢٢

(٦) سورة مائدة / ٩٥

(٧) سورة مائدة / ٢٧

(٨) نفى ٢٣ / ٢٢٢، ٢٢٢ / ٢٢٢

(٩) مجموع ٢٧ / ٢٢٢

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾<sup>(١)</sup> ووجه الدلالة من هذه الآية: أن الله تعالى علق وجوب الجزاء على لفظ «مَنْ».

فألوا: وما علق على لفظ «مَنْ» لا يقتضي تكسيرا، كما لو قال: مَنْ دخل الدار فله درهم، أو مَنْ دخلت الدار فهي طالق فإذا تكرّر دخوله لم يستحق إلا درهما بالدخول الأول، وإذا تكرّر دخولا لا يقع إلا طلقة بالدخول الأول، فلا يتكرر الجزاء بتكرار القتل، ولأن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ عَادَ قَتَلْنَاهُ جُثَّةً﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يرب على العود غير الانتقام، إذ لو كان تكرّر الجزاء واجبا لم يرب على العود مع الانتقام، فكان عدم ذكره دليلا على عدم وجوبه وتكرره.

صيد حرم المدينة:

اختلّف الفقهاء في وجوب الجزاء بقتل صيد حرم المدينة على قولين:

القول الأول: لا جزاء فيه.

والإمام أحمد<sup>(٣)</sup>:

والإمام أحمد ذهب الخفية والمالكية وهو قول الشافعي في الجدد، والرواية الأولى عن الإمام أحمد<sup>(٤)</sup>:

وجه الدلالة من الحديث: أن الرسول ﷺ أخبر بأن المدينة حرم، وبأن كل مَنْ أحدث فيها حدثا أو أوى محدثا استحق الطرد من رحمة الله واستحق الوعيد الشديد، ولم يذكر كفارة، ولو كانت الكفارة واجبة لذكرها لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز<sup>(٥)</sup>.

وبها روي من أن رسول الله ﷺ أعطى بعض الصبيان بالمدينة طائرا، فطار من يده، فجعل يتأسف على ذلك، ورسول الله ﷺ يقول: «يا أبا عمير ما فعل النغير»<sup>(٦)</sup> - أسمع ذلك النغير وهو طير صغير مثل العصفور - فهذا الحديث يدل على عدم وجوب الجزاء

(١) حديث: المدينة حرم ما بين حريقي نحر.

أمره مسلم (١/١١٢٧) من حديث علي بن أبي طالب.

(٢) الملحقات للبخاري (١/٣٠٧).

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أعطى بعض...»

لوف السرخسي (البيروت ١٣٥٢/٢) والذي يروى في صحيح

البخاري (فتح الباري ١/٥٨٢) ومسلم (٣/١٦٩).

(٤) الحديث: «أن النبي ﷺ دخل على أبي حمزة ومعه طائر، وروى

الشيخ في سنن الترمذي (٢/٢٨٦) أنه منعه عليه وقد

مد له.

(١) سورة النعش ٩٥.

(٢) سورة النعش ٩٥.

(٣) ملوط ١٠٥، وجميع أحكامهم (١/٢٠٦).

والصحيح (٧/٢٨٠، ٥١٩، ٣٥٤).

بصيد حرم المدينة، لأنه لو كان لصيد المدينة حرمه الحرم، لما تأوله رسول الله ﷺ صيداً<sup>(١)</sup>.

وقالوا: إن هذه بقعة يجوز دخولها بغير إحرام فلا يجب بصيد حرمها جزاء قياساً على سائر البلدان، بخلاف الحرم فإنه ليس لأحد أن يدخله إلا محرماً<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: وجوب الجزاء بقتل صيد حرم المدينة. وهذا مروي عن ابن أبي ذئب وابن المنذر، وهو قول الشافعي في القديم، والرواية الثانية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها، وإن حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة»<sup>(٤)</sup>.

ووجه الدلالة: أن الرسول ﷺ أخبر بأنه حرم المدينة، كما حرم إبراهيم مكة، فيجب في قتل صيده الجزاء كما يجب في قتل صيد حرم مكة لاستوائهما في التحريم<sup>(٥)</sup>.

تعدد الجزاء بقتل الصيد والأكل منه:

٤٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المحرم إذا

قتل صيداً أو ذبحه فأكل منه أثم. وإنما الخلاف بينهم في الجزاء الواجب عليه، إذا قتل صيداً أو ذبحه فأكل منه على قولين:

القول الأول: عليه جزاء واحد. وإليه ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، ومداخبا أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأنه صيد مضمون بالجزاء، فلم يضمن ثانياً كما لو أثلفه بغير الأكل. وبالقياس على صيد الحرم إذا قتله أو أكله.

وبالقياس على ما لو قتله محرماً آخر، ثم أكل هذا منه<sup>(٢)</sup>.

وبأن تحريم أكله لكونه ميتة، فأشبهه سائر الميتات، لأن الميتة لا تضمن بالجزاء، وإنما توجب الاستغفار<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: عليه جزاءان:

وبه قال أبو حنيفة، وعطاء.

واستدلوا بأن قتل هذا الصيد من محظورات إحرامه، والقتل غير مقصود لعبته بل لتشاؤك من الصيد، فإذا كان ما ليس بمقصود من محظورات إحرامه يلزمه الجزاء بمقصود من محظورات إحرامه.

(١) المجموع لأحكام القتل ٢٩ / ٢٠٢، للمصنف ٧ / ٣٣٠.

(٢) ١٠٨، والمقي ٣ / ٣٦٤، والمصنف ٨٦ / ٢.

(٣) المصنف ٧ / ٣٣٠.

(٤) المصنف ٨٦ / ٢، والمقي ٣ / ٣٦٤.

(١) المصنف ٨٦ / ٢.

(٢) المصنف ٨٦ / ٢، والمقي ٣ / ٣٦٤.

(٣) المقي ٣ / ٣٦٤، والمصنف ٨٦ / ٢.

(٤) حديث: «إن إبراهيم حرم مكة».

(٥) أخرجه مسلم (١ / ١٩١) من حديث ابن ربيعة بن حاتم.

(٦) المقي ٣ / ٣٦٤، والمصنف ٨٦ / ٢.



به ، فما هو مقصود بذلك أولى <sup>(١)</sup> .

مشأ اختلاف بين الفقهاء :

ويرجع سبب اختلاف الفقهاء في ذلك إلى اختلافهم في اعتبار أكل نصيب تعدب ثانيا عليه سوى تعدى القتل أم لا ؟

وإذا كان تعدباً فهل هو ماو المتعدي الأول أم لا ؟ <sup>(٢)</sup> .

وقد استدل كل فريق بأدلة تزيد ما ذهب إليه .

الجزء في إتلاف بيض الصيد :

٤١ - اختلف الفقهاء في ضمان بيض الصيد المحرم على المحرم إذا كسره عن قولين :

القول الأول : وجوب الجزاء فيه <sup>(٣)</sup> . وإليه ذهب الحنفية <sup>(٤)</sup> ، والمالكية <sup>(٥)</sup> ،

والشافعية <sup>(٦)</sup> ، والحنابلة <sup>(٧)</sup> .

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة إن الجزاء في إتلاف المحرم بيض الصيد هو القيمة

واستدلوا بما روي من أن رسول الله ﷺ قال

(١) السوطي ٤ / ٨٤ ، والدميري ١٧ / ٣٥٠ ، والمصنف ٣ / ٢٠٤ .

(٢) بذات المصنف ١ / ٢٠٦ .

(٣) بذات المصنف ٤ / ٣٠٨ ، المصنف ٤ / ١٠١ ، والمصنف ١٧ / ٣١٨ ، المصنف ٢٤ / ١٦٥ .

(٤) السبكي ٤ / ٨٧ ، ١٠١ .

(٥) بذات المصنف ٤ / ٣٠٨ ، وثانياً ، المصنف ٢ / ٨٤ .

(٦) المصنف ١٧ / ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ .

(٧) المصنف ٣ / ٥١٥ ، ٥١٦ .

في بيض النعام يصيبه المحرم «ثمنه» <sup>(١)</sup> ، ولأن البيض لا مثل له فتجب قيمته ، فإن لم تكن له قيمة لكونه مذراً فلا شيء به ، إلا

بيض النعام فإن لفشه قيمة في الغنم .

وفل المالكية : إن الجزاء الواجب في إتلاف بيض الصيد هو عشر قيمة أمه .

القول الثاني : لا جزاء في إتلاف المحرم بيض الصيد ، وبه قال فقهاء من الشافعية

واستدل بأنه لا روح فيه فلا جزاء عليه <sup>(٢)</sup> .

إزالة الشعر :

٤٢ - لا خلاف بين الفقهاء في تحريم إزالة الشعر قبل التحلل وأنه يجب به الفدية

(والفحص في مصطلح إحرام ف ١٥٥) .

ما يجب على المحرم بفلس المخيط ، وإمطاة الأذى من غير ضرورة :

٤٣ - اختلف الفقهاء فيما يجب على المحرم بفلس المخيط وما في معاء وإمطاة الأذى من غير ضرورة على قولين :

القول الأول : عليه الفدية

(١) حديث : ما رسول الله ﷺ قال في : من نكح حبه العرم

الشمه

أخرج من طريقه (١٠٣٦) من حديث أبي هريرة ، وصنف

إسناده المصنف في مصنفه (١٠٣٦) ١٠٣٦

(٢) المصنف ٢ / ٢١٧

النصوص عليها.

وإليه ذهب: المالكية، والشافعية، والحنابلة، وبه قال الأزرعي<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: عليه دم فقط.

وبه قال الحنفية، وهو مررى عن ابن عباس ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> (والانفصلي في مصطلح إحرام ف ١٥٦ - ١٥٩).

الكفارات الواجبة بالجماع ودواعيه:

وجوب الكفارة على المرأة الموطوءة:

٤٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الجماع من مقدمات الحج لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ رَمَىٰ فِيهِمْ لَتَجَافَؤُكُمْ وَلَا تُنْفِصِلُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي الْفَاحِشِ﴾<sup>(٣)</sup>.

كما لا خلاف بينهم في أن من رضى قبل الموقوف بحرمة فقد أفسد حجه، وعليه

الكفارة<sup>(٤)</sup>، وكذلك من وطئ من القعتمرين قبل أن يطوف ويسعى، ولا خلاف بينهم

أيضا في وجوب الكفارة بالوطء قبل التحلل الأكبر في الفرج أو دونه، من آدمي أو مبيمة،

أنزل أو لم ينزل.

القول الأول: وجوب الكفارة عليها كما هي واجبة عليه.

وإليه ذهب الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية، والحنابلة، وبه قال ابن عباس وسعيد بن

السيب والتخمي والضحاك، والحكم وهما وهو قول للشافعية حكاه الخراسانيون<sup>(٦)</sup>.

وامتدلو بما روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أهله ناقة ولته ناقة.

ولأنها أحد المتجاملعين من غير إكراه،

(١) المنهاج للكنهى ١/ ٢٢٨، والنصوح ٧/ ٢٤٤، روضة المطالبين ٢/ ١٢٩، والعي ١٢/ ٤٨٩، ١٢٩، واللب ٢٨٢ لآكام فروع ٢/ ٢٨٢

(٢) ليسوط ٢٤/ ٧٣، ٧٥، ٧٧، ١٢٩، ١٢٨، والمسي ١٥٢/ ٣

(٣) سورة البقرة ١٩٧

(٤) النصوح ٧/ ٢٩٠

(٥) النصوح ٧/ ٢٩١

(٦) المنهاج ١/ ٢٢٨

(٧) حاشية تيسيرتي ٤/ ٧١، والسي ٣/ ٣٢٠، ٣٢٦

النصوح ١٧/ ٣٩٠

فلزمها الكفارة كالرجل<sup>(١)</sup>.  
تكرر قبل التكفير عن الأول، لم يوجب كفارة

ثانية كالصيام.

وأنه إذا لم يكفر عن الأول، استدخل كفارته، كما استدخل حكم المهر واخذ<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: تعدد الكفارة بتعدد أفعال أو دواعيه.

وإنه ذهب الحنفية وهو المشهور عند الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بأن كل وطء سبب للكفارة بانفراده، فأوجبها كالوطء الأول.

وإن الإحرام ووجوب النفقة باقيان بالركنات سائر المحظورات، بخلاف الصوم، فإنه بالجماع الأول قد خرج عنه<sup>(٤)</sup>.

أثر النسيان والجھل في سقوط الكفارة:

٤٧ - اختلف الفقهاء في سقوط الكفارة عما جامع ناساً أو جاهلاً لإحرامه على قوبس:

القول الأول: عدم سقوط الكفارة بالجهل أو النسيان.

وإنه ذهب الحنفية، والمالكية، واختلابة، وهو قول الشافعي في القديم<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: عدم وجوب الكفارة عليها، وبمقتضاها كفارة واحدة.

وإنه ذهب أكثر الشافعية وهو الأصح، وروي ذلك عن عطاء، وهو رواية عن الإمام أحمد<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا بأنه جماع واحد فام يوجب أكثر من كفارة واحدة كحالة الإكراه<sup>(٧)</sup>.

تعدد الكفارة بتعدد الجماع ودواعيه:

٤٦ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في تعدد الكفارة إذا كان الوطء الثاني بعد التكفير عن الأول<sup>(٨)</sup>.

وإنما الخلاف بينهم في تعدد الكفارة بتعدد الجماع ودواعيه قبل التكفير عن قوبس:

القول الأول: عدم تعدد الكفارة بتعدد الجماع أو دواعيه.

وإنه ذهب المالكية، واختلابة، وقول للشافعية، وروي ذلك عن عطاء، وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية<sup>(٩)</sup>.

واستدلوا بأنه جماع موجب للكفارة، فإذا

(١) المني ٢٢، ٢٣، والجوع ١٧، ٢٩.

(٢) التبرع ١٧، ٢٨، والمني ٢٢، ٢٣.

(٣) المني ٢٢، ٢٣.

(٤) المني ٢٢، ٢٣، ٢٤.

(٥) مدونة المصنف ١١، ٢١٥، والمني ٢٢، ٢٣، والمصنف

١٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١

وبه قال الشافعي في الجديد، وهو الأصح عندهم<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأن الحج عبادة تتعلق بالكفارة بإنسائها فيختلف حكمها بالعمد والسهو كالصوم<sup>(٢)</sup>.

مجاورة الميقات بدون إحرام

٤٨ - لا خلاف بين الفقهاء في تحريم مجاورة الميقات بدون إحرام، سواء كان من أهل تلك الناحية أو من غيرها، كالشافعي بحر مبيقات المدينة، وسواء تجاوزه حالاً به أو جامعاً، علم تحريم ذلك أو جهله، وأنه يلزمه العود إليه والإحرام منه إن لم يكن له عذر، ولا خلاف بينهم في أن من جاوز الميقات بدون إحرام ثم عاد إليه قبل أن يحرم فأحرم منه فإنه لا كفارة عليه.

وإنما الخلاف بينهم في وجوب الكفارة على من جاوز الميقات بدون إحرام ثم أحرم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عليه الدم مطلقاً، أي وإن رجع إلى الميقات.

وإليه ذهب المالكية، والحنابلة، وابن المنيك، وهو رواية عن الثوري، وبه قال زفر

واستدلوا بأن الموطأ لا يكاد يتطرق النسيان إليه بخلاف غيره.

وأن الجماع مفسد للصوم دون غيره، فاستوى عمله وسهوه، بخلاف ما ذكره.

وأنه سبب يتعلق به وجوب القضاء في الحج، فاستوى عمله وسهوه كالثبوت<sup>(٣)</sup>.

وبعدم القياس فيه على الصوم، لأن قياس مع الفارق، فإن الصوم يحصل الفطر فيه قبل تمام سقطة الجماع، وغير الجماع في الصوم لا يوجب الكفارة، وإنما تجب الكفارة بخصوص الجماع فافترقا<sup>(٤)</sup>.

وأن الحكم نعلق بعين الجماع، لأن المنهي عنه في الإحرام الرقت والرقث اسم للجماع، ورسب النسيان لا يتعدى عين الجماع، وهذا لأنه قد افترق بحالة ما يذكره، وهو هيئة المحرمين، فلا يعتد بالنسيان كما في الصلاة إذا أكل أو شرب، بخلاف الصوم فإنه لم يفتقر بحالة ما يذكره، فجعل النسيان فيه عذراً في المنع من إفساده، بخلاف لقياس<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: سقوط الكفارة عن الجاهل والناسي.

(١) روضة الطالبين ٢/ ١٢٢، والمبسوط ٢/ ٢٩٥، ١٧٥.

(٢) المصنف ٢/ ٢٩٨.

(٤) الفري ٢/ ٢٩٠.

(٥) الفري ٢/ ٢٩١.

(٦) البوط ١/ ١٧١.

عن الحنفية<sup>(4)</sup>،

النيقات لا تؤذي بشيء، الإحرام عند النيقات فإنه لو أحرم قبل أن ينتهي إلى النيقات ثم مر بالنيقات محرماً ولم يلب عند النيقات لا ينزوه شيء، وكذلك إذا عاد إلى النيقات بعد ما أحرم ولم يلب لأنه نذرك ما هو واجب عليه وهو كونه محرماً عند النيقات<sup>(١)</sup>.

وعملوا عدم سقوط الدم بعد ثلثه نسك  
 بأن النسك تؤدي بإحرام ناقص<sup>(٢٦)</sup>.

القول الثالث: عدم وحبوب الكفارة إن

ورجع قل أن يتلبس بأعمال الحج ولي ، فإن  
 يتلبس أو يرجع ولم يلب كان عليه النذر ، وبه  
 قال أبو حنيفة <sup>(٢)</sup> ، واستدل بما روي عن ابن  
 عباس رضي الله عنه أنه قال لذلك الرجل :  
 ارجع إلى المفات وإلا فلا حج لك .

ولأن المعنى فيه أنه لما انتهى إلى الميقات جازألا وجب عليه النية عند الميقات والإحرام، فإذا ترك ذلك بالعبادة حتى أحرم وراء الميقات، ثم عند ذلك لم يقف أثره بجميع ما هو المستحق عليه، فيسقط عنه الإحرام، وإن لم يلب فلم يأت بجميع ما استحق عليه.

وهذا بخلاف من أحرم قبل أن ينهي إلى  
المبشرات، لأن مبشراته حاله موضع إحرامه،

واستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله  
عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «من ترك نسكا  
فعليه دم» (٤٦)، ولأنه أحرم دون ميقانه فاستقر  
عليه الذم كما نولم يرجع.

ولأن وجوب الدم جانيته عن الثبوت بمجاوزته إياه من غير إحرام، وجانيته لا تعدم بعرضه فلا يسقط الدم الذي وجب<sup>(١٤)</sup>.

**القول الثاني: وجوب الكفارة إن أحرم**

وتنفس بنسك ثم رجع إلى ميقات، فإن لم ينس ورجع إلى الميقات فأحرم عنه سقط الدم عنه في الأصح عند المشافهة. وهو قول أبي يوسف وعبد من الحنفية.

واستدلوا عن سقوط الدم إذا لم ينل  
 بشك بأنه قطع الساق من المفاصل محرماً  
 وأدى الناسخه كنهها بعده فكان كما لو أحرّم  
 منه .

وبأن الواجب عليه أن يكون محرماً عند

١٦٦. عينا الجوه: ١٢١٧، والشرح الصغير: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦،  
والنهي: ٢٦٦، والمبطل: ١٧٠.

(۹) سہ ماہی: «من فرك نسكا نعلہ دم»

أخبر عنه من حرم غروبها في ليل الظلمة ليس سحر  
(١٦٩/٢)، ومن عند أبي في إنسانه جهالة. وروى من قول أبي  
عاصم بن مرقط عليه لفظاً من أبي: «أنا شاعر أو تركه فيهم»  
بعاً. أخرجه مالك في الموطأ (١٦٩/٢).

(٣٦) للاطلاع انفاضة

بالسدر مع إثبات حكم الإحرام في حقه .  
والخطمي كالسدر، فلا فدية في غسل الرأس  
أو اللحية بها .

وقيل إنه ليس بطيب، فلم تجب الفدية  
باستعماله كالتراب<sup>(١)</sup> .

القول الثاني : وجوب الفدية .

وإليه ذهب الحنفية، والمالكية، وهو رواية  
عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> .

واستدلوا بأن الخطمي من الطيب، فله  
رائحة وإن لم تكن زكية، وهو يقتل المومنين  
أيضا فتكامل الجناية باعتبار المعنيين، فلهذا  
ينزله الدم<sup>(٣)</sup> .

شم العصفر واستعماله :

٥٠ - اختلف الفقهاء في وجوب الفدية  
باستعمال العصفر أو ما صيغ به على قولين :

القول الأول : عدم وجوب الفدية  
باستعمال العصفر أو ما صيغ به .

وإليه ذهب المالكية، والشافعية،  
واختلافه : وهو قول جابر وابن عمر وعبد الله  
ابن جعفر وعقيل بن أبي طالب، ورواية عن  
عائشة وأسماء رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup> .

وقد ليس عنده، فقد خرج الثبغات المعهود من  
أن يكون ميقانا للإحرام في حقه، فلهذا لا  
يضره ترك التلبية عنده، بخلاف ما نحن  
فيه<sup>(٥)</sup> .

وجوب الكفارة على من غسل رأسه بالخطمي  
والسدر :

٤٩ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز اغتسال  
المحرم بالماء والامتناس فيه للنص<sup>(٦)</sup> .

كما لا خلاف بينهم في كراهية غسل الرأس  
واللحية بالسدر والخطمي ونحوهما .

وإنما الخلاف بينهم في وجوب الفدية على  
من غسل رأسه ولحيته بها أو بأبيها على قولين :

القول الأول : عدم وجوب الفدية .

وإليه ذهب الشافعية، والحنابلة، وبه  
قال أبو ثور وابن المنذر والثوري<sup>(٧)</sup> .

واستدلوا بها ورد عن النبي ﷺ أنه قال في  
المحرم الذي وقصه بعبره واغسلوه بها وسدر،

وكفّنوه في ثوبين - أو قال : ثوبيه - ولا  
تحتضوا، ولا تضرّوا رأسه، فإن الله يبعثه يوم

القيامة مليئاً<sup>(٨)</sup> فقد أمر الرسول ﷺ بنسله

(١) البیهد ١/ ١٧٩ .

(٢) القی ٣/ ٩٩٩ .

(٣) المصنوع ٧/ ٣٥٤، ٢٧٣، ولفظ ٣/ ٢٩٩ .

(٤) حديثه، والعصفر، وهو شعر .

(٥) أنه رده البخاري (ضعيف البزي ٢/ ٦٩) ومسلم (٣/ ٥٨٨) .

(٦) لابن أبي عمير .

(٧) الشی ٣/ ٢٠٠ .

(٨) المبوط ٤/ ١٦٦، ورواه الشيخان (٢٧٧/ ١) .

(٩) ٢٩٩/ ٤ .

(١٠) المبوط ٤/ ١٦٦، ورواه الشيخان (٢٧٧/ ١) .

(١١) طبقات الفقهاء ١/ ٢٧٩ .

القول الثاني : وجوب القدية باستعمال  
المعصر أو ما صيغ به .

والله ذهب الحنفية ، وبه قال  
الثوري <sup>(١)</sup> :

واستدلوا بما رواه علي رضي الله تعالى  
عنه أن النبي ﷺ نهى عن لبس القسي  
المعصر <sup>(٢)</sup> .

وبالقاس على المورس والمزعفر ، لأنه صيغ  
طيب الرائحة فأشبه ذلك <sup>(٣)</sup> .

وجوب القدية بلبس السراويل عند عدم  
الإزار :

٥١ - المحرم ممنوع من لبس القمص والغمام  
والسراويلات والخفاف والبرانس ونحوه  
القدية ، لأنه فعل محظور في الإحرام فتجب  
به القدية بالحل .

واختلف الفقهاء في وجوب القدية على  
من لبس السراويل عند عدم الإزار على  
قولين :

القول الأول : عدم وجوب القدية .

والله ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وبه  
قال عطاء وعكرمة والثوري ، وإسحاق وأبو

واستدلوا بما ورد عن ابن عمر رضي الله  
عنها أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في  
إحرامهن عن القفازين والخفاف وما من  
المورس والزعفران من الثياب ، ولتلبس بعد  
ذلك ما أحب من ألوان الثياب ، من معصر  
أو خضر أو حلي أو سراويل ، أو خف أو  
قميص <sup>(٤)</sup> .

وبما روي عن عائشة بنت سعد قالت :  
« كن أزواج النبي ﷺ يحرمن في  
المعصرات » <sup>(٥)</sup> .

فقد أباح رسول الله ﷺ للمرأة أن تلبس  
ما أحببت من ألوان الثياب المعصرة  
وهي عزمة ، فدل ذلك على أنه لا قدية في  
لبسه <sup>(٦)</sup> .

ولأنه قول جماعة من الصحابة ، ولم يعرف  
لهم مخالف ، فكان إجماعاً .

ولأنه ليس بطيب ، فلم يكره ما صيغ به  
تالسود والتصبوغ بالمغرة ، ولا يقاس على  
السورس والزعفران : لأن كلا منهما طيب  
بخلاف ما قلنا .

(١) حديث ابن عمر - سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين والخفاف وما من المورس والزعفران من الثياب ، ولتلبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب ، من معصر أو خضر أو حلي أو سراويل ، أو خف أو قميص .

(٢) حديث عائشة بنت سعد : « كن أزواج النبي ﷺ يحرمن في المعصرات » .

(٣) لعبد الإمام أحمد في المسائل كتاب في القس لأن قديمه (٣/٣١٨) .

(٤) القس (٣/٣١٨) .

(١) نيسابور (٢/٢٧٤) ، والقي (٢/٣١٨) .

(٢) حديث علي بن أبي طالب : « قال النبي ﷺ من لبس القسي المعصر منس » .

تخرجه مسلم (٢/٢٧٤) .

(٣) بداية الفتحة (١/١٧٩) ، والقي (٢/٣١٨) .

ليس له لسر العورة، فإذا لم يجد عدل يلى السراويل ولأن السراويل لا يمكنه أن يتزوى به، ويمكنه أن يرتدى القميص (لذا ثلثاً) لو أمكنه أن يتزوى بالسراويل لم يحرم لبسه<sup>(١)</sup>.

وقالوا إن حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي ورد فيه النهي مطلقاً عن لبس هذه الأشياء عام مخصوص بحديث ابن عباس رضي الله عنهما فيحمل العام على الخاص.

القول الثاني: وجوب الفدية.

وأليه ذهب الحنفية والمالكية<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بالقياس على لبس القميص، فكما يحرم لبسه إذا لم يجد الرداء ونجس الفدية به، فكذلك السراويل إذا لم يجد الإزار فإنه نجس الفدية بلبسه<sup>(٣)</sup>.

ليس الحنفين لعدم التعليل

٥٢ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز لبس الحنفين عند عدم التعليل.

وأما الخلاف بينهم في وجوب الفدية على من لم يقطعها إذا لبسها لعدم التعليل، وفي وجوبها على من لبسها مقطوعين مع وجود التعليل.

(١) الشري ٣/ ٢٠١، والسنن ٧/ ٢٦٦.

(٢) الشري ٢/ ١٦٨، وأما السنن ١/ ٢١٨.

(٣) المبوط ٤/ ١٦٦، ١٦٨.

نور وغيرهم<sup>(٤)</sup> واستدلوا بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لم يجد التعليل فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل»<sup>(٥)</sup>.

وهو صريح في الإباحة، ظاهر في إسقاط الفدية، لأنه أمر بلبسه ولم يذكر فيه فدية. كما يقتضي تجوز اللبس عند فقد الإزار، والأصل في مباشرة المجتزآت نهي المؤقتة، فدل هذا على عدم وجوب الفدية باستعمال السراويل للمحرم عند عدم وجود الإزار<sup>(٦)</sup>.

وقالوا: ليس السراويل مختص بحالة عدم وجود غيره (الإزار) فلم تجب به فدية، قياساً على من عدم التعليل، فإن له لبس الخفين المقطوعين، ولا فدية عليه بالاتفاق، والفرق بينه وبين ما قاسوا عليه من تحريم لبس القميص إذا لم يجد الرداء لا يجب عليه لبسه، فلا ضرورة إليه، بخلاف الإزار فإنه يجب

(١) المنصور ٢٢/ ٢٦٠، ١٢١، ١٢٢، والنفوس ١٩/ ٢٠١.

وعادة الصلوات ٢٦٨.

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنهما، سمعت النبي ﷺ يقول: «من لم يجد الخفين، فليلبس السراويل».

(٣) كثره البحاري (فتح الباري ١/ ٢٥٧)، وسنن ١/ ٢٢٠.

(٤) المعط للبخاري.

(٥) الشري ٣/ ٢٠١.



وجوب الكفارة لعدم قطع الحنفين :  
 ٥٣ - اختلف الفقهاء في وجوب العدية على من لم يقطع الحنفين عند لبسهما لعدم التعليين على قولين :

انقول الأول : وجوب العدية بعدم قطع الحنفين .

والله ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وهو الرواية الثابتة عن الإمام أحمد ، وبه قال عروة بن الزبير ، والشيخ والتوري وإسحاق وابن المنذر وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنها <sup>(١)</sup> .

واستدلوا بما روي عن ابن عمر رضي الله عنها أن رجلاً سأل النبي ﷺ : ما يليس المحرم من الثياب ؟

فذكر الحديث إلى أن قال ﷺ : ولا أحد لا يجد التعليين ، فليلبس الحنفين ، وليقطعهما أسفل من الركبتين <sup>(٢)</sup> .

وهو نص في وجوب قطع الحنفين ، لأن النبي ﷺ أمر بقطعها ، والأمر للوجوب ، فإذا

لم يقطعه فقد خالف واجباً من واجبات الحج ، فنجس عليه العدية ، كما أنه تضمن زيادة على حديث ابن عباس ، والزيادة من الثقة مقبولة <sup>(٣)</sup> .

القول الثاني : عدم وجوب العدية بعدم قطع الحنفين .

والله ذهب الحنابلة ، وهو قول عطاء وعكرمة وسعيد بن سالم القذافي ، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو الرواية المشهورة عن أحمد <sup>(٤)</sup> .

واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : «السرَّويل لمن لم يجد الإزار» والحنفن من لم يجد التعليين <sup>(٥)</sup> .

ومن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ : «من لم يجد تعليين فليلبس حنفيين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سرَّويل» <sup>(٦)</sup> .

فقد أباح النبي ﷺ لبس الحنفين مطلقاً لمن لم يجد التعليين ، والسرَّويل لمن لم يجد الإزار ، فدل هذا بعمومه على عدم وجوب

(١) البيهقي ١٩٤/٢ ، ١٩٨ ، ومالك ، الدررقي ٢٤/٢٤ ، وروضة المحتدين ١٢٨/٢ ، وأبو داود ٤٩٣/٢٧ ، ٣٦٤ ، وأبو داود ٣٠١/٢٣ .

(٢) حديث ابن عمر ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يليس المحرم من الثياب .

(٣) أخرجه البخاري ، وأبو داود ١٠١/٢٢ ، وصححه (٩/٢٤٤) ، وأبو داود ٣٠١/٢٣ .

(٤) لعلي ٢٤/٢٤ ، وأبو داود ٢٦٦ .

(٥) حديث ابن عباس : «السرَّويل لمن لم يجد الإزار» .

(٦) أخرجه البخاري ، وأبو داود ١٠١/٢٢ ، وصححه (٩/٢٤٤) ، وأبو داود ٣٠١/٢٣ .

واستدلوا بالأحاديث السابقة المروية عن  
ابن عمر وابن عباس وخبر رضى الله عنهم،  
فقد شرط النبي ﷺ في باحة لبس الخفين  
عدم التعيين، فدل هذا على أنه لا يجوز  
اللبس مع وجودهما.

وقالوا: إنه غلط لحضو على فاره،  
فوجب على المحرم القذية ملبسه كالقفازين،  
ولأنه يفرق باللبس الخفين في دفع الحر والبرد  
والأذى، فتجب به القذية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: عدم وجوب القذية باللبس  
المتفقع مع وجود النعل.  
والجواب عنه بـ ٥٥ ب الخافضة. وبه قال  
بعض الشافعية<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بأنه صار كالنعل بدليل عدم  
جواز النسخ عليه لأنه بالقطع صار في معنى  
التعيين لأنه لا يستر الكعب<sup>(٣)</sup>.

لبس القفازين:

٥٥ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب القذية  
على الرجل بلبس القفازين.  
وربما اختلف بينهم في وجوبها على المرأة إذا  
لبست القفازين على قولين.

القذية على من لم يقطع الخفين، إذا لبسها  
عند عدم التعيين، ويؤيد هذا قول علي بن  
إبراهيم رضى الله عنه: قطع الخفين فدا،  
يلبسها كما هم.

وقالوا إنه ما جوس أبيع لعدم غيره، فأشبهه  
السرامل.

وبن قضاة لا يخرج عن حالة الخضر، فإن  
ليس المنقطع عزم مع القدرة على لصين  
كالبس الصحيح.

ورن في القطع ثلاث مسائل: أصاغت<sup>(٤)</sup>،  
وطه شور النبي ﷺ من أصاغة المال<sup>(٥)</sup>.

لبس الخفين مقطوعين مع وجود النعلين:

٥٤ - اختلف الفقهاء في وجوب القذية على  
من لبس الخفين مقطوعين مع وجود النعلين  
على قولين:

القول الأول: وجوب القذية بمن  
يقطع مع وجود النعل.

والجواب نعت المالكية، والحنابلة، وهو  
الأصح عند الشافعية وبه قال أبو ثور<sup>(٦)</sup>.

(١) عمر ٢٢، ٢٣.

(٢) حديث: ومن لبسها من أصاغت الله.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٤) ١٧٢١، ١٧٢٢ من سنن الترمذي.

(٥) إنباء الشهادة ١، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١

القول الأول: وجوب التقية على المرأة بلبس القفازين.

وبإليه ذهب المالكية، والحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والنخعي وإسحاق<sup>(١)</sup> واستدلوا بما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تنقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين»<sup>(٢)</sup>.

والحديث نص في تحريم لبس القفازين على المرأة في حال إحرامها، وبلغ منه وجوب التقية عليها، لأنها ليست ما هيبت عن إسه في الإحرام، فزعمتها التقية كالنقاب<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: إن أتت عضو لا يجب على المرأة ستره في الصلاة، فلا يجوز لها ستره في الإحرام كالرجل.

وإن الرجل لا يجب عليه كشف رأسه يتعلق حكم إحرامه بغيره، فنعى من لبس المحيط في سائر مدته، كذلك المرأة لا لزومها كشف وجهها، ينبغي أن يتعلق حكم الإحرام بغير ذلك البعض، وهو اليدين. وإن الإحرام تعلق بيدها تعلقه بوجهها،

لأن واحدا منها ليس بمحرم<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: عدم وجوب التقية على المرأة إذا لبست القفازين.

وبإليه ذهب الحنفية، وهو قول لكثافة، وروى ذلك عن علي وعائشة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم، وبه قال الثوري<sup>(٥)</sup>. واستدلوا بما روى أنه رضي الله عنه قال: «إحرام المرأة في وجهها»<sup>(٦)</sup>.

وهو صريح في أن إحرام المرأة الذي يجب كشفه إلا لضرورة هو وجهها، وهذا يدل على عدم وجوب التقية بنقطة ما عدا الوجه لأنه يخص الوجه بالحكم، يدل على أن ما عداه بخلافه.

وبما روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان يلبس بنته القفازين وهي محرمات.

وقالوا: إنه عضو يجوز ستره بغير المحيط، فحاز ستره كالرجلين<sup>(٧)</sup>.

تحريم المحرم وجهه

٥٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن إحرام المرأة

(١) المجموع ١٧/ ١٤٤، والمغني ٢٣/ ٢٩٨.

(٢) المسوط ١١/ ٢٢٨، ولبس زوج ٢٧/ ٢٩٤، والشي

خ ٢٣/ ٢٠٨، وشأن التقية ١١/ ٢٩١.

(٣) حديث إمام الحرم المكي ومعه...

(٤) أخرجه الشيخان في (٢/ ٢٩٢)، وأبو داود السعدي في تفسير

(١٧/ ٢١٤) أن نزلت في ثوبه عورة على من حرم

(٤) المجموع ١٧/ ١٤٤، والمسوط ١١/ ٢٢٨، والمغني ٢٣/ ٢٩٨.

(١) حاشية العهد ١٧/ ٢٩٨، والمغني ٢٣/ ٢٩٨، والتمهيد ١٧/ ٢٩٨.

(٢) حديث: ابن عمر ولا تنقب المرأة...

أحمد، مسند، وضع البخاري ١٢/ ٢٩٢.

(٣) المغني ٢٣/ ٢٩٨، ٢٩٩.

في وجهها، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها، كما لا خلاف بينهم في أن الرجل المحرم لا ينجس رأسه.

وإنما الخلاف في حروب القدية على الرجل  
المحرم بتخمير وجهه على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الغدقة بخمبر  
المحج.

وإليه ذهب الشافعية، والحنابلة، وروى ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وجابر رضي الله عنهم والفاطم والحارث والشافعية وابن ثور<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما روي أن النبي ﷺ قال:  
الإحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل  
في رأسه.<sup>(١)</sup>

وبما روي في حديث ابن عباس المذكور  
فما أن النس <sup>١</sup> غاب في الرجل الذي وقصه  
بعده: **وغمروا وجهه ولا تخمروا رأسه** <sup>(٢)</sup>.

وہیابی رومی نے عثمان بن عفان و زید بن ثابت رضی اللہ عنہما و مروان بن الحکم کانوا

(١٧) المجموع ١٧٩٨

(۱) اگر مذاکره و محاوره، وزارت فرهنگ را به دو بخش ۱

الحريه ان يقر ١٩٧٣) ويصحح نفسه ان التزوي في المحرم

1984

(T) انیس (۳۲۵) واسطہ مجموعہ ۷: ۲۱۸

(2) انبساط 14/12/1984، 1984، وجمعية استحداث 1984، 1984، 1984.

2000

$$1 - \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{\rho} \right) = \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{\rho} \right) + \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{\rho} \right)$$
[illegible]

السلامة العامة

(١) المصروف / ٧٥٠ . Total ٦٨٠ . ٤٢٩ . ٤١٠ . والمبلغ

٤٧٩ / ١٦

(۱) حديث: ايعاز للزنا في وجهها واجرام فوجها في زنا

من مجموعہ اربعہ

(٣) حدث ابن عباس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الرجل الذي يفتنه الله»

نقدم (عـ) ٤ (١) : انظروم تفرعه

ولا خلاف بينهم على نوافر شرط النقدة  
على أدائه الكفارة

ولا خلاف بينهم أيضا على أن المظاهر  
يحرّم عليه وطء زوجته قبل التكفير، وعلى أن  
من جامع قبل التكفير يكون أثماً وعاصيا  
لمخالفته أمر الله عز وجل ﴿يَنْكِحُوا أَنْ  
يُنْكَحُوا﴾ (١).

واختلفوا فيما عدا ذلك على تفصيل ينظر  
في مصطلح (ظهار ف ٨ وما بعدها).

وجوب الكفارة على المرأة إذا ظاهرت من  
زوجها:

٥٨ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على  
المرأة إذا ظاهرت من زوجها كأن نقول  
نزوجها: أنت علي كظهر أبي، أو نقول: إن  
تزوجت فلانا فهو علي كظهر أبي، وذلك على  
ثلاثة أقوال.

القول الأول: عدم وجوب الكفارة عليها  
لعدم صحة الظهار بها.

وبه ذهب الحنفية، والمالكية والشافعية.  
وهو رواية عند الحنابلة، وبه قال إسحاق وأبو  
نور وأبو زري وسالم ويحيى بن سعيد وربيعه  
وأبو الزناد (٢).

فهو نفس في أن المحرم لا يفضي رأسه ولا  
وجهه، فمن فعل خلاف ذلك يكون مرتكباً  
لمحظور نجس به الهدية (٣).

وروي مالك عن أس عمر رضي الله عنهما  
أن ما فوق الذقن من الوأمن لا يلجمه  
المحرم (٤).

وقالوا: إن المرأة يحرم عليها تغطية وجهها  
في إحرامها، فيحرم على الرجل تغطية  
رأسه (٥).

عاصماً - كفارة الظهار:

٥٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المسلم  
آخر إذا قال لامرأته: أنت علي كظهر أبي،  
يكون مظاهراً بها، ويلزمه للمرد إليها كفارة  
الظهار.

كما لا خلاف بينهم في عدم وجوب الكفارة  
بالمظهار المعلق على شرط إلا إذا تحقق  
الشرط.

ولا خلاف بينهم في أن من طاهر من أربع  
نسوة له بكلمة واحدة أو بكلمات يكون  
مظاهراً متين جميعاً.

ولا خلاف بينهم في تعدد الكفارة على من  
ظاهر من زوجته فكفر ثم ظاهر.

(١) سورة النور / ٣.

(٢) نيسابور / ١٧٧، والطحاوي لأحكام الفرائد / ١٧٧، ١٧٨.

(٣) رسالة ابن خلدون / ٢١٢، تفسير القرطبي / ١٩، ٢٠٢.

والمعنى / ٢٧٢.

(٤) البيهقي / ٢٧٢.

(٥) بداية المجتهد / ٢٧٩.

(٦) التلخيص / ٢٧٢.

بنت طلحة قالت: إن تزوجت مصعب بن  
الزبير فهو علي كظهر أبي، فسألت أهل  
المدينة فقرأوا أن عليها الكفارة، ولأنها زوج أبي  
بأنكر من القول والزور فلزمه كفارة الظهار.  
والرواية الثانية عن أحمد: ليس عليها  
كفارة، لأنه قول منكر وزور وليس بظهار  
فلم يوجب كفارة.

والرواية الثالثة: عليها كفارة البمين: قال  
ابن قدامة وهذا أفسس على مذهب أحمد  
وأشبه بأصوه، لأنه ليس بظهار، ويحرم القول  
من المنكر والزور لا يوجب كفارة الظهار<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: إنه ظهار وعليها كفارة  
الظهار، وهذا قول أبي يوسف والحسن بن  
زباد، لأن المعنى في جانب الرجل نسيه  
المحللة بالحرمة وذلك يتحقق في جانبها،  
واخل مشترك بينهما<sup>(٢)</sup>.

سقوط الكفارة بالاستثناء بالمشية:

٥٩ - اختلف الفقهاء في سقوط الكفارة  
بالاستثناء بالمشية في الظهار على قولين:

القول الأول: سقوط الكفارة بالاستثناء  
بالمشية في الظهار وعدم انعاقده.

وأليه ذهب الحنفية، والشافعية،

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ  
مِنْ نِسَائِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> ووجه الدلالة من الآية: أن  
الخطاب فيها موجه للرجال، وليس  
لنساء، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَالَّذِينَ  
يُظَاهِرُونَ﴾ ولم يقل: واللاتي نظاهرن  
منكم من أزواجهن، فذلك ذلك على أن  
الظهار إنما هو خاص بالرجال<sup>(٢)</sup>.

وقالوا إن الظهار قول يوجب التحريم في  
الزوجة، ويملك الزوج رفعه، لأنه مختص  
بالتكاح، فاختص به الرجل دون المرأة،  
لأنها لا تملك التحريم بالقول كالطلاق<sup>(٣)</sup>.

وأضافوا إن الخلل والعقد (التحليل  
والتحريم) في النكاح بيد الرجال وليس بيد  
المرأة منه شيء، فهو حق للرجل، فلم تملك  
المرأة إزالته كسائر حقوقه<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: إنه ليس بظهار وهذا عند  
الحنابلة.

قال القاضي: لا تكون مظاهرة رواية  
واحدة، واختلف عن أحمد في الكفارة.

فنقل عنه جماعة: عليها كفارة الظهار لما  
روى الأكرم بإسناده عن إبراهيم أن عائشة

(١) موج الدلالة / ٣.

(٢) نسبي / ٧، ٣٨٤، والمجمع لأحكام القرن ١٧ / ١٧٧.

(٣) نسبي / ٧، ٣٨٤، ونسب / ٢٥، ٢٧٧، وغير السري  
٢٤٣ / ٢٩.

(٤) نسبي / ٧، ٣٨٤، مجمع لأحكام القرن ١٧ / ٣٨٤.

(١) نسبي / ٧، ٣٨٤، والمجمع لأحكام القرن ١٧ / ١٧٧.

(٢) حاشية من طابرين ٢٩، ٣٢٤، ونسب / ٢٥، ٢٧٧.

القسام لا تدخل عليها وأن الحلف بها ممتنع،  
قلو قال: يلزمه الطلاق إن شاء الله، أو  
يلزمه الظهار إن شاء الله - لزمه ولا اعتبار  
بمشيئته<sup>(١)</sup>.

**سقوط الكفارة بمضي الوقت في الظهار المؤقت:**

٦٠ - اختلف الفقهاء في سقوط الكفارة  
بمضي الوقت في الظهار المؤقت كأن يقول  
الزوج: أنت عن كظهر أُمِّي شهرًا، أو حتى  
ينسلخ الشهر أو شهر رمضان عن تفصيل  
بنظر في (ظهار ف ٦) -

**تعدد الكفارة بتعدد الظهار:**

اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة عن من  
ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر، وفي تعددها،  
على من ظاهر من أربع نسوة له بلفظ واحد  
أو بكلمات.

أ - تعدد الكفارة على من ظاهر من امرأته  
مراراً ولم يكفر:

٦١ - اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة على  
من ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر عن قولين:

القول الأول: عدم تعدد الكفارة على من  
ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر مطلقاً سواء

والحنابلة، وبه قال أبو ثور<sup>(١)</sup> واستدلوا بما ورد  
أن النبي ﷺ قال: «من حلف فاستثنى فإن  
شاء مضى، وإن شاء ترك غير حث<sup>(٢)</sup>».

وفي نلفظ: «من حلف على يمين فقال:  
إن شاء الله فقد استثنى فلا حث عليه»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة من هذا الحديث: أنه يدل  
بعمومه على أن فصد التعلّق بالمشيئة يمنع  
الاتّخاذ في الطلاق والظهار وتغيرهما من  
الأيام لأنها داخلة في عموم الحديث.

واستدلوا بقياس الظهار على اليمين بالله  
تصالي بجامع التكفير في كل، ولما كانت  
اليمين بالله تعالى يصح الاستثناء فيها وبمنع  
انعقادها، فكذلك الظهار.

**القول الثاني: عدم سقوط الكفارة  
بالاستثناء بالمشيئة في الظهار لانعقاده وإليه  
ذهب المالكية<sup>(٤)</sup>.**

واستدلوا بأن الطلاق والعناق والمشي  
والصدقة، وكذلك الظهار، ليست أيماناً  
شرعية، بل هي إزامات، بدليل أن حروف

(١) دائع المصنف ٣/ ٢٢٢، ٢٢٦، وإذاعة الطالبيين ٤/ ٢٤،  
المعنى ٣٧/ ٣٨٠.

(٢) حديث أن النبي ﷺ قال: «من حلف فاستثنى مضى شاء  
حسب، وإن شاء ترك غير حث»  
أمرته السنن ٧/ ١٢٢.

(٣) حديث: «من حلف على يمين فقال: ...»  
أخرجه الترمذي ١٠٠٦/ ١١، وإمام الحديث حسن.

(٤) مشيئة العسقي ١٢/ ٢٢٩.

واحدة، كاليمين بالله تعالى<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** تعدد الكفارة على من ظاهر

من زوجته مرارا ولم يكفر إذا لم يرد به التأكيدي.

والإيه ذهب الحنفية، وروى ذلك عن علي

رضي الله عنه، وصحرو بن دينار وقناة<sup>(٢)</sup>.

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ

رَقَبَةٍ﴾.

وجه الدلالة من الآية: أنها تفيد تعدد

الكفارة بتعدد الظهار لأنها تقتضي كون

الظهار علة لإيجاب الكفارة، فإذا وجد

الظهار الثاني وجدت علة وجوب الكفارة،

وهذا الظهار الثاني: إما أن يكون علة

للكفارة الأولى، أو لكفارة ثانية والأول باطل

لأن الكفارة الأولى وجبت بالظهار الأول،

فتكون الكفارة محالة، كما أن تأخر العلة عن

الحكم محال، فثبت أن الظهار الثاني يوجب

كفارة ثانية<sup>(٣)</sup>.

كما استدلوا بقياس الظهار على الصلوات،

فإذا نوى الاستئناف تعلق بكل مرة حكم

كالصلوات<sup>(٤)</sup>.

وأن كل ظهار يوجب تحريما لا يرفع إلا

كان في مجلس أو في مجالس، نوى بذلك

التكيد أو الاستئناف أو أطلق.

والإيه ذهب المالكية، والحنابلة، وبه قال

عطاء وجابر بن زيد وطائفة والشعبي

والزهري وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور، واختاره

أبو بكر وابن حامد والقاضي، وروى ذلك

عن علي رضي الله عنه، وهو قول الشافعي في

القديم<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ

مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ

رَقَبَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

ففيها دلالة على عدم تعدد الكفارة على

من ظاهر من زوجته مرارا، لأن عامة تناول

من ظاهر مرة واحدة، ومن ظاهر مرارا كثيرة،

فإن الله تعالى أوجب عليه تحرير رقبة فبين

بذلك أن التكفير الواحد كاف في الظهار،

سواء كان مرة واحدة أم مرارا كثيرة<sup>(٧)</sup>.

كما استدلوا بأنه قول لم يؤثر تحريما في

الزوجة، لأنها قد حوت بالقول الأول، فلم نجب

به كفارة الظهار كاليمين بالله تعالى<sup>(٨)</sup>.

وأنه لفظ يتعلق به كفارة، فإذا كرره كفاه

(١) حاشية المدسولي ١٤٥/٢، الفقي ٣٨٦/٧، وروضة

الطللين ١٧٩/٥.

(٢) سورة طه ٢٠٢.

(٣) تفسير القرطبي ٣٠٩/٢١٠.

(٤) الفقي ٣٨٦/٧.

(٥) الفقي ٣٨٦/٧.

(٦) البقرة ٢٢١/٥، والفقي ٣٨٦/٧.

(٧) تفسير القرطبي ٣٠٩/٢١٠.

(٨) الفقي ٣٨٦/٧.



من ظاهر من أربع نسوة له بلفظ واحد على قولين:

القول الأول: عدم تعدد الكفارة على من ظاهر من أربع نسوة له بلفظ واحد.

والله نحب المالكية، والحنابلة، وهو قول علي وعمر وعروة وطاوس وعطاء وربيعه والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور، والشافعي في القديم<sup>(١)</sup>.

ويقيد المالكية عدم التعدد بما إذا لم ينو كفارات وإلا تعددت<sup>(٢)</sup>.

واستدل هذا الفريق بما حكى من عموم قول عمر وعلي رضي الله عنهما حيث قالوا: إذا كان تحت الرجل أربع نسوة فظاهر منهن يجزيه كفارة واحدة، رواه الدارقطني عن ابن عباس عن عمر - رضي الله عنهم جميعاً - ورواه الأثرم عن عمر وعلي رضي الله عنهم ولا نعرف لمبا في الصحابة مخالفين، فكان إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: إنها بمن واحدة، فلم يجب بها أكثر من كفارة واحدة كالبهمن بالله تعالى<sup>(٤)</sup>.

بالكفارة، فيجب في كل ظاهر كفارة<sup>(٥)</sup>.  
وإن تكرار الظاهر في امرأة واحدة كتكرار

البهمن، فكما يجب باعتبار كل بمن كفارة، وكذلك يجب باعتبار كل ظاهر كفارة<sup>(٦)</sup>.

وإنما اشترطوا أن لا يقصد به التأكيد. لأن الإنسان قد يكرر اللفظ، ويقصد به التخليط والتشديد دون إرادة التجديد.

ولأن الظاهر لا يوجب نقصان العدد في الطلاق، لأنه ليس بطلاق ولا يوجب البتونة وإن طالت المدة، كما أنه لا يوجب زوال الملك وإنما يحرم الوطء قبل التكفير مع قيام الملك<sup>(٧)</sup>.

وفصل الشافعية فقالوا: لو كرر لفظ الظاهر في امرأة واحدة تكريراً متصلاً وقصد به تأكيد فظاهر واحد، وإن قصد به استئنافاً فالأظهر الجديد المتعدد، وإن فصل بين ألفاظ الظاهر المكرر وقصد تكرير الظاهر استئنافاً فالأظهر التعدد وكذا لو قصد تأكيداً فإنه لا يقبل في الأصح<sup>(٨)</sup>.

ب - تعدد الكفارة على من ظاهر من أربع نسوة له بلفظ واحد:

٦٢ - اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة على

(١) حاشية السيوطي ١/ ١٤٥، والهي ٧/ ٣٥٧، ورواية  
الطحاوي ٨/ ٢٧٥  
(٢) المحرر ١/ ١٠٨، والقسوني ٢/ ٢٤٥  
(٣) الملحق لأحكام الفرائد ١٧/ ٢٧٨، انقي ٢/ ٣٥٧.  
(٤) كتاب النكاح ٥/ ٢٢٥  
(٥) دفع المضائق ٣/ ٣٢٢.  
(٦) التيسير ١٥/ ٩٧٦  
(٧) ملحق الصحاح ١٤/ ٣٥٥  
(٨) منى المحتاج ١٣/ ٣٥٨

بسبب هذا الظهار وظاهر أيضا من الثانية، فالظهار الثاني لا بد وأن يوجب كفارة أخرى وهكذا<sup>(١)</sup>.

وقالوا إن الظهار يوجب تحريرا مؤقتا يرتفع بالكفارة، فإذا أضافه إلى محال مختلفة، ثبت في كل محل حرمة لا ترتفع إلا بالكفارة كالتطبيقات الثلاث لما كانت توجب حرمة مؤقتة ترتفع بزواج آخر، فإذا أوجبه في أربع نسوة بكلمة واحدة، ثبت في حق كل واحدة منهن حرمة لا ترتفع إلا بزواج<sup>(٢)</sup>.

وإن الظهار وإن كان بكلمة واحدة، فإنها تتناول كل واحدة منهن على حثائها، فصار مظاهرا من كل واحدة منهن، والظهار لا يرتفع إلا بالكفارة، فإذا تعدد التحريم تعددت الكفارة<sup>(٣)</sup>.

وإن وجب الظهار بالعود في حق كل امرأة منهن، فوجب عليه من كل واحدة كفارة، كما لو أقردها به<sup>(٤)</sup>.

ج - تعددت الكفارة على من ظاهر من نسائه بكلمات:

٦٣ - اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة على

وإن الظهار كلمة يجب بمخالفتها بالكفارة، فإذا وجدت في جملة أوجبت كفارة واحدة كاليعين بالله تعالى<sup>(٥)</sup>.

وإن الظهار هنا بكلمة واحدة، والكفارة الواحدة ترفع حكمها وتحرر عنها، فلا يبنى لها حكم<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: تعدد الكفارة بتعدد النسوة اللاتي ظاهر منهن بلفظ واحد. وإليه ذهب الحنفية، والشافعية في الجديد، وبه قال الحسن، والتميمي والزهرى ومضى الأصباري والحكم والشوري<sup>(٧)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ تَلْفِيزِهِمْ ثُمَّ يَبْعُدُونَ إِذَا قَالُوا فَتَحِرَ مِنْ رَبِّهِمْ فَبِئْسَ الْفِتْنَى﴾<sup>(٨)</sup>.

وروجه الدلالة من هذه الآية أنها أفادت تعدد الكفارة بتعدد اللواتي ظاهر منهن، لأنها تقتضي كون الظهار علة لإيجاب الكفارة، فإذا وجب الظهار وجدت علة وجوب الكفارة، فإذا ظاهر منهن بكلمة واحدة لزمه كفارات بتعدد اللواتي ظاهر منهن.

وبيانه: أنه ظاهر من هذه، فلو تم كفارة

(١) الغني ٧/ ٣٥٧.

(٢) الغني ٧/ ٣٥٧.

(٣) البسيط ٥/ ٦٦٦، وروية الطائفة ٨/ ٢٧٥، وخبر الزبي

٢٩/ ٢٦٠، والغني ٧/ ٣٥٧.

(٤) سورة المائدة ٣.

(١) نسخة الروي ٢٩/ ٢٦١.

(٢) البسيط ٥/ ٢٢٦.

(٣) مدغع الصالح ٢/ ٢٢٥، ٢٢٥.

(٤) الغني ٧/ ٣٥٧.

متفرقة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم  
ظاهر.

وأما إيمان لا يبحث في إحداها ما حدث في  
الأخرى، فلا تكفرها كفارة واحدة كالأصل.

وأن الظهار معنى يوجب الكفارة، فتعدد  
الكفارة بتعدد في المحال المختلفة  
كالقتل<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: لا تتعدد الكفارة وتجزئه  
كفارة واحدة

قال أبو بكر: هو رواية ثانية عن أحمد  
واختارها، وقال: هذا الذي قلناه اتباعاً لعمرو  
ابن الخطاب والحسن وعطاء وإبراهيم وربيعة  
وقيصة<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بأن كفارة الظهار حتى لله تعالى  
فلم تنكر بتكرار سبها كالحد<sup>(٣)</sup>.

د - تعدد الكفارة بالوطء قبل التكفير:

٦٤ - اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة  
باجتماع قبل التكفير، وعدم تعددها  
على قولين:

القول الأول: عدم تعدد الكفارة بالجماع  
قبل التكفير.

وإليه ذهب جمهور الفقهاء: الحنفية

من ظاهر من نسائه بكلمات، كان فال لكل  
واحدة منهن: أنت علي كظهر أمي،  
على قولين:

القول الأول: تعدد الكفارة على من  
ظاهر من نساء بكلمات.

وإليه ذهب الحنفية، والمالكية،  
والحنابلة، والشافعية.

وبه قال عمرة وعطاء والأوزاعي وإسحاق  
والثوري وأبو نورة، والحكم ويعني الأنصاري،  
وعامة فقهاء الأمصار<sup>(٤)</sup>.

وفصل الشافعية فقالوا: لو ظاهر من  
نسائه الأربع بأربع كلمات فإن لم يواها كان  
مظاهراً منهن لوجود لفظ الظهار الصريح،  
فإن لم يكن زمناً يسع طلاقهن فصاعد  
منهن، ونجب عليه أربع كفارات لوجود  
الظهار ولعود في حق كل واحدة منهن.

وإن والاها صار بظهار الثانية عائداً في  
الأولى، وبظهار الثالثة عائداً في الثانية  
وبظهار الرابعة عائداً في الثالثة، فإن فارق  
الرابعة عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات،  
وإلا ف أربع<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بأنها إيمان متكررة على أعيان

(١) المسطر ٢/ ٢٦٦، ومثله الدرر ٢/ ٢٤٥، والجمع  
لأحكام القرن ١٧٧/ ٢٧٨، والمص ٤/ ٣٥٨، ٣٥٧، ورواية  
الطحاوي ٨/ ١٧٤  
(٢) روضة الطالبين ٨/ ٢٧٤  
(٣) (١) المص ٢٧٤، (٢) الدرر ٢/ ٢٤٥، (٣) المص ٢٧٤، (٤) المص ٢٧٤، (٥) المص ٢٧٤

فهذا الحديث نص في عدم تعدد الكفارة بالوطء قبل التكفير، لأن الرسول ﷺ أمره باعتزال زوجته حتى يكفر ولم يأمره بتكرار التكفير لجهنم زوجته قبل أن يكفر عن ظهاره، وإنما أمره أن يكفر تكفيرا واحدا<sup>(١)</sup>، إذ لو كان الواجب متعددا لبيته له رسول الله ﷺ، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

القول الثاني: تعدد الكفارة بالجهنم قبل التكفير.

وبه قال عمرو بن العاص وسعيد بن جبيرة وقبيصة بن ذؤيب والزهرري وقسادة وابن شهاب وعبد الرحمن بن مهدي<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بأن الكفارة الأولى للظهار الذي اقترن به النكاح، والثانية وجبت للوطء المحرم، كالوطء في نهار رمضان. وبأن الكفارة تتعدد عقوبة له على إقدامه على الحرام<sup>(٣)</sup>.

والثالثة، والشاقمية، والحنابلة، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء وطلوس وجابر ابن زيد ومروان العجلي، وأبي غنم وأنسجي وعبد الله بن أنيسة والشوري والأوزاعي، وإسحاق وأبي نوح<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن آبَائِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا مَا قُلْنَا فَتَكْفِرُونَ فَيَذَرُوكَ خَالِفِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

فهذه الآية قد دلت على تعدد الكفارة بالجهنم قبل التكفير لأنها أفادت أنه يجب على المظاهر كفارة قبل العودة، فإذا جامع قبل التكفير فقد فانت صفة القلبية، فيبقى أصل الوجوب، ولأنه لا دلالة فيها على أن ترك تقديم الكفارة على الجماع، بموجب كفارة أخرى<sup>(٦)</sup>.

كما استدلوا بما روي أن رجلاً ظهر من زوجته فوضع عليها قبل أن يكفر، فقال له النبي ﷺ: «ما حملك على هذا؟» فقال: «وأنت تخذلنا في ضوء القمر، فقال له الرسول ﷺ: «فاعتزلا حتى تكفر عنك»<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٦٠/٢) والترمذي (٤٩٤/٢) من حديث ابن عباس، وللفظ لا يثبت، وقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح.  
(٢) بداية المجتهد ١/٩٩، ولحقه ١/٣٨٤.  
(٣) القلي ١/٣٨٣، وأبى لمع لأحكام القلي ١/١٤٠، وقسار القلي ١/٢٩، وقلي ١/٣٦٠، وبداية المجتهد ١/٩٨.  
(٤) الثاني ١/٤٨٤.

(١) البوط ١/٣٥٥، وضع القدر ١/٩٤، وبداية المجتهد ١/٩٨، وأبى لمع لأحكام القلي ١/١٤٠، وقسار القلي ١/٢٩، وأبى ١/٣٨٣.  
(٢) سورة المجادلة ٢/٢١.  
(٣) قصص القلي ١/٢١٠.  
(٤) حديث: «من رجلا ظهر من زوجته...»

وجوب الكفارة بمجرد الظهار دون العود:

٦٥ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة

بمجرد الظهار دون العود على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الكفارة دون العود.

وبإليه ذهب الحنفية، والمالكية،  
والشافعية، والحنابلة، وبه قال عطاء  
والنخعي والأوزاعي والنسوي والحسن وأبو  
عبيد<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ  
مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا مَا قُلْنَا فِتْرَةً رَبُّنَا عَلَّمَ قَبْلِي  
أَنْ يَقُولُوا كَذِبًا﴾.

وروجه الدلالة من الآية: أنها نص في  
معنى وجوب تتعلق الكفارة بالعود، لأن  
الكفارة وجبت في الآية بأمرين هما: ظهار  
وعود، فلا ثبت بأحدهما<sup>(٢)</sup>.

ويقياس كفارة الظهار على كفارة اليمين،  
فكما أن الكفارة في اليمين إنما تلزم  
بالمخالفة أو بزيادة المخالفة، فكذلك  
الأمر في الظهار<sup>(٣)</sup>.

وبأن الكفارة في الظهار كفارة يمين، فلا

يبحث بغير الخلق كسائر الأيمان، واختل  
فيها هو العود<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: وجوب الكفارة بمجرد  
الظهار دون العود  
وبه قال طائوس ويحاهد والشعبي والزهري  
وقفاد<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ  
مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا مَا قُلْنَا فِتْرَةً رَبُّنَا عَلَّمَ قَبْلِي  
أَنْ يَقُولُوا كَذِبًا﴾.

وروجه الدلالة من الآية: أنها نفيد وجوب  
الكفارة بمجرد الظهار، لأن الله عز وجل  
قال: ﴿ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا مَا قُلْنَا﴾ والعود: هو  
العود بالظهار في الإسلام، لأن معنى الآية:  
أن الظهار كان طلاقاً اجتهادياً، فنسخ  
تحريمه بالكفارة<sup>(٦)</sup>.

وقالوا: إن الظهار سبب للكفارة، وقد  
وجدت تنجب الكفارة<sup>(٧)</sup> وأنه معنى يوجب  
الكفارة العليا، فوجب أن يوجبها بنفسه لا  
بمعنى زائد، تشبيهاً بكفارة القتل  
والقهر<sup>(٨)</sup>.

وإن الكفارة وجبت لقول المتكر والزور،

(١) الشيخ ٢/ ٢٤٢.

(٢) بداية المجتهد ٢/ ٩١، والمغني ٢/ ٣٥١، تفسير القرطبي  
٢٥٩/ ٢٩.

(٣) حاشية المجتهد ٢/ ٩٢.

(٤) المغني ٢/ ٣٥١.

(٥) بداية المجتهد ٢/ ٩١.

(٦) جامع الصغرى ٢/ ٢٢٧، وحاشية القسوطي ٢/ ١٤٧،  
روضة الطالبين ٢/ ٢٧٠، والمغني ٢/ ٣٥١، وحاشية المجتهد  
٩١/ ٢.

(٧) بداية المجتهد ٢/ ٩١، والمغني ٢/ ٣٥٢.

(٨) بداية المجتهد ٢/ ٩١.

وهذا يحصل بمجرد الظهار<sup>(١)</sup>.

المردود الموجب للكفارة:

٦٦ - اختلف الفقهاء في بيان معنى المردود على أربعة أقوال:

القول الأول: المردود: هو العزم على الوطء.

والجاء ذهب الحنفية، وهي الرواية الصحيحة المشهورة عند أصحاب مالك، وبه قال القاضي وأصحابه<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: المردود هو الوطء.

والجاء ذهب الحنابلة، وحكى ذلك عن الحسن وطائوس والزهرى وهو رواية عن مالك لكنها ضعيفة عند أصحابه<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: المردود: هو أن يسكنها في النكاح زماناً يمكنه فيه مفارقتها، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>.

القول الرابع: المردود: هو تكرار لفظ الظهار وإعادةه.

وإليه ذهب بكير بن الأشج وأبو العالية، وهو قول الثوري<sup>(٥)</sup>.

(١) لفتى لا من قدامة ٣٥١ / ٧.

(٢) مدافع القصاص ٣٦ / ٢، رحلته الفريسي ٤٤٧ / ١، وهدية المحدث ٩١ / ٢، والفتاوى ٣٥٣ / ٧.

(٣) تفسير قرطبي ٩٨ / ١٩، والفتاوى ٣٥٢ / ٧، ٣٥٣ / ٧، وجايش النعماني ١٤٧ / ٢، وبداهة المحدث ٩١ / ٢.

(٤) روضة الطالبين ٢٧٦ / ٨، وتفسير قرطبي ٢٥٧ / ١٩.

(٥) المطالع للحكم القرطبي ٢٨٩ / ١٧، وبداهة المحدث ٩١ / ٢، والفتاوى ٣٥٣ / ٧، وتفسير قرطبي ٢٥٩ / ٢٩.

وقد استدلل أصحاب القول الأول: بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مَّن يَتَّبِعِهِمْ ثُمَّ يُؤْمِرُونَ بِنِكَاحِهِمْ فَاقْتَرِبُوا إِلَيْهِمْ فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

ودرج الدلالة من الآية أنها نص في وجوب الكفارة عند العزم على الوطء، كأنه تعالى قال: إذا عزمتم على الوطء فكفر بقله<sup>(٢)</sup>، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا فَتَنَّكُمُ الْعَذَىٰ فَأَعْيِدُوا لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: إنه قصد بالظهار تحريمها، فالعزم على وطئها عود فيها فصد.

وإن الظاهر تحريمه، فإذا أراد استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم، فكان عائداً<sup>(٤)</sup>.

وإن المفهوم من الظاهر هو أن وجوب الكفارة فيه، إنما يكون بإرادته العودة إلى ما حرم على نفسه بالظهار، وهو الوطء، وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن تكون العودة إما الوطء نفسه، أو العزم عليه وإرادته<sup>(٥)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني: بأن المردود فعل ضد قوله، ومنه العائد في هبته هو الرابع في الموهوب، والعائد في عتده:

(١) مدافع القصاص ٢٣١ / ٣.

(٢) سورة طه ١٦٠.

(٣) الفتاوى ٣٥٣ / ٧.

(٤) بداهة المحدث ٩١ / ٢.

الشارك للوفاء بها، والمعاد فيها شيء عنه :  
 فاعل المنهي عنه ، قال تعالى : ﴿ تُمْ يَسْؤُدُونَ  
 إِسَاءَتَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فالظاهر حرمة الوطء على  
 نفسه ، ومانع لها منه ، فالعود بقوله <sup>(٢)</sup> ، أي  
 فعل الوطء الذي حرّمه على نفسه بظهاره .  
 وبأن الظهار بمن مكفّر ، فلا تحب  
 الكفارة باختث فيها ، وهو فعل ما حلف على  
 تركه كسائر الأيمان وإنما تحب بالوطء ، لأنها  
 بمن تقتضي ترك الوطء ، فلا تحب كفارتها إلا  
 به كالإبلا <sup>(٣)</sup> .  
 ويستدل أصحاب القول الثالث : بأنه لما  
 ظاهر فقد قصد التحريم ، فإن وصل ذلك  
 بالطلاق ، فقد تم ما شرع فيه من التحريم ،  
 ولا كفارة عليه ، فإذا سكّت عن الطلاق ،  
 فذلك يدل على أنه ندم على ما ابتدأ به من  
 التحريم ، فحينئذ تحب عليه الكفارة <sup>(٤)</sup> .  
 واستدل أصحاب القول الرابع : بقوله  
 تعالى : ﴿ تُمْ يَسْؤُدُونَ إِسَاءَاتِهِ ﴾ .  
 وهذه الآية تدل على أن العود هو إعادة ما  
 فعلوه ، وهذا لا يكون إلا بالتركّار ، لأن العود  
 في الشيء إعادته <sup>(٥)</sup> .

### شروط الكفارة :

ذكر الفقهاء للكفارة شروطاً عامة وأخرى  
 خاصة تتعلق بكل سبب من أسبابها :

أولاً : الشروط العامة في الكفارات :

يشترط في الكفارات عموماً شروط ، منها :

الشرط الأول : التوبة :

٦٧ - اتفق الفقهاء على اشتراط التوبة في  
 الكفارة لصحتها رغم في ذلك تفصيل : فقال  
 الحنفية : من وجبت عليه كفارة ظهار فاعتق  
 رقبته لا ينوي عن إحداهما يعنيها جاز

(١) سورة المجادلة / ٨

(٢) المني ٢ / ٢٥٣

(٣) المني ٧ / ٣٥١

(٤) نصير قرطبي ٢٩ / ٢٥٧ ، ونحو المحتاج ٢ / ٣٥٦

(٥) نصير قرطبي ٢٩ / ٢٥٨ ، المني ٧ / ٢٥٣

(١) سورة الأعمام / ٢٨

(٢) سورة المجادلة / ٨

(٣) مدائع الفصائح ١٣ / ٢٣٦

مسكين، وإن لم يقدر فرق بخلاف العتق والصيام، لأن صيام الشهرين لا يفرق والإطعام بقرى<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: يشترط لصحة الكفارة نية الكفارة بأن ينوي العتق أو الصوم أو الإطعام عن الكفارة لأنها حتى مالي يجب تطهيراً كالزكاة، والأعمال بالنيات ولا يشترط نيتها بأن تقيد بظاهر أو غيره، كما لا يشترط في زكاة المال تعيين المال المزكى بجامع أن كلا منها عبادة مالية بل تكفي نية أصلها، فلو أعتق رقبتين بنية الكفارة وكان عليه كفارة قتل وظهر أجزاء عنها، وإن أعتق واحدة ونعت عن إحداهما، وإنها لم يشترط تعيينها في النية كالصلاة لأنها في معظم خصائصها نازعة إلى الغرامات فاكفى فيها بأصل النية<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: لا يجوز، إطعام وعتق وصوم إلا بنية، بأن ينويه عن الكفارة، لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٣)</sup>، ولأنه حق واجب على سبيل الطهارة فافتقر إلى النية كالزكاة فإن كانت عليه كفارة واحدة فنوى عن كفارتين أجزاء، ولم يلزمه تعيين سيها

عنها، وكذا إذا صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً جاز، لأنه الجنس متعدد فلا حاجة إلى نية معينة، وإن أعتق عنها رقبة واحدة أو صام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أيها شاء، وإن أعتق عن ظهار وقتل لم يجز عن واحد منهما، لأن نية المتعين في الجنس المنحد غير معبد فتلغو ولي الجنس المختلف مفيد، وثال زفر لا يجوز عن أحدهما في الفصلين<sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: لو أعتق رقتين عن كفارتين ظهار أو قتل أو فطر في رمضان وأشرك بينهما في كل واحدة منها لم يجز. وهو بمنزلة من أعتق رقبة واحدة عن كفارتين، وكذلك لو صام عنها أربعة أشهر حتى يصوم عن كل واحدة منها شهرين، وقد قيل: إن ذلك يجزى. ولو ظاهر من امرأتين له فأعتق رقبة عن إحداهما بغير عتقها لم يجز له وطء واحدة منها حتى يكفر كفارة أخرى، ولو عين الكفارة عن إحداهما جاز له أن يطأها قبل أن يكفر الكفارة عن الأخرى، ولو ظاهر من أربع نسوة فأعتق عنتن ثلاث رقاب، وصام شهرين، لم يجز العتق ولا الصيام، لأنه إنما صام عن كل واحدة خمسة عشر يوماً، فإن كفر عنتن بالإطعام جاز أن يطعم عنتن مائتي

(١) نصير القريطي ١٧ / ٢٨٥

(٢) مني المحتاج ٢٣ / ٣٥٩

(٣) حديث. رواه الإمام مالك في

أخرجه البخاري وضع الثوري (٩ / ١) مسلم (٣ / ١٥١٥) من

حديث عمر بن الخطاب

(٤) الهداية وفروعها ٢ / ١٠٩



إحدى الكفارين وأعفت هذا عن الكفارة الأخرى من غير تعيين أجزاء لما تقدم، أو اعتقت أي العبدتين عن الكفارين معاً أو قال أعفت كل واحد منهما أي من المعينين عنها أي الكفارين جميعاً الحرة ذلك لما تقدم<sup>(١)</sup>

الشرط الثاني : القدرة :

٦٨ - يشترط قدرة المكفر على التكفير، لأن بحسب الفعل على غير القدرة تمتع، فإذا كانت الكفارة مربية فلا يجوز الانتقال من خصصة إلى ما بعدها حتى يعجز عن الأول، فمن ملك ربة مثلاً لا يجوز الانتقال عن العتق إلى المصيام، ومن استطاع الصيام لا يمكنه الانتقال إلى الإطعام وذلك في الجملة.

وقد اختلف الفقهاء في الوقت الذي يعتبر المكفر فيه قادراً أو عاجزاً عن التكفير، فذهب الحنفية والمالكية، والشافعية في أظهر الأقوال إلى أن الوقت المعتبر للقدرة وليسار هو وقت الأداء، قالوا: لأن الكفارة عبادة لها بدل من غير جنسها فاعذر حال أدائها.

وذهب الحنابلة والشافعية في قول إلى أن الوقت المعتبر هو وقت الوجوب، لأن الكفارة تقع على وجه الطهارة، فكان الاعتبار بحالة

سواء علمه أو جهله، لأن النية تعينت له، ولأنه نوى عن كفارته ولا مزاحم لها فوجب تعليق النية بها، وإن كان عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سببها فلو كان مطاهراً من أربع فاعتق عبداً عن ظهره أجزاء عن إحداهن وحثت له وأخذ من نسائه غير معينة، لأنه واجب من جنس واحد فأجزأته به مطلقاً، كما لو كان عليه صوم يومين من رمضان فخرج بقرعة كما تقدم في مطاوعه، فإن كان الظهار من ثلاث نسوة فاعتق عن ظهار إحداهن وصام عن ظهار أخرى لعدم من يعتقه ومرض فاطعم ظهار أخرى أجزاء لما تقدم وحصل له الجميع من غير قرعة ولا تعيين، لأن التكفير حصل عن الثلاث

وإن كانت الكفارات من أجناس كظهار وقيل وحرّاع في نهار رمضان ويدين لم يجب تعيين النسب أيضاً، لأنها عبادة واجبة فلم تغتر صحة أدائها إلا بتعيين سببها كما لو كانت من جنس، وإن كانت عليه كفارتان من ظهار من ظهار بأن قال لكل من زوجتي : أنت علي علي كظهر أبي أو كان عليه كفارتان من ظهار وقيل فقال : اعتقت هذا عن هذه الزوجة أو اعتقت هذا عن هذه الزوجة الأخرى، أو قال : اعتقت هذا عن كفارة الظهار وهذا عن كفارة القتل، أجزاء، أو قال اعتقت هذا عن

(١) كذا في هامش ٦٧، ٦٨، ٦٩

الوجوب ذاته<sup>(١)</sup>.

شروط وجوب كفارة الظهار:

ثانياً: شروط الكفارات الخاصة:

٧٠ - اتفق الفقهاء على أن البلوغ والعقل

تختلف هذه الشروط باختلاف أسبابها ووجوب الكفارة:

شرطان في وجوب الكفارة على الظاهر، لأن عبارة العصبي والجنون لغو فلا تكون موجبة لها.

شروط وجوب كفارة اليمين:

واختلفوا في وجوبها على غير المسلم وعلى المكر وغير العاقد.

٦٩ - اتفق الفقهاء على أن البلوغ والعقل والاعتقاد شروط لوجوب الكفارة ما ليسين فلا كفارة عن صبي أو مجنون حدث في بيته، لأن القلم - أي التكليف - مرفوع عنها لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يبرأ، وعن النسيء حتى يكبر»<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل ذلك في (ظهار ف ١٦، ٢١)

شروط وجوب كفارة القتل الخطأ:

من الشروط المختلف فيها بين الفقهاء ما يلي:

أ - الإسلام

كما لا كفارة على من لغا في بيته لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْذِنُكُمُ اللَّهُ فِي بُيُوتِهِمْ أَنْ يَنْتَقِبُوا عَلَيْكُمْ فَلْيَنْتَقِبُوا عَلَيْكُمْ إِذَا عَصَيْتُمْ أَوْ إِذَا عَصَى الْإِنْسَانُ عَلَى مَا لَمْ يَحْكُمُوا بِهِ فَكَفَّارَةٌ لِكُلِّ فَاحِشٍ﴾<sup>(٣)</sup> والمعاد بالعدو القصد.

٧١ - ذهب الحنفية والمالكية إلى اشتراط الإسلام في القاتل لإيجاب الكفارة عليه، لأنها عبادة تحتاج إلى الشبهة، والكفر ليسوا من أهلها.

واختلفوا بعد ذلك في الإسلام، والاختيار، والعدو، هل تعتبر شروطاً لوجوب الكفارة أم لا؟ وتفصيل ذلك في (أيهان ف ٤١ - ٥٤)

ويذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم اشتراطه في إيجاب الكفارة على القاتل، لأن الكافر مخاطب بفروع الشريعة والكفارة من فروعها<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصالحين ٥/ ٩٧، ٩٨، والكنز لأثر محمد ص ١٠٤ / ١، ومشي لصاحب ٣/ ٣٦٥، وقفاص الصالحين ٥٢١/ ٥١

(٢) حديث أرمع للقلم عن ثلاثة: ١ - حديث أبي سعيد أو دونه (٥٥٨ / ١) والحاكم (٢٩ / ٢) من حديث عائشة، ولطيف لأثر دونه، ومحمد أحاكم ولطيف الدمشقي (٣٧٠) سراج السنة ٨٩

(٣) بدائع الصالحين ١٧/ ٢٩٧، ومطالع قدس سره، حل الفروع المكبر (٢٨٦ / ٢)، ومشي لصاحب ١٠٧ / ٢، والمشي ٩٣ / ٩١

ب - البلوغ والعقل :

٧٢ - يرى المالكية والشافعية والحنابلة عدم اشتراط البلوغ والعقل في وجوب الكفارة على القتيل، فتسحب على الصبي والمجنون عندهم.

واحتجوا بأن الكفارة حق مالي فتجب في مالهما، فيمتنع الولي عنها من مالهما ولا يصوم بحال، وإن صام الصبي المميز أجزأه.

ولأن الكفارة من خطاب الوضع أي جعل الشيء سيئاً، فالشارع جعل القتل سيئاً لتحرير الرقبة عند القدرة، والصوم شهرين متتابعين عند العجز ولم يجعل ذلك عن القصور، فالصبي أهل للصوم باعتبار الاستفيل.

وقالوا: إن كفارة اليمين لم تجب على الصبي والمجنون لأن سببها قول والقول غير معتبر منها، بخلاف كفارة القتل فإن سببها فعل وهو معتبر من الجميع<sup>(١)</sup>.

ويرى الحنفية أن البلوغ والعقل شرطان لوجوب الكفارة في القتل، فلا كفارة على القاتل الصبي أو المجنون لرفع القلم عنها ولأن القتل معدوم منها حقيقة<sup>(٢)</sup>.

ج - الاختيار :

٧٣ - اختلف الفقهاء في وجوب هذا الشرط على قولين :

الأول : ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه يشترط في وجوب الكفارة على القاتل أن يكون مختاراً، وأنها لا تجب على القاتل المكره لأنه مسلوب الإرادة<sup>(١)</sup>، ولقوله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ أَمْرِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، فهذا الحديث يدل على نفي الإثم عن المكره والخطيء، ونفي الإثم يوجب نفي الكفارة، لأنها شرعت لمحوه.

الثاني : ذهب الشافعية إلى أنه لا يشترط في وجوب الكفارة الاختيار فتجب الكفارة عندهم عن المكره لأنه باشر القتل، ولأن الكفارة عبادة وهو من أهلها<sup>(٣)</sup>.

د - الحرية في القاتل :

٧٤ - اختلف الفقهاء في اشتراط الحرية على قولين :

الأول : يرى الحنفية والمالكية اشتراط حرية القاتل لوجوب الكفارة عليه لأن العبد

(١) المرجع السابق.

(٢) حديث. «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ أَمْرِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ».

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٠٠٩ / ١٠) والحاكم (١٠٩٨ / ١٠) من حديث ابن عباس، وصححه الحاكم بوزنه المعنى.

(٤) معنى المتعاقب (١٠١٧ / ١٠١٨).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٨٦ / ٤) وهي لمصاح (١٠٠٧ / ٤)، وقطال (١٠٠٧ / ٤) لا تعد (١٠٠٧ / ٤).

(٢) البنية من الحديث (١٠٠٧ / ١٠)، ورواه الصالح (٢٧٣ / ٢).

حرمة الشهر، وليست هذه الحرمة موجودة في غيره<sup>(١)</sup>.

٧٦ - واختلفوا في اشتراط العمد والاختيار: فذهب اخفئة والمالكية والشافعية إلى أن العمد والاختيار شرطان في وجوبها، فلم يوجبوا الكفارة بالجماع الحادث عل وجه الإكراه أو الخطأ<sup>(٢)</sup>.

وذهب احنابلة: إلى عدم اشتراط العمد والاختيار لوجوب الكفارة بالجماع في نهار رمضان، فتجب عندهم على من جامع ناسيا أو مكرها أن النبي ﷺ لم يستفصل المسائل عن حاله ولو كان أخكم يختلف لاستفصله<sup>(٣)</sup>.

وقد سبق أنقول في ذلك عند ذكر أسباب لكفارة بالفطر في رمضان (ف ٢٥ - ٢٧).

ما بشرط لإجزاء الكفارات:

وهي الشروط التي يجب توافرها في أفراد الكفارات حتى تكون مجزية.

عندهم ليس من أهل الكفارة، لأنه وما ملك ملك لسيده، والصوم شهرين متتابعين بضعفه فيضر سيده<sup>(٤)</sup>.

الثاني: يرى لشافعية وحنابلة: أنه لا يشترط حرية القتال لوجوب الكفارة عليه فتجب عنه هم على العبد، كما يجب على غيره<sup>(٥)</sup>، لقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، فالآية عامة لم تفرق بين الأحرار والعبيد لأن «من» من صيغ العموم ولا تخصص إلا بدليل.

شروط وجوب كفارة الجماع في نهار رمضان ٧٥ - اتفق الفقهاء على أن الإسلام والبلوغ والعقل شروط لوجوب الكفارة بسبب انتهاك حرمة الصوم بالجماع في نهار رمضان، لأن الكافر لا يعتبر صومه شرعاً والمجنون كذلك، أما النسي فهو وإن كان يصح صومه لكنه لا يعقل حرمة هذا الشهر<sup>(٧)</sup>.

كما اتفقوا على أن رمضان شرط في وجوب الكفارة فلا تجب في غيره كفضاته أو صم السذر ونحوه، لأن الكفارة إنما وجبت لهنت

(١) قالوا ابن عباس (٢٩/٣) من عطش الناس، صوموا قبله (٢٢/٣٢٢)، روضة الطالبين (٢٧٤/١) وكنز (٢٦٦/١).

(٢) الزكاة شرح طلال (٣/٣٠٠) بما جرد، وحاشه ابن عديم (١٠٤/٢) وسواء المجلد (٢٢/٢٣٦)، شرح صحيح أهل (١٠٢/٢) وصح المصالح (٢٢/٢٣٣)، روضة الباعين (٢٧٤/٢).

(٣) كتاب الفاع (٢/٣٢٣)، والكنز (١٠٢/٢) قدام (٢٦٦/١).

(٤) حاشية السبكي (٢/٢٨٦)، حاشية المصلي (٢٧/٢٨٧).

(٥) روضة الباعين (٢٩/٣٨٠)، والكنز (١٠٢/٢٣٣).

(٦) سورة البقرة (٢٢/٢٤٢).

(٧) شرح صحيح أهل (٢٢/٢٣٣) ما ذكره سماح، نسا، وصح سماح (٢٢/٢٤٢)، والكنز (١٠٢/٢٣٣).

الشروط الخاصة بالإطعام في الكفارات :  
أولاً: من حيث الكيفية :

٧٧ - التملك : اختلف الفقهاء في اشتراط التملك في الإطعام إلى فريقين :

الفريق الأول: وهم المالكية والشافعية والحنابلة: يشترطون أن يكون الإطعام على وجه التملك، ككل الواجبات المالية فإذا قدم المكفر الطعام إلى الفقراء والمساكين على وجه الإباحة لم يجزه.

واستدلوا بأن التكفير واجب مالي فلا بد أن يكون معلوم القدر ليتمكن الفقير من أخذه، والقول بالإباحة والتمكين لا يفيد ذلك، حيث إن الفقير قد يأخذ حقه كاملاً وقد لا يأخذه لا سيما وأن كل مسكين يختلف عن الآخر صغراً وكبراً، جوعاً وشبعاً.

وأن الطعام على سبيل الإباحة يهلك على ملك المكفر ولا كفارة بها هناك في منكره<sup>(١)</sup>.

الفريق الثاني: وهم الحنفية: لا يشترطون تملك الطعام في الكفارات، بل الشرط هو التمكن، فبكفي عندهم دعوة المساكين إلى قوت يوم - غذاء وعشاء - فإذا حضروا وتغذوا ونعشوا كان ذلك مجزئاً<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَ مَسْكِينٍ﴾<sup>(٣)</sup> والإطعام في النسخة: اسم للتمكين من انضمام لا أن يمنح، والمسكنة: الحاجة، فهو محتاج إلى أكل الطعام دون غلظه.

ويقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، والإطعام للأهل يكون على سبيل الإباحة لا على سبيل التملك.

ثانياً: من حيث المقدار :

٧٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط أن يعطى كل مسكين مداً واحداً من غائب قوت البلد، ولا يجوز إخراج قطعة الطعام عملاً بنص الآية ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَ مَسْكِينٍ﴾.

ويشترط أن لا ينقص الحصص، فلا يجوز أن يعطى عشرين مسكيناً عشرة أمداد لكل واحد منهم نصف مد إلا أن يكمل لعشرة منهم ما نقص.

كما يشترط أن يكون الإطعام للعشرة فلا يصح التلقين، فلو أطعم خمسة وكأ خمسة لا يجزئ.

ويشترط أيضاً أن يعطى المد لكل واحد من العشرة على وجه التملك، ولا يجزئ عند

(١) شرح القدر ج ١ ص ١٢٢ / ٢، وحبشية نظرياً ٢٧٤ / ٨، والنفى ٧٣٤ / ٨ وما بعدها.

(٢) تبين الخلف ١٢ / ٣، والوسطى ١٥١ / ٨ - ط: دار المعرفة.

(٣) سورة النحل / ٨٩.

(٤) سورة البقرة / ٢٨.

غداء وعشاء، أو أعطى مسكينا واحد عشرة أيام كل يوم نصف صاع جاز لأن نجد الحاجة كل يوم يجعله كمسكين آخر فكانه صرف القبة لعشرة مسكين<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: من حيث الجنس:

٧٩- ذهب الحنفية إلى أن المجزئ في الإطعام هو البر، أو الشعير، أو التمر، ودقيق كل واحد كأصله كيلا أي نصف صاع في دقيق البر وصاع في دقيق الشعير، وقيل: المعتبر في الدقيق القصة، لا الكيل، ويجوز إخراج القيمة من غير هذه الأصناف<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية إلى أن الإطعام يكون من الفصح إن اقتاتوه، فلا يجزئ غيره من شعير أو ذرة أو غيرهما، فإن اقتاتوا غير الفصح فما بعدله شيئا لا كيلا<sup>(٣)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أن الإطعام يكون من الحبوب والثمار التي نجب فيها الزكاة، لأن الأبدان تقسم بها، ويشترط أن يكون من غالب قوت البلد<sup>(٤)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى الشرائط أن يكون الإطعام من البر والشعير ودقيقها والتمر

المالكية تكرر الإطعام لواحد، فلو أطعم واحدا عشرة أعداد في عشرة أيام لا يجزئه<sup>(٥)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه يشترط أن يعطى لكل مسكين مدان أي نصف صاع<sup>(٦)</sup> من الفصح أو صاع من تمر أو شعير أو قبة ذلك من النقود أو من عروض التجارة، لأن المقصود دفع الحاجة، وذلك يمكن تحقيقه بالقيمة.

أما مقدار طعام الإيافة عندهم: فأكلتان مشبعتان، أي يشترط أن يغذي كثر مسكين ويعشيه، وكفلك إذا عشاهاهم وسحرهم، أو غداهاهم غداً بين ونحو ذلك، لأنها أكلتان مقصودتان.

أما إذا غلتي واحداً، وعشى واحداً آخر لم يصح، لأنه يكون قد فرق طعام العشرة على عشرين، وهو لا يصح.

كذلك يشترطون أن لا يعطى الكفارة كلها لمسكين واحد في يوم واحد دفعة واحدة أو متفرقة على عشر مرات.

أما لو أطعم مسكينا واحداً عشرة أيام

(١) حاشية الدررقي ١/ ١٢٢، والبولانيان القبة من ١١٣ درهم لصالح ١/ ٥٦٧، وحاشية هفتون وجوه ١/ ١٧٥، والمني ١/ ٧٣٦، واحدة شرح المصنف ١٨٣.

(٢) الصالح أربعة أمهات: والذ: رطل وست والرطل العربي، والرطل العربي (١٠٠ درهم)، رطل مكييل ثلث دفع مصري.

راجع مختار الصحاح من ٣٧٢ مائة صاع ٢٠، مائة مائة

(١) التمر ٨/ ١١٩ جاز بدله - وصالح صاع ١/ ١١٦ وما بعده، ونقطة العشاء ٢/ ٥٠٦.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) البولانيان القبة من ٢٤١، وحاشية الدررقي ١/ ١٢١.

(٤) مني المختار ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧.

والنوبب ولا يجزئ غير ذلك ولو كان قوت بلده إلا إذا عدت تلك الأقوات <sup>(١)</sup>.

ولا يجوز إخراج القيمة عند الجمهور غير الحنفية عملاً بقوله تعالى: ﴿فَكُفِّرَتْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله سبحانه: ﴿وَلِلطَّعَامِ سِتِينَ صَاعًا﴾ <sup>(٣)</sup>.

رابعاً: المستحق للإطعام:

٨٠ - اشترط الفقهاء في المحل المتصرف إليه الطعام شروطاً منها:

أ - أن لا يكون من تصرف إليه الكفارة ممن يلزم المكفر نفقته، كالأصول والفروع، لأن الفصد إشعار بالكفر بالم حين يخرج جزءاً من ماله كفارة عن الذنب الذي ارتكبه، وهذا المعنى لا يتحقق إذا أطعم من تلوّمه نفقته.

ب - أن يكونوا مسلمين، فلا يجوز عند الجمهور إطعام الكافر من الكفارات ذمياً كان أو حريباً، وأجاز أبو حنيفة وعمد إعطاء فقهاء أهل الذمة من الكفارات، لعدم قوله تعالى: ﴿فَكُفِّرَتْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ <sup>(٤)</sup>، من غير تفرقة بين

المؤمن وغيره.

ج - أن لا يكون هاشمياً، لأن الله تعالى جعلهم ما يكفهم من خمس الغنائم <sup>(٥)</sup>.

ما يشترط في التكفير بالكسوة:

٨١ - اشترط الفقهاء للتكفير بالكسوة شروطاً يجعلها - على اختلافهم في بعضها - ما يلي:

أ - أن تكون الكسوة على سبيل التمليك. لا أن تكون الكسوة على قديمها أو جديدها ونقياً لا يتنجس به فإنه لا يجزئ.

ج - أن تكون مما يسمى كسوة، فتحجزء الملاة واللبية والقميص ونحو ذلك، ولا تجزئ العمامة ولا السراويل على الصحيح عند الحنفية، وكذلك المالكية والحنابلة، لأن لباسها لا يسمى مكتسباً عرفاً بل يسمى عرباناً خلافاً للشافعية الذين أجازوا الكسوة بالعمامة والسراويل، لأنه يقع عليها اسم الكسوة.

د - أن يعطى للمرأة ثوباً ساتراً وخياراً يجزئها أن تصل فيه <sup>(٦)</sup>.

(١) السوط ١/ ٦٠٠ وما بعده، وحاشية لادسري ١/ ١٥٤.  
 وبإية المحتاج ١٠٢/ ٧، والمغني ٣٧٠/ ٧.  
 (٢) السوط ١/ ١٥٣، والشرح الكبير بدلي لادسري ١/ ١٢٦، والفتاوى وصغيرة ١/ ٢٧٤، والمغني ١/ ٧٤٣.  
 (٣) كشف الغطاء ١/ ١٦٦.

(٤) سورة النعام ١١٦/ ٥.  
 (٥) سورة النعام ٨٩.  
 (٦) سورة المجادلة ١/ ٤.  
 (٧) سورة النكاح ٨٩.

مقطوع اليدين أو الرجلين أو أشلها إلى غير ذلك.

د - أن تكون الرقية مؤمنة، خلافا للمحنفة حيث يرون جواز إعناق الرقية الكافرة في غير كفارة القتل<sup>(١)</sup>.

خصال الكفارة:

٨٤ - خصال الكفارة في الجملة هي: العتق والصيام والإطعام والكسوة<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية والشافعية واختابة إلى أن كلا من كفارة الصوم والظهار والقفل مرتبة ابتداء وانتهاء، فعلى المكفر أن يعنى رقية إذا استطاع إلى ذلك سبيلا، فإن لم يجد بأن لم يتيسر له ذلك حسا كأن يكون في مافة القصر، أو شرعا كأن لم يقدر على ثمنها زائدا على ما ينفي بمؤنه فعليه صيام شهرين متتابعين، فإن عجز الفاهر أو الجامع في نهار رمضان عن الصوم لهم أو مرض أو خوف من الصوم زيادة مرض فعليه إطعام ستين مسكينا.

ما بشرط في التكفير بالصوم:

٨٢ - اشترط الفقهاء لجواز الصيام في الكفارات ما يلي:

أ - لنية: فلا يجوز صوم الكفارة من غير نية من الليل لأنه صوم واجب.

ب - التتابع في صوم كفارة الظهار والقفل وجماع نهار رمضان، فإن قطع التتابع وكثر في اليوم الأخير وجب الاستئناف.

وختلف الفقهاء فيما ينقطع به التتابع، وانفصل في (تتابع ف ٣، ٩ - ١٧).

ما بشرط في التكفير بالإعتاق:

٨٣ - اشترط الفقهاء في الرقية التجزئة في الكفارة ما يلي:

أ - أن تكون مملوكة ملك كاملا للمعتق، فلا يجوز إعناق عبد مملوك للغير، كما لا يجوز للمكفر أن يعتق نصف عبد مشترك بينه وبين غيره.

ب - أن تكون الرقية كاملة الرق، فلا يجوز إعناق المدر، لأنه يصبح حرا بعد وفاة سيده، وكذلك أم الولد.

ج - أما المكاتب فيجوز التكفير به عند الحنفية.

د - أن تكون الرقية سليمة من العيوب المحلة بالعمل والكس، فلا يجوز إعناق

(١) نيل المصالح ١٧/٣، وأبو ١٢٤/١٨، ومصر في علاج مرض ٣٦٦، وسددة المصالح ٢٢/٢٥٨، والذيل في فقهية مصر ١٤١، ومصر في علاج ١٤١، والهدى مع المجموع ٧٨٢/٨، وكشف القناع ٢/٣٧٩ وما بعدها.

(٢) بداية الصيام ٩٩/٢ و ٩٥/٥، ومقدمة ٢٠٨/١، ومصر في علاج ٢٢٢/١ وما بعدها، ومصر في علاج ٢٢٢/٢.





يرجى النسخ عندهم، وإلى هذا ذهب  
الثوري والحسن بن صالح<sup>(١)</sup>.

## كَلَّا

التعريف:

١ - يطلق الكَلَّا في اللغة على معان منها:  
العشب وطباً كان أم يابساً، والجمع أكلاء  
مثل سبب وأمباب، يقال: مكان مكوى،  
فيه كَلَّا<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح قال الكساسبي: الكَلَّا  
حشيش يبت من غير صنع العبد<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن عابدين: هو ما ينبت وينشر  
ولا ساق له كالإذخر ونحوه<sup>(٤)</sup>، وقال  
الفردي: الكَلَّا: العشب<sup>(٥)</sup>.

حكم الانتفاع بالكَلَّا:

٢ - ذهب الفقهاء إلى أن ما نبت من الكَلَّا  
في الأماكن المباحة كالأردية، والجبال  
والأراضي التي لا مالك لها مشترك بين  
الناس، ولا يمنع أحد من أخذ كلتها ولا

## كَفَن

انظر: تكفين

## كَفِيل

انظر: كفالة



(١) استأثر العرب والصحاح المن وسيل السلام ٨٦ / ٣.  
(٢) بدائع الصنائع ١٤٣ / ١.  
(٣) حاشية ابن عابدين ٢٨٣ / ٥.  
(٤) الشرح الكبير ٢٠ / ١ حاشية حاشية المدني.

(٥) أحكام الترتيب للمصالح ٢٢ / ٢٥، وسلسلة الطحاوي من  
مواقيع علاج من ٣١١، وموهب الإكليل ١٥١ / ١، ومن  
المحتاج ٣ / ٤٦١، ١ / ١١٤، ولغتي ٧ / ٢٥٩، ٣ / ١٦٧،  
وقد انتفع ٢ / ٢٦٣، ٥ / ٣٧٩ وما بعده.

لاحتشاش الكلا فإذا كان يحده في موضع آخر فله صاحب الأرض أن يمنع من الدخول وإن كان لا يبيده في موضع آخر. يقال لصاحب الأرض: إما أن تأذن له بالدخول وإما أن تحش بنفسك فتدفعه إليه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عابدين: إذا احتش مالك الأرض الكلا الذي نبت في أرضه دون إنبات أو كان أنبته في أرضه فهو ملك له، وليس لأحد أخذه بوجه حصوله بكسبه<sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف: ولو أن أهل قرية لهم مروج يرعون فيها، ويحفظون منها، وقد عرف أنها لهم فهي لهم على حالها، يتبايعونها، ويتوارثونها، ويحذون فيها ما يحدث الرجل في ملكه، وليس لهم أن يمنعوا الكلا ولا الماء، والأصحاب الفواشي أن يرعوا في تلك الشروج ويستقوا من تلك المياه، وليست الأجسام كالشروج، فليس لأحد أن يحتطب من أجرة أحد إلا بإذنه، ولو أن صاحب بقر رعى بقره في أجرة غيره لم يكن له ذلك، وضمن ما رعى وأفسد.

والكلا لا يباع ولا يدفع بمداغة. ثم قال: ولو لم يكن لأهل هذه القرية الذين تكون لهم هذه المروج، وفي ملكهم موضع

رعي ماشية فيها<sup>(٣)</sup>، لقول النبي ﷺ: «المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والنبأ، والكلا»<sup>(٤)</sup>.

وقال عليه الصلاة والسلام: «ثلاث لا يضمن: الماء والكلا والنار»<sup>(٥)</sup>.

والحديثان دليل على أن الناس شركاء في هذه الثلاث، وهو جماع في الكلا الثابت في أرض مباحة لا مالك لها، وفي الجبال والأودية، وعلى أنه ليس لأحد من عامة الناس أن يحمي نفسه، ويمنع غيره من أخذه أو رعي ماشيته<sup>(٦)</sup>، أما الثابت في أرض مملوكة أو شجرة ففي جواز حماه خلاف بين الفقهاء:

قال ابن عابدين: «مانعت - أي من الكلا - في أرض مملوكة بلا إنبات صاحبها حكمه كما سبق، أي لا يمنع أحد من الأخذ منه ولا رعي ماشيته فيه، إلا أن لرب الأرض المنع من الدخول في أرضه»<sup>(٧)</sup>، قال الكاساني: «لو أراد أحد أن يدخل ملك غيره

(١) ابن عابدين ٢٨٣ / ٥، والمقي ٥٨٠ / ٥. وشرح الزرقاني ٧٩ / ٧.

(٢) حديث. والمسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والنبأ، والكلا.

(٣) العرجي لم يذكر (٧٨١ / ٣) من حديث رزين عن المهاجرين.

(٤) حديث. ثلاث لا يضمن الله... إلخ.

(٥) كرامة هي مادة (٢٢٤ / ٢) من حديث أبي هريرة، وصنع إسماعيل ابن حمير في التلخيص (٢٥ / ٢).

(٦) ابن عابدين ٢٨٣ / ٥، وصلى السلام ٨١ / ٢ - ٨٢ / ٢، وويل الأولاد ٢٤ / ٢ - ٥١ / ٥، والمقي ٥٨٠ / ٥. وشرح الزرقاني ٧٩ / ٧.

(٧) وصني للصناع ٢٨٨ / ٢.

(٨) ابن عابدين ٢٨٣ / ٥.

(١) مدخج الصناع ٢٨٣ / ٦.

(٢) ابن عابدين ٢٨٣ / ٥.

له أن يمنع غيره من الرعي فيه؟  
قال المالكية فيه ثلاثة أقوال:

ليس له أن يمنع، قاله ابن القاسم في  
روايته عن مالك في المدونة.

وفي قول: يكون أحق به بقدر حاجته.

وفي قول: إن حضر بشراً في الموضع فهو  
أحق به. قال الشافعي: وهو أعدل الأقوال  
وأولها بالصواب: لأنه لا يقدر على المقام  
على الماء إذا لم يكن له في ذلك مرعى فتذهب  
نفقته في البئر باطلاً<sup>(١)</sup>.

ما يجمع من مواضع الكلا:

٣- ذهب الختية والمالكية والحنابلة وهو  
الأظهر عند الشافعية<sup>(٢)</sup> إلى أن للإمام أن  
يجمي بقعة موات لرعي تمام جزية وصفقة  
وضالة وضعيف عن النجعة، بأن يمنع  
الناس من رعي ما حواه بحيث لا يضرهم،  
بأن يكون قليلاً من كثير تكفي بقية الناس،  
لأنه ﷺ «حس النفع لحيل المسلمين»<sup>(٣)</sup>.

ومقابل الأظهر عند الشافعية: المنع لحبر:

مصرح ومرعى لدوابهم ومواشيهم غير هذه  
المرج، وكانوا متى اقتوا الناس في رعي هذه  
المرج أضُرَّ ذلك بهم ومواشيهم ودوابهم  
كان لهم أن يمنعوا كل من أراد أن يرعى أو  
يحسب منها، وإن كان لهم مرعى وموضع  
احتطاب حولهم ليس له مالك فإنه لا ينبغي  
لهم ولا يحل لهم أن يمنعوا الاحتطاب والرعي  
من الناس<sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: لا يمنع مالك أرض تركها  
استغناء عنها ولم يورثها للرعي من رعي كلا  
لم يزرعه فيها، ولا يمنع رعي كلا نبت في  
أرض له لا تقبل الزرع، وليس له منع من  
يريد رعي ماشيته من هذين الموضعين، وعمل  
عدم منعها، حيث لم يكن زرع له يخشى  
أن تفسده المواشي، فإن اكتشف فله منعه، وله  
منع كلا مرج دوابه من أرض يملكها.

وحما الذي يورثه من أرضه للرعي، له  
منع غيره من رعي كلا هذين الموضعين،  
وبعده، هذا وما قبله في الأرض المملوكة له،  
وما غيرها كالفياقي، فقال ابن رشد: الناس  
فيه سواء اتفاقاً<sup>(٥)</sup>.

وإن سبق تخصص إلى موضع فيه كلا  
وقصد من بعد، فتركه ورعى ما حوله فهل

(١) شرح برقي ٧/ ٧٤.  
(٢) الأراج ١/ ١٩٩ - ١٩٩، وصفة نصارى ١٢/ ٢١٢ وما  
يعدل (الروافد ٧/ ٢٧، وصي المحتاج ٢/ ٢٧٨، وصي  
١/ ٤٨٤ وما منها.  
(٣) حديث أن رسول الله ﷺ «حس النفع». ٢٠٠  
أخرجه البيهقي في سننه (١٢١/ ١٢) من حديث ابن عمر، وضعه  
أحمد بن محمد في صحيحه (١٠/ ٤١٧).

(٤) كتاب المراج إلى مريد من ١١٢ - ١١٤.  
(٥) شرح البرقي ٧/ ٧٤.

ولا حمى إلا لله ورسوله<sup>(١)</sup>.

وفي شريط الجواز وغير ذلك من مسائل  
الحسب تفصيل في مصطلح (حمى ف ٦ وما  
بعدها).

رعي ثبات الحرم:

٤ - يجوز عند جمهور الفقهاء رعي حشيش  
الحرم وكشبهه، لأن الهدايا كانت تساق في  
عصره ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وما  
كانت تسد أفواجاها في الحرم.  
وللتفصيل (ر: حرم ف ١٠ - ١٢).

## كَلَالَة

التعريف:

١ - الكلالَة في اللغة: مصدر بمعنى  
الكلال: وهو النعب وذهب الفسوة من  
الإعياء، أو هو مشتق من الإكليل: بمعنى  
الإحاطة: من تكلمه لحاط به<sup>(٢)</sup>.

أما في الاصطلاح: فقد اختلف أهل  
العلم في المراد من الكلالَة فقيل: الكلالَة  
اسم للورثة: ماعدا الوالدین والمولودین،  
وقالت طائفة: الكلالَة اسم للميت الذي لا  
ولد له ولا ولد، قالاب والابن طرفان للميت  
فإذا ذهب تكلمه النسب أي أطافوا بالميت من  
جوانبه، وروي أن النبي ﷺ سئل عن  
الكلالَة، فقال: «من مات وليس له ولد  
ولا والده»<sup>(٣)</sup>.

قال السراغب فجعله اسماً للميت، وكلا



(١) لسيف العرب: زعزيع لغوي ٢٠٤/١. روح المعاني  
٢٤٩/٢. والبيهر السعيد لأن حاكم ١٨٨/٢، والنهي  
١٦٧/٢ - ١٦٨، ونسب لفرط في سيرة شذو ١٢/٢.  
ومني الحاج ١١/٢، وفردان لفراف الاصفاوي

(٢) حديث أنه ﷺ سئل عن الكلالَة...  
ورد بمعناه عند أبي داود في الترمذي (ص ٢٧٢) من حديث أبي  
سليمة (ر: عبد الرحمن بن عوف).

(٣) حديث: «لا حمى إلا لله ورسوله»

لعمرو السعدي (فتح الباري ٢٤/٢) من حديث الصحيح من  
جمعه.

القولين صحيح .

٢ - وقد ذكر الله سبحانه وتعالى الكلالة في موضعين في سورة النساء: أحدهما قوله تعالى: ﴿وَأَن كَانَتِ زَيْلٌ يُورَثُ صَكَلَتُهُ أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ رَأْسٌ أَوْلَاحُ فَلْيَكُلْ وَيَجِدْ مِنْهُمَا الشُّعْبُ﴾<sup>(١)</sup> النج الآية .

## كَلَام

التعريف:

١ - الكلام اسم من كلمته تكليماً، والكلام في أصل اللغة: عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم .

وفي اصطلاح النحويين: هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه .

قال النبومي: والكلام في الحقيقة هو المعنى القائم بالنفس لأنه يقال في نفسي كلام<sup>(٢)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ بَلَىٰ أَلْقَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة:

١ - اللفظ:

٢ - اللفظ في اللغة له معان، يقال: لفظ ريقه وغيره لفظاً: رعى به، ولفظ يقول حين: تكلم به، وتلفظ به كذلك،

والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ لَمْ تَزِدْ لَهُ أَلْفًا وَلَهُ أَخٌ مُّاتَ زَكَاةً فَهُوَ يَرِثُهَا إِنِ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا أَتَتَنِي فَلَهُمَا الشُّعْبُ بِمَازَنَةٍ وَلَئِن كَانُوا لَمَعْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَىٰ سَبْعِينَ لَافَةً لَّكُمْ أَن تَصِلُوا وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَالِمٌ﴾<sup>(٤)</sup> .

ميراث الكلالة:

٣ - الذين يرثون كلالة أصناف من الورثة يحسمهم أنهم من عدا والد الميت وولده، وبهؤلاء منهم: الإخوة الأبقاء أو لأب أو لأم وغيرهم من الورثة

وينظر تفصيل ما يستحقه كل منهم من الشركة في مصطلح [إرث] ٤٢٠ - ٤٥٠ وما بعدهما .

(١) المصدر: غير بيان العرب - ٢٢٢ .

(٢) سورة النحل: ٨٠ .

(٣) سورة هود: ٢٢ .

(٤) سورة النساء: ١٢٠ .

والعلاقة بين السكوت والكلام التضاد.

د - الخطاب .

هـ - الخطاب في اللغة الكلام بين متكلم وسماع<sup>(١)</sup> ، وفي اصطلاح الفقهاء هو : الكلام المقصود منه إفهام من هو متلقي لفهم<sup>(٢)</sup> .

والخطاب أخص من الكلام .

الحكم التكليفي :

٦ - كلام العاقل البالغ مباح في الأصل لتفاعله الفقهية الكلية - (الأصل في الأشياء الإباحة)<sup>(٣)</sup> إلا أنه بالنظر لما قد يحيط به من فرائض الأحوال تعثره الأحكام فيكون واجباً ، أو مندوباً ، أو مكروهاً ، أو حراماً ، إلى جانب حكمه الأصلي وهو الإباحة وذلك كما يلي :

فمن الكلام الواجب النطق بالشهادتين للدخول في الإسلام لغیر المسلم .  
وتفصيل ذلك في مصطلح (إسلام ف ١٧) .

ومن الكلام الواجب تكبيرة الإحرام<sup>(٤)</sup> .

واستعمل المصدر اسماً . وجمع على الفاظ<sup>(٥)</sup> .

واللفظ في اصطلاح الفقهاء : ما ينطق به الإنسان أو من في حكمه مهلاً كان أو مستعملاً<sup>(٦)</sup> .

والصلة بين اللفظ والكلام : أن اللفظ أعم من الكلام .

ب - الإشارة :

٣ - الإشارة في اللغة : التلويح بشيء يفهم منه ما يفهم من النطق ، كالإيماء بالرأس ، والكف والمعين<sup>(٧)</sup> ، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

والصلة بين الإشارة والكلام أنها وسيلة لإفادة المعنى .

ج - السكوت :

٤ - السكوت في اللغة الصمت وانقطاع الكلام ، والسكوت خلاف النطق وهما مصدران ، قال الراغب الأصمعي : السكوت غنص بترك الكلام<sup>(٨)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٩)</sup> .

(١) المصباح المنير

(٢) لغير المصباح ١/ ١٢٦

(٣) الكليات والظاهر لأن جميع ١/ ٩٧

(٤) حاشية ابن عديم ١/ ٣١٠ - ٣٢٤ ، وحاشية

المصباح ١/ ٢٢١ ، وصفي الشنقي ١/ ١٥٠ ، وكشف

قصر ١/ ٢٢٠

(١) ألفاظ المنير

(٢) الترحمة للمرجلي

(٣) المصباح المنير ، والقلموس المصباح .

(٤) المصباح المنير ، والقلموس المصباح ، وابن عرب ، والقرطبي

تُرُاف الأصمعي مادة (سكت)

(٥) حاشية ابن عديم ١/ ١٣٥

وتفصيل ذلك في مصطلح (تكبيرة الإحرام ف ٢).

ومن الكلام المنعوب التسييح والتذكر في بعض أفعال الصلاة، كالافتتاح والمركوع، والسجود، والتلبية بعد الإحرام، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (تسييح ف ١٢ وما بعدها).

ومن الكلام المكره: الكلام أثناء خطبة الجمعة عند بعض الفقهاء، وهو حرام عند البعض الآخر<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (صلاة الجمعة ف ٢٧).

ومن الكلام المحرم: القذف والتلفظ بالكفر والسب<sup>(٣)</sup>.

وأما كلام المجنون والصغير غير المتميز فهو لنفس ولا حكم له لانعدام التكليف في حقهما<sup>(٤)</sup> لقول الرسول ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: الصغير حتى يكر، وعن المجنون حتى يعقل، وعن الثائم حتى يستغفر»<sup>(٥)</sup>.

(١) لسان السالكين والفقير رحمه ٩٨/٢.

(٢) لسان عالمي ٥٢٠/١، ٥٥١، وكشاف الخ ١٩/١٧، يعني المحتاج ١٨٨/١، ومثلية السوي ٢٨٧/١.

(٣) حاشية ابن عبادي ١٦٦/٣، وفي المحتاج ١/١٥٠، والقي ٢١٤/٣.

(٤) حاشية ابن عبادي ١٦٥/٢، ٣٩٩/٢، يعني المحتاج ١٣٥/٢.

(٥) حديث راجع العلم عن ثلاثة. ١.

والتفصيل في (أهلية ف ١٤ - ٢٧).

اشتراط الكلام في بعض العبادات والمعاملات:

٧ - الكلام قد يكون ركناً في بعض العبادات والمعاملات ونحوها كقراءة القرآن في الصلاة، وتكبير الإحرام<sup>(١)</sup>، والإيجاب والقبول في عقد الزواج وسائر العقود الأخرى فلا الكلام فيها ركن ما دام ممكناً، ولا تصح بدونه ولا تعقد، فإذا تعذر الكلام كالأخرس والغائب قامت الكتابة والإشارة مقامه بشروط غصصة<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (عقد ف ٦ وما بعدها).

أنواع الكلام وطرق دلالة على معناه:

٨ - لتكلام أنواع لدى العلماء تختلف باختلاف علومهم، فعلماء النحو يسمونه إلى اسم وفعل وحرف.

وعلماء أصول الفقه يسمون الكلام إلى خبر وإنشاء، ثم يسمون كلا منها إلى أقسام مختلفة، كالأمر والنهي، والنطق

أمره أو زيد ٤١/١، ٥٦٠، والمحام ١٩/٥٩، من حديث عائشة، وصححه الحاكم ورواه الذهبي.

(١) حاشية ابن عاصم ٣٠١/١، ٣٢٢، ومثلية السوي ٢٨٦/٦، وفي المحتاج ١/١٥١، وكشاف العام ٢٣١/١.

(٢) حاشية ابن عاصم ٢٧٧/٢، وفي المحتاج ١/١٢٩، وكشاف لغات ٣٧/٥.



صياها<sup>(١)</sup>، وذلك ما لم يوافق السكوت من  
الفرائين ما يدل على الرفض كالبكاء  
والإعراض، وإلا لم يعد رضا<sup>(٢)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (سكوت  
ف ١١).

ما يقوم مقام الكلام:

١٠ - ذهب الفقهاء إلى أن الإشارة الفهية  
والكتابة نوع مقام العبارة والكلام.

فقال الحنفية: الإشارة معتبرة وقائمة مقام  
العبارة في كل شيء.

وقال المالكية: يتعقد البيع بالكلام وبغيره  
من كل ما يدل على الرضا.

وقال الخطيب: إشارة الأخرس وكتابه  
بالعقد كأنطق للضرورة.

وقال الحنابلة: الإشارة كاللغة وتقوم  
مقام اللفظ والكلام<sup>(٣)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح (إشارة ف ٤،  
وعقد ف ١٥).

الكلام حال قضاء الحاجة وفي الخلاص:

١١ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية

والقييد، كما يسمون الكلام من حيث دلالة  
على معناه إلى حقيقة ويجاز وكتابة، ومنهم من  
يدخل الكتابة في الحقيقة أو في المجاز ولا  
يجعلها قسما لها، ثم إنهم يسمون الكلام  
إلى عبارة وإشارة ودلالة، واقتضاء، وإلى  
محمل وتفصيل، وإلى مشكل ومشرك، وإلى  
منطوق ومفهوم<sup>(٤)</sup>.

وتفصيل ذلك في الملحق الأصري.

هل يعد السكوت كلاماً؟

٩ - الأصل أن السكوت لا يعد كلاماً، ولا  
يبنى عليه حكم شرعي مما يبنى على القول،  
للقاعدة الفقهية، الكلية: (لا ينسب إلى  
ساکت قول)<sup>(٥)</sup>.

إلا أنه يشي من ذلك أحوال يتزل  
السكوت فيها منزلة المتكلم، ويبني على  
سكوته أحكام القائل المتكلم للمساعدة  
الفقهية الكلية (السكوت في معرض الحاجة  
بيان)<sup>(٦)</sup>.

فإذا استأذن الأب ابنته البكر العاقلة  
البالغة في أمر زواجها من شخص معين  
فكنت، عند ذلك دليلاً على رضاها  
بالزواج، لحديث النسبي رضي الله عنه: «وإذا نها

(١) حديث: «إنها صياها».

لمعرفة مسلم (٢) ١٠٣٧ من حديث ابن عباس.

(٢) دور الحكام لعل جلد ١/ ٥٩، والمغني لأبي القاسم ١/ ١٩٣.

(٣) الأشباه والنظائر لاسيما من ٢٤٢، ٢٤٤، والفروقات العرفية

٢/ ٥٤، ومعه الحاشية ٢/ ١١٧، والمغني لأبي القاسم

٢/ ٢٣٩، والإيضاح ٢/ ٩٨، ومختلف أبي القاسم

٢/ ٢٢٦، ٢/ ٢٥٧.

(٤) مواهب الرحمن ١/ ٢٦٦.

(٥) دالة ١/ ٦٦ من مجلة الأحكام العدلية.

(٦) دالة ١/ ٦٧ من مجلة الأحكام العدلية.

غيره إن كان يسيراً فلا يطل الأذان ويبني على ما مضى .

ويرى جمهور الفقهاء كراهة الكلام اليسير إن كان لغیر سبب أو ضرورة، وقالوا بكره الكلام أثناء الأذان حتى ولو يرد السلام ويكره السلام على المؤذن، ويرد السلام بعد فراغه من الأذان، ويبطله الكلام الطويل لأنه يقطع الموالاة المشروطة في الأذان عند الجمهور غير الحنفية، وأجاز الحنابلة رد السلام في أثناء الأذان<sup>(١)</sup>.

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (أذان ف ٢٣)

الكلام بين الإقامة والصلاة:

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في كراهة الكلام في الإقامة لغیر ضرورة إذا كان كثيراً، أما إذا كان الكلام في الإقامة لضرورة مثل ما لو رأى أعشى يخاف وقوعه في شر أو رأى من قصدته حية وجب إنذاره ويبني على إقامته .

أما الكلام القليل لغیر ضرورة فقد اختلف فيه : فذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يكره الكلام بل يؤدي إلى ترك الأفضل<sup>(٢)</sup>.

والمالكية والشافعية والحنابلة إلى كراهة الكلام أثناء قضاء الحاجة وفي الخلاء، ولا يتكلم إلا لضرورة بأن رأى ضريراً يقع في شر أو حية أو غيرها تقصد إنساناً أو غيره من المحترقات فلا كراهة في الكلام في هذه المواضع .

وقال ابن سيرين والنخعي : لا بأس يذكر الله ، لأن الله تعالى ذكره محمداً على كل حال<sup>(٣)</sup>.

الكلام أثناء الوضوء:

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التكلم بكلام الناس بغير حاجة أثناء الوضوء خلاف الأول، وإن دعت إلى الكلام حاجة يخاف فونها بتركه لم يكن فيه ترك الأدب .

وزعم المالكية إلى كراهة انكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى<sup>(٤)</sup>، وتفصيل ذلك في مصطلح (وضوء).

الكلام أثناء الأذان:

١٦ - صرح جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة بأن الفصل بين كلمات الأذان بأي شيء كسكوت أو كلام أو

(١) مدقح الصانع ١/ ١١٥، والفتاوى القلبية ١/ ٥٠، موجز المسائل ١/ ٦٧٤، وكشف الاستيعاب ٢/ ٩٩، والمجموع ١٢/ ٩٠، ٩١، والفتاوى ١/ ١٦٩، ١٦٧، وكشاف الشرح ١/ ٩٣.  
(٢) الفتاوى المكية ٨/ ٨٠، وموئيد المقلد ١/ ٢٥٥، والشرح لصمد ١/ ١٦٣، وفتح ١/ ٤٦٥، وكفاية الأئمة ١/ ١٧١، وكشاف الشرح ١/ ١٠٣، ١٠٤، والفتاوى ١/ ١٥٤.

(٣) جامع الصانع ١/ ١٢٩، والبحر الرقي ١/ ٢٧٦، ومناقب ابن حبان ١/ ٢٢٠، ومروءات الجليل ١/ ٤٢٧، وأسنن الصالح ١/ ١٢٨، والمجموع ٢/ ١١٢، والفتاوى ١/ ٤٢٤ - ٤٢٥، وكشاف القضاة ١/ ٢٤١.  
(٤) جامع الصانع ١/ ١٠٩، ومناقب ابن حبان ١/ ٢٢٠.

ذلك بالجمعة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: الكلام بعد النية وقبل تكبيرة الإحرام لا يجوز ويبطل الصلاة، ولو قال: نويت أصل الظهر لله أكبر نويت، بطلت صلاته لأن قوله (نويت) بعد التكبير كلام لجنبني عن الصلاة وقد طرأ بعد انعقاد الصلاة فأبطلها<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: ولو تكلم بعد النية وقبل التكبير صححت صلاته لأن الكلام لا ينال العزم المتقدم ولا ينافض النية المتقدمة فتستمر إلى أن يوجد متناقض<sup>(٣)</sup>.

الكلام في الصلاة: - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصلاة تبطل بالكلام<sup>(٤)</sup>، لما روى زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «كنا نكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت ﴿وَلَوْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام»<sup>(٥)</sup>، وعن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: «بيننا أنا

وذهب المالكية والحنابلة ووافقهم الزهري إلى أنه يكره الكلام أثناء الإقامة وبين الإقامة والصلاة، ويسني على إقامته، لأن الإقامة حذر وهذا يخالف السواد ويقطع بين كلماتها<sup>(٦)</sup>.

وتغيب ذلك في مصطلح (إقامة ف ١٦).

الكلام بعد النية وقبل تكبيرة الإحرام:

١٥ - اختلف الفقهاء في الكلام بعد النية وقبل تكبيرة الإحرام.

فقال الحنفية: ينوي الصلاة التي يدخل فيها نية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل<sup>(٧)</sup> وقال بعض الحنفية: إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير مما يدل على كراهة الكلام بعد النية وقبل تكبيرة الإحرام، هذا إذا كان لغير ضرورة، وأما إذا كان لأمر من أمور الدين فلا يكره.

ويرى المالكية: كراهة الكلام حين الإقامة وحرمة بعد إحرام الإمام، ولا يختص

(١) حاشية الدرر ١/ ٢٨٥.

(٢) حاشية الساجوري ١/ ١١٩، وبني المصنف ١/ ١٢٤.

والدمشقي ٢/ ١٨٩.

(٣) كشف اللثام ١/ ٢٦٢.

(٤) حاشية أمر جلين ١/ ٤١٣، والبيهقي ١/ ١٧٠، وباشية

السنن ١/ ٢٨٩، وفي تلخيص ١/ ١١٥، ومطلب قبل

المر ١/ ٥٢٠، ٥٣٨، والفتا ٢/ ٤٦، ٤٧.

(٥) حديث زيد بن أرقم، كذا تكلم في الصلاة.

أمرجه سلم ١/ ٢٨٣.

٥. وأبو الطيب ١/ ١٢٨، وباب المصنف ١/ ٤١٩ - ٤٢٤، والجمهور ٢/ ١١٤.

(٦) مطلب التلخيص ١/ ٤٧٧، وحاشية الدرر ١/ ١٧٩، والفتا ١/ ٤٢٤، والإيضاح ١/ ٤٢٠، وتلخيص اللثام ٢٤١/ ١.

(٧) فتح القلبي ١/ ٣٦١، والفتا ١/ ٧١ - ٧٢، ومعرفة الفقري ٢/ ٦٨٦.

أكثر المقصرين نزلت في الخطبة وصيبت الخطبة قرأنا لاشتغالها على القرآن الذي ينزل فيها، ولقوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام يخطب فقد لغيت»<sup>(١)</sup> واللغو الإثم.

قال: التكامل من المصاحف: يحرم في الخطبة الكلام وإن كان أمراً معروفاً أو نهيّاً والأكل والشرب والكتابة، ويكره تشميت العاطس ورد السلام.

وعن أبي يوسف لا يكره الرد لأنه فريض<sup>(٢)</sup>.

وشرح الشريفي بحرمه رد السلام أثناء الخطبة وتشميت عاطس، ونهي لأغ أو إشارة له وأكل أو شرب<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن قدامة: «إذا سمع الإنسان متكئاً لم ينهه بالكلام لقول النبي ﷺ وإذا قلت لصاحبك انصت فقد لغيت» ولكن يشير إليه، نص عليه أحد، فيضع أصبعه على فيه، وعن أبي أن يشير ولا يتكلم زيد بن صوحان و عبد الرحمن بن أبي ليلى والثوري والأوزاعي وابن المنذر، ويكره

أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله. فوماني القوم بأبصارهم... فلما صلى رسول الله ﷺ فإني هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن»<sup>(٤)</sup>.

وتفصيل ذلك في (صلاة ف ١٠٧).

الكلام أثناء الخطبة وقبلها وبعدها وبين الخطبتين -

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في التقديم إلى أن الكلام بحرم أثناء خطبة الجمعة ويجب الإتيان من مريد يأخذ الإمام في الخطبة فلا يجوز الكلام لأحد من الحاضرين، ونهى عن ذلك عثمان وابن عمر، وقال ابن مسعود: إذا رأيته يتكلم والإمام يخطب فاقزع رأسه بالمصا<sup>(١)</sup>، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٢)</sup> قال

(١) حديث يعلوه بن الحكم بن سالم، رواه الأصيل مع رسول الله ﷺ.

أحمد بن حنبل (١/ ٢٨١ - ٢٨٢).

(٢) البخاري المصنف (١/ ١٧٧)، والمطهراني على مرآة العقول (١/ ٢٨٢).

(٣) وصاحب المصنف (١/ ٢٨٢)، وشرح

الشيخ زكريا (١/ ١٢٨)، وكشاف الأبياء (١/ ١٢٨)، والمصنف (١/ ٢٨٢).

(٤) البخاري (١/ ٢٨٢)، والمصنف (١/ ٢٨٢).

(٥) سورة الأعراف (١/ ١٠٤).

(١) حديث: إذا كنت لصاحبك يوم الجمعة

أحمد بن حنبل (١/ ٢٨٢)، والمصنف (١/ ٢٨٢).

(٢) مصنف الشريفي (١/ ٢٨٢)، والمصنف (١/ ٢٨٢).

(٣) شرح الأعراف (١/ ١٠٤).

الإشارة طائوس<sup>(١)</sup>. الأحاديث على جواز الكلام حال الخطبة.

١٨ - وقال الشافعية: يجوز الكلام قبل الشروع في الخطبة وبعد الفراغ منها وقبل الصلاة، وفيها بين الخطبتين خلاف، والظاهر أنه لا يحرم وجزم به في المذهب، هذا في الكلام الذي لا يتعلق به غرض مهم، فلما إذا رأى أعمى يقع في بئر أو غفراً تدب على إنسان فأنذره فلا يجرم بلا خلاف، وكذا لو أمر بمعروف أو نهى عن منكر فإنه لا يحرم قطعاً وقد نص على ذلك الشافعي واتفق عليه الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

ووافق اختالبة الشافعية في جواز الكلام قبل الخطبتين وبعدمهما بينهما إذا سكت الإمام<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا خرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته.

وقال أبو يوسف وعبد الله بن عباس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر، واختلفا في جلوسه إذا سكّت؛ فعند أبي يوسف ينأى الكلام في هذه الحالة لأن

وذهب الشافعي في الجديد وأحمد في رواية أخرى إلى أنه لا يحرم الكلام، والإنصات سنة<sup>(٤)</sup>، لما ورد أن النبي ﷺ دخل عليه رجل وهو يخطب يوم الجمعة، فقال: منى الساعة؟ فأومأ الناس إليه بالسيكوت فلم يفعل وأعاد الكلام فقال رسول الله ﷺ بعد الثالثة: «ويحك ما أعددت لهذا» قال: حب الله ورسوله فقال: «إنك مع من أحبته»<sup>(٥)</sup>. ولم ينكر عليهم النبي ﷺ كلامهم ولو حرم عليهم لأنكره عليهم.

وروي أنس رضي الله عنه قال: «بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذا قام رجل فقال: يا رسول الله هلك الكراع وهلك الشاة، فدافع الله أن يسفيئنا...»<sup>(٦)</sup> وذكر الحديث.

وورد أن عثمان دخل وعمر يخطب فقال عمر: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء، فقال عثمان: يا أمير المؤمنين ما زدتم حين سمعت النداء أن توضحوا<sup>(٧)</sup>، فدلّت

(١) المص ٢/ ٢٢٢.

(٢) المجموع ٢/ ٢٢٢، كذا في التلخيص ١/ ٩٢، والمفهرم ٢٢٠/ ٢٢.

(٣) حديث. أن النبي ﷺ دخل عليه رجل وهو يخطب يوم الجمعة فأنهجه من عريضة في صميتها (٢٢٩/ ٢٢٩).

(٤) حديث كسر. جزء النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة أخرجه البيهقي (فتح مداري ٢٢/ ٢١٢-٢١٣).

(٥) أن عثمان دخل وعمر يخطب.

(٦) الترمذ سليم (٢٢/ ٥٨٠).

(٧) شرح الزرقاني ١/ ٦٥، وحاشية القسبي ٢/ ٢٨٧، والمص ١/ ٩٢، قالوا ٢/ ٢٢٣، والعشائر ١/ ١٤٧، والمصنف ١/ ٢٨٣.

(٨) المجموع ٢/ ٢٢٢، وكذا في التلخيص ١/ ٩٢.

بالحديث المباح في المسجد وأمر الدنيا وغيرها من المباحات وإن حصل فيها ضحك ونحوه ما دام مباحاً<sup>(١)</sup> لحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله ﷺ لا يقوم من صلاة الذي يصل فيه الصبح حتى نطلع الشمس، فإذا طلعت الشمس قام، وكانوا يتحدثون فباغضون في أمر الجاهلية فيضحكون وينبسم<sup>(٢)</sup>.

الكلام عند قراءة القرآن:

٢٠ - ذهب الحنفية في ظاهر المذهب إلى حرمة الكلام عند قراءة القرآن، فإن استماع القرآن والإنصات له أي الإصغاء عن الكلام عند قراءته واجب مطلقاً سواء في الصلاة أو خارجها سواء فهم المعنى أو لا<sup>(٣)</sup>، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْرَأُ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ويكره الإسلام عندهم تحريكاً عند قراءة القرآن على القارئ جهراً كان أو خفياً، أما غير القارئ، فيكره السلام عليه إذا كانت لقراءة جهراً.

قال الحلي: يكره الكلام عند قراءة

الكرهية للإخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا<sup>(٥)</sup>.

وعند محمد لا يباح الكلام لإطلاق الأمر<sup>(٦)</sup>.

وعند المالكية يحرم الكلام بين الخطيبين ويجوز بعد الخطبة<sup>(٧)</sup>.

الكلام في المساجد:

١٩ - اختلف الفقهاء في الكلام في المساجد:

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى كراهة الكلام في المساجد بأمر من أمور الدنيا<sup>(٨)</sup>.

قال الحنفية: والكلام المباح فيه مكروه بأكل الحسنات كما تأكل أثار الخطب فإنه مكروه وكرهية تحريمية، لأن المجد لم تنب له.

وقال الحنابلة: ويكره أن يتخوض في حديث الدنيا، ويستغل بالطاعة من الصلاة والقراءة والذكر<sup>(٩)</sup>.

وذهب الشافعية إلى جواز الكلام المباح في المسجد، قال النووي: يجوز التحدث

(١) كشف النفع ٢/ ١٢٠

(٢) ميزان علاج من ٤٨٢، ٤٨٣، وبلغ القدر ٢٧/ ٤

(٣) القرشي ٢/ ٨٨، وشرح الصغير ١/ ١٩

(٤) مع الصغير ١/ ٣٦٩، وسواهم الإكمال ١/ ٢٠٢، وكشف النفع ١/ ٢٢٧، ١/ ٢٦٩

(٥) كشف النفع ١/ ٢٢٧، ١/ ٣٦٩، وريفة مصوبة في شرح ربيعة مصدرة ٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠

(٦) المجموع شرح الذهب ١/ ١٨٠

(٧) حديث جابر بن سمرة، وذكر رسول الله ﷺ لا يقوم من صلاة ...

أمره مسلم ١/ ٢١٢

(٨) ربيعة مصدرة شرح طريقة مصدرة ٢/ ٢٦٨

(٩) سورة الأعراف ١/ ٢١٠

نعلى أهل لكم فيه الكلام فمن يتكلم فلا يتكلم إلا بخبره<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: ويستحب أن يدع الحديث والكلام في الطواف إلا ذكر الله تعالى، أو قراءة القرآن أو أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر أو ما لا يبد منه<sup>(٢)</sup>، لقول النبي ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة فاقبلوا من الكلام»<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بالخبر»<sup>(٤)</sup>، قال الترمذي: العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، يستحبون أن لا يتكلم الرجل في الطواف إلا لحاجة أو بذكر الله تعالى أو من العلم<sup>(٥)</sup>.

والكلام المباح الذي يحتاج إليه لا بأس به، أما الكلام غير المحتاج إليه فإنه يكره لقول ابن عمر رضي الله عنهما أفنوا الكلام في

القرآن، ويكره أيضاً قطع القراءة، بكلفة أحد، واستدل بما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا قرأ القرآن ثم يتكلم حتى يفرغ منه، ولأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره<sup>(٦)</sup>.

وبسن الاستماع لقراءة القرآن وترك الكلام والمخط والحديث لحضور القراءة<sup>(٧)</sup>.

وفصلي ذلك في مصطلح (استماع) ف ٣ وما بعدها، وتلاوة ف ١٧، وقراء ف ١٦.

### الكلام في الطواف:

٢١ - صرح الحنفية بكرهه الكلام أثناء الطواف لكنه مسموع على ما لا حاجة فيه، لأن ذلك يشغله عن الدعاء، وإلى هذا ذهب المالكية<sup>(٨)</sup>.

وذهب الشافعية إلى جواز الكلام في الطواف ولا يطل به ولا يكره، لكن الأولى والأفضل ترك الكلام في الطواف إلا أن يكون كلاماً في خير كأمر بمعروف أو نهى عن منكر أو تعليم جاهل أو جواب فتوى<sup>(٩)</sup>، لحديث النبي ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله

(١) حديث الطواف بالبيت صلاة، أخرجه البخاري ١٦ / ١٥٩، من حديث ابن عباس، وصححه إمامكم رحمه الله.

(٢) لمي ١٤ / ٣٧٨، وصحبه أبو الهيثم ١٢ / ٢٩٤.

(٣) حديث: «الطواف بالبيت صلاة...» أخرجه ترمذي ٢٥٩ / ٢٧٢، وصححه ابن عمر في التلخيص ١٦ / ١٢٠.

(٤) حديث: «الطواف حول البيت مثل الصلاة...» أخرجه الترمذي ٢٥٩ / ٢٧٢.

(٥) من الترمذي ٢٥٩ / ٢٧٢.

(٦) هو ابن عمر أنه كان إذا قرأ القرآن لم يتكلم.

(٧) شرح النووي والفتح ٢٨ / ١٨٩.

(٨) روضة الصبوة ٣ / ١٦٨، والرمضاني في علم القرآن ٢٠ / ٤٦٤، ٤٧٥، والفتاوى ٢٠ / ٩٠٩.

(٩) راجع الفتاوى ١ / ١٦٩، وشرح من ١١٠، ومواهب الحفل ٢٤ / ٦٨.

(١٠) المصنف ٢٨ / ٤٦٠.

وحكايات الصالحين، ومن هذا قيل:

انصبت على الطعام، من سيرة الجهلاء  
واللثام، لا من سيرة العلماء الكرام.

وقال الشافعية: يسن الحديث غير المحرم  
كحكايات الصالحين على الطعام، وتقليل  
الكلام أولى.

وقال الحنابلة: يكره لمن يأكل مع غيره أن  
يتكلم بها يستغفر أو بما يضحكهم أو يمزحهم،  
ويستحب أن يتكلم بالحديث الطيب أثناء  
الضعام<sup>(١)</sup>.

الكلام عند الجماع:

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية  
والحنابلة إلى كراهة الكلام عند الجماع

قال الحنفية: يكره الكلام عند الجماع  
للمجي عنه، وقيل مكروه تنزيهاً. وقيل تحريماً،  
وقالوا: يكره الكلام في ثلاثة مواضع: بعد خلوع  
الفجر والخلاء وعند الجماع لأنه أقرى في  
إساءة الأدب.

وقال الشافعية: الضامع يكره له التكلم  
إلا لضرورة، فإن عطس عند قضاء الحاجة أو  
الجماع حمد الله بقلبه ولا يترك لانه.

وقال الحنابلة: ويكره كثرة الكلام حال  
الوطء.

الطواف قائماً أنتم في صلاته<sup>(٢)</sup>.

وروى عن عطاء قال: «لطفت خلف ابن  
عمر وابن عباس رضي الله عنهم فما سمعت  
واحداً منها متكلياً»<sup>(٣)</sup>.

الحلف على أن يكلم أو لا يكلم، والنذر  
كذلك:

٢٢ - إذا حلف إنسان على أنه لا يكلم فلاناً  
أو يكلمه لو قال: لله على كذا إذا تكلمت مع  
فلان أو لم أتكلم معه فله حالات.

والنفسيل في (أبيان ف ١٣٦ وما بعدها،  
ونفس).

الكلام على الطعام:

٢٣ - قال ابن الجوزي: من آداب الأكل أن  
لا يسكتوا على الطعام بل يتكلمون بال معروف  
ويستحب أن ييسط الإخوان بالحديث  
الطيب عند الأكل والحكايات التي تنفي  
بالحال إذا كانوا متقبضين ليحصل لهم  
الانبساط ويطول جلوسهم.

وقال الحنفية: ولا يتكلم بها يستغفر بل  
يذكر نحر حكايات الصالحين فإن من آداب  
الأكل - الكلام على الطعام ولا يسكت عن  
الكلام فإن السكوت المحض من سيرة  
الأصنام، بل عليه أن يتحدث بالمباح

(١) مطبوع أولي النسخ ١٢٤١ هـ، روي عنه مجموعته في شرح طريقته  
معدية ١/ ٤٠٧، وأسس النجاشي ٢٢٧/ ٢، وفي الضاح  
١٢٤١ هـ، وشهاب الخياط ١/ ١٧٦، ٢٨٠

(٢) أن ابن عمر رضي الله عنهما سمعه في حديثه (٨٥/ ٤)  
(٣) أن ابن عمر رضي الله عنهما سمعه في حديثه (٨٥/ ٤)



ثلاثة أيام لا فوقها<sup>(١)</sup>، لحديث أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً: ولا يجعل المسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث<sup>(٢)</sup>.

ويحرم المهاجرون بين المسلمين فوق ثلاثة أيام إلا لبدعة في المهجور أو تظاهر يفسق أو نحو ذلك، وقد هجر رسول الله ﷺ الثلاثة الذين تخلفوا ونهى الصحابة عن كلامهم كما جاء في صحيح البخاري<sup>(٣)</sup>. وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (هجر، ونشور).

منع الزوجة من كلام أبيها:

٢٦ - نص المناهضة على أنه ليس للزوج منع الزوجة من كلام أبيها<sup>(٤)</sup>.

قال في كشف القناع: ولا يملك الزوج منعها من كلام أبيها، ولا يملك منعها من زيارتها، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق إلا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال بسبب زيارتها<sup>(٥)</sup>.

والمفتهاء تفصيل في زيارة المرأة لأبيها وسائر أهلها ينظر في (زيارة فـ ٨).

وقال ابن قدامة: ويكره الإكثار من الكلام حال الجماع لأنه يكره الكلام حال البول وحال الجماع في معناه<sup>(٦)</sup>.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يكره أن يذكر الله على حالين: هل الخلاء والرجل يوافق أهله<sup>(٧)</sup>.

وقال الماتكة: للرجل أن يكلم امرأته عند السوء ولا إشكال في جواز ولا وجه للكرهية<sup>(٨)</sup>. وتفصيل ذلك في مصطلح (سوء).

هجر الكلام مع الزوجة وغيرها:

٢٥ - ذهب الشافعية والمناهضة إلى أنه يجوز للزوج أن يهجر زوجته بالكلام.

فقال الرمي: يحرم هجر الزوجة بالكلام فيما زاد على ثلاثة أيام لكل أحد منها إلا إن قصده به ردها عن المعصية وإصلاح دينها لاحظ نفسه، ولا الأمرين فيها يظهر، لمجواز الهجر لعذر شرعي ككون المهجور نحوفاً سق أو مبتدعاً وكصلاح دينه أو دين المهاجر، ولو علم أن هجره يجعله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه عن الهجر.

وقال الرحيباني: هجر الزوجة في الكلام

(١) بداية النسخ ١/ ٢٨٢، ومطلب أهل النسي ١/ ٥٨٧.

(٢) حديث: «لا يجعل المسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث».

أخرجه البيهقي (الفتح ١/ ٢٦) وبمسلم (١/ ١٩٨٨).

(٣) عند القاري ١/ ٢٩٠.

(٤) مطلب لولي النسي ١/ ٢٧٢، والمقي لأمير قدامة ١/ ٢٠.

(٥) كشف القناع ١/ ١٢٧.

(٦) مرضة مصوبة في شرح طريقة محسنة ٣/ ١٢٧، والنسي

المطلب ١/ ١٩٠، وكشاف القناع ١/ ١٩١، والنسي لأمير

قدامة ٢/ ٢٥.

(٧) حجة القاري ١/ ٢٦٥.

(٨) مرقع الجليل ٣/ ١٠٦، والفتاوى الفقهية ص ١٤١.

الكلام مع المرأة الأجنبية :

٢٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز التكلم مع الشابة الأجنبية بلا حاجة، لأنه مظنة الفتنه، وقالوا إن المرأة الأجنبية إذا سلمت على الرجل إن كانت عجزاً رد الرجل عليها لفظاً أما إن كانت شابة يجشى الاقتتان بها أو يجشى افتتانها هي ممن سلم عليها فالسلام عليها وجواب السلام منها حكمه الكراهة عند المالكية والشافعية والحنابلة، وذكر الحنفية أن الرجل يرد على سلام المرأة في نفسه إن سلمت عليه وترد هي في نفسها إن سلم عليها، وصرح الشافعية بحرمة ردّها عليه<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في (سلام ف ١٩).

الغيبه بالكلام :

٢٨ - الغيبه حرام بانضاق الفقهاء، وهي تكون بالكلام، وتكون بغيره كالإشارة والإيماء والغمز والغمز والكتابة والحركة وكل ذلك داخل في الغيبه.

والتفصيل انظر (غيبه ف ٧، ٨).

قطع كلام الغير :

٢٩ - يكره قطع كلام الغير من غير ضرورة

لكلامه خصوصاً إذا كان الكلام المقطوع في مذاكرة العنم أو تكرار الفقه فهو أشد كراهة<sup>(٢)</sup>.

الكلام أثناء الذكر والشيخ :

٣٠ - يكره الكلام أثناء الذكر والتسبيح والدعاء وقراءة القرآن وتفسيره وكذا بين السنن والمفرائض حتى قبل: التكلّم بين السبّة والقرض ينقص الثواب ولا يسقطه<sup>(٣)</sup>.

تحلل الكلام الأجنبي بين الإيجاب والقبول :

٣١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب أن لا يتخلل المقدم كلام أجنبي.

وصرح المالكية: بأنه لا يضر في البيع التفصل بين الإيجاب والقبول إلا أن يخرج عن البيع بغيره<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (عقد ف ١٨ وما بعدها).

ما يجب في إذهاب الكلام :

٣٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا قصاص في إذهاب الكلام إن غي اللسان وذهبت الجناية بالكلام وحده، لعدم إمكان المثلثة في القصاص، وتجب الدية كاملة بإذهاب

(١) رتبة محمودة في شرح طريقة عمدة ١/ ١٥٧٧، وحاشيته

(٢) رتبة محمودة في شرح طريقة عمدة ٢/ ٢٠٠

(٣) من عادات ١/ ٢٠، وشرح لصغير ٢/ ١٧، وبني المحتاج

١/ ٢٠، وكشاف الصالح ٣/ ١٤٥ - ١٤٨

(٤) رتبة محمودة في شرح طريقة عمدة ١/ ١٥٧٧، وحاشيته

عائدي ١/ ٢٧٢، ٢/ ٣٣٢، والمواعظ لآدمي ٢/ ١٢٤،

شرح الرمزي ٢/ ١٠٠، وروضة العقليين ٢/ ٢٩٩، والفتاوى

١/ ٥٥٨ - ٥٦٠

الكلام<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (ديات ف ٥٧  
وجناية على مالدون النفس ف ٢٢).

كَلَام الْقَاضِي مع أحد الخصمين سرّاً:

٣٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يحرم على القاضي  
الكلام مع أحد الخصمين سرّاً دون الآخر لما  
فيه من كسر قلب صاحبه وربما أضعفه ذلك  
عن إقامة حجته، ولا يجوز له أن يلقنه  
حجته، لأن عليه أن يعدل بينهما ولما فيه من  
الضرر على صاحبه، وعلى القاضي العدل  
بين الخصمين في كل شيء من الكلام،  
واللحظ، واللفظ، والإنشابة والإقبال،  
والدخول عليه، والإنصات إليهما والاستماع  
منهما، والقيام لهما، ورد التحية عليهما،  
وطلاقة الوجه لهما، قال ابن قدامة: ولا أعلم  
فيه مخالفاً<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح (نسوية ف ٩  
وقضاء ف ٤١).

## كَلْب

الخريف:

١ - الكلب في اللغة: كل سبع عفور، وهو  
معروفه، وجمعه أكلب وكلاب، وجمع  
أجمع: أكالب، والأشئ كلبة وجمعها كلاب  
أيضاً وكلبات<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو ذلك الحيوان  
النباح<sup>(٤)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الخنزير

٢ - الخنزير حيوان خبيث<sup>(٥)</sup> ويشترك  
الخنزير مع الكلب في نجاسة العين،  
ونجاسة كل ما نتج عنهما، وحرمة أكل لحمهما  
والارتفاع بألبانها وأشعارهما وجلودهما ولو بعد  
الذبح عند الجمهور.

ويقتربان في جواز اقتناء الكلب للصيد  
والحراسة، أما الخنزير فلا يجوز اقتنائه  
بمحال.

(١) على المحتاج ٤/ ٣٠.

(٢) فتح المبدى ٦/ ٣٧٣، وقوانين الفقه ص ٣١١، وروضا

طائرين ١١/ ١٦٦، ومعي المحتاج ٤/ ١٠٠، وطلب أدب

نعمي ٦/ ١٧٧، على لام، قدامة ٩/ ٨٠ - ٨١ - ٨٢.

(٣) لسان العرب، ومصباح الميراد (كتاب)

(٤) المرداد للرب الأصغر.

(٥) اصطلاح النير.

أو ماشية أو صيد، وقال بعضهم بجوازها<sup>(١)</sup>.

وقد ورد عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع، نقص من أجره كل يوم قبراه»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من اقتنى كلباً إلا كلب صيد، أو ماشية، نقص من أجره كل يوم قبراه»<sup>(٣)</sup>.

وأما اقتناؤه لحفظ البيوت فقد قال ابن قدامة: لا يجوز على الأصح للخير المتقدم، ويحتمل الإباحة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: إذا زالت الحاجة التي يجوز اقتناء الكلب لها فإنه يجب زوال اليد عن الكلب بقرائنها، وقالوا يجوز تربية الجرو الذي يتوقع تعديده لذلك<sup>(٥)</sup>.

وعند الحنابلة - كما في المعنى -<sup>(٦)</sup> أن من اقتنى كلباً لصيد، ثم ترك الصيد مدة، وهو

ب - السبع :

٣ - السبع بضم الباء وسكونها، وقرئ بها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبُعُ﴾<sup>(١)</sup> أي وما أكل منه السبع.

ويجمع على سبع، مثل رجل ورجال ولا جمع له غير ذلك.

والسبع: كل ما له ناب يعدو به ويفترس<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو كل منتهب جارح قاتل عادة<sup>(٣)</sup>.

والسبع أعم من الكلب فكل كلب سبع وليس كل سبع كلب.

الأحكام المتعلقة بالكلب:

هناك أحكام تتعلق بالكلب من حيث اقتناؤه وتعليمه وحمل صيده، والتصرف فيه وغير ذلك مما سورد تفصيله فيما يلي:

اقتناء الكلب:

٤ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز اقتناء الكلب إلا للحاجة: كالصيد والحراسة، وغيرهما من وجوه الانتفاع التي لم يهتدع عنها<sup>(١)</sup>، وقال المالكية: يكره اقتناؤه لغير زرع

(١) كلبه خلف البراء ٢/ ٤٤٧

(٢) حديث أبي هريرة: «من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ١٥) ومسلم (٣٣/ ١٢٠٣)

والله أعلم.

(٣) حديث ابن عمر: «من اقتنى كلباً إلا كلب صيد...»

أخرجه مسلم (١٠١/ ١٠٧)

(٤) الشرح للكب مع المعنى ٢/ ١٢

(٥) حاشية الخليلي ٢/ ١٥٧، ومغني الحاج ٢/ ١١

(٦) الشرح للكب مع المعنى ٢/ ١٢

(١) سورة لقمان ٢٠

(٢) الجامع البز

(٣) هامر لقمان ١/ ٣٠٤

(٤) ابن قدامة ١٥/ ١٢١، ١٤٧، ١١٧، ورسائل الإكبريل

١٢/ ٣٥، حاشية الخليلي ١/ ١٥٧، ومغني الحاج ٢/ ١١

(٥) الشرح للكب مع المعنى ٢/ ١٢

التقاط الكلب :

٥ - يباح التقاط كل حيوان لا يستعج بعينه من صغار السباع .

وعند المالكية يجوز التقاط الكلب فانفرد فيه وعلى ملته أن يعرفه لمدة سنة ، فإن لم يوجد صاحبه صار ملكاً للملته (١)

وعند الشافعية : ما ليس به مال . ككلب يقتل ، فعلى الإمام والأخدين عنه إلى أنه لا يؤخذ إلا على قصد الحفظ أصل ، لأن الاختصاص به بعرض تمتع ، وبلا عوض بخلاف وضع اللفظة ، وقال الأكثرون : يعرفه سنة ، ثم يخص ويستفح به ، فإن ظهر صاحبه بعد ذلك وقد تلف فلا ضمان (٢)

وعند الحنابلة : لا يجوز التقاط ما يقوى على الامتناع بنفسه : ككبر جثته ، كالإبل ، أو نظيراته ، أو سرعته ، كالسليمان ، أو بشاره ، كالكلاب والفهود (٣)

الوجبة بالكلب .

٦ - قال الشافعية : تصح الوجبة بحامسة محل الانتفاع بها ، لثبوت الاختصاص فيها ، ككلب معلم أي قابل للتعليم بخلاف الكلب العقور .

ولو أوصى بكتب من كلابه الشفع بها في

يريد العود إليه ، لم يحرم اقتنائه في مدة تركه ، لأن ذلك لا يمكن التحرز منه ، وكذلك صاحب المزروع .

ولو هلك ما شبعه ، فأراد شراء غيرها فله إمساك كلها يستفح به في التي يشتريها .

وإن اقتنى كلباً لصيد من لا يصيد به ، احتل الجواز ، لأن النبي ﷺ امتلأ كلب الصيد مطلقاً ، واحتل النعم ، لأنه اقتنه لغير حاجة ، أشبه غيره من الكلاب .

وقال النجاشي : يحرم اقتنائه لأمره عليه الصلاة والسلام بفنته ، وإذا لم يحز اقتنائه لم يحز تعليمه ، لأن التعليم إنما يجوز مع حواز الإمساك ، فيكون التعليم حراماً ، والحل لا يستفاد من التحريم ، ولأنه غلب بكونه شيطاناً ، وما قتله الشيطان لا يباح أكله كالمحقة (٤) .

وتجوز تربية الجرو الصغير لأحد الأمور الثلاثة - في أقوى الوجهين - عند الحنابلة ، لأنه قصد : لذلك ، فيأخذ حكمه ، كما يجوز بيع الحشيش الصغير الذي لا تنفع فيه في الحال لأنه إلى الانتفاع ، ولأنه لو لم يتخذ الصغير ما أمكن جعل الكلب كذلك ، إذ لا يصير معلماً إلا بالتعليم ، ولا يمكن تعليمه إلا بتربيته واقتنائه مدة يعلمه فيها (٥) .

(١) الفرج حبش ١/ ١٥٧

(٢) روضة الطالبين ٢/ ٢١٥

(٣) المعنى ١/ ٢١٥ ط الزواجر

(٤) مختار كنز الداعي ١/ ٢١٩ - ٢١٨

(٥) المعنى مع شرح كنز الداعي ١/ ٢١٩

بثالث ماله، فلموصى له بالثلث ثلث المال،  
وللموصى ثلث بالكلاب ثلثها، إن لم تجز  
الورثة، لأن ما حصل للورثة من ثلثي المال قد  
جازت الوصية فيما يقابله من حق الموصى له  
وهو ثلث المال، ولم يحسب على الورثة  
بالكلاب<sup>(١)</sup>.

سرقه الكلب:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا قطع في  
سرقه الكلب مطلقاً، ولو كان معلماً أو  
لحواة، لأن النبي ﷺ ذهب عن بيعه<sup>(٢)</sup>  
بخلاف غيره من الجوارح الملعنة، ولو كانت  
قيمتها نصيباً.

وعلمه الخفية بأنه يوجد من جنسه مباح  
الأصل، وباحتلاف العلماء في ماليتها فأورث  
شبهة، وعمل الشافعية عدم القطع بأنه ليس  
بمال كالخنزير والخمر ولو من ذمي، لأن  
القطع جمل لصيانة الأموال، وهذه الأشياء  
ليست بمال.

وهذا خلافاً لأشهب من المالكية القائل  
بالقطع في ثنائون في اتحاد<sup>(٣)</sup>.

صيد أو ماشية أو زرع، أعطى للموصى له  
أحدها بتعيين الوارث أي حسب اختياره،  
فإن لم يكن للموصى كلب منتفع به لغت  
وصيته.

ولو كان له مال وكلاب منتفع بها، ووصى  
بها أو ببعضها، فالأصح نفوذها وإن كثرت  
الكلاب الموصى بها وقيل المال، لأنه مخبر  
منها، إذ لا قيمة لها.

والثاني وهو مقابل الأصح، لا تنفذ إلا في  
ثلثها، كما لو لم يكن معها مال، لأنها ليست  
من جنسه حتى تضم إليه.

والثالث: تقوم بتقدير المائبة فيها، وتضم  
إلى المال، وتنفذ الوصية في ثلث الجميع، أي  
في قدره من الكلاب<sup>(٤)</sup>.

وقال الحنابلة: تصح الوصية بالكلب  
الذي يباع اقتنائه، لأنها تغل للبد فيه من غير  
عوض، وتصح هبه لذلك، وقال القاضي:  
لا تصح، لأنها تمليك في الحياة، أشبه البيع،  
والأول أصح، ويفارق البيع لأنه يؤخذ  
عوضه، وهو محرم<sup>(٥)</sup>.

وقال الرحباني: وإن وصى بكلب وله  
كلاب، فلملورثة أعضاؤه أي كلب شاةوا.

وإن وصى لزيد بكلابه، ووصى لآخر

(١) حديث أبي بصير ١٨ / ٢٦٥

(٢) حديث أبي بصير ١٨ / ٢٦٥ من بيع كلب

أخبره مسلم (٢٢ / ١١٩٨) من حديث أبي بصير الأخرى  
لموطع من حديث الكلب.

(٣) ابن عسكراً ١٤ / ٩١ ط الحارث، وهو وأبو الإكشل ١٤ /

٢٩٠، ٢٩١، وشرح الصغير ١٤ / ١٢١، ورواه طائفة

١٤ / ١٠٢، وشرح الصغير ١٤ / ١٢١، ورواه ١٤ / ٣٥٩،

والشيخ مع شرح الكبير ١٤ / ١٨٦

(٤) الظهير، وصية ٣ / ١١٠، ١١١

(٥) الفقيه لأمير القضاة ١٤ / ٩٨٠ ط مقدمه الرئيس المحبنة

غصب الكلب :

٨ - مذهب الجمهور أن غصب الكلب المأذون فيه مضمون بنيمه ويجب رده ، بخلاف غير المأذون فيه ، فإنه لا يبرم إذا لا قيمة له ، وعند الخليل يجب رد المأذون فيه وإذا أبلغه لم يبرمه .

(ر : مصطلح غصب ف ١٣) .

ما يشترط لحل صيد الكلب :

٩ - بشرط خل نصيب أن يكون كلب الصيد معلما بأذن الفقهاء ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْكَلْبِ مَكِيلًا فَفِيهِ زُجْرٌ مِّنْ عَذَابِكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِمَا تَفْعَلُونَ لَآتِيكُمْ ۖ ﴾ (١) .

وخديث عدي بن حاتم رضي الله عنه ، قال : قلت يا رسول الله ، إن أرسل الكلب لعلمة فيسكن علي ، وأذكر اسم الله عليه . فقال : إذا أرسلت كلبك لعلمة وذكر اسم الله عليه فكل . قلت : وإن قتل ؟ قال : وإن قتل ما لم يشركها كلب أبي معها (٢) .

ويحسب في تعليم الكلب شروط ، إذا أرسله صاحبه استرسل ، وإذا زجره انزجر ، وإذا أمسك لم يأكل .

(والتفصيل : في مصطلح صيد ف ٢٨

وما بعدها)

الانتفاع بالكلب :

١٠ - تقدم جواز اقتناء الكلب لحاجة كالصيد والحراسة وغيرهما من وجوه الانتفاع به التي لم يره الشارع عيب

استئجار الكلب :

١١ - منع اخفية إجازة الكلب لأنه لا يمكن حمله على منفعة الحراسة بضرب أو غيره ، نص عليه في الهندية ، وفي بعض الروايات أنه يجوز إذا بين لذلك وقتا معلوما (٣) .

وقال النووي : استئجار الكلب لنعيم نصيب و الحراسة باطل على الأصح ، وقيل يجوز ، كالفهد والبازي ، والشبكة للاصطياد ، والهرة للخبز الفار (٤) ، وقال ابن قدامة : لا يجوز إجازته نص عليه أحمد لأنه سيوان محرم بيعه لحشمه ، فحرمت إجازته كاستئجاره (٥) .

(والتفصيل ينظر في : مصطلح إجازة

ف ١٠١) .

بيع الكلب :

١٢ - ذهب الشافعية واخلافه إلى عدم جواز بيع الكلب مطلقا ، وليس النبي ﷺ عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن (٦) .

(١) سنن أبي داود ١/ ١٤٤

(٢) روضة الطالبين ١/ ٥٧٨

(٣) لمي ١/ ٢٥٠ ط : حاشية ابن حجر العسقلاني

(٤) حاشية ابن حجر العسقلاني ١/ ٢٥٠

(١) سورة البقرة ٢

(٢) حديث علي بن أبي طالب ، وفيه : «إن أرسل الكلاب الصيدا

فترده عليه» (٣٩، ١٥٧٩)

الدباغة.

والخنفية بقولسون بضمزة جلد جمع  
الحيوانات غير مأكولة اللحم بالدبغ ما عدا  
الخنزير لأنه نجس العين<sup>(١)</sup>.

وللمتفصيل (١) سيع مني عنه ف ١٢،  
دباغة ف ٨، جلد ف ١٠ وما بعدها.

الاستصباح بدنه وودكه:

١١ - جههر النفساء على عدم جواز  
الاستصباح بها كان جسماً بعينه، في المسجد  
وغيره.

أما ما كان متنجساً بالجههر على عدم  
جواز الاستصباح به في المسجد دون غيره.

وقال الشافعية: يجوز - مع الكراهة - في  
غير المسجد الاستصباح بالدهن النجس،  
وكذلك دهن الدواب، كما يجوز له ذلك  
بالتنجس على المشهور، لما روى من أنه ﷺ  
سئل عن قارة وقعت في سمن فقال: وإن كان  
جوامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا  
فامسحوا به<sup>(٢)</sup>.

أما في المسجد فلا، لما فيه من نجسه،  
كذا جزم به ابن مقري تبع للأفرعي

وزعم الخنفية وسحنون من المالكية إلى  
جواز بيع الكلب مطلقاً لأنه مال منتفع به  
حقيقة، إلا في رواية عن أبي حنيفة رواها أبو  
يوسف عنه في الكلب العقور فإنه لا يجوز  
بيعه.

بحكم في انعواكه الدواني أن عند المالكية  
تفصيلاً بين الكلب المأذون فيه، وبين غيره،  
فمنعوا اتفاق بيع غير المأذون فيه، للحديث  
المروي سابقاً.

وأما المأذون فيه، ففيه ثلاثة أقوال  
عندهم:

المنع، والكراهة، والحوار. والمشهور منها  
عن مالك المنع<sup>(٣)</sup>.

بيع جلد الكلب:

١٣ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو المشهور  
عند المالكية إلى أن جلد الكلب لا يطهر  
بالدباغة لأنه نجس العين فلا يباع ولو دبغ.

وفي رواية عن سحنون وابن عبد الحكم  
أن جنود جميع الحيوانات تطهر بالدباغة حتى  
الخنزير، لحديث وإذا دبغ الإهاب فقد  
طهره<sup>(٤)</sup> فيجوز بيع جلد الكلب بعد

١ - سنن لمحمد ف ٧

(١) جامع الصالح ١٢٢ / ١، ١٤٢، والعلامة هجر ١٢ / ١٢٨،  
والترج لكثير من حديث المنصور ١١ / ٣، وشرح المنهج  
مثلث تحمل ١٢ / ٢، والنفى ١٢ / ١٢٩

(٢) حديث وإذا دبغ الإهاب فقد طهر

الشرية، ساج ١١ / ١٢٧ من حديث ابن عمر

(١) مرقى الفلاح من ١١، وشرح الحقايق ١١ / ١، ورواه البخاري

١ / ١٢٧، وجامع الصالح ١ / ٨٦، وحاشية المنصور

١ / ١٢١، والمصوع ١١ / ٢١٤، ٢١٤، ولغني ١ / ٣١

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ سئل عن ماء وقعت في سمن»

أورد ابن عبد البر في المشهود ١١ / ١٤٥، حديث أبي هريرة،

رواه (١١ / ٣٦)، من السطحي لمن دعه، فروما عن محبوب، وإما

الحديث عن جهرة ليس به ذكر الاستصباح.



حكم شعر الكلب من حيث الطهارة  
والنجاسة:

١٦ - اختلف الفقهاء في نجاسة شعر الكلب  
أو طهارته سواء أخذ منه في حال حياته أو بعد  
موته.

فذهب الحنفية والمالكية وهو رواية عن  
أحمد إلى طهارته

وذهب الشافعية والحنابلة على المذهب إلى  
نجاسته.

والفصيل في (مصطلح شعر وصوفه -  
وزبره ١٩)

حكم بعض كلب الصيد من حيث النجاسة  
والطهارة:

١٧ - اختلف الفقهاء في نجاسة بعض كلب  
الصيد، مما يصيده فذهب بعضهم إلى طهارة  
بعض الكلب وذهب آخرون إلى نجاسته.  
والفصيل في (صيد ٤٤).

تطهير الإثاء من ولوغ الكلب:

١٨ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب  
غسل الإثاء سبع، فحدها بالثوب إذا ولغ  
الكلب فيه، لقول النبي ﷺ «ظهر الإثاء  
أحدمكم إذا ولغ فيه الكلب أن يعنه سبع»  
موت أولاهن بالثوب» (١).

والشوكشي، وصرح بذلك الإمام. وهو  
الاعتدال.

قال الرملي: ومثل ذلك في غير ذلك نحو  
الكلب، فلا يجوز الاستصحاب. فلفاظ  
نجاسته (٢).

والفصيل في (إص مصطلح استباح -  
ف ٤).

نجاسة الكلب:

١٥ - يرى الحنفية أن الكلب ليس نجس  
لنفسه، ولكن سوره وبطونه نجسة (٣).

ويرى المالكية: أن الكلب طاهر المجرى  
اقبولهم الأصل في الأشياء الطهارة، فكأن  
حمى - ولو كلباً - اختبروا طاهر، وكذا عرفه  
ودمعه ومخاطه وأعباءه، وإلا ما خرج من  
الخيوان من بيض أو مخاط أو دم أو لعاب  
بعد موته بلا دقة شرعية - فإنه يكون نجساً،  
لهذا في الحيوان الذي مبت نجسة (٤).

ويرى الشافعية والحنابلة أن الكلب  
نجس العين (٥).

(١) صلاة الفجر - لبيد ١٠٠

(٢) حاشية ابن عثيمين ١/ ٢٠١

(٣) الشرح المصنف على آداب الصلاة في صفة الصلاة ١/ ٢٢

(٤)

(٥) الأم ١/ ٨٠، وشيخه في وصايا ١/ ١٩٩، لبيد ١٠٠

حاشية ١/ ٢٢

(١) بحث ظهور الإثاء - أنه كلب -  
أخرجه مصنف ١/ ٢٢٢ من حديث أبي هريرة

إذا تمكن منه الكلب، أما في أولائه، فلا<sup>(١)</sup>.

(ر: مصطلح تربية ف ٢).

تعدد الولوغ:

١٩ - قال المائكية: لا يتعدو الغسل سبعا بسبب ولوغ كلب واحد مرات في إناء واحد، أو ولوغ كلاب في إناء واحد قبل غسله، لتداخل مسببات الأسباب المتفقة في المسبب كنواقض الوضوء وموجبات الحدود والقصاص<sup>(٢)</sup>.

وذكر النووي أنه لو ولغ كلبان، أو كلب واحد مرات في إناء، ففيه ثلاثة أوجه:

الصحيح، أنه يكفيه للجميع سبع مرات إحداهن بالتراب، والثاني: يجب لكل ولغة سبع، والثالث: يكفي لولغات الكلب الواحد سبع، ويجب لكل كلب سبع.

ولا تقوم الغسلة الشامة، ولا غمس الإناء في ماء كثير ومكث فيه قدر سبع غسلات مقام التراب على الأصح<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ زكريا الأنصاري: وكفى التسبب مع الترتيب في إحداهما وإن تعددت الكلاب<sup>(٤)</sup>.

وذهب المالكية إلى أنه يتدب غسل الإناء سبعا ولا تترتب مع الغسل.

ومذهب الحنفية وجوب غسل الإناء ثلاثا، ولهم قول بفسه ثلاثا أو خمسا أوجبا<sup>(٥)</sup>.

ويرى بعض الفقهاء أن تعدد الغسل تعبد، وهذا هو المشهور من مذهب المالكية، لطهارة الكلب. وقيل: لقذارته، وقيل: لنجاسته، وعليهما فكونه سبعا، تعبدا، وقيل: لتشديد المنع.

واختار ابن رشد كون المنع عاقبة أن يكون الكلب كلبا، فيكون قد داخل من لعابه الماء ما يشبه السم، قال: ويدل على صحة هذا التأويل تحديده بالسبع، لأن السبع من العدد مستحب فيما كان طريقه التداعي، لاسيما فيما يتوقى منه السم، كقوله **تَكَلِّفْ**: ومن تصبغ بسبع غمرات عجوة لم يضره ذلك البيع سم ولا سحر<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عرفة: ورد عليه بنقل الأطباء أن الكلب الكلب يستع عن ولوغ الماء.

وأجاب حفيد ابن رشد، أنه بمتنع

(١) مؤلف الجليل ١/ ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٧، والقسبي على القديم ١/ ٨٣، ٨٤، والمفتي ١/ ٥٢ - ٥٤ ط. ابن رنجر، وأسر الطالب ١/ ٢٩  
(٢) حديث: من تصبغ سبع غمرات...  
(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٦٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(١) مؤلف الجليل ١/ ١٧٧

(٢) مؤلف الجليل ١/ ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٧

(٣) شرح صحيح مسلم ٢/ ١٨٥ ط. المطبعة المصرية وبمكتبتها

(٤) كشي الطالب ١/ ٦١ ط. المكتبة الإسلامية

وقال النووي: ولو كانت نجاسة الكلب دمه أو روثه، فلم يزل عينه إلا بث غسلات، فهل يحسب ذلك ستة غسلات، أم غسلة واحدة، أم لا يحسب من السبع؟ ثلاثة أوجه، أصحها واحدة<sup>(١)</sup>

مرور الكلب للأسود بين يدي المصلي:

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصلاة لا تبطل بمرور شيء بين المصلي والسترة، وقالوا: إن المراد بقطع الصلاة بمرور شيء إنها هو نقص الصلاة لشغل قلب المصلي بما يمر بين يديه وليس المراد إبطال الصلاة.

ونقل الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله أن الصلاة لا يقطعها إلا الكلب الأسود البهيم، قال الأثرم: مثل أسد عبد الله، ما يقطع الصلاة؟ قال: لا يقطعها عندي شيء إلا الكلب الأسود البهيم<sup>(٢)</sup>.

والبهيم الذي ليس في لونه شيء سوى السواد، وإن كان بين عينه نكتتان مختلفان لونه لم يخرج هذا عن كونه بهيمًا فتعلق به أحكمهم الأسود البهيم، من قطع الصلاة، وتجريم صلبه وإباحة قتله، فإنه قد ورد في حديث: وعليكم بالأسود البهيم ذي

النفطتين، فإنه شيطان<sup>(٣)</sup>.

وقطعه للصلاة قول عائشة رضي الله عنها، وهو يحكي عن طلوس ويحاهد، وروى عن أنس وعكرمة والحسن وأبي الأحوص.

ووجه هذا القول ما روى أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل»<sup>(٤)</sup>.

ومن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل، فإنه يقطع صلاته اختار، والمرأة، والكلب الأسود» قال عبد الله بن الصامت: يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: «الكلب الأسود شيطان»<sup>(٥)</sup>.

أكل لحم الكلب:

٢١ - يرى جمهور الفقهاء حرمة أكل لحم ذي كل ناب يضرس به، سواء أكانت أهلية

(١) حديث: «عليكم بالأسود البهيم».

أخرجه مسلم (٢٣/ ١٢٠٠) من حديث حابر بن عبد الله.

(٢) حديث: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب».

أخرجه مسلم (١١/ ٣٦٦).

(٣) حديث أبي ذر: «إذا لم أحدكم بهي...».

أخرجه مسلم (١١/ ٣٦٥).

(١) شرح صحيح مسلم ٢/ ١٨٥.

(٢) المغني لأن ما في ٢/ ١٨٩، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، وصحيح

مسلم شرح النووي ٢/ ٢٢٧.

وعند المالكية يجوز وقف الكلب المأذون في اتخاذ.

والأصح عند الشافعية أنه لا يصح وقف الكلب المعلم أو الذي يقبل لتعليم لأنه غير مملوك، وإنشأ يصح على رأي، أما غير المعلم أو القابل للتعليم فلا يصح عندهم وقفه جزئاً<sup>(١)</sup>.

وهن الكلب:

٢٤ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يصح رهن الكلب، لأن ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه، وما يجوز بيعه يجوز رهنه.

ومذهب الحنظلية جواز رهنه باعتبار ما<sup>(٢)</sup>.

(ر: رهن ف ٩)

ضمان مقر الكلب:

٢٥ - للفقهاء خلاف وتفصيل في ضمان جناية الكلب العقور، وكل حيوان خطر. والتفصيل في مصطلح (ضمان ف ١٠٩).

قتل الكلب:

٢٦ - فإن المالكية: يجب قتل كل كلب أضر وما عداه جائز قتله لأنه لا منفعة فيه، ولا

كالكلب والنور الأهلي، أم وحشية كالأسد والذئب.

استدلوا لذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كل ذي ناب من السباع فإنه حرام»<sup>(٣)</sup>.

ولسنا نكفي في أكل لحم الكلب قولان: الحرمه، والكراهة، وصحح ابن عبد البر التحريم، قال الخطاب ولم أر في المذهب من نقل إباحت أكل الكلاب<sup>(٤)</sup>.

(والتفصيل ر: أطعمة ف ٢٤).

هبة الكلب:

٢٧ - ذهب المالكية والحنابلة وهو مقابل الأصح من الوجهين عند الشافعية - كما قال النووي - إلى صحة هبة الكلب، لأنها تبرع وأحف من البيع.

والأصح من الوجهين عند الشافعية - كما قال النووي - بطلان هبة الكلب قياساً على بطلان بيعه<sup>(٥)</sup>.

وقف الكلب:

٢٨ - يرى الحنفية والحنابلة عدم جواز وقف الكلب.

(١) فتنوى الفتاوى ٢/ ٣٦١، ومغني المصنف ١/ ٧٦.

(٢) فتاوى مع حاشية المصنف ٢/ ٧٩، ومغني المصنف ١/ ٧٦.

(٣) سنن أبي داود ١٥/ ٢١١.

(٤) بدائع الصنائع ٢/ ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣

اختلاف في أنه لا يجوز قتل كلاب الماشية والصيد والزرع.

قال الحطاب: ذهب كثير من علماء المالكية: إلى أنه لا يقتل من الكلاب أسود ولا غيره، إلا أن يكون عقورا، مؤذيا، وقالوا: الأمر يقتل الكلاب منسوخ بقوله ﷺ: «لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضاء»<sup>(١)</sup> نعم ولم يخص كلبا من غيره.

واستجوا - كذلك - باخديث الصحيح في الكلب الذي كان يلهث عطشا، فسقاه الرجل، فشكر الله له وغمغره له، وقال: قال ﷺ: «في كل كبد رطبة أجر»<sup>(٢)</sup> قالوا: فإذا كان الأجر في الإحسان إليه، فالوزر في الإساءة إليه، ولا إساءة إليه أعظم من قتله. وليس في قوله عليه الصلاة والسلام: «الكلب الأسود شيطان» ما يدل على قتله، لأن شياطين الإنس والجن كثيرة ولا يجب قتلهم<sup>(٣)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أن ما لا يظهر فيه منفعة ولا ضرر - كالكلب الذي ليس بعقور - يكره قتله كراهة تنزيه، ومقتضى

كلام بعضهم التحريم.

والمراد الكلب الذي لا منفعة فيه مباحة، فَمَا مَا فِيهِ مِنْفَعَةٌ مَبَاحَةٌ، فلا يجوز قتله بلا شك، سواء في ذلك الأسود وغيره. والأمر بقتل الكلاب منسوخ<sup>(٤)</sup>.

وصذهب الحنابلة أنه: يجرم قتل الكلب المعلم، وقائله مسي، ظالم، وكذلك كل كلب مباح إمساكه، لأنه محل منفع به، يباح اقتناؤه، نحره إتلافه، كالكأفة.

قال ابن قدامة: ولا تعلم في هذا خلافا، ولا غرم على قائله.<sup>(٥)</sup>

قال الرحيباني<sup>(٦)</sup>: لا يباح قتل شيء من الكلاب سوى الأسود والعقور للنهي عنه في حديث عبد الله بن مغفل قال: أمر رسول الله ﷺ: «بقتل الكلاب ثم قال: ما بالهم وباله الكلاب؟»<sup>(٧)</sup>، ويباح قتل الكلب العقور. فكمل ما أفق السامع وضرهم في أنفسهم وأموالهم. يباح قتله، لأنه يؤذي بلا نفع، أشبه الذئب، وما لا مضرة فيه لا يباح قتله<sup>(٨)</sup>، وقال الرحيباني: يجب قتله.

(١) روضة طاهرين ٢/ ١٤٦

(٢) المعنى ٤/ ١٩٠، ١٩١

(٣) مطالب أولي النهى ١/ ٢٤٩

(٤) حديث عبد الله بن مغفل: وأمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب...

المعجم مصنف ١/ ٢٢٥

(٥) المعنى ٢/ ٢٨١ ط. مكتبة مباحين الحديث.

(١) حديث: «لا تتخذوا شئاً فيه الروح غرضاً»

لمعجم مصنف (٢/ ١٥٦٩) من حديث ابن عباس

(٢) حديث: «في كل كبد رطبة أجر»

أخرجه فيخريزي (فتح الباري ٥/ ٤٠، ٤١) وسلم

(٤) ١٧١١ من حديث أبي هريرة.

(٥) معجم المجلد ٢/ ٢٢٩ - ٢٣٧

من معه ماء وخاف - باستعماله - مرضاً، أو زيادته، أو تأخر بزه، أو عطف محترم، معه أي محرم قتله، آدمياً كان أو بهيمياً، ومنه كلب العبيد والحراس، أي فيجب سفيه، ولو دعه ذلك إلى التبعم<sup>(١)</sup>.

وقال النسوي<sup>(٢)</sup>: كما يجب بذل المال لإبقاء الأدمي المعصوم، يجب بذله لإبقاء التبيحة المحترمة، وإن كانت ملكاً للغير، ولا يجب البذل للحريري، والمتردد، والكلب المعقور.

ولو كان لرحل كلب - غير عقور - جائع، وشاة، نذره ذبح انشاء لإطعام الكلب.

## كلب الماء

انظر: أطعمة

## كَلْبَات

انظر: ضروريات

٢٧ - والفقهاء متفقون على جواز قتل الكلب المعقور في الحرم للمحدث: «الحسن من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم: الغراب والحذاء والعقرب والقارة والكلب المعقور<sup>(١)</sup>».

ونص الحنابلة على وجوب قتله، عملاً بنص الحديث الشريف<sup>(٢)</sup>

دفع الضرر عن الكلب:

٢٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب دفع الضرر عن الكلب غير المعقور وحفظ حياته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «بيتا رجل يمشي، فاستد عليه العطش، فقتل بنتاً فشرب منها، ثم خرج، فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال: لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بى، فملاً خفه، ثم أمسكه بفيه، ثم رقى، فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له، قالوا: يا رسول الله، إن لنا في البهائم أجراً؟ قال: «في كل كبد رطبة أجر»<sup>(٣)</sup>.

وقال جمهور الفقهاء: يجب التيمم على

(١) حديث: «حسن من الدواب ...»

أحمد: ٥٥٧، بخاري (فتح الباري) ٢١ / ٢١، وصح: ٨٥٧ / ٢١

وحفظ للبخري

(٢) كتاب الفلاح ٢ / ٢٩٤

(٣) حديث: «بيت رجل يمشي فاستد عليه العطش ...»

سنة لخمعة ٩٩

(١) عراقي الفلاح من ١٦، جواب الفيل ٣ / ١٣٧، وكتاب

الفلاح ١ / ١٩٤

(٢) روضة الطالبين ٢ / ٢٨٨

صریح، وكل غائص صریح، ومنه القول  
الصریح، وهو الذي لا یفتقر إلى إضمار أو  
تأویل<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: الصریح هو اللفظ  
الموضوع لمعنى لا یفهم منه غیره عند  
الإطلاق<sup>(٢)</sup>.

والصلة بینها المقابلة.

فالصریح یدرك المراد منه بمجرد النظر به  
ولا یحتاج إلى التنبه، بخلاف الكناية فتحتاج  
إلى التنبه.

ب - المجاز:

٣ - المجاز اسم لما أريد به غیر ما وضع له  
مناسبة بینها، كنسبة الشجاع أبدأ،  
وسمي مجازاً لأنه جاوز تعدی محله ومعناه  
الموضوع له إلى غیره.  
والصلة أن الكناية قد یراد بها المجاز<sup>(٣)</sup>.

ج - التعریض:

٤ - التعریض هو: ما یفهم به السامع مراد  
المتكلم من غیر تصریح<sup>(٤)</sup>.

والصلة بین الكناية والتعریض: أن  
التعریض هو تفهیم الكلام دلالة لیس فیها  
ذكر، كقول المحتاج: جئتک لأسلم علیک،

(١) الصیاح للبر.

(٢) الأشباه للنیزکی ص ٢٩٣.

(٣) التعریض، والمصباح للبر.

(٤) التعریضات.

## كناية

التعریف:

١ - الكناية في اللغة: أن يتكلم بشيء  
يستدل به على المكثي عنه كالرفق والغائط،  
وهي اسم مأخوذ من كثب بكذا عن كذا من  
باب رمى<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو كلام استتر المراد منه  
بالاستعمال، وإن كان معناه ظاهراً في اللغة،  
سواء أكان المراد به الحقيقة أم المجاز، فيكون  
تردد فيها أريد به، فلابد من التنبه أو ما يقوم  
مقامها من دلالة الحال.

وذكر صاحب نفع القدير: أن الكناية ما  
خفي المراد به لتوارد الاحتمالات عليه بخلاف  
الصریح<sup>(٢)</sup>.

الإلفاظ ذات الصلة:

أ - الصریح:

٢ - الصریح في اللغة من صرح الشيء،  
- بالضم - خلص من تعلقات غیره فهو

(١) الصیاح للبر.

(٢) التعریضات للمرحمان، ونفع القدير ٣ / ٨٧ - ٨٨.





لاشترط الشهادة عليه وهي لا تنفع على  
النية، وأشار إليه صاحب المغني أيضا،  
وكلام كثير من الأصحاب يدل عليه<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (عقد ف ٦)  
والمحقق الأصولي.

ألفاظ الكناية :

تختلف ألفاظ الكناية باختلاف التصرفات  
المتعلقة بها عن الوجه الآتي :

أ - كنايات الطلاق :

٨ - كنايات الطلاق كثيرة، بل لا تكاد  
تنحصر، وذكر الفقهاء أمثلة لها، تفقروا في  
أكثرها مثل : أنت بائن، أنت علي حرام،  
خالية، برية، بريئة، بنة، أمرك بيدك،  
اختاري، اعتدي، امشري رحمتك، خلت  
سيفك، حلتك على غاربك، خالعتك  
(بدون ذكر العوض) لا سبيل لي عليك،  
أنت حرة، قومي، اخرجي، اغربي، اعزبي،  
انطلقني، انتقلي، تقمي، استشري،  
تزوجي، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في المطلقين هما : سرحنتك،  
وفارقتك، فقال الجمهور : إنها كنايتان في  
الطلاق، لأنهما يشتهران في اشتهاار الطلاق،

بالكناية مع النية بلا خلاف كما يعتقد  
بالصريح، وأما ما لا يستقل به الشخص بل  
يفتقر إلى إيجاب وقبول فضرران :

أحدهما : ما يشترط فيه الإشهاد كالنكاح،  
فهذا لا يعتقد بالكناية مع النية، لأن الشاهد  
لا يعلم النية.

ثانيهما : ما لا يشترط فيه الإشهاد  
وهو نوعان :

الأول : ما يقبل مقصوده التعليق بالخبر  
كالكناية والخلق، فيعتقد بالكناية مع النية،  
لأن مقصود الكناية العتق، ومقصود الخلق  
الطلاق، وهما يصحان بالكناية مع النية.

والثاني : ما لا يقبله كالمبيع والإجمارة  
والساقاة وغيرها، وفي انعقاد هذه العقود  
بالكناية مع النية وجهان أصحهما  
الانعقاد<sup>(٣)</sup>.

وقيل ابن رجب اختلف الحنابلة في  
انعقاد العقود بالكنايات.

قال القاضي : لا كناية إلا في الطلاق  
والعشاق، وذكر أبو الخطاب في الانتصار  
نحوه، وزاد : ولا تحمل العقود بالكنايات غير  
النكاح والرق، وقال في موضع آخر منه :  
تدخل الكنايات في سائر العقود سوى النكاح

(١) القواعد لمن رتب ص ٦١  
(٢) حجة التعليل ٢٦، ١٢١، ودرج معراج ٢٤، ١٠٥، وعبارة  
المجتهد ١٢، ٨٠، ٨١، وكشف معراج ١٥، ٢٥٠

(٣) الصمد ١٩، ١٠٤، تحرير العرمي، والأشياء والنظر للمسبوق  
ص ٢٦٦

البراءة عن الشر أو الخير، وقوله: بنة من أتت وهو القطع، فيحمل القطع عن النكاح ويحمل القطع عن الشر وقوله: أمرت يدك، يحتمل الطلاق، ويحمل أمراً دُعياً، وهكذا<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن الطلاق يقع بالكتابة مع التوبة. واختلفوا في بعض مسائل الكتابة.

١٠ - فذهب الحنفية إلى أن الكتابة كل لفظ يستعمل في الطلاق وغيره نحو قوله: أنت بائن، وأنت علي حرام، وخيئة، وبرية... ونحو ذلك فإنه يحتمل الطلاق وغيره، وإذا احتملت هذه الألفاظ الطلاق وغيره فقد استمر المراد منها عند السامع فانفردت إلى التوبة لتعيين المراد.

ولا يقع الطلاق بشيء من هذه الألفاظ إلا بالنية، فإن نوى الطلاق وقع فيها بينه وبين الله تعالى، وإن لم ينو لم يقع فيها بينه وبين الله تعالى.

وإن ذكر شيئاً من ذلك ثم قال: ما أردت به الطلاق يدين فيها بينه وبين الله تعالى، وهل يدين في الفضاء؟ هناك تفصيل:

فإن كانت الحال حال الرضا ابتداء الزوج بالطلاق يدين في الفضاء.

وإن كانت الحال حال مذاكرة الطلاق

ويستعملان فيه وفي غيره، وهو مقابل المشهور عند اشافعية<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية في القول المشهور والخرقي من المناهضة: إنها صريحان في الطلاق، لا شهادهما فيه وورودهما في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرِعْ كَنْزَكَ لِلْغَيْرِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْتَرَايَمُنِ اللَّهُ فَكُلَّامٍ مَكِينٍ﴾<sup>(٤)</sup>، مرادان بالطلاق مع تكرر الفرقاء فيه، وإلحاق ما لم يتكرر فيه منها بما تكرر، وإلحاق ما لم يرد من مشتقاتها في القرآن بما ورد فيه لأنه بمعنى<sup>(٥)</sup>.

٩ - وألفاظ الكتابة هذه وتحوها تحتمل الطلاق، وتحتمل غيره، فاستمر المراد منها عند السامع، فانفردت إلى التوبة لتعيين المراد منها فقوله: أنت بائن: يحتمل البينة عن الشر أو الخير أو النكاح، وخيئة: يحتمل الخلو عن الزوج، والنكاح، ويحمل الحنفو عن الأمراض أو العيب، وفارقتك: يحتمل انفارقة عن النكاح، ويحمل المفارقة عن المضجع والمكان، وقوله: أنت بريئة من البراءة، يحتمل البراءة من النكاح، ويحمل

(١) مائة المعاج ١/ ١١٦، وفتح الصغ ٣/ ١١٦، م ٢٨٦ التمهيد ١٢/ ٨١، وكتاب الخلق ٥/ ٩١٥، والإحصاء ١٢٢/ ٨.

(٢) سورة الأعراف ٢٨.

(٣) سورة النساء ١٣٠.

(٤) المراسع السابعة.

(٥) المصادر السبعة.

تكون ثلاثاً، فاعتبر لفظ بائنة، والمعنى لفظ واحدة.

ومن الكتابة الظاهرة: خليت سبيلك ويلزمه في قوله: خليت سبيلك الثلاث مطلقاً، دخل بها أم لم يدخل ما لم يوافق من الثلاث، فإن نوى الأقل لزمه ما نواه.

وهناك عندهم ألفاظ تشبه الواحدة البائنة. وهي: أنت عنى كالتينة والدم وخم الحنزي، ووهيتك لأهلك، أو رددت، أو لا عصمة لي عليك، وأنت حرام، أو خلية لأهلك، أو برقة، أو حائصة، أو بائنة، أو أنا بائنة منك، أو عجلي، أو برى، أو خاقص، ويلزمه الثلاث في المدخول بها، وفي غير المدخول بها إن لم يوافق، فإن نوى الأقل لزمه ما نواه وحلف إن أراد تكاثرها: أنه ما أراد إلا الأقل، لا إن لم يرد.

أما الألفاظ التالية: وجهي من وجهك حرام، أو وجهي عنى وجهك حرام - ولا فرق بين من وعن - وقوله: لا نكاح بيني وبينك، أو لا ملك لي عليك، أو لا سبيل لي عليك، فيلزمه الثلاث في المدخول بها فقط.

وقيد المالكية التصحيف الثلاث الأخيرة بأن لم يقصد بها العتاب. فإن قصد العتاب فلا شيء عليه، فالعتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادته الطلاق.

ومؤالاه، أو حائصة الغضب والخصومة فالكتابات أقسام ثلاثة:

الأول: ما كان بأحد هذه الألفاظ الخمسة وهي: أمرك بيدك، واختاري، واعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة، فهذه لا يدين فيها، ويقع الطلاق في حالتي المذاكرة والغضب، ولا يعتد قضاء بابتكاره التية.

والثاني: ما كان بأحد هذه الألفاظ الخمسة: وهي: خلية، وبرقة، وبنة، وبائن، وحرام، فهذه يدين فيها في حالة الخصومة والغضب، ولا يدين في حالة ذكر الطلاق، ويلزمه الطلاق قضاء.

والثالث: وهو بقية ألفاظ الكتابة، ويدين فيها جميعاً في كل الأحوال. (١)

١١ - قسم المالكية الكتابية في الطلاق إلى نوعين: كتابة ظاهرة، وكتابة خفية.

والألفاظ الكتابية الظاهرة عندهم هي: بنة، وجعلك على غاربك، وواحدة مائة.

ويلزم بها أو بأحدهما اثلاث مطلقاً، دخل بها أم لا، لأن ثبت القطع، وقطع العصمة شغل للثلاث ولو لم يدخل، والحبل عبارة عن العصمة وهو إذا رمى العصمة على كنفها لم يبق له فيها شيء مطلقاً.

والبيسونة بعد المدخول بغير عرض إنها

(١) جامع لأحكام ١٠، ١١، ١٢.

ويقع الطلاق - عندهم - بالكُتَابَةِ حَبْ  
ما نواه عدداً، كَأُتِ بَأَنْ إِذَا نَوَى فِيهَا عِدْداً  
وَقَعَ مَا نَوَى لِاحْتِمَالِ الْبُطْخِ لَهُ، فَإِنْ نَوَى  
وَاحِدَةً أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً وَقَعَتْ وَاحِدَةً لِأَنَّهُ  
الْمُبْتَعِ (١).

١٣ - والكتابات في الطلاق عند الحنابلة  
نوعان: ظاهرة، وخفية.

فالظاهرة: هي الألفاظ الموضوعة للبينونة،  
لأن معنى الطلاق فيها أظهر، وهي ست  
عشرة كُتَابَةً: أنت خفية، وريثة، وبنات،  
وبنت، وبنت، وأنت حرة، وأنت الحرة،  
وحبك على غاربك، وتزوجي من شئت،  
وحللت نكاحاً، ولا سبيل لي عليك، ولا  
سلطان لي عليك، وأعتقتك، وغطي  
شعرك، وتقضي، وأمرتك بذلك.

والخفية: هي الألفاظ الموضوعة للطلق  
الواحدة ما لم ينو أكثر نحو: أخرجي،  
وأذهب، وأخرجي، وأخرجي بأهلك، ولا  
حاجة لي بك.

والكتابة - ولو ظاهرة - لا يقع بها طلاق إلا  
أن ينويه، لأن الكتابة لما قصرت ونبتها عن  
الصريح وقد عملها على نية الطلاق تقوية  
لها، ولأنها لفظ يشمل غير معنى الطلاق،  
فلا يتعين له بدون النية، ويشترط أن تكون

أما لفظ: وأخرجك فيلزمه واحدة مطلقاً  
دخول أو لم يدخل، إلا ثنية أكثر وهي رجعية  
في المدخول بها.

أما ألفاظ الكتابة الخفية عند المالكية فهي:  
أخرجني وأذهبني وانطلقني، إن نوى واحدة  
بأنه لزمه الثلاث في المدخول بها، وواحدة  
فقط في غيرها ما لم ينو أكثر (١).

١٢ - وأذهب الشافعية إلى أن الكتابة يقع بها  
الطلاق مع النية ولا يقع بلا نية.

وهي الألفاظ كثيرة، بل لا تنحصر: كَأُتِ  
خفية، وسرية، وبنت، وبنت، وبنات،  
وأعتدي، وأستبرئي ذكك، والحقي بأهلك،  
وحبك عن غاربت، وأعزبي، وأعزبي،  
ودعيني، وودعيني.

وقالوا: إن الكتابة هي ما احتمل الطلاق  
وبغيره، ولكن بسبب لإيقاعه، ومع قصد  
حروقه.

وأما الألفاظ التي لا تحتمل الطلاق إلا  
على تقدير متصف فلا أثر لها، فلا يقع بها  
طلاق وإن نوى، وذلك كقوله: بارك الله  
فيك، وأحسن الله جزاءك.

وأصاف الشافعية قولهم: إن شرط نية  
الكتابة افتراءً بكل اللفظ، وقيل:  
يكفي بأوله.

(١) مبي للملاح ١٤/ ٢٨٦ وما بعدها

(١) الشرح المصنف ١٢/ ٤٦٦، ٤٦٧

النية مقارنة للفظ الكناية، فلو نلفظ بالكناية غير ناز للطلاق ثم نوى بها الطلاق بعد ذلك لم يقع، أو يأتي مع الكناية بما يقوم مقام نية الطلاق كحال خصومة وغضب وجواب سؤاها الطلاق. فيقع الطلاق عن نية بكناية إذن ولو بلا نية، لأن دلالة الحال كالنية، فلو ادعى في هذه الأحوال - أي حال الغضب والخصومة وسؤاها الطلاق - أنه ما أراد الطلاق، أو ادعى أنه أراد غيره دُبُرَ لاحتمال صدقه، ولم يقبل في الحكم لأنه خلاف ما دلت عليه الحال.

ويقع مع النية بالكناية الظاهرة ثلاث وإن نوى واحدة، روي ذلك عن علي وابن عمر وريد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم في وقائع مختلفة<sup>(١)</sup>.

#### ب - الفاظ الكناية في الإيلاء :

١٤ - الكناية في الإيلاء: كل ما يتمثل الجماع وغيره ولم يقلب استعماله في الجماع عرفاً، كأن يقول: والله لا يجمع رأسك ورأسي يعني: ولا قربت فرأسك. ولأموالك، ولأعيتك، وتعتلون غيبتي عنك، ولا يمس جلدي جلديك، ولا أوت معك، ولا أنام معك، لأن هذه الألفاظ تستعمل في الجماع وفي غيره، فلا بد من

النية، ليكون إيلاء<sup>(٢)</sup>

وللتفصيل و: (إيلاء ف ٥).

#### ج - كتابات الظهار:

١٥ - كتابات الظهار كثيرة: كأتت أمي: أنت علي كعين أمي، أو رأسها أو روحها، وكل لفظ يحتمل انتحريم ويحتمل الشكرامة فهو كناية فيه<sup>(٣)</sup>.

ر: (ظهار ف ١٣).

#### د - كتابات القذف:

١٦ - كتابات القذف: كقوله يا فلج، يا فاسق، يا خبيث، أو أنت تحيين الخلوة، لا تزدين يد لأمس، لم أجذك عذراء<sup>(٤)</sup>. ونحو ذلك.

وللتفصيل ر: (قذف ف ٧ وما بعده).

#### هـ - كتابات الوقف:

١٧ - كتابات الوقف كقوله: تصدقت، وحرمت، وأبذت<sup>(٥)</sup>، فإن قصد لوقف صار مؤلفاً، وإلا فلا يكون، نتردده النلفظ بين الموقف وغيره.

وللتفصيل ر: (وقف).

(١) بدائع الصانع ١/ ١٦٠، المعنى ١/ ٤١٦، وأتت، وتظاهر لسيوطي ص ٣٠٩.

(٢) جاية المحتاج ١/ ١٨٣، والاشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٠٥.

(٣) كتاب القضاة ١/ ١١١، الإك ١، للسيوطي ص ٣١٥.

(٤) المعنى ١/ ٦٠٦.

(٥) كتاب المحتاج ١/ ٢٥١، ٢٥٢.

و- كُتَابَاتِ المَلْعِ :

١٨- كُتَابَاتِ خَلْعِ تَقْصُولِهِ : مَرْكُوكٌ،

وَالْمَرْكُوكُ، وَاسْتَكْ، وَلَا يَتَعِ الخَلْعَ بِالْكُتْبَةِ إِلَّا

بِنَاءٍ مِنْ تَلْفِظِهِ <sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (خَلْعُ ف ٣٠)

## كُتْر

الترجمة :

١- يَطْلُقُ الكُتْرُ فِي اللُّغَةِ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ :

أولها- الجَمْعُ وَالْإِدْخَارُ، وَمِنْ ذَلِكَ فَوَهِمَ :

ثانيه- كِبَارُ النَّدَمِ أَوْ عَمَلُهُ، وَكَثُرَتْ التَّمَرُّ فِي

رِجَالِهِ أَكْثَرَهُ، وَمِنْ الْكُتْرِ هُوَ أُوْلَانِ كِبَرُ الشَّعْرِ

وَجَمْعُهُ

وَالثَّانِي- الْمَالُ الْمُدْفُونُ تَحْتَ الْأَرْضِ نَسَبَةً

بِالْمَصْدَرِ، وَجَمْعُهُ كُتْرٌ، مِثْلُ فُلَسٍ وَفُلُوسٍ.

الثَّالِثُ : كُلُّ كَثِيرٍ مَجْمُوعٍ يَتَنَافَسُ فِيهِ <sup>(٢)</sup>

وَلَا يَفْرُجُ الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِيَّ عَنْ الْمَعْنَى

الْمَعْنَوِي <sup>(٣)</sup>.

الْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ :

١- الْمَرْكَازُ :

٢- الْمَرْكَازُ لُغَةً بِمَعْنَى الْمَرْكَوزِ وَهُوَ مِنَ الْمَرْكَزِ أَيْ

الْإِبْطَاقِ، وَهُوَ الْمُدْفُونُ فِي الْأَرْضِ أَوْ خَفِي،

وَالْمَرْكَزُ بِكسر هاءه هُوَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ.



(١) - مجموع في بيان ما هو الموت وما هو الش  
(٢) - مجموع في بيان ما هو الموت وما هو الش

وفيما يلي تفصيل ما يتعلق به  
التقسيمات.

أولاً: تقسيم الكنز بالنظر لنسبته الخارجية:  
١ - الكنز الإسلامية:

٤ - الكنز الإسلامية هي التي يغلب في  
الظن نسبتها إلى أحد من المسلمين، وذلك  
إذا كان عليها نقش من النقوش الإسلامية،  
ككلمة التوحيد أو الصلاة على النبي ﷺ، أو  
اسم ملك من ملوك الإسلام أو أية علامة  
أخرى من العلامات الدالة على نسبة الكنز  
إلى أحد من المسلمين<sup>(١)</sup>.

وفي الحكم على هذا النوع المجاهدان:  
أولهما: أنه لا يأخذ حكم اللقطة ويلزم  
ولجده أن يحفظه أبداً، قال النووي: فعل هذا  
يسكه الواجد أبداً وللسلطان حفظه في  
بيت المال كسائر الأموال الضائعة، فإن رأى  
الإمام حفظه أبداً فعل، وإن رأى اقتراضه  
لمصلحة فعل، وعلى هذا الوجه لا يملكه  
الواجد بحال، قال أبو علي: والفرق بينه  
وبين اللقطة أن اللقطة تسقط من مالكها في  
مضيعة، فجزأ الشارع لواجدتها ثلثها بعد  
التعريف ترغياً للناس في أخذها وحفظها،  
وأما الكنز المذكور فمحروص بالمدفن غير  
مضيع، فالثبوت الإلزامي المستعنة من السباع إذا

وفي الاصطلاح عند الجمهور: ما دفنه  
أهل الجاهلية، كما يطلق على كل ما كان مالا  
على اختلاف أنواعه.

ونصفه الشافعية بالذهب والفضة.  
وعرفه الحنفية بأنه مال مركوز تحت أرض  
أعم من كون راكبه الخالق أو المخلوق.  
والعلاقة بين الكنز والركاز أن الكنز أعم  
من الركاز.  
(ر: ركاز ف ١ - ٣).

ب - المعدن:

٣ - المعدن لغة: مكان كل شيء فيه أصله  
ومركزه، وموضع استخراج الجوهر من ذهب  
ونحوه<sup>(٢)</sup>.

وهو في الاصطلاح قال الكمال: أصل  
المعدن المكان بقيد الاستفراغ فيه، ثم اشتهر  
في نفس الأجزاء المستفراغة التي ركبها الله تعالى  
في الأرض باسم خلق الأرض حتى صار  
الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلا قرينة<sup>(٣)</sup>.

أنواع الكنز:

يقسم الفقهاء الكنز تقسيمات متنوعة  
بالنظر إلى عديد من الاعتبارات التي تؤثر في  
الحكم.

(١) المدغم متوسط.

(٢) فتح كنز ١/ ١٧٨.

(٣) المجموع ١/ ٩٧.

ولا يبعد الثاني لنعتر المذكور، وينبغي له إن  
أمكن دفعه لمن ملك منه تقليده على غيره إن  
كان مستحقا لبيت المال<sup>(١)</sup>.

ومدة التعريف عند الحنفية سنة فيها تزيد  
قبته على عشرة دراهم، وما قلت قبته عن  
ذلك يعرف أياما عندهم<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف بين أحد من الفقهاء في وجوب  
دفع الكنز لصاحبه إن وجد، أما إن لم يوجد  
صاحبه فقد اختلفوا في حكمه بناء على  
اختلافهم فيما يجب في اللقطة التي لا يرى  
صاحبها بعد تعريفها التعريف الواجب.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (لقطة فـ ١).

ب - كنز الجاهلية :

هـ - يطلق اصطلاح كنز الجاهلية على ما  
ينتسب إلى ما قبل ظهور الإسلام، سواء  
انتسب إلى قوم أهل جهل لا يعرفون شيئا عن  
الدين ممن عاشوا في فترات الرسل، أو  
انتسب إلى قوم من اليهود أو النصارى،  
ويتقيد هذا النوع من الكنوز بمقتضى هذا  
الوصف بكونه دين غير مسلم ولا ذمي.

وعلى الرغم من إشارة أكثر الفقهاء إلى  
هذا النوع من الكنوز بأنه دين الجاهلية فإن  
هذا لا يعني اشتراط كونه مدفونا في باطن

وجدها في الصحراء، فإنه لا يجوز أخذها  
للمسكين<sup>(٣)</sup>.

أما الاتجاه الآخر: فهو إلحاق ما يعد من  
هذه الكنوز باللقطة في الرد على المالك إن  
عرف، وفي التعريف، وفي التصرف فيها  
التصرف الواجب في اللقطة، ويوضح إلحاق  
الكنز باللقطة عند أكثر الفقهاء إغفالهم  
لرأي السابق وعدم إشارتهم إليه في أكثر  
الكتب الفقهية، جاء في المعنى أن هذا الكنز  
بمنزلة اللقطة، فعليه (أي على واجده) أن  
يعرف ما يجده من<sup>(٤)</sup>.

أما وجوب التعريف بها وعدم كتابتها أو  
إخفائها فلا خلاف فيه بين الفقهاء، إلا أن  
يضر به هذا التعريف فيعتر عنه فيما نص  
عليه الشيرازي وأوضحه بقوله: اظهرت  
المعادة في زماننا بأن من نسب له شيء من  
ذلك تسلمت عليه الظلمة بالأشئ واتهمه أن  
هذا بعض ما وجده، فهل يكون ذلك عذرا  
في عدم الإعلام، ويكون في يده كالوديعة،  
فيجب حفظه ومراعاته أيذا، أو يجوز له صرفه  
مصرف بيت المال كمن وجد مالا أيس من  
ماله، وخاف من دفعه لأعين بيت المال أن  
أعين بيت المال لا يصرفه مصرفه؟ فيه نظره

(١) حاشية الشرح مع هذه تحتاج ٩٩/٢

(٢) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ١٠٧

(٣) المجموع ٩٨/٢

(٤) الفقه (في دعوى ١٢) ٩١٣، وأما الشرحي ١٩٢/٢



الأرض لترتب الأحكام الفقهية الخاصة به ،  
 إذ يذكر أكثر الشراح فيما نص عليه الدسوقي  
 أن ما وجد فوق الأرض من أموالهم فهو ركان ،  
 وأن التقييد بالدفن لأنه شأن الجاهلية في  
 الغالب <sup>(١)</sup> ، ومع ذلك فقد ذكر بعض  
 العلماء اشتراط الدفن لاعتباره من الركاز  
 حقيقة ، ولكن غير المدفون من الأموال يلحق  
 بالمدفون قياساً عليه ، يدل على هذا الرأي ما  
 جاء في حاشية الدسوقي : أن غير المدفون  
 ليس بركاز وإن كان فيه الخمس قياساً  
 عليه <sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعية : لا بد أن يكون الموجود  
 مدفوناً ، فلو وجد ظاهراً وعلم أن السبل أو  
 السبع أو نحو ذلك أظهره فركاز أو علم أنه  
 كان ظاهراً فلقطة ، فإن ثبت كان لقطة كما لو  
 تردد في كونه ضرب الجاهلية أو الإسلام ، قاله  
 المارودي <sup>(٣)</sup> .

وقد ورد في سنة النبي ﷺ الإشارة إلى هذا  
 النوع من الكُتْر بهذا الاصطلاح الذي اتبعه  
 الفقهاء فيما بعد ، فعن عبد الله بن عمرو بن  
 العاص أن رجلاً من مزينة سأل رسول  
 الله ﷺ فقال : يا رسول الله : الكُتْر نجده في  
 الحروب وفي الأرام فقال رسول الله ﷺ : وفيه

وفي الركاز الخمس <sup>(٤)</sup> .

والضابط في التمتع ما يكتشف من  
 الأموال يكتوز الجاهلية أن يعلم أنها من  
 دقتهم ، ولم تدخل في ملك أحد من المسلمين  
 ولا من أهل الذمة ، وإنما يظن ذلك ظناً غالباً  
 بأن تكون عليه علاماتهم أو نقوشهم أو أي  
 شيء آخر يدل عليهم ، جاء في المغني اعتبار  
 الكُتْر دفناً جاهلياً بأن ترى عليه علاماتهم  
 كأسماء منوكهم وصورهم وصور  
 أصلهم ونحو ذلك <sup>(٥)</sup> . ومن هذه  
 العلامات فيما نص عليه البعض أن يوجد في  
 قبورهم <sup>(٦)</sup> ، أو أن يوجد في قلاعهم  
 وخرائبهم <sup>(٧)</sup> .

وحكم هذا الكُتْر وجوب الخمس فيه  
 باتفاق الفقهاء إذا توافرت شروطه لنص على  
 هذا الوجوب <sup>(٨)</sup> .

ج - الكُتْر المشتبه بالأصل :

٦ - وهو النوع الثالث من الكُتْر فهي التي لا  
 نعرف حقيقتها ، ألا يوجد عليها أثر مطلقاً  
 كثير وآية وحلي ، أو كان عليها أثر لا يكشف

(١) حديث أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ . . .  
 أخرجه أحمد (١/٢٧٠) ، ومسلم (١/٢٨٠) ، وابن كثير في تفسيره

للنكت (١/٣١٩)

(٢) المغني لابن قدامة (٢/١١٢)

(٣) حاشية المنهاج (٣/٢٨٨)

(٤) حاشية المنهاج (٣/٢٨٨)

(٥) السوطي (١/١١١) ، البز أئني (١/٢٥٢) ، سب تفسيره

(٦) البز أئني (١/٢٥٢) ، سب تفسيره

(١) سنية الدسوقي (١/٢٨٩)

(٢) الموسع هبني (١/٢٨٠)

(٣) حاشية المنهاج (٣/٢٨٨)

النوع الأول: الكنز الذي يوجد في دار الإسلام:

٧- تختلف أحكام الكنوز التي توجد في دار الإسلام تبعاً لاختلاف ملكية الأرض التي وجدت فيها وسبيل هذه الملكية، ويختلف النظر الفقهي إلى ما يوجد من هذه الكنوز في أرض لا مالك لها، أو في طريق غير مسلوكة، أو في أرض ملكها صاحبها بشرائه أو بميراثه، أو في أرض ملكها صاحبها بالإحياء، عل التفصيل التالي بين هذه الأنواع:

أ- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكنز الجاهلي الذي يوجد في موات أو في أرض لا يعلم لها مالك، مثل الأرض التي توجد فيها آثار الملك كالآبنة القديمة والتلول وجدران الجاهلية وقبورهم... فهذا فيه الخمس ولو وجد في هذه الأرض على وجهها أو في طريق غير مسلوكة أو في قرية خراب فهو كذلك في الحكم، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال: وما كان في طريق مأتى أو في قرية عامرة فعرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فلك، وما لم يكن في طريق مأتى ولا في قرية عامرة ففيه وفي الركاز الخمس<sup>(١)</sup>.

عن أصلها، كما إذا كانت نقداً يضرب مثله في الجاهلية والإسلام<sup>(٢)</sup>.

وإنما يصلح هذا إذا لم يمكن معرفة حقيقة الكنز من المكان الذي وجد فيه، كما إذا وجد في قرية لم يسكنها مسلم فإنه بعد جاهلياً، وإذا كان المسلمون هم الذين اختطوها ولم يسكنها جاهلي فإن الوجود يعد كنزاً إسلامياً.

وختلف الفقهاء في حكم هذا الكنز، فالتحفة الخفية في ظاهر المذهب والملكية والخصالة وهو قول عند الشافعية بكنوز الجاهلية في بعض حكم الركاز.

والحق بعض الخفية والشافعية في الأصح بالكنوز الإسلامية فيعطى حكم اللقطة<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: تقسم الكنز الجاهلي بالنظر إلى الدار التي وجد فيها:

يفرق الفقهاء بين الكنز الذي يجد في الساجد في دار الإسلام، وبين ذلك الذي يوجد في دار الحرب، وضيا يلي بيان هذا التقسيم.

(١) بآية المخرج ٢/ ٤٨.

(٢) حاشية المصنف ٢/ ٦٥، والبحر الرقي ٢/ ٢٥٣، وحاشية المنسقي ١/ ٢٩٨-٢٩٩، والمصروع ٦/ ٩٦، وبآية المصنف ٢/ ٩٨، والذي مع الشرح الكبير ٢/ ٦١٣.

(٣) حديث: «سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة...» أخرجه البخاري (٢/ ٢٤١)، وإسناده حسن.

الأرض، وإنما يرجع هذا الملك إلى المختط له الأول الذي انتقلت إليه ملكية الأرض بما فيها بعد تقسيم الإمام لها عقب فتحها عن أيدي الجيش المسلم. ويعرف المرغيناني المختط له بأنه هو الذي ملكه الإمام هذه البقعة أول الفتح، ويعقب الكل على هذا بقوله: لا نقول إن الإمام يملك المختط له الكثر بالقسمة، بل يملكه البقعة ويقرر يده فيها ويفطع مزاحمة سائر الغانمين فيها، وإذا صار مستولياً عليها أقوى الاستيلاءات، وهو يرد خصوص ذلك السابقة فيملك بها ما في البطن من المال المباح، للاتفاق على أن الغانمين لم يعتبر لهم ملك في هذا، للكثرة بعد الاختطاط، وإلا لوجب صرفه إليهم أو إلى ذريتهم، فإن لم يعرفوا وضع في بيت المال واللازم منتقب، ثم إذا ملكه (أي الكثر) لم يصر حايحاً فلا يدخل في بيع الأرض، فلا يملكه مشترى الأرض كالسيرة في بطن السمكة يملكها الصائد تسبق يد المخصوص إلى السمكة حال إباحتها، ثم لا يملكها مشترى السمكة لاتناء الإباحة، وما ذكر في السمكة من الإطلاق ظاهر الرواية.

أما إن لم يعرف هذا المختط له ولا ورثته فإسماً يستحق الكثر أقصر ممالك يعرف في الإسلام، وهو اختيار المرغيني، خلافاً لأبي

بينة كذلك ما يوجد في بلاد الإسلام في أرض غير مملوكة لأحد كالجبال والمنازل<sup>(١)</sup>. وقال الشافعية: يملك الساجد الركاز وتلزمه الزكاة فيه إذا وجد في موات أو في خرائب أهل الجاهلية أو خلاصهم أو قبورهم<sup>(٢)</sup>.

ب- وأما ما يوجد من الكنوز في أرض أو دار يملكها التواجد نفسه بشراء أو ميراث أو هبة فالإتفاق على وجوب الخمس باعتباره كان مال التكسرة استولى عليه على طريق القهر فيخمس<sup>(٣)</sup>.

وأما الأربعة الأخماس الباقية فهي لصاحب الحقة عند أبي حنيفة ويحمد إن كان حياً، وإن كان ميتاً فلوثته إن عرفوا، وإن كان لا يعرف صاحب الحقة ولا ورثته تكون لأقصر مالك للأرض أو لوثته.

وقال أبو يوسف: أربعة أخماسه للساجد<sup>(٤)</sup>.

وذهب أبو حنيفة ويحمد إلى أن ملكية الأخماس الأربعة في الكثر التواجد في أرض مملوكة للتواجد أو غيره ليست للتواجد ولا لمالك

(١) الدر المنثور ١/ ٢٤٤، حاشية المنصور ١/ ١٩٠، والفرج

مع شرح الكبير ١/ ١٣٣

(٢) جلاء القحاح ١/ ٣٠

(٣) بدائع فضائل ١/ ٣٠

(٤) بدائع فضائل ١/ ٣٠

عليه الشارح، وكان مالك يقول: كل كُتِرَ وجد من دفن الجاهلية في بلاد قوم صالحوا عليها فأراه لأهل تلك الدار الذين صالحوا عليها، وليس هو من أصابه، وما أصيب في أرض العنوة فأراه للجماعة مسلمي أهل تلك البلاد الذين افتتحوها، وليس هو من أصابه دينهم، لأن ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها فهو لجميع أهل تلك البلاد، ويخمس<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: إذا كان الركاك في أرض انتقلت إلى واجده من غيره لم يحل للمواجد أخذه، بل يلزمه عرضه على من ملك الأرض عنه، ثم الذي قبله إن لم يدعه، ثم هكذا حتى ينتهي إلى المحيي<sup>(٢)</sup>.

وهذه الجنبلة في الأصح إلى أن الأربعة الأخماس لواجدها لأنها مال كافر مظهر عليه في الإسلام، فكان لمن ظهر عليه كالغنائم، وهذا قد ظهر عليه فوجب أن يملكه، وفي رواية ثانية للجنبلة هي للمالك قبله إن اعترف به، وإن لم يعترف به فهي للمالك قبله كذلك إلى أول مالك، فإن لم يعرف له أول مالك فهو كمالك الضائع الذي لا يعرف له مالك<sup>(٣)</sup>.

اليسر البردوني الذي اختار استحقاق بيت المال للكتير، يقول السرخسي: إن كان المختط له باقيا أو وارثه دفع إليه، وإلا فهو لأقصى مالك يعرف هذه البقعة في الإسلام، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، ولعل أبا اليسر قد نظر إلى تغلر التعريف على المختط له في عصره فأوجب منك الأربعة الأخماس لبيت المال<sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: إن ملكت الأرض بئر ثم تأربعة الأخماس الباقية للملكها، وإن ملكت بشراء أو هبة فهي للبايع الأصل أو الراتب إن علم وإلا فللقطة، وقيل لملكها في الحال<sup>(٥)</sup>.

وقالوا: إن ملك ما يوجد من الكتير في أرض مملوكة بشراء أو ما يشبهه يخص بهالك تلك الأرض حكما وهو الجيش الذي فتحها عنوة، فيدفع الباقي لمن وجد منهم، فإن لم يوجد الجيش فلوارثه إن وجد، فإن انقرض الوارث فمأل سجنون: إنه نقطة فيجوز التصديق به عن أربابه ويعمل فيه ما يعمل في اللقطة، وقال بعضهم: إذا انقرض الوارث حل عمله بيت المال من أول الأمر، لأنه مال جهلت أربابه، وهذا هو المعتد وهو ما شئ

(١) حاشية السنن ١/ ٢٩٩، والميزان ٢/ ٢١٤، واللمعة ١١١/ ٦.

(٢) المعصرع ١١/ ٦.

(٣) المعنى مع شرح تمكيد ١/ ٦١٤.

(٤) المسوط ٢/ ٢٩٤، مع الفهر ١/ ٤١٠ ط. الأمير.

(٥) الشرح الصغير ١/ ٦٥٤، والسنن ١/ ٢٩١.

للواجد، ولا يحمس، لأنه حال أخذه لا عن طريق القهر والغلبة لا بعدام غلبة أهل الإسلام على ذلك الموضع فلم يكن غنيمة، ولا خمس فيه، ويكون الكل له، لأنه مباح استولى عليه بنفسه فيملكه كالحطب والخبثيش، وسواء دخل بأمان أو بغير أمان، لأن حكم الأمان يظهر في المعنوية لا في المباح<sup>(١)</sup>.

وفصل الشافعية فقالوا: إذا وجد في دار الحرب في موات لا يذيون عنه فهو كموات دار الإسلام فيه الخمس، نعموم قوله ﷺ: وفي الركاز الخمس.

وإن وحده في موات في دار الحرب يذيون عنه ذهب عن العمراء فالصحيح أنه ركاز كالذي لا يذيون عنه لعموم الحديث<sup>(٢)</sup>.

٩- أما إن وجد الكثر في أرض مملوكة لأهل هذه الدار فيغرق الفقهاء بين حالتين:

أولها: أن يدخل بأمان فلا يحمل له أخذ الكثر لا بفشاك ولا غيره، وليس له خباتهم في أمعتهم، فإن أخذه لزمه رد، قال الحنفية: ويرده إلى صاحب الأرض، وإذا ملكه ملكا خيما لتسكن حيث الحياة فيه فينه التصديق به، ولو باعه يجوز بيعه لكن لا يطيب للمشتري.

ج- ما يوجد من الكثر في بلاد الإسلام في أرض ملكها صاحبها بالإحياء فيخمس ما يوجد<sup>(٣)</sup>، ويستحق المحي الأتماس الأربعة الباقية.

وتنص الحنابلة على أن الكثر للواجد إن وجد في أرض ملكها بالإحياء أو انتقلت إليه بعمرات أو بيع أو غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

د- ما يوجد من الكثر في بلاد الإسلام في أرض موقوفة فالكثر لمن في يده الأرض، كذا ذكره البخاري<sup>(٥)</sup>.

النوع الثاني: الكنوز التي يجدها المسلم أو القمي في دار الحرب:

٨- فصل الفقهاء أنواع ما يجده المسلم أو القمي من كنوز في دار الحرب على النحو التالي:

فقال المالكية والحنابلة: هو كموات دار الإسلام فيه الخمس<sup>(٦)</sup> لعموم قوله ﷺ: وفي الركاز الخمس<sup>(٧)</sup>.

وفقال الحنفية: إذا وجد الكثر في أرض ليست بمملوكة لأحد في دار الحرب فهو

(١) المصنوع ٢٨/٩٩

(٢) كتاب النكاح ٢/٢٧٧

(٣) المصنوع ٢٨/٩٩

(٤) حاشية القدوري ١٢١/٢٩١، والمصنوع شرح فكيه ١٢/١٥٥

(٥) حديث ابن الركاز الخمس

أعزوه البخاري وضع شاري ١٢/٣٦١، وصار ٢٣/١٣٣٨

من حديث أبي هريرة

(٦) جامع البيان ١١/٥٦٠، والدر المنثور ١٦/٢١٠

(٧) المصنوع ٢٨/٩٩

أ - ملكية الخمس:

١٠ - يميز فقهاء الحنفية بين نوعين من الحقوق:

أولها: الحقوق المتعلقة بذمة أحد من العباد، كدين القرض في ذمة المقرض، والتمن في ذمة المشتري، والأجرة في ذمة المستأجر، وقيمة المصوب أو مثله في ذمة العاصب، والمهر والتفقة في ذمة الزوج.

والثاني: الحقوق القائمة بنفسها المتعلقة بالأشياء ذاتها لا في ذمة أحد، وهي التي عرّفها صدر الشريعة بأنها حقوق قائمة بنفسها لا تجب في ذمة أحد كخمس الغنائم والمعادن، فالخمس فيها مفروض على عين الغنائم والمعادن قبل الاستيلاء أو الكشف، دون نظر إلى شخص الغنائم أو الواجد للمعدن<sup>(١)</sup>.

وقد نص الحنفية على أن الخمس للفقراء، والواجد منهم، والأربعة الأخماس للواجد إذا لم يبلغ مائتي درهم، فإن بلغت لم يجر له الإخذ من الخمس.

قال السرخسي: من أصاب كنزا أو معدنا وسعه أن يتصدق بخمسه على المساكين، فإذا أطلع الإمام على ذلك أمضى له ما صنع، لأن الخمس حق الفقراء وقد

بخلاف بيع المشتري شراء فاسدا<sup>(٢)</sup>، وبعد سارقا إن أخذه تخفية، وغشلسا إن أخذه جهارا<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن يكون قد دخل بغير أمان فيحل للواجد أن يأخذ ما يظهر به من كنوزهم ولا شيء فيه عند الخفية إن كان أخذه بغير قتال، أما إن كان أخذه على سبيل القهر والغلبة بقتال وحرب كما لو دخل جماعة بمنعوسون في دار الحروب فظفروا بشيء من كنوزهم يجب فيه الخمس... تكونه غنيمة يحصل الإخذ عن طريق القهر والغلبة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: إن وجد في موضع مملوك لهم نظر: إن أخذ بغير قتال فهو غنيمة كأخذ أموالهم ونفوسهم من يديهم فيكون خمسة لأهل خمس الغنيمة وأربعة لأهله نواجده، وإذا أخذ بغير قتال ولا قهر فهو في مستحقته أهل الغني، كذا ذكره إمام الحرمين<sup>(٥)</sup>.

### ملكية الكنز:

تناول الفقهاء أحكام ملكية الكنز من حيث طبيعته ملكية الخمس وسبب ملكية الأربعة أخماس الباقية والعلاقة بين ملكية الأرض وملكية الكنز التي توجد فيها.

(١) دفع الصلح ٢/ ٦٦

(٢) النبرج ١/ ٦٤

(٣) دفع الصلح ٢/ ٦٦

(٤) النبرج ١/ ٩٤

(٥) هو وضع لعدم الترمذية حر ٧٨٦ طبعه كراتشي.

أوصله إلى مستحقه<sup>(١)</sup>.

لزكاة.

والثاني: أنه يصرف لأهل الخمس، لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاب خيل ولا ركاب، فكان كالقبي، وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج لنية.

وشروطه التصاب - ولو بالنصم - والتقد أي الذهب والفضة وإن لم يكن مفروضاً عن المذهب، لأنه مال مستفاد من الأرض فاختص بما تجب فيه الزكاة قدره ونوعاً كالعدن.

والثاني: لا يشترطان للخير المار، ولا يشترط دخول بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

والمذهب عند الجنبلة: أن الخمس يكون مصرفه مصرف الفيء، اختاره ابن أبي موسى والقاضي وابن عثيل، ويجب الخمس على كل من وجده من مسلم وذمي وحر وعبد ومكاتب وكبير وصغير وعاقل ومجنون، إلا أن الواجد له إذا كان عبداً فهو لسيده، وإن كان صبياً أو مجنوناً فهو لها ويخرج عنها ولبيها.

وفي رواية عن أحمد: أنه زكاة، جزم به الحنفي، وإن تصدق به على المساكين أجراه لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمر صاحب الكثر أن يتصدق به على المساكين

وقال الكاساني: يجوز دفع الخمس إلى السالدين والمولودين إذا كانوا فقراء بخلاف الزكاة والعشر، ويجوز للواجد أن يصرفه في مصالحه إذا كان محتاجاً ولا تغنيه الأربعة الاخماس الباقية بأن كانت تفل عن المائتين. أما إذا بلغت الاخماس الأربعة المائتين فليس للواجد الأخذ من الخمس لغناه، ولا يقال ينهي ألا يجب الخمس مع الفقر كالفقعة، لأننا نقول إن النص عام فيتأوله<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: حرس الركاك مصرفه ليس كمصرف الزكاة وإنما هو كخمس الغنائم يحل للأعتياء وغيرهم، ويجب الخمس في الركاك ولو كان الواحد عبداً أو كفواً أو صبياً أو مدبناً، وإن احتاج إلى كبير عمل في تخليصه وانجراه من الأرض ففيه الزكاة ربع العشر. ولا يشترط لوجوب الزكاة بلوغ النصاب ولا غيره من شروط الزكاة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: في الركاك الخمس يصرف مصرف الزكاة على المشهور، لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض، فأشبه الواجب في الزرع والثمر، ولا بد أن يكون الواحد أهلاً

(١) السبط ١/ ٢٢

(٢) دليل الصالح ١/ ٢٠٨، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٠، ومغربي ١/ ٢١٠

(٣) ١/ ٢١٠، البصر ١/ ٢٠٩

(٤) شام ١/ ٢١٠، وصية هبسي ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٠

(١) نهاية الصالح ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٠

ج - ملكية الكنز الموجود في أرض مملوكة لغير معين:

١٢ - قال الحنفية: إذا وجد الكنز في أرض مملوكة فإنما أن تكون مملوكة لغير معين أو مملوكة لمعين، والأراضي المملوكة لغير معين هي التي آلت إلى المسلمين بلا قتال ولا إيجاب خيل ولا ركاب، وكذا التي آلت إلى بيت المال لموت المالك من غير وراث، كما صرح به بعض الفقهاء فيما يتعلق بالأراضي مصر<sup>(١)</sup>، وتتقل ملكية هذا النوع من الأرضين إلى بيت المال وتضرب أملاك دولة، فيملكها جميع المسلمين، واعتبرها بعض الفقهاء وقفًا، وحكم ما يوجد من كنز في هذا النوع من الأراضي أن يذهب حصه لبيت المال أما الباقي وهو الأربعة أخماس فالقياس أن يذهب إلى الواجد على مذهب أبي يوسف والحنابلة، أو إلى المخطئ الأول إن عرف، وإلا فليت المال أو للجيش وورثته عند القتالين به حسبما يأتي تفصيله، وفي هذا يذكر ابن عابدين أنه لم ير حكم ما وجد في أرض مملوكة لغير معين، ثم يقول: والذي يظهر لي أن الكل لبيت المال، أما الخمس فظاهر، وأما الباقي فالوجود المالك - وهو جميع المسلمين - فيأخذه ويكيلهم

وإذا كان الخمس زكاة فلا يجب على من ليس من أهلها<sup>(٢)</sup>.

ب - ملكية الأ خمس الأربعة:

١١ - يملك واجد الكنز ما يبقى منه بعد صرف الخمس بالشروط التالية:

أولاً: أن يكون الواجد مسلماً أو ذمياً، فإن كان حربياً اشترط سبق إذن الإمام له بالعمل في انتقيب عن الكنوز، ويتقيد حقه في الكنز باتفاقه مع الإمام، وقد نص فقهاء المذهب الحنفي على أن الحربي إذا عمل في المغاور بلذن الإمام على شرط فله المشروط<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: أن يكون الكنز من دفين الجاهلية لم يدخل في ملك مسلم ولا ذمي وإلا أخذ الكنز حكم اللقطة.

ثالثاً: أن يوجد الكنز في أرض غير مملوكة لأحد كالجبال والمغاور والطرق المهجورة التي لا يقيمها المسلمون ولا أهل الذمة<sup>(٤)</sup>.

ونص الشافعية على أن الواجد يملك الركاز، لأنه كسب له فيملكه بالاكْتِسَاب، وإذا ملكه وجبت الزكاة فيه وهي الخمس لأنه من أهلها<sup>(٥)</sup>.

(١) الإحصاء ٣/ ١٢٤ - ١٢٥، والعمدة مع شرح الكبير ٦١٦ - ٦١٥ / ٣

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٥٣، وصلة من حديث ٥١ / ٢

(٣) المحرر العراقي ٢/ ٢٥٣، وصلة من حديث ١٩ / ١٩١

(٤) الإحصاء ٣/ ٢٢٩

(٥) المجموع ٦/ ٩٦

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ١١٢



وهو النطاز<sup>(١)</sup>.

مسائل فقهية خاصة بالكُتْر:

أ - حكم التنقيب عن الكنوز:

١٤ - بحث الفقهاء المسلمون حكم التنقيب عن الكنوز، ولم يروا حرمة فيها نصوا عليه، لإيجاب الشريعة الخمس فيها خرج منها، مما يدل بوجه الاقتضاء على حل استخراجها وجواز البحث عنه، وما روي عنهم من الكراهة أو الحرمة فإنها هو لمحي آخر، من ذلك أن مالكاً قد كره أخضر في القور ولو كانت لمؤن الجاهلية تعظيماً لحرمة الموت، ففي المسونة: قال مالك: أكره حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراماً، فما نيل فيها من أموال الجاهلية فقهه الخمس<sup>(٢)</sup>، وذلك - كما جاء في حاشية الدسوقي - لإخلاله بالرموة، وخوف مصادفة قبر صالح من نبي أوولي، وأعلم أن مثل قبر الجاهلي في كراهة الحفر لأجل أخذ ما فيه من المال قبر من لا يعرف هل هو من المسلمين أو الكفار، وكذا قبور أهل الذمة، أي الكفار تحقياً. وأما نبش قبور المسلمين فحرام، وحكم ما وجد فيها حكم الملقطة<sup>(٣)</sup>، وقد خالف أشهب في هذا، ورأى جواز نبش قبر الجاهلي وأخذ ما فيه من مال وعرض، وفيه

وهو مذهب المالكية بناء على أصلهم في صرف الباقي بعد الخمس أو دفع نسبة الزكاة إلى مالك الأرض، وبقر الحُرشي هذا الأصل بقوله: باقي الركاز سواء وجب فيه الخمس أو الزكاة، وهو الأربعة الأخماس في الأول والباقي بعد ربع العشر في الثاني مالئك الأرض، وأراد بالمالك حقيقة أو حكماً، بدليل قوله: ولو جيشاً، فإن الأرض لا تملك للجيش، لأنها بمجرد الاستيلاء نصير وقفاً، فإن لم يوجد فهو مال جهلت أربابه، قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع: لو وجد، وحكى ابن شاكس عن سحنون أنه كالملقطة، ومفاده أن الأربعة الأخماس تذهب إلى مالك الأرض، سواء كان معيناً أو غير معين<sup>(٤)</sup>.

ملكية الكنوز الإسلامية:

١٣ - تأخذ هذه الكنوز حكم الملقطة في المذاهب المختلفة، لأنها مال مسلم لا يعرف على التبعين، من حيث وجوب الانقباط، والتعريف ومدة التملك والانتفاع بها، وضمانها بعد التصديق، وما إلى ذلك... (ر: لقطة).

(١) الفتاوى ١٩٠/٢.

(٢) حاشية الدسوقي ١٩٠/١، والحرشي ٢٢/٢١١.

(٣) حاشية ابن حاطب ٢٨/٢.

(٤) الحرشي ٢٢/٢١١.

وغير ذلك على أن ما أصاب من ذلك فهو له  
لاخس فيه فأصاب مالا كثيرا من المعادن  
فليس ينبغي للإمام أن يسلم ذلك له إن كان  
موسرا، لأن ما يصاب من الركايز والمعادن هو  
غنيمة، والخمس حق الفقراء في الغنيمة، ولا  
يجوز له أن يظلم حق الفقراء، فإن كان الذي  
أصابه محتاجاً عليه دين كثير لا يصير غنيا  
بالأربعة الأحاسن فرأى الإمام أن يسلم ذلك  
الخمس له جازاً، لأن الخمس حق الفقراء،  
وهذا الذي أصابه فقير، فقد صرف الحق إلى  
مستحقه فيجوز، والدليل عليه ما روي عن  
علي رضي الله عنه أنه قال لذلك الرجل الذي  
أصاب الركايز: إن وجدتني في أرض عربية  
فلخمس لنا وأربعة أخاسه لك، ثم قال:  
وستمنها لك، وإنما قال ذلك لأنه رآه أهلاً  
للمدقة<sup>(١)</sup>، ولو اشترط الزيادة على الخمس  
لم يجوز هذا الشرط، فقي السير الكبير أن  
الإمام إذا أذن لمسلم أو ذمي في طلب الكنوز  
والمعادن على أن له النصف والمسلمين  
النصف فأصاب كنزاً أو أموالاً من المعادن،  
فإن الإمام يأخذ منه الخمس وما بقي فهو لمن  
أصابه<sup>(٢)</sup>، وهذا لأن استحقاقه بالإصابة لا  
بالشرط، ولذا لا يعتبر الشرط.

الخمس<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الأحناف، فمتدبرهم  
أنه لا بأس بنش قبر الكفار طلباً للثمن<sup>(٤)</sup>.  
ولا يشترط إذن الإمام في التنقيب عن  
الكنوز والمعادن ليأخذ الواحد حقه عند  
الأحناف، فقي السير: أنه إن أصاب الذمي  
أو الجند أو المكاتب أو العبي أو المرأة معدناً  
في دار الإسلام أو ركايزاً خمس ما أصاب،  
وكانت البقية لمن أصابه، وإن كان ذلك بتغير  
إذن الإمام، لأن هؤلاء يثبت لهم في الغنيمة  
حق وإن أصابوها بتغير إذن الإمام، فإنهم لو  
غزوا مع عسكر من المسلمين بتغير إذن الإمام  
وضح لهم من الغنيمة، فكذلك ثبت لهم  
حق فيما أصابوا في دار الإسلام<sup>(٥)</sup>.

ولو أذن الإمام لأحد في استخراج المعادن  
أو الكنوز على شرط لزم هذا الشرط، فكل  
شيء فنده الإمام صار كالذي ظهر تقديره  
بالشرية<sup>(٦)</sup>، فبما لا يصادم نصاً ولا أصلاً  
من الأصول الشرعية، ولذا لا يجوز للإمام  
الامتناع على إسقاط شيء من الخمس الذي  
أوجبه الشارع لحظ الفقهاء، فلو أن مسلماً حراً  
أو عبداً لو مكاتباً أو امرأة أذن له الإمام في  
طلب الكنوز والمعادن من الذهب والفضة

(١) المرجع السابق

(٢) حاشية ابن عديم ٣/ ٢٩

(٣) السير الكبير محمد بن الحسن الشيباني ١٥/ ٢٦٨

(٤) المرجع السابق ١٥/ ٢٦٩

(٥) السير الكبير ٤/ ٢٢٣

(٦) السير الكبير ١٥/ ٢٢٠

احتقار الذمي والمستأمن للكَنْزِ.

١٥ - الذمي كالمسلم في إيجاب الخمس وفي عدم اشتراط إذن الإمام لاستحقاق المثلث.

يقول الشيباني: وما أصاب الذمي من ركاز في دار الإسلام أو معدن ذهب أو فضة أو رصاص أو زئبق فهو للمسلم فيه سواء، بخمس ما أصاب وما بقي فهو له، سواء كان بإذن الإمام أو غير إذن الإمام، لأنه من أهل دارنا ويجري عليه حكمنا فكان بمنزلة المسلم<sup>(١)</sup>.

أما الحرري المستأمن فقال الشيباني: إذا دخل الحرري دار الإسلام بأمان فأصاب ركازاً أو معدناً، فاستخرج منه ذهباً أو ورقاً أو حديدًا فإن إمام المسلمين يأخذه منه كله، ولا يكون له شيء، لأن هذا غنيمة، فإن المسلمين أوجفوا عليها الخيل، ألا ترى أن المسلم لو كان هو الذي أصاب بخمس والباقي له، ولو لم يكن غنيمة لكان لا خمس فيه، والحرري لا حق له في غنائم المسلمين، فإن كان الحرري المستأمن استأذن إمام المسلمين في طلب ذلك والعمل فيه حتى يستخرجه فأذن له في ذلك، فعمل فأصاب شيئاً خمس ما أصاب وكان ما بقي للحرري المستأمن، لأن الحرري المستأمن لو قاتل

الشركيين بإذن الإمام صار له في الغنيمة نصيب، حتى أنه يرضخ له كما يرضخ للذمي<sup>(٢)</sup>.

وقال: لو أن الحرري مستأمن استأذن الإمام في طلب الكَنْزِ (الغنائم)، فأذن له الإمام على أن للمسلمين ما يصيب النصف وله النصف، فعمل على هذا فأصاب ركازاً معدناً فإن الإمام يأخذ نصف ما أصاب والحرري نصفه، وذلك لأن الحرري المستأمن إنما يستحق من الركاك الذي أصابه في دار الإسلام ما استحقه بشرط إذن الإمام، فإنه لو أصابه بعد إذن الإمام أخذ منه، وإذا كان استحقاقه بالشرط... والإمام شرط له النصف فلا يستحق أكثر من النصف، ثم الإمام يأخذ خمس ما أصاب الحرري من النصف الذي أخذه من الحرري فيجعله للفقراء، ويعمل النصف للغنائمة، وذلك لأن إذن الإمام يصير ما أصابه الحرري غنيمة يجب فيها الخمس<sup>(٣)</sup>.

ب - الاستجار على العمل في استخراج الكَنْزِ:

١٦ - أجاز جمهور الفقهاء الاستجار على العمل في استخراج الكَنْزِ، شريطة

(١) السير الكبير ١/ ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) اربع السائق ١/ ٢٠٢.

(٣) السير الكبير ١/ ٢١٣.

لجواز المعاوضة على هذه المنفعة، يقول  
السرخسي: وإذا تقبل الرجل من السلطان  
معدناً ثم استأجر فيه أجراً، واستخرجوا منه  
مالاً. قال يحمس، وما بقي فهو للتقبل،  
لأن عمل أجراته كعمله بنفسه، ولأن عمله  
صار مسلماً إليه حكماً بدليل وجوب الأجرة  
لهم عليه، وإن كانوا عملوا فيه بغير أمره  
والأربعة الأخماس لهم دونه، لأنهم وجدوا  
المثال، والأربعة الأخماس للواجد، والتقبل من  
السلطان لم يكن صحيحاً، لأن المقصود منه  
ما هو عين، والتقبل في مثله لا يصح، كمن  
تقبل أجرة فاصطاد فيها السمك غيره كان  
للمقبض اصطاده، وكذلك من تقبل بعض  
المقانس من السلطان فاصطاد فيها غيره كان  
الصيد لمن أخذه، ولا يصح ذلك التقبل  
منه، فهذا مثله <sup>(١)</sup>.

ومعنى التقبل الالتزام بالعمل بمعدن (ر)  
تقبل ف (١)

لكن لو فسدت الإجارة فالقياس لا تجب  
الأجرة للأجير وأن يكون عمله في استخراج  
الكنوز لنفسه، وقد نص ابن عابدين فيها لو  
لم يتفقا على تعيين العمل به لا يقضيه - كان  
لا يذكرنا وقتا جدداته لهذا العمل - أن الركز  
هنا للعامل أيضاً، إذا لم يوفقنا، لأنه إذا فسد

استخرج شروط صحة الإجارة، وهي أن  
تكون الأجرة معلومة وأن يكون العمل  
مضبوطاً بزمان أو غيره مما يحصل به الضبط،  
كحفر كذا وإزالة جدار أو نقل قدر معين من  
التراب، ويستحق العامل الأجر ويذهب ما  
يخرج من الكنوز إلى المستأجر، جاء في  
البحر الرائق: أنه إذا استأجر أجراً للعمل  
في المعدن فالصواب للمستأجر لأنهم يعملون  
له <sup>(٢)</sup>.

وفي حاشية الدررقي أنه يجوز دفعه أي  
المعدن لمن يعمل فيه بأجرة معلومة يأخذها  
من العامل في نظير أخذه ما يخرج من المعدن  
بشرط كون العمل مضبوطاً بزمان أو عمل  
خاص كحفر قامة أو قمتين تغيا للجبال في  
الإجارة، وسمي العوض المدفوع أجرة لأنه  
ليس في مقابلة ذات، بل في مقابلة إسقاط  
الاستحقاق <sup>(٣)</sup>، ويرى المالكية أنه إذا  
استأجره على أن ما يخرج لربه والأجرة يدفعها  
ربه للعامل فيجوز ولو بأجرة نقد... وفي  
جواز دفع المعدن بجزء للعامل مما يخرج منه  
كتصف أو ربع كالفراض ومنه... قولان  
رجح كل منهما <sup>(٤)</sup>.

ولما جازت الإجارة في استخراج الكنوز

(١) البحر الرائق ١/٢٠٩

(٢) حاشية الدررقي ١/١٨٨

(٣) الزمخشرقي ١/١٨٩

(٤) المجموع ١/٩١٧، ونظر في هذه المسألة نصها ابن عابدين في  
أصل نسخة ١/١٣٩

مثل بالغاً ما بلغ عند محمد، وعند أبي يوسف لا يجازيه نصف ثمن ذلك<sup>(١)</sup>، وإنما كانت الشركة في تحصيل المعادن الخلقية أو الكنوز الجاهلية فاسدة عند الحنفية لأن هذه الأموال من المباحات فلا تغلب التوكيل في أخذها، والشركة إنما تقوم على معنى الوكالة، فكل من الشريكين وكيل عن الآخر في التغلب والعمل حتى يشتركا في الربح الحاصل لهما، ولا فرق في ذلك بين الاشتراك في التحصيل بآلة يستخدمها كل منهما في عمله أو بآلات مشتركة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: جواز الاشتراك في استخراج المعادن والكنوز، وهو مذهب المالكية والحنابلة، خلافاً لأتباع الحنفية، ففي حاشية الدسوقي جواز الاشتراك في الحفر على الركاز والمعدن والأيسار والعيون وكذا البنيان بشرط اتحاد الموضع، فلا يجوز أن يحفر هذا في غار فيه معدن وهذا في غار آخر<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر ابن قدامة جواز الاشتراك في المباح كالخطب والحشيش والثمر المأخوذة من الجبال والمعادن والنلصص على دار الحرب، فهذا جائز، نص عليه أحمد<sup>(٤)</sup>.

الاستعجار بقي مجرد التوكيل، والتوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما إذا حصله أحدهما بإعانة الآخر، فإن للمعين أجر مثله، لأنه عمل له غير متبرع، وهذا ما ظهر في فتايله<sup>(٥)</sup>.

### ج - الاشتراك في استخراج الكنوز:

١٧ - انقسم الفقهاء في حكم الاشتراك في استخراج الكنوز إلى فريقين:

الأول: الحكم بنسب الشركة في استخراج الكنوز ويرجع ما يستخرجه كل شريك من الشركاء لنفسه وهو مذهب الحنفية، قال المحصني: لو عمل رجلان في طلب الركاز فهو للواحد، قال ابن عابدين: ظاهره أنه لا شيء عليه للآخر وهذا ظاهر فيها إذا حضر أحدهما مثلاً، ثم جاء آخر وأتم الحفر واستخرج الركاز، أما لو اشتركا في طلب ذلك فسيذكر في باب الشركة الفاسدة أنها لا تصح في احتشاش واحتطاد واستفاد وبائر مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كثر وطبخ أجر من طبن مباح تتضمنها الوكالة، والتوكيل في أخذ المباح لا يصح، وما حصله أحدهما فله، وما حصله معاً فلهما نصين إن لم يعلم ما لكل، وما حصله أحدهما بإعانة صاحبه فله، ولصاحبه أجر

(١) حاشية ابن عابدين ١٠٩ / ٣، ٣٨٢ / ٣.

(٢) انتهى إجماعه مع المتن في المذهب ٣ / ٩٩٤ - ٩٩٥، والبرق ١١ / ٢١٧.

(٣) حاشية الدسوقي ٣ / ٣٦٩.

(٤) انتهى لابن قدامة ١١٨ / ٢.

(٥) حاشية ابن عابدين ٢ / ٢٠٢.

المكان يوما فيجزيء آخر من الغد فيعمل في ذلك المكان ويصيب منه ثقال معشرا أحقيته ، قال محمد : بخمس وما بقي بعد الخمس فهو للذي عمل فيه بعد ذلك أخيرا<sup>(١)</sup> ، إذ فرض المسألة أن المستخرج الأول ترك مكان الحفر في الفترة التي عمل فيها الآخر.

أما إذا لم ينقطع عن العمل فيه فإنه لا حتى لأحد في مزاحمته ، سبق اختصاصه به<sup>(٢)</sup> ومقتضاه أن مجرد العمل في مكان للبحث عما فيه من كنوز أو معادن لا يوجب ملك ما يوجد فيه ، إذ الواقع أن من ملك أن يملك لم يعد مالكا ، طبقا لما حره المقرافي<sup>(٣)</sup>.

#### إقطاع المعادن :

١٩ - تختلف الفقهاء في حكم إقطاع المعادن ، وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر الأرض ، بعد أن قسموها إلى معادن ظاهرة ومعادن باطنة ، فأجاز ذلك بعضهم ومنعه آخرون ، وقرئ بعضهم بين المعادن الظاهرة والمعادن الباطنة .

والفصل في : ( إقطاع ف ١٧ ، ١٨

ومعدن )

ويستدل الحنابلة لأذهبهم من القول بما روي عن عبد الله بن مسعود قال : واشتركت لنا وعمار وسعد يوم بدر ، فجاء سعد بأسيرين ولم أجس ، أنسا وعسار بشيء<sup>(١)</sup> ، قال ابن قدامة : ومثل هذا لا يخفى عن رسول الله ﷺ وقد أقرهم عليه . أما من المأثور فيستدلون بأن العمل أحد جهتي المضاربة وصحة الشراكة عليه كالمال<sup>(٢)</sup>

#### د - الاختصاص والمزاومة :

١٨ - لا يتوقف العمل في استخراج الكنوز والمعادن على إذن الإمام إلا عند المالكية الذين اشترطوا إذن الإمام للعمل في المعادن متعا للمهرج والتزاع بين العامة ، وذلك لأن المعادن قد يجدها شرار الناس ، فلو لم يكن حكمه إلى الإمام لأدى ذلك إلى الفتن وانزعاج<sup>(٣)</sup>

ولا يعني عدم اشتراط إذن الإمام في العمل في الكنوز والمعادن إثبات حتى كل أحد في مزاومة العامل فيها ، فلا تجوز مزاحمته فيما احتص به سبق يده عليه ، جاء في الأصل للشيباني فيما لو كان الرجل يعمل في

(١) حديث وابن مسعود الترتك لنا وعمل من بدر . . .

اسمعه أبو ذؤاد (٢) (١٨١) قال الحنفى في مختصر ابن أبي عمير (٣) ٥٥٠ هـ منقطع . فلو أن أحد لم يسمع من أحد

(٤) انتهى لآل قدامة مع الشرح للفتاوى ١١٤

(٥) حاشية الشافعى ١/ ٤٧٧

(١) الأصل أن الشرط للشارع ١٢٩

(٢) غرر - الاستقام في مباحل الأمم ١ : ١٠٦

(٣) مخررة ٢٣ / ٢٠٠ دبا معزما

أثر النفقة في وجوب الخمس : وقال آخرون : إنه من قبيل الزكاة .

والتفصيل في (دكا ف ١٠ - ١٥) .

شروط وجوب الخمس :

أ - التمول والنقوم :

٢٢ - ذهب الفقهاء إلى اشتراط تمول الخارج من الأرض لوجوب الخمس فيه ، أما ما لا يتحوله الناس في العادة ولا يبذلون الأيمان للحصول عليه فلا شيء فيه .

واعتلّفوا في اشتراط كون الخارج من الأيمان لوجوب الخمس فيه أو في عدم اشتراط ذلك .

فذهب الحنفية والمالكية والحشيلة وهو مقابل المذهب عند الشافعية إلى أنه لا يشترط في الكنز الذي يجب فيه الخمس كونه من الأيمان ، بل قالوا : إن الخمس يجب في الخارج عينا كان أو عرضا كنحاس وحديد وجوهر ورخام وصخور .

وقال الشافعية : يشترط لوجوب الخمس في الخارج من الأرض أن يكون نقداً أي ذهباً ونقصة ، سواء أكانا مضروبين أم غير مضروبين كالسبائك على المذهب ، لأنه مال مستفاد من الأرض ، فاختص بها نجب فيه الزكاة فلدراً ونقداً كالمعدن <sup>(١)</sup> .

أثر النفقة في وجوب الخمس :

٢٠ - يرى المالكية في المتمد طيفاً لما ذكره الدسوقي أن الركاز فيه الخمس إلا في حالتين وهما : إذا ما توقف إخراجها من الأرض على كبير نفقة ، أو عمل ، وأما فيها فالواجب إخراج ربع العشر ، ويخالف ابن يونس في هذا التفسير ويوجب الخمس في الركاز مطلقاً ، سواء اقتصر إخراجها من الأرض إلى كبير نفقة وإلى كبير جهد وعمل أم لم يقتصر <sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعية : الواجب في الركاز الخمس ، ولا اعتبار بالنفقة أو العمل في الحصول عليه ، حيث إنه لا نفقة لتحصيله غالباً ، لأنه يصل إلى الواجد من غير نفقة ولا تعب ، أو بقليل من ذلك خلافاً للمذهب والقبضة المستخرجين من المعدن فاعتبرت النفقة والعمل في مقدار ما يجب فيها ، لأن الواجب يزداد بقلّة المؤنة وينقص بكثرة ما كالمعشرات <sup>(٣)</sup> .

نوع وجوب الخمس :

٢١ - اختلف الفقهاء في تكليف الخمس الذي يجب في الكنز ، هل هو كالزكاة أو كخمس الغنمة ؟

فقال بعضهم : إنه من قبيل الغنمة ،

(١) انظر الرافق ١/ ٢٥٤ ، وبلد الحقائق ١/ ١٧١ ، والشرح المفصل ١/ ٢٥٣ ، وشافية الدسوقي ١/ ٤٩٠ ، ومعي الخارج ١/ ٣٩٥ - ٢٩٦ ، وكتاب الخارج ١/ ٢٢٦ .

(٢) حاشية الدسوقي ١/ ١٢٠ .  
(٣) معني الخارج ١/ ٩٤ - وهبته الخارج ١/ ٩٧ ، وانهدت مع الصمد ١/ ٩٤ .

يدبون عنه، رسوا أحياء السوجد أم  
أفضله أم لا (١).

د - الاستخراج من البر لا من البحر:

٢٥ - يشترط بعض الفقهاء أخذ الكنز من  
البحر لوجوب الخمس فيه، على حين لم يشترط  
بعضهم هذا الشرط، ومبناه اختلافهم في  
إلحاق الكنوز بالنعيم أو بالزرع والثمار وفي  
تحقيق الاستيلاء على الكنوز، وهي في البحر،  
على النحو الذي يرد توضيحه فيما يلي:

يحكي الكاساني اختلاف الحنفية في حكم  
ما يستخرج من البحر بقوله: أما المستخرج  
من البحر كاللؤلؤ والمرجان والغير وكل حبة  
تستخرج من البحر فلا شيء فيه في قول  
أبي حنيفة وعبد، وهو للواجد

وعند أبي يوسف فيه الخمس، واحتج بما  
روى أن عامل عمر رضي الله عنه كتب إليه  
في لؤلؤ وجدته، ما فيها؟ قال: فيها  
الخمس، وروى عنه أنه أيضا أخذ الخمس  
من الغنم... ولأن المعنى هو كون ذلك مالا  
مستوعبا من أيدى الكفار بالقهر، إذ الدنيا كلها  
برها وسعها كانت تحت أيديهم، استعاض  
من بين أيديهم، فكان ذلك غنمة فيجب  
الخمس كسائر الغنائم، ولم ما روي عن  
ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن

ب - متى اليد الجاهلية على ملك الكنز:

٢٣ - يشترط لاعتبار المال المذخور في باطن  
الأرض من الكنوز التي يجب تخصيصها أن  
يقبل على الشخص أنها كانت ملكا لأهل  
الجاهلية، وانفراد بالجاهلية ما قبل معث  
النهي عنها، وليس المقصود أن يكون المال من  
ضرب الجاهلية وصانعهم، بل أن يكون من  
دفعهم، ليعلم أنه كان في ملكهم (٢).

ج - استخراج الكنز من دار الإسلام لا من  
دار الحرب:

٢٤ - أوجب الحنفية والحنابلة استخراج الكنز  
من دار الإسلام لوجوب الخمس فيه،  
ف عندهم أنه لا يخصص ركاز معدنا كان أو كنزا  
وجد في صحراء دار الحرب، بل كله  
للواجد، ولو مستأثرا، لأنه كالمكتسب (٣).

ويخالف المالكية والشافعية في هذا،  
فيخصص عند المالكية ما يوجد من الكنوز في  
أرض غير مملوكة لأحد كموات أرض الإسلام  
وأرض الحرب، لسواجده أبنائي بعد  
الخمس، وفي نهاية المحتاج أن الركاز هو  
الموجود الجاهلي في موات مطلقا سواء كان  
بدار الإسلام ثم بدار الحرب إذ كنزوا

(١) من الشمام ١/ ٢٩٦، والطحاوي المذبح ١/ ٢٨٥

(٢) تنوير الأحكام بامتنان سالك من حاشية ١/ ٢٩٦،  
والق ١/ ٢٥٥

(٣) حاشية القمحي ١/ ٢٩٦، وهو المذبح ١/ ٢٨٥



في ظاهر قول الحرقبي واختيار أبي بكر، وروي نحو ذلك عن ابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبو ثور وأبو عبيد، وعن أحمد رواية أخرى أن فيه الزكاة لأنه خارج من معدن فأشبهه الخارج من معدن البر<sup>(١)</sup> والراجح عندهم أنه لا زكاة فيها يخرج من البحر<sup>(٢)</sup> لأنه لم تأت فيه سنة صحيحة، والأصل عدم الوجوب<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: ما نطقه البحر كعبر بما لم يسبق عليه ملك لأحد فنواجده بلا تحميل، فإن تقدم ملك عليه فإن كان جاهلي أو شك فيه فركز، وإن كان لمسلم أو ذمي فلقطة<sup>(٤)</sup>.

هـ - النصاب:

٢٦ - لا يشترط جمهور الفقهاء النصاب لوجوب الخمس في الكنوز، فكل ما يوجد منه، قليلاً أو كثيراً محل لوجوب الخمس فيه كالختمية في ذلك، نص عليه الحنفية والحنابلة وهو مقابل المذهب عند الشافعية، وهو المشهور عند المالكية، ومقابلة ما قاله ابن حنبل من أن اليسر الذي يقل عن

النبر؟ فقال: هو شي، دسره البحر لا خمس فيه، ولأن يد الكفرة لم تثبت على باطن البحار التي يستخرج منها اللؤلؤ والنبر، فلم يكن المستخرج منها مأخوذاً من 'يدي الكفرة' على سبيل القهر، فلا يكون غنيمة فلا يكون فيه الخمس، وعسى هذا قال أصحابنا: إن استخرج من البحر ذهباً أو فضة فلا شيء فيه... وما روي عن عمر رضي الله عنه في اللؤلؤ والنبر معمول على لؤلؤ وغير وجد في غزائن ملوك الكفرة، فكان مالا معقوماً فأوجب فيه الخمس<sup>(١)</sup>، وهذا هو الراجح في المذهب، ففي حاشية ابن عابدين: والحاصل أن أكثر بخس كيف كان... سواء كان من جنس الأرض أو لا بعد أن كان مالا معقوماً، ويستثنى منه جميع ما يستخرج من البحر من حلية ولو ذهباً كان كنزاً في قعر البحر... أي ولو كان ما يستخرج من البحر ذهباً مكتوزاً بصنع العباد في قعر البحر، فإنه لا خمس فيه، وكله للواجد... لأنه لم يرد عليه القهر، فلم يكن غنيمة... والظاهر أن هذا مخصوص فيها ليس عليه علامة الإسلام<sup>(٢)</sup>. وذهب الحنابلة إلى أنه لا زكاة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان ونحوه

(١) المصنف لابن قدامة ٢/ ٤٢١.

(٢) شرح القامع مع النظم ٢/ ٥٨١.

(٣) كشاف النفاذ ٢/ ٢٢٥، والمبدع ٢/ ٢٥٧.

(٤) حاشية الدرر ٢/ ٤٩٢.

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٦٨.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٤٦، وانظر هذا المذهب في البحر

الرفيع ٢/ ٢٥٤، وشرح المحققين ٢/ ٢٥١.



ج - أهلية الواجد :

٢٩ - بقصد هذه الأهلية صلاحية الواجد للاستحقاق من الغنمة ، وهذا مر تفسير الحنفية ومن وافقهم من المالكية والحنابلة ، ولذا يجب الخمس على الواجد وأربعة أختام له لتعلق الواجب بالعين ، فيستوي عندهم أن يكون الواجد حراً أو عبداً مسلماً أو ذمياً صيباً أو بالغاً رجلاً أو امرأة ، فإنه يؤخذ منه الخمس ، والباقي يكون للواجد ، سواء وجد في أرض العشر أو أرض الخراج ، لأن استحقاق هذه المال كاستحقاق الغنمة ، ولجميع من سبها حق في الغنمة إما سبها وإما رصخاً فإن الصبي والعبد والذمي والمرأة يرضع هم<sup>(١)</sup> .

ويستدل الجمهور عن مذهبه بعموم قوله ﷺ : « وفي الزكاة الخمس »<sup>(٢)</sup> ، ولأنه أشبه بالغنمة في تعلق الواجب بعينها ، ولأنه اكتساب مال فكان مكتسبه حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً أو امرأة<sup>(٣)</sup> .

موانع وجوب الخمس في الكُتْر :

يمنع وجوب الخمس أو بعضه لعدة أسباب أهمها : تلف الكُتْر بعد خروجه تلفاً

جزئياً أو كلياً ، وظهور ماله ، واشتراط الإمام على الواجد العمل في احتضار الكُتْر واستخراجها لبيت المال ، وما إلى ذلك ، وفيما يلي توضيح هذه الموانع بوجه الإجمال والإيجاز أ - تلف الكُتْر جزئياً أو كلياً :

٣٠ - يرى المالكية أن الزكاة بأخذ ماخذ الزكاة إذا احتاج تكبير نفقة أو عمل في تخليصه ، فإذا تلف بعضه أو كله بعد إمكان الأداء لا تسقط عنه الزكاة ، وإن كان التلغ قبل التمكن من الأداء فلا شيء عليه<sup>(١)</sup> . وقال الشافعية : إذا تلف الزكاة قبل التمكن من إخراج الواجب فيه ، وكان التلف بدون تعريض في حفظه ، فلا يجب الخمس ، قياساً على المال المترك قبل أن يتمكن المالك من إخراج زكاته<sup>(٢)</sup> .

رأى الشافعية ( ر : زكاة ١٣٩ - ١٤٠ ) .

ب - صدوقية الواجد :

٣١ - لا يعطى الذين على الواجد وجوب الخمس عند الحنفية والمالكية ، وعند الحنفية يجوز للواجد أن يكتم الخمس لنفسه ولا يخرجها إذا كان فقيراً أو مديناً محتاجاً ، بمعنى أنه يتناول أن له حقاً في بيت المال ونصيباً في الشيء ، فجازوا له أن يأخذ الخمس لنفسه

(١) للشرط ١٢٠

(٢) حديث « وفي الزكاة خمس »

سنن ترمذ ١

(٣) انتهى مع الخارج الكبير ١/ ١١١ ، وأخرى ١/ ١١٠

(١) حاشي الشافعية مع الحنفية ١/ ٢٠٩

(٢) مع الشافعية ١/ ٢٠٩

مستم ملك تصابيا حولاً فوجبت عليه الزكاة  
كمن لا دين عليه <sup>(١)</sup>، ودليل القول بمنع  
الدين زكاة ما يقابله قوله <sup>(٢)</sup>: «لا صدقة إلا  
عن ظهر غنى» <sup>(٣)</sup>.

أما الأموال الظاهرة وهي النقاشي والحبوب  
والنشاء ففيها روايتان: إحداهما أن الدين  
يمنع وجوب الزكاة فيها لما ذكرنا، قال أحمد في  
رواية إسحاق بن إبراهيم: يبتدىء بالدين  
فيقتضيه ثم ينظر ما بقي عنده بعد إخراج  
النفقة فيزكاه، ولا يكون على أحد دينه أكثر  
من مائه، صدقة في ذيل أو بقر أو غنم أو  
زروع، وهذا قول عطاء والحسن والنخعي  
وسليمان بن يسار والثوري والليث وإسحاق.  
والرواية الثانية: لا يمنع الزكاة فيها، وهو  
قول الأوزاعي <sup>(٤)</sup>.

والرواية الثالثة: أنه لا يمنع الدين الزكاة  
في الأموال الظاهرة إلا في الزروع والنشاء فيما  
استدانته للإطلاق عليها خاصة، وهذا ظاهر  
كلام الخرقي <sup>(٥)</sup>.

وللتفصيل (ر: زكاة ف ٣٣ - ٣٤).

عوضاً عن ذلك، لا أنهم أسقطوا الخمس  
عن المعادن <sup>(٦)</sup>.

أما الشافعية فأنظر الأكوال عندهم أن  
الدين لا يمنع وجوب الزكاة، والمزوج  
عندهم أن الدين يمنع الواجب في المال  
الباطن وهو النقد...، والركاز والعرض،  
ولا يمنع في الظاهر، وهو الحاشية والزروع  
والنشاء والمعدن، والفرق أن الظاهر ينمو  
بنفسه، والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه،  
والدين يمنع من ذلك ويخرج إلى صرفه في  
قضائه <sup>(٧)</sup>، وعمل الخلاف كما جاء في حاشية  
الجمال إلا يزيد المال على الدين بمقدار  
النصاب، فإن زاد ما يبلغ النصاب زكى  
الزائد، وألا يكون له ما يؤدي دينه منه غير  
المال المؤكف، فإن كان لم يمنع قطعاً عند  
جمهورهم <sup>(٨)</sup>.

وعند الحنابلة: الدين يمنع وجوب الزكاة  
في الأموال الباطنة، رواية واحدة، وهي  
للإيمان وعروض التجارة، وبه قال عطاء  
وسليمان بن يسار والحسن والنخعي والليث  
والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور، وقال  
ربيعة وحماد بن أبي سليمان لا يمنع، لأنه حر

(١) تنزه الكفر مع الحق ١٠ / ١٥٠.

(٢) حديث الأعمدة لأمر ظهر من.

(٣) شرح أحمد (١٠ / ١٢٠) من حديث أبي هريرة وأبو سعيد  
محجج.

(٤) المنهج الأكبر مع الحق ١ / ٢٥٦.

(٥) للشرح الكبير مع الحق ٢ / ٤٥٦.

(٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢ / ٣٠٥، وشرح الركن  
١٢ / ٢٥٢، والخرقي ٢ / ٢٠٠.

(٧) مفتي المنهج ١ / ٢٠٦.

(٨) حديث المغل ١٢ / ٢٨٨.

ج - الشرط والاتفاق مع الإمام:

هذا الاجتهاد أبو ذر رضي الله عنه .

٣٢ - إذا لم يأذن الإمام في العمل لاستخراج الكنوز إلا بشروط خاصة، كأن يأخذ الواجد أجره معينة ويكون الخارج لبيت مال المسلمين فإن مثل هذا الشرط يصح ويجب الوفاء به لأن المسلمين على شروطهم - يقول الكليني: في الركاز الخمس . . . سواء كان الساجد حراً أو عبداً مملوكاً أو ذمياً كبيراً أو صغيراً . . . إلا إذا كان ذلك بإذن الإمام وقاطعه على شيء، فله أن يفي بشرطه لقول النبي ﷺ: «والمسلمون على شروطهم»<sup>(١)</sup>، ولأنه إذا قاطعه على شيء فقد جعل المشروط أجراً لعمله فيستحقه بهذا الطريق<sup>(٢)</sup>، ويذكر الحرشي اعتبار هذا النوع من الاتفاق (هبة للثواب) حتى لا يتزعزع في صحة الإجارة بجهالة الأجرة أو المناجور عليه<sup>(٣)</sup>.

كنز المال:

٣٣ - اتجه الفقهاء في تحديد مفهوم كنز المال إلى اتجاهات ثلاثة:

الاجتهاد الأول: تعريف الكنز بأنه هو ما فضل عن الحاجة<sup>(١)</sup>، وأشهر من دعا إلى

قال الرازي: المال الكثير إذا جمع فهو الكثير المذموم سواء أئيت زكاته أو لم تؤد لعدم<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَتَيْتَهُمُ﴾<sup>(٣)</sup> فظاهر الآية دليل على المنع من جمع المال، وما روى ثوبان لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ: «وَبِمَا لِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرَةِ»، قالوا: يا رسول الله: فأي مال نكنز؟ قال: «قلب شاكراً ولا لنا ذاكراً» وروية صالحة<sup>(٤)</sup>.

الاجتهاد الثاني: تعريف الكنز بأنه جمع المال الذي لا تؤدى زكاته، أما ما تؤدى زكاته فليس بكنز، قال ابن عمر: ما أدى زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين، وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض<sup>(٥)</sup>. وهو الكثير المذموم كما قال الأكتون.

واستدلوا بما قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَفْقَهُوهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>،

١ - في صحيح مسلم في كتاب الزكاة

(١) غريب طبري ١٦ / ٤٤

(٢) سورة النور ٢٤

(٣) حديث: «ما رأت أمة» والذين يكتنزون أموالهم والذين

يكتنزون أموالهم (١٧٧ / ٢٥) وما رأت أمة في أسد - انوار

بشر (٣٤١) ولا بد لها الزكاة دي. وقال الشيرازي:

صالحات حسن

(٤) تفسير كبير للإمام الفخر الرازي ١٨ / ١٥٤ وصحيح مش

ابن عسمة تزيين الكبير ١ / ٢٩٨

(٥) سورة بقره ٢٤

(١) حديث: «الظلمة على شروطهم»

لعبد العزيز (٣ / ١٣٥) من حديث حماد بن عمار عن عوف البر

وقال: «قلت حسن صحيح»

(٢) حديث الصحيح ١٦ / ٦٥ - ٦٦

(٣) طبري ١٦ / ٢٠٩

(٤) تفسير لقرني ١٨ / ١١٥. وأما الأحاديث الواردة في كم الكنز

يريد القين لا يؤثرون زكاة أموالهم، ويعموم قوله تعالى: ﴿لَهُمَا مَا كُتِبَتْ﴾<sup>(١)</sup>، فإن ذلك يدل على أن كل ما كتبه الإنسان فهو حقه<sup>(٢)</sup>، ويقول عليه الصلاة والسلام: «نعم المال الصالح للفرع الصالح»<sup>(٣)</sup>.

الاجتهاد الثالث: تعريف الكنز للمال بأنه ما لم تؤد منه الحقوق العارضة فكذلك الأسير وإطعام الجائع وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

## كُنْيَةُ

التعريف:

١ - الكنية اسم يطلق على الشخص للعظيم والتكريم كإبي حفص وإبي الحسن، أو علامة عليه كإبي تراب<sup>(١)</sup>، وهو ماكنى به النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخذاً من حالته عندما وحده مضطجعه إلى جدار المسجد وفي ظهره تراب<sup>(٢)</sup>.

قال ابن منظور: الكنية على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكنى عن الشيء أقضي يستفحش ذكره.

والثاني: أن يكنى الرجل باسم توقيفاً وتعظيماً.

والثالث: أن تقوم الكنية مقام الاسم فيعرف صاحبها بها كما يعرف باسمه كإبي لقب اسمه عبد المزي عرف بكنيته فسماه الله تعالى بها<sup>(٣)</sup>.

## كُنْيَةُ

انظر: معابد

(١) سورة الفتح/ ١٧٤

(٢) تفسير الرازي ١/ ١١٦

(٣) حدث. «نعم المال الصالح للفرع الصالح»

أخرجه أحمد (١/ ١٧٧) وأبو داود (١/ ١٧٧) من حديث عمرو ابن العاص. واللفظ لأحمد وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) انظر: ١/ ١٧٧

(١) الصحاح ج ١

(٢) حديث «أن نبي ﷺ كنى علي بن أبي طالب بكرى»

(٣) انظر: المحرر: مجمع البحري ١/ ١٧٧ من حديث سهل بن سعد

(٤) إسان العرب.

ب - الاسم :

٣ - الاسم في اللغة ما يصرف به الشيء ويستدل به عليه ، وهو من السمو وهو العلو ، أو من الرسم وهو العلامة على خلاف بين أهل اللغة .

وهو عند النحاة ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان كرجل وفرس والاسم الأعظم الاسم الجامع لمعاني صفات الله عز وجل ، واسم الجلالة اسمه سبحانه وتعالى <sup>(١)</sup> .

والفارق بين الكنية والاسم أن الكنية ماصدر باب أو أم ونحوهما ، والاسم ليس كذلك .

الأحكام المتعلقة بالكنية :

حكم التكني بكنية النبي ﷺ :

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى خمسة مذاهب <sup>(٢)</sup> .

٤ - الأول : لا يجوز التكني بكنية النبي ﷺ وهي : أبو القاسم وهو اسم ولده القاسم وكان أكبر أولاده صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم في زمن حياته ، ويجوز بعد وفاته سواء كان اسم صاحب الكنية محمداً أو لم يكن ، لقوله ﷺ : دسموا باسمي ولا تكنوا

والكنية : ماصدر باب أو أم ، كأي عبدالله وأم الخير <sup>(٣)</sup> ، وقال الجرجاني : الكنية ماصدر باب أو أم أو ابن أو بنت <sup>(٤)</sup> .

وتكون علماً غير الاسم واللقب وتستعمل معها أو بدونها تفخيها لشأن صاحبها أن يذكر اسمه مجردا وتكون لأشرف الناس .

وقد اشتهرت الكنى في العرب حتى ربما غلبت على الأسماء كأي طائب وأبي لهب وغيرهما ، وقد يكون للواحد كنية واحدة فأكثر وقد يشتهر باسمه وكنيته جميعا <sup>(٥)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - اللقب :

٢ - اللقب في اللغة هو ما يسمى به الإنسان بعد اسمه العلم من لفظ يدل على المدح أو الذم لمعنى فيه

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي <sup>(٦)</sup> .

واللقب والكنية مشتركان في تعريف المدعو بهما ويعترفان في أن اللقب يفهم مدحاً أو ذماً ، والكنية ماصدر باب أو أم <sup>(٧)</sup> .

(١) شرح بزم غنى ١١٩/١ ، فتح الباري ٥٦٠/١ .

(٢) الترمذي ٣٦٠٠ ، الجرجاني

(٣) فتح الباري ٥٦٠/١

(٤) لغات العرب ، والفتح لمين ، والمعجم الوسيط ، والبرهان ، والمعجم الوسيط ، والفتاوى ٣٢٨/١ ، فتح الباري ١٩٥/١ ، ونسب

الفرط ٣٢٨/١ ، فتح الباري ٥٦٠/١ .

(٥) مجلة الزهور ص ١١٥ .

(١) لغات العرب ، والفتح لمين ، والمعجم الوسيط ، والبرهان ، والمعجم الوسيط ، فتح الباري ٥٦٠/١ .

(٢) فتح الباري ٥٦٠/١ - ٥٦٤ .

من الشافعية والخليفة وجمعه النووي.  
قال الخفيف: ومن كان اسم عمدا  
لا يلبس بأن يكنى أما انقاسم لأن قوله يَنْكُحُ  
«سَمِعُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي» قد  
نسخ وعُلِّنَ ابن عابد بن علي النسخ بقوله.  
لعل وجهه زوال علة النهي برفائه يَنْكُحُ<sup>(١)</sup>.

وقال عياض من المالكية: جمهور السلف  
واخلف وفقهاء الأماضر على جواز التسمية  
والتكنية بأبي القاسم، والنهي عنه  
منسوخ<sup>(٢)</sup>.

٥- الثاني: لا يجوز التكني بكنيته مطلقا،  
أي سواء أكان اسم صاحب الكنية محمدا أم  
لا، وسواء أكان ذلك في زمن النبي ﷺ أم  
لا، لحديث: «سَمِعُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا  
بِكُنْيَتِي».

وهو قول الشافعي والمشهور في مذهبه،  
وهو رواية عند الحاشية<sup>(٣)</sup>.

٦- الثالث: لا يجوز التكني بكنيته يَنْكُحُ لمن  
اسمه محمد، ويجوز لقبه، سواء أكان ذلك  
في زمن حياته يَنْكُحُ أم بعد وفاته يَنْكُحُ لحديث:  
«لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكُنْيَتِي»<sup>(٤)</sup>، ولحديث:

بكنتي<sup>(٥)</sup>، حيث إن من أسباب ورود هذا  
الحديث: أن رجلا قال في السوق والنبي ﷺ  
موجود فيه: يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ  
يَنْكُحُ فقال: رَسْمٌ دَعَوْتُ هَذَا، فقال النبي  
يَنْكُحُ: «سَمِعُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي»  
ففهموا أن علة النهي خاصة بزمن حياته  
لنسب المذكور، وقد زالت فبطلت برفائه يَنْكُحُ،  
وتحديث علي رضي الله عنه قال: قلت  
يا رسول الله: إن ولد لي من بعدك ولد أسماه  
باسمك وأكنيته بكنيتك؟ قال: نعم<sup>(٦)</sup>،  
ولأن بعض الصحابة سعى ابنه محمدا، وكان  
أبا القاسم منهم أبو بكر الصديق، وطلحة  
ابن عبد الله، وسعد، وجعفر بن أبي  
طالب، وعبد الرحمن بن عوف، وحاطب بن  
أبي بلتعف، والأشعث بن قيس رضي الله  
عنهم، يدل على أنهم فهموا النبي ﷺ في  
قوله يَنْكُحُ: «سَمِعُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي»  
محض بزمن حياته يَنْكُحُ لا ما بعده.

وإن هذا ذهب جمهور الفقهاء<sup>(٧)</sup> فمن  
الخفية والمالكية، وهو أحد الأقوال عند كل

(١) حديث: «سَمِعُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي».

أخرجه البخاري (ص ٢٧٩/٢) وضع النووي (٢٣٩/٢).

(٢) حديث: علي (ع) قال: «...».

أخرجه أبو داود (٢٥٦/٢) وضع النووي (٢٣٩/٢) وقال:

حديث صحيح.

(٣) من غير رواية، مؤلف: حافل، ٢٠٠٣، ص ٢٧٩.

(٤) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٥) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٦) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٧) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(١) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٢) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٣) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٤) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٥) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٦) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).

(٧) من غير رواية، مؤلف: رواه، يعني البخاري (٢٧٩/٢).



رضي الله عنه إنما فعل ذلك إعظاماً لاسم النبي ﷺ، لئلا يتهك، وقد سمع رجلاً يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب يا محمد فعل الله بك بفعل فذعه وقال: لا أرى رسول الله ﷺ يسم بك فغير اسمه، وسماه عبد الرحمن<sup>(١)</sup>.

٨- الخامس: لا يجوز التكني بكنية ﷺ في حياته ﷺ مطلقاً، أي سواء أكان اسم صاحب الكنية محمداً أم لا، ويفصل بعد وفاته ﷺ بين من اسمه محمد أو أحمد فلا يجوز أن يكنى بكنية ﷺ وبين من ليس اسمه محمداً أو أحمد فيجوز أن يكنى بكنيته ﷺ.

قال ابن حجر العسقلاني: هو أصل المذهب مع غريبته<sup>(٢)</sup>.

حكم التكني:

٩- قال جمهور الفقهاء: يسن أن يكنى أهل الفضل من الرجال والنساء، لأن الرسول ﷺ كان يكنى

وكذا كبار الصحابة رضي الله عنهم.

كما يسن أن يكنى الرجل بأكثر أولاده إذا كان له أولاد وكذلك المرأة يسن أن تكنى بأكثر أولادها إذا كان لها أولاد، لأن النبي ﷺ كان

وسموا بأبي ولا نكونوا بكنتي، ولما ورد من حديث أبي هريرة أنه قال: سمى رسول الله ﷺ أن نجتمع بين اسمه وكنيته وقال: ولما أبو القاسم وألله يعطى وأنا أقسم<sup>(٣)</sup>، ولحديث: ومن سمى بأبي فلا يكنى بكنتي<sup>(٤)</sup>.

قال الرافعي: يشبه أن يكون هذا هو الأصح، لأن الناس لم يزالوا يفعلونه في جميع الأعصار من غير إنكار. وهو رواية عند الخبابة<sup>(٥)</sup>.

٧- الرابع: لا يجوز التسمية بمحمد مطلقاً ولا التكني بأبي القاسم مطلقاً، حكاه الطبري وأصح لصاحب هذا القول بما روي عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: وتسمونهم محمداً ثم تلعنونهم<sup>(٦)</sup>، ولما روي من أن عمر رضي الله عنه كتب: لا اسموا أحداً باسم نبي، قال عياض: والأشبه أن عمر

١- أخرجه أحمد (٢٣١٢) من حديث أبي هريرة، وأبوه نفي في المصحح (٢٨١٤) وقال: رجاله رجال الصحيح.

٢- حدثني أبي هريرة أنه قال: سمى رسول الله ﷺ، ثم جمع بين منه وكنته.

٣- أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٩٤)، وأخرجه ترمذي (١٣١٠٥) حظهراً وقال: حديث حسن صحيح.

٤- حدثني أنس رضي الله عنه قال: لا يكنى بكنتي. أخرجه أحمد (٣١٨/٢).

٥- فتح الباري (١/٦٠)، والفرع (٢/٥٦٠-٥٦١). حديث: وتسمونهم محمداً ثم تلعنونهم.

٦- أخرجه أبو داود (١٩٦١/٢) وقال المصنف في المصحح (١٨٨/٨) فيه الخلق من علة رفته إلى معنى يسمونه غيره.

(١) فتح الباري (١/١٠٧٢) ما بعده، والفرع (٢/٥٦٠-٥٦١). فتح الباري (١/١٠٧٢) والفرع (٢/٥٦١-٥٦٢).

أما إذا لم يكن للرجل والمرأة ولد فيجوز  
تكنيها بولد غيرها لحديث عائشة رضي الله  
عنها<sup>(١)</sup> حين وجدت على كونها لم يكن لها ولد  
فتكنى به فقال لها عليه الصلاة والسلام:  
«فأكني بابنك عبدالله» يعني ابن أختها  
قال مسدد - راوي الحديث - عبد الله بن  
الزبير رضي الله عنها<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يجوز التكني بالحالة التي يتصف  
بها الشخص كأبي تراب، وأبي مريّة وما  
أشبهها<sup>(٣)</sup>.

الكتبة للمصنف:

١٠ - قال الفقهاء: لا يكتنى كافر ولا فاسق  
ولا مبتدع، لأنهم لبسوا من أهل التعظيم  
والتكريم بل أمرنا بالإغلاط عليهم إلا لحوف  
فتة من ذكره باسمه، أو تعريف كما قبل به  
في أبي لهب في قوله تعالى: «كَتَبْتُ بِئْسَ الْآبِي  
لَهَبٍ»<sup>(٤)</sup> واسمه عبد الحمزى<sup>(٥)</sup>.

الكتبة للمصنف:

١١ - اختلف الفقهاء في حكم كتبة الصغير

يكتنى أبا القاسم بولده القاسم وكان أكبر  
أولاده<sup>(١)</sup>، ولا ورد عن هانئ بن يزيد أنه لما  
وقد إلى رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم  
يكنونه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ  
فقال: «إن الله هو الحكم وإليه الحكم فلم  
تكني أبا الحكم؟» فقال: «إن غيبي إذا  
اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم فرضي  
كلا الفريقين، فقال رسول الله ﷺ: «وما  
أحسن هذا، فإليك من الولد؟» قال: «لي  
شريح وسلم وعبد الله، قال: «ومن  
أكبرهم؟» قلت: شريح قال: «وفات أبر  
شريح»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن مفلح من الحسابلة بعد هذا  
الحديث: وهذا يدل على أن الأول أن يكتنى  
الإنسان بأكثر أولاده، إلا أنه يجوز التكني  
بغيره من الأولاد لحديث أنس رضي الله عنه:  
«أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ:  
«والسلام عليك يا أبا إبراهيم»<sup>(٣)</sup>، وقد ولد له  
إبراهيم في المدينة المنورة من مارية القبطية.

- (١) فتح الباري ٦/١٠٦، مسوابع الجليل ٢/٢٠٦، وسني  
المنهاج ٢٩٤/١، والقرع ٥٦٥/١ وما سجد، وشيخ  
القرطبي ٣٣٠/١، والأغاب للشرعية ٥٠٨/١ - ٥٠٩.
- (٢) حديث علي بن يزيد: «لا يولد إلى رسول الله ﷺ...»  
لمخرجه أبو داود ٢٦٠/٥٢.
- (٣) حديث جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ: «والسلام عليك  
يا أبا إبراهيم...»  
أخرجه ابن عسك في المخرج بسند حسن ١١٠ - قسم كبيرة  
كسوة، وأشار الذهبي في المخرج للإسلام (ص ٢١) لم  
يقله إلى سنة.

- (١) فتح الباري ٦/١٠٦، مسوابع الجليل ٢/٢٠٦، وسني  
المنهاج ٢٩٤/١، والقرع ٥٦٥/١ وما سجد، وشيخ  
القرطبي ٣٣٠/١، والأغاب للشرعية ٥٠٨/١ - ٥٠٩.
- (٢) حديث علي بن يزيد: «لا يولد إلى رسول الله ﷺ...»  
لمخرجه أبو داود ٢٦٠/٥٢.
- (٣) حديث جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ: «والسلام عليك  
يا أبا إبراهيم...»  
أخرجه ابن عسك في المخرج بسند حسن ١١٠ - قسم كبيرة  
كسوة، وأشار الذهبي في المخرج للإسلام (ص ٢١) لم  
يقله إلى سنة.

قال ابن عابدین: ولو کنی ابیہ الصغیر  
بلی یکر وغیرہ کرهه بعضهم، وعلمهم  
لأنک، لأن الناس يريدون به التفادیل<sup>(۱۲)</sup>.

ومتهم من بسعي النجم والقطيب كاهنا.  
والنمى الاصطلاحى لا يخرج عن معنى  
الغوى<sup>(١٧)</sup>.

٢ - التنجيم علم يدرف به الاستدلال بالمشكلات الفلكية علم الحوادث

(٦) د.ج. الشري ٢٠٨٧/١٠ : ٢٠٨٨ : جازة خلد بن ١٩٩٥/٥  
ومواف الخليل ٢٠٨٧/١٠ : ج.م. الخليل ١٩٩٥/٥ : والألف  
شعبة ٥-٩/١  
(٧) حديث كسر مكة، قتي ١٠٨ : أحسن الناس خطا ١  
أدوية : الألف : د.ج. الشري ٢٠٨٧/١٠ : ويقيم  
[١٩٩٧/٤]  
(٨) حديث بن مسعود : " قال : كذا : أبا عبد الرحمن بن :  
يولد ١٥  
أشهر الطبري في الصنع الكبير (٢٠٨٧/٩) : وقال الخليل في  
جميع الروايات (٢٠٨٧/٩) : رواية : وقد الصريح  
(٩) حاشية أبو جعفر ٢١٦/٤

ذلك<sup>(١)</sup>.

السلطانية<sup>(٢)</sup>.

وكان للعرب في الجاهلية كهانة قبل مبعث الرسول ﷺ، وكان لهم كهنة، فكان منهم من يزعم: أن تابعا من الجن ورييا<sup>(٣)</sup>، يلقى إليه الأحبار<sup>(٤)</sup>.

ويرد أن الشياطين كانت تسترق السمع فتلقيه إلى الكهنة فتزبد فيه ما تزبد فيقبله الكفار عنهم.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: تصعد الشياطين أفواجا تسترق السمع فيتردد المارد منها فيعلو فيرمي بالشهاب فيصيب جهنم، أو جنبه حيث يشاء الله منه فيلتهب فيأتي أصحابه وهو ينهب فيقول: إنه كان من الأمر كذا وكذا فيذهب أولئك إلى إخوانهم من الكهنة فيزيدون عليه أضغافه من الكذب فيخبرونهم به، فإذا رأوا شيتا مما قالوا قد كان، صدقوههم بما جاءهم من المكذب<sup>(٥)</sup>، فلما بعث النبي ﷺ وحسرت السماء بطلت الكهانة بالقرآن الذي فرق الله به بين الحق والباطل، وأطلع الله نبيه عليه

والتجيم بهذا المعنى ضرب من الكهانة.

الأحكام المتعلقة بالكهانة:

٣ - أجمع الفقهاء على أن التكهن والكهانة بمعنى ادعاء علم الغيب والاكتمال به حرام، كما أجمعوا على أن إتيان الكاهن للسؤال عن عواقب الأمور حرام، وأن التصديق بما يفكره كفر، لما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أتى كاهنا أو عرافا فصدفه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»<sup>(٦)</sup>، ونهى عن أكل ما اكتسبه بالكهانة، لأنه سحت، جاء عن طريق غير مشروع، كاجرة البغي، روى أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ ونهى عن ثمن الكلب، وبهر البغي، وحلوان الكاهن<sup>(٧)</sup>، وهو ما يأخذ على كهنته، ويشمل الكهانة كل ادعاء بعلم الغيب الذي استأثر الله بعلمه، ويشمل اسم الكاهن: كل من يدعي ذلك من منجم وعراف وضراب بالخصباء ونحو

(١) سنن أبي داود ٤١/١، وحاشية مير حيدر ٣١٢/١.

٣٧٢/٥.

(٢) قرآن كريم، جن.

(٣) سنن العرب لمؤ. كهر. وحاشية ابن عابد ١/١، ٣١، ٣٠.

(٤) سنن السلام ١٨/٢.

(٥) صحيح المسند لآل جبريل المطبوع ١٢/١٢ ط ١، العرب بيروت.

(٦) سنن أبي داود ٤١/١.

(٧) حديث: من أتى كاهنا أو عرافا.

أخرجه أحمد ١٢٢٩/٢٢، وفتحكم ٨٢/١٦، من حديث أبي هريرة.

ورسمه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٨) «ثبت أبي مسعود الأنصاري أن النبي ﷺ سحر من

ثمن الكلب.

لعمريه مسلم ١٢٢٩/٢٢.

يقول فقد كفر بما أنزل على محمد<sup>(١)</sup>. قال ابن عباسين نقلا عن الشارخانية: بكفر بقوله أبا أعظم المبروقات، أو أنا أخير عن إخبار الجن، يأي<sup>(٢)</sup>، وقال: كل مسلم ارتد فإنه يقتل إن لم يتب ولا تقبل توبة أحد عشره وذكر منهم الكاهن<sup>(٣)</sup>.

وقال القرطبي: ليس المنجم ومن صاهاه من يضرب بالحصى وينظر في الكتب ويحرر بالطير عن ارتضاء الله تعالى من رسول فيطلعه على ما يشاء من غيبه بل هو كافر بالله مقرر عليه يحسنه وتغميته وكذبه<sup>(٤)</sup>.

وقال القرطبي: وأما ما يخبر به المنجم من الغيب من نزول الأمطار وغيره فقبل ذلك كفر يقتل بخير استنباط لقوله عليه السلام: «قل الله عز وجل: أصبح من عبادي مؤمن بي وكفري فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فهو مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»<sup>(٥)</sup>، وقيل: يستتاب فإن تاب وإلا قتل هاله أشبهه، وقيل يرجز عن

الصلاة والسلام بالوحي على ما يشاء من علم الغيوب التي عجزت الكهانة عن الإحاطة به وإغناه بالتنزيل، وأزهق أباطيل الكهانة<sup>(٦)</sup>.

وأبطل الإسلام الكهانة بأنواعها، وحرم مواظبتها وقرر أن الغيب لا يعلمه إلا الله، فقال عز من قائل: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وكذب مزاعم الكهنة أن الشياطين تأتي لهم بذكر ما يشاء، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَلِيمُونَ﴾<sup>(٨)</sup> إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَرُوُونَ<sup>(٩)</sup>.

حكم الكاهن من حيث الردة وعدمها: ٤ - قال الفقهاء: الكاهن يكفر بأدعى علم الغيب<sup>(١٠)</sup>، لأنه يتعارض مع نص القرآن، قال تعالى: ﴿وَعَلَيْكُمْ الْغَيْبُ فَلَا تَقْهَرُوا عَلَى غَيْبِهِمْ أَسَدًا﴾<sup>(١١)</sup> إِلَّا مَن أَرْضَقْنِي مِن رَّسُولِي<sup>(١٢)</sup>، أي عالم الغيب هو الله وحده فلا يطلع عليه أحد من خلقه إلا من ارتضاء للرسالة، فإنه يطلعه على ما يشاء في غيبه، وعن النبي ﷺ: «من أتى كاهن أو عرافا فصدفه بها

(١) حدثت عن أبي كاهن زعمه... تقدم في فقه (٣)

(٢) حاشية ابن خلدون ٢٩٧/٣

(٣) حاشية ابن خلدون ٢٩٨/٣

(٤) تفسير القرطبي ١٨/١٩

(٥) حديث نقله الله، أصبح من عبدي مؤمن بي

أدعى علم الغيب (أوضح السائق ١٣٩/٢) ب. علم

(٦) (٨٤، ٨٥) من حديث زيد بن عمار، والنقط لشمس

(١) حاشية ابن خلدون ٢٩٧/٣، ٢٩٨/٣

(٢) سورة النمل ٦٤

(٣) سورة القصص ٢١، ٢٢

(٤) حاشية ابن خلدون ٢٩٧/٣

(٥) سورة الحجر ٢٥

ذَلِكَ وَيُؤْتَبَرُ وَلَيْسَ اخْتِلَافًا فِي قَوْلِ بَلْ  
اخْتِلَافٌ فِي حَالٍ، فَإِنْ قَالَ إِنْ الْكُشَاكِبُ  
مُسْتَقْلَةٌ بِالتَّأْثِيرِ قَتْلٌ وَلَمْ يَسْتَبْطَأْ إِنْ كَانَ يَسُرُّهُ  
لَأَنَّهُ زَنْدِيٌّ وَإِنْ أَظْهَرَهُ فَهُوَ مُرْتَدٌّ يَسْتَبْطَأُ،  
وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ عِنْدَهَا  
زَجَرَ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الْكَاذِبِ، لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ تَسْقُطُ  
الْعِدَالَةُ (١).

## كَوْع

التمر بهب:

١ - الكوع في اللغة: طرف الزند الذي يلي  
الإبهام، وأجمع أكواع، والكاع لغة، قال  
الأزهري: الكوع طرف العظم الذي يلي رصغ  
اليد المحاذي للإبهام، وهما عظامان متلاصقان  
في البعد، أحدهما أدنى من الآخر وطرفاهما  
يلتصقان عند مفصل الكف، فالذي يلي  
الخنصر يقال له: الكوسوع، والذي يلي  
الإبهام يقال له: الكوع، وهما عظامان ساعد  
الذراع.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللفظي (٢).

الأحكام المتعلقة بالكوع:

أ - غسل الكوع في الوضوء:

٢ - اتفق الفقهاء على مشروعية غسل الكفين  
إلى الكوعين في أول الوضوء لفعل النبي ﷺ،  
والتفصيل في مصطلح (كف ف ٣).

ومن أحمد روايتان: يقول في أحدهما:  
يستتاب، قيل نه أبقتل؟ قتل: لا، يجس  
لعله يرجع، وفي رواية عنه: الساحر،  
والكاهن حكمهما: القتل، أو الجبس حتى  
يشوبا، لأنها يلبسان أمرهما، يحدث عمر  
رضي الله عنه: «اقتلوا كل ساحر وكاهن»،  
وليس هو من أمر الإسلام (٣).

وجاء في الفروع: الكاهن والمنجم  
كأنساحر عند أصحابنا وإن ابن عقيل فسقه  
فقط إن قال: أصبت بحدسي وفراحتي،  
فإن أوهم قوماً بطريقته: أنه يعلم الغيب،  
فللإمام قتله تسعيه بالفساد (٤).

## كَوْسَج

انظر: أورد

(١) اصطلاح الشرح وإكليات المفردات ١٢١/٥، وقشيري  
١٢١/٤، وحاشية الشارح على شرح الراسي ١٢١/٣.

(٢) المحرر للعراقي ١٥٩/٤.

(٣) الفتاوى ١٥٥/٨.

(٤) الفروع ١٧٧/١.

أن أول ما يقطع من السارق يده اليمنى من  
مفصل الكف وهو الكوع، وروي أن  
النبي ﷺ قطع يد سارق من المفصل<sup>(١)</sup>  
(الكوع)، وقد ورد عن أبي بكر الصديق  
وعمر رضي الله عنهما أنها قالوا: إذا سرق  
سارق فاقطعوا يمينه من الكوع ولا تخالف  
لها في الصحابة<sup>(٢)</sup>، ولأن كل من قطع من  
الأمه قطع من الرسغ فصار إجماعا مكتوبا  
فلا يجوز خلافه<sup>(٣)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (سرقه ف ١٦).



ب - مسح اليدين إلى الكوعين في التيمم:  
٣ - اتفق الفقهاء على أن من أركان التيمم  
مسح الوجه واليدين ثم اختطفوا في الحلد  
الذي يبلغه بالتيمم في اليدين.

فبرى الحنفية والشافعية والثوري وابن أبي  
سلمة والليث بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا  
واجبا، وبه قال محمد بن عبد الله بن  
عبد الحكم وابن نافع، وإليه ذهب إسماعيل  
القاضي<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يبلغ به إلى  
الكوعين وهما الرسغان، وروي هذا عن علي  
ابن أبي طالب والأوزاعي وعطاء والشمسي في  
رواية، وبه قال إسحاق بن راهوية  
والطبري<sup>(٢)</sup>، وقال ابن شهاب: يبلغ به إلى  
الماكب<sup>(٣)</sup>.

وحكى عن المداوردي: أن الكوعين  
فرض والأبواب فضيلة<sup>(٤)</sup>  
والتفصيل (ر: تيمم ف ١٦).

ج - قطع اليد من الكوع في السرقة:  
٤ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة

(١) حدث: أن النبي ﷺ قطع يد سارق من المفصل  
الفرع البيهقي (٢٧١/٨) من حديث جابر بن عبد الله.  
(٢) الغني مع الدرر الكبير ٢٦٤/١٠، وشرح البرقاني ٩٢/٤.  
مجموع الفتاوى ٢٤٥/٢، والموسوعة ٩٣٣/٩، والفتاوى المصرية  
١٨٦/٩، وبذائع الفوائد ٨٨/٧.  
(٣) تبيين الحقائق ٢٩٤/٢.

(١) المغنولي المبدية ٢٦٦/٩، وصي الفتاوى ٩٩/١، ونصير  
الفرط ٢٣٩/٥.  
(٢) الفرع الصغير مع بلغة المالكية ١٥٩/١ ط. علي، والشرح  
٢٢٢/١، وشرح الزركشي لمختصر القرطبي ٣٥٦/١، ونصير  
الفرط ٢٤١/٥.  
(٣) نصير لفرط ٢٣٩/١.  
(٤) نصير لفرط ٢٤١/٥.

الحكم الإجمالي:

٢ - اختلف الفقهاء في تصرف الإنسان في ملكه بما يضر بجاره كفتح كوة نافذة، نذهب بحضهم إلى جوازها، ونذهب بعضهم إلى منعه، ونفصل آخرون الحكم في ذلك، وبيانته ينظر في مصطلح جوار فقرة (٥)، ومصطلح حائط فقرة (٣)، ومصطلح ارتفاع فقرة (١٧)، ومصطلح إشراف فقرة (٤).

## كُوة

التعريف:

١ - الكوة - بالفتح والضم مع تشديد الواو - في اللغة بمعنى الثنية في الحائط، وجمع الفتح على لفظه كوات مثل حبة رحيات، وكوة أيضا بالكسر مثل طية وطاء، وجمع المضموم كُوى بالضم والقصر مثل مديّة ومدي، ويطلق عليها الروشن<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: قال ابن عابدين: المراد بها (بالكوة) ما يفتح في حائط البيت لأجل الضوء أو ما يفرق فيه بلا تقاذ لأجل وضع متاع ونحوه<sup>(٢)</sup>.

وفسر بعض الفقهاء الكوة بالطاقة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو الحسن: كوة بالفتح والضم، والفتح أشهر وهو عبارة عن انطاق<sup>(٤)</sup>.



(١) الصحاح الثماني، والمغرب للمصري ص ٤١٨، لسان العرب لغة ولسان.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥٨/٢.

(٣) القاموس المحقق ٣٥٨/٤، وحاشية البدرني ٣٩٨/٣.

(٤) حاشية العدوي على المحرر ٥٩/١.



## الألفاظ ذات الصلة:

### الوزن:

٢ - الوزن في اللغة: التقدير، يقال: وزن الشيء: قدره بوساطة الميزان<sup>(١)</sup>، وقال الأصمعي: الوزن معرفة قدر الشيء، والمتعارف في الوزن عند العامة ما يقدر بالقط والتبآن<sup>(٢)</sup>.

ولا يختلف معنى الوزن في الاصطلاح عن معناه التقوي.

والفرق بين الكيل والوزن أن الكيل يعرف به مقدار الشيء من حيث الحجم، والوزن يعرف به مقدار الشيء من حيث الثقل.

### الأحكام المتعلقة بالكيل:

#### الحث على إيفاء الكيل:

٣ - حث الشارع الحكيم على إيفاء الكيل، قال تعالى: ﴿لَوْ فُؤَا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وترعد المظلمون بالعذاب الشديد، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ لِمُظْلِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> أَلَيْسَ إِذَا كَالُوا لَمْ يَكُنِ الْكَائِسُ يُسْتَوْفَىٰ ﴿١﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوَّزَوْهُمْ يَخْسِرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿٢﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) المصمم الوسيط.

(٢) الترويض للأصمعي.

(٣) سورة ممتعة ١٨٦/١.

(٤) سورة المظلمين ١/٣.

(٥) المظلم من المظلمين وهو الثقل، والمظلم هو الخلل من صلبه يفصله عن الخلق في كماله دون (تفسير القرطبي ٢٠/٢١٨).

## كَيْل

### التعريف:

١ - الكيل في اللغة مصدر كان يكيل، يقال: كتلت زيدا الطعام كيلا من باب باع، وكال الطعام كيلا: عرف مقداره، وكال الشيء بالشيء: قاسه به.

ويطلق الكيل على ما يعرف به المقدار بالغفير والند والصاع، والاسم (الكيلة) بالكسر، والكيل ما يكال به، قال الفيومي: والكيل مثله<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فالكيل يطلق على المعنى المصدري، كما يطلق على وعاء يكال به من حديد أو خشب أو نحوس<sup>(٢)</sup>، والكيل ما يقدر بالكيل، وكذلك المكيل<sup>(٣)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي للكيل.

(١) المصاحح الفري، بين الصب، جسد العرب.

(٢) المصمم الموي.

(٣) كتلت اصطلاحات فصوص، وتواعد اللغة لبرقي، والفريست لبرغاب الأصمعي.

وجب عليه أن يبرئها ويميز حتى المشتري من حقه... ألا ترى أنه لا يستحق البائع الثمن إلا بعد التوفية، وإن تلف فهو منه قبل التوفية<sup>(١)</sup>.

أما أجرة كيل الثمن وموتة إحصاره إلى عمل العقد إذا كان غائباً فهي على المشتري لأنه هو المكلف بتسليم الثمن<sup>(٢)</sup>.

وينظر التفصيل في مصطلح: (بيع ف ٥٨).

اعتبار الكيل في حطة تحريم الربا:

٥ - ورد النص على تحريم الربا في الأشياء الستة الواردة في قوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والسمك بالسمك» مثلاً بثل سواء سواء<sup>(٣)</sup>.

وقال الفقهاء: إن تحريم الربا في الأجناس المقصوص عليها إنما هو لعله، وإن الحكم بالتحريم يتعدى إلى ما ثبت فيه هذه العلة.

واختلفوا في هذه العلة التي يتعدى حكمها إلى غير الأجناس.

فقال الحنفية: العلة هي الجنس والقدار، وعرف الحنفي بقوله ﷺ: «التمر بالتمر»

قال القرطبي نقلاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: هي أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ ساعة نزل المدينة، وكان هذا فيهم، كانوا إذا اشتروا استوفوا بكليل واجمع، فإذا باعوا بخسوا المكيل والميزان، فلما نزلت هذه السورة انتهوا، فهم قوى الناس كيلاً إلى يومهم هذا<sup>(٤)</sup>.

ونقل القرطبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما نقص قوم الكيل والميزان إلا قطع منهم الرزق<sup>(٥)</sup>، وبعد بعض العلماء البخش في الكيل من المكائثر<sup>(٦)</sup>.

أجرة الكيل:

١ - اتفق الفقهاء على أن أجرة كيل المبيع في بيع المكيل وأجرة وزنه في بيع الوزون على البيع لا على نقيض المبيع، والقبض لا يحصل إلا بذلك<sup>(٧)</sup>، قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَوْفُوا بَآلَ الْكَيْلِ﴾<sup>(٨)</sup>.

كان يوسف - عليه السلام - هو الذي يكيل، وكذلك الوران والنعناد، لأن الرجل إذا باع عدة معلومة من طعامه وأوجب لعقد عليه

(١) قسم القرطبي ٢/٢٤٨، ٢١٩، وغيره، روح المعاني للأسيوطي ٨٩/٣٠٠.

(٢) القرطبي ٢/٢٤٨.

(٣) الزواهر النواصي ١/١٩٧.

(٤) علة الأحكام الواردة في قوله ﷺ (٢٨٩)، والقرطبي ٢/٢٤٨.

(٥) جوامع الإكمال ١/١٠١، وفيه الدعاء ٢/٢٧٣، والفرق لا في هذه ١/٢٢١.

(٦) سورة نزلت ٨٨/١.

(٧) محسن القرطبي ١/٢٤٨.

(٨) لمصلحة العامة، مجلة الأحكام الشرعية (٢٨٨).

(٩) حديث الذهب بالذهب.

(١٠) أجرة كيل ١/٢٢١، من علة علة من العلة.

في مطعموم لا يكال ولا يوزن. ثم عئل هذا  
انقول بأن قضية البيع المساواة، والمؤثر في  
تحقيقها الكيل والوزن والجنس، فإن الوزن أو  
الكيل يسوى بينهما صورة، والجنس يسوى  
بينهما معنى، فكانت علة.

والرواية الثانية أن العلة في الإكراه الثمنية  
وبها عداها - كونه مطعموم جس - فيختص  
بالمضغومات ويخرج منه ما عداها.

والرواية الثالثة عند احتساب العلة فيها هذا  
الذهب والفضة كونه مطعموم جس مكبلاً أو  
موزوناً، فلا يجري الربا في مطعموم لا يكال  
ولا يوزن<sup>(١)</sup>.

وهذا قول الشافعية في القديم.  
وأما في الجديد عندهم فالعلة في الأجناس  
الأربعة غير الذهب والفضة أنها مطعمومة،  
وأما فيهما فالعلة كونهما جس الأيمان  
غالباً<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: العلة في الضود غلبة  
الثمنية، أو مطلق الثمنية، وأما في الطعام  
فلاقيات والادخار.

والتنصّل في مصطلح: (ربا ف  
٢١ - ٢٥).

والخسطة بالخطئة<sup>(٣)</sup>، وعرف القدر بقوله  
عليه الصلاة والسلام: «مثلاً بمثل»، ويعنى  
بالقدر الكيل فيما يكال، والوزن فيما يوزن،  
وذلك له ورد في آخر الحديث: «وكذلك كل  
ما يكال ويوزن»<sup>(٤)</sup>، وحديث: «لأصابع  
بصاع ولأدرهمين بدرهم»<sup>(٥)</sup>، وهذا عام في  
كل مكيل سواء كان مطعموماً أم غير مطعموم،  
فحرم الربا في كل مكيل أو موزون بيع  
بجنه<sup>(٦)</sup>.

وقريب من هذا ما قاله الخطابة في أشهر  
الروايات عندهم، قال الحنفي: «وكل ما كيل  
أو وزن من سائر الأشياء لا يجوز فيه التفاضل  
إذا كان جنساً واحداً»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن قدامة: «روي عن أحمد في ذلك  
ثلاث روايات أشهرهن أن علة الربا في  
الذهب والفضة كونها موزنية جس، وعلة  
الأعيان الأربعة مكيل جس... فعل هذه  
الرواية يجري أرباً في كل مكيل أو موزون  
يجتنسه مطعموماً كان أو غير مطعموم، ولا يجري

(١) حديث: «المع والمثل، والذهب والفضة» نسخة.

أخره مسلم (١١١٦/٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) حديث: «وكذلك كل مكيل».

أورد هذا الشيخ الرمزي في الاستبصار (٢٠١/٢)، وأنه إن من  
أرباً.

(٣) حديث: «لأصابع بصاع ولأدرهمين بدرهم» أخرجه  
أبو داود.

(٤) حديث: «وكذلك كل مكيل» أخرجه  
أبو داود.

(٥) حديث: «المع والمثل، والذهب والفضة» أخرجه  
أبو داود.

(٦) حديث: «المع والمثل، والذهب والفضة» أخرجه  
أبو داود.

(٧) حديث: «المع والمثل، والذهب والفضة» أخرجه  
أبو داود.

(١) المعنى مع شرح الكفر (١٢/٤) ١٢٦.

(٢) المعنى مع شرح الكفر (١٢/٤) ١٢٦.

تعيين المسلم فيه بالكيل :

٦- اتفق الفقهاء على أنه بشرط لصحة السلم أن يكون المسلم فيه معلوماً ميبناً بما يرفع الجهالة ويسد باب المنازعة عند تسليمه، كما يشترط بيان قدره<sup>(١)</sup>، وذلك لقوله ﷺ: «من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»<sup>(٢)</sup>. وهل يشترط تعيين المقدار بالكيل في الكيليات؟ اختلفوا في ذلك :

فقال الحنفية والشافعية : لا يشترط تقدير الكيل بالكيل ، وإنما يشترط معرفة قدره سواء بالكيل أو بالوزن<sup>(٣)</sup> ، قال الكلبي : لو كان المسلم فيه مكبلاً فأعلم قدره بالوزن المعلوم ، أو كان موزوناً فأعلم قدره بالكيل المعلوم جاز ، لأن الشرط كونه معلوم القدر بمعيار يضمن فقدومه وقد وجد ، بخلاف ما إذا باع المكيل بالمكيل ووزناً بوزن متساويين في الوزن ، أو باع الموزون بالموزون كميلاً بكيل متساويين في الكيل أنه لا يجوز عالم يتساوى في الكيل أو السوزن ، لأن شرط السلم كون السلم فيه معلوم القدر ، والعلم بالقدر كما يحصل

بالكيل يحصل بالوزن .

فلما شرط الكيل والوزن في الأشياء التي ورد الشرع فيها باعتبار الكيل والوزن في بيع العين ثبتت نصاً ، فكان بيعها بالكيل أو بالوزن مجازة فلا يجوز<sup>(٤)</sup> .

ومثله ما ذكره الشافعية ، لكن استثنى بعضهم بعض الأجناس ، فلا يسلم فيها إلا بالوزن ، قال الشريفي الخطيب : وبصح سلم المكيل وزناً ، وعكسه أي الموزون الذي يشتري كميلاً ، وحمل الإمام إطلاق الأصحاب جواز كيل الموزون على ما يبعد الكيل في مثله ضابطاً ، بخلاف نحو فتات المسك والعنبر لأن المقدار اليسير منه مائة كثيرة ، والكيل لا يبعد ضابطاً فيه .

واستثنى الجرجاني وغيره التقدير أيضاً ، فلا يسلم فيها إلا بالوزن ، وينبغي أن يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطر في التفاوت بين الكيل والوزن<sup>(٥)</sup> .

وقال المالكية : من شروط السلم علم قدر السلم فيه بمعياره العادي فلا يصح إلا أن يكون السلم فيه مقدراً بكيل أو وزن أو عدد مما جرت به عادته<sup>(٦)</sup> .

وعند الحنابلة في جواز سلم المكيل وزناً أو

(١) بدائع الصالح ٢٠٧/٥ ، والمغني ٢١٢/٥ ، وهما المتفق (٢) ١٩٠/١ ، والمغني ٢١٠/١ .

(٣) حديث : «من أسلف في شيء . . .» أخرجه البخاري (المصنف ٤٢٩/١) ومسلم (١٢٢٧/٢) من حديث ابن عباس ، والمغني للشافعية .

(٤) بدائع الصالح ٢٠٨/٥ ، ومغني الخطيب ١٠٧/٢ .

(١) بدائع الصالح ٢٠٨/٤ .

(٢) مغني المحتاج ١٠٧/٢ .

(٣) المغني ٢١٢/٥ ، الخطيب ١٠٧/٢ .

بالعكس روايتان:

النظام حتى يجري فيه الصاعان: صاع  
البايع وصاع المشتري<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة: إن أسلم فيما يكيل ووزنا،  
أو فيما يوزن كيلا فنقل الأثر أنه سأل أحمد في  
النصر ووزنا، فقال: لا، إلا كيلا، قلت: إن  
الناس ههنا لا يعرفون الكيل، قال: وإن  
كانوا لا يعرفون الكيل، فيحتمل هذا أنه  
لا يجوز في المكيل إلا كيلا، ولا في الموزون إلا  
وزنا.

واعتبر الشافعية كيل المبيع من تمام  
القبض فقالوا: لو بيع الشيء تقديرا...  
كحظ كيلا اشترط في قبضه مع النقل كيلا  
بأن يكال، وذلك لورود النص في قوله ﷺ:  
ومن ابتاع طعاما فلا يسه حتى يكتاله<sup>(٢)</sup>،  
قال الشريفي: فدل على أنه لا يحصل فيه  
القبض إلا بالكيل... فتعين فيما قدر يكيل  
الكيل<sup>(٣)</sup>.

ثم نقل قول المروزي عن أحمد أنه يجوز  
السلم في اللبن كيلا أو وزنا.

وقال الحنابلة: إن أخبر البائع بكياله ثم  
باعه بذلك الكيل فالبيع صحيح، ولو كان  
طعاما وآخر يشاهده فلن شاهد الكيل  
شراؤه بغير كيل ثان، لأنه شاهد كياله أشبه  
مالوكيل له، وعن أحمد أنه يحتاج إلى كيل  
تسخير<sup>(٤)</sup>.

قال ابن قدامة: وهذا يدل على إباحة  
السلم في الكيل ووزنا، وفي الموزون كيلا، لأن  
اللبن لا يخلو من كونه مكيلا أو موزونا، وقد  
أجاز السلم فيه بكل واحد منهما<sup>(٥)</sup>.

اشتراط الكيل في بيع المكيل:

٧- اتفق الفقهاء في الجملة على عدم جواز  
بيع الكيلات قبل القبض.

وقال الحنفية: من اشترى مكيلا مكاهلة  
أو موزونا موازنة فاكثاله أو اتزنه ثم باعه  
مكاهلة أو موازنة لم يجز للمشتري منه أن  
يسبغه، ولا أن يأكله حتى يعيد الكيل  
والسوزن<sup>(٦)</sup>، لأن النبي ﷺ: من بيع

(١) حديث: من عز مع الطعام حتى يجري فيه الصاعان...  
أخرجه ابن ماجة (٧٨٠/٢) من حديث جابر، وضعف إسناد

الرواية في صحيح الرحامة (١٦٠/٢)

(٢) حديث: ومن ابتاع طعاما فلا يسه حتى يكتاله

أخرجه مسلم (١١١٠/٢) من حديث ابن عباس

(٣) من المحتاج ٧٤/٢

(٤) الشرح الكبير بأبوابه (٢١/٤)

(٥) المغني ابن قدامة (٢١٨/٤) ٢١٩

(٦) المحتاج مع النجاشي ٢٠٧/٥

## كَيْلِي

انظر: مَلِي

## كَيْ

انظر: تَدَاوِي



## لَوْلُو

التعريف:

١ - اللَوْلُو معروف وهو في اللغة جمع لَوْثَةٌ، وهي اندرة، ويجمع أيضا على لَأْيَاءُ.  
ويقال نلأنا النجم والقمر والنار والبرق:  
أضأه ولىع.

وفي المعجم الوسيط: يتكون اللَوْلُو في الأصداغ من زواجب أو جوامد صلبة ذائقة مستديرة في بعض الحيوانات المائية الدنيا من الرخويات<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الحكم الإجمالي:

يتعلق باللَوْلُو أحكام منها:

أ - زكاة اللَوْلُو:

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا زكاة في اللَوْلُو وسائر الجواهر. وإن ماوت ألوك كما يقول الحنفية - لأنها معدة للاستعمال.

(١) ابن حجر، والمعجم الوسيط.

ج - السلم في اللؤلؤ:

٤ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يصح السلم فيها لو استقصى وصفه - الذي لا بد منه في السلم - عز وجوده كاللؤلؤ الكبير والواقيت، لأنه لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء، واجتماع ما يذكر فيها من هذه الأوصاف نادر، أما اللؤلؤ الصغير فيصح السلم فيها كبلا ورياء، ولا نظر لصغر أو كبر فيها.

وذهب المالكية إلى جواز السلم في اللؤلؤ إلا أن ينذر وجوده لكونه كبيراً كبيراً خارجاً عن المعتاد فلا يصح السلم فيه.

وذهب الحنابلة إلى عدم صحة السلم في اللؤلؤ مطلقاً، لأنه لا ينفصل كالحواجر كلها، لأنه يختلف اختلافاً متبايناً بالكبر والصغر والحسن والتدوير وزيادة ضرئها<sup>(١)</sup>.

د - اللؤلؤ في بطن السمكة المبيعة:

ه - اختلاف الفقهاء في حكم اللؤلؤ في بطن السمكة المبيعة:

فقال الحنفية: لو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فإن كانت في الصدف تكون

فأشبهت الناحية العامة، إلا أن تكون للتجارة فيجب فيها ما يجب في عروض التجارة.

وقال النووي: لا زكاة فيها سوى الذهب والفضة من الجواهر كالياقوت والفيروزج واللؤلؤ والمرجان والزمرد والزمرد... وإن حسنت صنعتها وكثرت قيمتها.

وقال الزهري: يجب الخمس في اللؤلؤ. وعن أحمد رواية: أن فيه الزكاة، لأنه خارج عن معدن، فأشبهه الخارج عن معدن الأرض.

قال ابن قدامة: والصحيح أنه لا شيء فيه، لأنه صيد فلم يجب فيه زكاة كصيد البر، ولأنه لا تنص ولا إجماع على الوجوب فيه، ولا يصح قياسه على ما فيه الزكاة، فلا وجه لإيجابها فيه<sup>(٢)</sup>.

والنفسيل في (زكاة ف ١٢٠).

ب - رمي الجمار باللؤلؤ:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجزئ اللؤلؤ في رمي الجمار، لأشترائط كون المرمي من أجزاء الأرض، ويكون المرمي حجراً، ولأن رمي الجمار باللؤلؤ فيه إضرار لا إهانة كما يقول الحنفية<sup>(٣)</sup>.

١ - وحاشية السبكي والشرح لكبير ٥٠١/٢، وكشاف الشاف ٥٠١/٢، وطالب التولي في ٤٢٠/٢.

(٢) حاشية ابن عابدين على الدرر المتدر ٢٠٥/٢، وحاشية السبكي ٢١٥/٢، والفتاوى وصار ٢٥٢/٢، وكشاف

الشاف ٢٩١/٣

(١) حاشية ابن عابدين ١١١/٢، وحاشية السبكي ٢٦٦/٢، وكشاف الشاف ٣٩٤/١، والمصنف للزهري ١٦/١، وكشاف

الشاف ٢٣٥/٢، وشمس لابن قدامة ١٧٢/٣ - ٢٨.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٠/٢، والفتاوى وصار ١٦١/٢.

في البحر فوجد في بطنها درة غير مثقوبة فهي للمصائد ، لأن الظاهر ابتلاعها من معدنها لأن السمير يكون في البحر ، قال تعالى : ﴿ وَتَنْتَحِرُوا مِنْهُ خِيشَةً طَنْطَنْهَا ﴾ (١) .

وإن باع المصائد السمكة غير عالم بالدره لم يزل منكه عنها فتد إليه ، لأنه إذا علم ما في بطنها لم يبعه ولم يرض بزوانه منكه عنه فلم يدخل في البيع ، وإن كانت الدره مثقوبة أو متصلة بذهب أو فضة أو غيرها فلقطة لا يملكها الصياد بل يعرفها ، وكذا لو وجدها في عين أو نهر - ولو كان النهر متصلا بالبحر - فلقطة ، على الصياد تعريفها .

ومثله لو اصطاد السمكة من عين أو نهر غير متصل بالبحر فكالمشاة في أن ما وجد في بطنها من دره مثقوبة لقطه ، لأن العين والنهر غير المتصل ليس معدنا للدره ، فإن كان النهر متصلا بالبحر وكانت الدره غير مثقوبة فهي للمصياد (٢) .

هـ - لبس اللؤلؤ للرجال :

٩ - اختلف الفقهاء في جواز لبس اللؤلؤ للرجال .

فذهب الحنفية عن المعتمد إلى حرمة لبس اللؤلؤ للرجال لكونه من حلي النساء ففي

للمشتري ، وإن لم تكن في الصدف ، فإن كان البائع اصطفا السمكة بربها المشتري على البائع ، وتكون عند البائع بمنزلة اللقطة يعرفها حولا ثم يتصدق بها ، ولو وجد لؤلؤ في بطن السمكة التي في بطن السمكة فهي للبائع ، ولو وجد في بطنها صدف فيه لحم وفي اللحم لؤلؤ كما تكون اللؤلؤ في الأصداف فهي للمشتري ، وكذا لو اشترى أصدافا ليأكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها لؤلؤ في اللحم فهي له .

قالوا : ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤ فهي للبائع (٣) .

ونص المالكية على أنه لو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤ ، فإن كانت مثقوبة فلقطة موضعها بيت المال ، وإلا فليل للبائع وهو الصواب ، وقيل للمشتري (٤) .

وقال الشافعية : لا تدخل في البيع لؤلؤ وجدت في بطن سمكة على المعتمد ، بل هي للصياد إلا إن كان فيها أثر ملك كتعب ولم يدعها فتكون لقطه له ، لأن يد المشتري مبنية على يده ، وهذا كله إن صادها في بحر الجواهر وإلا فهي لقطه مطلقا (٥) .

ونص الحنابلة على أنه إن اصطاد سمكة

(١) فتنوى الحديث ٢٨/٢

(٢) شرح الزواهي على حقل ١٤٩/٢

(٣) حاشية الحقل على شرح التبع ١١٥/٢

(٤) سورة الحقل ١٤٩/٢

(٥) كشف القناع ١٢٨/٢



لبسه شبه بين<sup>(١)</sup>.

ونقل الرمي عن الشافعي كراهة لبس  
النَّوْفُلِ للرجال، وعلمه بأنه من زي  
النساء<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أنه يباح للرجل أن  
يتعل بالنَّوْفُلِ والياقوت ونحوها من  
الجواهر<sup>(٣)</sup>.

## لاحق

التعريف:

١ - اللاحق في اللغة: اسم فاعل من حق،  
يقال: لحقت به الحق لحاقاً؛ أدركته،  
والحقت زيدا بعمرو: أتبعته إليه<sup>(٤)</sup>.

وفي الاصطلاح: عرفه الحنفية - وهو  
اصطلاح خاص بهم - بأنه من فاتته الركعات  
كلها أو بعضها بعد اقتدائه بغيره، كغفلة  
وراحة وسبق حدث ونحوها، أو يغير عذر بأن  
سبق إمامه في ركوع وسجود<sup>(٥)</sup>.

وعرفه بعضهم بأنه هو الذي أدرك أول  
الصلاة وفاته من الآخر بسبب النوم أو  
استدراك<sup>(٦)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - المسبق:

٢ - المسبق - عند الحنفية - من سبقه الإمام



(١) حاشية ابن عثيمين على الفروع المختارة ٢/٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) تهذيب المحتاج ٢/٢٦٢.

(٣) كشاف الشافعي ١/٢٢٩، وأدوات الشريعة لآسن مبلغ

٢٦١/٣.

(٤) التدرج الكبير، والمحتاج ملحق: (محرر)

(٥) إل. المختار بهامش رد المحتار ١/٩٦٧.

(٦) تبين اختلاف المصنفين ١/٢٤٨.

لا ينقض به الوضوء، أو زوجه بسبب كثرة الناس في الجمعة فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام وقدر على الباقي، أو سبقه حدث فخرج من الصف للوضوء فقامت ركعة أو أكثر ثم عاد، أو الطائفة الأولى في صلاة الخوف الذين صل بهم الإمام أول الصلاة فرجعوا إلى مكان الطائفة الثانية أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

ويكون يختلف في بعض الحالات بقدر عذر كما إذا سبق إمامه في ركوع وسجود فيقضي ركعة، لأن الركوع والسجود قبل الإمام لغو فينتقل ما في الركعة الثانية إلى الأولى فيثبت عليه ركعة هو لاحق فيها، كما ذكره ابن عابدين<sup>(٢)</sup>.

الأحكام المتعلقة باللاحق:

أولاً - كيفية إتمام صلاة اللاحق:

- ٥ - اختلف الفقهاء في كيفية إتمام المأموم الصلاة إذا سبقه الإمام بركن أو ركعة أو أكثر وهما في الصلاة ويسمي الحنفية لاحقاً بينهما لا يصطلح سائر الفقهاء على هذه التسمية، وفيما يلي حكم المسألة عند الحنفية بوصفها لاحقاً، وعند غيرهم بدون هذا الوصف.
- ٦ - قال الحنفية: اللاحق في حكم المصلي

بكل الركعات، بأن اقتدى به بعد ركوع الركعة الأخيرة، أو بعضها بأن اقتدى به بعد ركوع الركعة الأولى<sup>(٣)</sup>.

والفرق بين اللاحق والمسبق أن المسبق نفوته ركعة أو أكثر من أول الصلاة، واللاحق نفوته ركعة أو أكثر من آخر الصلاة أو وسطها، وهذا إذا كان اقتداه في أول الصلاة، وأما إن كان اقتداه في الركعة الثانية ثم قام بعض الصلاة بالنوم لو نحوه يكون لاحقاً مسبوقاً، كما حرره ابن عابدين<sup>(٤)</sup>.

ب - المدرك:

٣ - المدرك - عند الحنفية - من صل الصلاة كاملة مع الإمام، أي أدرك جميع ركعاتها معه، سواء أدرك معه التحريمة، أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى إلى أن قعد معه القعدة الأخيرة.

فالمدرك لم يفته شيء من ركعات صلاته بخلاف اللاحق والمسبق<sup>(٥)</sup>.

الحالات التي يشملها حكم اللاحق:

٤ - ذكر الحنفية أن اللاحق يشمل حالات مختلفة في بعضها يكون يختلف بعذر، كما إذا نام المأموم بعد الاقتداء بالإمام نوماً

(١) رد المحتار ربهات عمير المختار ١/ ١٠١ - ١٠٢.

(٢) نفس المرجع ٢٩٩/١.

(٣) نفس المرجع.

(٤) رد المحتار ٣٩٩/١، والفتاوى الحديثة ١/ ٩٢/١.

(٥) رد المحتار ربهات عمير المختار ١/ ٣٩٩، ٤٠٠.

وكذلك ذلك بغير قراءة، لأنه مقتد، ثم يصلي  
الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة وسورة<sup>(١)</sup>.  
وهذا الترتيب في إتمام صلاة اللاحق  
واجب عند الحنفية وليس بفرض - خلافا  
لزمزم - حتى لو صل الركعة التي أدركها مع  
الإمام ثم مات فيه، ثم ماسبق به، أو صل  
أولا ماسبق به ثم ما نام فيه ثم ما أدركه مع  
الإمام أو عكس جاز مع الكراهة ولا يفسد  
صلاته عندهم خلافا لزمزم<sup>(٢)</sup>.

٧ - وقال المالكية: إن زوجه مؤتم عن ركوع  
مع إمامه حتى رفع الإمام رأسه منه معتدلا  
مطلعتا قبل إتيان المؤتم بأدنى الركوع، أو  
نفس أي نام المؤتم نوما خفيفا لا يفيض  
الوضوء أو حصل له نحوه كسهو وإكراه  
وحدث مرض منه من الركوع مع إمامه اتبع  
المؤتم الإمام أي فعل ما فاتته به إمامه ليذكره  
فيها هو فيه من سجدة أو جلوس بين  
السجدين وجوبا، وهذا إذا حصل المانع  
للمؤتم في غير الركعة الأولى، لثبوت مأموريته  
بإدراك الركعة الأولى عالم برفع الإمام رأسه من  
سجدة غير الأولى بأن اعتقد أو ظن أنه يدرك  
الإمام في ثانية سجديته، فإن اعتقد ذلك أو

خلف الإمام فيصل على ترتيب صلاة  
الإمام، فيبدأ بقضاء ما فاتته بعدد بالأداء،  
ولا يسجد للسهو إذا سها فيه، ثم يتابع  
الإمام إن لم يكن قد فرغ عكس المسبوق،  
فإنه يتابع إمامه ثم يقضي ما فاتته ويقرا  
ويسجد للسهو إذا سها فيه، ولا يتغير فرض  
اللاحق بنية الإمامة لو كان مسافرا بخلاف  
المسبوق.

وروجه المخرقة في هذه المسائل أن اللاحق  
في حكم المصلي خلف الإمام فحكمه حكم  
المؤتم، والمؤتم لا قراءة عليه، وإذا سها  
لا يسجد للسهو وأما المسبوق إذا سها فيها  
يقضي وجبت عليه السجدة والقراءة لأنه في  
حكم المفرد<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان اللاحق مسوقا أيضا بأن اقتدى  
في أثناء صلاة الإمام وسبق بركعة يصلي  
ماسبق به في آخر صلاته، قال ابن عابدين  
نقلا عن شرح القبة: لو سبق بركعة من  
فوات الأربع، ونام في ركعتين يصلي أولا  
ما نام فيه، ثم ما أدركه مع الإمام ثم ماسبق  
به فيصل ركعة مما نام فيه مع الإمام ويقعد  
متابعة له لأنها ثانية إمامه، ثم يصلي الأخرى  
مما نام فيه ويقعد لأنها ثابته ثم يصلي التي  
أنتبه فيها، ويقعد متبعة لإمامه لأنها رابعة،

(١) نهر للمصالح مع حاشية رد المحتار ١/١٠٠، وبتابع المصنف  
للمصنف ١/١٢٥، والفتاوى المندة ١/١٢٦

(١) حاشية رد المحتار ١/١٠١، ودرج سنة الفصل  
١٧٠ - ١٦٩

(٢) شرح سنة الفصل من ١٢٩ - ١٣٠، ودرج المصنف ١/١٠١،  
والفتاوى المندة ١/١٢٦

فإنه يسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أتى بها بعد سلام إمامه<sup>(١)</sup>.

ولا فرق بين الغفلة والناس والمراحة عند أشهب وابن وهب في أنه يباح معها قضاء مافات، ونقل المواق عن عبد الملك أن المزاحم أعذر، لأنه مغلوب<sup>(٢)</sup>.

وذهب ابن القاسم إلى أن المزاحمة بخلاف الغفلة والناس، فلا يباح معها قضاء مافات من الركوع، لأن الزحام فعل آدمي يمكن الاحتراز منه فقد المزاحم عن الركوع متصرا فتلقى تلك الركعة، والناسر والتأفل مغلوبان بفعل الله سبحانه وتعالى فعذرا<sup>(٣)</sup>.

٨ - وقال الشافعية: إن تخلف بركن فعلي عامدا بلا عذر بأن فرغ الإمام منه وهو فيها قبله، كان رفع الإمام رفع الاعتدال والمأموم في قيام القراءة لم تبطل صلاته في الأصح، لأنه تخلف بسببه سواء أكان طويلا كالشال المتضم أم قصيرا كان رفع الإمام رأسه من السجدة الأولى يهوى من الجلسة بعدها للحد والمأموم في السجدة الأولى.

والقول الثاني وهو مقابل الأصح: تبطل لما

ظنه فاتبه فرفع الإمام من السجدة الثانية قبل أن يلحقه فيها ألفى ماقله وانتقل مع الإمام فيها هو فيه، وبفضي ركعة بعد سلام الإمام، هذا في غير الأولى.

أما في الأولى فمضى رفع الإمام من الركوع معتدلا مطمئا ترك الركوع الذي فاتته معه فيخر ساجدا إن كان الإمام متلبسا به، وبفضي ركعة بعد سلام الإمام، فإن خالف وركع وطقه بطلت إن اعتد بالركعة لأنه قضاء في صلب صلاة الإمام، وإن ألفاه لم تبطل ويجعله عنه الإمام.

وإذا زحمت عن سجدة أو سجدتين من الأولى أو غيرها فلم يسجدها حتى قام الإمام لما تلبها فإن لم يطمع في سجودها قبل عقد إمامه الركعة التي تلبها قادم وجوبا عن ترك السجدة أو السجدتين ويصح إمامه فيها هو فيه، وفضي ركعة بعد سلام إمامه، وإن طمع فيها قبل عقد إمامه سجدها وتبعه في عقد ما بعدها، فإن تخلف ظنه فلم يدركه بطلت عليه الركعة الأولى لعدم الإتيان بسجودها، والثانية لعدم إدراك ركوعها معه.

وإن قادم على ترك السجدة وقضى ركعة لاسجود عليه بعد سلامه لزيادة ركعة النقص إذ الإمام يحملها عنه، وذلك إن ثبت أنه تركه، وأما إن شك في تركها وفضي الركعة

(١) راجع الإكمال ٦٩١٦ - ٦٩١٧، والشرح الكبير لمحمد بن عبد الله بن قاسم ٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) التاج للإمام محمد بن أبي الخطاب ٥١٢/٢ (٣) غفر، الرشح لمنه.

فيه من المخالفة من غير عذر  
أما إذا تخلف بدون ركن، كأن ركع الإمام  
دون المأموم ثم لحقه قبل أن يرفع رأسه من  
الركوع، أو تخلف بركن يعتبر لم يطل صلاته  
قطعا.

٩ - وصرح الحنابلة بأن الإمام إذا سبق المأموم  
بركن كامل، مثل أن يركع ويرفع قبل ركوع  
المأموم لعذر من نعاس أو غفلة أو زحام أو  
عجلة الإمام فإن المأموم يفعل ما سبق به  
ويدرك إمامه ولا شيء عليه، نص عليه  
أحمد، وحكى في المسئوع رواية أنه لا يعتد  
بتلك الركعة.

وإن سبقه بركعة كاملة أو أكثر منه يبيع  
إمامه، ويقضي ما سبق به كالسبوق. قال  
أحمد، في رجل نسي خلف الإمام حتى صلى  
ركعتين قال: كأنه أدرك ركعتين، فإذا سلم  
الإمام صلى ركعتين، وعنه: يعيد الصلاة.  
وإن سبقه بأكثر من ركن وأقل من ركعة  
ثم رأى عذره فالمختصم عن أحد أنه يبيع  
إمامه، ولا يعتد بتلك الركعة.

قال ابن قدامة: وظاهر هذا أنه إن سبق  
بركنين بطلت تلك الركعة، وإن سبق بأقل  
من ذلك فعلة وأدرك إمامه، ثم نقل عن  
بعض الحنابلة قيعن زحم عن السجود يوم  
الجمعة أنه يتنظر زوايا الزحام ثم يسجد  
مأفاهه كالسبوق.

(١) معنى اللجاج (٢٨٦) - (٢٨٧)

هذه الركعة وقد أدرك أولها أو كان ذهب ليتوضأ جاز لكن لا ينبغي للإمام أن يقدمه، ولا لذلك الرجل أن يتقدم، وإن قدم ينبغي أن يتأخر، ويقدم هو غيره، لأن غيره أقدر على إتمام صلاة الإمام، فإنه يحتاج إلى البداية بها فاته، فإن لم يفعل وتقدم جاز، لأنه قادر على الإحجام في الجملة، وإذا تقدم ينبغي أن يشير إليهم بأن ينتظروه ليصلي ما فاتته وقت نومه أو ذهابه للتوضؤ، ثم يصلي بهم بقية الصلاة، لأنه مدرك فحينبغي أن يصلي الأول فالأول<sup>(١)</sup>.  
(ر: استخلاف ف ٢٧ - ٣١).

## لازم

انظر: لزوم

## لاطية

انظر: شجاج، وسمحاق

ورنيح الإمام ما لم يخف قوات الركوع في الثانية مع الإمام، فعلى هذا بفعل ما فاتته وإن كان أكثر من ركن<sup>(٢)</sup>.

حكم صلاة اللاحق بمعاذاة المرأة:

١٠ - ذهب الحنفية إلى أنه إن حاذت المفتدي مشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة محرمية وأداء في مكان واحد بلا حائل نفسد صلاته، والمدرك واللاحق في ذلك سواء، لأن اللاحق بأن تحريمه على تحريمه الإمام حفيظة لالتزامه متابعتها، كما أنه إن أداء فيها يقضيه على أداء الإمام تقديرًا بالتزامه التابع، فنثبت الشركة بينهما ما لم تنته أفعال الصلاة، فاللاحق فيها يقضي كأنه خلف الإمام تقديرًا، ولهذا لا يقرأ ولا يلزمه السجود بسهولة.

بخلاف ما إذا كانا مسبقين، وحاذته فيها بفضوان حيث لا تمسك صلاته وإن كانا يانيين في حق التحريم، لأنها متفردان فيها بفضيان، ولهذا يقرأ، ويلزمهما السجود بهما<sup>(٣)</sup>.

استخلاف اللاحق:

١١ - ذهب الحنفية إلى أنه لو صل الإمام ركعة ثم أحدث فاستخلف رجلاً نام عن

(١) الشرح الكبير ج ١ ص ١١٢/٢.

(٢) تبين المختلف ١٣٧/١ - ١٣٨، ومع الكبير ٢٥٦/٥ - ٢٥٧.

(٣) تبين المختلف ١٤٢/١، وفتح المصنف ٢٢٨/١.

### الحكم الاجمالي:

٣- نص الشافعية على أنه يجب على الأم إرضاع ولدها اللبن، وإن وجدت غيرها، وقتلوا: لأن الولد لا يعيش لو لا يقوى غالباً بدونه.

ومدته يسيرة: قبل يقدر بثلاثة أيام، وقيل بسبعة، وقيل: يرجع في مدته لأهل الخبرة، ومع وجوبه عليها، لها طلب الأجرة إن كان لثله أجرة، كما يجب إطعام المضطر بالبدل «ضمن المثل»، وهل تضمن إن امتنعت ومات؟

جاء في حاشية الشيرازي: الذي ذكره ابن أبي شريف عدم الضمان، لأنه لم يحصل منها فعل بحال عليه سب الهلاك، قياساً على ما لو أسك الطعام عن المضطر وهلك فإنه لا تضمنه<sup>(١)</sup>.

## لَبَّاءُ

التمرير:

١- اللَّبَّاءُ: على وزن فعل بكسر الفاء، وفتح العين، في اللغة: أول ما ينزل من اللبن بعد الولادة، وقال أبو زيد: وأكثر ما يكون ثلاث حلبات، وأقله حلببة، يقال: لبأت الشاة ولدها: أرضعته اللبن، وليأت الشاة حلت لبها.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

الفصح:

٢- الفصح هو من أفصح اللبن: ذهب عنه اللب، يقال: أفصحت الشاة، والناقة: خلص لبنها: صفاء، وأفصحت الناقة إذا انقطع لبؤها: وجاء اللبن بعده<sup>(٣)</sup>.

## لباس

انظر: ألبسة

(١) نذية المحتاج ٢١٦/٢ - مع حاشية الشيرازي، دروس الفقه ٤١٥/٢، بحفظ المحتاج ٣٥٠/٤ مع حاشية الشيرازي على حاشية.

(٢) لصاح لمين وسار العرب، ونذية المحتاج ٢١٦/٢، دروس الطالب ٤١٥/٣  
(٣) لسد العرب مصحح

الذغوي .

والزينة أعم من اللباس .

الحكم التكليفي :

٣ - تنفق النفقة على أنه يجب على المرأة أن

تلبس من اللباس ما يغطي جميع عورتها <sup>(١)</sup> .

لقول الله عز وجل : ﴿ وَقُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ

يَقْبُضْنَ مِنْ أَسْمِهِنَّ وَيَخْفَضْنَ زِينَتَهُنَّ وَلَا

يُظْهِرْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ

خُفَّهُنَّ عَلَى أَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ مِنْهَا وَلَا

يُتَوَلَّيْنَ مِنْهُنَّ وَلَا يَكُنَّ مِنْهُنَّ مُتَوَلِّياتٍ أُولَئِكَ

أَوَّلُ نَبَأِ الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُمْ أَوْفَاءٌ وَمَا

أَرْسَلْنَاكُمْ فِي الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُمْ أَوْفَاءٌ

مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ اتَّقَنَتْ أَوْ عَزَمْنَ الْإِنْزِيمَ

مِنَ الزَّجَالِ أُولَئِكَ الْفِتْنَةُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُعْلَمُونَ أَنَّ

عَوْرَتَهُنَّ الْأُنْثَى وَلَا يُضَرُّهُنَّ بِأَرْسُلِهِنَّ لَعَلَّكُمْ

تَتَحَفَّظُونَ مِنْهُنَّ وَيُؤْتُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ السَّمْعُ

لَكَذُوبُ يُقْلَحُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قال ابن كثير : قوله تعالى ﴿ وَلَا يَتَوَلَّيْنَ مِنْهُنَّ ﴾

وَيَتَوَلَّيْنَ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ أي لا يظهرن شيئا

من الزينة للأجانب إلا ما لا يمكن إخفاؤه .

قال ابن مسعود : كالرداء والثياب يعني على

الزينة .

٢ - الزينة في اللغة ما يزين به ، ويوم الزينة

يوم العيد ، والزين ضد الشين <sup>(٣)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

الذغوي <sup>(٤)</sup> .

## لباس المرأة

التعريف :

١ - اللباس ما يستر الجسم جمعه ألبسة

وتس . يقال : لبس الثوب لبسا استر به ،

والزوج والزوجة كل منهما لباس للآخر ، وفي

التنزيل العزيز : ﴿ هُنَّ لَكَ وَنَتٌ لِبَاسٍ

لَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولباس كل شيء غشاؤه ، ولباس

التفوي الإبان أو الحياء أو العمل الصالح .

ويقال : رجل لباس : كثير اللباس وكثير

اللبس <sup>(٢)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

الذغوي <sup>(٣)</sup> .

الأنطاق ذات الصلة :

الزينة :

٢ - الزينة في اللغة ما يزين به ، ويوم الزينة

يوم العيد ، والزين ضد الشين <sup>(٤)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

الذغوي <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الشف ١٨٧/٢ .

(٢) مختار الصحاح للري .

(٣) حاشية الحق ٢٨٦/٢ ، والخروقات المرفوعة الأصنافي .

(٤) مختار الصحاح .

(١) حاشية ابن حبان ٢٧٧/٢ ، وصحاح الإكبر

شرح مختصر خليل ٤٧/٢ ، وصحاح الحق ٥٠٨/١ ، وقوله

لخرج إلى غير الفتيان ١٠٥/٢ ، والجمع شرح للمع

١١٥/٢ ، والسي ١١٥/٢ .

(٢) سورة نور ٣١/٢ .



و(سُر العورة ف٢ وما بعدها)، و(إصالة ف١٢٠)، و(عورة ف٣ وما بعدها).

اللباس المنسوج بالذهب والفضة:

٥- يجوز للمرأة أن تلبس اللباس المنسوج بالذهب والفضة سواء للمحاجة أو لغيرها، وسواء كثر أو قل، وسواء زاد الطرز على قدر أربع أصابع أو لا، وسواء أكان الطرز قدر المعتادة أم لا<sup>(١)</sup>.

واستدل الفقهاء على ذلك بما ورد عن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أحل الذهب والحديد لإثاث أمتي، وحرم على ذكوريهن»<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الحديث دليل على جواز استعمال الذهب وكذلك الحديد للنساء بمقتضى وجوه الاستعمال<sup>(٣)</sup>.

تشبه النساء بالرجال في اللباس:

٦- يحرم تشبه النساء بالرجال في زين، فلا يجوز للمرأة أن تلبس لباساً خاصاً بالرجال<sup>(٤)</sup>، لأنه ﷺ ولعن المنشبهين من

ما كان يتعاطاه نساء العرب من القفظة التي تحفل ثيابها وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه لأن هذا لا يمكن إخفاؤه<sup>(٥)</sup>.

ولحديث عائشة رضي الله عنها أن نساء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنها دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب دقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ، وقال: «يا نساء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا»، وأشار إلى وجهه وكفيه<sup>(٦)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في عورة المرأة الحرة. والتفصيل في (سُر العورة ف٢ وما بعدها) و(عورة ف٣ وما بعدها).

اللباس الذي يصف أو يشف:

٧- لباس المرأة قد يكشف عن العورة. وقد يسترها ولكنه يهدف حجمها، وهو في كلتا الحالتين غير شرعي.

فإن كان يكشف عنها بحيث يرى لون الجلد من تحتها، فإما أن يكون ذلك أمام زوجها وإما أن يكون أمام الأجانب، وإما أن يكون في الصلاة أو خارجها.

والتفصيل في مصطلح (البسة ف١٥)

(١) حاشية ابن عثيمين ٤/٣٢٤. وحاشي الجليل ١١/٢٠٢، والفتاوى لأبي بكر بن عبد الرحمن ١٢٦/١٠٠.

(٢) حديث «أحل الذهب والحديد لإثاث أمتي وحرم على ذكوريهن».

أصح الحديث (١٦١/٨) وحاشي ابن عثيمين ١٢/١٠٠.

(٣) حاشية الجليل ١١/٢٠٢.

(٤) حاشية الجليل ١١/٢٠٢، وشذوذ الخفاف ١/٢٠٢.

(١) تفسير المرأة العظيمة لابن كثير ١٢/١٣٠.

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها: «كنت أرى نساء العرب من القفظة التي تحفل ثيابها وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه لأن هذا لا يمكن إخفاؤه».

أخبرته أم ولد (٣٥٨/٤) من حديث عائشة رضي الله عنها: «كنت أرى نساء العرب من القفظة التي تحفل ثيابها وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه لأن هذا لا يمكن إخفاؤه».

الحلل.

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحدا ف ١٣) وما بعدها).

#### لباس المرأة في الصلاة:

٩ - يجب ستر العورة في الصلاة للرجل والمرأة في حال ثوبه الساتر لقوله تعالى: ﴿حُذُّوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (١)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: المراد بالزينة الثياب في الصلاة، وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار» (٢) أي البالغة.

والتفصيل في مصطلح (عورة ف ١٣).

#### لباس المرأة في الإحرام:

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يحرم على المرأة المحرمة لبس ما يغطي وجهها. قال ابن قدامة: لا تعلم في هذا خلافا بين أهل العلم، إلا منزوي عن اسمه أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة، ويحتمل أنها كانت تغطيها بالسدل عند الحاجة فلا يكون اختلافاً (٣).

والتفصيل في مصطلح (إحرام ف ٦٦ وما بعدها).

(١) سورة الأنعام ٣١/١

(٢) حديث «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار»

(٣) أخرج أبو داود (١٢١/١٢) والترمذي (٢١٥/١) من حديث عائشة، وصححه ترمذي.

(٤) الهداية مع شرح القديم ١/٢٢٢، والمرتبة ٢/٢٤٢ - ورواه الألبان (١٨٦/١)، وشامحة المجلد ١/٢٤١، وشامحة المجلد ٢/٢٤١.

١/٢٤١، والمرتبة ١/٢٤٢ - ورواه الألبان (١٨٦/١).

الرجال بنساء والمنشبهات من النساء بالرجال» (١).

وقال الشافعية: فلو اختصت النساء أو غلب فيهن ذى مخصوص في إقليم، وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذي - كما قيل إن نساء قرى الشام يترين بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك - فهل ثبت في كل إقليم ما جرت عادة أهله به، أو ينظر لأكثر البلاد؟ فيه نظر. والأقرب الأول.

وقد صرح الإسنوي بأن العبرة في لباس وذي كل من النوعين حتى يحرم التشبه بهن فيه يعرف كل ناحية حسن (٢).

#### لباس المرأة أمام المخاطب:

٧ - المخطورة أجنبية عن المخاطب وعلى ذلك يجب عليها أن تلبس ما يستر جميع بدنها خلا قدر الذي يباح للمخاطب أن ينظر إليه. وقد اختلف الفقهاء في هذا المقدس والتفصيل في مصطلح (خطبة ف ٢٩).

#### لباس المرأة في الإحدا:

٨ - اختلف الفقهاء في لبس المرأة المحدة بعض الثياب على وجه الزينة، وفي لبس

(١) حديث «من رسول الله ﷺ لشيوخ من الرجال النساء»

أخرجه البهقي (مع تذييل ٣٢٩/١٠) من حديث ابن عباس

(٢) حاشية العبد ٢٨٢/٢

## لَبَّة ١-٢، لَبَس، لَبَس

وحقيقة تلححر عندهم قطع الأوداج في  
اللبة<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: يجب تذكية لإبيل ملححر  
وحقيقته الطعن في اللبة طعنا يفضي إلى الموت  
وإن لم تنقطع الخنوم والبوجان<sup>(٢)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (دسائح  
٤٣).

## لَبَّة

التعريف:

١- اللبة في اللغة وسط الصدر والحنجر  
وموضع القلادة من الصدر، ويجمع إلبات  
ولباب<sup>(٣)</sup>.

واللببة في الاصطلاح: هي الحنجر من  
الصدر، وهي الوحدة التي بين أصل العنق  
والصدر<sup>(٤)</sup>.

## لَبَس

انظر: لَبَسَاس

الحكم الإجمالي:

٢- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن لبسة في  
التذكية الشرعية للإبيل تحصل بالحنجر في اللبة  
في حال الاختيار، لما روى أبو هريرة رضي الله  
عنه قال: «بعث رسول الله ﷺ بمذبل من  
وراء، على حمل نورق يصيح في فجاج حتى ألا  
إن الذكاة في الخلق واللبة»<sup>(٥)</sup>.

## لَبَسَ

انظر: البسة

(١) تشاء العرب، والاصطلاح: الحنجر، والحنجر: الحنجر، والحنجر: الحنجر.

(٢) تنظر: ١١٩، وكشف القناع: ٢٠٢/١.

(٣) حديث أبي هريرة: «بعث رسول الله ﷺ بمذبل من وراء،

أخبر: (٢٠٢/١) وفي (٢٠٢/١) وفي (٢٠٢/١) وفي (٢٠٢/١).

(٤) (٢٠٢/١) من من عند الخلفاء، هذا لأنه صديد.

(٥)

(١) حاشية من عابدين على منو العتار: ٢٢٢/١، وروى

العابدين: ٢٠٧/١، وكشف القناع: ٢٠٢/١.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية السيوطي: ١٠٢/١، وروى: الإكمال

بشعر: مؤلف: المجلد ٢/٢٠٢، وشرح: ٢٠٢/١.

٢٠٢/١، ٢٠٢/١.

لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا الَّذِينَ أَلْهَوْا قِيَمَةَ تَتَجِبَكُمُ  
يَمًا فِي طُغْيَانِهِمْ يَرْغَبُونَ قِيَمًا قِيَمًا وَتَكُونُوا لَهَا غَالِبًا مَلَكًا  
بَلْشَرِيًّا﴾ (١).

إلا أن الفقهاء اختلفوا في طهارة لبن  
بعض الحيوانات، تبعاً لاختلافهم في حَلِّ  
أكلها، فما حَلَّ أكله كان لبنه طاهراً، ومن  
أمثلة ذلك:

- ١- لبن الفرس:
- ٢- لبن الفرس طاهر خلال عدد الشافعية  
والحنابلة وأبي يوسف وعمر بن الخطاب،  
واختلف النفل من أبي حنيفة فروى الحسن  
عنه الكراهة في سؤره عما في لبنه، وقيل:  
لابأس بلبنه، لأنه لبس في شره تقليل آلة  
الجهاد (٢).

ولبن الفرس نجس عند المالكية بناء على  
تبعية اللبن للحم، فقد قالوا: لبن غير  
الآدمي تابع للحم في الطهارة بعد التذكية  
فإن كان لحمه طاهراً بعد التذكية وهو المباح  
والكروه الأكل فلبنه طاهر وإن كان نجساً  
بعد التذكية وهو محرم الأكل فلبنه نجس،  
والفرس من الحيوانات المحرمة عندهم (٣).

## لَبَن

التعريف:

- ١- اللبن في اللغة: سائل أبيض يكون في  
إناث الأدميين والحيوان، وهو اسم جنس،  
والجمع اللبن، ووحدته لبنة.
- واللبن: أول اللبن عند الولادة، وليس كل  
شجرة: ماؤها على الشبيه، وشاة لبنون:  
ذات اللبن غريبة كانت أو دكية (٤).
- ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

ما يتعلق باللبن من أحكام:

يتعلق باللبن أحكام متعددة منها:

- ١- الطاهر والنجس من اللبن وما يحل شره  
منها:
- ٢- اللبن إما أن يكون من حيوان أو من  
آدمي فإن كان من حيوان حي مأكول اللحم  
كالفرس والنم فهو طاهر بلا خلاف (٥)،

(١) سورة النحل ٦٦.

(٢) حاشية ابن عابد ٢١١/٥، نسخة فتح البدير ٤٢١/٨.

(٣) زاد الراية لزوت القرني، وبهية المتاج ١٢٧/١، وهو

المتاج ٨٠١/٨، والمعي ٩١/٨.

(٤) شرح البدير مع حاشية الشافعي ٥٠٠/١، وصواعق

الإقلاص ٢١٨/٩.

(٥) عيون الصداق والكتبة فقه المير

(٦) بدائع الصنائع ١٢٣/١، ١٢٤/١، وحاشية ابن عابد

١٢٨/١، ١٢٩/٥، ١٣٠/١، وبهية المتاج ١٢٧/١، ١٢٨/١،

وبهية المتاج ١٢٧/١، وقفاص المتاج ١٩٤/١.

ب - لبن الحمر الأهلية :

د - لبن مينة مأكول اللحم :

٤ - رخص في اللبن الحمر الأهلية عطاء وطاوس والزهري ، بينما هي نجسة محرمة عند المالكية والشافعية والحنبلة وهي مكروهة عند الحنفية<sup>(١)</sup>

٦ - لبن مينة مأكول اللحم من الحيوان نجس وذلك عند المالكية والشافعية ، وهو ظاهر المذهب عند الحنبلة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد من الحنفية ، وذلك لأن اللبن مانع في وعاء نجس فكان نجسا كما لو حلب في وعاء نجس .

ج - لبن الجلالة :

٥ - الجلالة ذات النسن مما يؤكل لحمه كالإبل أو البقر أو الغنم التي يكون ثعلب أكلها النجاسة كونه شرب لبنها الحنفية والحنبلة وهو الأصح عند الشافعية - كما قال النووي - إذا ظهر نسن ما نأكله في رعيها وعرفها ومقتل الأصح عند الشافعية أن شرب لبنها حرام ، والأصل في ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال : «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة واللبان»<sup>(٢)</sup> .

وعند أبي حنيفة وهو رواية عند الحنبلة لبن مينة مأكول اللحم طاهر لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَكُم مِّنَ الْبَقَرِ لَآخِذَةٌ لِّبَنِيهِمْ قَوِيَّةٌ تَأْكُلُ مِنْ أَسْنَانِهِمْ فَرَسٌ وَدَرَسٌ وَبَنَاتٌ عَلَى عَشَارٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وصف اللبن مطلقا داخلوص والسيوط مع خروجه من بين فرت ودم ، وهذا آية الطهارة ، وكذا الآية خرجت مخرج «الامتنان» ولأنه في موضع النعمة تدل على الطهارة ، والصحاحان رضي الله تعالى عنهم أكلوا الجبن لما دخلوا المدينة ، وهو يعمل بالإنقحة ، وهي تؤخذ من صغار العز فهو بمنزلة اللبن وذبابهم مينة<sup>(٤)</sup> .

ولأن لحمها إذا تغير تغير لبنها

وعند المالكية لبن الجلالة طاهر ، ولا يكره شربه ، كما رخص الحسن في لحومها واللبان . لأن الحيوانات لا تنجس بأكل النجاسات بدليل أن شرب الحمر لا يحكم بنجس أعضائه<sup>(٥)</sup> .

فما سبق إثباته هو النسبة للحيوان الحي المأكول اللحم وميته

٧ - ذهب الفقهاء إلى أن لبن الحيوانات

(١) حاشية ابن عابد : ٢١٦/٥ . وفي الصحاح : ١٠١٦ . ورواية لصاحح : ٢٢٧/١٠ ، وكشافة الضعاف : ١١٥/١٠ ، وأبو داود : ٥٨٦/١٠ ، وموسم الإقبال : ١١٨/١٠ ، والذوق : ١١٧/١٠ ، ١١٧/١٠ ، ١١٧/١٠ .

(٢) حديث : «نهى رسول الله ﷺ عن كل الجلالة واللبان» أخرجه الطحاوي : ٢٧٠/١٠ ، وفي حديث حسن : «...»

(٣) قوله : «...» أخرجه الطحاوي : ٢٧٠/١٠ ، وفي حديث حسن : «...»

- جواهر الإقتل : ٢١١/١٠ ، ٢١٧ . وفي الصحاح : ١٠١٦ .  
- إسناده : ١١٨/١٠ ، وفي : ١١٨/١٠ ، ١١٨/١٠ .  
١١٨/١٠ ، ١١٨/١٠ ، ١١٨/١٠ .  
(٤) حديث : «...» أخرجه الطحاوي : ٢٧٠/١٠ ، وفي حديث حسن : «...»  
(٥) قوله : «...» أخرجه الطحاوي : ٢٧٠/١٠ ، وفي حديث حسن : «...»

وقال المالكية: إن لبن آدمي الميت نجس، وقيل: إنه طاهر<sup>(١)</sup>.

بيع اللبن:

٩- بيع لبن الحيوان المأكول اللحم بعد حلبه جائز بلا خلاف بين الفقهاء، لأنه طاهر متصف به مقدور على تسليمه.

والخلاف الفقهاء في عدة مسائل.

أ- بيع اللبن في الضرع:

١٠- ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز بيع اللبن في الضرع وقد عكاه الشافعية والحنابلة بأنه مجهول الصفة والمقدار، فقد يرى امتلاء الضرع من اللبن فيض أنه من اللبن، ولأن اللبن قد يكون صافياً وقد يكون كدراً، وذلك غرر من غير حاجة فلم يميز، ولأنه بيع عين لم تخلق.

وعمل الحنفية المنع بأن اللبن لا يمتنع في الضرع دفعة واحدة، بل شيئاً فشيئاً فيختلف المبيع بغيره على وجه يتعدى التمييز بينهما، فكان المبيع معجوز التسليم عند البيع فلا يتعدى البيع، وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من أن يباع صوف على ظهر غنم، أو لبن في ضرع»<sup>(٢)</sup>.

اتفق على حرمة كلها نجس حبة كانت أو مية، يقول ابن قدامة: حكم الإنسان حكم اللحمان<sup>(٣)</sup>، وفي نهاية المحتاج: لبن مالا يؤكل كلبن الإنسان نجس لكونه من المستحيلات في الباطن فهو نجس<sup>(٤)</sup>، وفي جواهر الإكليل: لبن غير آدمي المحلوب في حال الحياة أو بعد موته تابع للحمه في النظارة وعدمها<sup>(٥)</sup>، وفي الفتاوى الهندية: الحمار الأهلي خمسة حرام وكذلك لبه<sup>(٦)</sup>.

لبن آدمي:

٨- لبن آدمي الحي طاهر باتفاق، سواء أكان من امرأة أم من رجل إذ لا يليق بكرامته أن يكون مشوئ نجس.

أما لبن آدمي الميت فهو طاهر عند الحنفية والشافعية وهو الطاهر من مذهب الحنابلة، لأن اللبن لا ينجس بالموت بل هو طاهر بعد الموت وإن نجس الوعاء الأصل له، ونجاسة لظرف إنشائها توجب نجاسة المظروف إذا لم يكن الظرف معدنًا للمظروف وموضعاً له في الأصل، فأما إذا كان في الأصل موضع ومظفاه فنجاسته لا توجب نجاسة المظروف.

(١) بدائع السالك ٥٦٦، ٩، وقدموني ٥٠٦، ٥١١، وخطوط

١٧٠، ونية الصالح ٢٢٧، والمعين ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢،

وأجاز المالكية بيع اللبن في الضرع لشيءه بأعيانها في إبان لبنها إذا سعى شهرا أو شهرين أو ثلاثة وكان قد عرف وجه حلاياها وكانت الغنم كثيرة .

أما إن كان الشاة أو الشاتين قاشنري رجل حلاياها على كذا وكذا شهرا بكذا وكذا درهما فلا، إلا أن يبيع لبنها كيلا كل فسط بكذا وكذا .

وكذلك أجاز بيع اللبن في الضرع الحسن وسعيد بن جبير ومحمد بن مسلمة، وكرهه طاوس ومجاهد<sup>(١)</sup> .

بيع لبن الأدمي :

١١ - ذهب المالكية والشافعية وهو الأصح عند الحنابلة إلى جواز بيع لبن الأدمية إذا حُلِبَ، لأنه لبن ظاهر متعقم به، ولأنه لبن أبيض شربه، فأبيع بيمه قياسا على سائر الأنعام، ولأنه يجوز أخذ العوض عنه في إجارة القطر، فأشبهه المتأخر .

ولا يجوز بيعه عند الحنفية وهو قول جماعة من الحنابلة، لأن اللبن نَبَسٌ بهال فلا يجوز بيعه، والدليل على أنه ليس بهال إجماع الصحابة رضي الله عنهم والمعقول، أما

إجماع الصحابة فيما روى عن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما أنها حكما في ولد الغرور بالقيمة، وبالعقر بمقابلة الوطء، وما حكما بوجوده قيمة اللبن بالاستهلاك، ولو كان مالا لحكما، وكان ذلك بمحض من الصحابة ولم ينكر عليها أحد فكان إجماعا، وأما المعقول فلأنه لا يباح الانتفاع به شرعا على الإطلاق، بل لضرورة تغذية العتقل . وما حرم الانتفاع به شرعا إلا لضرورة لا يكون مالا، والدليل عليه أن الناس لا يعتونه مالا، ولا يباع في سوق من الأسواق، ولأنه جزء من الأدمي، والأدمي بجميع أجزائه محرم مكرم، وليس من الكرامة والاحترام ابتذاله بالبيع والشراء .

وكره بيعه أحمد<sup>(٢)</sup> .

وفي ظاهر الرواية عند الحنفية لأقرب بين لبن الحرة ولبن الأمة في عدم جواز البيع، لأن الأدمي لم يجعل محلا للبيع إلا بحلول الرق فيه، والرق لا يعمل إلا في الحي، واللبن لأحياء فيه، فلا يحل الرق، فلا يكون محلا للبيع . وعند أبي يوسف يجوز بيع لبن الأمة، لأنه جزء من أدمي هو مال، فكان محلا للبيع كسائر أجزائه<sup>(٣)</sup> .

(١) بدائع الصالح ١٤٥/٥، وحاشية ابن خالين ١١٨٨/١، والمغني ٢٩٨/١، ونهاية المحتاج ٢٩٧/١، والمغني ٢٩٨/١ .  
(٢) بدائع الصالح ١٤٥/٥ .  
(٣) بدائع الصالح ١٤٥/٥ .

(١) بدائع الصالح ١٤٥/٥، وحاشية ابن خالين ١١٨٨/١، والمغني ٢٩٨/١، ونهاية المحتاج ٢٩٧/١، والمغني ٢٩٨/١ .  
(٢) بدائع الصالح ١٤٥/٥ .  
(٣) بدائع الصالح ١٤٥/٥ .

السلم في اللبن:

١٢ - يجوز السلم في اللبن عند الشافعية، وفي الأصح عند الحنابلة، ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وماكوله من مرعى أو علف معين بنوعه.

واللبن المطلق يحمل على الحلو وإن جف.

ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا عند الشافعية والحنابلة، ووزن برغونه، ولا يكال بها لأنها لا تؤثر في الميزان.

وتقل المروزي عن أحمد أنه يجوز السلم في اللبن إذا كان كيلا أو وزنا.

قال ابن قدامة: وهذا أصح إن شاء الله تعالى، لأن الغرض معرفة قدره وخروجه من الجهة وإمكان تسليعه من غير تنازع، فبأي قدر قدره جاز.

وعند الشافعية لأصح السلم في حامض اللبن، لأن حموضته عيب إلا في مخيض لأماء فيه، فيصح فيه ولا يضر وصفه بالحموضة لأنها مقصودة فيه.

ويصح السلم في المخيض عند الحنابلة ولو كان فيه ماء، لأن الماء يسير يترك لأجل المصلحة، وقد جرت العادة به، فلم يمنع صحة السلم فيه (١).

وعند المالكية نفس الموقوف عن المدونة: لا بأس بالسلم في اللبن والجص والزرنج وشبه ذلك (٢).

واختلفت أقوال عند الحنفية، ففي أئمة: يشترط في المسلم فيه أن يكون موجودا من وقت العقد إلى وقت الأجل، فإن لم يكن موجودا عند العقد أو عند محل الأجل، أو كان موجودا فيها لكنه انقطع من أيدي الناس فيها بين ذلك كالثياب والثوباء واللبن وثب ذلك، لا يجوز السلم عندنا.

بينما جاء في الفتاوى الهندية: إذا سلم في اللبن في حبه كيلا أو وزنا معلوما إلى أجل ممنوع جاز (٣).

الاحتجاج بلبن ماشية الغبر:

١٣ - ذهب الشافعية وهو قول المالكية ورواية عن أحمد إلى أن من مرباشية غيره وهو غير مضطر لم يكن له أن يجلها ليأكل لبنها إلا بإذن صاحبها، لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قال: فلا يجلين أحد ماشية امرئ بغير إذنه، أحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزانته فينتقل طعاصمه، فإنما تخزن لهم ضرور ماشيتهم أطعماهم، فلا يجلين أحد ماشية أحد إلا

(١) الفاح والإقبال جاسس مؤلف الجليل ٥٧٧/١

(٢) مدائع الصالح ٢٠٠/٥، وإتقوا عيبه ١٨٢/٢

(٣) غير المحتاج ١٠٩/٢، وإتقوا عيبه ٢٠٩/١



بالنسبة لغير المحتاج، أما بالنسبة للمحتاج فقد قالوا: إن كان محتاجا جاز له ذلك من غير خلاف<sup>(١)</sup> (أي بين فقهاء المذهب).

بيع اللبن بمطه ببعض:

١٤ - الألبان من الربويات التي لا يجوز بيع بعضها ببعض إذا كانت جنسا واحدا إلا مثلا بمثل يدا بيد.

وقد اختلف الفقهاء فيما يعتبر جنسا واحدا من الألبان وما لا يعتبر.

تعتقد جمهور الفقهاء الحنفية وهو الأظهر عند الشافعية وفي رواية عند الحنابلة: الألبان أجناس، لأنها تتولد من الحيوان، والحيوان أجناس، فالضأن والمعز جنس واحد لا يباع أحدهما بالآخر إلا مثلا بمثل يدا بيد، والبقرة والجواميس جنس واحد لا يباع أحدهما بالآخر إلا مثلا بمثل، وعلى ذلك يجوز بيع لبن البقرة بلبن الغنم متفاضلا.

وعند المالكية والرواية اثنائية عند الحنابلة ومقابل الأظهر عند الشافعية: أن الألبان جنس واحد، أنبان الضأن والمعز والبقرة والجواميس فلا يباع بعضها ببعض إلا مثلا بمثل يدا بيد<sup>(٢)</sup>.

(١) الفوعة الخمران ٣٧٦/٢، وفتح الباري ٨٨/٥ - ٨٩، والمصوغ إلوي ١٦/٩ - ٢٧ تحقيق القيسي، والسيوطي ٥٩٩/٨ - ٦٠٠.  
(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٥/١، والندوي ٢٠٠/٣، وموافقه الشافعية ١٦/٢، ومطهر الشافعية ٢٢/٩ - ٢٧، والسيوطي ٢٧/١.

بإذنه. وفي رواية: «فإن ماتي ضرر مواشيهم مثل ماتي مشاربهم»<sup>(١)</sup>، «لقول النبي ﷺ: لا يحل لأمرى من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس»<sup>(٢)</sup>.

واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام.

وفي الرواية اثنائية لأخذ وهو قول عند المالكية أنه يجوز لمن مر يمشية أن يتحلب ويشرب ولا يعمل معه شيئا، ما روى الحسن بن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب ويشرب، وإن لم يكن فيها أحد فيصوت ثلاث فإن أجابه أحد فليستأذنه، فإن لم يجبه أحد فليحتلب ويشرب ولا يحمل»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: ذهب كثير من السلف إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب، سواء علم بطيب نفس صاحبه أو لم يعلم.

والأقوال التي وردت عند المالكية هي

(١) حديث: «لا يحل لأحد ما تشاء أحد».  
أخرجه البخاري (٢٨٨/٥) ومسلم (١٥١٥/٣) والبيهقي (٣٠٨/٩) والري (٢٠٨/٩) والترمذي (٣٠٨/٩).  
(٢) حديث: «لا يحل لأمرى من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس».  
أخرجه البخاري (٢٨٨/٥) ومسلم (١٥١٥/٣) والبيهقي (٣٠٨/٩) والترمذي (٣٠٨/٩) والري (٢٠٨/٩) والسنن (٣٠٨/٩).  
(٣) حديث: «إذا أتى أحدكم على ماشية فليستأذنه».  
أخرجه البخاري (٢٨٨/٥) ومسلم (١٥١٥/٣) والبيهقي (٣٠٨/٩) والترمذي (٣٠٨/٩) والري (٢٠٨/٩) والسنن (٣٠٨/٩).

رأسها، وكل ما ستر شيئاً فهو خمار<sup>(١)</sup>.

الحكم الاجمالي :

شد اللثام في الصلاة :

٤ - لاختلاف بين الفقهاء في كراهة اللثام

- وهو تغطية الأنف والعم - في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قال ابن المنذر: كل من أحفظ عنه من

أهل العلم يكره اللثام وتغطية العم في

الصلاة إلا الحسن، فإنه كره اللثام وخصص

في تغطية العم .

وكره ابن عمر وسعيد والحسن البصري

والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق اللثام في

الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وللتخصيل (ر: صلاة ف ٨٦) .

شد اللثام للمرأة المحرمة :

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن إحرام المرأة في

وجهها فلا يجوز لها ستر وجهها، وإذا

احتاجت إلى ستر الوجه لنع أبصار الأجانب

سدلت ثوباً على وجهها متجافياً عن بشرة

الوجه، قالت عائشة رضي الله عنها: إذا كان

الركبان يعمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ

محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا

## لِثَام

التعريف :

١ - اللثام في اللغة : هو ما على العم أو الشفة

من النقاب، والجمع لثم، والثلم هو شد

الثام، والثلثم : موضع الثلم وهو

الأنف ماحوله<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن

المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفتاع :

٢ - الفتاع والمفتحة ما تنفتح به المرأة من ثوب

تغطي رأسها وحماسها<sup>(٢)</sup>.

والتفتيح - كما عرفة العيني - هو تغطية

الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره<sup>(٣)</sup>.

ب - الخمار :

٣ - الخمار يكره الحاء هو ما تغطي به المرأة

(١) الطالع عن أبواب الخلع ص ٢٤

(٢) هتوى المدية ١/٧-١٠، والحقين الشفوية ص ٥٧، وروضة

الطارين ٣٨٩/١، وكتب الفتاوى ٢٧٥/١

(٣) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لآدم السبزو

٢١٥/٣ - ٢١٦

(١) الثوب للطرزي، والمصدر الوسيط.

(٢) لسان العرب، والتفصير لمحمد.

(٣) هند القاري ٢٠٨/١١

حُبابها من رأسها على وجهها، فإذا حاورنا  
كشفتها، وقالت كذلك: المحرمة تنبس من  
التياب فاشأت إلا ثوباً معه ويس أو  
زعفران، ولا تبرقع ولا تلم وتسدن الثوب  
على وجهها إن شاءت<sup>(١)</sup>.  
ولتفصيل (را) بحرام ف٦٧.

## لَاق

التعريف:

١ - اللَاق واللاحق واللاحق لغة الإدراك.  
يقال: لَاق الشيء وأَلَقَهُ ولاق به وأَلَقَ  
لَاقاً أدركه، وَلَقِيتُ به أَتَقْتُ: من باب  
تعب. ومصدره لَاق بالفتح، وأَلَقْتُ زِيداً  
بعمرو أُنَبِّئُهُ بِأَنَّهُ لَاقَ هو به وأَلَقَ أيضاً:  
وفي الدعاء: إن عذابك لَاحِد بالكسار  
مُلَحِن.



وَالْحَقُّ الْقَائِلُ الْوَلَدُ بِأَيِّهِ: أُخْبِرُ بِأَنَّهُ ابْنُهُ  
نُسِبَهُ بَيْنَهُمَا يَظْهَرُ لَهُ، وَاسْتَلْحَقْتُ الشَّيْءَ  
أَدَعَيْتُهُ.

وَلَقِيَهُ الشَّمْسُ لَحَوقاً لَزِمَهُ، فَالْحَقِيقُ  
اللزوم<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِي عَنْ الْمَعْنَى  
اللفظي.

الألفاظ ذات الصلة:

الاستلحاق:

٢ - الاستلحاق لغة مصدر استلحق: يقال

(١) لسان العرب، ج ١، ص ١٠٠.  
(٢) لسان العرب، ج ١، ص ١٠٠.

(١) شرح السنن للبخاري ٢١٠/٧، وصلة البخاري ١٦١/١، وضع  
الذي ١٠١/٥  
وحدث علقمة بن مرثد بن عوف بن  
أخيرة أبو داود (١٦١/٦)، وذكر البخاري في مختصره  
(٢٥٤/٦) في إسناده يزيد بن أبي زياد وقد ذكره في غير واحد  
وأما قوله: المحرمة تنبس من الثياب فاشأت،  
وأخبره أبيه في سنة (١٥٧/١).

يولد لأربع سنين فإنه يلحق بالزوج وتنقصي عدتها به (١).

وذهب الخنفية وأحمد في رواية إلى أن أقصى مدة الحمل ستان فيثبت نسب ولد البتوة والثنوي عنها زوجها إذا أتت به في الستين .

والقول المشهور عند المالكية: أن أقصى مدة الحمل خمس سنين، وقال محمد بن عبد الحكم من المالكية إن أقصى مدة حمل تسعة أشهر (٢).

وتفصيل ذلك في مصطلح (حمل ف٧، ونسب) .

الحاق اللقيط بالرجل :

٥ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا ادعى رجل نسب لقيط لحق به، وهناك خلاف وتفصيل بين الفقهاء فيما إذا أقام مدعي نسب اللقيط بينة أو كانت دعواه مبنية على مجرد الإفراق وفيها إذا كان مدعي النسب مسلماً أو ذمياً، وفيها إذا ادعاه رجلان أو أكثر (٣).

ويبين ذلك في مصطلح (القبيل، ف١١، ونسب).

استلحقه ادعاء، والاستلحاق أيضا طلب حقوق الشيء (١).

واصطلاحاً: ادعاء رجل أنه أب لهذا الولد (٢).

والصفة بين النحاق والاستلحاق العموم والخصوص، فالنحاق يكون في النسب وغيره والاستلحاق لا يكون إلا في النسب.

الأحكام المتعلقة بالنحاق :

تعلّق بالنحاق أحكام متنوعة بحسب الاختلاف موضوعها ومن ذلك:

لحاق الولد في اللعان بأبيه :

٣ - اتفق الفقهاء على أن الرجل إذا قذف زوجته البالغة الحرة باتناً أو نفياً أحمل ولاعنها لم يلحق الولد به ولحق بأبيه (٤). وتفصيل ذلك في مصطلح (لعان ف٢٥).

لحاق الولد لأقصى مدة الحمل :

٤ - اختلف الفقهاء في تحديد أقصى مدة الحمل وما يترتب على ذلك من لحاق الولد بالزوج :

فذهب الشافعية وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة وخون عند المالكية : إلى أن المرأة المعتدة من طلاق أو موت ولم تنكح حتى أتت

(١) عرتي ١٢٣/١، وصاحب إكمال ٣٨٧/١، دررصة العاديين ١٢١/٣، ولحقني لأبي خزيمة ١٧٧/٧، ١٨٢.

(٢) الأصيل ١٧٩/٢، ١٨٠، وضع تقدير ١٧٢/٢، وحاشية المدسني ١٤٦/٢، والعي ٢٧٧/٧.

(٣) جامع البصائر ١٩٩، ١٩٧/٢، ١٩٨، وأعرشي ١٣٢/٧، ١٣٣، وحاشية المدسني ١١٢/٣، ولحقني ١٧٢/٥، ١٧٣.

(٤) شك العرب، والمصباح المرسد، وقرأ حاشية المدسني ١١٢/٢.

(٥) وضع تقدير ١٥١/٣، وأعرشي ١٣٤/٥، وضع المدسني ٢٧٧/٣، ٢٧٨، ولحقني لأبي خزيمة ١٧٧/٧، ١٧٨.



الشاعع هو الأمر الذي يصبح معلوماً للناس وذائع بينهم ، مثلاً: إن الحكم بموت المفقود لم يرد ٩٠ سنة من عمره مستند على الشائع الغالب بين الناس من أن الإنسان لا يعيش أكثر من تسعين عاماً، على أن البعض قد يعيش أكثر من ذلك إلا أنه نادر والنادر لا حكم له بل بحكم بموته على أنه وف الشائع وتقسيم أمواله بين ورثته، كذلك يحكم بلوغ من له من عمر خمس عشرة سنة لأنه هو السن الشائع للبلوغ وإن كان البعض لا يبلغ إلا في الساعة عشرة أو الثامنة عشرة إلا أنه نادر فلا ينظر إليه، كذلك الحكم بسبع سنين لمدة حضنة الصبي وإن مع الحضنة الست مبنى على الشائع المتعارف من أن الصبي إذا بلغ السابعة من عمره يستخفى عن معين له في لباسه وأكله واستنجاله مثلاً، والبهت إذا صار عصفه سبع سنوات تصبح مشبهة في الغائب، واختلاف النمو في البعض زيادة ونقصاناً متأثر التربة والإقليم لا علة له بل المعبر السبع سنوات للمصبي والتسع للبهت، لأنه الشائع الغالب<sup>(١)</sup>.

إلا أن الفقهاء استثنوا من هذه القاعدة مسائل وأحقوا النادر فيها بالعالم، فقد ذكر

شروعهم الشغلي، والمعدة والولد حتى الشرع<sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية على المذهب وهو الصحيح عند الخبائلة إلى أن مقطوع الذكر والأشيين لا يلحقه الولد من امرأته لأنه لا ينزل ولم تحر المرأة بأن يخلق له ولد .

وأضاف الشافعية أنه إن كان محبوباً بقي أنثاء وكذا مسلوب خصيته وبقي ذكره يلحق به الولد على المذهب، وقيل: لا ينصفه<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: إن الخصي والمحبوب أرى أن يسأل أهل المعرفة بذلك، فإن كان يولد لملك يلحق به الولد وإلا لم يلحق به<sup>(٤)</sup>.

تلاق صلاة الجمعة:

٩١ - إذا انعقدت الجمعة صحبة والفصل عدد من المأمومين ممن تعقد هم الجمعة ثم لحق بالإمام ما يكمل به العدد الذي تعقد به الجمعة، ففي ذلك للفقهاء خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (صلاة الجمعة ف ٢٠) .

انتادر هل يلحق بالغالب:

٩٢ - الأصل أن العبرة للغالب الشائع لا للتأخره وقال عني حيدر في تعليقه على هذه القاعدة:

(١) مسألة شرح الهداية ٢٠٨/٤، ويصح الخبر ٢٠٨/٢ - ٢١٩

(٢) إمامي ٤٨٠/٧، وقيل في وجهاً ٥٠/٩

(٣) الملوك ٤٤٥/١

(٤) شرح مسألة أهل حيدر ١٥٠/١، ٢٩ شرح مسألة البهت

بقائه في بطن أمه نادر جداً فألحقوه بالغالب ، وكذلك إذا أنت به لسنة أشهر ولحظتين من زمن القوطه لحقه مع أن ذلك نادر جداً ولكن الشارع لجعل النادر في هذه الصور سراً للعباد .

الثاني - ما يلحق قطعاً : كالأصم السائلة لا تلحق بالأصمية في حكم الدبة قطعاً ، ونكاح من بالشرق مغربة لا يلحقه الولد .

الثالث - ما يلحق به على الأصح كمنع الرضوء بمس الذعر المقطوع إلخاذا بالغالب المتصل ، وقيل لا ، للندرة بخلاف من العضو المبذون من المرأة لا ينقض ، وكذلك ينقض بخروج النادر من الفرج ويجوز الحجر من المذي والودي ونحوهما ، وكذلك دم البراغيث يعفى عن قليله قطعاً ، وكذا كثيره في الأصح ، لأن هذه الجنس يشق الاحتراز منه في الغالب فألحق نادره بغالبه ، وكذا لو طأن مدة اجتماع التبايعين أياماً وأشهرأ وهو نادر ، فالذهب بقاء خيارها إذا لم يتفرقا ، وقيل : لا يزيد على ثلاثة أيام كالغالب .

الرابع - ما يلحق به على الأصح ، كالذي يتسارع إليه القصاد في مدة الحجار لا يثبت فيه خيار الشرط في الأصح ، ولو راجعت القلوس رواج النفود فهل تعطى

القراقي عند شرح قاعدة ما اعتبر من الغالب وبين ما عفى من الغالب أمثلة لما عفى فيه الغالب وقدم النادر عليه وأثبت حكمه حذبه منها :

أ - غالب الولد أن يوضع لتسعة أشهر فإذا جاء بعد خمس سنين من امرأة طلقها زوجها دار بين أن يكون حق وهو الغالب وبين أن يكون تأخر في بطن أمه وهو نادر بالنسبة إلى وقوع الرضا في الوجود ، ألغى الشارع الغالب وأثبت حكم النادر وهو تأخر الحمل .

ب - طين المطر الواقع في الطرقات وممر الشوارع والمشي بالأحذية التي يلبس بها في المواقيع الغالب عليها وجود النجاسة من حيث الجملة وإن كنا لا نشاهد عنها والنادر سلامتها منها ومع ذلك ألغى الشارع حكم الغالب وأثبت حكم النادر توسعة ورحمة بالعباد فبصلي به من غير غسل<sup>(١)</sup> .

وقال الزركشي : ينقسم هذا على أربعة أقسام :

أحدها - ما يلحق قطعاً ، كمن خلعت بلا بكارة داخلة في حكم الأيكثر قطعاً في الاستئذان في الزواج ، وكما إذا خنن له وجهان ولم يتميز الزائد يجب غسلها قطعاً ، وكذلك إلحاق الولد بعد أربع سنين ، فإن

(١) المرقوم للقراقي ١٠٤/١ - ١٠٥ - .

حكمها في باب الربا؟ وجهان أصحهما لا اعتباراً بالغالب<sup>(١)</sup>.

لحاق التمر بأصول الشجر عند بيعه :

١٣ - اختلف الفقهاء في لحاق التمر بأصول الشجر عند بيعه في مواضع، منها: اشتراط التأخير وعدمه، ومنها اشتراط بدو الصلاح، ومنها لحاق بروز النور أو الثمر بتشفق الطلع في النخل .

والتفصيل في مصطلح (ثابر ف ١٤).

مايلحق بالثمر:

١٤ - اختلف الفقهاء في الزيادة على ثمن المبيع أو الحط منه هل يلتحقان بأصل العقد أم لا .

والتفصيل في مصطلحي (بيع ف ٥٦ وما بعدها، ثمن ف ٢٥ وما بعدها).

## لَحْم

التعريف :

١ - اللَّحْمُ واللَّحْمُ لثنتان، وهو من جسم الحيوان والطيور: الجزء العضلي الرخو بين الجلد والعظم .

ولحم كل شيء لُبُه، واللَّحْمَةُ القطعة منه، وجمعه اللحم والكوم والحام وكَيان<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .

الألفاظ ذات الصلة :

الطعام :

٢ - الطعام لغة: كل ما يؤكل مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

والطعام يعم اللحم وغيره .

الحكم التكليفي :

٣ - الأصل في اللحم الحلال ولا يصار إلى

## لَحْد

انظر: قبر

(١) القاموس، لسان العرب، والصاح المير، والمعجم الوسيط معذ (لحم).

(٢) لسان العرب، وإباح العروس مادة (طعم).

(٣) الثور للروقي ٢/٢١٣، ٢٤٤



اللحم المتن كما جزم به صاحب انتهى،  
وكره المرداوي أكل اللحم المتن<sup>(١)</sup>.

واللحم المتن إن كان لحم جلالة فالأصح  
عند الشافعية أنه بكره، وقيل: بحرم.

وإن كان لحم غير الجلالة وذكرى تذكية  
شرعية فإنه بكره على الصحيح إذا تن وتروح  
كما قال المشريفي الخطيب<sup>(٢)</sup>.

اللحم المطبوخ بنجس:

٦ - ذهب الحنفية والمالكية في الراجح عندهم  
والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى أن  
اللحم المطبوخ بنجس لا يظهر لأن أجزاء  
النجاسة قد تأصلت فيه<sup>(٣)</sup>.

وفي قول المالكية ورواية عند الحنابلة أنه  
يظهر<sup>(٤)</sup>، ولهم تفصيل في كيفية التطهير  
ينظر في مصطلح (طهارة غرة ٣١).

وقال الشافعية: لو طبخ لحم بيا نجس  
كفى غسله، قال المتروكي وهو الذي اعتاره  
الشافعي وهو المنصوص<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو يوسف: يطبخ بالما ثلاث مرات

التحريم إلا للدليل خاص لقوله تعالى:  
﴿خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ جِجَارًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله  
تعالى: ﴿وَيُحْيِي لَهُمُ الْخَبْائِثَ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في حكم بعض  
اللحوم من حيث الحلل والحرم والطهارة  
والنجاسة، ويان ذلك فيما يلي:

اللحم المقطوع من حيوان:

٤ - اتفق الفقهاء في الجملة على أن ما أيرن  
أو قطع من حيوان حي مأكول - غير الصوف  
والشعر - فهو حكمته فلا يجوز أكله  
لنجاسته<sup>(٨)</sup>.

الحديث: وما قطع من البهيمة وهي حية  
فهي ميتة<sup>(٩)</sup>.

وفي المسألة تفصيل ينظر في مصطلح  
(أطعمة ٧٤).

أكل اللحم المتن:

٥ - ذهب الحنفية إلى حرمة أكل اللحم إذا  
أتن لأنه يضر لا لأنه نجس<sup>(١٠)</sup>.

والمذهب عند الحنابلة عدم كراهة أكل

(١) الإيضاح ٣١٥/١٠، وقطوع ٣١٢/٦، ومكشاف قناع

٦٩٥/٦، وشرح سنن الإمام ٤٠٠/٣.

(٢) معنى النجاس ٣٠٤/٤، والنجس ٩٨/٩.

(٣) غير الرائد ٢٥١/٦، ٢٥٢، وحاشية ابن عثمن ١/٤٢٣،  
والفتاوى الحديثة ١٢/١، وجواب الحقل ١١٤/١، والمرتبي

على خليل ٩٥/١، ٩٦، والمبسوط ٢٩٣/١، والإيضاح

٣٩١/٦، والمبسوط ٦٠٠/٦، ومنه انحصار ٨٦/١.

(٤) جواب الحقل ١١٤/١، والإيضاح ٣٢٩/١.

(٥) المصنف ١٠٠/٦.

(٦) سورة البقرة ١٦٤.

(٧) سورة الأعراف ١٦٧.

(٨) بدائع الصالح ٤٤٤ - ٤٤٥، وحاشية للشمسي على الفتح  
الكبير ١٠٨/٤، والمجموع على الخطيب ٢٥٦/٤، والفتاوى  
وصية ٢٤٢/٤، والفتي ٥٣/١١.

(٩) حديث: وما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة.  
أنعرجة لمزيدني (٢٤/١) من حديث أبي والد القتيبي، وقال:  
حدث حس.

(١٠) الفتاوى الحديثة ٣٢٩/٥.

ويُحْتَفَظُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ <sup>(١)</sup>.

لحم الأضحية:

٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه من مستنوبات الأضحية أن يأكل المضحى من لحم أضحيته ويطعم ويدخر، والأفضل أن يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لأقاربه وأصدقائه ويدخر الثلث.

أما الأضحية المذبورة فلا يجوز الأكل منها عند الحنفية والشافعية، وذهب المالكية والحنابلة إلى أن المذبورة كغيرها في جواز الأكل.

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح: (أضحية ف- ٥٩).

لحم العقيقة:

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يستحب طبخ لحم العقيقة كلها حتى ما يتصدق به. وذهب الحنفية إلى أنه يجوز في العقيقة تغريقها نبتة ومطبوخة.

انظر (عقيقة ف- ١٤).

لحم الخيل:

١٠ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو قول للمالكية إلى إباحة أكل لحم الخيل لحديث جابر قال: «نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن حص في لحوم الخيل» <sup>(١)</sup>.

الوضوء من أكل لحم الجوزور:

٧ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وأحمد في رواية إلى أن أكل لحم الجوزور لا يقتض الوضوء <sup>(٢)</sup> لما رواه جابر قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء عما خبرت النار» <sup>(٣)</sup>.

ذهب الحنابلة في المذهب والشافعي في القديم وأبو بكر بن خزيمة إلى أنه يقتض الوضوء، لما روى جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: «أتوضأ من خيم الغنم؟» قال: «إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ» قال: «أتوضأ من لحوم الإبل؟» قال: «نعم فتوضأ من لحوم الإبل» <sup>(٤)</sup>، ومقتضى الأمر بالإيجاب <sup>(٥)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (وضوء).

(١) انظر الحديث ٤٢٢/١، والبروتو ٢٥١/١.

(٢) بلإح الضائع ٣٧٢/١، وكذا في آس مبرك ١٠٤١/١، وشرح الزرقاني من مختصر خليل ٩٩/١، وروضة المطالعين ٧٢/١، والمصنف ٥٧/٢، والمفتي ١٧٩/١، والمجموع ٢٩٦/١.

(٣) حديث جابر: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ تسريحه أبو داود (١٣٣/١)، ونقل ابن حجر في المنيع (٣١١/١) عن ابن خزيمة وابن حبان أنها معصاة.

(٤) حديث جابر بن سمرة: «لما رجعنا من رسول الله ﷺ: «توضأ من لحوم الغنم...» أخرجه مسلم (١٧٥/١).

(٥) روضة المطالعين ٧٢/١، والمصنف ٥٧/٢، ٥٩، وكذا في التذاع ١٣٠/١، والمفتي ١٧٩/١، ١٨٢، والإيضاح ٢٩٦/١.

(١) حديث جابر: «نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية».

الخنزير لقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَحِلُّ فِي مِثْلِهِ  
إِنَّكُمْ تَكُونُونَ  
تَبَتُّهُ أَوْ دَمًا تَسْقُونَ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ  
يَجْسُ ۖ ﴾<sup>(١)</sup>.

انظر مصطلح (خنزير ف ٣) .

لحم البغل:

١٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى حرمة أكل  
لحم البغل لأنه متولد من أصلين اجتمع فيهما  
الخل والحرمه فيغلب جانب الحرمة  
اجباها<sup>(٢)</sup>.

وعند الحنفية البغل يتبع أمه في الخل  
والحرمة<sup>(٣)</sup>.

والمالكية يقولون بقاعدة التبعية للأم في  
الحكم<sup>(٤)</sup>، مع بعض الاختلاف .

والتفصيل في مصطلح (أطعمه ف ٦٠ - ٥٩) .

لحم الكلب:

١٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وهو  
قول المالكية - صححه ابن عبد البر - إلى  
حرمة أكل لحم الكلب حديث أبي هريرة رضي الله  
عنه أن رسول الله ﷺ قال: (كل نبي ناب من

وذهب الحنفية - وعليه الفتوى عندهم -  
وهو قول ثان للمالكية إلى حل أكلها مع  
الكراهة التنزيهية لاختلاف الأحاديث المروية  
في الباب واختلاف السلف<sup>(١)</sup>.

والمذهب عند المالكية أن أكل لحم الخيل  
محرم<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (أطعمه ف ٤٤) .

لحم الخمار الأهلي:

١٥ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وهو  
القول للراجح للمالكية إلى حرمة أكل لحم  
الخمار الأهلي، واستدلوا بحديث جابر رضي الله عنه:  
أنه روى الله ﷻ عن لحم الخمر الأهلية<sup>(٣)</sup>.

والقول الثاني للمالكية أن لحم الخمار  
الأهل يؤكل مع الكراهة التنزيهية<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (أطعمه ف ٤٦) .

لحم الخنزير:

١٦ - اتفق الفقهاء على حرمة أكل لحم

- اسمه الخنزير (مع النازي ١١٨/٩) وصلى (٩٤١/٣) وقيل للحمي .

(١) - مع فتاوى ٣٨/٥، ٣٩، وحاشية ابن عثيمين ١٩٣/١،  
حاشية عثيمين من شرح التكميل ١١٧/٢، ونبأه المصنف  
١١٣/٨، والمعي ١١٣/١١، ٢٠.

(٢) حاشية للحمي ١١٧/٢، الحاشية ١٢٥/٢.

(٣) حديث جابر: روى رسول الله ﷺ عن جحر الخمر الأهلية،  
تقدم في (١٠١).

(٤) عاصم الصنع ٣٧/٥، الفتاوى الحقة ٢٩/١٤، وابن  
عثيمين ١٩٤/٥، وحاشية الدسوقي ١١٣/٢، ونبأه المصنف  
١١٤/٨، والفتي ١٤/١١، ٢٦.

(١) سورة الأضغ ١١٥.

(٢) غنية الصنع ١١٨/٨ - ١٢٦، والفتي ١١٦/١١.

(٣) بدائع الصنع ٣٧/٥.

(٤) حاشية الدسوقي عن الشرح التكميل ١١٧/٩، ونبأه المصنف  
١٥٥/١٠.

الحم واليد من أكل اللحم خاصة، لما جاء  
عن النبي ﷺ وأنه غَضَضَ من  
السويده<sup>(١)</sup>، وهو أيسر من اللحم، ولما ورد  
عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه غسل  
يده من اللحم وتَضَضَ منه<sup>(٢)</sup>.  
والتَضَضُ في مصطلح (أكل  
ف ١٤ - ١٥، وبه).

الحلف على عدم أكل اللحم:  
١٧ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الحالف  
على ترك اللحم بحيث يأكل ما ليس بلحم من  
الشحم ونحوه لأنه لحم حقيقة ويتخذ منه  
ما يتخذ من اللحم.  
واستثنى الحنفية شحم الإبل إلا إذا نواه  
في البعير<sup>(٣)</sup>.  
وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يبحث  
لأنه لا يسمى لحماً وينفرد عنه باسمه  
وصفته<sup>(٤)</sup>.

بيع اللحم بالحيوان:  
١٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى

السباع فأكله حرام<sup>(٥)</sup>.  
ونقول الآخر للمالكية أنه بكره أكل لحم  
الكلب<sup>(٦)</sup>.  
وفي المسألة تفصيل ينظر في مصطلح  
(أطعمة ف ٢٤ - ٢٩) ومصطلح (كلب).  
لحم الإنسان في غير حالة الضرورة:  
١٥ - أجمع الفقهاء على حرمة أكل لحم  
الإنسان<sup>(٧)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي  
آدَمَ﴾<sup>(٨)</sup> وورد الخلاف في حكم أكل  
المضطر لحم الإنسان.  
وتفصيله في مصطلح (ضرورة ف ١٠).

غسل الشم واليد من أكل اللحم:  
١٦ - ذهب الفقهاء في الجملة إلى استحباب  
غسل اليدين بعد الطعام لحديث: «من بات  
وفي يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا  
نفسه»<sup>(٩)</sup>.  
وصرح بعض المالكية باستحباب غسل

(١) حديث أبي هريرة: أكلت نابت من شعاع فأكلته حرامه  
أخرجه مسلم (١٨٢٤/٣).  
(٢) مدائع الصنائع ٣٩/٥، ورواه الإمام ٢١٨/٦، ورواه  
المحتاج ١٤٣/٨، والمصرع ٨/٩، والمعي ٦٦/١١.  
(٣) حاشية ابن عابدين ١٣١/١، وحاشية الدامولي على شرح  
الكبير ١١١/٢، وفتح العزيز مع المجموع ١٢٢/٦، والعلوي  
رسالة ٢٩٢/٤، وحطاب أبي النضر ٣٢٣/٦.  
(٤) مبررة الإسلام ٧٠.  
(٥) حديث، ابن بك وفي يده ريح غمر...  
أخرجه الترمذي ٢٨٩/٤ من حديث أبي هريرة، وفيه حديث  
صحيح.

(١) حديث: «أن النبي ﷺ غَضَضَ من السويده»  
أخرجه الشافعي (فتح الباري ٢١٢/١) من حديث مروية بن  
شريك.  
(٢) فتاوى القدية ٣٣٧/٥، والمفتي ٦٦/١، ورواه الجليل  
١٢-١/١، وروضة الطالبين ٣٤٠/٧، وشرح صحيح مسلم  
٤٢٤/٤، والإيضاح ٢١١/٨، والمعي ١٢٠/٨، وأبو عثمان  
أخرجه مالك ٢٦/١.  
(٣) فتاوى القدية ٨٢/٢، ورواه الإكثلي ١٢٥/٦، والمفتي  
٣١٨/١٦.  
(٤) التلويح ومعه ٢٨٠/٤، والمفتي ٣١٨/١٦.

وذهب أبو حنيفة إلى عدم صحة السلم في اللحم لوجود الجهالة<sup>(١)</sup>.

بيع اللحم باللحم:

٢٠ - اخْتَصَفَ الشَّفَهَاءُ فِي بَيْعِ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ، وَهُوَ خِلَافُ مَنِ عَلَى كَوْنِ اللَّحْمِ جَنْساً وَاحِداً أَوْ أَجْنَاساً مُخْتَلِفةً، فَمَنْ قَالَ بَانَ اللَّحْمِ جَنْساً وَاحِداً لَمْ يَحْزَ عِنْدَهُ بَيْعُ لَحْمٍ بِلَحْمٍ إِلَّا مَتَرًا<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ جَعَلَهُ أَجْنَاساً مُخْتَلِفةً جَازَ عِنْدَهُ بَيْعُهُ مَتَرًا<sup>(٣)</sup>، عَنْ تَفْصِيلِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ يَنْظُرُ فِي مَصْطَلَحِ (رَبَا) فـ (٢٧ - ٣٠).



عدم جواز بيع اللحم بحيوان من جنسه كلحم شاة بشاة حية<sup>(٤)</sup> حديث: ومنه رسول الله ﷺ عن بيع أخيونان باللحم<sup>(٥)</sup>. وأجاز الحنفية هذا البيع<sup>(٦)</sup>، وهم تفصيل في ذلك ينظر في مصطلح (بيع منهي عنه فـ ٦٠).

وهناك خلاف بين الفقهاء في بيع اللحم بحيوان من غير جنسه وحيوان غير مأكول، ينظر في مصطلح (بيع منهي عنه فـ ٦٠ - ٦٢).

السلم في اللحم:

١٩ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وهو قول أبي يوسف ومحمد من الحنفية إلى صحة السلم في اللحم بشرط ضبط صفاته بذكر الجنس والنوع والصفة، وذلك لحديث: ومن أسلف في شيء فقي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم<sup>(٧)</sup>، ولأنه إذا جاز السلم في الحيوان فاللحم أولى<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح المحرر ١٨٨/٥، ونسخ المصنف على الجماع ١٨١/٢، ١٧٥، ولفظ ١١١/٤، ١٨٩.

(٢) حديث: ومن من الحيوان باللحم ٤  
أمره مالك في الموطأ ٦٦٥/١ من حديث سعيد بن المسيب  
مرسلًا، وذكر له من من في الشفهاء ١٠٠/٢، شروحه  
نقوه.

(٣) بدائع الصانع ١٨٨/٢، (شبر) حقايق ٩١/١.  
(٤) حديث: أمر أسلف في شيء ف كيل معلوم ٤  
أمره البخاري (مع تباري) ١٢٩، وسنن ١٢٢٤/٢.  
من حديث ابن عباس واللفظ يخلو  
(٥) بداية المنتبه ٢٠٩/٢، وماتية المحرر في عل الفهر الكبر ٥.

١٨٨/٣، وممن اشعاع ١١٢/١، واللفظ ٢١١/٤.  
(٦) بدائع الصانع ٢١١/٥.

ومعناه (١).

وفي اصطلاح النحويين هو: الخطأ في إعراب الكلمة، أو تصحيح المفرد.

وعند القراء هو: خلل يطرأ على اللفظ فيخلل بالمعنى (٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الأحكام المتعلقة باللحن:

تعتمد اللحن في قراءة القرآن:

١ - القرآن كلام الله المعجز المنزل على رسول الله ﷺ المتقول بالتواتر، فيحرم تعدد اللحن فيه، سواء أعير المعنى أم لم يغير، لأن الغاية توقيفية نقلت إلينا بالتواتر، فلا يجوز تغيير لفظ منه بتغيير الإعراب أو بتغيير حروفه بوضع حرف مكان آخر.

ولأن في تعدد اللحن عيباً يكلام الله، واستهزاءً بآياته، وهو كفر بواح (٣)، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ كَسْتُمْ قَسَبَةً رُتِبْتُمْ بِهِ ۖ لَآتِيكُمْ بِهِ ۚ إِنَّ تَقْوَاهُ لَفِي هَيْبَةٍ ۝﴾ (٤).

قال جمهور الفقهاء بجواز قراءة القرآن بالأحضان، إذا لم تتغير الكلمة عن وضعها، ولم

## لَحْنٌ

التعريف:

١ - اللحن: في اللغة يطلق على معان عدة. يقال: لحن فلان لفلان لئنا: قال له قولاً يفهمه عنه، ويخفى على غيره، ويطلق على الخطأ في الإعراب ويختلفة الصواب فيه، يقال: لحن القارئ في القراءة والمتكلم في كلامه، يلحن لئنا: أخطأ في الإعراب، ويختلف وجه الصواب.

ويطلق على انعطلة، ففي الأثر: (إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...) (١) أي أظن بحجته، قال ابن حجر: المراد أنه إذا كان أظن كان قاضياً على أن يكون أبلغ في حجته من الآخر، ويطلق على الأصرات المصوغة الموضوعة التي فيها تضريد، وتضريب، وجمعه الحضان، ولحون، ويقال: لحن القول أي فحواه

(١) شأنه بالمرء، ومنه: لحن، والكتاب (لحن) وفتح الحاء.

(٢) الكتاب كالمعنى الكبري (١٩٩/١٩)

(٣) كس، وفتح الحاء (١٩٩/١٩)

(٤) سورة التوبة (١٩٩/١٩)

(١) حديث: (إنكم تختصمون إليّ...)

أخرجه البخاري (فتح الباري) (٣٩٩/١٩) من حديث: لم يلقه.

وقال في الفتاوى الهندية : إن قرأ بالالحان في غير الصلاة إن غير الكلمة ويقف في موضع الوصل أو فصل في موضع الوقف يكره وإلا لا يكره<sup>(١)</sup>.  
والنفصيل في مصطلحات : (قراءة ف٩، غناء ف١١).

### المحسن في القراءة في الصلاة :

٣- ذهب الفقهاء إلى أن تعتمد اللحن في الصلاة إن كان في الضائقة يظل الصلاة واختلفوا فيه إذا لم يعتمد، أو كان في غير الضائقة.

قال الشافعية والحنابلة : إن كان اللحن لا يغير المعنى كرفع هاء الحمد لله كانت إمامته مكروهة كراهة تنزيهية وصحت صلاته وصلاة من اقتدى به.

وإن غير المعنى كضم وناء أنعمت، وكسرها، وكقوله : أعدنا الصراط المستقيم بدل «الستقيم».

فإن كان يمكن له التعظيم فهو مرتكب للحرام، ويلزمه المبادرة بالتعلم، فإن قصر، وضاق الوقت لزمه أن يوصل، ويفضي، ولا يصح الاقتداء به، وإن لم يمكنه التعلم لعجز في لسانه، أو لم تحض مدة يمكن له

بمحصل باللحن تطويل بحيث يصير الحرف حرفين، أو يصل به إلى ما لم يقله أحد من القراء بل كان لمجرد تحسين الصوت، وتزيين القراءة، بل يستحب ذلك<sup>(٢)</sup>، وفي أثر عن عمر رضي الله عنه : وتعلموا الغرائض والمحسن والسنن كما تعلمون القرآن<sup>(٣)</sup>.

ونقل النووي عن الماوردي أنه قال : القراءة بالالحان الموضوعة إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر ممدود أو مد مفصّل، أو تعطيل يخفى به بعض اللفظ ويبتس المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع، لأنه عدل به عن تهجج القوسم إلى الاعوجاج والله تعالى يقول : ﴿ قُرْآنًا مَّعْرُوفًا قِيمَرْدِي يَتْلُو ﴾<sup>(٤)</sup> قال : وإن لم يخرج اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحاً، لأنه زاد بالحنه في تحسينه<sup>(٥)</sup>.

ونقل ابن حجر الميمني عن الشافعي أنه نسب في حديثه إلى الشافعي ما قاله الماوردي<sup>(٦)</sup>.

(١) الحى وصية ٢/٤، ٢٢٠، در محدثين ١٧٧٢/١، ١٠٢/١

(٢) أثر عمر، اعقبوا القرائن.

توسعة الداربي (٢٤١/١)

(٣) حجة المهر ٢٧٢

(٤) التبيان في آداب حملة القرآن ص ١٤٦-١٤٧

(٥) كشف المراج من هجرات المفسر والمصاحح، ١٠٨٥

الزواجر ٧٠/١

(٦) الفتاوى لمجلد ٣١٧/٥

عند أبي حنيفة ومحمد، فهذه قواعد المتقدمين من أئمة الحنفية، وأما المتأخرون: كاس مثايل، وابن سلام، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي بكر البلخي، والمندوباني، وابن الفضل فاتفقوا على أن الخطأ في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً، وإن أدى اعتقاده كفرًا، ككسر «ورسوله» في قوله تعالى ﴿لَنْ أَقْنِيَنَّكَ بِرَحْمَةِ رَبِّكَ إِذَا تَشْرِكُ بِهِ رَسُولَهُ﴾ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجه الإعراب، وإن كان خطأ بإبدال حرف بحرف: فإن أمكن الفصل بينهما بلا كلغة كالفساد مع الطاء بأن قرأ الساطحات، بدل الصالحات فهو مفسد باتفاق أئمتهم، وإن لم يمكن التمييز بينهما إلا بهشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين فأكثروهم على عدم الفساد نعموم البلوى<sup>(١)</sup>، ولم يفرق الحنفية بين أن يقع اللحن في القراءة في الصلاة في الفاتحة أو في غيرها.

وقال المالكية في أصح الأقوال عندهم: لا يبطل الصلاة بلحن في القراءة ولو بالفاتحة، وإن غير المعنى، وأثم المقتضى به إن وجد غيره، ممن يحسن القراءة<sup>(٢)</sup>.

اللحن بمعنى التغير والتطريب:

١- اللحن بهذا المعنى إن كان بلا آلة، ولم

النعلم فيها فصلاته صحيحة، وكذا صلاة من حلقه، هذا إذا وقع اللحن في الفاتحة، وإن لحن في غير الفاتحة كالسورة بعد الفاتحة صححت صلاته، وصلاة كل أحد صحيحة خلقه، لأن ترك السورة لا يبطل الصلاة فلا يمتنع الافتداء به<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية: تفسد الصلاة باللحن الذي يغير المعنى تغييراً يكون اعتقاده كفرًا، سواء وجد مثله في القرآن أم لا، إلا ما كان في تبديل الجمل منفصلاً بوقف تام، وإن لم يكن مثله في القرآن، والمعنى بعيد، ويتغير به المعنى تغييراً فاحشاً تفسد الصلاة به أيضاً، كـ «هذا الغياره بدل «هذا الغراب» وكذا إن لم يوجد مثله في القرآن، ولا معنى له مطلقاً، كالسرائل بدل «السراويل».

وإن كان في القرآن مثله وكان المعنى بعيداً ولكن لا يغير المعنى تغييراً فاحشاً تفسد الصلاة به عند أبي حنيفة ومحمد، وقال بعض الحنفية: لا تفسد نعموم البلوى، وهو قول أبي يوسف وإن لم يكن في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو: «فَيَأْمِين» بدل: «قَوْمِين» فالخلاف بينهما بالعكس: فالتعذر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيراً وجود مثل في القرآن عند أبي يوسف. والوافقة في المعنى

(١) حاشية ابن عابدين ١/٢٢٢، وانظر تفسير ١/٢٨١.

(٢) الترتيب لصاحب ١/٢٢٢، مختصر خليل ١/٢٨١.

(٣) المصنوع ١/٢٨١ - ٢٨٢، والفتاوى ٢/٢٢٢.



يكن في الغاخذ ما يحرم كوصف امرأة، أو امرء  
معيّن حين، ووصف الخمر المهيّج إليها  
وهجاء مسلم، أو ذمي فهو مكروه في الجملة  
لشغله عن ذكر الله، وما فيه من لؤ، وإن  
كان فيه شيء مما ذكر من آفة، وفحش القول  
فهو حرام. وإن كان فيه حكم، ومواعظ  
وخللا من الآفة فلا بأس به، وإن قصد منه  
الاستشهاد، أو تعلم قصافته، وبلاغته،  
أو تشدد في خلوة وحده ليهز عن نفسه  
الملل، فلا بأس به أيضا.  
واللفصيل في (غناء)، شعر ف ١٧،  
تشبيب ف ٢ - ٣.

## لُحُوقٌ

التعريف:

١ - اللُحُوق في اللغة: الإدراك. من لحق به  
لحقا ولحاقا: أدركه، وكل شيء أدرك شيئا فهو  
لاحق به (١).

أما في الاصطلاح فيختلف معناه  
باختلاف الأبواب التي يستعمل فيها،  
ويستعمل الفقهاء مادة لحق ومشتقاتها في  
مسائل ثبوت النسب، والتحاق الذمي  
والمتردد بدار الحرب، وإلحاق جزيين المذكاة  
بأمة في الحبل، وإلحاق صغار السائمة في  
الزكاة، ولحوق توابع المبيع به في البيع، كما  
استعمله الأصوليون بمعنى القياس وهو  
إلحاق الفرع بالأصل في الحكم لعلته مشتركة  
بينهما.

الأحكام المتعلقة باللحوق:

تتعلق باللحوق أحكام منها:



(١) لسان العرب، ومن اللغة، وجمادى المعدج، والنسب  
المعبط.

للحقوق في النسب:

٢- التلحقون في النسب: هو ثبوت نسب الولد، وانتسابه لمن يمكن أن يكون منه، بسبب من أسباب ثبوت النسب، وأسباب ذلك مما يأتي:

أولاً - الزواج الصحيح:

٣- لاختلاف بين الفقهاء في أن الولد الذي تأتي به المرأة المتزوجة زوجاً صحيحاً يلحق زوجها، لحديث: (الولد للفراش)<sup>(١)</sup>، والمراد بالفراش الزوجة وما في حكمها، وذلك بالشروط الآتية:

أ- أن يكون الزوج من يتصور منه الحمل عاقبة، بأن يكون بالغاً عند بعض الفقهاء، وأن يبلغ الثني عشرة سنة عند بعض، وعشر سنوات عند آخرين، فلا يلحق بالزوج إن كان طفلاً دون التاسعة باتفاق الفقهاء، كما لا يلحق بالمحبوب وهو مقطوع الذكر عند بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

والفصل في مصطلح (حب ف-٩).

ب- أن تأتي به في مدة الحمل ستة أشهر فأكثر من وقت الزواج عند بعض الفقهاء،

(١) حديث: «ولد للفراش»

أحمد الطبري ومعجم المصنفين ٢٩٢/٢، وسنن ١٠٨٠/٢

من حديث عائشة

(٢) الحلي ابن عابد ٤٦٦/٢، وحاشية الطبري ١٦٠/٢، وروضة الطالبين ٣٥٧/٢، والفتاوى ٤٩٧/٢

ومن وقت إمكان الرطء عند آخرين، فإن أتت به لأقل من الحد الأدنى لمدة الحمل لا يلحقه، وكذا إن أتت به لأكثر مدة الحمل من تاريخ الفراق وهي سنتان عند الأحناف ورواية عند الحنابلة، وأربع عند الشافعية والحنابلة في المذهب، وخمس عند المالكية على المشهور، وقال محمد بن عبدالحكم إن أقصى الحمل تسعة أشهر

والفصل في مصطلح (حمل ف-٦، ٧).

ج- إمكان تلاقي الزوجين بعد العقد فإن طلقها في مجلس العقد أو جرى العقد والزوجان متابعان: أحدهما بالمشرف، وأخر بالمغرب لم يلحقه عند الجمهور خلافاً للحنفية<sup>(٣)</sup>.

والفصل في مصطلح (نسب).

ثانياً - النكاح القامد:

٤- النكاح الفاسد كالصحيح في حقوق النسب بالشروط المذكورة<sup>(٤)</sup>.

والفصل في مصطلح (نسب، نكاح).

ثالثاً - الوطء بشبهة:

٥- إن وطئ امرأة لازوجها بشبهة فأنت يولد بعد مضي ستة أشهر فأكثر من وقت

(١) معجم المحتاج ٣٨٦/٢، والفتاوى ٤٣٠/٢، وحاشية الدسوقي ٤٩١/٢

(٢) روضة الطالبين ٣٣٠/٢، والفتاوى ٤٢٧/٢، وحاشية ابن عابد ٤٦٦/٢، والفتاوى ٤٩٧/٢، وحاشية الدسوقي ٤٩٧/٢

أ - أن يكون المضر مكلفاً مختاراً وإن كان  
سفيهاً أو فناً أو كافراً .

والتختلف في اشتراط الذكورة في المضر .

والتفصيل في مصطلح (إقرار فـ٦٨) .

ب - أن لا يكذبه المحس ، بأن كان المقر في سن  
يمكن أن يكون منه ، فإن كذبه المحس بأن  
يكون في سن لا يتصور أن يولد مثله مثل  
المستلحق بأن يكون أكبر منه سناً أو يكون في  
سنه ، أو طرأ على المستلحق قطع ذكره وأنثيته  
قبل إمكان علق ذلك الولد لم يلحقه <sup>(١)</sup> .

ج - ألا يكذب الشرع ، فإن كذبه : بأن كان  
معروف النسب من غيره لم يلحق به وإن  
صدقه المستلحق به ، لأن النسب لا يقبل  
النقل .

د - وأن يصدق المستلحق إن كان أهلاً  
للتصديق ، فإن كذبه لم ينفقه إلا بينة أو  
بمين ، كسائر الحقوق ، وإن استلحق  
صغيراً ، أو مجنوناً لحق به بالشروط السابقة ،  
ماعداد التصديق <sup>(٢)</sup> .

والتفصيل في مصطلح (نسب) .

الوطء حتى نسيه به عند جمهور الفقهاء ، وقال  
القاضي أبو يعلى من الخنابلة ، وعزاه إلى أبي  
بكر - منهم - : إنه لا يلحق به ، لأن النسب  
لا يلحق إلا في نكاح صحيح ، أو فاسد ، أو  
ملك ، أو شبهة ملك ، ولم يوجد شيء من  
ذلك ، ولأنه وطء لا يستند إلى عقد ، فلم  
ينسحق الولد فيه كالزنا .

وقال أحمد : كل من درأت عنه الحدة في  
وطء ألحقت الولد به ، ولأنه وطء اعتقد  
الراطبي جلقه ، فلحق به النسب ، وإن  
وضى - ذات زوج يشبهه في طهر لم يصبها فيه  
زوجها ، فاعتزها بعد الوطء بالشبهة حتى  
أنت يولد لسته أشهر من حين الوطء بالشبهة  
لحق الوطء <sup>(٣)</sup> .

والتفصيل في مصطلح (نسب ، نكاح) .

رابعاً - الإقرار أو الاستلحاق :

٦ - وهو مع التصديق واجب ، ومع الكذب :  
في إلحاقه أو نفيه حرام ، وهو نوعان :  
- إقرار على نفس المقر .

- وإقرار على غيره .

والإقرار على نفس المقر أن يقول : هذا  
ابني ، أو أنا أبوه ، أو هذا أبي ، فيشترط في  
صحة الحقوق بهذا الإقرار :

(١) جهة التصحيح ١١٩/٥ - ١٢١/٥ ، ولغة الصبح ١٠٠/٥ ،  
والنهي ١٩٩/٥ - ١٠٠ - ٣٩٤/٥ ، وحاشية المنسجي  
١٠٦/٣ ، ويد للنظر ٤٩٤/٤ - ٤٩٥ ، ودائع الصالح  
٢٩٥/٤ ، ٢٩٦/٤

(٢) جهة التصحيح ١٠٧/٥ ، ولغة الصبح ١٠٠/٥ ، وابن  
عابد ١٦٥/١ ، والنهي ١٩٩/٥ - ٢٠٠

(٣) التي ٤٣٦/٥ - ٤٣٧ ، وابن عسدين ١٠٠/٢ ، والقلبي  
٢٥٠/١

ولا يفسر الحقبة لحق النسب بالإقصرار  
بواسطة الغير، سواء كان بواسطة واحد أو  
أكثر، وسواء صدقه المقر بنسبه أو كذبه، لأن  
إقرار الإنسان حجة على نفسه لا على غيره،  
لأنه على غيره شهادة أو دعوى، والدعوى  
المفردة ليست بحجة، وشهادة المفرد فيها يطلع  
عليه لرجال - وهو من باب حقوق العباد -  
غير مقبولة، والإقرار الذي فيه حمل نسب  
الغير على غيره - لا على نفسه - شهادة أو  
دعوى، وذلك لأبطل إلا بحجة<sup>(١)</sup>  
(ر: نسب، إقرار ف ٦٣).

#### خامسا - القيافة :

٨ - لو استلحق اثنان صغيرا مجهول النسب  
ولم يكن لأحدهما بينة عرض على القيافة  
فيلحق بمن ألحقه به منها .  
انظر : (لقبط، قيافة) .  
وإن استلحقا بالغافلا، ووجدت  
الشروط لحق بمن يصدقه المستلحق، فإن  
سكت، ولم يصدق واحدا منهما عرض على  
القيافة فيلحق بمن تلحقه به القيافة<sup>(٢)</sup> .  
(ر: نسب، إقرار ف ٦٣، قيافة).

ويجوز أن يستلحق مينا صغيرا أو كبيرا إن  
لم يكن منهما بطلب الإرث، أو لستحفظ  
النفقة<sup>(٣)</sup> .

(ر: نسب - إقرار ف ٦٣) .

وقال الشافعية : لا يجوز استلحاق منفي  
بلعان ولد على فراش نكاح صحيح، لما فيه  
من إبطال حق النافي، إذ لا ملاعن استلحاقه  
بعد نفيه، وأن هذا لو أثر فيه نفى فاللف  
ولا انتساب يخالف حكم الفرائس<sup>(٤)</sup> .

والتمصيل في مصطلح : (نسب، لعان  
٢٩٩ إقرار ف ٦٣) .

٧ - أما إذا ألحق النسب بغيره عما يتعدى  
النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي  
الأب كهذا أعمى، أو بنتين : كالأب والجد  
كهذا أعمى، أو ثلاثة : كهذا ابن عمي  
لحق نسبه من الملحق به، لأن الوارث يخلف  
مورثه في حقوقه والنسب منه بالشروط  
السابقة فيها إذا ألحقه بنفسه .

وبشروط زيادة على الشروط السابقة :  
كون الملحق مينا، فيمتنع الإلحاق بالخي،  
وإن كان مجنونا، لأنه قد يتأهل، فهو الملحق  
حيًا، ثم صدقه خطفه بتصديقه دون  
الإلحاق. (ر: إقرار ف ٦٣، نسب)

(١) مدافع المصالح ١٢٨/٦

(٢) غفة المحتاج ١٠٣/٥، بهية المحتاج ١١٠/٥ - ١١٢/٥ .  
والنهي ٢١٤/٥

(٣) إقصر الشاة

(٤) بهية المحتاج ١١٠/٥ وما بعده، ولحمه المحتاج ٤١/١

سادساً - الشهادة :

الموت، وإن كان المضارب هو المقتل اللاحق  
بدار الحرب فالمضاربة على حاف، لأن له  
عبارة صحيحة ولا يوقف ملك رب المال  
وفيقت المضاربة<sup>(١)</sup>.

٩ - يلحق السبب بالشهادة بشرطها .  
انظر : (شهادة ف ٢٩ ، ٣٧ ، ونسب ،  
وتسامع ف ٧ وما بعدها) .

وإن ارتد أحد الشريكين ولحق بدار  
الحرب بطلت الشركة ، لأن الشركة تنصم  
لوكالة ، ولابد منها لتحقيق الشركة . وللحقوق  
بدار الحرب بمنزلة الموت<sup>(٢)</sup>.

سابعاً - الاستفراش بملك اليمين :

١٠ - إذا عاشر مملوكه وأنت بولد لدة . لحمل  
من يوم السوط لحقه . بهذا قال مالك  
والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة الثوري :  
لا يصير فراشا حتى يفر مولدها ، فإذا أقر به  
صارت فراشا له وخفه أولادها بعد ذلك<sup>(٣)</sup> .  
(ر : نسرى ف ١٨) .

وتسقط الوكالة بلحوق الوكيل بدار الحرب  
موتداً ، لأن الوكالة تصرف غير لازم فيكون  
لدوامه حكم ابتدائه ، فلا بد من بقاء الأمر  
لمسقط بعارض الردة ، لأن تصرفات المرتد  
موقوفة ، فكذا وكالته ، فإن أسلم نفذت ،  
وإن قتل أو لحق بدار الحرب بطلت الوكالة  
عند أبي حنيفة . وعند صاحبيه : تصرفاته  
نافذة فلا تبطل وكالته إلا أن يقتل بالردة أو  
يحكم بلحاقه<sup>(٤)</sup> .

لحقوق الذمي بدار الحرب :

١١ - ينتقض عهد الذمة بلحوق الذمي بدار  
الحرب ، لأنه صار بلحقه دار الحرب حرباً  
عليه ، فيخلو عقد الذمة عن الخلاء ، وهو  
دفع شره عنا .  
(ر : أهل الذمة ف ٤٢) .

(ر : وكالة) .

لحقوق المرتد بدار الحرب وأثره في تصرفاته :

١٢ - قال الحنفية : إذا لحق المرتد بدار الحرب  
في مدة الخيار في البيع ، وقضى القاضي  
بلحاقه صدر البيع لازماً<sup>(٥)</sup> ، وإن ارتد في  
المضاربة رب المال ولحق بدار الحرب بطلت  
المضاربة ، لأن للحقوق بدار الحرب بمنزلة



(١) مذهب ٢٠٨/٣

(٢) الفدية ١٧٧/٢ ، وفتح الصغ ٢٨١/٦

(٣) فتح القدر ١١٦/٦ ، الدرر ١٥٣/٢ ، وفتح المنهاج

٣٩ ، ٢٨٨/٦

(٤) الفهر لأثر فدية ٢٩٨/٢ ، انظر على النجاشي ٢٥٣/٢

(٥) غنة سمها ٩٢٢/٢ ط دار الفكر - دمشق

من الشافعية، وابن قدامة واليهوتي من  
الحنابلة بأنه الشعر النابت على العظم  
الناتئ، المحاذي لصياح الأذن (أي خرقها)  
يتصل من الأعلى بالصدغ، ومن الأسفل  
بالعارض، وقال القليوبي: الذي تَصْرَحُ به  
عباراتهم أنه إذا جعل خيط مستقيم على أعلى  
الأذن وأعلى الجبهة فما تحت ذلك الخيط من  
الملاصق للأذن، المحاذي للعارض هو  
العذار، وسأفوه هو الصدغ، ويقول ابن  
عابدين: هو القدر المحاذي للأذن.  
ويصرح ابن عابدين بأن العذار جزء من  
اللحية، وعليه فتتطبق عليه أحكامها.  
وقال اليهودي: لا يدخل منتهى العذار  
(أي أعلاه الذي فوق العظم الناتئ) لأنه  
شعر متصل بشعر الرأس لم يخرج عن جذه،  
أشبه الصدغ، والصدغ من الرأس (وليس  
من الوجه) تحدث الرُّبْع أن النبي ﷺ  
ومسح برأيه وصدغيه مرة واحدة<sup>(١)</sup>، ولم  
ينقل أحد أنه غسله مع الوجه<sup>(٢)</sup>.

والصفة بينهما العموم والخصوص المطلق

## لُحْيَةُ

التعريف:

١ - اللحية لغة: الشعر النابت على الخدين  
والذقن، والجمع اللُحَى واللُّحَى، ورجل  
أُلْحَى ولُحْيَانٌ: طويل اللحية، واللُّحَى واحد  
اللُحَيْن وهما: العظمان اللذان فيهما الأسنان  
من الإنسان والحيوان، وعليهما تثبت  
اللحية<sup>(١)</sup>.

واللحية في الاصطلاح، قال ابن  
عابدين: المراد باللحية كما هو ظاهر كلامهم  
الشعر النابت على الخدين من عذاري  
وعارض، والذقن<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - العذار:

٢ - العذاران كما في لسان العرب: جانبا  
اللحية، وكان الفقهاء أكثر تحديداً للعذار  
من أهل اللغة، فقد فسره ابن حجر الميمني

(١) حديث الربيع أن النبي ﷺ مسح برأيه وصدغيه مرة واحدة  
أخرج أبو داود (١١٦١/١) والترمذي (٤٩١/١)، وقال الترمذي:  
حديث حسن صحيح.

(٢) أشبه ابن عابدين ٢٨٨/١، وحنابلة القليوبي على شرح النحل  
للشجاع الطائفي ٤٨٦/١، الفاروط حبيب الحلي، النقي لأن  
قدامة القليوبي شرح عصر الحرقى ١٤٥/١، القفاري، مكتبة  
دار ١٣٦٧ هـ، وشرح سنن الإمام الميمني، ج ١/٢: ٢٧٦  
القفاري، مطبعة بولاق ١٣٧٢ هـ.

(١) في لسان العرب

(٢) في البصائر على الدر المختار للشهيد بمطالعة ابن عابدين ٢٨٨/١  
القفاري، مطبعة بولاق ١٣٧٢ هـ.

من الشعر<sup>(١)</sup>.

وعجوز العنقة بعيناً وشالاً الفيكات،  
وهما: الموضوعان الخفيفا الشعر بين العنقة  
ولعارضين، قيل: هما جاتا العنقة<sup>(٢)</sup>.

هـ - السبال:

٦ - السبال لغة: جمع السبلة، وسلة الرجل:  
الدائرة التي في وسط شفته العليا، وقيل:  
السبلة ما على الشارب من الشعر، وقيل:  
طرفه، وقيل: هي مقدم اللحية، وقيل: هي  
اللحية<sup>(٣)</sup>، وعلى كونه بمعنى ما على  
الشارب من الشعر ورد الحديث: وفصوا  
سبائكم، ووفروا عثائيتكم، وخالفوا أهل  
الكتاب<sup>(٤)</sup>، وعلى كونه بمعنى اللحية ورد  
قرن جابر: كنا نغني السبال إلا في حج أو  
عمرة.

أما الغفهاء فقد جعلوا السبال مفرداً، وهو  
عندهم: طرف الشارب.

قال ابن عابدين: السبالان طرفا  
الشارب، قال: قيل: وهما من الشارب،

(١) لسان العرب، وتلويح النجدة: ٥٥٨/٢.

(٢) ابن عسبر: ٢٦١/٢، ولقد، العيب.

(٣) لسان العرب.

(٤) حديث يعمر بن سفيان.

أخره أحمد (٩٥٨/٥) وقال: لم يبيّن له المعنى (٥١٣/٥).  
رواه أحمد وتلويح. ويحذف أحد رءال الصحيح خلا لغات  
يعرفه فيه فلا يلزم لأبصر.

فكل عذار لحية ولا عكس.

ب - المعارض:

٣ - المعارض في اللغة: أخذ، وعارضنا  
الإنسان: صفتنا عليه.

وعند الفقهاء المعارض الشعر النابت على  
الأخذ، ويعتد من أسفل العذار حتى يلاقي  
الشعر النابت على الذقن، قال ابن قدامة:  
المعارض هو ما نزل عن حدّ العذار، وهو  
الشعر النابت على اللحية، وتقل عن  
الأصمعي والمتضلي بن سلمة: ما جاوز وتد  
الأذن عارض، فالمعارضان من السحية.

وقيل له المعارض - فيما أشار إليه ابن الأثير -  
لأنه ينبت على عرض اللحية فوق  
الذقن<sup>(١)</sup>.

ج - الذقن:

٤ - الذقن والذقن: مجتمع اللحية من  
أسفلها<sup>(٢)</sup>.

د - العنقة:

هـ - العنقة: ما بين الشفة السفلى والذقن،  
قال ابن منظور: سميت بذلك لحقة شعرها،  
وتعقّق قلة الشيء وخفّت.

وقيل: العنقة ما نبت على الشفة السفلى

(١) تلميح: ١١٥/١، وشرح المنها: ٥٢١/١، لسان العرب  
المشيد.

(٢) لسان العرب: ابن سينا.

وقرأوا، ونقل عن ابن دقيق العيد: تفسير الإغضاء بالتكثير من إقامة الباب مقام لسبب لأن حفيظة الإغضاء الترك، وترك لتعرض للحية يستلزم تكثيرها .  
وقال ابن عابدين من الحنفية: إغضاء للحية تركها حتى تكثرت وتكثر<sup>(١)</sup>.

تكثر الحية بالمعالجة:

٨- قال ابن دقيق العيد: لا أعلم أحدا فهم من الأمر في قوله ﷺ «أعفوا النحى» تجويز معالجتها بما يضرها، كما يفعله بعض الناس، قال: وكان الصارف عن ذلك فرقة السباق في قوله في بقية الخبر «وأحفوا الشوارب»، قال ابن حجر: ويمكن أن يؤخذ ذلك من بقية طرق الحديث الدالة على مجرد الترك<sup>(٢)</sup>.

الأخذ من اللحية:

٩- ذهب بعض الفقهاء، منهم النووي إلى أن لا يتعرض للحية، فلا يؤخذ من طولها أو عرضها لظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها، قال: المختار تركها على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره .

وذهب آخرون منهم الحنفية والحنابلة إلى أنه إذا زاد طول اللحية عن القبضة يجوز أخذ

وقيل من الفحبة. وقال ابن حجر مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

الأحكام المتعلقة باللحية:

تتعلق باللحية أحكام منها:

إعفاء اللحية:

٧- إعفاء اللحية مطلوب شرعاً اتفاقاً، للأحاديث الواردة بذلك، منها حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ: «خالفوا المشركين، وضروا اللحى وأحفوا الشوارب»<sup>(٤)</sup>، ومثله حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بلفظ: «جزوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس»<sup>(٥)</sup>، ومنها حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «حشر من الفطرة»<sup>(٦)</sup>، فعد منها «إعفاء اللحية» .

قال ابن حجر: المراد بقوله ﷺ: «خالفوا المشركين» مخالفة المجوس فإنهم كانوا يقصون لحاهم، ومنهم من كان يحلقها، وقال: ذهب الأكثرون إلى أن «أعفوا» بمعنى كثر، أو

(١) حاشية ابن عابدين ٢/١٢٤، وراجع إلى المجلد ٢٢١/١٢٠  
فتاوى: الفتاوى السنية ١٣٧٥ هـ .

(٢) حديث ابن حجر: «خالفوا المشركين، وورعوا»، وأحوا الشوارب.

أمره بشاري (فتح الباري ٣/١٠٠).

(٣) حديث أبي هريرة: جزوا شواربكم، وأرخوا اللحى .

أمره مسلم (١/١٠١).

(٤) حديث عائشة: «حشر من الفطرة»

أمره مسلم (١/٢٢٣).

(١) فتح الباري ٣/١٠١، وحاشية من حاشية ٢٠٥/٢

(٢) فتح الباري ٣/١٠١



الرائد، لما ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه<sup>(١)</sup>، وفي رواية وكان إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته، فما فصل أخذه.

قال ابن حجر: الذي يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا بالنسك بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحالة التي تشبه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية أو عرضه<sup>(٢)</sup>.

قال الحنفية: إن أخذ ما زاد عن القبضة ستة، جاء في الفتاوى الهندية: القبض ستة فيها، وهو أن يقبض الرجل على لحيته، فإن زاد منها عن قبضته شيء قطع، كذا ذكره محمد رحمه الله عن أبي حنيفة، قال: وبه تأخذ<sup>(٣)</sup>.

وفي قول للحنفية: يجب قطع ما زاد عن القبضة ومقتضاه كما نقله الحصري<sup>(٤)</sup>، الإثم بتركه.

وقال الحنابلة: لا يكره أخذ ما زاد عن القبضة منها، ونص عليه أحمد، ونقلوا عنه

أنه أحد من عارضه<sup>(٥)</sup>.

وذهب آخرون من الفقهاء إلى أنه لا يأخذ من اللحية شيئاً إلا إذا تشبهت بإفراط طولها أو عرضها، نقله الطبري عن الحسن وعطاء، واختاره ابن حجر وحمل عليه فعل ابن عمر، وقال: إن الرجل لو ترك لحية لا يتعرض لها حتى أفحش طولها أو عرضها لمعرض نفسه لمن يسخره، وقال عياض: الأخذ من طول اللحية وعرضها إذا عظمت حسن، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في نقصها<sup>(٦)</sup>، ومن الحجة هذا القول ماورد أن النبي ﷺ «كان يأخذ من لحية من طولها وعرضها»<sup>(٧)</sup>، أما الأخذ من اللحية وهي دون القبضة فغير تشبه، ففي حاشية ابن عابدين: لم يبعه أحد<sup>(٨)</sup>.

#### حلق اللحية:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء: الحنابلة والمالكية والحنفية، وهو قول عند الشافعية، إلى أنه يحرم حلق اللحية لأنه مناقض للأمر النبوي

(١) شرح المظهر ١/١٠٠، وتبيل طرقت ٥٧/١ المكتوب - دار هلال ١٤٠٥هـ

(٢) فتح الباري ١١/٣٥٠

(٣) حديث «أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحية من طولها وعرضها»

أخرجه لمسلم (٩٤/٥) من حديث حماد بن عمار وأبو عبد الله بن عمر في الصحيح (٣٥١/١٠٠) تصحيفاً عنه والله

(٤) ابن عابدين ١/٣٢٢

(٥) أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه

أخرجه مالك في الموطأ (٢/٢٩٦) والرواية الأخرى أخرجه البيهقي وصح لاري ٣٤٩/١٠٠

(٦) فتح الباري ١١/٣٥٠

(٧) التلخيص لفتاوى ٣٥٩/٥، ومن عابدين ١/٣٢٢، ٣٠٥

١٢١/٥

(٨) ابن عابدين ١/٣٢٢

بالأعاجم وأهل الكتاب، قال: وهذا أولى بالصواب<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: اختلف في السبيلين فقيل: هما من الشارب ويشترع قصصهما معه، وقيل: هما من جملة شعر اللحية، وأما القص فهو الذي في أكثر الأحاديث<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أن السبيلين من الشارب فيشرع قصصهما معه<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عمر رضي الله عنهما: ذكر رسول الله ﷺ المجوس فقال: وإنيم يوفون سبيلهم ويحلقون لحاهم فحلقوههم، قال: فكان ابن عمر يستعرض سبيلك فجزها<sup>(٤)</sup>.

#### العناية باللحية:

١٢ - العناية باللحية بأخذ ما طال منها ونشوه أمر حشروع على ما تقدم تفصيله.

ويسن إكرامها<sup>(٥)</sup> لقول النبي ﷺ: من كان له شعر فليكرمه<sup>(٦)</sup>، قال الغزالي والنسوي: ويكره للرجل ترك لحيته شعثة

بإعفافها وتغييرها، وتقدم قول ابن عابدين في الأخذ منها وهي دون القصة: لم يجه أحد، فالخلق أشد من ذلك.

وفي حاشية الدررني المالكي: يحرم على الرجل حلق لحيته، ويؤوب فاعل ذلك، وقال أبو شامة من الشافعية: قد حدث قوم يحلقون لحاهم، وهو أشد عما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها.

ثم قد جله في الفتاوى الهندية: ولا يحلق شعر حلقه، ونص الحنابلة كما في شرح المنتهى على أنه لا يكره أخذ الرجل ما تحت حلقه من الشعر، أي لأنه ليس من اللحية<sup>(٧)</sup>.

والأصح عند الشافعية: أن حلق اللحية مكروه<sup>(٨)</sup>.

#### قص السبيلين:

١١ - تقدم أن السبيلين قد اختلف فيهما هل هما من الشاوين أم من اللحية، وعليه ينبغي الخلاف فيهما، قال ابن عابدين: أما طرفا الشارب وهما السبيلان، فقيل: هما من الشارب وقيل: من اللحية، وعليه فقد قيل: لأبأس بتوكهسها، وقيل: يكره، لما فيه من التشبه

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠٢/٢، ٢٠٥.

(٢) معجمه ٢١٦/١٠.

(٣) شرح المنتهى ٤١/١.

(٤) حديث في غير ذكر رسول الله ﷺ المجوس.

(٥) أخرجه البيهقي (٦٥٩/١) وأبو حنبل في صحيحه (١٩٠/١٦) - (الإسكان).

(٦) المعجم ٤٩/١.

(٧) حديث. ومن كره له شعر فليكرمه.

(٨) أخرجه أبو داود (٢٩٩/٤) من حديث أبي هريرة. وحسن إسناده ابن حجر في التلخيص (٣٩٨/١٠).

(١) الفتاوى الهندية ٣٥٨/٥، وحاشية الدررني على المجموع.

(٢) ١٩١/١، ١٢٦، ٢٣٢، وفتح الباري ٣٥١/١٠، وشرح

المنتهى ٤٠/١.

(٣) التلخيص ٢٠٥/٤.

وانظر (ترجيل ف٦) وما بعدها،  
شعر ف١٦٦).

### صبي اللحية:

١٣ - بين صبي اللحية بغير السواد إذا ظهر  
فيها الشيب، أم بالسواد فذهب جمهور  
الفقهاء إلى أنه يكره صبغها بالسواد في غير  
الحرب، وقال الشافعية: تحرم لغير  
الجاهدين.

وانظر مصطلح (اختضاب ف٩ - ١١).

### أمور تكرر في اللحية:

١٤ - قال ابن حجر: ذكر النووي مما يكره:  
تبييض اللحية استعجالاً للشبوحمة لقصد  
التعظيم على الإقراء، ونظفها لبقاء للعودة،  
وكذا تحذيفها ونظف الشيب، ورجع النووي  
تحريمه لثبوت الزجر عنه، وتصنيفها طاعة  
فوق طاعة نصتاً وغيلة، وعقدتها لحديث  
ورفع بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً: من  
عقد لحية فإن محمداً منه بريء<sup>(١)</sup>، قال  
الخطابي: قيل: المراد عقدتها في الحرب، وهو  
من ربي الأعاجم، وقيل: المراد معالجة الشعر  
حتى ينعقد وذلك من فعل أهل التائب<sup>(٢)</sup>.

إماماً للزهد<sup>(٣)</sup>. لما روى عن جابر بن  
عبد الله رضي الله عنهما قال: أنا رسول الله ﷺ  
قولي رجلاً شعباً قد تفرق شعره، فقال: وأما  
كان يجد هذا ما يمكن به شعره<sup>(٤)</sup>.

ويسن ترجيلها، قال ابن بطال: الترجيل  
تسريح شعر الرأس واللحية وذهنه، وهو من  
التظافة وقد ندب الشرع إليه<sup>(٥)</sup>، وقال الله  
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُذْهِبْ عَنْكُمْ  
رِجْسُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وفي حديث عائشة رضي الله  
عنها: كان لا يفارق النبي ﷺ سواكه وشطه،  
وكان ينظر في المرأة إذا سرح خيها<sup>(٧)</sup>.

ويسن تطيبها لقول عائشة رضي الله  
عنها: كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب  
ما يجد، حتى أجد ويص الطيب في رأسه  
ولحيته<sup>(٨)</sup>.

وفي الغسائي الغندية: لا بأس بغالية  
الرأس واللحية<sup>(٩)</sup>، والغالية: طيب يجمع  
صوباً.

(١) فتح بخاري ٥١/١٠٠

(٢) حديث جابر: أنا رسول الله ﷺ ...

(٣) أحرف أبو داود ٣٣٣/١١ والمحكم ١٨٦/١١ وصحة

الحاكم روافقه القديم

(٤) فتح بخاري ٦٨/١٠٠

(٥) سيرة الأعراف ٣١/١

(٦) حديث عائشة: كان لا يفارق النبي ﷺ سواكه وشطه ...

(٧) توبه ابن عمر في فتح البخاري ٣٦٧/١٠٠ ويروى عن الطبراني

في الأوسط أنه ذكر بضعف أحد رواه

(٨) حديث عائشة: كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب ما يجد ...

(٩) انعمه البهقي وضع البخاري ٣٦٦/١٠٠

(١٠) الغدوي الدارة ٣٠٩/٥

(١) حديث: من عقد لحية فإن محمداً منه بريء.

انعمه أبو داود ٣٠٢/١٠٠ (٢٦٠)

(٣) فتح بخاري ٥١/١٠٠، ٣٥٠/١٠٠ (٢٥١)

## غسل اللحية في الوضوء :

١٥ - تنفق المذاهب الأربعة على أنه يجب في الوضوء غسل بشرة الوجه من شعر اللحية إن كان خفيفاً نظهر البشرة من تحته، فيغسل البشرة ويغسل اللحية ظاهراً وباطناً، والمزاد بظهور البشرة ظهورها في مجلس المخاطبة، ووجه الوجوب أن الله تعالى فرض في الوضوء غسل الوجه، والوجه من المواجهة، والمواجهة تحصل في اللحية ذات الشعر الخفيف ببشرة الوجه وبالشعر الذي عليها .

وهذا الاتفاق إنما هو فيما كان من الشعر في حيز دائرة الوجه، دون المسترسل من اللحية تحت الذقن طويلاً، ودون الخارج عن حد الوجه عرضاً، فإن في هذا خلافاً يأتي بيانه<sup>(١)</sup>.

أما اللحية الكثيفة فتتفق الأقوال المتقدمة في المذاهب الأربعة على أنه لا يجب في الوضوء غسل باطنها ولا إيصال الماء إلى البشرة وزيات الشعر، لعدم حصول المواجهة به لأنه لا يرى في مجلس المخاطبة، فلا يكون من الوجه المأمور بغسله، وفي نيل المآرب: لو اجترأ بغسل باطنها عن غسل ظاهرها لم

يجزئ، ولأن النبي ﷺ «أخذ غرفة من ماء فغسل بها وجهه»<sup>(٢)</sup> قالوا: والغرفة لا تكفي لغسل الوجه وظاهر اللحية الكثيفة وباطنها، وفي هذه الحال ينتقل حكم ما تحت اللحية إليها عند الجمهور، فيجب غسل ظاهر ما في حد الوجه منها .

ولأيسر غسل باطن اللحية الكثيفة على ما صرح به الخفية والمخاطبة لما فيه من العسر، على ما قال ابن قدامة من المخاطبة، ورجع صاحب الإمتصاف من المخاطبة أن غسل باطنها مكروه وتبعه صاحب الإقناع .

وفي رواية عن أبي حنيفة ورواية عن أحمد: لا يغسل اللحية الكثيفة في الوضوء ولا يغسل ما تحتها أيضاً، لأن الله تعالى إنما أمر بغسل الوجه، والوجه اسم للبشرة التي تحصل بها المواجهة، والشعر ليس ببشرة، وما تحتها من البشرة لا يحصل به المواجهة .

وقد نقل ابن عابدين أن الرواية الأولى هي المذهب الصحيح المفتى به، وما عداها مرجوع عنه، كما أن ابن قدامة ضعف رواية عدم الغسل عن أحمد وأولها .

ونقل ابن قدامة عن عطاء وأبي ثور أنه يجب غسل البشرة وباطن اللحية الكثيفة

(١) الفتاوى المتقدمة ١/١ . وصلى ابن عابدين ٦٨/١ . ٦٩ .  
والمدني على المخرج الكبير ٨٦/١ . والمختصر للقرافي ٢٤٩/١ . وشرح النحل عن التاج وحاشية التلويح ٤٨/١ .  
والنهي لأمر قدامة ١١٦/١ - ١١٧ . وشرح التلويح ٥٦/١ .

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ أخذ غرفة من ماء فغسل بها وجهه» أخرجه البخاري وأبو داود (٣٠٣١) من حديث عبد الله بن زيد .

من شعر الرأس عن الرأس، لا يجب مسحه مع مسح الرأس .

ثم قد قال الحنفية: إن غسل هذا الشعر المسترسل من النجسة مسنون .

وذهب المالكية في قول ذكره القرافي والشافعية في المعتمد، وهو ظاهر مذهب

أحمد الذي عليه أصحابه، إلى وجوب غسل ظاهر النجسة الكثيفة كلها ما هو ناس في

عمل الفرض سواء حاذى محل الفرض أو جاوزه، قال الشافعية: وإنما يجب غسل

ما جاوز محل الفرض بالتبع، وقال الحنابلة: لأن النجسة تشارك الوجه في معنى التوجه

والمواجهة، بخلاف ما نزل من شعر الرأس عنه، فإنه لا يشارك الرأس في الترتيب<sup>(١)</sup>

خلق شعر اللحية بعد غسله في الوضوء: إذا توضأ بغسل ظاهر لحيته، أو ظاهرها

وباطنها، ثم أزالها بحنق أو غيره لم يلزم إعادة الوضوء، على ما صرح به الحنفية وهو

الراجح عند المالكية<sup>(٢)</sup> . وانظر (وضوء) .

تحليل اللحية الكثيفة في الوضوء: ١٧ - يسن لغیر المحرم تحليل اللحية الكثيفة في الوضوء عند كل من الشافعية والحنابلة،

- كغير الكثيفة - في الوضوء كما في الغسل، لأن الله تعالى أمر بغسل الوجه، وهو حقيقة في البشرة، يدخل اللحية تبعاً، ونقل القرافي

قولاً مثل هذا للمالكية. قال: لأن الخطاب متناول له بالأصالة، وتغيره بالترخصة، والأصل عدمها .

وعلى القول الأول، وهو قول الأكثرين، يكون غسل ظاهر اللحية - على ما نص عليه

الحنفية على الأصح عندهم - بإمرار الماء على ظاهرها، وقال المالكية: المراد بغسل ظاهرها

إمرار اليد عليها بللاً، وتغييرها به لأن الشعر يدفع بعضه عن بعض، فإذا حركه حصل

الاستيعاب، قالوا: وهذا التحريك خلاف التحليل<sup>(٣)</sup>

ما استعمل من اللحية أو خرج عن حد الوجه:

١٨ - اختلف الفقهاء في غسل ماخرج عن حد الوجه من اللحية في الوضوء، فذهب

الحنفية والمالكية في قول والشافعية في قول، وهو رواية عن أحمد، إلى أنه لا يجب غسله ولا

مسحه ولا تغليله، لأنه ليس من الوجه، لأنه شعر يخرج عن محل الفرض، فأشبهه ما نزل

عن الرأس من الشعر، فإنه لا يشارك الرأس في الترتيب<sup>(٤)</sup>

(١) من عبادن ٦٨٦/١ - ٦٩٠، والسننية ٢٩٦/١ - ٢٩٨، والفتاوى ١١٧/١، شرح المنهاج ٥٧/١

(٢) من عبادن ٦٩/١، والفتاوى الحديثة ٤٧/١، والسننية ٦٩/١، شرح المنهاج ٥٧/١

(٣) الفتاوى الحديثة ١١٧/١، والسننية ٢٩٦/١، والفتاوى الحديثة ٤٧/١، شرح المنهاج ٥٧/١

(٤) من عبادن ٦٩/١، والفتاوى الحديثة ٤٧/١، والسننية ٦٩/١، شرح المنهاج ٥٧/١



على التخفيف<sup>(١)</sup>.

ما يتعلق باللحية من الأحكام في الإحرام:

٢١ - لا يجوز للمحرم حلق لحيته في الإحرام ولا الأخذ منها كثيراً أو قليلاً، إلا لعذر إجماعاً، وقياساً على تحريم حلق الرأس المتصوص عليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْدَأَ الْهَبْطُ قُلُوبَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن حلق لحيته وهو محرم لعذر أو قنبر عذر فعليه دم<sup>(٣)</sup>، وإن أخذ أقل من ذلك ففيه تفصيل بخلاف يرجع إليه في مصطلح (إحرام ف ٧١، ١٥٥).

ومحرم على المحرم دهن لحيته ولو بدهن غير مطيب، ومحرم عليه أيضاً تطيبها، وانظر مصطلح (إحرام ف ٧٣، ٧٦، ١٥٣).

الأخذ من اللحية عند التحلل من الإحرام: ٢٢ - ذهب الشافعية إلى أنه يندب للمحرم عند تحلله من الإحرام إذا لم يكن برأسه شعر أن يأخذ من شاربته أو من شعر لحيته، وروي عن عطاء وطاوس أنه يستحب لو

عاديت شعري، وكان يجز شعره، ولحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعرة، واتقوا البشر»<sup>(٤)</sup>.

والشعر نفسه يجب غسله وإيصال الماء إلى آثاته حتى ما استرسل منه، وفي وجهه عند الحباثة: لا يجب ذلك، ويجب عند المالكية تحليل شعر اللحية<sup>(٥)</sup>، وانظر مصطلح (غسل ف ٢٤).

مسح اللحية في التيمم:

٢٠ - يجب في التيمم مسح اللحية مع مسح الوجه عند جميع الفقهاء، فيمسح على ظاهر الشعر سواء كان الشعر خفيفاً أو كثيفاً، فلا يجب ولا يندب إيصال التراب إلى الشعر الباطن ولا إلى البشرة ناصره، ولأن المسح مبنًى على التخفيف،

ولمنع الحنفية على الصحيح عندهم، والمالكية والشافعية والحابلة استيعاب ظاهر شعر الوجه، قال في الفروع المختار: حتى لو ترك شعرة لم يجز، قال المالكية: ويجب مسح ما طال من اللحية، ولا يحلها لأن المسح مبنًى

(١) الفتاوى الصادرة ٧٦١/١، وابن عثيمين ١/٥٨٦، والعمدة، الفرائد ٣٥٥/١، والفتاوى ١٠١/١، والفتاوى ٣٥٤/١، وشرح المنهاج ٩٣/١.

(٢) سورة انفطار ٢٩/١.

(٣) ابن عثيمين ١٠١٤/١، والشرح الكبير ١٠١/٢، ١٠١/١، ١٠١/١، احتجاج ١١١/٢، وحاشية مفتاوى ١٣٤/٢، وشرح منهاج ٩٣/١، والفتاوى ٣٠٠/٢، والفتاوى ١١٢/٢.

(٤) حديث، وروى عن كل شعرة جنبه... أخرجه أبو داود (٢٢١/١) من حديث أبي هريرة، ثم ذكر تصحيحه بعد رواه.

(٥) ابن عثيمين ١٠١/١، والفتاوى المكية ١٣١/١، والسيوطي على شرح الكبير ١٣٤/١، ونبذية الفتاوى ١١١/١، والمصنف ٨٢/١، وشرح المنهاج ٩٣/١.

بالمساحة، فيعطى من الدية بنسبة ذلكم .

قال الحنفية : ولا شيء ، في إذهاب لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة، قالوا : لأنها نشيته ولا تزيته .

ولو كان حل خده أيضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل لأن فيه بعض الجمال ، ولو متصلا فقيه كل الدية ، لأنه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال .

وقال الحنابلة : إن لزالها وبقي منها ما لأجمال فيه فعليه الدية كاملة لإذهابه المقصود منه كله .

واستدلوا على إيجاب الدية في شعر اللحية بقول علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : وفي الشعر الدية .

ويؤجل سنة ليحقق من عدم نياتها ، فإن مات فيها فعند أبي حنيفة تسقط الدية ، وقال الصاحبان : فيها حكومة عدل .

وإن نبت الشعر أبض قال أبو حنيفة كذلك : لا شيء فيها ، وقال الصاحبان : فيها حكومة عدل .

فإن عاد الشعر فنبت بعد أن أخذ المجني عليه مائة من دية أو بعضها أو حكومة العدل رقة ، وإن لم يعد ورجي عوده انتظر مايقوله أهل الخبرة .

ذهب المالكية والشافعية إلى أنه لا يجب

أخذ من لحية شيئا .

وذهب الحنفية إلى أنه يستحب للمحرم عند تحلقه فص أظافره وشاربه واستحداه بعد حلق رأسه ولا يأخذ من لحية شيئا ، ولكن إن أخذ منها لم يجب عليه شيء <sup>(١)</sup> .

الدية أو الأرض في إتلاف شعر اللحية :

٢٣ - تنقض المذاهب الأربعة على أن من أزال لحية رجل عمداً أو خطأ ، يحلق أو تنف أو معالجة بدواء ، أو غير ذلك ، فإنه إن عاد الشعر فنت كما كان فلا شيء من دية أو غيرها إلا الأدب في العمد .

أما إن لم يبيت الشعر لنفسه ميتة ، كما لو صب عليه ماءً حاراً ، فقد اختلف الفقهاء فيه :

فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن فيها دية كاملة إن أذهبها كلها ، سواء كانت خفيفة أو كثيفة ، قالوا : لأنه أزال الجمال على الكمال ، وفي نصفها نصف الدية .

ثم قال الحنفية : وسكان أقل من ذلك فقيه حكومة عدل ، وفي قول عندهم : يجب كل الدية لأنه في الشئ فوق من لالحية له أصلا ، قال في شرح الكافي : هو الصحيح .

وقال الحنابلة : يعتبر قدر الذاهب منها

(١) انتهى الحديث ٢٢٢/١ ، والظاهر ١١٩/٢ ، انتهى للحاج ٥٠٣/١ ، والظاهر ٤٢٧/٣ ، وفيه تحري ٣٥٨/١٠



واسع الاستان، يرفق ليقل الانتاف .  
ثم إن أنزل بعض الشعر بحلق أو قص  
أو تسريح يجعل الزائد مع الميت في كفه<sup>(١)</sup> .

الدبة في إذهاب شعر اللحية، بل فيه حكمونة  
عدل<sup>(٢)</sup> .

التعزير يحلق اللحية :

٢٤ - لا يجوز التعزير يحلق اللحية لكونه أمراً  
محرمًا في ذاته عند الجمهور، والذين قالوا بأن  
الحلق في ذاته مكروه، وهو الأصح عند  
الشافعية، قالوا: لا يجوز التعزير بحلقها<sup>(٣)</sup> .

لحية الميت :

٢٥ - ذهب الغنطية إلى أنه يكره تسريح لحية  
الميت أو قص شعره أو حلقه لعدم الحاجة إليه .  
وقال المالكية : يكره حلق شعر الميت الذي  
لا يجرم حلقه حال الحياة كشعر الرأس، فإن  
كان يجرم حلقه حال الحياة - وهو شعر  
اللحية - حرم، قال الشافعية : وهو بدعة قبيحة  
لم تعهد من السلف .

وقال الحنابلة : يكره تسريح شعره رأساً  
كان أو لحية لأنه يقطع من غير حاجة إليه .  
قالوا : ويحرم حلق رأسه ولحيته .

أما الشافعية فيرون أن تسريح لحية الميت  
غير المحرم حسن لإزالة ما في أصول الشعر من  
الوسخ أو بقايا السدر، ويكون ذلك بمشط



(١) الفتاوى المصرية ١٤٤/٦، ٢٥، وحاشية من عابدين ٣٧٠/٥،  
والشرح الكبير مع حاشية المنبري ٧٧٢/٤، وشرح المحلى  
على المباح مع حاشية الطهري ١٤٤/٤، والفتاوى لأئمة  
١٠٠/٨، وشرح منى الإفتاء ٣٢٦/٣ .

(٢) حاشية المنبري ٢٠٥/٤

(٣) ابن عابدين ١٥٧٥/١، وفتاوى الخليلي ١٥٨٨/١، والفتاوى  
٤٢٢/١ - ٤٢٣، وشرح المنهاج للمصنف ٣٩٨/١، وشرح  
المصنف ٣٣٠، ٣٣٩/١

الصحة، وأجيزت لعقد: جعلته حائزاً  
نافذاً<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح قال الزركشي: يطلق على  
أمر:

أحدها: على رفع الخرج، أعم من أن يكون  
واجباً أو مندوباً أو مكروهاً.

الثاني: على مستوي الطرفين، وهو التخيير  
بين الفعل والترك.

الثالث: على عابس بلازم، وهو اصطلاح  
الفقهاء في العقود.

والصلة بين اللزوم والجواز أن الجواز في  
بعض معانيه يضاد اللزوم<sup>(٢)</sup>.

الأحكام المتعلقة باللزوم:

لزوم الأمر والمداومة عليه:

٣- منه ما أمر به النبي ﷺ من (لزوم  
الجماعة) في الفتن، كما في حديث حذيفة بن اليمان  
رضي الله عنه أنه ﷺ قال له في شأن الفتن: «ولزم  
جماعة المسلمين وإمامهم» فقال حذيفة: فإن  
لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: وقاعتزل  
تلك الفتن كلها<sup>(٣)</sup>، فإن ابن بطال: فيه  
حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة

## لُزُوم

التعريف:

١- اللزوم في اللغة: مصدر، فعله لزم يلزم.  
يقال: لزم فلان فلاناً أي: كان معه فلم  
يفارقه، ومنه في المعنى لازمه ملازمة وإزاماً،  
والترزمة بمعنى: اعتنقه، واللزوم أيضاً:  
الملازمة للشيء والتمسك به أو المداومة عليه،  
ومنه حديث عائشة رضي الله عنها أنها:  
«كانت إذا عملت العمل لزمته»<sup>(١)</sup>.

ولزمه المال: وجب عليه، ولزمه الطلاق  
وجب حكمه وهو قطع الزوجية<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

الجواز:

٢- من معاني الجواز في اللغة: الصحة  
والنفاذ، يقال: جاز العقد: نفذ وبقي على

(١) الصواع التبر.

(٢) المنصور في الفوائد للزركشي ٢/٢.

(٣) حديث حذيفة «لزم جماعة المسلمين».

لعمري البجلي «مع التنزي ١٣/٢٥».

(١) حديث عائشة «كانت إذا عملت العمل لزمته».

أخرجه مسلم (٥١١/١).

(٢) لسان العرب، والقاموس المبدع، والصواع التبر.

الله قال: فلا تفعل، صم وأفطر، وضم ونم،  
فإن جسدي عليك حقاً، وإن لعينك عليك  
حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لزورك  
عليك حقاً، وأن محبتك أن تصوم كل شهر  
ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن القيم أنه ليس للإنسان أن يلزم  
طريقة واحدة مختصة في العبادة بحيث يراها  
لازمة كلزوم القرائن، فلا يخرج عنها،  
ويشج فحين خرج عنها ويضم، أو يلزم  
مكاناً في المسجد للصلاة لا يصلح إلا فيه<sup>(٢)</sup>  
واحتج بالحديث: «نهي النبي ﷺ أن  
يوطئ الرجل المكان في المسجد كما  
يوطئ البعير»<sup>(٣)</sup>.

### لزوم الغريم:

٤- لزوم الغريم نوع من العقوبة ثبت في  
السنن النبوية، فمن كذب بن مائتة رضي الله  
عنه وأنه كان له على عبدالله بن أبي حذرة  
الأسلمي دين فلقبه فليزمه فتكلم حتى

المسلمين وترك الخروج على الأمة<sup>(٤)</sup>، وقال  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبته  
بالجباية: «عليكم بالجماعة، وإياكم  
والفرقة»<sup>(٥)</sup>.

ومنه (لزوم العمل) بمعنى المدوام عليه،  
وهو مندوب إليه في التطوعات لقول النبي  
ﷺ: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن  
قل»<sup>(٦)</sup>، وتقدم الحديث عن عائشة رضي  
الله عنها أنها «كانت إذا عملت عملاً  
لزمته»<sup>(٧)</sup>.

لكن إن كان ذلك العمل الذي دخل فيه  
المكلف على نية الالتزام له من شأنه أن يكون  
فيه مشقة مخافة عن العناد، أو يورث ملأً،  
فقد ذكر الشاطبي أنه يكون مكروهاً ابتداءً،  
لأن الدين يسر، وخوف التقصير أو المعجز  
عن القيام بها هو أولى وأكد في الشرع. وقد  
نهى النبي ﷺ إلى هذا، ففي الحديث عن  
عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما  
أن رسول الله ﷺ قال له: «ألم أخبر أنك  
تصوم النهار وتقوم الليل؟ فقلت: بلى يا رسول

(١) الإحصام لفتاوي ٢٩٥/١ - ٣٠٠ اقتضوا، لكثرة التهمة  
الكبرى

حدث عبدالله بن عمر: «ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم  
الليل...»

تمتجة البخاري وضع البري ٢١٧/٢ - ٢١٨

(٢) مجلة الملهودان لاس القيم ١٣٣/٢

(٣) حديث: «من أن يوطئ الرجل المكان في المسجد...»  
أخرجه أبو داود (٥٢٩/١) «وكانه» (٢٦٩/١) من حديث  
عبد الرحمن بن شمس - «والله في دينه» وصححه الحاكم ورجحه  
الشيخ.

(٤) ح البخاري ٣٥١/٣، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦،

أوقعت أصواتها، فمر بها النبي ﷺ فقال:  
«يا كعب وأشار بيده كأنه يقول: النصف،  
نأخذ نصف ما عليه ونترك نصفاً»<sup>(١)</sup>.

وأخذ فقهاء المذاهب بعقوبة الملازمة،  
وجعلوها حقاً لصاحب الدين، وقد تعرض  
الحنفية لذلك في أبواب الحبس من كتاب  
النفصاء، فلصاحب الحق أن يلزم غريمه  
حتى يقضيه حقه، وذكر ابن عابدين أن له  
ملازمة ليلاً ونهاراً، ولطالب الحق أن يلزم  
انغريم، وإن لم يثمر القاضي بملازمته، ولا  
فلسه، وهذا إن كان مفراً باحق، أو ثبت  
عند القاضي وأخضعه لإعساره، أو لم يكن ثمة  
قاضي، والرأي في الملازمة لصاحب الحق، إن  
شاء لازم المدين بنفسه ولو كره المدين ذلك،  
وإن شاء وكل غيره بملازمته، فإن وكل أحداً  
بملازمته لم يكن وكيلاً بالنقبض ولا  
بالخصومة، ما لم يجعل إليه ذلك.

وصفة الملازمة على ما يذكره الحنفية أنه  
يلزمه في قيامه وقعوده، ولا يمنعه من الدخول  
إلى أهله، أو دخوله بيته لتعام ونحوه.  
فأثروا: ولا يلزمه في المسجد، على المذهب،  
ولا يقيم في الشمس، أو على الثلج، أو في

بشكل امرأة بملازمته<sup>(٢)</sup>.  
وعند الشافعية: لو أراد مستحق الدين  
لزوم المدين بدلاً عن الحبس مكن ما لم يقل  
تشن على الطهارة والصلاة مع ملازمته،  
ويختار الحبس، فنجيبه القاضي إلى  
ذلك<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنابلة: يحرم مطالبة المعسر  
وملازمته، ويجوز ملازمة المورس الماطل إن  
خيف هروبه<sup>(٤)</sup>.

وكذا عند المالكية يحرم ملازمة المعسر،  
فأثروا: يحرم ملازمته بحيث كلما يأتيه شيء  
يأخذه منه، لأن الله تعالى أوجب إنظار  
المعسر إلى الميسرة<sup>(٥)</sup>.

اللزوم بمعنى الوجوب والتحتّم:

٥ - بأي اللزوم بمعنى الوجوب والتحتّم،

(١) تعليل أصدية ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ طبعة برّاق ١٣٩١ هـ،  
وحدّثه ابن عابدين ٢/٣٩٥، ٤١١.

(٢) جله المحتاج لفرس ١٢١/٨ لغزوة، مصنف الحق.

(٣) شرح مشقّ الإجازات ٢/٢٧٥، ٢٧٦.

(٤) سنان ميسوري حلّ المرح تكبر المعسر غيل ١٢/٩٠  
مقارعة، دار إحياء الكتب العربية.

(٥) فتح قلاري ١/١٠٩ ص ٧٥.

وحدّث كعب بن مالك، أنه كان له حلّ معاده من أبي

حذاف.

أثره المعسر وفتح قلاري ١/٧٦.

شرعاً، فنلزم طاعته الربية، لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْسُلَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١)، ونسبوا الإمام تلزم طاعتهم فيها أمانيهم الإمام فيه، كأمر الجيش، والوالي، والتولي جباية الزكاة. والطاعة اللازمة هنا هي ماكان في غير معصية، فإن أمر بمعصية الله فلا طاعة له، لأن طاعة الله ألزم، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(ر: أولو الأمر ٥)

ب- القاضي الذي ولاه الإمام الحكم بين الناس، فما حكم به على إنسان في خصومة لزمه الحكم. وكذا إذا حَجَرَ عن سفيه أو مفسد لزمه أحكام الحجر. وإذا تصرف في مال ضالٍ بيع أو نحسوه لزم تصرفه (٢)، وللقاضي إلزام الناس بأحكام الله تعالى، كالكفارات والنذور (٣).

(ر: قضاء ٢٧٠).

ج- الزوج فيما يأمر به زوجته من المعروف.

(ر: طاعة ١٠).

د- التصرف بالولاية الشرعية، كتصرف الأب في مال ولده الصغير أو الجنون بـ فيه

قال الطوسي: الواجب هو اللازم المستحق (١).

مصادر اللزوم:

اللزوم إما أن يكون بإلزام الله تعالى، أو إلزام الغير، أو إلزام المرء نفسه. وبيان ذلك فيما يأتي:

اللزوم بإلزام الله تعالى:

٦- يلزم العبد فعل ما أوجبه الله تعالى عليه من الفرائض والواجبات من العبادات عند وجود أسبابها، وتحقق شروط الوجوب، وانتهاء موانعه، وإذا ثبت لزم قضاؤها.

ويستتبع ذلك إلزامه بكل ما لا يمت الواجب إلا به، مما هو مقدور له، كالسفر بالنسبة للحج، والطهارة بالنسبة للصلاة، وغير ذلك مما هو مبين في قاعدة «لا يمت الواجب إلا به فهو واجب» (٢).

ويلزم المكلف الكف عن كل منحرمة الله عليه من الأفعال.

اللزوم بإلزام الغير:

٧- من تلزم طاعته شرعاً، وتلزم تصرفاته على الغير، من يبي:

أ- ولي الأمر، وهو الإمام الذي صحته ولايته

(١) شرح مختصر الوجوه للطوسي ١/١٦٦، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤١١هـ.

(٢) مختصر المحيط للحارثي ١/٦٧٦ و١٠٠٠، وشرح المختصر ١/١٦٦.

(١) صوره النساء ٥٩.  
(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٣٨.  
(٣) اشرح الشرح ١/١٦٦.

ب - تصرفات فردية قولية تلزم المنصرف  
أحكامها بمجرد صدور القول عنه، ومن  
ذلك الوفاء والكفالة والعهد والنذر واليمين  
والعتق والطلاق والرجعة، ويرجع لمعرفة  
أحكام كل منها إلى مصطلحه .

ج - المنصرف بالوكالة، تصرفات الوكيل  
لازمة للموكل فيما وكله فيه .  
(ز: وكالة).

اللزوم بالتزام المرء نفسه :

٨ - قد يلزم الإنسان نفسه بأمر فيلزمه ذلك  
شرعاً إن لم يخالف الشرع، بمعنى أن الشرع  
يجعل التزامه سبباً للزوم، ومن ذلك :

أ - العقد، فإذا عقداً بينهما عقداً لزمها  
حكمه، كعقد البيع مثلاً يلزم به انتقال  
ملكية البيع إلى المشتري، وملكية الثمن إلى  
البائع، وكعقد الإجارة يلزم به الأجير  
العمل، ويلزم المسافر الإجرة. ومن هذا  
الفيل أيضاً كل شرط صحيح التزمه العاقد  
في العقد، فيلزمه، وذلك لقول الله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup>، وقول  
النبي ﷺ : «المسلمون على شروطهم»<sup>(٢)</sup>،  
على أن بين الفقهاء اختلافاً وتفصيلاً فيما  
يصح من الشروط وما لا يصح، وينظر ذلك في  
مصطلح (اشتراط ١١ وما بعدها).

ويعقد النكاح لازم لا يقبل الفسخ  
بالتراضي أصلاً، دون غيره من سائر العقود  
اللازمة، لأنه وضع على الدوام والتأييد، وإنما  
يفسخ لضرورة عظيمة، وفي قول: يقبل  
الفسخ بالتراضي<sup>(٣)</sup>.  
والوديعة والشركة والوكالة عقود جائزة،  
لكل من الطرفين فسخها ولو بغير رضا العاقد

(١) سورة المائدة ١٠٦

(٢) حديث: والمسلمون على شروطهم

الخراج المردى (١٣٤، ١٣٥) من حديث حماد بن عوف،

نقل: حديث حسن صحيح .

(١) شرح جمع المصنفين في أصول الفقه ٣٠٦/٢

(٢) الفقه المزدك ١٧/٢ .

ومن أثبت خيار المجلس في عقد البيع مثلاً، وهم الشافعية والحنابلة، فإن العقد في مدة المجلس يكون جائزاً، فإن انقضى المجلس دون أن يختار أحد العاقدين الفسخ، ابتداء لزوم العقد من حينئذ<sup>(١)</sup>.

وقد يكون العقد مختلفاً في مدى لزومه أو جوازه، كالهبة مثلاً، فمذهب مالك أنها تلزم بمجرد العقد، ومذهب الشافعي وأحمد أنها لا تلزم إلا بالقبض بإذن الواهب، وفي رواية عن أحمد أنها قبل القبض جائزة في التكيل والموزون لا غير، ومذهب أبي حنيفة أنها جائزة بعد القبض أيضاً، فللأواب الرجوع فيها، ما لم يكن مانع، كأن يكون الواهب زوجاً أو ذا رحم محرم للموهوب له، ولا يصح الرجوع إلا برضاها أو قضاء قاض<sup>(٢)</sup>.

وفي كثير من هذه العقود تفصيلات في مدى لزومها أو جوازها، فيرجع في كل منها إلى مصطلحه.

العقد الفاسد عند الخفية غير لازم:

١٠ - العقد الفاسد عند غير الخفية بمعنى الباطل. فلم ينعقد، أما عند الخفية فالعقد انعقد منعقد من حيث الأصل لصوره عن

الآخر، ومثلها المسافاة والمضاربة والمباينة والعارية والغرض والاستصناع.

وقد يكون العقد لازماً من أحد الطرفين جائزاً بالنسبة للآخر، كالرهن للمرتهن فسخه دون الرهن<sup>(٣)</sup>.

وقد يعرض للعقد اللازم ما يجعله جائزاً، كالبيع إذا اشترط فيه خيار، أو تبين في المبيع عيب، فيكون لمن له الخيار الفسخ، كالإجارة إذا طرأ عند كمالها استجر مرضعاً لطفله غبت الطفل<sup>(٤)</sup>.

وقد يعرض للعقد الجائز ما يجعله لازماً، ومثال ذلك الوكالة، فهي في الأصل جائزة، فللوكيل أن يفسخها ويعزل نفسه عنها، كما أن للموكل أن يعزله، لكن إن تعلق حق الوكيل بما وكل فيه لم يكن للموكل أن يعزله، كما لو وكل المستقرض المقرض بقبض دين له ليكون وقاه للقرض، فلا يكون للمستقرض عزله، وكالرهن المشروط فيه توكيل المدين للمرتهن في بيع الموهون، فلا يكون للمرهن عزله لما في عزله من إبطال حق المرتهن<sup>(٥)</sup> وكالمضاربة إذا شرع العامل في العمل تلزم عند المالكية، ولا تلزم عند الخفية والشافعية<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح القلي ١/٢٧٧، ٢١٥ والسلي لأبي خديعة ٢/٢١٥، ٢١٥ والاحتفال ٥/٢، واللبني ١٩١/٢، ١٩٥ (٢) ما هنا المجهود ١/٣٣٠، والاحتفال ٥/٢٢، ١٥٣، واللبني ١٩١/٣ (٣) القلي ١/٢٧٧ (٤) الاحتفال ١٢/٢، ١٢٠، ١٢١ (٥) الاحتفال ١٢/٢، ١٢٠، ١٢١ (٦) ما هنا المجهود ١/٣٣٠، ١٣١، ١٣٢

(انظر: التزام ف ٤٣، ووجد).

اللزوم عند الأصوليين:

١٢ - الزوم أن يثبت أمر عند ثبوت أمر آخر، كزوم المسبب للمسبب أو المعلوم للعلّة، فالأول لازم، والثاني الملزوم<sup>(١)</sup>.

والتمييز باللازم عن الملزوم أو عكسه نوع من أنواع الجواز، أما إن استعمل اللفظ في حقيقته وأريد لازم المعنى فهو كتابة، كما يأتي بيانه في الملحق الأصولي إن شاء الله.

وبدلالة الكلام على معنى غير مقصود من سياقه، ولكنه لازم للمعنى الذي سبق الكلام لأجله هو نوع من أنواع الدلالات اللفظية بسميه الخفية إشارة النص، كدلالة ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، مع ﴿وَفَصْلُهُ فِي خَامِينَ﴾<sup>(٣)</sup> على أن مدة الحمل يمكن أن تكون سنة أشهر<sup>(٤)</sup>.

ولازم المذهب ليس بمذهب، وهذه قاعدة عند الفقهاء والأصوليين، فمن قال كلاماً يلزم منه الكفر، وليس كفراً في ذاته، لم يحكم بتكفيره إن لم يفصل هذا اللازم<sup>(٥)</sup>.

أهله في عمله ويقام ركنه وهو الصيغة، لكن قصد لوصفه أي لفقده شرطاً من شروط الصيغة، كاشتتال البيع على جهالة المبيع أو الأجل، أو على شرط مفسد، أو ربا.

والعقد الفاسد لا يكون لازماً، لأنه منحق الفسخ لحق الله تعالى: لخالفته الشرع، لكن قد يصح ويلزم إن قام العاقدان بإزالة الوصف المفسد، كإسقاط الأجل المجهول عن له الحق فيه، وكذا الوبايع المشتري ما اشتراه غاسداً أو رهته، فإن شراه يلزم، فلو عاد إليه بفسخ أو إقالة، عاد الجواز<sup>(٦)</sup>.

(ر: بطلان ف ١٠).

حكم الوعد من حيث الجواز أو اللزوم:

١١ - الوعد عند جمهور العلماء غير لازم، وفيين يلزم الواعد الوفاء بالوعد ديانة ولا يلزم قضاء، وعند المالكية أربعة أقوال، ثالثها: يلزم إن كان على سبب، ورابعها: يلزم إن كان على سبب ودخل الموعد بناءً على الوعد في شيء، كان قال: تزوج وأنا أعطيك مائة فقه مهراً، أو: اهدم دارك وأنا أسلفك مائتيها له، فتزوج أو هدم داره بناءً على الوعد<sup>(٧)</sup>.

(١) الاختيار ٣٢/١، وابن علقين ١٧٧/٤.

(٢) الصروق للقرني: الفرق ١٦٤، والذكر للزوي: ١٧٠، وشرقي المشيخ عليش ٢٥١/١، ٢٥٨، وكشاف الشافعي.

(٣) فتح الراس، شرح الملة للثاني ٢٨٨/١.

(٤) لسان المير ٣٩٤، ٣٩٧، والشعبي ٢٤٠، ٢٣١.

(٥) روضة الناظر ١٩، ٢٣.

(٦) سيرة المشتاق ١٤٢.

(٧) سيرة القبايل ١١٢.

(٨) انظر أصول السرخسي ٢٨٦/١، ٢٢٧، والاسدي.

٩٣، ٩٤، ٩٥.

(٩) فقه المير في الفوائد القرطبي ٩٠/٢، والفتاوى على شرح.

الميراج ١٧٤/٢.



وبحكم الخاصي بشيء هل هو حكم  
بلازمه؟ قال الجوابلة: نعم، فلا يحكم قاض  
آخر بخلاف اللازم في تلك الواقعة، لأنه  
يكون نقضاً لحكم الأول، ومثلاً له بحكمه  
بيع عبد أعتقه من أحاط الدين بهاله، فإنه  
يعتبر حكماً يظللان العتق، فلا يحكم قاض  
آخر فيه بخلافه، لأنه يكون نقضاً لحكم  
الأول بالاجتهاد، والاجتهاد لا ينقض  
باجتهاد<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في الملحق الأصولي.

## لِسَان

التعريف:

١ - اللسان لغة: جسم لحمي مستطيل  
متحرك يكون في الفم، ويصلح للتذوق  
والبلع والنطق، ويدكر باعتبار أنه لفظ،  
فيجمع على السنة والسن ولسن وهو الأكثر.  
يقال: لسانه فصيح أي نطقه فصيح،  
ويؤث باعتبار أنه لغة فيجمع على اللسان  
ويقال: لغته فصيحة<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

اللغة:

٢ - اللغة هي ما يعبر به كل قوم عن  
أغراضهم<sup>(٣)</sup>.

والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى  
اللغوي.

والصلة بين اللسان واللغة أن اللسان



(١) لسان العرب، والهرذيث، والصمم متوسط عالم (نسخ)  
(٢) لسان العرب

(٣) شرح منتهى الإلهام ١٧٤/٣

يكون مرادفاً للغة في أحد إطلاقيه.

الأحكام المتعلقة باللسان:

يتعلق باللسان أحكام فقهية منها:

أ - حفظ اللسان

٣ - يندب حفظ اللسان عن غير محرم وأما عن محرم كالخوض في الباطل والفحش والسب والبذاء والغيبة والسخرية والاستهزاء فواجب ويتأكد وجوبه في الصم<sup>(١)</sup>. فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(٢)</sup>، فهذا الحديث نص صريح في أنه لا ينبغي للإنسان أن يتكلم إلا إذا كان الكلام خيراً وهو الذي ظهرت له مصلحته، ومنى شك في ظهور الصلحة فلا يتكلم.

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أراد للكلام قلبه أن يفكر قبل كلامه: فإن ظهرت المصلحة تكلم، وإن شك لم يتكلم حتى تظهر.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أي الإسلام أقضل؟ قال: «من سلم المسلمون من

لسانه ويده»<sup>(١)</sup>، فاللسان من نعم الله العظيمة ولطائف صنعه الثمينة، فإنه صغير جرمه عظيم طاعته وجُرمه، إذ لا يبين المكفر والإيمان إلا بشهادة اللسان، ولا يكف الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم، ولا ينجر من شر اللسان إلا من قبله بطعام اتسرع<sup>(٢)</sup>، قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: قلت يا نبي الله وإنا لمؤخذون بها نتكلم به؟ فقال: «هكثرت أمت يامعاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»<sup>(٣)</sup>.

وللتفصيل (ر: لفظ ف ١٣).

ب - سبق اللسان في الطلاق:

٤ - اختلف الفقهاء في حكم طلاق من سبق لسانه إلى الطلاق من غير قصد. وينظر تفصيله في (خطأ ف ٦٠، وطلاق ف ٢٠).

ج - سبق اللسان في اليمين:

٥ - من سبق لسانه إلى نطق اليمين بلا قصد لمعناها اختلف الفقهاء في انعقاد يمينه.

(١) حديث أبي موسى الأشعري، «أي الإسلام أفضل...»  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٤١) ومسلم (١/٦٦/١)  
(٢) التتبعات القرينية ٢/٢٨٢، وأبو داود (١/١٨٢/٣)  
(٣) حديث معاذ بن جبل، وأبو داود (١/١٨٢/٣) ومسلم (١/٦٦/١)  
أخرجه الترمذي (١/١٦٥) بإسناد صحيح

(١) ر: أبو داود (١/١٦٦/١)، وتخصر صحيح التتبعات  
ص ١٦٥ - ١٦٦  
(٢) حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر...»  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٤١) ومسلم (١/٦٦/١)

وإن جنس على لسانه فذهب ذوقه فلا يحس بشيء من المذاق وجبت عليه الدية، لأنه أئلف عليه حاسة ثلثة مقصودة، كما لم يئلف عليه السمع أو البصر، وإن نقص بعض الذوق نظر فإن كان النقصان لا يتقدر بأن كان يحس بالمذاق الخمس وهي الحلاوة والمرارة والحاموضة والملوحة والعذوية إلا أنه لا يدركها على كمالها وجبت عليه الحكومة، لأنه نقص لا يمكن تقدير الأرض فيه فوجبت فيه حكومة، وإن كان نقصا يتقدر بأن لا يدرك بأحد المذاق الخمس ويدرك بالباقي وجب عليه خمس الدية، وإن لم يدرك اثنين وجب عليه خمساً، لأنه يتقدر المثلث فيقدر الأرض<sup>(١)</sup>.

وإن كان لرجل لسان له طرفان فقطع رجل أحد الطرفين فذهب كلامه وجبت عليه الدية، وإن ذهب نصفه وجب عليه نصف الدية وإن ذهب ربعه وجب عليه ربع الدية، وإن لم يذهب من الكلام شيء نظر فإن كانا متساويين في الخلقة فهما كاللسان المشقوق ويجب بقطعهما الدية، ويقطع أحدهما نصف الدية، وإن كان أحدهما تمام الخلقة والآخر

وينظر تفصيل ذلك في (أيمان ف ١٠٣ وما بعدها).

د - سيق اللسان في الطهارة:

٦ - اختلف الفقهاء في اعتبار ظهور من جرى على لسانه الظهار من غير قصد.

وينظر تفصيل ذلك في (طهار ف ١٨).

هـ - الجنابة على اللسان:

٧ - اختلف الفقهاء في أخذ اللسان باللسان.

وينظر تفصيل ذلك في (جنابة على ما دون النفس ف ٢٢).

دية اللسان:

٨ - اتفق الفقهاء على أنه يجب في اللسان الدية، لما روي أن النبي ﷺ كتب في كتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه: (دوى اللسان الدية)<sup>(٢)</sup>، ولأن فيه جمالا ومنفعة، وكذلك يجب الدية إن جنس عليه فخرس، لأنه أئلف عليه المنفعة المقصودة، فأشبه إذا جنس على اليد فقلبت أو العين فعميت، وإن ذهب بعض الكلام وجب من الدية بقدره، لأن ما ضمن جميعه بالدية ضمن بعضه ببعضها كالأصابع<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشيته عمرو بن حزم: (دوى لسان الدية).

المروعة لفساني (٥٨/٥ - ٥٩) وخرجوه من حجر في التلخيص.

(٢) (١٨ - ١٩/٤) ونقل تصحيحه من جماعة من العلماء.

(٣) تبين الخلفاء ١٢٩/٦. رجع التفسير ٣٠٨/٥، وجمع الصالح ٣١٦/٧، والذو ٤١/٨، وصي المحتاج.

٦٠٥/٤، وللذهب ٢٠٤/٢، واللفي ١٥١/٨، وكشاف الشافعي ٤٠/٨ وما عداها.

(١) شرح الميزاني ١٣٥/٨، والمزني ٤٠/٨، ولاعتد ٣٢/٥، وللذهب ٢٠٥/٢، واللفي ٢٠٩/٨.

ناقص الخلفة فالتام هو اللسان الأصلي  
والآخر خلفه زائدة فإن قطعها قاطع وجب  
عليه دية وحكومية، وإن قطع التام وجب  
عليه دية، وإن قطع الناقص وجبت عليه  
حكومة<sup>(١)</sup>.

## لَطَم

التعريف:

١ - اللطم: في اللغة الضرب على الخد يسط  
الكف، يقال: لطمت المرأة وجهها لطمًا:  
ضربه بيأتين كفها، واللطمة المرة<sup>(٢)</sup>.

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى  
اللفظي نفسه، قال الزرقاني: اللطمة هي  
ضربة على الخدين بيأتين الراحة<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الصمغ:

٢ - الصمغ في اللغة: هو أن يسط الرجل  
كفه فيضرب بها ففًا الإنسان أو بدنه<sup>(٤)</sup>.

واقفهاء يستعملون هذا اللفظ بالمعنى  
اللفظي نفسه، فقد جاء في حاشية أبي  
السمود على شرح الكنز: الصمغ هو  
الضرب على الفم بالكف<sup>(٥)</sup>.

والصلة أن اللطم يكون على الرجل

وإن جنى على لسانه مع بقاء فذهب  
كلامه ونقض عليه بالدية، ثم عاد الكلام  
وجب رد الدية قولاً واحداً عند الشافعية لأن  
الكلام إذا ذهب لم يعد، فلما عاد علمنا أنه لم  
يذهب وإنما امتنع لعارض<sup>(٦)</sup>.  
والتفصيل في (ديات ف٣٦).

قطع لسان الأخرس والصغير:

٩ - للفقهاء خلاف وتفصيل في حكم قطع  
لسان الأخرس ولسان الصغير ينظر في (ديات  
ف٣٧).

## لِصَّ

انظر: سرقة

(١) انطلقت ذي القعدة الحشرى ١٢٧٢/١، والصحيح الغير.

(٢) شرح الزرقاني ١٧/٨.

(٣) الصحيح المبر.

(٤) معنية أبي السمود عن شرح الكنز ٢٨٠/٢.

(٥) للذهب ٢٠١٤/٢، والمني ٢٩/٨.

(٦) للذهب ٢٠١٤/١.

والضغ على القفا .  
ب - الوكر:  
٣ - الوكر لغة: الدفع والطمع والضرب  
بجمع الكف<sup>(١)</sup> .

وذهب ابن قيم الجوزية إلى وجوب  
القصاص في اللطمة وقال: هو منصوب  
أحد من خائفه في ذلك من أصحابه فقد  
خرج عن نص مذهبه وأصوله كما خرج عن  
محض القياس والميزان .

واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَكُرُواْ سَبِيحَةً مِّنْهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> . وقوله تعالى: ﴿مَنْ

أَعْتَدَ عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُواْ لَهُنَّ سَبِيحَةً مِّمَّا كَسَبْتُمْ

عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> . وقوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ عَاقِبَتُ

فَعَاقِبَتِي سَبِيحَةً مِّمَّا كَسَبْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup> . فلم باللمة

في العترة والقصاص فيجب اعتبارها  
بحسب الإمكان، والأمثل هو المأمور به،  
فهذا المضروب قد اعتدى عليه فالواجب أن  
يفعل بالاعتدى كما فعل به، فإن لم يمكن كان  
الواجب ما هو الأقرب والأمثل، وسقط ما عجز  
عنه العبد من المساواة من كل وجه، ولأرب  
أن لطمة بلطمة وضربة بضربة في محلها بالآلة  
التي نطمت بها أو بعثنها أقرب إلى المائلة

الأحكام المتعلقة بالطمع:

لطم الحدود عند الخصية:

٤ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم لطم الحدود  
وحشها وشن الجيوب ونحو ذلك من الأفعال  
عند الخصية<sup>(٥)</sup>، لما في الصحيح: «ليس منا  
من ضرب الحد أو شن الجيوب أو دعا  
بدعوى الجاهلية»<sup>(٦)</sup> .

القصاص من اللطمة:

٥ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا قصاص من

لطمة على الحد إذا لم ينشأ عنها جرح

(١) القاموس المحيط .

(٢) كشاف الشافعي ١/١٦٦، وأهم حيز الحكم من ١٢٠ .

(٣) أي في شرع مئة الضلع من ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦،

الناصور بها حياً وشرعاً من تعزيره بها بغير  
جنس اعتدائه وقدره وصفته (١).

## لَعَان

التعريف:

١ - اللعان: مصدر لاعن، وفعله الثلاثي  
لاعن مأخوفاً من اللعن، وهو الطرد والإبعاد  
من الخير، وقيل: الطرد والإبعاد من الله،  
ومن الخلق السب.

والملاعنة بين الزوجين: إذا قذف الرجل  
امرأته أو ربماها برجل أنه زنى بها (٢).

وعرفه الحنفية والحنابلة بأنه: شهادات  
تجري بين الزوجين مؤكدة بالإيمان مقرونة  
باللعن من جانب الزوج وبالعقب من  
جانب الزوجة (٣).

وعرفه المالكية بأنه: حلف زوج مسلم  
مكلف على زنا زوجته أو على نفي حملها عنه،  
وحلفها على تكذيبه أربعاً من كل منهما  
بصفة أشهد الله بحكم حاكم (٤).

وعرفه الشافعية بأنه: كلمات معلومة

## ثَمَاب

انظر: ريق



(١) لسان العرب لمؤلفه.

(٢) جامع المحتاج ٢/ ٢٤١، وضع القدر ٢/ ٢٤٨، وكتاب  
القناع ٢/ ٣٩٠.

(٣) شرح الصغير ٢/ ٦٥٧.

(٤) المعجم الزمخشري ٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩.

فلْيَشْهَد أَحَدُهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ...  
جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْجِبَ قَذْفِ  
الزَّوْجَاتِ اللَّعَانِ<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية قال عليش: اللعان يجب  
بثلاثة أوجه: وجهان يجمع عليهما وذلك أن  
يدعي أنه رآها تزني كالمرود في المكحلة ثم لم  
يظأ بعد ذلك، أو يفتي حملاً يدعي استبراء  
قبله، والوجه الثالث: أن يقدفها بالزنا ولا  
يدعي رؤية ولا نفي حمل، وأكثر الرواة قالوا:  
يجد ولا يلاعن<sup>(٢)</sup>.

واللعان عند الشافعية حجة ضرورية  
لدفْع حد قذف الزوج زوجته أو نفي ولله  
منها، وله اللعان، ولا يجب عليه إلا لنفي  
نسب ولد أو حمل علم أنه ليس منه، لأنه لو  
سكت لكان بسكوته مستلحقاً لمن ليس منه  
وهو محتج<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: إذا قذف الرجل امرأته  
بالزنا فله إسقاط الحد باللعان<sup>(٤)</sup>، وحد  
القذف حق للزوجة فإن لم تطلبه أو أبرأته من  
قذفها أو أسقطته أو أقام الزوج البينة بزناها  
ثم لراد الزوج لعانها فإن لم يكن هناك نسب  
يريد نفيه لم يكن له أن يلاعن، وإن كان

جعلت حجة المضطر إلى قذف من لطمع  
فرائشه وألحق العار به أو إلى نفي ولده<sup>(٥)</sup>.  
الإنفاذ ذات الصلة:

أ - الملب:

٢ - الملب لغة واصطلاحاً: هو النشم: وهو  
كل كلام فيج<sup>(٦)</sup>.

والنسب قد يوجب اللعان أو لا يوجبه  
بحسب ما إذا كان فيه رمي للزوجة بزنا أو لا.  
ب - القذف:

٣ - القذف في اللغة: الرمي مطلقاً.

واصطلاحاً عند جمهور الفقهاء هو: الرمي  
بالزنا<sup>(٧)</sup>.

وعرفه الشافعية بأنه: الرمي بالزنا في  
معرض التمييز<sup>(٨)</sup>.

والصلة أن قذف الزوج زوجته سبب من  
أسباب اللعان.

الحكم التكليفي:

٤ - ذهب الحنفية إلى أن قذف الزوج زوجته يوجب  
اللعان لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ  
أَزْوَاجَهُمْ وَزُنَّ بِهِمْ ثُمَّ هَدَلَهُ إِلَّا أَفْشَوْا  
فَسَبُّهُ أَوْ بَرَّهَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup> أي

(١) معني اللعان ٣/ ٢٢٧.

(٢) حاشية المنصور ١/ ٣٠٩، فراجع فروع.

(٣) حاشية ابن عاتق ١٢/ ١٣، ١١، والفتاوى لابن عاتق  
١١٥/ ٨.

(٤) معني اللعان ١/ ٢٥٥.

(٥) سورة النور ٦.

(١) جامع المنافع ٣/ ٢٢٨، والفتاوى الفتية ١/ ٥١٥.

(٢) معني اللعان ١٢/ ٢٥٧.

(٣) بيان المنافع ٧/ ١٠٦، ومعني اللعان ٣/ ٢٨٩.

(٤) الإجماع ٩/ ٢٢٥.

زوجته ألا يقيم البينة على صحة قذفه، وذلك لأن الله تعالى شرط في اللعان عدم إقامة البينة من الزوج القاذف لزوجته في قوله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لَزَوْجِهِمْ لَوْلَا رُفْعَتُهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ (١)، وعلى هذا لو اتهم رجل زوجته بالزنا، وأتى بأربعة رجال عدول وشهدوا بهذا الزوجة لأثبت اللعان، ويقام على المرأة حد الزنا، لأن دنا المروجة قد ظهر بشهادة الشهود فلا يحتاج إلى اللعان (٢).

ب - ما يرجع من الشروط إلى المروجة:

٨ - بشرط في الزوجة لإجراء اللعان شروطان: الأول: ينكار الزوجة وجود الزنا منها، حتى لو أنكرت بذلك لا يجب اللعان، ويلزمها حد الزنا بظهور زناها بأقاربها.

الثاني: عفة الزوجة من الزنا، فإن لم تكن عفيفة لا يجب اللعان بقذفها، لأنه إذا لم تكن عفيفة فقد صدقته بفعالها، فصار كما لو صدقته بقولها (٣).

ومن الشروط التي ترجع إلى المرأة أيضاً: أن تطلب من القاضي إجراء اللعان إذا قذفها زوجها بآثام أو نفى نسب الولد منه، وإن لم تطلب من القاضي إجراء اللعان بينها وبين

هناك ولد يريد نفيه فقال القاضي: له أن يلاعن لنفيه، وقال بعضهم: يحتمل أن لا يشرع اللعان في هذه الحالة كما لو قذفها فصدقته (٤).

ركن اللعان:

٥ - ذهب الحنفية إلى أن ركن اللعان هو الشهادات التي تخبر بين الزوجين على الوجه المتقدم في تعريفهم، فتكون ركناً له (٥)، لأن تحقق اللعان يتوقف على تحققها وهي داخلية في تكوينه.

ونص ابن جزري من المالكية على أن أركان اللعان أربعة هي: الاطلاع، والملاعة، والسب، والنطق (٦).

شروط اللعان عند الحنفية:

٦ - عند الحنفية يشترط في اللعان شروط مختلفة، بعضها يرجع إلى الرجل، وبعضها يرجع إلى المرأة، وبعضها يرجع إلى المذدوف به، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أ - ما يرجع من الشروط إلى الزوج:

٧ - بشرط في الزوج لإجراء اللعان بينه وبين

(١) سورة النور/١١.

(٢) مدائع الصلح ٢/ ٢٤١، وحاشية ابن عابد ٢/ ٩٦٤.

وجزي المحتج ٢/ ٢٨٦.

(٣) حاشية ابن عابد ٢/ ٤٢٧، ط. راق، ومدع الصدق ٢٢٠/ ٢٠.

(٤) للمص ٢/ ٤١٥.

(٥) السمر الرق ٢/ ١٧٢، وحاشية ابن عابد ٢/ ٢٨٥، فح

القدر ٢/ ٤٢٧.

(٦) القرائن الفقهية (١) ج ١ ص ٢١١.



يكون كل من الزوجين مسلماً بائناً عاقلاً حراً قادراً على النطق غير محدود في قذف، وعلى هذا لو كان الزوج مسلماً والزوجة كنانة لا ية إمام اللعان بينهما، أو كان أحدهما أخترس لأبقام اللعان بينهما. وإن كانت له إشارة مفهومة<sup>(١)</sup>.

قال المرغناني: إذا كان الزوج عدماً أو كافراً أو محدوداً في قذف فقدف امرأته فعليه الحد لأنه تعذر اللعان لعني من جهته فيصار إلى الموجب الأصني وهو الثلاث بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، واللعان خلف عنه.

وإن كان الزوج من أهل الشهادة وهي أمة أو كافرة أو محدودة في قذف، أو كانت ممن لا يحد فانفها بأن كانت صبية أو محونة أو زانية فلا حد عني ولا لعان، لانعدام أهلية الشهادة وعدم الإحصان في جنبها وامتناع اللعان لعني من جهتها، فيسقط الحد كما إذا صدقته<sup>(٣)</sup>.

ويشترط كذلك نطق الشهادة وحضرته الحاكم<sup>(٤)</sup>.

زوجها لا يقام اللعان بينها، بذلك لأن اللعان شرع لدفع العاد عن الزوجة فكان حقاً لها فلا يقام إلا بطلب منها كسائر حقوقها<sup>(٥)</sup>.

ج - ما يرجع من الشروط إلى الرجل والمرأة:  
٩ - يشترط في الرجل والمرأة معاً لإجراء اللعان بينهما قيام الزوجية بين الرجل والمرأة وقت القذف. فإذا كان الزوج قائماً بين الرجل والمرأة وقت القذف وكان الزواج صحيحاً - دخل الزوج بالمرأة أو لم يدخل - فقيم اللعان بينهما لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ فإنه سبحانه خص اللعان بالآزواج، فبذل ذلك عني أن قيام الزواج شرط لإجراء اللعان بين الرجل والمرأة. وإن كان الزواج فاسداً وقذف الرجل المرأة بالزنا أو نفى نسب وبذها منه لا يثبت اللعان بهذا القذف<sup>(٦)</sup>، لأن الله تعالى خص اللعان بالآزواج، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الزوج صحيحاً وإذا انتفى اللعان قرتب على القذف موجه وهو الحد<sup>(٧)</sup>.

ويشترط كذلك في الرجل والمرأة أن يكونا من أهل الشهادة على المسلم، وذلك لأن

(١) مدائع الفصائح ١/ ١٤١، وسفر وسائل ابن خلدون.

٩٦١ و ٩٦٢/٢

(٢) سورة النور: ٤.

(٣) الهداية مع فتح القدر ٢/ ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣.

(٤) مدائع الفصائح ١/ ١٤٢.

(٥) المدخل في فتح القدر ١/ ٢٠١، والمهر وعقوبة ابن خلدون ٩٦٦/٢.

(٦) مدائع الفصائح ١/ ٢٠١، وبذها من النسخ ١/ ٢٠٢.

(٧) مدائع الفصائح ١/ ٢٠١.

أولاً: أن يكون الملعن زوجاً يصح طلاقه وأهليته لليسين، لأن اللعان يمين مؤكدة بلفظ الشهادة، وذلك بأن يكون بالغا عاقلاً مختاراً، ويكفي أن يكون زوجاً باعتبار ما كان له في الصورة، ويتطبق ذلك على الحر والعبد والمسلم والدمي والرشيذ والسفيه والسكران والمحدود والمطلق رجعيًا وغيرهم.

ثانياً: أن يسبق اللعان قذف للزوجة.  
ثالثاً: أن يأمر القاضي أو نائبه باللعان.  
رابعاً: أن يلقن الملعن أو نائبه كلمات اللعان لقتلائه.

خامساً: أن يكون اللعان باللفاظ والشهادات التي جاء بها الشرع.  
سادساً: أن يتم التلاعنان شهادات اللعان.

سابعاً: الموالاة بين كلمات اللعان.  
ثامناً: أن يشأخرا لعان الزوجة عن لعان الزوج<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: يشترط للعان ثلاثة شروط:

أحدها: كون اللعان بين زوجين عاقلين بالغين سواء كانا مسلمين أو ذميين حريين أو رقيقين عدلين أو فاسقين أو عبلين في قذف

د - ما يرجع من الشروط إلى المقذوف به:  
١٠ - يشترط في المقذوف به لوجوب اللعان أو جوازها عند الحنفية أن يكون قدماً بالزنا أو نفي النسب<sup>(٢)</sup>.

شروط اللعان عند غير الحنفية:  
١١ - قال المالكية: يشترط لإجراء اللعان ما يلي:

أولاً: قيام الزوجية وأن يكون الزوجان عاقلين بالغين، سواء كانا حريين أو مملوكين، عدلين أو فاسقين، ويشترط الإسلام في الزوج.

ثانياً: القذف برؤية الزنا أو بنفي الحمل.  
ثالثاً: تعجيل اللعان بعد العلم لنفي الحمل أو الولادة.

رابعاً: عزم الوطاء بعد القذف.  
خامساً: لفظ: أشهد في الأربع، واللعن من الزوج في الخامسة، والغضب من الزوجة في الخامسة.

سادساً: بدء الزوج بالخلف، فإن بدأت الزوجة أعللت بعده.

سابعاً: حضور جماعة ثلعان أقلها أربعة من العدول<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: يشترط لصحة اللعان:

(١) روضة متعللين ١/ ٤٢١، مجمع البحار ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٦، ٣٧٨.  
رهابة للعان ٢/ ١٧٢.

(٢) مدافع المصالح ٣/ ١١٢.  
(٣) المفرد المصنف ١/ ١١١، وشرح للعان ٢/ ١٢٧ - ١٢٥.



فيقول الزوج أربع مرات: أشهد بالله ما هذا  
أخمل متي، ويقول في الخامسة: لعنة الله  
عليه إن كان من الكاذبين، ويقول المرأة أربع  
مرات: ما زينت، ويقول في الخامسة: غضب  
الله عليها إن كان من الصادقين<sup>(١)</sup>.

١٥ - وقال الشافعية: اللعان إما أن يكون  
لذره حد قذف الزوج زوجته فقط، أو يكون  
مع ذلك لنفي الولد، أو يكون لنفي الولد  
فقط.

فإن كان اللعان لذره حد القذف فقط فإن  
صفته من الرجل أن يقول أربع مرات: أشهد  
بالله إني لئن الصادقين فيما زينت به زوجتي  
هذه - إن حضرت - أو زوجتي فلانة بنت  
فلان - وبسميها ويرفع نسبها أو يذكر وصفها  
بما يميزها إن غابت - من الزنا، ويقول في  
الخامسة: وضلي لعنة الله إن كنت من  
الكاذبين فيما زينت به من الزنا.

وإن كان اللعان لذره الحد ونفي الولد  
فإنه يشهد أربع شهادات بالله يقول في كل  
منها: أشهد بالله إني لئن الصادقين فيما زينت  
به زوجتي هذه إن حضرت - أو زوجتي فلانة -  
وبسميها ويرفع نسبها أو يذكر وصفها بما  
يميزها إن غابت - من الزنا، وأن الولد الذي  
ولدت له - إن غاب - أو هذا الولد - إن حضر -

للخامسة: غضب الله عليها إن كان من  
الصادقين فيما زمني به من الزنا.

وروي المحسن عن أبي حنيفة أنه يحتاج إلى  
لفظ المواجعة، فيقول الزوج: فيما زينتك به من  
الزنا، ويقول المرأة: فيما زمني به من الزنا، وهو  
قول زفر.

وإن كان المذدوف به نفي نسب الولد فقد  
ذكر الكرخي أن الزوج يقول في كل مرة: فيما  
زينتك به من نفي ولدك، ويقول المرأة: فيما  
زمني به من نفي ولدي.

وذكر الطحاوي أن الزوج يقول في كل  
مرة: فيما زينت به من الزنا في نفي ولدها،  
ويقول المرأة: فيما زمني به من الزنا في نفي  
ولده<sup>(٢)</sup>.

١٤ - وقال المالكية: إن كان المذدوف به هو  
الزنا يقول الزوج أربع مرات: أشهد بالله  
لأبنتها تزني إذا كان بصيرا، فإن كان أعمى  
يقول: لعلمتها تزني أو لشيقتها تزني، ثم  
يقول في الخامسة: لعن الله عليه إن كان من  
الكاذبين عليها، ويقول الزوجة أربع مرات:  
أشهد بالله ما زينت أو ما رأي أزني، وتحتمس:  
غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما  
زمني به.

وإن كان المذدوف به هو نفي الحمل

(١) حاشية تدبري مع شرح الكافي، ١/ ١٦٢ - ١٦٦، والشرح  
الصغير، ١/ ١٦٢ - ١٦٦.

(٢) جامع الترمذي، ٢٣، ١٢٧.

عن الرحمة (١).

ولا يثبت شيء من أحكام اللعان إلا إذا تمت الكليات الخمس، ولو حكم حاكم بالفرقة بأكثر كلمات اللعان لم ينفذ حكمه، لأن حكمه غير جائز بالإجماع، فلا ينفذ كسائر الأحكام الباطلة.

ولو قال بديل كلمة الشهادة: أحلف بالله، أو أقسم، أو أؤتي بالله إني لمن الصادقين، أو قال: بالله إني لمن الصادقين من غير زيادة، أو أبدل لفظ اللعن بالإيعاد، أو لفظ الغضب بالسخط، أو الغضب باللعن أو عكسه، لم يصح على الأصح في جميع ذلك، وقيل: لا يصح قطعاً في إبدال الغضب باللعن، ولا في الاختصار عن: بالله إني لمن الصادقين، ويشترط تأخير لفظي اللعن وانقضاء عن الكليات الأربع على الأصح، ويشترط الموالاة بين الكليات الخمس على الأصح، فيؤثر الفصل المطويل.

ويشترط في لعان الرجل والمرأة أن يأمر الحاكم به، فيقول للملأعن: قل: أشهد بالله إني لمن الصادقين... إلى آخرها.

ويشترط كون لعانها بعد لعان الرجل. وإن لم يكن للأخرس إشارة مفهومة، ولا

من زنا وليس مني، ويقول في الحامسة: وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا ومن نفي الولد.

وإن كان اللعان لغير ولد وليس لدره حد فيقول أربع مرات: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما ربيت به زوجتي هذه - إن حضرت - أو زوجتي فلانة بنت فلان - وبسببها ورفع نسبها أو يذكر صفتها بما يميزها إن غابت - من إصابت غيري لما حل فواضي وأن الولد منه لا مني، ويقول في الحامسة: وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما ربيت به زوجتي من نفي الولد، أما المرأة فإنها لا تلأعن في الحالة الثالثة، إذ لا حد عليها بلعان الرجل.

أما في الحالتين الأولىين فصيغة لعان المرأة أن تقول (أربع مرات) بعد لعانه أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماي به - ونشير إليه إن حضر وإلا ميزته كما مر في لعان الرجل - من الزنا، ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأنه لا يتعلق به في لعانها حكم، وتقول في الشهادة الحامسة: وعلي غضب الله إن كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا.

وفالوا: خص الغضب بها لأن جريمة زناها التي لاغت لإسقاط حده أقبح من جريمة فذقه، والغضب وهو الانتقام بالمعذب أغلظ من اللعن الذي هو البعد

(١) نواة المحتاج ١٧ / ١٠٧ - ١٠٩، وصي المحتاج ٢٣ / ٢٧٢.

يقال: إن كان يرجى زواله إلى ثلاثة أيام  
ينتظره وإلا فلا ينتظر أصلاً.

ومن لا يُحْسِن العربية، يلعن بلسانه،  
ويراعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب،  
فإن أحسن العربية، فهل يعين اللعان بها،  
أم له أن يلعن بأي لسان شاء لا فيه وجهان.  
أصحهما: الثاني.

وإذا لعن بغير العربية، فإن كان القاضي  
بحسن تلك اللغة، فلا حاجة إلى مترجم،  
ويستحب أن يحصره أربعة عن يحسبها، وإن  
لم يحسبها، فلا بد من مترجمين، ويكفيان في  
جانب المرأة، فإنها تلعن لنفي الزنا لا  
لإثباته، وفي جانب الرجل طريقتان.  
أصحهما: القطع بالاكْتِفَاءَ بالثبوت، وبه قال  
أبو إسحاق وابن مسلمة. والثاني: على  
قولين: بناء على الإقرار بالزنا ثبت  
بشاهدين، أم بشرط أربعة؟ والأظهر ثبوته  
بشاهدين<sup>(١)</sup>.

١٦ - وصفة اللعان عند الحنابلة أن يقول  
الزوج بحضرة حاكم أو نائبه، وكذا لو حكم  
رجلاً أهلاً للحكم: أشهد بالله إني لم  
العادقين فيها رويت به امرأتى هذه من الزنا  
مشيراً إليها إن كانت حاضرة، ومصادمت  
حاضرة فلا يحتاج إلى تسميتها وبيان نسبها،

(١) روضة الطالبين ٢/ ٣٥١ ٣٥٢

كتابية، لم يصح قذفه ولا لعانه، ولا سائر  
تصرفاته، وإن كان له إشارة مفهومة، أو  
كتابية، صح قذفه ولعانه، كالبيع والتكاثف  
والطلاق وغيرها، وذكر المتولي: أنه إذا لعن  
بالإشارة، أشار بكلمة الشهادة أربع مرات،  
ثم بكلمة اللعن، وإن لعن بالكتابة كتب  
كلمة الشهادة وكلمة اللعن، ويشير إلى كلمة  
الشهادة أربع مرات، ولا يكلف أن يكتب  
أربع مرات، ولو لعن الآخرس بالإشارة، ثم  
عاد نطقه وقال: لم ألد اللعان بإشارتي، قبل  
قوله فيها عليه، فبلحقه النسب والحد،  
ولا يقبل فيما له، فلا ترفع الفرقة والتحريم  
المؤبد، وله أن يلعن في الحال لإسقاط  
الحد، وله اللعان لنفي الولد إن لم يمت زمن  
النفي، ولم قال: لم ألد القذف أصلاً، لم  
يقبل قوله.

ولو قذف ناطق، ثم عجز عن الكلام  
لمرض أو غيره، فإن لم يرج زوال ما به، فهو  
كالآخرس، وإن رجي، فلا حاجة إليه:

أحدهما: لا ينتظر، بل يلعن بالإشارة  
لحصول المعجز، وربما مات فلحقه نسب  
باطل.

والثاني: ينتظر وإن طالبت مدته.  
وأصحها: ينتظر ثلاثة أيام فقط، وتقتل الإمام  
أن الأئمة صحيحون. وعلى هذا، فالترجيح أن

ولو علق أحدهما اللعان بشرط، أو لم يوال  
أحدهما بين الكلمات عرفاً، أو أتى باللعان بغير  
العريّة من محسب لم يعتد به.  
وإن أتى الزوج باللعان قبل طلاقها  
بالحد مع عدم ولد يريد نفيه لم يعتد به.  
وإذا فهمت إشارة الأعرس منها أو كتابته  
صح لعانها بها وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

١٧ - وقال الشافعية والحنابلة والمالكية في  
القول الصحيح: لو بدأ القاضي بلعان المرأة  
لا يعتد به، وعليه أن يعيد لعانها بعد لعان  
الرجل، لأنه أتى باللعان عن غير ما ورد به  
القولان والسنة فلا يكون صحيحاً، كما لو  
اقتصر على نقطة واحدة، ولأن لعان الرجل  
لا يثبت زنا المرأة ونفي ولدها، ولعان المرأة  
للإتكاف، فقد تمت بيعة الإتيان كتحديق  
الشهود على الأيمان، ولأن لعان المرأة لندبه  
العذاب عنها، ولا يترجعه عليها العذاب إلا  
بلعان الرجل، فإذا قدم لعانها على لعانه كان  
تقديمها نه على وقته فلا يكون صحيحاً كما لو  
قدم على القذف<sup>(٢)</sup>.

١٨ - وعند الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية في أحد

وإن لم تكن حاضرة بالمجلس سماعاً ونسبها  
تتميز به حتى تنتفي المشاركة بينها وبين  
غيرها، ويعد قوله: أشهد بالله... الخ مرة  
بعد أخرى حتى يكمل ذلك أربع مرات، ولا  
يشترط حضورهما (المشاعرين) معاً، بل لو  
كان أحدهما غائباً عن صاحبه جاز لعموم  
الأدلة، ثم يقول في المرة الخامسة: وإن لعنة  
الله عليه إن كان من الكاذبين فيما ربيتها به  
من الزنا، ثم تقول هي بعد ذلك: أشهد بالله  
إن زوجي هذا من الكاذبين فيما رزاني به من  
الزنا وتشير إليه إن كان حاضراً بالمجلس،  
وإن كان غائباً عن المجلس سمته ونسبه،  
وتكرر ذلك، فإذا كملت أربع مرات تقول في  
الخامسة: وإن غضب الله عليها إن كان من  
المصدقين، وتزيد استحباً فيما رزاني به من  
الزنا خروجاً من خلاف من أوجب، فإن نقص  
أحد المشاعرين من الحمل الخامسة شيئاً لم  
يعتد به لأن الله تعالى علق الحكم عليها، كما  
لا يعتد به إذا بدأت المرأة باللعان قبله، أو  
تلاعنا بغير حضرة حاكم، أو أبدل أحدهما  
لفظة: أشهد بأنفسهم أو أحلف أو أولي لم يعتد  
به، أو أبدل لفظة اللعنة بالإبعاد أو  
بالغضب، أو أبدلت المرأة لفظة الغضب  
بالسخط أو باللعة لم يعتد به، أو قدم الرجل  
للعنة قبل الخامسة لم يعتد به.

(١) كشف المشاف ١٥ / ٢٩٦

(٢) سي المشاف ١٢ / ٣٧٦، رافعي لابن قدامة ١٢ / ٤١٧.

والمسقي ١٢ / ١٦٥

(٣) بدائع الصغ ١٣ / ١٠٧ و ١٢٨، والمدرجاة ابن حبان.

١٢ / ١٩٧.

فيحد حد القذف<sup>(١)</sup>.

وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في  
الموجب الأصلي لقذف الزوج امرته أم هو  
اللعان أو الحد واللعان مسقط له؟

فتعد الجمهور موجب الأصلي للقذف هو  
الحد، واللعان مسقط له لقول الله تعالى:  
﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ أَلْفَ مِائَةٍ ثُمَّ لَا يُؤْمِنُونَ  
بِحُدِّهِمْ فَلْيَدْعُوهُمْ ثَلَاثِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> فإنه  
أوجب الحد على كل قاذف سواء أكان زوجا  
أم غيره، ثم جاء قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ  
أَزْوَاجَهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ  
فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ وَالْقَوْلُ إِنَّهُ لَكَيْسَ  
الْفَاسِقِينَ﴾... الآية مبينا أن القاذف إن  
كان زوجا فلا أن يدفع الحد عنه باللعان،  
فإذا امتنع عنه ثبت موجب الأصلي وهو  
الحد<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنفية موجب الأصلي للقذف هو  
اللعان، فإذا امتنع الزوج عنه حبس حتى  
يلاعن أو يكذب نفسه فيحد حد القذف،  
وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ  
أَزْوَاجَهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ  
فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ وَالْقَوْلُ إِنَّهُ لَكَيْسَ  
الْفَاسِقِينَ﴾ إلى قوله ﴿إِنْ كَانَتْ مِنْ

الزَّوْجِ﴾<sup>(٤)</sup> أن وجوب البدانة بشهادة الرجل  
في اللعان لأنه المدعي، وفي الدعاوى يبدأ  
بشهادة المدعي، فلو حصل العكس وقسم  
القاضي المرأة في اللعان على الرجل فقد  
أخطأ، وينبغي له أن يبعد لعان المرأة بعد  
الرجل حتى يقع اللعان على الترتيب الوارد في  
القرآن والسنة.

فإن لم يعد القاضي لعان المرأة وفرق بين  
الزوجين نفذ قضاؤه بالفرقة لأنه قضاء في محل  
مجتهد فيه، والقضاء إذا صدر في محل مجتهد  
فيه يكون نافذاً.

ما يجب عند امتناع الزوج عن اللعان:

١٩ - قال المالكية والشافعية والحنابلة: إذا  
امتنع الزوج عن اللعان لا يجبر ولكن يجد  
حد القذف<sup>(٥)</sup> هذا في الجملة وقال المالكية:  
إن امتنع الزوج عن اللعان فعليه الحد إن  
كانت الزوجة حرة مسلمة، وإن كانت الزوجة  
أمة أو ثمة فعليه الأدب<sup>(٦)</sup>.

وقال الحنفية: إذا طلب القاضي من  
الزوج الملائنة فامتنع حبه حتى يلاعن أو  
تصدقه المرأة فيما ادعاه، أو يكذب نفسه

(١) الشرح الكبير وحنابلة الدرر: ١/ ٤٦١، وفتح الإقبال  
شرح مختصر خليل ١/ ١٣٧  
(٢) فتح الإقبال ٤/ ١٣٨، ومغني المحتاج ٣/ ٣٨١، والمغني  
لاين قدالة ٧/ ٤٠٤.  
(٣) حاشية الدرر: ١/ ٤٦١  
(٤) الشرح الكبير وحنابلة الدرر: ١/ ٤٦١، وفتح الإقبال  
شرح مختصر خليل ١/ ١٣٧  
(٥) فتح الإقبال ٤/ ١٣٨، ومغني المحتاج ٣/ ٣٨١، والمغني  
لاين قدالة ٧/ ٤٠٤.  
(٦) حاشية الدرر: ١/ ٤٦١

(١) بدائع الصالح ٣/ ٢٢٨، وفتح روضة الجنان ٢/ ٩٦١.  
(٢) حاشية الدرر: ١.  
(٣) المغني لاس نسخة ٧/ ١٠١، ونبذ المحتاج ٧/ ١١٤



افتتح وجعل يده فترلت آية اللعان <sup>(١)</sup> فإن قوله . «وإن تكلم جلدتموه» يدل على أن موجب قذف الزوجة كان الجلد قبل نزول آية اللعان ثم صار بعد نزول الآية الخاصة بالأزواج اللعان، وهذا كان الواجب بقذف الزوج الزوجة هو اللعان، فإذا امتنع الزوج عنه حبس حتى يلاعن، لا تمتاعه عن الواجب عليه، كما يحبس المدين إذا امتنع عن إيفاء ما عليه من الدين <sup>(٢)</sup> .

ما يجب إذا امتنع المرأة عن اللعان :

٢٠ - إذا لاعن الزوج وامتنعت المرأة عن اللعان لا تحدد الزنا، ولكن تحبس حتى تلاعن، أو تصدق الزوج فيها ادعاء، فإن صدقته خلى سبيلها من غير حد، وهذا مذهب الحنفية، وجهتهم في الحبس: أن اللعان هو الموجب الأصلي للقذف في حق الزوجين - كما تقدم - فيكون واجباً على المرأة بعد لعان زوجها، فإذا امتنعت عنه لم يجز عليه بالحبس، كالدين إذا امتنع عن إيفاء ما عليه من الدين، فإنه يحبس حتى يوفي ما عليه .

وجهتهم في إخلاء سبيلها يكون حد إذا

أَلْعَنَ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> فإنه تعالى جعل موجب قذف الزوج لزوجته إذا لم يأت بأربعة يشهدون على صحة قذفه اللعان فقط، بعد أن كان موجب الحد بمقتضى عموم الآية التي قبل هذه الآيات، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَلْسِنَهُمْ عَلَىٰ مَا يَأْمُرُ بِالْعَدْوِ شَرًّا فَعَلِهِمْ دُونُ جَلْدٍ ۖ وَبِذَلِكَ صَارَ آيَةُ الْقَذْفِ مَنْسُوخَةً فِي حَقِّ الْأَزْوَاجِ، بناءً على أن الأصل المقرر عند الحنفية: أن الخاص إذا تأخر وروده عن العام كان ناسخاً للعام فيما تعارض فيه، وهو هنا الأزواج، فإن آية اللعان، تأخر نوبتها عن آية القذف وإن كانت مذكورة عنها في المصحف، والدليل على ذلك ما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: إنا ليلة الجمعة في المسجد، إذ جاء رجل من الأنصار فقال: لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً وجلاً وتكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه، وإن سكنت سكنت على غيظ، والله لأسألن عنه رسول الله ﷺ . فلما كان في الغد أتى رسول الله ﷺ فسأله، فقال: لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه، أو سكنت سكنت على غيظ، فقال: اللهم

(١) حدثني ابن مسعود: «إنا ليلة الجمعة في المسجد .»

أخرجه مسلم (٢/ ١١٣٣) .

(٢) بدائع الصالح ٢٤/ ٢٣٨، وأمدية وفتح القدير ١٩/ ٢٥١ .

وأخر المراتل لأبي نعيم ١٢١/ ١٢١ .

(١) حلية القبول ٦/ ٩٠

(٢) سورة النور ٤

الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ نِمْ وَأَقْرَبُ لِتُعْلَمَ  
الْكُفْيَيْنِ ﴿١١﴾

وأضاف المالكية: أن أخذ عليها إن  
كانت مبلعة، وإن كانت ذمب فبها  
الأدب (١٢).

آثار اللعان:

أولاً: آثار اللعان في حق الزوجين:

إذا تم اللعان بين الزوج وامرأته ترتب عليه  
آثار في حقها، منها:

٢١- الأول: انتفاء الحد عن الزوجين، فلا يقام  
حد الغذف على الزوج، ولا يقام حد الزنا  
على المرأة، وذلك لأن الشارع خفف عن  
الزوجين، فشرح هنا اللعان لإسقاط الحد  
عنها، فإذا أجرى اللعان بين الزوجين سقط  
عن الزوج حد الغذف وسقط عن المرأة حد  
الزنا (١٣).

٢٢- الثاني: ذهب الحنفية إلى أن حكم اللعان  
حرمة الوطء والاستمتاع ولكن لا تقع التفرقة  
منفس اللعان.

وإن أكذب نفسه ولو دلالة حد الغذف،

صدق الزوج: أن تصديقها ليس بإقرار  
نفساً يثبت به الحد ولو أعادت ذلك أربع  
مرات في مجلس متفرقة. ولأن المرأة لو تفرقت  
بالزنا، ثم رجعت عن إقرارها لم تحدد،  
وامتناعها عن اللعان أقل دلالة على الزنا من  
الإقرار الذي رجعت عنه فلا يجب به أخذ  
بأطريق الأولى (١٤).

والحنابلة يوافقون الحنفية في أن المرأة لا  
تحد حد الزنا إذا امتنعت عن اللعان،  
ويختلفون فيها بوضعها إذا امتنعت، ففي  
رواية - وهي الأصح كما قال القاضي - لحسن  
حتى ثلاثين أو تفر أربع مرات بالزنا، فإن  
لاعت سقط عنها الحد، وإن تفرت أربع  
مرات حذرت حد زنا، وفي رواية ثانية: يحل  
سبيلها لأنه لم يجب أخذ عليها فيجب تخفيف  
سبيلها، كما لو لم تكمل البينة.

وقال المختلة: إنه إذا لم يتم التعانها جميعاً  
فلا تزول الزوجية ولا ينفي نسب الولد (١٥).

وقال المالكية والشافعية: إذا امتنعت المرأة  
عن اللعان بعد لعان الزوج حذرت حد  
الزنا (١٦)، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَيُطْرَقُ عَنْهَا

(١١) سورة نورا ٥

(١٢) حاشية الطحاوي ١٢٧٢، والرحبي ١١٠٠

(١٣) بداية مع مع المختار ١٣/ ٢٥١، وحاشية نور عاشر

(١٤) حاشية الطحاوي ١٢٧٢، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١

(١٥) المختار ١٣/ ٢٥١، حاشية المختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١

(١٦) بداية مع المختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١

(١٧) المختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١

(١٨) المختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١

(١٩) المختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١، حاشية مختار ١٣/ ٢٥١

وله بعد ما كذب نفسه أن يتكحها: حَذَّ أو لا<sup>(١)</sup>.

وإذا أكذب الزوج نفسه فلا يقبده ذلك عود النكاح ولا دفع تأييد الحُرمة لأنها حق له وقد عفا فلا يتمكن من عودهما، بخلاف أحد والحق النسب فإنها يعودان لأنها حق عليه، وما حدها ففي كلام الإمام ما يفهم سقوطه بإكذابه نفسه<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف: إذا افرق المتلاعنان فلا يجتمعان أبداً، فثبت بينهما حرمة مؤبدة كحرمة الرضاع<sup>(٣)</sup>.

ويرى المالكية والحشاشية أنه بنهم لعان الزوجين تنأيد الحرمة بينهما<sup>(٤)</sup>، فنقول عمر رضي الله عنه: «المتلاعنان إذا تلاحنا يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً»<sup>(٥)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أنه إذا لاعن الزوج لدره حد قذف الزوجة بالزنا عنه ثبتت الحرمة المؤبدة بينهما بناء على هذا اللعان، وإن لاعن نفي النسب وحده لم ينقطع به نكاح ولم تسقط به عقوبة بأن كان أباها أو عفت عن العقوبة أو أقام بينة بزناها.

وقالوا: والحرمة المؤبدة بينهما بناء على لعان الزوج لدره حد قذفه زوجته تقتضي أنه لا يجل له نكاحها بعد اللعان، ولا وطؤها بذلك اليمين لو كانت أمة واستراها، لما ورد أنه ينفذ فرق بينهما ثم قال: «لا سبيل لك عليها»<sup>(٦)</sup>، ونقول: والمتلاعنان إذا تفرقا لا

٢٣. الثالث: حصول الفقرة بين الزوجين - غير أن هذه الفقرة لا تتم إلا بتفريق القاضي عند الخفية<sup>(٧)</sup> وأحد في إحدى الروايتين عنه<sup>(٨)</sup> فلو تم اللعان بين الزوجين ولم يحكم القاضي بالتفريق بينهما فالزوجة تعتبر قائمة في حق بعض الأحكام كالإيراث وولوع الطلاق، فلو مات أحد الزوجين بعد اللعان وقبل الحكم بالتفريق وورثه الآخر، ولو طلق الزوج امرأته بعد اللعان وقبل التفريق وقع الطلاق، ولو أكذب الزوج نفسه حيث فإنها تحل له من غير تجديد عقد الزواج، وحجتهم في ذلك، ماورد في قصة المتلاعنين من أن رسول الله ﷺ

المرج: حاشي الص ١٩، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤،

ورد عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال :  
« المتلاعنان إذا تلاعنا بفرق بينهما ، ولا  
يضمنان أبداء »<sup>(١)</sup> ولأن اللعان يقتضي  
التحريم المؤبد فلا يحتاج للتفريق به إلى  
حكم الحاكم كالرضاع ، وأيضا فإن الفرقه لو  
لم تحصل إلا بتفريق الحاكم لساغ ترك  
التفريق بين الزوجين إذا كرها الفرقه بينهما ولم  
يرضيا بها ، كالنفريق للمحب والإعسان وترك  
التفريق بينهما لا يجوز رضيا بذلك أو لم  
يرضيا .<sup>(٢)</sup>

٢٤ - واختلف الفقهاء في نوع الفرقه المترتبة  
على اللعان أمي طلاق أو فسخ ؟ وفي الحرمة  
المتترية على اللعان أمي حرمة مزبده فلا تحمل  
المرأة للرجل وإن أكذب نفسه ؟ أو هي حرمة  
مؤقتة تنتهي إذا أكذب الرجل نفسه ؟

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة  
وأبو يوسف من المذهب إلى أن الفرقه باللعان  
فسخ<sup>(٣)</sup> ، وهي توجب التحريم المؤبد  
كحرمة الرضاع ، فلا يمكن أن يعود  
المتلاعنان إلى الزواج بعد اللعان أبدا ولو  
أكذب الزوج نفسه أو عرج عن أهلية

«فرق بينهما»<sup>(١)</sup> فإنه يدل على أن الفرقه لا  
تقع بلعان الزوج ولا بلعان الزوجه ، إذ لو  
وقعت لما حصل التفريق من رسول الله ﷺ  
بعد وقوع الفرقه بينهما بنفس اللعان<sup>(٢)</sup> ، وما  
روى في حديث عرويس العجلاني أنه قال :  
كذبتُ عليها يا رسول الله إن أمسكتها ،  
فطلقها ثلاثا قبل أن يلهم رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> ،  
فإن هذا يقتضي إمكان إمساك المرأة بعد  
اللعان وأنه وقع طلاقه ، ولو كانت الفرقه  
وقعت قبل ذلك باللعان لما وقع طلاقه ولا  
أمكنه إمساكها ، وأيضا فإن سبب هذه الفرقه  
يتوقف على الحاكم فالفرقه المتعلقة به لا تقع  
إلا بحكمه فياسا على الفرقه بالعنة  
ونحوها<sup>(٤)</sup> .

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٥)</sup> في  
المذهب إلى أن الفرقه تقع بين الزوجين  
ببجرد اللعان من غير توقف على حكم  
القاضي ، وقال الشافعية : إن الفرقه متعلقة  
بلعان الزوج وإن لم تلاعن الزوجه ، وذلك لما

(١) حديث : «أن رسول الله ﷺ فرق بين التلاعنين»

كلمة لمخرجه ٢٢

(٢) البدائع ٣ / ٢٤٠

(٣) حديث عرويس العجلاني أنه قال : «كذبتُ عليها يا رسول  
الله ...»

أخرجه البخاري (الفتح ٩ / ٣٩١) وسلم (٢ / ١٢٢٩) -  
(١٢٣٠) -

(٤) المعنى لأن قاعدة ٧ / ٢١٠

(٥) الناج والإكمل ٣ / ١٣٨ ، وسنن النجاشي ٢ / ١٢٧ ، والبيهقي شرح المشقة  
لأن قاعدة ٧ / ٤١٠ ، وشكل الفتح ٢٥ / ٤٠٢

(١) سنن مخرج هذا الأمر ٢٢٠

(٢) سنن النجاشي ٢ / ١٢٧

(٣) فتح الباري ٢ / ٢٤٠ ، وسنن النجاشي ٢ / ١٢٧ ، والبيهقي شرح المشقة

الكبرى وسنن أبي داود ٢ / ١٢٧ ، والبيهقي شرح المشقة

١ / ٣٣١ ، وسنن النجاشي ٢ / ٣٨٠ ، والبيهقي شرح المشقة

٧ / ٢١٠ - ٢١٢

بالتضيق، نياية عنه، فيكون فعله منسوبا إليه، والفرقة متى كانت من جانب الزوج وأمكن جعلها طلاقا كانت طلاقا لا فسحا، وإنما كانت طلاقا باتئا، لتوقفها على القضاء، وكل فرقة تتوقف على القضاء تعتبر طلاقا باتئا، وقالا: إن الحرمة المترتبة على اللعان تزول إذا أكذب الزوج نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة، أو خرجت هي عن أهليتها للشهادة، لأن الزوج إذا أكذب نفسه اعتبر تكذيبه رجوعا عن اللعان، واللعان شهادة في رأيها، والشهادة لا حكم لها بعد الرجوع عنها، وفي هذه الحالة يجد الرجل حداً القذف، وبشت نسب الولد منه إن كان القذف نفي الولد.

وإذا خرج أحد الزوجين عن أهلية للشهادة انتهى السبب الذي من أجله كان التفرق وهو اللعان، فيزول حكمه وهو التحريم<sup>(١)</sup>.

ثانيا: آثار اللعان في حق نسب الولد:

٢٥ - إذا تم اللعان بين الزوجين وكان موضوعه نفي نسب الولد ترتب عليه انتفاء نسب الولد عن الزوج والحق بأمه، وذلك إذا توافرت الشروط الآتية:

الشهادة أو صدقته المرأة في قذفه، وذلك لقول النبي ﷺ في المتلاعنين ولا يجتمعان أبداً<sup>(٢)</sup>. ولما روى سهل بن سعد رضي الله عنه قال: مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يغفر بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً<sup>(٣)</sup> ولأن اللعان قد وجد، وهو سبب للتضيق، بتكذيب الزوج نفسه أو خروج أحد الزوجين عن أهلية الشهادة لا ينفي وجود السبب، بل هو باق فيبقى حكمه، وأيضا فإن الرجل إن كان صادقا في قذف امرأته فلا ينبغي أن يعود إلى معاشرتها مع علمه بحالها حتى لا يكون زوج يغي، وإن كان كاذبا في قذفها فلا ينبغي أن يمكن من معاشرتها لإساءته إليها وإتهامها بهذه الفرية العظيمة وإحراق قلبها، ولا يمكن اعتبار الفرقة باللعان طلاقا لأنه ليس بصريح في الطلاق ولا نوى به الطلاق، ولأنه لو كان طلاقا لوقع باللعان الزوج دون لعان المرأة، والفرقة بين الزوجين - عند غير الشافعية - لا تقع إلا بلعانها<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: الفرقة بسبب اللعان تكون طلاقا باتئا لا فسحا، لأنها فرقة من جانب الزوج، والغاضي قام

(١) حديث: واللعانان إذا عرقا لا يجتمعان أبداً

تقدم لمجموعه ف٢٢

(٢) قوله: سهل بن سعد: مضت السنة... .

تحرره أبو داود: ١٩١ / ٢٨٩

(٣) المعنى لا يجتمعان أبداً ١١٣ - ١٦٤، ومعه المتأخر ٣٨٠

(٤) فتح القدير ٣ / ٢٥٥

الشرط الأول: الفورية:

٢٦- أنه ينبغي الزوج الولد عند الولادة أو في مدة التهنئة بالمولود، وهذا عند أبي حنيفة، ولم يرو عنه في ظاهر الرواية تقدير هذه المدة بمرس معين، بل جعل تقديرها مفوضا إلى رأي القاضي لأن نفي الولد أو عدم نفيه يحتاج إلى التفكير والتروي قبل الإقدام عليه، إذ ربما نفي نسبه وهو منه، أو يعترف به وهو ليس منه، وكلاهما لا يحل شرعا، وعلى هذا لا بد من إعطاء الزوج مدة يفكر فيها ويتروي، وهذه المدة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فلا يمكن تحديد زمن يطبق بالنسبة لجميع الأفراد والحالات، فيجب تفويض ذلك إلى القاضي.

وقال أبو يوسف وعبد بن الحسن: نفي الولد يتقدر بأكثر مدة النفاس وهي أربعون يوما، لأن النفاس أمر الولادة، فيأخذ حكمها، فكما يكون للزوج أن ينفي الولد عند الولادة يكون له أيضا أن ينفيه مادام أنزهها ما قبلها<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية والشافعية في الجديد والحنابلة إلى أن التعجيل شرط لنفي الحمل أو الولد عن الزوج، فلو علم الزوج بالحمل أو الولادة فسكت عن نفيه بعد علمه، ثم

أراد أن ينفيه باللعان، فإنه لا يمكن منه وحده حذو القذف، سواء طال زمن سكونه كالشهر أو قصر كالיום واليومين، إلا أن يكون سكونه لعذر<sup>(٢)</sup>.

وفي معنى المحتاج: والنفي لنسب ولد يكون على الفور في الأظهر الجديد، لأنه شرع لدفع ضرر محقق فكان على الفور، كالرد بالعيب وخيار الشفعة، ويعذر الزوج في تأخير النفي لعذر، كان بلغه الخبر ليلا فأنشأ حتى يصبح أو كان جائعا فأكل أو عاريا فلبس، فإن كان مجرما أو مريضا أو خائفا ضياع مال أرسل إلى القاضي ليعتق إليه مائتا يلاع عنده، أو ليعلمه أنه عقيم على النفي، فإن لم يفعل بطل حقه، فإن تعذر عليه لإرسال أشهد إن أمكه، فإن لم يشهد مع تمكنه منه بطل حقه<sup>(٣)</sup>.

وفي المعنى لأين قداسة: إذا ولدت امرأة فسكت زوجها عن نفي ولدها مع إمكانه لزمه نسبه، ولم يكن له نفيه بعد ذلك، ولا يتفر ذلك بثلاثة أيام، بل هو على حسب ما جرت به العادة، إن كان ليلا فحتى يصبح وينتشر الناس، وإن كان جائعا أو ظمآن فحتى يأكل أو يشرب، أو ينام إن كان ناعسا، أو يلبس ثيابه ويرج دابته ويركب، ويصلي إن

(١) الطهارة في شرح النعمان ١/ ٣٧٥. والشرح الصغير ١٨/ ٣.

(٢) معنى المحتاج ٢/ ٣٨٠ - ٣٨١.

(٣) بدائع الصالحين ٢/ ٢٤٦، والعدة مع جمع الفهرست ١/ ١٠٠.

(١١)

فيكون لها أن تدفع العار عن نفسها باللعان بينها وبينه ، ولو تم اللعان بينها بناء على طلب المرأة لا يترتب عليه قطع نسب الولد عن الزوج . لأن نسبه قد ثبت بالإقرار صراحة أو دلالة فلا يمكن نفيه بعد ذلك <sup>(١)</sup> .

وينص المالكية على أن اللعان إذا امتنع إجرائه بين الزوجين لتفي نسب الولد ، كأن وطئ ، فاضلا عن زوجته بعد رؤيتها تزني ، أو بعد علمه بوضع أو حمل ، أو آخر اللعان بعد عنده بوضع أو حمل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير ، ففي هذه الحالات يعتنع لعانه ويثبت نسب الولد وبقت زوجته ، وإنما يحد الزوج حد القذف إن كانت الزوجة مسلمة <sup>(٢)</sup> .

#### الشرط الثالث : حياة الولد :

٢٨ - أن يكون الولد حيا عند اللعان وعند الحكم بقطع نسبه وهذا عند الحنفية ، فلو ولدت المرأة ولدا ، ونفى الزوج نسبه منه ، ثم مات الولد قبل حصول اللعان ، أو مات بعد حصوله ولكن قبل الحكم بقطع نسبه من الزوج لا تنفي عنه ، لأن النسب يتقرر

حضرته الصلاة ويحرم ماله إن كان غير محرم وأشباه ذلك من أشغاله ، فإن أخوه بعد هذا كله لم يكن له نفيه <sup>(٣)</sup> .

#### الشرط الثاني : عدم الإقرار :

٢٧ - يشترط ألا يكون الزوج أقر بالولد صراحة أو دلالة ، مثال الإقرار صراحة أن يقول الرجل : هذا ولدي ، أو هذا الولد مني . ومثال الإقرار دلالة أن يقبل التهنئة بالمولود أو يسكت عند التهنئة ، ولا يرد على المهنئ ، لأن العاقل لا يسكت عادة عند التهنئة بولد ليس منه ، فإذا سكوت كان سكوته اعتزافا بالنسب دلالة <sup>(٤)</sup> . وعلى هذا لو أقر الزوج بالولد صراحة أو دلالة ، أو سكوت عن نفي نسب حتى مضت مدة التهنئة ، أو أكثر مدة النفاس ، أو حتى مضت مدة يمكنه النفي فيها ولم ينه ثم نفى نسبه لا ينفي نسب الولد منه ، لأن سكوته عن النفي حتى مضت هذه المدة يعتبر إقرارا به بالولد ، والإقرار بالنسب لا يصح الرجوع فيه .

وفي هذه الحالة يكون للمرأة عند الحنفية الحق في طلب اللعان بينها وبين زوجها ، لأنه لم تنفي نسب الولد منه كان منها لها بالزنا ،

(١) الشئ لا يرد عليه ١٧ - ١١١ - ١١٥ .

(٢) مدافع المضاعف ٣ / ٢١٧ ، وجع القدير ٣ / ٢١٠ ، والله

والماتية ابن عابدين ٣ / ٩٧٣ ، والشئ لا يرد عليه ١٧ - ١١٥ .

وسمي اللعان ٣ / ٢٨١ .

(٣) مدافع المضاعف ٣ / ٢١٧ ، والماتية مع وجع القدير ٣ / ٢١٠ .

٢٠١ - والله ، والماتية ابن عابدين ٣ / ٩٧٣ .

(٤) الشئ لا يرد عليه ١٧ - ١١١ - ١١٥ .

الذي نفى نسيه باللعان وهذا باتفاق، بمعنى أن قوابة الأبوة لا تكون معتبرة في الإثبات، فلو مات اصولي الذي نفى نسيه باللعان وترك مالا فلا يرثه أحد بغرابة الأبي، ويرثه تركة أمه وأقربائه من جهتها<sup>(١)</sup>.

ب - النفقة: فلا تجب بين الملاحين وبين من نفى نسيه باللعان نفقة الأبناء على الآباء، ولا نفقة الآباء على الأبناء، وهذا باتفاق<sup>(٢)</sup>.

٣ - ولا يكون الولد أجنبيا من الملاحين في الأحكام الآتية:

أ - الشهادة: ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا تقبل شهادة الأمل في الواحد من فروعه، وبالعكس كذلك لا تقبل شهادة الملاحين وأصوله لمن نفى نسيه باللعان، ولا شهادة من نفى نسيه وأحد فروعه من قبله ولا لأصوله، وذلك لصحة استلحاقه أي الولد الملاحين<sup>(٣)</sup>.

ب - التصاخي: فلو قتل الملاحين الولد الذي نقاه باللعان لا يقتل فيه كما لو قتل الأب ولده.

ج - الانتحاق بالغير: فهو ادعى غير الملاحين الولد الذي نفى نفسه باللعان لا يصح

بالموت، ولشيء إذا تقرر لا يمكن نفيه، ولكن للزوجة الحق في طلب إجراء اللعان إن مات الولد قبل إحرازه لتفنع عذر المرن عنها<sup>(٤)</sup>.

والمالكية يوفقرون الحنفية في ذلك، إلا أنهم يقولون: إن للزوج الحق في طلب اللعان بعد موت الولد، وذلك لإسقاط حد القذف عنه<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعية واختابله: حياة الولد عند اللعان ليست شرطاً لنفي نسيه باللعان، لأن نسيه لا يقطع بالموت، بل يقال: مات ولد فلان، وهذا قبر ولد فلان، ويعلم أن الزوج تجهيزه وتكفينه، فيكون له نفى نسيه وإسقاط موته، كما لو كان حيا<sup>(٦)</sup>.

أثر اللعان من حيث جعل الولد النفي نسيه أجنبيا.

الولد الذي يقطع نسيه من الأب، ويلحق بأمه بناء على اللعان يكون أجنبيا في بعض الأحكام، ولا يكون أجنبيا منه في بعضها:

٢٩ - فيكون أجنبيا منه في الأحكام الآتية:

أ - الإثبات: فلا تورث بين الملاحين وبين الولد

(١) مدح الفقيه ١٣/٢٧٧.

(٢) الفتح الكبير مع حاشيته، ص ٢٩، ٢٨٩، والفتح الكبير ١٣/١٣٣، وشرح القزويني مع حاشيته، ص ١٤٠، ١٤١.

(٣) والفتح الكبير ١٣/١٤٩.

(٤) الفتح الكبير ١٣/٢٨٠.

(٥) المسوط ١٢/١٥٨، وشرح المجلد ١٩/٢٤٢، وشرح القزويني، ص ١٤٩.

(٦) الفتح الكبير ١٣/١٤٩، وشرح القزويني، ص ١٤٠، ١٤١.

(٧) الفتح الكبير ١٣/١٤٩، وشرح القزويني، ص ١٤٠، ١٤١.

(٨) الفتح الكبير ١٣/١٤٩، وشرح القزويني، ص ١٤٠، ١٤١.



لها والقطع بسرقة مالها وقبول شهادته لها  
وجهان: أوجهها عدم الرجوع<sup>(١)</sup>.

٣١ - ومن آثار اللعان أيضا عند الشافعية:  
أ - تشطير صدقات الملاعة قبل الدخول  
بها.

ب - سقوط حضنة المرأة إن لم تلاعن.  
ج - استحابة نكاح أخت الملاعة ومن  
يحرم جمعه معها أو أربع سواها في عندها<sup>(٢)</sup>.

تغليظ اللعان:

٣٢ - تغليظ اللعان سنة عند الشافعية على  
المذهب، وكذلك عند الحنابلة في المذهب،  
وهو واجب عند المالكية وفي قول عند  
الشافعية، واختار القاضي من الحنابلة أنه لا  
يسر التغليظ بالكان ولا بالزمان.  
والتغليظ يكون بأحد أمور هي:

أ - التغليظ بالزمان:

٣٣ - يغلظ لعان المسلم يزمان وهو بعد صلاة  
عصر كل يوم إن كان طلب اللعان حثيثا،  
لأن اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة  
لحذر أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي  
ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة  
ولا يزكهم ولهم عذاب أليم...»<sup>(٣)</sup>، وعَدُّ  
منهم «رجلا حلف يميناً كاذبة بعد العصر

ادعاه ولا يثبت نسبه منه، وذلك لاحتمال أن  
يكذب الملاعن نفسه فيعود نسب الولد له،  
ومن أجل هذا قل الكمال بن الهمام من علماء  
الحنفية: إن الحكم بعدم ثبوت نسب الولد  
من ادعاه مشكل إذا كان ممن يولد مثله لثله  
وكان ادعاه بعد موت الملاعن لأن النسب بما  
يحاط في إبطائه، والولد مقطوع النسب من  
غير المدعي ووقع اليأس من ثبوته من  
الملاعن، وثبوت النسب من الأم لا ينافي ثبوته  
من المدعي، لإمكان كونه وطأها بشبهة<sup>(٤)</sup>.

د - انحصارية: فلو كان للملاعن بنت من  
امراة أخرى، وأراد أن يزوجها من نفى نسبه  
بالملاعن أو لآبته فلا يحل هذا الزواج، لأن  
الولد يجوز أن يكون ابنا للملاعن، خصوصا  
وأن القبراش الذي يثبت النسب به كان  
موجودا وقت ولادته، ومع هذا الاحتمال لا  
يحل الزواج شرعا<sup>(٥)</sup>.

ونص الشافعية على أن المنعبة باللعان  
حكمها أنها تحرم على نافيها ولو لم يدخل  
بأمها، لأنها لا تنتفى عنه قطعا لتدليل لحونها  
به لو أكذب نفسه ولأنها ربيبة في المدخول  
بها، وتتعدى حرمتها إلى سائر عماره، وفي  
وجوب القصاص عليه بقتله له والحد فذله

(١) فتح المدير ٢/ ٢٦٢.

(٢) حاشية الصائم ٢/ ٢٤٨، وجع القدير ٢/ ٤١٢، والمهر والحب.

ابن حزمين ٢/ ٢٧٥.

(٣) مني المحتج ٢/ ١٧٥.

(٤) مني المحتج ٢/ ٢٨٠.

والنفلظ في غير المساجد الثلاثة عند منبر الجامع لأنه المعظم .

ويلاعن المرأة الحائض بباب المسجد الجامع لتحريم مكنتها فيه .

ويلاعن كتابي في يعة وكريمة، ويقول اليهودي : أشهد بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، ويقول النصراني : أشهد بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى .

ويلاعن المجوسي في بيت نارهم في الأصح لأنهم يعظمونه ، والقصد الزجر عن الكذب .

أما تعليل الكفار بالزمان فيعتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره الماوردي .

ج - النفلظ بحضور جمع :

٣٥ - يغلظ اللعان بحضور جمع من عدول أعيان بلد اللعان وصلحائه فإن ذلك أعظم ولأن فيه ردعا عن الكذب ، وأقله أربعة لثبوت الزنا بهم ، فاستحب أن يحضر ذلك العدد إثباته باللعان ، ولابد من حضور الحاكم كما سبق<sup>(١)</sup> .

يقطع بها مال امرئ مسلم<sup>(٢)</sup> .

فإن لم يكن طلب حيث فيعد صلاة عصر يوم جمعة أولى لأن ساعة الإجابة فيه . وأخفى بعضهم بعصر الجمعة الأوقات الشريفة كشهر رجب ورمضان ويومي العيد وعرفة وعاشوراء .

ب - النفلظ بالمكان :

٣٤ - يغلظ اللعان بالمكان ، بأن يكون في أشرف مواضع بلده ، لأن في ذلك تأثيرا في الزجر عن الجبن الفاجرة .

فهي مكة يكون بين الشركان الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام إبراهيم عليه السلام .

واللعان في المدينة المنورة يكون عند المنبر لما يلي القبر الشريف ، وقال في الأم والمختصر : يكون في المنبر .

واللعان في بيت القدس يكون في المسجد عند الصخرة ، لأنها أشرف بقاعه إذ هي قبلة الأنبياء ، وقد ورد فيها من الجنة<sup>(٣)</sup> .

والنفليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها ، فمن لم يكن بها لم يحز نقله إليها بغير اختياره .

(١) حديث : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة . . . . .

أمره البخاري وضع الشري ٣٥ / ٢٥ ، مسلم (١٠٣ / ١) من حديث أبي هريرة .

(٢) حديث : ما من امرئ

تورده المصنف في مجمع الزوائد (٢١٧ / ٩) ، وقال : رواه الطبراني في معجمه غلقه الرضوي وهذا الحديث من مسنده

(١) حواف الجليل مع غايته الحاج للإعطل ١٣٧ / ٤ ، والمصنف

١٢ / ٤٦٤ ، ومشرح المحرر ١٢ / ٤٦٤ ، وفيه المصنف

١٣ / ٣٧١ ، ٣٧٨ ، وروى قسطنطين ١٨ / ٣٥٤ - ٣٥٦ .

والله ، قال ١٩ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والشمس ٢٤ / ٤٣٧ - ٤٣٨ .

وكشف القناع ٥ / ٢٩٢

سنن اللعان :

أ - وعظ القاضي المتلاعنين :

٣٦ - يس للقاضي أو نائبه وعظ المتلاعنين بالتخويف من عذاب الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : «عذاب الدنيا أعون من عذاب الآخرة»<sup>(١)</sup> ويقرأ عليهما : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَكَ يُهُمْدِ اللَّهُ وَأَخْشِيهِمْ شَرًّا كَثِيرًا...﴾<sup>(٢)</sup> ويقول لها : قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين : «الله يعلم أن أحدهما كاذب ، فهل منكما تائب»<sup>(٣)</sup> ، وبعد الفراغ من التكلمات الأربع يبالغ القاضي ومن في حكمه في وعظها عند الخامسة من لعانها قبل شروعها فيها .

ب - قيام المتلاعنين :

٣٧ - يس للمتلاعنين أن يتلاعنا قائمين لبرأهما الناس وشهر أمرهما ، فيقوم الرجل عند لعانه والمرأة جلثة ، وتقوم المرأة عند لعانها ويجلس الرجل ، وإن كان أحدهما لا يقدر على القيام لامن قاعدا أو مضجعا<sup>(٤)</sup> .

## لَعِبَ

التعريف :

١ - اللعب - بفتح اللام وكسر العين ويجوز يُعَب بكسر اللام وسكون العين - في اللعبة : ضد اخذ ، يقال : لعب فلان إذا كان فعله غير قاصد به مقصدا صحيحا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَيْسَ بِنَاكِحِيكَ إِذْ آتَيْتَ مِنَ الْكَلْبِ »<sup>(١)</sup> ، ولعب : عمل عملا لا يجدي نفعا ، واللعبة : كل مايلعب به ، وهو مكسر اللام اسم للحدال والحيتة التي يكون القلاعب عليها ، ويلتعب المرة الواحدة .

وقيل : اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعي الحكمة كعمل الصبي ، لأنه لا يعرف الحكمة وإنما يعمل للذة .

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي<sup>(٢)</sup> .

(١) قول جرير : «عذاب الدنيا أعون من عذاب الآخرة» كبرج م - م (٢) (١١٣٦) من حديث ابن عمر .  
(٣) موطأ أبي عبيد / ٧٧  
(٤) قول رسول الله ﷺ : «الله يعلم أن أحدهما كاذب» لعمدة مسلم (٢) / ١١٣٦ من حديث ابن عمر  
(٥) المراجع السابق

(١) سورة الأبيد / ٥٥

(٢) لسان العرب ، والصحاح ، والمعجم الوسيط ، والمعروف في حرم القرآن

الْأَقْدَامُ ذَاتُ الصَّلَةِ :

اللَّهُو :

٢ - اللهو في اللغة: السلوان، والترويح عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة، وهو أيضا: ما يشغل الإنسان عما يعنيه أو يهجه من هوى وطرب ونحوهما.

والفرق بين اللهو واللعب أنه لا هو إلا وهو لعب، وقد يكون لعب ليس باللهو، لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره، ولا يقال لذلك هو، وإنما اللهو لعب لا يعقب نفعاً<sup>(١)</sup>.

الحكم التكليفي :

٣ - اللعب منه ما هو مباح ومنه ما هو مستحب ومنه ما هو مكروه ومنه ما هو محرم.

فمن اللعب المباح<sup>(٢)</sup> المسابقة المشروعة على الإقدام والفسن ونحو ذلك، لأن النبي ﷺ كان في سفر مع عائشة رضي الله عنها فسابقته على رجلها فسبقتة قالت: فلما حلت اللحم سابقته فسبقتني فقال: «هذه بذلك السبقة»<sup>(٣)</sup>.

وبإباحة اللعب إنما يكون بشرط أن لا يكون فيه دناءة يترفع عنها ذوق المروءات،

وبشرط أن لا يتضمن ضرراً فإن تضمن ضرراً لإتسان أو حيوان كاللحريش بين الديوك والكلاب ونطاح الكباش والتفرج على هذه الأشياء فهذا حرام، وبشرط أن لا يشغل عن صلاة أو فرض آخر أو عن مهمات واجبة فإن شغله عن هذه الأمور ولمشاغها حرم، وبشرط أن لا يخرج به إلى الخلف الكاذب ونحوه من المحرمات<sup>(٤)</sup>.

ومن اللعب المباح المزارع والألعاب مع الزوجة والولد لبعض الزوجة والنفس والولد حقهم<sup>(٥)</sup>.

ومن اللعب المستحب المناضلة على السهام والرماح والمزاريق وكل نافع في الحرب نقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَالْعَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَمْلِكُنَّهُمْ أَلْفٌ يَتْلُمُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال النبي ﷺ في تفسير القوة في الآية: «إلا إن القوة الرمي»

(١) سلاح الصانع ١/ ١٩٩، وجمهر الإكليل ١/ ١٤٣، وبني الحجاج ١/ ١٢٨، ١٣٢، والفتي لأبي غسان ١/ ١٥٩ وما بعده و ١/ ٢٧٠ وما بعده، والأدب الشريفة ٢٥٧/ ٢

(٢) الفتي لأبي غسان ١/ ١٥٩، والأدب الشريفة ٢٧٧/ ٢، وبني الحجاج ١/ ١٢٧، ١/ ٢٨١

(٣) سورة الأنفال / ١٠

(١) المصادر السابقة، والفرق العبرية ص ٢٤٠  
(٢) مفتي الصانع ١/ ٣١١، ٤١٨، ٤٣٢، والفتي ١/ ٢٥٩ وما بعده و ١/ ١٧٠ وما بعده، والفتاوى القدسية ص ١٤١، ودينام الصانع ١/ ٢٠٦  
(٣) حديث: أن النبي ﷺ كان في سفر مع عائشة ع. أمرت الر دود (١/ ٢٦) أن حيث عشت، وفساد صحيح

الحظية والمبالكية والتساعفية على الصحيح  
عندهم والحنابلة لحديث النبي ﷺ : من  
أعَب بالتردشير فكأنما صمغ يده في لحم خنزير  
ومعه (١).

ومقابل للصحيح عند الشافعية أنه يكره  
اللعِب بالترد كما يكره الشطرنج عندهم (٢)  
ج - اللعِب بالشطرنج :

هـ - أجمع المسلمون على أن اللعِب بالشطرنج  
حرام إذا كان على عوض أو تضمن ترك  
واجب مثل تأخير الصلاة عن وقتها ، وكذلك  
إذا تضمن كذبا أو ضررا أو غير ذلك من  
النجورات

أما إذا لم يكن كذلك فاختلف الفقهاء  
على أقوال :

المذهب عند المالكية والحنابلة وهو اختيار  
الحليبي والرويان من الشافعية حرمة اللعِب  
بالشطرنج مطلقا

ومن قال بالتحريم : علي بن أبي طالب  
وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسعيد بن  
السبيب والقاسم وسالم وعروة وعبد بن الحسين ومطر  
الوراق ، واستدلوا بالثر على رضي الله عنه أنه  
مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال : يا هؤلاء

ثلاث مرات (٣)

والتفصيل في مصطلح : (ساق ف ٥ وما  
بعده) .

ومن اللعِب المكره اللعِب بالبطير والحمام  
لأنه لا يلين بأصحاب المروءات والإدمان  
عليه قد يؤدي إلى زوال الصانع ويشغل عن  
العبادات والطاعات (٤) .

ومن اللعِب المحرم عند الفقهاء : كل لعبة  
فيها قمار لأنها من الميسر الذي أمر الله  
باحتياله (٥) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
أَلْعَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَكْذَابُ يُسَبِّحُونَ  
بِإِذْنِ اللَّهِ وَالشَّيْطَانِ خَتَمَتُهُمْ عَلَيْهِمْ فَلْيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ  
يُرِيدُ أَنْ يَمْسِكَ الشَّيْطَانَ أَنْ يُبْرِقَ فِيكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي  
الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْمَسْجِدِ  
الَّذِي أَنشَأَ لَكُمْ وَلَكُمْ فِيهِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ لَعَلَّكُمْ تُعْلَمُونَ ﴾ (٦) .

اللعِب بالترد والشطرنج :

أ - اللعِب بالترد :

١ - اللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(١) حديث ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ .

اللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(٢) - أجمع المسلمون على أن اللعِب بالشطرنج حرام إذا كان على عوض أو تضمن ترك

(٣) - ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ ، واللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(٤) - ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ ، واللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(٥) - ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ ، واللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(٦) - ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ ، واللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(١) حديث ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ .

اللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من

(٢) - ١٩٠٩ رقم ٢٢١٩ ، واللعِب بالترد حرم عند جمهور الفقهاء من



وقال المالكية: من باشر لعبها ولو مرة لا تقبل شهادته.

وأما لاعب الشطرنج فقد أجمع المسلمون على رد شهادته في الأحوال التي يحرم لعبها زججاء، وذلك للإجماع على نفسه فيها.

وفيها عدا ذلك فلملقهاء أقوال بحسب أقوالهم في إباحتها الشطرنج أو تحريمه.

فذهب المالكية إلى أن شهادة لاعب الشطرنج لا تسقط إلا عند الإدمان عليها لأن المدمن لا يفتقر من الأيمان الحاتة والاشتغال عن العبادة.

وذهب الشافعية إلى أنه لا ترد شهادة لاعب الشطرنج إلا إذا اقترن بفقر أو فحش أو إخراج صلاة عن وقتها عمدا وترد شهادته بذلك المغفلون.

وذهب المختابلة إلى عدم قبول شهادة لاعب الشطرنج مطلقا لتحريمه وإن عري عن الفهار، وهو مقيد عندهم بأن يكون لاعبه غير مفقد في إباحتها فإن قلده من يرى حله لم ترد شهادته.

وذهب الحنفية إلى رد شهادة لاعب الشطرنج بواحد مما يلي:

إذا كان عن فهار أو فوت الصلاة بسببه أو أكثر من الخلف عليه أو اللعب به على الطريق أو ذكر عليه فسفا.

والعمول في الشطرنج على الحساب الدقيق والفكر الصحيح وعلى الخلق والتدبير فأشبه المسابقة بالسهام.

الثاني: أن في الشطرنج تدبير الحرب فأشبه اللعب بالحرب والرمي بالنشاب والسابقة بالخيال.

وتغل القول بالإباحة عن أبي هريرة رضي الله عنه وصعيد بن السيب وصعيد بن جبير ومحمد بن المنكدر ومحمد بن سيرين وعروة بن الزبير وابنه هشام وسليمان بن يسار والشعبي والحسن البصري وربيعة وعطاء<sup>(١)</sup>.

شهادة اللاعبين بالنرد والشطرنج:

٦ - من تكسور منه اللعب بالنرد لم تقبل شهادته سواء لعب به قمارا أو غير قمار.

قال مالك: من لعب بالنرد والشطرنج فلا أرى شهادته جائزة، لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ قَمَازًا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الْقَصَلُ ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا ليس من الحق فيكون ممن الضلال<sup>(٣)</sup>.

(١) الشري ١٧١/٩، وصاحب المجلد ١٥٣/٦، وصاحب ابن علقم ٢٥٢/٥، وفتاوى ٩/٢٨٤، وروضة الطالبين ١٦٩/٢٢٥، وصاحب الدرر ١٦٩/٢، وتكملة الفلاح ١٦٩/٢٢٢، وصاحب إرشاد القاضي ١٧٠٢/٢، وصاحب فتاوى ابن تيمية ٢٦٠/٢.

(٢) سورة بقره ٢٢/٢٢.

(٣) الحق لا يردده ٩/١٧٠ وما بعدها، والحرشي مع حاشية الشري ١٧٢/٢، وصاحب الإكليل ٢٢٣/٢.

وإنما لم ترد شهادته مطلقا لشبهة  
الاختلاف في إباحته<sup>(١)</sup>.

## لُئْن

التعريف:

١ - اللعن في اللغة: الإبعاد والطرود من  
الخبر، وقيل الطرد والإبعاد من الله، ومن  
الخلق: السب والدعاء، وكانت العرب في  
الجاهلية تحيي ملوكها: «أبیت اللعن»  
ومعناه: أبیت أي الملك أن تأتي ما تُلعن  
عليه<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

الـب:

٢ - السب لغة واصطلاحاً هو: الشتم،  
وهو مشافة الغير بما يكره وإن لم يكن فيه  
حد<sup>(٣)</sup>.

قال العز بن عبد السلام: اللعن أبلغ في

## لُئْبَة

انظر: لعب، نصوير.



(١) لسان العرب.  
(٢) تاج القمص، وإعانة الطالبين ٢/ ٢٨٩، ربح المجلد  
١٧١/١

(٣) حاشية ابن عابدس ١/ ٢٨٣، وكفاية الطالب ٢/ ١٠٦،  
وإحاطة المسوقي ١/ ١٧٧، ودرر الطالبين ١١/ ٩٢٥،  
وكشف المستور ١/ ٢٢٢



لأحياء من العرب»<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي وابن حجر: إنه لا يجوز لعن من أقيم عليه الحد لأن الحد قد كفر عنه الذنب، ومن لم يقم عليه الحد فيجوز لعنه سواء سَمِيَ أو عَمِيَ أم لا، لأن النبي ﷺ لا يلعن إلا من نجب عليه اللعنة ما دام على تلك الحالة الموجبة للعن، فإذا تاب منها وأقبل وظهره أخذ فلا لعنة ترجع عليه<sup>(٢)</sup>.

٤ - ويجوز لعن غير المؤمنين من الكفار والمسلمين العصاة لما ورد: أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمتوصلة<sup>(٣)</sup>، ولعن أكمل الثريا<sup>(٤)</sup>، ولعن المصور<sup>(٥)</sup>، وقال: لعن الله من غير مسار الأرض<sup>(٦)</sup>، ولعن رجلاً ذكواناً وعصية<sup>(٧)</sup>، وهذه الثلاثة قبائل

القبح من السب المطلق<sup>(٨)</sup>.

الأحكام المتعلقة باللعن:

من يجوز لعنه ومن لا يجوز:

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الدعاء على المسلم المصون باللعن حرام.

أما المسلم الفاسق الملعن فقد اختلف فيه أقوال الفقهاء:

فالمذهب عند الحنفية والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة وهو قول ابن العربي من المالكية، أنه لا يجوز لعنه لما ورد عن النبي ﷺ أنه أتى بشارب خمر مراراً فقال بعض من حضره: اللهم لعنه، ما أكثر ما يتوب به فقال النبي ﷺ: «قواله ما علمت أنه يجب الله ورسوله»<sup>(٩)</sup>.

وفي قول عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أنه يجوز لعن الفاسق الملعن<sup>(١٠)</sup> لأن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو لأحد قنت بعد الركوع، كان يقول في بعض صلاة الفجر: اللهم العن فلاناً وفلاناً

(١) حديث: إنه لم يلعن إلا المرء يدعو على أحد . . . أخرجه البخاري (صحيح البخاري ٢/ ٢٢٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) القرطبي ١٢/ ١٨٩، وضع البخاري ٧٦/ ١٩١.

(٣) حديث: أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمتوصلة.

(٤) أخرجه البيهقي (درج البخاري ٢١٠/ ٣٧٤) بإسناد صحيح (١١٧٩/ ٣) من حديث أسامة بن ثوبان.

(٥) حديث: أنه رسول الله ﷺ لعن أكل المراء.

(٦) أخرجه مسلم (١٢/ ١٢٩) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٧) حديث: أن رسول الله ﷺ لعن المصور . . . أخرجه البخاري (صحيح البخاري ٢/ ١٢٦) من حديث أبي حنيفة.

(٨) حديث: لعن الله من غير مسار الأرض.

(٩) أخرجه مسلم (١٢/ ١٢٧) من حديث: علي بن أبي طالب.

(١٠) حديث: أنه رسول الله ﷺ لعن رجلاً . . .

أخرجه مسلم (١٢/ ١٢٧) من حديث: أبي هريرة.

(١) قواعد الأحكام ٢٠/ ١.

(٢) حديث: أن النبي ﷺ لم يلعن رجلاً . . .

أخرجه البخاري (صحيح البخاري ٢/ ١٢٦).

(٣) حاشية ابن عثيمين ١٢/ ٥٢٩، وفتاوى ١٢/ ١٨٩، والعلوي.

(٤) ١١٤/ ٣، وكشف المستع ١١٤/ ١٢٦، والآداب الشرعية.

(٥) ٣١٣/ ١، ٣١٤/ ١، صحيح البخاري ٧٦/ ١٩١، وآداب الفجر.

١٢/ ١٢٦، ما رواه ابن عثيمين.

العربي من المالكية. وفي قول عند الشافعية أنه يجوز لعن الكافر المعلن، قال ابن العربي: لظاهر حاله وجواز قتله وقتاله.

أما لعن الكفار جملة من غير معين وكذلك من مات منهم على الكفر فلا خلاف في أنه يجوز لعنهم، لما رواه مالك عن داود بن الحصين أنه سمع الأخرج يقول: ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان، قال القرافي قال علياً: وسواء كنت لهم ذمة أم لم تكن<sup>(١)</sup>.

وقد نص الشافعية على أنه لا يجوز لعن الحيوان والجهاد<sup>(٢)</sup> كما ورد عن عمران بن حصين رضي الله عنها قال: بينا رسول الله ﷺ في بعض أسفاره وامرأة من الأنصار على ناقه فضجرت فلبعتها نسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: «خذوا ما عليها ودعوها فإنها ملعونة» قال عمران: فكان أراها الآن تمشي في الناس ما يعرض لها أحد<sup>(٣)</sup>.

من الحرب. ولعن اليهود والنصارى، لأن المراد: الجنس لا الأفراد وفيهم من يمتنع كفراً.

ويكون اللعن لبيان أن تلك الأوصاف: لتنفير عنه، والتحذير منه، لا بقصد اللعن على كل فرد من هذه الأجناس، لأن لعن الواحد المعلن بهذا النظام لا يجوز، فكيف كل فرد من أفراد هذه الأجناس، وإذا كان أفراد الجنس لما فتت من التنفير والتحذير، لا يلزم أن تكون تلك المعاصي من الكبائر خلافاً لما ناط اللعن بالكبائر، لأنه ورد اللعن في غيرها<sup>(٤)</sup>.

٥ - أما الكافر المعلن فإن كان حياً فقد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في المذهب إلى أنه لا يجوز لعنه لأن حاله عند الوفاة لا تعلم وقد شرط الله تعالى في إطلاق اللعنة الوفاة على الكفر وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرًا إِلَّا أَوَمَةً وَأَنَّهُمْ كَانُوا فِي أَعْيُنِنَا﴾ <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup> <sup>(١٦)</sup> <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> <sup>(١٩)</sup> <sup>(٢٠)</sup> <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣٧١)</sup> <sup>(٣٧٢)</sup> <sup>(٣٧٣)</sup> <sup>(٣٧٤)</sup> <sup>(٣٧٥)</sup> <sup>(٣٧٦)</sup> <sup>(٣٧٧)</sup> <sup>(٣٧٨)</sup> <sup>(٣٧٩)</sup> <sup>(٣٨٠)</sup> <sup>(٣٨١)</sup> <sup>(٣٨٢)</sup> <sup>(٣٨٣)</sup> <sup>(٣٨٤)</sup> <sup>(٣٨٥)</sup> <sup>(٣٨٦)</sup> <sup>(٣٨٧)</sup> <sup>(٣٨٨)</sup> <sup>(٣٨٩)</sup> <sup>(٣٩٠)</sup> <sup>(٣٩١)</sup> <sup>(٣٩٢)</sup> <sup>(٣٩٣)</sup> <sup>(٣٩٤)</sup> <sup>(٣٩٥)</sup> <sup>(٣٩٦)</sup> <sup>(٣٩٧)</sup> <sup>(٣٩٨)</sup> <sup>(٣٩٩)</sup> <sup>(٤٠٠)</sup> <sup>(٤٠١)</sup> <sup>(٤٠٢)</sup> <sup>(٤٠٣)</sup> <sup>(٤٠٤)</sup> <sup>(٤٠٥)</sup> <sup>(٤٠٦)</sup> <sup>(٤٠٧)</sup> <sup>(٤٠٨)</sup> <sup>(٤٠٩)</sup> <sup>(٤١٠)</sup> <sup>(٤١١)</sup> <sup>(٤١٢)</sup> <sup>(٤١٣)</sup> <sup>(٤١٤)</sup> <sup>(٤١٥)</sup> <sup>(٤١٦)</sup> <sup>(٤١٧)</sup> <sup>(٤١٨)</sup> <sup>(٤١٩)</sup> <sup>(٤٢٠)</sup> <sup>(٤٢١)</sup> <sup>(٤٢٢)</sup> <sup>(٤٢٣)</sup> <sup>(٤٢٤)</sup> <sup>(٤٢٥)</sup> <sup>(٤٢٦)</sup> <sup>(٤٢٧)</sup> <sup>(٤٢٨)</sup> <sup>(٤٢٩)</sup> <sup>(٤٣٠)</sup> <sup>(٤٣١)</sup> <sup>(٤٣٢)</sup> <sup>(٤٣٣)</sup> <sup>(٤٣٤)</sup> <sup>(٤٣٥)</sup> <sup>(٤٣٦)</sup> <sup>(٤٣٧)</sup> <sup>(٤٣٨)</sup> <sup>(٤٣٩)</sup> <sup>(٤٤٠)</sup> <sup>(٤٤١)</sup> <sup>(٤٤٢)</sup> <sup>(٤٤٣)</sup> <sup>(٤٤٤)</sup> <sup>(٤٤٥)</sup> <sup>(٤٤٦)</sup> <sup>(٤٤٧)</sup> <sup>(٤٤٨)</sup> <sup>(٤٤٩)</sup> <sup>(٤٥٠)</sup> <sup>(٤٥١)</sup> <sup>(٤٥٢)</sup> <sup>(٤٥٣)</sup> <sup>(٤٥٤)</sup> <sup>(٤٥٥)</sup> <sup>(٤٥٦)</sup> <sup>(٤٥٧)</sup> <sup>(٤٥٨)</sup> <sup>(٤٥٩)</sup> <sup>(٤٦٠)</sup> <sup>(٤٦١)</sup> <sup>(٤٦٢)</sup> <sup>(٤٦٣)</sup> <sup>(٤٦٤)</sup> <sup>(٤٦٥)</sup> <sup>(٤٦٦)</sup> <sup>(٤٦٧)</sup> <sup>(٤٦٨)</sup> <sup>(٤٦٩)</sup> <sup>(٤٧٠)</sup> <sup>(٤٧١)</sup> <sup>(٤٧٢)</sup> <sup>(٤٧٣)</sup> <sup>(٤٧٤)</sup> <sup>(٤٧٥)</sup> <sup>(٤٧٦)</sup> <sup>(٤٧٧)</sup> <sup>(٤٧٨)</sup> <sup>(٤٧٩)</sup> <sup>(٤٨٠)</sup> <sup>(٤٨١)</sup> <sup>(٤٨٢)</sup> <sup>(٤٨٣)</sup> <sup>(٤٨٤)</sup> <sup>(٤٨٥)</sup> <sup>(٤٨٦)</sup> <sup>(٤٨٧)</sup> <sup>(٤٨٨)</sup> <sup>(٤٨٩)</sup> <sup>(٤٩٠)</sup> <sup>(٤٩١)</sup> <sup>(٤٩٢)</sup> <sup>(٤٩٣)</sup> <sup>(٤٩٤)</sup> <sup>(٤٩٥)</sup> <sup>(٤٩٦)</sup> <sup>(٤٩٧)</sup> <sup>(٤٩٨)</sup> <sup>(٤٩٩)</sup> <sup>(٥٠٠)</sup> <sup>(٥٠١)</sup> <sup>(٥٠٢)</sup> <sup>(٥٠٣)</sup> <sup>(٥٠٤)</sup> <sup>(٥٠٥)</sup> <sup>(٥٠٦)</sup> <sup>(٥٠٧)</sup> <sup>(٥٠٨)</sup> <sup>(٥٠٩)</sup> <sup>(٥١٠)</sup> <sup>(٥١١)</sup> <sup>(٥١٢)</sup> <sup>(٥١٣)</sup> <sup>(٥١٤)</sup> <sup>(٥١٥)</sup> <sup>(٥١٦)</sup> <sup>(٥١٧)</sup> <sup>(٥١٨)</sup> <sup>(٥١٩)</sup> <sup>(٥٢٠)</sup> <sup>(٥٢١)</sup> <sup>(٥٢٢)</sup> <sup>(٥٢٣)</sup> <sup>(٥٢٤)</sup> <sup>(٥٢٥)</sup> <sup>(٥٢٦)</sup> <sup>(٥٢٧)</sup> <sup>(٥٢٨)</sup> <sup>(٥٢٩)</sup> <sup>(٥٣٠)</sup> <sup>(٥٣١)</sup> <sup>(٥٣٢)</sup> <sup>(٥٣٣)</sup> <sup>(٥٣٤)</sup> <sup>(٥٣٥)</sup> <sup>(٥٣٦)</sup> <sup>(٥٣٧)</sup> <sup>(٥٣٨)</sup> <sup>(٥٣٩)</sup> <sup>(٥٤٠)</sup> <sup>(٥٤١)</sup> <sup>(٥٤٢)</sup> <sup>(٥٤٣)</sup> <sup>(٥٤٤)</sup> <sup>(٥٤٥)</sup> <sup>(٥٤٦)</sup> <sup>(٥٤٧)</sup> <sup>(٥٤٨)</sup> <sup>(٥٤٩)</sup> <sup>(٥٥٠)</sup> <sup>(٥٥١)</sup> <sup>(٥٥٢)</sup> <sup>(٥٥٣)</sup> <sup>(٥٥٤)</sup> <sup>(٥٥٥)</sup> <sup>(٥٥٦)</sup> <sup>(٥٥٧)</sup> <sup>(٥٥٨)</sup> <sup>(٥٥٩)</sup> <sup>(٥٦٠)</sup> <sup>(٥٦١)</sup> <sup>(٥٦٢)</sup> <sup>(٥٦٣)</sup> <sup>(٥٦٤)</sup> <sup>(٥٦٥)</sup> <sup>(٥٦٦)</sup> <sup>(٥٦٧)</sup> <sup>(٥٦٨)</sup> <sup>(٥٦٩)</sup> <sup>(٥٧٠)</sup> <sup>(٥٧١)</sup> <sup>(٥٧٢)</sup> <sup>(٥٧٣)</sup> <sup>(٥٧٤)</sup> <sup>(٥٧٥)</sup> <sup>(٥٧٦)</sup> <sup>(٥٧٧)</sup> <sup>(٥٧٨)</sup> <sup>(٥٧٩)</sup> <sup>(٥٨٠)</sup> <sup>(٥٨١)</sup> <sup>(٥٨٢)</sup> <sup>(٥٨٣)</sup> <sup>(٥٨٤)</sup> <sup>(٥٨٥)</sup> <sup>(٥٨٦)</sup> <sup>(٥٨٧)</sup> <sup>(٥٨٨)</sup> <sup>(٥٨٩)</sup> <sup>(٥٩٠)</sup> <sup>(٥٩١)</sup> <sup>(٥٩٢)</sup> <sup>(٥٩٣)</sup> <sup>(٥٩٤)</sup> <sup>(٥٩٥)</sup> <sup>(٥٩٦)</sup> <sup>(٥٩٧)</sup> <sup>(٥٩٨)</sup> <sup>(٥٩٩)</sup> <sup>(٦٠٠)</sup> <sup>(٦٠١)</sup> <sup>(٦٠٢)</sup> <sup>(٦٠٣)</sup> <sup>(٦٠٤)</sup> <sup>(٦٠٥)</sup> <sup>(٦٠٦)</sup> <sup>(٦٠٧)</sup> <sup>(٦٠٨)</sup> <sup>(٦٠٩)</sup> <sup>(٦١٠)</sup> <sup>(٦١١)</sup> <sup>(٦١٢)</sup> <sup>(٦١٣)</sup> <sup>(٦١٤)</sup> <sup>(٦١٥)</sup> <sup>(٦١٦)</sup> <sup>(٦١٧)</sup> <sup>(٦١٨)</sup> <sup>(٦١٩)</sup> <sup>(٦٢٠)</sup> <sup>(٦٢١)</sup> <sup>(٦٢٢)</sup> <sup>(٦٢٣)</sup> <sup>(٦٢٤)</sup> <sup>(٦٢٥)</sup> <sup>(٦٢٦)</sup> <sup>(٦٢٧)</sup> <sup>(٦٢٨)</sup> <sup>(٦٢٩)</sup> <sup>(٦٣٠)</sup> <sup>(٦٣١)</sup> <sup>(٦٣٢)</sup> <sup>(٦٣٣)</sup> <sup>(٦٣٤)</sup> <sup>(٦٣٥)</sup> <sup>(٦٣٦)</sup> <sup>(٦٣٧)</sup> <sup>(٦٣٨)</sup> <sup>(٦٣٩)</sup> <sup>(٦٤٠)</sup> <sup>(٦٤١)</sup> <sup>(٦٤٢)</sup> <sup>(٦٤٣)</sup> <sup>(٦٤٤)</sup> <sup>(٦٤٥)</sup> <sup>(٦٤٦)</sup> <sup>(٦٤٧)</sup> <sup>(٦٤٨)</sup> <sup>(٦٤٩)</sup> <sup>(٦٥٠)</sup> <sup>(٦٥١)</sup> <sup>(٦٥٢)</sup> <sup>(٦٥٣)</sup> <sup>(٦٥٤)</sup> <sup>(٦٥٥)</sup> <sup>(٦٥٦)</sup> <sup>(٦٥٧)</sup> <sup>(٦٥٨)</sup> <sup>(٦٥٩)</sup> <sup>(٦٦٠)</sup> <sup>(٦٦١)</sup> <sup>(٦٦٢)</sup> <sup>(٦٦٣)</sup> <sup>(٦٦٤)</sup> <sup>(٦٦٥)</sup> <sup>(٦٦٦)</sup> <sup>(٦٦٧)</sup> <sup>(٦٦٨)</sup> <sup>(٦٦٩)</sup> <sup>(٦٧٠)</sup> <sup>(٦٧١)</sup> <sup>(٦٧٢)</sup> <sup>(٦٧٣)</sup> <sup>(٦٧٤)</sup> <sup>(٦٧٥)</sup> <sup>(٦٧٦)</sup> <sup>(٦٧٧)</sup> <sup>(٦٧٨)</sup> <sup>(٦٧٩)</sup> <sup>(٦٨٠)</sup> <sup>(٦٨١)</sup> <sup>(٦٨٢)</sup> <sup>(٦٨٣)</sup> <sup>(٦٨٤)</sup> <sup>(٦٨٥)</sup> <sup>(٦٨٦)</sup> <sup>(٦٨٧)</sup> <sup>(٦٨٨)</sup> <sup>(٦٨٩)</sup> <sup>(٦٩٠)</sup> <sup>(٦٩١)</sup> <sup>(٦٩٢)</sup> <sup>(٦٩٣)</sup> <sup>(٦٩٤)</sup> <sup>(٦٩٥)</sup> <sup>(٦٩٦)</sup> <sup>(٦٩٧)</sup> <sup>(٦٩٨)</sup> <sup>(٦٩٩)</sup> <sup>(٧٠٠)</sup> <sup>(٧٠١)</sup> <sup>(٧٠٢)</sup> <sup>(٧٠٣)</sup> <sup>(٧٠٤)</sup> <sup>(٧٠٥)</sup> <sup>(٧٠٦)</sup> <sup>(٧٠٧)</sup> <sup>(٧٠٨)</sup> <sup>(٧٠٩)</sup> <sup>(٧١٠)</sup> <sup>(٧١١)</sup> <sup>(٧١٢)</sup> <sup>(٧١٣)</sup> <sup>(٧١٤)</sup> <sup>(٧١٥)</sup> <sup>(٧١٦)</sup> <sup>(٧١٧)</sup> <sup>(٧١٨)</sup> <sup>(٧١٩)</sup> <sup>(٧٢٠)</sup> <sup>(٧٢١)</sup> <sup>(٧٢٢)</sup> <sup>(٧٢٣)</sup> <sup>(٧٢٤)</sup> <sup>(٧٢٥)</sup> <sup>(٧٢٦)</sup> <sup>(٧٢٧)</sup> <sup>(٧٢٨)</sup> <sup>(٧٢٩)</sup> <sup>(٧٣٠)</sup> <sup>(٧٣١)</sup> <sup>(٧٣٢)</sup> <sup>(٧٣٣)</sup> <sup>(٧٣٤)</sup> <sup>(٧٣٥)</sup> <sup>(٧٣٦)</sup> <sup>(٧٣٧)</sup> <sup>(٧٣٨)</sup> <sup>(٧٣٩)</sup> <sup>(٧٤٠)</sup> <sup>(٧٤١)</sup> <sup>(٧٤٢)</sup> <sup>(٧٤٣)</sup> <sup>(٧٤٤)</sup> <sup>(٧٤٥)</sup> <sup>(٧٤٦)</sup> <sup>(٧٤٧)</sup> <sup>(٧٤٨)</sup> <sup>(٧٤٩)</sup> <sup>(٧٥٠)</sup> <sup>(٧٥١)</sup> <sup>(٧٥٢)</sup> <sup>(٧٥٣)</sup> <sup>(٧٥٤)</sup> <sup>(٧٥٥)</sup> <sup>(٧٥٦)</sup> <sup>(٧٥٧)</sup> <sup>(٧٥٨)</sup> <sup>(٧٥٩)</sup> <sup>(٧٦٠)</sup> <sup>(٧٦١)</sup> <sup>(٧٦٢)</sup> <sup>(٧٦٣)</sup> <sup>(٧٦٤)</sup> <sup>(٧٦٥)</sup> <sup>(٧٦٦)</sup> <sup>(٧٦٧)</sup> <sup>(٧٦٨)</sup> <sup>(٧٦٩)</sup> <sup>(٧٧٠)</sup> <sup>(٧٧١)</sup> <sup>(٧٧٢)</sup> <sup>(٧٧٣)</sup> <sup>(٧٧٤)</sup> <sup>(٧٧٥)</sup> <sup>(٧٧٦)</sup> <sup>(٧٧٧)</sup> <sup>(٧٧٨)</sup> <sup>(٧٧٩)</sup> <sup>(٧٨٠)</sup> <sup>(٧٨١)</sup> <sup>(٧٨٢)</sup> <sup>(٧٨٣)</sup> <sup>(٧٨٤)</sup> <sup>(٧٨٥)</sup> <sup>(٧٨٦)</sup> <sup>(٧٨٧)</sup> <sup>(٧٨٨)</sup> <sup>(٧٨٩)</sup> <sup>(٧٩٠)</sup> <sup>(٧٩١)</sup> <sup>(٧٩٢)</sup> <sup>(٧٩٣)</sup> <sup>(٧٩٤)</sup> <sup>(٧٩٥)</sup> <sup>(٧٩٦)</sup> <sup>(٧٩٧)</sup> <sup>(٧٩٨)</sup> <sup>(٧٩٩)</sup> <sup>(٨٠٠)</sup> <sup>(٨٠١)</sup> <sup>(٨٠٢)</sup> <sup>(٨٠٣)</sup> <sup>(٨٠٤)</sup> <sup>(٨٠٥)</sup> <sup>(٨٠٦)</sup> <sup>(٨٠٧)</sup> <sup>(٨٠٨)</sup> <sup>(٨٠٩)</sup> <sup>(٨١٠)</sup> <sup>(٨١١)</sup> <sup>(٨١٢)</sup> <sup>(٨١٣)</sup> <sup>(٨١٤)</sup> <sup>(٨١٥)</sup> <sup>(٨١٦)</sup> <sup>(٨١٧)</sup> <sup>(٨١٨)</sup> <sup>(٨١٩)</sup> <sup>(٨٢٠)</sup> <sup>(٨٢١)</sup> <sup>(٨٢٢)</sup> <sup>(٨٢٣)</sup> <sup>(٨٢٤)</sup> <sup>(٨٢٥)</sup> <sup>(٨٢٦)</sup> <sup>(٨٢٧)</sup> <sup>(٨٢٨)</sup> <sup>(٨٢٩)</sup> <sup>(٨٣٠)</sup> <sup>(٨٣١)</sup> <sup>(٨٣٢)</sup> <sup>(٨٣٣)</sup> <sup>(٨٣٤)</sup> <sup>(٨٣٥)</sup> <sup>(٨٣٦)</sup> <sup>(٨٣٧)</sup> <sup>(٨٣٨)</sup> <sup>(٨٣٩)</sup> <sup>(٨٤٠)</sup> <sup>(٨٤١)</sup> <sup>(٨٤٢)</sup> <sup>(٨٤٣)</sup> <sup>(٨٤٤)</sup> <sup>(٨٤٥)</sup> <sup>(٨٤٦)</sup> <sup>(٨٤٧)</sup> <sup>(٨٤٨)</sup> <sup>(٨٤٩)</sup> <sup>(٨٥٠)</sup> <sup>(٨٥١)</sup> <sup>(٨٥٢)</sup> <sup>(٨٥٣)</sup> <sup>(٨٥٤)</sup> <sup>(٨٥٥)</sup> <sup>(٨٥٦)</sup> <sup>(٨٥٧)</sup> <sup>(٨٥٨)</sup> <sup>(٨٥٩)</sup> <sup>(٨٦٠)</sup> <sup>(٨٦١)</sup> <sup>(٨٦٢)</sup> <sup>(٨٦٣)</sup> <sup>(٨٦٤)</sup> <sup>(٨٦٥)</sup> <sup>(٨٦٦)</sup> <sup>(٨٦٧)</sup> <sup>(٨٦٨)</sup> <sup>(٨٦٩)</sup> <sup>(٨٧٠)</sup> <sup>(٨٧١)</sup> <sup>(٨٧٢)</sup> <sup>(٨٧٣)</sup> <sup>(٨٧٤)</sup> <sup>(٨٧٥)</sup> <sup>(٨٧٦)</sup> <sup>(٨٧٧)</sup> <sup>(٨٧٨)</sup> <sup>(٨٧٩)</sup> <sup>(٨٨٠)</sup> <sup>(٨٨١)</sup> <sup>(٨٨٢)</sup> <sup>(٨٨٣)</sup> <sup>(٨٨٤)</sup> <sup>(٨٨٥)</sup> <sup>(٨٨٦)</sup> <sup>(٨٨٧)</sup> <sup>(٨٨٨)</sup> <sup>(٨٨٩)</sup> <sup>(٨٩٠)</sup> <sup>(٨٩١)</sup> <sup>(٨٩٢)</sup> <sup>(٨٩٣)</sup> <sup>(٨٩٤)</sup> <sup>(٨٩٥)</sup> <sup>(٨٩٦)</sup> <sup>(٨٩٧)</sup> <sup>(٨٩٨)</sup> <sup>(٨٩٩)</sup> <sup>(٩٠٠)</sup> <sup>(٩٠١)</sup> <sup>(٩٠٢)</sup> <sup>(٩٠٣)</sup> <sup>(٩٠٤)</sup> <sup>(٩٠٥)</sup> <sup>(٩٠٦)</sup> <sup>(٩٠٧)</sup> <sup>(٩٠٨)</sup> <sup>(٩٠٩)</sup> <sup>(٩١٠)</sup> <sup>(٩١١)</sup> <sup>(٩١٢)</sup> <sup>(٩١٣)</sup> <sup>(٩١٤)</sup> <sup>(٩١٥)</sup> <sup>(٩١٦)</sup> <sup>(٩١٧)</sup> <sup>(٩١٨)</sup> <sup>(٩١٩)</sup> <sup>(٩٢٠)</sup> <sup>(٩٢١)</sup> <sup>(٩٢٢)</sup> <sup>(٩٢٣)</sup> <sup>(٩٢٤)</sup> <sup>(٩٢٥)</sup> <sup>(٩٢٦)</sup> <sup>(٩٢٧)</sup> <sup>(٩٢٨)</sup> <sup>(٩٢٩)</sup> <sup>(٩٣٠)</sup> <sup>(٩٣١)</sup> <sup>(٩٣٢)</sup> <sup>(٩٣٣)</sup> <sup>(٩٣٤)</sup> <sup>(٩٣٥)</sup> <sup>(٩٣٦)</sup> <sup>(٩٣٧)</sup> <sup>(٩٣٨)</sup> <sup>(٩٣٩)</sup> <sup>(٩٤٠)</sup> <sup>(٩٤١)</sup> <sup>(٩٤٢)</sup> <sup>(٩٤٣)</sup> <sup>(٩٤٤)</sup> <sup>(٩٤٥)</sup> <sup>(٩٤٦)</sup> <sup>(٩٤٧)</sup> <sup>(٩٤٨)</sup> <sup>(٩٤٩)</sup> <sup>(٩٥٠)</sup> <sup>(٩٥١)</sup> <sup>(٩٥٢)</sup> <sup>(٩٥٣)</sup> <sup>(٩٥٤)</sup> <sup>(٩٥٥)</sup> <sup>(٩٥٦)</sup> <sup>(٩٥٧)</sup> <sup>(٩٥٨)</sup> <sup>(٩٥٩)</sup> <sup>(٩٦٠)</sup> <sup>(٩٦١)</sup> <sup>(٩٦٢)</sup> <sup>(٩٦٣)</sup> <sup>(٩٦٤)</sup> <sup>(٩٦٥)</sup> <sup>(٩٦٦)</sup> <sup>(٩٦٧)</sup> <sup>(٩٦٨)</sup> <sup>(٩٦٩)</sup> <sup>(٩٧٠)</sup> <sup>(٩٧١)</sup> <sup>(٩٧٢)</sup> <sup>(٩٧٣)</sup> <sup>(٩٧٤)</sup> <sup>(٩٧٥)</sup> <sup>(٩٧٦)</sup> <sup>(٩٧٧)</sup> <sup>(٩٧٨)</sup> <sup>(٩٧٩)</sup> <sup>(٩٨٠)</sup> <sup>(٩٨١)</sup> <sup>(٩٨٢)</sup> <sup>(٩٨٣)</sup> <sup>(٩٨٤)</sup> <sup>(٩٨٥)</sup> <sup>(٩٨٦)</sup> <sup>(٩٨٧)</sup> <sup>(٩٨٨)</sup> <sup>(٩٨٩)</sup> <sup>(٩٩٠)</sup> <sup>(٩٩١)</sup>

## الأحكام المتعلقة باللغة :

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يستحب  
عقض الصوت، ويكره اللغظ في ثلاثة  
مواضع: في حالة السر في الجنازة، وفي  
القتال، وعند الذكر سواء كان اللغظ  
- وهو رفع الصوت - بالقراءة أو بالذكر،  
أو التهليل أو الصلاة على النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما ورد عن قيس بن عباد رضي  
الله عنه: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون  
رفع الصوت عند الجنائز وعند القتال وعند  
الذكر»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عابدين معلقاً على هذا الشرع: فما  
ظنك عند الغناء الذي يسمونه وجداً وحمية،  
وقال الشريفي الخطيب: وما يفعله جهلة  
القراء بالمنطيط وإخراج الكلام عن  
موضوعه - عند الجنازة - فحرام يجب إنكاره<sup>(٣)</sup>.

٤ - واستثنى الفقهاء من كراهية اللغظ  
ورفع الصوت في الذكر: التلبية في الحج.  
فذهب جمهورهم إلى أنه يستحب رفع

## لُغَط

التعريف :

١ - اللغظ يسكون الشين المعجمة  
وتحذفها: هو الأصوات المبهمة المختلفة،  
والجلبة التي لا تفهم.

واصطلاحاً عرفه الفلوري بأنه: الأصوات  
المرتفعة سواء كان بالقراءة أو الذكر أو الصلاة  
على النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

اللغو :

٢ - اللغو لغة: ما لا يعتد به من كلام  
وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع<sup>(٥)</sup>.  
وفي اصطلاح الفقهاء هو: ما لا معنى له  
ولا ترتب عليه ثمار في حق ثبوت الحكم<sup>(٦)</sup>.  
والعلاقة بينهما أن اللغظ يقصد معناه،  
واللغو قد لا يقصد معناه.

(١) المنصور ١/ ٢٦١، وفي المحتاج ١/ ٢٥٩، والفتاوى  
رحمته ١/ ٢٦٢، وابن عابدين ٥/ ٢٥٥ - ٢٦٦، وفتح  
القدير ١/ ١٦٩، وفتح الصالح ١/ ٣١١، وكشاف الشافعي  
١٢/ ٢٢.

(٢) لم يرد في غير ذلك أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع  
الصوت.

(٣) أخرجه البيهقي في سننه (٢١/ ٢).

(٤) مفتي المحتاج ١/ ٣٥٩، والمصنف السلفي.

(٥) اسم النعم، والمصاحح لم، وصلة الفلوري ١/ ٢٢٧.

(٦) سنن، معرب.

(٧) حرد المعنى الذي.

الصوت بالتلبية لقوله ﷺ: «جاءني جبريل عليه السلام فقال: يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنها من شعار الحج»<sup>(١)</sup>، وخاصة عند تغير الأحوال: كركوب، ونزول، وصعود وهبوط، واختلاط رفقة.

## لُغَةُ

والتفصيل في مصطلح: (تلبية ف ٥ - ٦).

التعريف:

١ - اللغة عند اللغويين: المُن، وحدها أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهي قُلَّة من لغوت أي تكلمت<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الكلام:

٢ - الكلام في أصل اللغة: عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهم.

وقال الراغب الأصفهاني: الكلام يقع على الألفاظ المنطوية وعمل المعاني التي تحتها مجموعة<sup>(٤)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.



(١) حديث: جبريل عليه السلام: «يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»  
 كسرعة الخاتم (١) ١٤٦ من حديث: «يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»  
 وفي حديث: «يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»  
 وأما هذا، فهو من حديث: «يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»

(٢) لغة العرب: «المن»  
 (٣) اللغة العربية: «المن»  
 (٤) اللغة العربية: «المن»

السادس: أنه يجوز كل من هذه الأقسام من غير جزم بأحدها، قال الشوكاني: وبه قال الجمهور<sup>(١)</sup>

وقال الغزالي: أما الواقع في هذه الأقسام فلا مطمع في معرفته يقيناً، إلا برهان عقلي، أو بتواتر خبري، أو سماع فاطمعي، ولا مجال لبرهان العقل في هذا، ولم ينقل تواتر، ولا فيه سماع فاطمعي، فلا ينبغي إلا رجم الظن في أمر لا يوسط به نعت عملي، ولا ترقى إلى اعتقاده حاجة، فاقض فيه إذاً فضول لا أصل له<sup>(٢)</sup>

والتخصيص في الملحق الأصولي.

الأحكام المتعلقة باللغة:

تتعلق باللغة أحكام منها:

أولاً: تعلم اللغة:

٥ - تعلم اللغة مشروع بل ومطلوب في الجملة، لكن حكم تعلم اللغة العربية يختلف عن حكم تعلم غيرها من اللغات.

أ - تعلم اللغة العربية:

٦ - قال الترمذاني والحصكفي: للعربية فضل على سائر اللسان، وهو لسان أهل الجنة، من تعلمها أو علمها غيره فهو

واللغة ترادف الكلام في بعض إطلاقاته.

ب - البيان:

٣ - البيان لغة: الإظهار والتوضيح والكشف عن الخفي أو اليهم<sup>(٣)</sup>.

قال الله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْبَيَانَ﴾<sup>(٤)</sup> أي الكلام الذي يبين به ما في قلبه.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والبيان أحصى من اللغة.

واضح اللغة:

٤ - اختلف في واضح اللغة على أقوال:

الأول: أن الواضح هو الله سبحانه وتعالى فهي توقيفية، وإليه ذهب الأشعري وأتباعه.

الثاني: أن الواضح هو البشر، وإليه ذهب أبو هاشم ومن تبعه من المعتزلة فهي اصطلاحية.

الثالث: ابتداء اللغة توقيفية وفق بالتعليم من الله، والباقي بالاصطلاح.

الرابع: ابتداءها وفق بالاصطلاح، والباقي توقيفي.

الخامس: إن نفس الألفاظ دللت على معانيها بذاتها، وبه قال عبادة بن سليمان.

(١) إرشاد القصور ص / ١٤

(٢) التكميل ٢١٨ / ١

(٣) المعرفت الرابع.

(٤) سورة الرحمن: ١

منه في فهم القرآن والسنة المطهرة، وأسرار الشريعة فهو فرض كفاية، إذا قام به بعض المسلمين سقط الخرج عن الباقين، وإذا أهملوا جميعاً أمموا<sup>(١)</sup>.

ب- تعلم غير العربي من اللغات:

٧- يباح تعلم غير العربية للأفراد، وقد تشجّب لهم، ويجب تعلّمها وجوب كفاية للمصلحة العامة، كتلقا شر الأعداء، وقد ورد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: أسروني رسول الله ﷺ أن أتعلم له كتاب يهود، قال: إني والله ما آمن يهود على كتاب، قال فما مر به نصف شهر حتى تعلمته له، قال: فلما تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم، وإذا كتبوا له قرأت له كتابهم<sup>(٢)</sup> وفي رواية: وأنه أمره أن يتعلم السريانية<sup>(٣)</sup>، والإسلام رسالة عالمية، قال تعالى: ﴿قُلْ يَكُنْ لَهُمُ الْكُتُبُ أَلْفًا مِّن رَّبِّ رَسُولٍ أَقُولُ لَكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٤)</sup>، ويجب على المسلمين تليق الرسائل إلى الناس جميعاً بلغة يفهمونها وجوب كفاية<sup>(٥)</sup>.

ماجور<sup>(٦)</sup>، وفي الحديث: «أحبوا العرب ثلاث: لأبي عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي»<sup>(٧)</sup>.

قال الشافعي: لسان العرب أوسع اللسان مذهباً وأكثرها ألفاظاً، وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان أفعي<sup>(٨)</sup>، ولا يجوز- والله أعلم- أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان نصح للسانه، وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه<sup>(٩)</sup>.

وقا كان القرآن والسنة المطهرة واديين بلغة العرب، وكان العلم بهما متوقفاً على العلم بها، ولا سبيل إلى طلب فهمهما من غير هذه الجهة كان العلم بها من أهم الواجبات<sup>(١٠)</sup> فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغ جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيها اقتضى عليه من التكبير، وأمر به في التسيح والتشهد وغير ذلك<sup>(١١)</sup>، وأما التبحر بعلوم العربية بما لا بد

(١) حاشية الدرر من لغة الحاج ١١٤/٩

(٢) حديث زيد بن ثابت، العربي (ص) ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤،

وفهم هو أيضاً ذلك، وهذا قول محمد بن الحسن وزفر.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يقبل قول الواحد تعدل في الترجمة<sup>(١)</sup>.

وقال الحرشي من المالكية: سمع الثوريين أشهب وابن نافع إن أحكم للقاضي خصوم يتكلمون بغير الفعرية ولا يفقه كلامهم يعني أن يترجم عنهم رجل لغة مأمون مسلم، وإن أحب إلي، ويجزى الواحد، ولا تقبل ترجمة الكافر أو المدلو تسخوط، ولا بأس بترجمة المرأة إن كانت من أهل العقائد<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: يتخذ القاضي ندباً مترجماً، لأنه قد يجهل لسان الخصوم والشهود، فإن كان القاضي يعرف لغة الخصوم لم يتخذ، وشرطه أي المترجم عدالة وحرية وعدل، أي الشان ولو في رتا وإن كان شهودهم كلهم أعجميين لأنه يحل أني القاضي قولاً لا يعرفه فأشبه المزني والشاهد، نعم يكفي رجل وامرأتان فيما ثبت بهما، وفيسهما أربع نسوة فيما ثبت بهن، وبكفي اثنان عن اخصمين كشهود الفرع<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: ترجمة اللغة العربية إلى غيرها من اللغات:

٨ - لغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معانٍ نظرائها:

أحدهما: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة دالة على معانٍ مطلقة وهي الدلالة الأصلية.

والثاني: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات دالة على معانٍ حاصلة وهي الدلالة الثانية.

وقد بين الشاطبي حكم ترجمة اللغة العربية إلى غيرها من اللغات بحسب كل واحد من النظيرين.

وللتفصيل في (ترجمة ف ٣)

ثالثاً: اتخاذ القاضي مترجماً:

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن من آداب القضاء أن يتخذ القاضي مترجماً فقد يحتاجهم إليه أعجميان لا يعرف لسانهم أو عربي وأعجمي فيفسر المترجم له لغة «متخاصمين».

واختلف الفقهاء في حكم اتخاذ القاضي للمترجم وفي عند من يتخذ للترجمة:

فذهب الحنفية إلى أنه إن كان المدعي أو المدعى عليه أعجمياً أو لا يعرف القاضي لغته هما أو أحدهما على هذه الصفة، أو لا يعرف أحدهما الآخر فعمل القاضي أن يأمر عدلين يترجمان للمدعي وللمدعى عليه وله

(١) روضة الشفاة بطبرستان، ج ١، ص ١٨٩.

(٢) المحرر، ج ٧، ص ١٢٩.

(٣) بهجة المحتاج، ج ١، ص ١٥٠.

والغصيل في مصطلح (ترجمة ف ٦).  
أما الإحرام في الصلاة بالعجمية والأذان  
ها، وإلقاء خطبة الجمعة بها، والشهادة،  
وأدكار الصلاة، فينظر في مصطلحي إنكسرة  
الإحرام ف ٧، وترجمة ف ٩.

وقال الخصال: إذا تحدثكم إلى القاضي  
العربي أعجميين لا يعرفون لسانهم، أو  
أعجمي وعربي فلا بد من مترجم عنها ولا  
تقل الترجمة إلا من ثلثي عدلين.

والترجمة عندهم شهادة تنظر إلى العبد  
والعدالة ويعتبر فيه من الشروط ما يعتبر في  
الشهادة على الإقرار بذلك الحق، فإن كان مما  
يتعلق بالحدود والنقصان اعتبر فيه الحرية ولم  
يكف إلا شاهدان ذكور، وإن كان مما لا  
يتعلق بها كفى فيه ترجمة رجل وامرأتين ولم  
تعتبر الحرية فيه، وإن كان في حد ذاته خرج  
في الترجمة وجهان: أحدهما لا يكفي فيه  
أقل من أربعة رجال أحرار عدول، والثاني:  
يكفي فيه اثنان<sup>(١)</sup>.

وأبعداً قراءة القرآن بغير اللغة العربية:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز  
قراءة القرآن بغير العربية، ولا تصح الصلاة  
بترجمة الماتحة وغيره بلغة غير العربية، وإن  
لم يحسن العربي، لقوله تعالى:  
﴿ قَدْ قَرَأُوا مَا كُنَّا مِنْ آيَاتِهِ يَتَنَبَّهُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> وترجمة  
القرآن ليست قرآن.

وروي عن أبي حنيفة، جواز قراءة القرآن  
بالفارسية في بسكن ترجمته.



(١) في نسخة ١٩٠٩.

(٢) سورة البقرة ١٢٩.



الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَآءِ الْقُرْءَانِ وَالْقَوَافِئِ فَلَا تُكْفِرُوا  
بِقَوْلِهِمْ (١) أي الخطأ فيه .

ومنها : النطق : يقال هذه لغتهم التي  
يلغون بها أي ينطقون بها ، ولغو الطير  
أصواتها (٢) .

وأصطلاحاً : ضم الكلام بها هو ساقط  
العبرة منه ، وهو الذي لا معنى له في حق  
ثبوت الحكم وغيره (٣) .

الألفاظ ذات الصلة :  
الباطل :

١ - الباطل لغة : ما سقط حكمه ، يقال بطل  
الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاتاً : فسد أو  
سقط حكمه (٤) .

وأصطلاحاً : عرق البركي : بأنه الذي لا  
يكون صحيحاً بأصله أو ما لا يعتمد به ولا  
يفيد شيئاً أو ما كان فالت المعنى مع وجود  
الصورة إنما لانعدام الأهلية أو لانعدام  
المصلحة (٥) .

والصلة بين اللغو والباطل ، العموم  
واختصاص فالباطل أعم من اللغو ، فكل لغو  
باطل وليس كل باطل لغو .

## لغو

التعريف :

١ - اللغو : له معان كثيرة في اللغة .

منها : السقط وما لا يعتمد به من الكلام  
وغيره ، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع .

ومنها : ما لا يعتمد عليه القلب مثل قول  
الرجل : لا والله وبلى والله .

فالت عائشة رضي الله عنها : إنما اللغو في  
المياه والهزل والمزاحة في الحديث الذي لا  
يعقد عليه القلب (٦) .

وقال الشافعي : اللغو هو الكلام غير  
المعقود عليه .

ومنها : الإثم ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَا  
يُؤْنِسُكُمْ اللَّهُ وَالْقَوُفَ أَيْتَبِعْكُمْ﴾ (٧) ،  
والمعنى لا يؤخذكم الله بالإثم في الحلف إذا  
كفرتكم .

ومنها : اللغظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَالَ

(١) سورة صافات / ٢١ .

(٢) الصالح ابن ، وشاذ العرب .

(٣) قواعد اللغة ، لاديني ص ٢٤٢ .

(٤) اصطاح ابن ، رسائل العرب .

(٥) قواعد اللغة ص ٢٢٤ .

(٦) ابن عائشة : إنما اللغو في المياه والهزل .

أخرجه ابن الشيخ ، الأصحاب ، في صيغة كما في قوله لغو

مستطلي (٣) / ١٥١ .

(٧) سورة التوبة / ١٦ .

الأحكام المتعقبة باللغو:

أولاً - لغو اليمين:

٣ - اختلافة الفقهاء في تعريف لغو اليمين.

والتفصيل في مصطلح (اليمين ف ١٠٣).

كفارة لغو اليمين:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء: إلى أنه لا كفارة في

لغو اليمين ولا إثم عن صاحبها لقوله تعالى:

﴿لَا يُؤْذِنُكُمُ اللَّهُ إِلَّا بِأَلْفَوْقِ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ

يُؤْذِنُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ (١) فجعل الله

تعالى الكفارة لليمين التي يواضع بها ونفى

المواضع باللغو فإلزام نفي الكفارة.

ومن قال: لا كفارة في لغو اليمين ابن

عباس وأبو هريرة وأبو مالك ورواية ابن أبي

وحسن والنخعي والأوزاعي والثوري.

يروي عن أحمد والنخعي أن من حلف

على شيء يفتنه كما حلف فلم يكن فيه

الكفارة وليس من لغو اليمين، لأن اليمين

بالله تعالى وجدت مع المخالفة فأرجبت

الكفارة كليتين على مستقبل (٢).

والتفصيل في (كفارة ف ٩).

ومن لغو اليمين:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لغو اليمين

يكون على أمر في الماضي أو الحال أو

المستقبل، كان يقول الإنسان والله ما كلمت

زيداً وفي ظنه واعتقاده أنه لم يكلمه، أو يقول

والله لقد كلمت زيداً وفي ظنه أنه كلمه وهو

بخلافه، أو يقول والله هذا الجاني لزيد وهو

بخلافه، أو إن هذا انقضاء لغراب وفي ظنه

كذلك ثم تبين بخلافه، وما لا يعقد عليه

قلبه ولم يقصد اليمين عليه وإنما حرت على

لسانه فهو من لغو اليمين ما يجب كذا أو حالا

أو مستقبلاً (٣).

وكلام عائشة رضي الله عنها يدل على هذا

فإنها قالت: إنما اللغو في المراء والغزل والمزاح

في الحديث، الذي لا يعقد عليه القلب (٤).

ودهب الحنفية والاندلسي وابن عرفة من

المالكية: إلى أنه لا لغو في بعين المستقبل،

لأن اليمين في المستقبل بعين معقودة سواء

وجد القصد أو لا. ويتكفر إن حنث.

وقول عائشة رضي الله عنها يدل على أن

بعين اللغو ما يجري في كلام الناس لا والله

وإن والله في الماضي لا في المستقبل، وأنها

فسرتها بالماضي في بعض الروايات حينما

سئلت عن يمين اللغو فقالت: قول الرجل:

(١) مواهب المجلد ٢/ ٢٦٦. وسدادة المنهاج ٢/ ٢٦٠ ط

الكلمات الأثرية. وجملة المحتاج ٢/ ٢٦٩، ٢٧١ - واللغو

لأن قوله ٢/ ٢٦٨

(٢) بريد عائشة: إنما لغو في أم وأمرول

فهم (ص ١)

(٣) حجة الثالثة ٢/ ٦٩

(٤) جامع المحتاج ٢/ ٢٦٧، ومواهب المجلد ٢/ ٢٦٧، وكفاية

طالب المرن ٢/ ١١، وروضة الطالبين ٢/ ٧، والمعي لأثر

فائدة ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠

لعلنا والله كذا وضعنا والله كذا، واليمين المعقودة هي اليمين على أمر في المستقبل نبياً أو إثباتاً مثل قول الرجل: والله لا أقبل كذا وكذا، وقوله: والله لأفعلن كذا.

ولأن لغو اليمين بمستقبل غيب فلا يلزم من ترك الكفارة في حلقه على ما وقع تركها في حلقه على ما لم يقع لعذر الأول وجراءة الثاني<sup>(١)</sup>.

## لَفْظ

التعريف:

١ - اللفظ في اللغة: أن ترمي بشيء كان في فمك، واللفظ بالشئ: التكلم به. ولفظ بقول حسن: تكلم به، ولفظ بالكلام: نطق كلفظ، ومن ذلك قوله جل وعلا: ﴿مَّا لَيْفَظُ حَتَّ قَوْلِي إِلَّا لَدَيْ رَبِّي حَتَّى﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث: «ويبقى في الأرض شرار أهلها تلفظهم أرضهم»<sup>(٣)</sup> أي تلفظهم وتردهم<sup>(٤)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء: اللفظ هو ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه مهماً كان أو مستعملاً<sup>(٥)</sup>.

ثانياً - اللغو أثناء خطبة الجمعة:

٢ - اختلف الفقهاء في حكم الإصلاص خطبة الجمعة وما يترتب عليه من لغو من لا ينصت للخطبة، وذلك على تفصيل في مصطلح (استماع ف ١٢ - ١٤).

لغو خطبة الجمعة:

٧ - ذهب المالكية: إلى أنه لا بد أن تكون الخطبة باللغة العربية، فلو قوعها بنهر العربية لغوا، فإن لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها أوجب، فإن لم يعرف الخطيب العربية لم يجب، ولا بد أن تكون جهراً فإسراها كعدمها وتعاد جهراً، ولا بد أن تكون لها بال<sup>(٦)</sup>.

(ر: خطبة ف ٩).

(١) بدائع الصنائع ٤/ ٤٠، ورواه الباقين ٢/ ٢١٩.

والشرحي ٥١/ ٢٢.

(٢) العلوي على الحزني ٧٨/ ٢٦.

(٣) حديث «ويبقى في الأرض شرار أهلها».

(٤) أخرجه أبو داود ٢٥/ ١٠٠ من حديث عبد الله بن عمرو، وأبو داود في منعه السنن ٢/ ٣٥٣ - ٣٥٤، وأبو داود في إسناده رواية قد تقدمت في غير واحد.

(٥) لسلك المرد، والفتاوى المحظية، والمصباح المنير.

(٦) الترخيم للجزيري.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإشارة :

٢ - الإشارة لغة : التلويح بشيء يفهم منه ما يفهم من النطق ، ويشمل الإتياء إلى الشيء بالكف والعين والحاجب وغيرها ، ومنه : أشار عليه بكذا : إذا أبدى له رأيه ، وتكون حسية عند الإطلاق<sup>(١)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

والصلة بين الإشارة واللفظ : أن الإشارة تفيد ما يفيد اللفظ بتقوم مقامه أحياناً .

ب - السكوت :

٣ - السكوت هو الصمت ، وهو ضد النطق ، يقال : سكوت الصائت سكوتاً : إذا صمت<sup>(٢)</sup> .

وفي اصطلاح الفقهاء : السكوت شتم بترك الكلام مع القدرة عليه<sup>(٣)</sup> ، وعلى هذا فالسكوت ضد اللفظ والنطق .

الإحكام المتعلقة باللفظ :

١ - سرفة المراد عن طريق الألفاظ :

٤ - الألفاظ نجران الإرادة والرغبة في الأشياء والحاجات ، ولهذا يقول ابن القيم : إن الله

تعالى وضع الألفاظ بين عباده تعريفاً ودلالة على ما في نفوسهم ، فإذا أراد أحدهم من الآخر شيئاً عرفه بعبارة وما في نفسه بلفظه ورتب على تلك الإرادات والمقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ<sup>(٤)</sup> .

ب - التصرفات المقتبة باللفاظ مخصوصة وغير المقتبة :

هناك تصرفات تنفذ باللفاظ مخصوصة منها :

أولاً : في الصلاة :

٥ - تنفيذ بعض العبادات ببعض الألفاظ فلا تنصح بغيرها ، كالأذان والإقامة وتكبيرة الإحرام والتشهد في الصلاة ، وكذلك بعض الأذكار المأثورة .  
وللتفصيل : ( ر : ذكر ف ٥ وما بعدها ) .

ثانياً : في العقود :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن العقد - غير عقدي الزكاح والسلام - لا يشترط فيها لفظ معين ، بل كل لفظ يؤدي إلى المقصود يتم به العقد ، وعلى هذا بنيت القاعدة الفقهية المعروفة ( الثبوت في العقد للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني )<sup>(٥)</sup> .

(١) إسن الحديث والصياح فيروا التلويح ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) الصياح المبررة في العرب .

(٣) نقول للمرائف ، والدرجات للمرجلي .

(٤) إعلام الزعيم ٢ / ١٠٥ .

(٥) مجلة المحكم عدلية المدة ( ٢ ) .



عندهم<sup>(١)</sup>، كما أنهم حكموا بإسلام الكافر إذا أجبر على التلفظ بكلمة الإسلام، على العكس من إيجاب المسلم على التلفظ بكلمة الكفر<sup>(٢)</sup>.

وإذا تلفظ بلفظ فقصده صورته دون معناه كالحلال أو الحرام لم يترتب على تصرفه أحكامه عند جمهور الفقهاء وكان لغواً إلا خمسة أمور هي: طلاقه وبمبته وتكاحه ورجعته وعقده، فإنها تقع كلها منه، لقوله ﷺ: «ثلاث جدهن جد وهزلن جد: النكاح والطلاق والرجعة»<sup>(٣)</sup>، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أربع جائزات إذا تكلم بهن: الطلاق والعقاق والنكاح والنفقة. وللتفصيل انظر مصطلحات (صيفة ف ٩، وعقد ف ٦، وطلاق ف ٢٨ وما بعدها، وتكاح، وهزل).

هـ - اشتراك لفظ واحد بين معنيين أو أكثر: ١١ - المشترك اللفظي هو اللفظ الموضوع لفظاً لمعنيين أو أكثر على سبيل البذل، أو هو أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى على سبيل الحقيقة فهما كالقرفة، فإنه حقيقة في الحبيص

وحديث: «إن الله وضع عن أمي لفظاً والنسيان وما استكروها عليه»<sup>(٤)</sup>. وللتفصيل (ر: كراه ف ١٨ - ٢١).

د - قصد معاني الألفاظ:

١٠ - اللفظ هو الصورة التي تحصل مراد المتكلم إلى السامع، فإذا كان صاحب اللفظ جاهلاً بمعناه كالأعجمي لم يعد اللفظ صالحاً للتأدية هذا المعنى، فيفقد اعتباره.

جاء في قواعد الأحكام: إذا نطق الأعجمي بكلمة كفر أو إيمان أو طلاق أو بيع أو شراء أو صلح أو إبراء ثم يؤخذ بشيء من ذلك، لأنه لم يلتزم مقتضاه ولم يقصد إليه، وبذلك إذا نطق العربي بما يدل على هذه المعاني بلفظ أعجمي لا يعرف معناه فإنه لا يؤخذ بشيء من ذلك لأنه لم يرده فإن الإرادة لا تتوجه إلا إلى معلوم أو مظنون، وإن قصد العربي النطق بشيء من هذا الكلام مع معرفته بمعانيه فقد ذلك منه<sup>(٥)</sup>.

إلا أن المتخفية أوقع طلاق النسيان والمخاطية والذم، وكذلك بمبته، إذ القصد بالنسيان للبعين والطلاق ليس بشرط

(١) الأشبه لابن نجيم ٢٠٣، وحاشية ابن عابدين ٢٩ / ٤٩، وبلق الصغرى ١٢٠ / ٢٣.  
(٢) بلق الصغرى ١٢٠ / ٢٣.  
(٣) حديث. ثلاث جدهن جد وهزلن جد، ومرفوع حد. ٤٠.  
(٤) أخرجه الترمذي (٢٨١ / ٢٣) من حديث أبي هريرة. وهذا حديث حسن صحيح.

(٥) حديث: «إن الله وضع عن أمي لفظاً والنسيان...» أخرجه في حاشية (١٦ / ٢٥٩) من حديث أبي هريرة، وهذا مرفوع في صحيح الأزجاجة (١ / ١٣٥٣) مدني بإسناد صحيح إلى مسلم من اللفظ.  
(٦) قواعد الأحكام للعقوب بن عبد السلام ١٠٣ / ٢.

والظهر<sup>(١)</sup> (ن: اشتراك ف ٣).

لغة العرب ولغة الشارع أو لا<sup>(٢)</sup>.

و- الصريح والكتابة من الألفاظ:

١٢ - الصريح في اللفظة: هو الذي يخلص من تعلقات غيره، وفي الاصطلاح: اسم لكلام مكتوف المراد به بسبب كثرة الاستعمال حتى يظهر ظهوراً بينا.

والكتابة لغة: أن يتكلم بشيء يستدل به على المكتوب عنه، أما في الاصطلاح فهي كما قال الجرجاني: كلام استتر المراد منه بالاستعمال وإن كان معناه ظاهراً في اللفظة<sup>(٣)</sup>.

ولهذا تنقسم الألفاظ إلى صريح يظهر المراد به وكتابة يخفى المراد بها، إلا مع قرينة تظهره، وهذا التقسيم يدخل في الألفاظ كثير من العقود والتصرفات كالطلاق والوقف والهبة والخطبة والنكاح والخلع والظهار والقذف والنذر وغيرها مما تستعمل فيه الألفاظ صريحة وأخرى كناية... ونعرف تفاصيل تلك الألفاظ في مصطلحاتها وفي مصطلح (صريح

ف ١٢ - ٢١، وكتابة).

و- النهي عن الألفاظ معيبة:

١٣ - ورد النهي عن بعض الألفاظ لمقاصد

ولو حلف: لا يركب دابة أو لا يأكل لحماً أو لا يجلس على فراش أو لا يشرب يارداً فإن كلًّا من هذه الألفاظ (الدابة والذم والفراش والبارد) يحتمل عدة معان: إذ تطلق الدابة على الحمار والفرس، ويطلق اللحم على الضم والإبل والسمك، ويشمل الفراش ما أعد للنوم والجلوس، وكذلك البارد يشمل الماء وغيره، فلهذا يلجأ إلى نية الحالف أو قصد المتكلم أو إلى العرف، وعصر اللفظ إليها... قال ابن القيم: مما تنغير به القترى لشعر العرف والعادة موجبات الألبان والإقرار والنذور وغيرها، فمن حلف: لا ركبت دابة، وكان في بلد عرفهم في لفظ الدابة: الحمار خاصة، اختصت بینه به، ولا يجئ بركوب الفرس ولا الحمل، ثم قال: فيغنى في كل بلد بحسب عرف أهله، ويغنى كل أحد بحسب عاداته<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ما نقله ابن عابدين عن فتاوى فاسم حيث قال: لفظ السواقف والموسمي والخالف والنذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها، سواء وافقت

(١) عجم وسائل ابن عابدين ١٨/١

(٢) اللعين المبر والقلموس، ضبطه، والشرعيف لشمس الدين.

ضبط القدر بطلت المدة ٢٤/٢ ٢٤

(٣) جمع المصنف ٣/ ٢٧٤ - ٢٧٥، وكشاف اصطلاحات الفنون

٥٥/٢

(٤) إمام الحرمين ٢٠/ ٥٠

شرعية كقوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رِعْسًا وَتُقُولُوا أَشْطَرًا﴾<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك النهي عن تسمية العنقب بالكرمة، وصلاة المغرب بالعتمة، والنهي عن ألفاظ سلام الجاهلية: عم صباحاً وصباح، والنهي عن ابتداء أهل الذمة بألفاظ السلام الخاصة بالمؤمنين، ونحو ذلك.

وتنظر تفصيلات ذلك في مصطلحاتها.

## لَقَب

التعريف:

١ - اللقب في اللغة: هو ما يسمي به الإنسان بعد اسمه الأول (العالم) من لفظ يدل على المدح أو الذم بمعنى فيه، والجمع ألقاب.

واللقب ضربان: ضرب على سبيل التشريف كاللقاب السلاطنية، وضرب على سبيل التبريد.

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الاسم:

٢ - الاسم لغة: ما وضع لشيء من الأشياء ودل على معنى من المعاني، جوهرًا كان أو عَرَضًا.

واصطلاحاً: هو ما يعرف به الشيء.



(١) من تعريب، والتعريب: وضع اللفظ، وتعريبه: وضعه في العربية، ومعنى التعريب: جعله في اللغة العربية.

(٢) ٣٠٨، وأما قوله: «المراد بالمراد» فهو المراد بالمراد.



مستحب وجائز ومكروه وحرام .

٤ - فاللقب إن كان من مستحب الألقاب ، ومنحسبها ، وليس فيه الإطراء المهي عنه شرعا فهو مستحب بشرط أن يكون الملقب راضيا عنه ، لما ورد عن النبي ﷺ : «أنه كان يعجبه أن يدعو الرجل بأحب أسمائه إليه وأحب كناهه»<sup>(١)</sup> ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لقّب الصديق رضي الله عنه بعتيق<sup>(٢)</sup> وعليّا رضي الله عنه بأبي تراب<sup>(٣)</sup> ، وخالد بن الوليد رضي الله عنه بسيف الله<sup>(٤)</sup>

ولأنه قلّ من المشاهير في الإسلام من ليس له لقب ، ولم تزل هذه الألقاب الحسنة في الأمم كلها من العرب والعجم تجري في مخاطبتهم ومكاتبتهم من غير تكبر<sup>(٥)</sup> .

ويستدل به عليه ، أو هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأسماء الثلاثة ، وهو ينقسم إلى اسم عين ، وهو الدال على معنى يفرق بذاته كزيد وعمرى وإلى اسم معنى وهو ما لا يقع بذاته ، سواء كان معنى وجوديا كالعلم أو علميا كالجهل .

والصلة بين اللقب والاسم أن ما قصد به التعظيم أو التحقير فهو لقب ، وإلا فهو اسم<sup>(٦)</sup> .

ب - الكنية :

٣ - الكنية في اللغة : تطلق على الشخص للتعظيم ، ويكون علما غير الاسم واللقب ، وتصدر بـاب أو أم ، وذلك كابي حفص وأبي الحسن .

وتستعمل الكنية مع الاسم مع اللقب أو بدونها تفخيّا لشأن صاحبها أن يذكر اسمه مجردا ، وتكون لأشرف الناس<sup>(٧)</sup> .

والصلة أن الكنية تكون - غالبا - للتعظيم ، وأما اللقب فقد يكون للمدح والتفخيم أو الذم .

الحكم التكليفي :

نعم الفقهاء أحكام النبي ﷺ بالألقاب إلى

(١) حديث : قال رسول الله ﷺ : «كان يدعوني بأسماء رجلى ...» أخرجه البخاري في «صحيحه الكبير» ١٤ / ١٢٢ في حديث : «هذه ابن عمر» ، وقال المنذري في «جميع أرواؤه» ١٩ / ٥٦ : «رواه تواترا» .

(٢) حديث : «قال رسول الله ﷺ : «لقب أبا بكر الصديق بعتيق» أخرجه البخاري في «صحيحه الكبير» ١٦ / ١٢٢ في حديث : «هذه ابن عمر» ، وأخرجه الترمذي في «معجمه» ٩٩ / ٩٠ . وقال : «رواه الأثر والطريق» . هو «رواهما» تواترا .

(٣) حديث : «قال رسول الله ﷺ : «لقب عليّا بأبي تراب» أخرجه البخاري في «معجمه» ١٦ / ١٢٢ .

(٤) حديث : «قال رسول الله ﷺ : «لقب خالد بن الوليد بسيف الله» أخرجه البخاري في «معجمه» ١٦ / ١٢٢ . من حديث : «أبو بكر» .

(٥) شيخ أبي شريح صحيح البخاري ١١ / ١٦٩ ، وصحاح النجاشي ١٦ / ١٦٩ ، ونفسه البخاري ١٦ / ١٦٩ ، وأما «ألقاب الأشراف» لأبي شعيب ٢ / ١٦٩ ، وأبي عليّ ١٦ / ١٦٩ .

(٦) إسان العرب ، والصحاح للمصنفين ، والصحاح الموسط ، والفرق للفرق من ١٢ ، والفتاوى ٢٢ / ١٩٢ .

(٧) المصادر السابقة .

٥ - وإن كان اللقب عادياً لا يوصف بالمتحسن ولا بالمستفح وكان الملقب به راضياً عنه جاز، وكذا إن كان مستفحاً ولا يرضى عنه الملقب إلا أنه تعين طريقاً إلى التعريف به، حيث يغلب عليه الاستعمال ويشهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكر هذا اللقب، فهذا جائز أيضاً عند جمهور الفقهاء وأهل العلم بشرط أن لا يكون إلقاء اللقب عن وجه التعبير والتفصيل.

ومن أجل هذا أكثر العلماء من استعمال مثل هذه الألقاب للمؤلفين والرواة والفقهاء كالاعتماد والأعرج، وما أشبه ذلك من الألقاب.

والأصل في ذلك قول النبي ﷺ في الحديث المسمى بحديث ذي اليمين: «أَكْبَاهُ يَقُولُ ذُو الْيَمِينِ»، وفي رواية: «وَمَا يَقُولُ ذُو الْيَمِينِ»<sup>(١)</sup>، وذلك لما سلم في ركعتين من صلاة الظهر، ولأن داعية التعريف في الجملة مصلحة يدفع إلهامها، ومع ذلك فقد قال العلماء: لو أمكن تعريف صاحب اللقب بغير ذلك اللقب المذكور كان أولى، فحصل

المقصود مع السلامة من الغيبة<sup>(٢)</sup>.

٦ - وذهب بعض العلماء إلى حرمة ذلك حتى مع وجود الحاجة إلى التعريف بالملقب، ومن هؤلاء الحسن البصري فقد نقل عنه أنه قال: أخاف أن يكون قولنا حميد الطويل غيبة، وقال ابن العربي من السالكية بعد ما ذكر المسألة: وقد ورد لعمر الله من ذلك في كتبهم ما لا أرضاه... ولا أراه سائلاً في الدين، وقد كان موسى بن علي بن رباح المصري يقول: لا أجعل أحداً صغراً اسم أبي في حل، وكان الغالب على اسم أبيه التصغير بضم النعين<sup>(٣)</sup>.

٧ - أما إذا كان الشخص لم يشتهر بهذا اللقب، أو كان يتميز عن غيره بغير هذا اللقب من الأسماء والألقاب والكنى، أو كان إطلاق اللقب عليه ليس على جهة التعريف به، وإنما على جهة التقيص والتعير فلا يجوز ذلك إجماعاً<sup>(٤)</sup> لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُنَادُوا بِأَلْقَابِهِمْ إِنَّ أَسْمَاءَهُمْ خُسْرٌ إِنَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) قال ابن العربي شرح راجع هذا الحديث (٢/ ٥٥٢)، راجع الذي (١/ ٤٩٨)، فخر الرطبي (١/ ٢٢٨) بما بعده، وصح الحديث (١/ ٩٩) - (٢/ ٢٤٤)، وأما قوله لا يسمون (١/ ٩٩١).

(٢) أصبح السدوسي (١/ ٢٦٨)، وأحكام فقهاء الذين الذين (١/ ٢٦٨).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٦٨).

(٤) سورة المائدة (١/ ٢٦٨).

(١) حديث، وأما بقوله ذو اليمين:

أمرجه البخاري وفتح حمدي (١/ ٢٦٨)، بحرمة الألقاب

أمرجه مسلم (١/ ٢٦٨).

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بِمُتَّبِعِيكُمْ تَقِيًّا﴾<sup>(١)</sup>  
 أَيُّهَا الْمُدْحَكُونَ يَا سَكَنَ لَعْنٍ عَلَيْهِ بَيْتَا  
 فَكْرُ قُسُورٍ<sup>(٢)</sup>.

### الألقاب المحرمة:

٨- إذا كان اللقب من قبيل الإطراء المنهي عنه شرعاً كملك الأملاك وملك الملوك، وما أشبه ذلك من الألقاب التي ينبغي أن لا يوصف بها إلا الله عز وجل، فيحرم لقول النبي ﷺ: «إن أضع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك»<sup>(٣)</sup>، ولأن إطلاق مثل هذه الألقاب على غير الله تعالى وصف لفلك الغير بوصف المخلوق الذي لا يصح قيامه بغيره سبحانه<sup>(٤)</sup>.

### إطلاق ألقاب التضخيم على النفساق:

٩- ذهب الفقهاء إلى أنه يكره تلميع النفساق والتعصاة والظالمين والسفلة بالألقاب العلية التي تدل على التعظيم أو التشريف كسيد وأستاذ وما أشبههما من ألقاب التعظيم والتجليل، لما ورد عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقرؤا للنمافق

سيد، فإنه إن يك سيداً فقد استخفتم ريعكم عز وجل»<sup>(٥)</sup>.

ولأن في هذا تعظيم من أهانه الله بسبب معصيته وخرجه بذلك عن حرب الرحمن وانتظم في إخوان الشياطين، فعلى المسلم إهاتته وترك تعظيمه ليرتدع عما هو فيه فيرجع إلى الطاعة.

وقال الشيخ زكريا بعدما ذكر الألقاب الجائرة: «إلا ما أحده الناس في زماننا هذا من التوسع حتى لقبوا السفلة بالألقاب العلية...»<sup>(٦)</sup> فإنا أقول في تلقيب من ليس من الدين في قبيل ولا دبير بغلان الدين هي لعمر الله الغصة التي لا تساغ<sup>(٧)</sup>.

قال ابن عابدين: ونظيره ما يقال للمدرسین بالترکی: أفندي، وسلطانم ونحوه<sup>(٨)</sup>.

كما تكبر عندهم الألقاب الفبيحة كشيطان وظالم وشهاب وحرار وكليب<sup>(٩)</sup>.

(١) حدث: «لا تقرؤا للنمافق سيد...»

أخرجه أبو داود (٤٥٧/٥) وصححه إسناده هتوف في «الذكر» (٥٠٨).

(٢) دليل القائلين ١/ ٥٢٢، يعني المحتاج ١/ ٢٩٥، وصححه ابن عابدين ٥/ ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، راجعه هتوف ١/ ٤٦١.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٩٩.

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢١٨، ورافقه النووي ١/ ٤٦١، (٥) يعني المحتاج ١/ ٢٩٤، يتضمن القوي ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(١) سورة المرات ١٢/ ١٢.

(٢) حدث: «إن أضع اسم عند الله رجل...»

أخرجه البخاري (صحيحه هتوف ١١/ ٥٨٨) ومسلم (٣/ ١١٨٨) واللفظ لمسلم.

(٣) دليل القائلين ١/ ٤٢٦، يعني المحتاج ١/ ٢٩٤، ورافقه هتوف ١/ ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦

الأرض كالثوب وغيره<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: عرقه الشافعية بإعطاء النساء امتحاناً بين أيام الحيض حكم الحيض، وسُمي بذلك لسحب حكم الحيض على النقاء وجعل الكل حياً<sup>(٢)</sup>.

الحكم الإجمالي:

٣- الملقط لفظ يستعمله الشافعية غالباً فيها إذا انقطع دم المرأة وكانت ترى يوماً دماً أو يوماً نقاء، أو يومين ويومين، ويختلف الحكم عند الفقهاء في انقطاع دم المرأة حسب اختلاف أحوال الانقطاع، فالطاهر المتدخل بين الدمين إذا كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فإنه طاهر فاصل بين الدمين عند جميع الفقهاء. واختلفوا في حكم الطاهر بين الدمين أقل من هذه المدة، هل يعتبر فاصلاً أو لا؟.

فذهب الحنفية إلى أن الطاهر الفاصل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يعتبر فاصلاً.

وفيها زاد عن ثلاثة أيام إلى خمسة عشر يوماً فمن أبي حنيفة فيه أربع روايات روى أبو يوسف عنه أنه قال: الطاهر المتدخل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً يكون طاهراً فاصداً ولا يكون فاصلاً بين الدمين بل

## لَقَط

التعريف:

١- اللفظ بفتح اللام وسكون القاف كالنصر- مصدر لَقَطَ يَلْقُطُ - ومن معانيه في اللغة أخذ الشيء من الأرض وجمعه، يقال: لَقَطَهُ يَلْقُطُهُ لَقْطاً: أخذه من الأرض، ومنه اللَّقْطَةُ وهي اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه، والمَلْقِط وهو المولود المنيب<sup>(٣)</sup>.

والمراد به عند الفقهاء أخذ أيام النقاء بين الدمين والحكم عليها بالطهر، والتقاط أزمنة الدم والحكم عليها بنخوض<sup>(٤)</sup>.

ويسمى القول باللفظ كذلك القول بالتلفيق.

الإقفاط ذات الصلة:

السحب:

٢- السحب لغة: جر الشيء على وجه

(١) لسان العرب، واللسان للبر، ولسانية السبوي على الخط

٣١٨/١

(٢) الوجيز وشروحه فتح المبرر ج١ ص ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨

(٣) لسان العرب

(٤) حاشية الشروبي على نسخة المتاح ٢٨٥/١

يمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا جعل، وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها، وإن لم يمكن أن يجعل شيء من ذلك حيضا لا يجعل حيضا، واختار محمد لنفسه في كتاب الحيض مذهبنا فقال: الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يعتبر فاصلا وإن كان أكثر من الدمين ويكون بمنزلة الدم المتوالي، وإذا كان ثلاثة أيام فصاعدا فهو طهر كثير فيعتبر، لكن ينظر بعد ذلك إن كان الطهر مثل الدمين أو أقل من الدمين في العشرة لا يكون فاصلا وإن كان أكثر من الدمين يكون فاصلا ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحدهما حيضا جعل وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها حيضا، وهو الوجه، وإن لم يمكن جعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا، وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن الدم إذا كان في طرفي العشرة وكان بحال لو جمعت الدماء المتفرقة يطلع حيضا لا يصير الطهر فاصلا بين الدمين، ويكون كله حيضا، وإن كان بحال لو جمع لا يبلغ حيضا يصير فاصلا بين الدمين ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا يجعل ذلك حيضا وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها حيضا وإن لم يمكن أن يجعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا، وروى الحسن بن أبي حنيفة أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلا بين الدمين وقلة بمنزلة المتوالي، وإذا كان ثلاثة أيام كان فاصلا بينهما، ثم ينظر إن

يمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا جعل، وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها، وإن لم يمكن أن يجعل شيء من ذلك حيضا لا يجعل حيضا، واختار محمد لنفسه في كتاب الحيض مذهبنا فقال: الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يعتبر فاصلا وإن كان أكثر من الدمين ويكون بمنزلة الدم المتوالي، وإذا كان ثلاثة أيام فصاعدا فهو طهر كثير فيعتبر، لكن ينظر بعد ذلك إن كان الطهر مثل الدمين أو أقل من الدمين في العشرة لا يكون فاصلا وإن كان أكثر من الدمين يكون فاصلا ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحدهما حيضا جعل وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها حيضا، وهو الوجه، وإن لم يمكن جعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا، وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن الدم إذا كان في طرفي العشرة وكان بحال لو جمعت الدماء المتفرقة يطلع حيضا لا يصير الطهر فاصلا بين الدمين، ويكون كله حيضا، وإن كان بحال لو جمع لا يبلغ حيضا يصير فاصلا بين الدمين ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا يجعل ذلك حيضا وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها حيضا وإن لم يمكن أن يجعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا، وروى الحسن بن أبي حنيفة أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلا بين الدمين وقلة بمنزلة المتوالي، وإذا كان ثلاثة أيام كان فاصلا بينهما، ثم ينظر إن

قال في الفتاوى الهندية: وكثير من المتأخرين أفتوا برواية أبي يوسف لأنها أسهل على المفتي والمستفتي والأخذ بها أسير كذا في الهداية وعليه استقر رأي الصدر الشهيد حسام الدين وبه يغني<sup>(١)</sup>.

ويرى المالكية في مسألة التقطع هذه أن

(١) مدخل فصول ١٢، ١٤، الفرائد الهندية ١/ ٢٧٧، وضع  
القدر ١/ ١٣٧، ١٤١.

الأصح منها، ثم قال: والحاصل أن المراجع عندنا قول السحب<sup>(١)</sup>.

وقال الرملي: وعمل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما، فلا يجعل النقاء طهراً في انقضاء العدة إجماعاً، ثم قال: وشرط جعل النقاء بين الدم حيقاً أن لا يجاوز خمسة عشر يوماً ولا ينقص بمسوح الدماء عن أقل الحيض، وأن يكون النقاء زائلاً على الفترات المتعاقبة بين دفعات الحيض، فإن تلك حيض قطعاً<sup>(٢)</sup>.

وذهب الخاتبة في مسألة تنقطع الدم إلى أن المرأة تغسل وتصلّي في زمن الطهر حتى ولو كان ساعة، لقول ابن عباس رضي الله عنهما: لا يعمل لها إذا رأيت الطهر ساعة إلا أن تغتسل. وقال الرحباني: إن الطهر في أثناء الحيضة صحيح تغتسل فيه وتصلّي ونحوه أي تصوم وتطوف وتقرأ القرآن، ولا يكره فيه الوطء، لأنه طهر حقيقة<sup>(٣)</sup>.  
والفصيل في مصطلح: (تلقيف ٤، ٥).

المرأة تلفت، أي تجمع أيام الدم فقط لا أيام الطهر، وتغتسل وجوباً كلما انقطع الدم فيها في أيام التلقين، وتصوم إن كانت قبل الفجر طاهراً، وتصل بعد طهرها، مع تفصيل في ذلك مبتدأة ومعتادة وحاص<sup>(٤)</sup>.

وعند الشافعية إذا كان الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر يوماً:

القول الأول: قول السحب، وهو أن حكم الحيض ينسحب على أيام النقاء، فنحيط فيها جميعاً، لأن زمان النقاء ناقص عن أقل الطهر فيكون حيضاً، كماعات الفترة بين دفعات الدم.

والقول الثاني: قول اللقط والتلقين، وهو أن نلقط أيام النقاء وتلقن، ونحكم بالطهر فيها، وحيضها أربعة الدم لا غيره، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهَا حَتَّى يَطْهَرَ﴾<sup>(٥)</sup> أي يقطع دمها، وقد افصح فيجوز الأقربان، ولأنه لا يحكم في أيام الدم حقيقة بالطهر فكذلك لا يحكم في أيام النقاء حقيقة بالحيض توفيراً لحكم كل واحدة من الحاليتين عليها.

ونقل التبري اختلاف الشافعية في

(١) جمع الميز شرح الرزق يمش لجميع ١٢ / ٢٦٦ هو بحثها، والصحيح شرح المهذب ٢ / ٥٠٤ هو بحثها.

(٢) غاية المحتاج ١ / ٣٩٨.

(٣) كتاب الناح ١ / ٣١٢ - ٣١٨، وكتاب البري طبري

١٩١ / ١

(٤) التلخيص ١ / ١٧٠ وما بعدها، وسائر الإكمال ١ / ٣٦١.

سوراب الحبل ١ / ٣٦٩، وقرنها ١ / ١٧٥.

(٥) سورة الفرق ١ / ٢٢٢.

لِيَكُونُ لَهُمْ رَعْدٌ وَهَزَاجٌ<sup>(١)</sup>

واللقطة أعم من اللقيط.

ب - الكنز:

٣ - الكنز هو المال المدفون الذي لا يعرف  
واقته<sup>(٢)</sup>.

واللقطة والكنز صاحبها غير معروف.

حكم الالتقاط.

٤ - اختلف الفقهاء في حكم الالتقاط على ما  
يأتي:

ذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> إلى أنه يتدب رقع اللقطة  
من على الأرض إن أمن التلصق على نفسه  
تعريفها، وإلا فالترك أول من الرفع، وإن  
أخذها لنفسه حرم، لأنها كالنصب في هذه  
الحالة.

وبمفروض عليه أخذها إذا خاف من  
المضايق، لأن لئال المسلم حرمة كمال نفسه  
قلو تركها حتى ضاعت كان أنها.

وذهب المالكية إلى أنه إن كان الملتقط  
يعلم من نفسه الحيانة كان الالتقاط حراماً،  
وإن كان يخاف أن يستغزوه الشيطان ولا  
يتحقق من ذلك فيكون مكروهاً، وإن كان

## لُقْطَةُ

التعريف:

١ - اللقطة في اللغة: من لقط أي لمخذ  
الشيء من الأرض، وكل نثره من سبل أو غر  
لقط<sup>(١)</sup>.

واللقطة شرعاً: هي المال الضائع من ربه  
يتلقطه غيره، أو الشيء الذي يجده المرء متفصلاً  
فيأخذه أمانة<sup>(٢)</sup>.

الالتقاط ذات الصلة:

أ - اللقيط:

٢ - سمي لقيطاً ولفظاً باعتبار أنه يلقط،  
ومنبوذاً باعتبار أنه ينبذ، ويسمى أيضاً  
دعياً<sup>(٣)</sup>، وشرعاً اللقيط: اسم المولود طرحه  
أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من شهمة الزنا،  
أو هو طفل نبذ ينحو شارع لا يعرف له  
مدعى<sup>(٤)</sup>. قال تعالى: ﴿وَاللَّقِطَ الْمَالِ ذِي الْحَرَمِ﴾

(١) كسان العرب، والفاخر السمعاني، ج ١ ص ١١١.

(٢) فتح الباري ١/ ١٨٨، وصي للشيخ ١/ ٤٠٦، جمع لغوي  
١/ ٢٣٠، ولفظ الشرح الكبير ١/ ٣٣٨.

(٣) كسان العرب.

(٤) الفروع للبرقي.

(١) مرز بقصر ٨٧.

(٢) كسان العرب، والبرقيات للبرقي.

(٣) حاشية ابن عاصم ١/ ١٧٧، وشرح الكنز للبرقي.

(٤) ١/ ٣٠٢، والوسط للبرقي ١/ ٤١١، وديع الصانع

١٠٠/ ١٠٠.

رضي الله عنهم وبه قال جابر وابن زيد  
والربيع بن خيثم وعطاء، وحجتهم: حديث  
الجارود مرفوعاً: «حالة المسلم حرق  
النار»<sup>(١)</sup>. ولأنه تعرض لنفسه لأكل الحرام  
ونفسج الواجب في تعريضها ولقاء الأمانة فيها  
فكان ترك أولى وأسلم<sup>(٢)</sup>.

من يصح منه الانتقاط:

٥ - اختلف الفقهاء في من يصح منه  
الانتقاط ولم في ذلك اتجاهاً:  
الاتجاه الأول:

ذهب الحنفية والشافعية في السراج  
عندهم والمخاتبة إلى أنه يجوز الانتقاط من أي  
إنسان سواء كان مكلفاً أم غير مكلف،  
وشيداً أم لا.

وعلى ذلك يصح الانتقاط من الصبي  
والمجنون والمحتوه والسفيه ومن المسلم  
والذمي، واستثنى الحنفية المجنون فلا يصح  
التقاطه عندهم وكذلك المحتوه في قول، وقد  
استدلوا على ذلك بما يلي:

أ - عموم الأخبار الواردة في اللفظة، فلم  
تفرق بين ملقط وآخر.

يقول بلانة نفسه، فرأى أن يكون بين فاس لا  
بأس بهم ولا يخاف عليها الحقنة، وإنما أن  
يخافهم فإن خافهم وجب عليه الانتقاط،  
وإن لم يخافهم فلهالك ثلاثة أقوال في هذه  
الحالة:

الأول: الاستحباب مطلقاً.

الثاني: الاستحباب فيها له بال فقط.

الثالث: الكراهة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: إذا وجدها بمضغعة ولمس  
نفسه عليها فالأفضل أخذها، واختار  
أبو الخطاب ذلك وحكي عن الشافعي قول  
آخر: أنه يجب أخذها صيانة للمال عن  
الضياع، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ  
وَأَزْوَاجُهُمْ يَتَّبِعُونَ قَوْلَهُمْ بِمِثْقَلِ الْأَثَرِ﴾<sup>(٤)</sup>. فإذا  
كان المؤمن وياً للمؤمن فقد وجب عليه حفظ  
ماله فلا يتركه عرضة للضياع.

ومن رأى أخذها سعيد بن المسيب  
والحسن بن صالح وأخذها أبي بن كعب  
فضلاً<sup>(٥)</sup>.

ويرى أحمد أن الأفضل ترك الانتقاط  
وروي معنى ذلك عن ابن عباس وابن عمر

(١) حواشي بليلة لشرح مختصر خليل للصفحة ٢٦ / ٧١، وبذلك  
الجنيد لابن زيد ٢٣٨ / ٢، ٢٣٧، وماتة الدسوقي  
١٢٠ / ١، والحاشي ١٢٢ / ١

(٢) سورة توبة / ٧١

(٣) مفتي المحتاج ١٠٦ / ١ - ١٠٧، وبذلك المحتاج ١٢٢ / ١،

والعقوب ١٢٩ / ١

(٤) عليه الجارود: رسالة السلم حرق المال

أخرجه حسكي في حسن الفتوى (٢١٨ / ٣) وصححه إسماعيل

ابن حجر في المنيع (٩٢ / ٥)

(٥) المفتي لابن عديم ٢٩٢ / ١، والفتوح ١٢٥ / ١، ويظهر

الإدراك ٥٥٢ / ١



يده كان عليه ضيائها، لأنه يلزمه حفظ ما يتعلق به حق الصبي، وهذا يتعلق به حقه، فإذا تركها في يده كان مضيقاً لها فوجب عليه ضيائها، وإذا أخذها الولي عرفها هو، لأن واجدها ليس من أهل التعريف، فإذا عرفها خلال مدة التعريف دخلت في ملك واحد، وليس في ملك الولي لأن سبب الملك تم شرطه فثبت الملك له.

#### الإشهاد على اللقطة:

٦ - ذهب المالكية والشافعية في المذهب ونجاشية إلى أنه بسن الإشهاد على اللقطة حين مجدها، لأن في الإشهاد صيانة لنفسه عن الطمع فيها وكنمها وحفظها من ورثته وإن مات، ومن غرماه إن أنفس، ويشهد عيها سواء أكان الالتقاط للتملك أم للحفظ.

وذهب الحنفية وهو مقابل المذهب عند الشافعية إلى وجوب الإشهاد لقول النبي ﷺ: «من وجد لقطة فليشهد ذاً عدل أو ذوتي عدل ولا يكتم ولا يبيع»<sup>(١)</sup>، والحكم كذلك عند المالكية إذا تحقق أو ظن ادعاء ملكيتها.

ويكون الإشهاد بقره على مسمع من

ب - إن الالتقاط تكسب فصيح من هؤلاء كالاصطياد والاحتشاش<sup>(٢)</sup>.

#### الاجتهاد الثاني:

ذهب مالك إلى أن الملتقط هو كل حر مسلم بالغ، وعلى ذلك لا يصح الالتقاط عنده من العبد ولا من الذمي ولا من الصبي، ووافقه بعض أصحاب الشافعي في عدم جواز الالتقاط من النسي.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

أ - أن اللقطة ولاية ولا ولاية للعبد والذمي والصغير.

ب - أن اللقطة أمانة والذمي ليس أهلاً للأمانات.

وإن تلفت اللقطة في يد من يجوز له الالتقاط من غير تقييد منه لم يكن عليه ضمان، لأنه أخذ ماله الحق في أخذه.

أما إن كان التلف بتفريطه فإنه يضمنها من ماله هو<sup>(٣)</sup>.

وإذا علم الولي باللقط من عليه الولاية وجب عليه أخذها منه، لأن الولي عليه ليس من أهل الحفظ والأمانة، فإن تركها الولي في

(١) ابن عديم ٣/ ٣١٩، وصي المحتاج ٢/ ٤١٦، والهدى،

١٤٣٢ هـ، وأما ١/ ٥٧٣، ٧٧٤، فذلك من ٢/ ٢٠٩،

بعض الإجازات ١٨/ ٥٥٨،

(٢) التواضع السائلة وعدا لمعهد لاس ريد ٢٧/ ٣٣٤

(٣) حديث مر، وجد لقطة فليشهد.

الفرقة أبو داود ٢١/ ٣٥٤ من حديث جابر بن عبد الله وأسنده

صحيح

وَمِنْ بَعْدِهِ بَيْنَ مَنْ أَرَادَ حِفْظَهَا وَمَنْ أَرَادَ  
تَمْلِكُهَا، وَأَنَّ حِفْظَهَا لِمُصَاحِبِهَا إِنَّمَا يَقْدِرُ  
بِاتِّصَافِهَا إِلَيْهِ وَطَرِيقَةِ التَّعْرِيفِ، أَمَّا بَقَاؤُهَا فِي  
يَدِ الْمُتَلَفِّظِ مِنْ غَيْرِ وَصُولِهَا إِلَى مُصَاحِبِهَا  
وَهَلَاكِهَا سَبَابًا، وَأَنَّ تَمْلِكُهَا مِنْ غَيْرِ  
تَعْرِيفٍ تَضَعُهَا عَنْ مُصَاحِبِهَا فَلَمْ يَحْزَ،  
وَلَا نَهَ لَوْ لَمْ يَجِبِ التَّعْرِيفُ لَمَّا جَازَ الْاِتِّفَاقُ،  
لَإِنْ بَقَاؤُهَا فِي مَكَانِهَا إِذَا اقْتَرَبَ إِلَى وَصُولِهَا إِلَى  
مُصَاحِبِهَا، إِمَّا أَنْ يَطْلُبَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي  
صَاعَتَ فِيهِ فَيَجِدُهَا، وَإِمَّا أَنْ يَجِدَهَا مِنْ  
بَعْدِهَا، وَأَخَذَهَا بِفَوْتِ الْأَمْرِ فِي حِزْمِهَا، فَلَمَّا  
جَازَ الْاِتِّفَاقُ وَجِبَ التَّعْرِيفُ كَيْلَا يَحْصُلَ  
هَذَا الضَّرَرُ، وَأَنَّ التَّعْرِيفَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ  
أَرَادَ تَمْلِكُهَا، فَكَذَلِكَ عَلَى مَنْ أَرَادَ حِفْظَهَا.

وذكر الشافعية أنه يشترط فيمن يتورع التعريف أن يكون عافلاً ثقة ولا تشترط فيه العدالة إذا كان موثقاً بقوله، كما يشترط أن يكون غير مشهور باغلامه والمجون وهو عدم المبالاة بها بعضهم<sup>(١)</sup>.

مدة الشعم بقا :

٨٠ يرى مالك والشافعي وأحمد أن اللفظة تعرف سنة من غير تفصيل بين القليل

الناس: إلى التلطف فقط، أو عندي لطف،  
فأي أناس تشدها فداوه علي، فإذا شهد  
عليها لم يهلك فاقول قول التلطف ولا  
ضمان عليه

ويذكر في الإشهاد بعض صفات اللفظة ليكون في الإشهاد قائلة ولا يستوعب صفاتها لتلا يثمر ذلك ويدعيها من لا يستحقها من يذكر صفاتها التي ذكرها الملتقط، ولكن يذكر للشهود ما يذكره في التعريف من الجنس والثبوت، أو عفاها أو وكأها<sup>(33)</sup>.

### تعريف النقطة :

٧- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في  
المسند واخترنا إلى أنه يجب على الملتقط  
تصريف اللفظة سواء أراد تملكها أو حفظها  
نصاحبها لما ورد عن أبي بن كعب قال:  
أُصِيت مرة فيها مائة دينار، فأُتيت النبي  
ﷺ، فقال: «عرفها» حولاً فعرفتها حولاً فلم  
أجد من يعرفها، ثم أُتيت فقال: «عرفها»  
حولاً فعرفتها فلم أجد، ثم أُتيت ثلاثاً  
فقال: «احفظ وعاءها وعددها ووكاءها» فإن  
جاء صاحبها، وإلا فاستتم بهاء<sup>(١)</sup>.

(١) مجلة نبي محمد، ٢٠٩، ٣؛ ومجلة المصطفى، ١٦٦، ٤.  
ومعنى علماء الأهل البيت والشيعة والمسلمين كلهم، ص ٧٥.

(\*) عسكراً، أي من العرب. وأصلها جمع فاعلة فاعلهم.

زمان التعريف ومكانه :

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن الملتقط يعرف اللقطة خلال مدة التعريف، في النهار دون الليل، لأن النهار مجمع الناس وملتفاهم دون الليل، ويكون التعريف في اليوم الذي وجدها فيه ولا يسرع بعده، لأن الطلب فيه أكثر يعرفها في كل يوم.

ويعرفها في المكان الذي وجدها فيه، لأن ذلك أقرب إلى الوصول إلى صاحبها، لأنه يطلبها غالباً حيث افتضاها، كما تعرف أيضاً على أبواب المساجد والمواضع في الوقت الذي يجتمعون فيه كأبواب الصلوات، ولا يشدها داخل المسجد، لأن المساجد لم تبنَ غذاء، ولورود النبي عن ذلك <sup>(١)</sup>، كما يعرفها أيضاً في الأسواق والمجامع والمحافل ومحال الرجال وساخ الأسفار وإن التقط في الصحراء وهناك فاقلة تبعها ويعرف فيها <sup>(٢)</sup>.

مرات التعريف ومؤنته :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب

والكثير، وهذا رأي محمد بن الحسن من الحنفية أيضاً، لأن النبي ﷺ أمر زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن يعرف اللقطة سنة من غير فصل بين القليل والكثير، ولأن السنة لا تأخر عنها القوافل، ويعفي فيها الزمان الذي تقصد فيه البلاد من الحر والبرد والاعتدال فصلحت قدراً.

ويرى أبو حنيفة وبقيّة أصحابه التفرق بين القليل والكثير فإن كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أياماً على حسب ما يرى أنها كافية للإعلام، وإن صاحبها لا يطلبها بعد هذه المدة، وإن كانت عشرة فصاعداً عرفها حوكاً، لأن التدبير بالحوال ورد في لقطة كانت مائة دينار تساوي ألف درهم <sup>(٣)</sup>.

فأورد عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن اللقطة فقال : « اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشاؤك بها، قال : فضالة الغنم ؟ قال : هي لك أو لأهلك أو للذئب، قال : فضالة الإبل ؟ قال : « مالك ولها، معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها رها » <sup>(٤)</sup>.

١ - أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٤١٦) مسلم (١٣١٦/٢) - (١٣١٨)

(٢) حديث النبي عن إشراك الفلاة في السجدة.

أخرجه مسلم (٣٩٧/١) من حديث أبي هريرة

(٣) ابن عاصم ٢/ ٣١٩ - ٣٢٠، ودائع الصنائع ١/ ٣٠٢،

وحيي لتساج ١٢/ ٤١٣، وروضة الطالبين ٣/ ٤٠٩، والنسي

١/ ٣٢١، ٣٢٢، واللؤلؤ ٦/ ١٧٦، وموجت المجلد

٧٣/١

(٤) (فتح الباري ٦/ ١٦٢، واللؤلؤ ٦/ ٢٧٣، وحيي الملتقط ٦/ ١١٣)، والنسي والمترج الكبير ٦/ ٣١٠ - ٣٢٥

(٥) حديث زيد بن خالد الجهني : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة »

دفعها إلى حاكم أمين، أو إلى القاضي،  
ويلزمها القبول حفظاً لها على صاحبها<sup>(١)</sup>.

#### كيفية التعريف:

١١ - يجب أن يذكر من يتولى التعريف جنس اللقطة ونوعها ومكان وجودها وتاريخ التقاطها، ولا سيما إذا تأخر في التعريف، كما له أن يذكر عناصها أو وكلاءها، لأن في ذكر الجنس أو النوع أو العناص أو الوكلاء ما يؤدي إلى انتشار ذلك بين الناس فيؤدي إلى الظن بالمالك، ويجب على المرفوع أن لا يسنو في جميع أوصاف اللقطة حتى لا يعتمدها كاذب فيفوتها على مالكتها<sup>(٢)</sup>.

#### تضمين الملتقط:

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أن الملتقط إذا أشهد على اللقطة فبده عليها أثناء الحول بد أمانة، إن جاء صاحبها أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة، لأنها نداء ملكه، وإن تلفت عند الملتقط أثناء الحول بغير فريبه أو نقصت فلا ضمان عليه كالوديعة، وإن أقر الملتقط أنه أخذها لنفسه يضمن لأنه أخذ ما ن غيره

على الملتقط أن يستغرق جميع الحول بالتعريف كل يوم، بل يعرف في أول السنة كل يوم مرتين، ثم مرة كل أسبوع، ثم مرة أو مرتين في كل شهر، وإنما جعل التعريف في أول السنة أكثر، لأن طلب المالك فيها أكثر، وكلها طالت لمدة على فقد اللقطة قل طلب المالك لها.

وذهب الشافعية وأبو الخطاب من الحنابلة إلى أنه إن أخذها ليحفظها لمالكها لا يلزمه مونة التعريف إن كانت لها مونة بل يربنها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك، وإن أخذها للمالك لزمه مونة التعريف.

وذهب المالكية إلى أن الملتقط لو استتاب غيره لتعريفها فالأخر من اللقطة.

وذهب الحنابلة إلى أن للملتقط أن يتولى التعريف بنفسه وله أن يستتيب فيه غيره، فإن وجد متبرعاً بذلك، وإلا إن احتاج إلى أجر فهو على الملتقط. قال الشافعية وإن أراد سفره استتاب من يحفظ اللقطة ويعرفها بهذا الحاكم ولا يسافر بها، أما إذا التقط انسان لقطة عرفها كل واحد منهما نصف سنة، أو عرفها أحدهما سنة كاملة نابة عن الآخر، ويعرفها كلها لا نصفها ليكون للتعريف فائدة.

وإن أراد التخلص من تعيب التعريف

(١) نيل المقتدر ٢/ ٣٠٤، السليبة شرح المبدية ٦/ ٢٠.

(٢) وعاشة الدررني ٤/ ١٢٠، وصي المحتاج ٢/ ١٦٦.

١٦٦، والنهي والشرح الكبير ٦/ ٣٣٢.

(٣) فتح القادر ٦/ ١١٢، ١٢٣، وفتح الصالح ٦/ ٢٠٩.

وصي المحتاج ٢/ ١١٣، ١١٤، وروضة الطالبين ٥/ ٤١٨.

والنهي والشرح الكبير ٦/ ٣١٢.

صاحبها بعد الحول ووجد العين ناقصة أخذ العين وأرض نقصها، لأن جميعها مضمون إذا تلفت فكذلك إذا نقصت، لحديث زيد بن خالد وأبي بن كعب السابقيين، وإن وجد العين بعد خروجه من ملك الملتقط يبيع أو هبة، لم يكن له الرجوع فيها، وله أخذ بدلها لأن تصرف الملتقط وقع صحيحاً لكونها صارت في ملكه، وإن وجدها رجعت إلى الملتقط بفسخ أو شراء فله أخذها لأنه وجد عين ماله في يد ملتقطه فكان له أخذه، وقبضة اللقطة تعتبر بيع التملك، لأنه يوم دخول العين في ضمانه<sup>(١)</sup>.

رد اللقطة إلى موضعها:

١٣ - يرى أبو حنيفة في ظاهر الرواية ومالك أن الملتقط إذا أخذ اللقطة ثم ردها إلى مكانها الذي أخذها منه فلا ضمان عليه، لأنه أخذها عسباً سريعاً ليحفظها على صاحبها، فإذا ردها إلى مكانها فقد فسخ التبرع من الأصل، فصار كأنه لم يأخذها أصلاً، وهذا الحكم إذا أخذها ليحفظها لصاحبها ويعرف ذلك بالإشهاد عليها حين الالتقاط، أما إذا أخذها لتملكها فإنه يضمن، وعند أبي

يونس إذا نه ويدون إذن الشرع.

ويرى أبو حنيفة ويعمد أنه إذا أخذ اللقطة ولم يشهد عليها وقال أخذتها للحفظ وكذبه المالك يضمن، وعند ثلبة من الفقهاء لا يضمن، والقول قول الملتقط مع يمينه، وإنما قيل بعدم الضمان لأن الظاهر شاهد له لاختياره الحسنة دون العسبة، لأن فصل المسلم محمول على ما يحل له شرعاً، والذي يحل له هو الأخذ للرد لا لنفسه، فيحمل مطلق فعله عليه، وهذا الدليل الشرعي قائم مقام الإشهاد منه، وأما أن القول قوله فلا صاحبها يدعي عليه سبب الضمان ووجوب القيمة في ذمته، وهو منكر لذلك، والقول قول النكر مع يمينه، كما لو ادعى عليه الغصب.

روجه قول أبي حنيفة ويعمد أن الملتقط أقر بسبب الضمان وهو أخذ مال الغير، وادعى ما يبرئه وهو الأخذ للمالك، وفيه وقع الشك فلا يبرأ.

وإن ألتفتها الملتقط أو تلفت عنده بفريضة ضمنها بمثلها إن كانت من ذوات الأمثال وبقیمتها إن لم يكن لها مثل، وإن تلفت بعد الحول ثبت في ذمته مثلها أو قيمتها بكل حال، لأنها دخلت في ملكه وتلفت من ماله سواء غرط في حفظها أو لم يغرط، وإن جاء

(١) شرح المقهور ١/ ١١٨ - ١٢٠، والندوة ٦/ ٦٧٨، ودرائج الصنائع ١/ ٣٨٦٦ - ٣٨٦٨، وصفي المحتاج ٢/ ٤١٦، يروضة الطالبين ٢/ ٤١٥، والهي والشرح الكبير ١/ ٣٣٩ - ٣٤٣

ماله سواء أكان غنياً أم فقيراً وتدعى في ملكه عند تمام التعريف، كما أن الشافعي يرى أن النقطة لا تدخل ملك الملتقط حتى يختار التملك بلفظ يدل على ملك كتملكت ما التفتتة، أما الأحرس فتكفي بشارته المنهية كماتر عقوده.

ويرى أبو حنيفة أنه لا يجوز ثلث النقطة والانتفاع بها إلا إذا كان الملتقط فقيراً، كما في ذلك من تحقيق النظر من الحائمين، ونظر الشواب لثلاثك، ونظر الانتفاع لثلاثك، ولهذا جاز أن يدفع إلى فقير غيره، كما يجوز للملتقط أن يدفع إلى أبيه أو ابنه أو زوجته إذا كانوا فقراء وإن كان هو غنياً.

وربما للنقطة كالثلاثة إن كانت حملاً عند التقاطها واغسل بها قبل غسلها، وإلا ملكه تبعاً لأمه.

ويرى الشافعية والحنابلة أنه لا فرق بين الماشي وغيره، ولا بين الغني والفقير في جواز ثلث النقطة، أما أبو حنيفة فيرى أنه لا يجوز ثلث النقطة لمن لا غل له لصدة كالغني.

وإن التقطها إنسان أو أكثر ملكها جميعاً، وإن رآها أحدهما وأخذها الآخر ملكها الآخر دون من رآها، لأن استحقاق النقطة بالأخذ

يوسف ومحمد لا يضمن سواء شهد أم لا. ويكون القول قول الملتقط مع بينه.

ويرى أحمد والشافعي أن الملتقط إذا رد النقطة بعد أخذها فصاعت أو هلكت ضمتها، لأنها أمانة حصلت في يده، فله حقه حفظها فإذا ضيعها لزمه ضايعها كما لو ضيع الأوديعة، أما إذا ضاعت النقطة من ملتقطها بغير تعريض فلا ضمان عليه، لأنها أمانة في يده، فإن ضاعت من الأول فالتقطها آخر فعرف أنها ضاعت من الأول فعليه ردّها إليه، لأنه قد ثبت له حق التملك، وولاية التعريف والحفظ، فلا يزول ذلك بالتضياع، فإن لم يعرف الثاني عن ضاعت حتى عرفها حولاً ملكها لأن سبب الملك وجد منه من غير عدوان فيستملك به، ولا يملك الأول انتزاعها منه، لأن الملك مقدم على حق التملك، وإذا جاء صاحبها فله أخذها من الثاني وليس له مطالبة الأول لأنه لم يفرط في الحفظ<sup>(١)</sup>.

تملك النقطة -

١٤ - يرى جمهور الفقهاء مالك والشافعي وأحمد جواز ثلث الملتقط النقطة إذا عرفها لئلا يملك سنة أو دورها ولم تعرف، وصاربت من

(١) كذا في الأصول ج ١ ص ٣٨٦ و ٣٨٨، والمصنف لا يصرح  
بذلك، ولعل في شرح الكرم ج ١ ص ٣٨٦ و ٣٨٨

بعد إنجام التعريف، فإن مات بعد الحول ورثها الموارث كسائر أموال الميت. فإن جاء صاحبها أخذها من الموارث كما يأخذها من الميراث، فإن كانت معذورة لمعين فصاحبها غريم للميت بعقلها إن كانت من ذوات الأمثال، أو يقيمها إن لم تكن كذلك، فيأخذ ذلك من تركته إن اتسعت لذلك، فإن ضاقت المشتركة زاحم الغرماء بينها، سواء تلفت بعد الحول بقعته أو بغير فته، لأنها دخلت في ملكه بمضي الحول، وإن علم أنها تلفت قبل الحول بغير تفريطه فلا ضمان عليه، ولا شيء لصاحبها لأنها أمانة في يده تلفت بغير تفريطه فلم يضمها كالوديعة، وكذلك إن تلفت بعد الحول قبل ملكها من غير تفريط على رأي من رأي أنها لا تدخل في ملكه حتى يملكها وذلك في الراجح عند الشافعية<sup>(١)</sup>.

#### الاحجار في اللقطة:

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أن يد الملقط على اللقطة يد أمانة وحفظ خلال الحول، ولذلك لا يجوز له الاتجار فيها خلال هذه المدة، لأن في ذلك تعريضاً للهلاك أو الضياع أو النقص بفعل من التلصص عن قصد، إذ التجارة تحصل الربح والخسارة، والتلصص ممنوع من

(١) منو الساج ١/ ٤١٠ - ٤١٧ والمغني والشرح الكرمي ١/ ٣١٩

لا بالرؤية كالاصطياد<sup>(٢)</sup>. واللقطة غنمك ملكاً مراعى يزول بمجيء صاحبها، ويضمن له يدتها إن تعذر ردها، والظاهر أنه يملكها بغير عوض يثبت في قعته، وإنما يتجدد وجوب العوض بمجيء صاحبها.

واستدل من ذهب إلى جواز غنمك اللقطة بعد حول التعريف، بالحديث الشريف: ومن وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل ولا يكتم ولا يغيّب، فإن وجد صاحبها فليردها عليه، وإلا فهو مال الله عز وجل يوتيهِ من يشاء<sup>(٣)</sup>.

واستثنى الشافعية من جواز التملك الحالات الآتية:

- أ - اللقطة التي دفعها للحاكم ونزك التعريف والتملك ثم ندم وأراد أن يعرف ويتملك فإنه لا يمكن لأنه أسقط حقه.
- ب - أخذ اللقطة للخيانة.
- ج - لقطة الحرم.

قال ابن قدامة: وإذا مات الملقط واللقطة موجودة عنده بعينها قام مورثه مقامه بإتمام تعريفها إن مات قبل الحول، ويملكها

(١) نيل المصطفى ٣/ ٢١٢، وحاشية المسهر ٤/ ١٢١، ومنو الساج ٢/ ١١٤، والشرح الكرمي ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠

(٢) حديث: من وجد لقطة فليردها. (٣) بحروحه المروان (٢/ ٢٣٥) من حديث حماد بن عمار

السابق فيها إذا انقطع ما يمكن بقاؤه بلا إنفاق عليه كالرطب الذي يتسمر والعنب الذي يتزيب واللبن الذي يتحول إلى أقط إن كان الأحظ والأفضل لصاحبه الإبقاء عليه والاحتفاظ به ، وإلا أمره القاضي ببيعه والاحتفاظ بشعته .

وإذا رفع الملتقط الأمر إلى الحاكم نظر فيه ، فإن كان للبهيمية منفعة وثم من يستأجرها أجراً وأنفق عليها من أجرها ، لأن فيه إبقاء للعين على ملك صاحبها من غير إلزام الدين عليه ، وإن لم يكن لها منفعة يخاف أن تستغرق النفقة فيمتها باعها وأمر بحفظ ثمنها ، إبقاء له معنى عند تعذر إبقائه صورة ، لأن الثمن يقوم مقام العين إذ يصل به إلى مثله في الجملة ، وإن كان الأصلح الاتفاق عليها إذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على مالئها ، لأنه نصب تائراً ، وفي هذا نظر من الجسائين ، وإنما يأمر بالاتفاق مدة يوم أو يومين على قدر ما يرجى أن يظهر مالئها ، فإذا لم يظهر يأمر ببيعها لأن دوام النفقة مستأصلة بالعين معنى ، بل وبما تذهب بالعين ويبقى الدين على مالئها ولا نظر في ذلك أصلاً ، بل ينبغي أن لا يتعد ذلك من القاضي لو أمر به للتيقن بعدم النظر ، وإذا باعها أعطي الملتقط من ثمنها ما

تعرض ما التفتة للهلاك أو الضياع أو النقصان ، وإذا انخر فيها خلال الحول فهو ضامن لها ، أو ضامن لأرض نفسها عند جمهور الفقهاء ، وإذا ربححت خلال الحول وجاء صاحبها فوجب على الملتقط ردها إليه مع زيادتها التصلة أو المفصلة <sup>(١)</sup> .

### التفتة على الملقطة :

١٦ - اللقطة خلال مدة التعريف إما أن تحتاج إلى نفقة للإبقاء عليها كما هو الحال بالنسبة إلى الأنعام مثل نفقة الطعام والشراب وأجرة الراعي ، وإما أن لا تحتاج إلى نفقة كما في الفود ، وإما أن تحتاج إلى بعض التفتة كما في أجرة الحمل بالنسبة للأنتمعة ، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن منقطع الأنعام إذا أنفق عليها بإذن الحاكم وأمره كان ما أنفقته ديناً على صاحبها لأن للحاكم والقاضي ولاية في مال الغائب نظراً له ، وقد يكون النظر بالاتفاق ، وكذلك الحال إذا أنفق بغير إذن الحاكم على رأي مالك بينما يرى الأشعة الثلاثة أنه إن أنفق عليها بغير إذن الحاكم أو القاضي فهو متبرع بما أنفقه لقصور ولايته في مال الغائب بإشغال ذمته بالدين بدون أمره ، ويجري الخلاف

(١) مع تقدم ١٦٨ / ٩ - ١٦٩ ، وديان هشتاد ٢٠٩ / ١ ، ٢٠٣ ، والدينون الكبرى ١٦ / ١٧٥ ، ١٧٨ ، وفيه المجمع ١٦ / ١١١ ، روضة الطالبين ١٥ / ٤١٥ ، والمغني والشرح الكبير ٢٤٣ - ٢٣٩ / ١



التصدق باللفظة :

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التصديق باللفظة إذا عرفها الملتقط ولم يحضر صاحبها مدة التعريف، ولا يتوقف ذلك على إذن الحاكم، ويتصدق بها على الفقراء والمساكين.

ويرى أبو حنيفة أن صاحب اللفظة إذا جاء بعدما تصدى بها الملتقط فهو بأحد خيارات ثلاث :

أ - إن شاء أمضى الصدقة، لأن التصديق وإن حصل بإذن الشرع لم يحصل بإذن المالك، فيتوقف على إجازته، وحصول الثواب للإنسان يكون بفعل مختار له، ولم يوجد ذلك قبل لحرق الإذن والرضا، فبالإجازة والرضا يصير كأنه فعله بنفسه لرضاه بذلك.

ب - وإن شاء ضمن الملتقط، لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه، إلا أنه بإباحة من جهة الشرع، وهذا لا يناقض الضمان حقاً للعبد، كما في تناول مال الغير حالة المخيصة، والموافاة في الطريق مع ثبوت الضمان.

ج - وإن شاء ضمن المسكين إذا هلك

أنفق في اليومين أو الثلاثة، لأن الثمن مال صاحبها وانتفقه دين عليه يعلم القاضي، وصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه كان له أن يأخذه، فإن باعها الملتقط بغير إذن القاضي لا ينفذ البيع ويتوقف على إذن المالك، فإن جاء وهي قائمة في يد المشتري فإن شاء أجاز البيع وإن شاء أبطله وأخذها من يده، وإن جاء وهي هالكة فإن شاء ضمن المشتري قيمتها، وإن شاء ضمن البائع، فإن ضمن البائع فقد البيع لأنه ملك اللفظة من حين أخذها، وكان الثمن للبائع ويتصدق بها زاد على القيمة.

وإذا حضر المالك وقد أنفق عليها الملتقط فله أن يمتنعها منه حتى يحضر النفقة، لأنها حبة بنفقة، فصار المالك كأنه استفاد المالك من جهة الملتقط فأشبه البيع، ثم لا يسقط دين النفقة بهلاك اللفظة في يد الملتقط قبل الحبس، ويسقط إذا هلك بعد الحبس لأنها تصير بالحبس شبهة بالرهن من حيث تعلق حقه بها.

أما إن أنفق الملتقط على اللفظة وانضع بها كأن تكون دابة فركبها أو ماشية فطعمها وشرب لبنها فلا يرجع على مالكها بالنفقة<sup>(١)</sup>.

• وعصر الطحاوي من ١٢١، ١٢٢، والدفعة الكبرى ١/ ١٢٢، وفي المتاج ١/ ١٢١ - ١٢٢، والمهي والشرح الكبير ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(١) صغ الفقير ١/ ١٢٢، ١٢٣، وفتح الصالح ١/ ١٢٢.

المنفرد إليه في يده، لأنه قبض مائه بغير  
رذته، وأبهاها ضمن لم يرجع على صاحبه<sup>(١)</sup>.  
ترك المتاع:

١٨ - سبق القول أن ملك المالك لا يزول إلا  
بسبب مشروع، وقد يظهر من فعله ما يدل  
على تحليه عن ملكه لعدم حاجته، أو  
لتفصيره عن التفتة عليه، أو لحفاة ما فقد.  
أوسقط منه، فإن علم أن المالك قد غنى عنه  
لا تقدم فيجوز أخذه وتمكنه، ولا يعرفه الأخذ  
لأن التعريف إنما يكون من أجل معرفة  
صاحبه والوصول إليه لرد ما فقد، أما وإن  
المالك قد تحمل عنه فلا يرد إليه، كما في إلقاء  
بعض الأشياء في موضع انقضاء أو خارج  
البيوت ليلاً، وكما هو الحال بالنسبة لتنازل  
لسانطة أثناء الحصاد وعلى الطرقات  
وكسقوط السوط والعباء وحبات من الثمر في  
التفريز، فمثل هذه الأشياء يجوز أخذها  
والانقضاء بها ولا تعرف<sup>(٢)</sup>.

الجعل على اللفظة:

١٩ - يرى جمهور الفقهاء جواز أخذ الجعل،  
إن جعل صاحب اللفظة جعلاً معلوماً لمن

وجدها، فللملتقط أخذ الجعل إن كان  
التفتها بعد أن بلغه الجعل، لأن الجعالة في  
رد الضالة والأقرب وعبرها جائزة بدليل قوله  
تعالى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَهُ مِنْكُمْ بِهَدْيٍ فَلْيَكْتُمُوا خَبْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن الحديث ما رواه أبو سعيد الخدري  
رضي الله عنه، أن ناساً من أصحاب رسول  
الله ﷺ أتوا حياً من العرب فلم يقرؤهم،  
فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك فقالوا:  
هل فيكم راق؟ فقالوا: لم نقرؤنا فلا نفعل  
حتى نجعلوا لنا جعلاً فجعلوا هم قطع  
شيء، فجعل رجل يجمع رافه وينقل ويقرأ  
بأم القرآن، فبأ الرجل فأثوا بالشاء فقالوا: لا  
نأخذها حتى نسال عنها رسول الله ﷺ،  
فأثوا فقال: وما يدريك أنها رقية، فسموا  
واضربوا في معكم سهراً<sup>(٤)</sup>.

والحاجة تدعو أحياناً كثيرة إلى جعل جعل  
عنى رد اللفظة، طناً للسرعة في ردها، ولأنه  
قد لا يجد من يتبرع به.

ويجوز أن يجعل الجعل لشخص معين  
فيقول: إن رددت لقطتي فلك دينار مثلاً،

(١) فتح القدير ١/١٦٤، وقبيل المحدث ٣/٣٩٤، وطائفة

(٢) حديث أبي سعيد أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا

عنا من العرب ١٠.

الرحم البخاري ١/١٠٠، فتح القدير ١/٤٤٣، مسلم

(٣) ١٩١٧/١٤.

(٤) فتح القدير ١/١٦٤، وقبيل المحدث ٣/٣٩٤، وطائفة

المحدثين ١/٣٩٤، وألفية الكبرى ١/١٦٤، وسنن

الترمذي ١/٤٤٣، وفتح مبدئ ١/١٠٠، وقبيل المحدث ٣/٣٩٤.

(٥) شرح القسري ١/١٠٠، وقبيل المحدث ٣/٣٩٤.

(٦) ١٩١٧/١٤.

القضاء، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك هل يجوز  
قضاء على ردها لصاحبها بمجرد ذكر علاماتها  
المميزة أم لا بد من البينة على النحو التالي:

ذهب الحنفية والشافعية في الراجح من  
المذهب إلى أن الملتقط لا يجوز حل تسليم  
اللُقْطَةِ إلى مدعيها بلا بينة، لأنه ملاح  
فيحتاج إلى بينة كثيرة، ولأن اللُقْطَةَ ماله  
للغير فلا يجب تسليمه بالوصف كالوجبة،  
لكن يرى الحنفية جواز تسليمها لمدعيها عند  
إصابة علامتها، كما يرى الشافعية جواز  
تسليمها إذا غلب على ظن الملتقط صدق  
مدعيها.

فبجهد هذا في البحث عنها وردها، ويجوز  
أن يجعل الجمل لغير معين فيقول: من رد  
علي ضالتي فله كذا فمن ردها عليه استحق  
الجمل<sup>(١)</sup>، أما إن رد اللُقْطَةَ أو الضالة على  
صاحبها ولم يجعل جُمْلًا عليها فلا يستحق  
شيئاً، لأنه عمل يستحق به العوض مع  
المعاوضة فلا يستحق مع عدمها كالعمل في  
الإجارة، كما أنه لا يستحق الجمل إن التفت  
قبل أن يبلغه الجمل فردها لعله الجمل، لأنه  
التفتلها بغير عوض، وعمل في مال غيره بغير  
جعل جعل فلا يستحق شيئاً، كما لو التفتلها  
ولم يجعل ردها فيها شيئاً<sup>(٢)</sup>.

رد اللُقْطَةِ إلى صاحبها:

٢٠ - يشترط لرد اللُقْطَةِ إلى صاحبها أن  
يصفها ويعرف عليها بذكر علامات تميزها  
عن غيرها، كذكر عددها أو بعض علامات  
الدابة ومكان قددها وما أشبه ذلك، أو ثبت  
أنها له بالبينة، فإذا ذكر علاماتها من  
العفاس والوكاء والعدد والوزن فيجوز  
للملتقط أن يدفعها إليه، وإن شاء اتخذ منه  
كفلاً زيادة في الاستيثاق، لأن ردها إليه إذا  
وصفها بما ورد به الشرع، وهذا باتفاق

واستدلوا بقوله ﷺ: ... فإن جاء  
صاحبها فعرف عفاسها وعددها ووكاءها  
فأعطها إياه، وإلا فهي لك<sup>(٣)</sup>.  
وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الملتقط  
يجوز حل تسليم اللُقْطَةِ لصاحبها إذا وصفها  
بصفات المذكورة، سواء غلب على ظنه  
صدقه أم لا، ولا يحتاج إلى بينة، عملاً  
بظاهر حديث زيد بن خالد الجهني السابق  
وفيه: ... اعرف ووكاءها وعفاسها، ثم  
عرفها سنة، فإن لم تعرف فاستفتها، ولكن  
وديعة عندك، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر

(١) المغني ٥/ ٣٢٢، ٣٢٥

(٢) المغني والشرح الكبير ١/ ٣٥٠ - ٣٥٨، والفتاوى شرح الحديث

٣٥/ ١٩

(٣) حديث: ... فإن جاء صاحبها فعرف عفاسها...  
أخرجه مسلم (١٣٩٩/٣) من حديث زيد بن خالد الجهني.

فأداه إليه<sup>(١)</sup>.  
الحل ونقطة الحرم من حيث جواز الانقضاء

والتعريف ندة سنة، لأن النقطة كالوديعة فلم يختلف حكمها بالحل والحرم، والأحاديث النبوية الشريفة لم تفرق بين نقطة الحل والحرم، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: ... أعرف وكادها وعفاها ثم عرفها سنة<sup>(٢)</sup>. ويرى الشافعي أن نقطة الحرم لا يحل أخذها إلا للتعريف وأنها تعرف على الدوام، إذ أن الأحاديث الخاصة بنقطة الحرم لم توثق للتعريف بسنة كغيرها، فذلت على أنه أراد التعريف على الدوام، وإلا فلا فائدة من التخصيص، ولأن مكة شرفها الله، مثابة للناس يعودون إليها المرة بعد المرة، فربما يعود مالکها من أجلها مرة ثانية، أو يبحث في طلبها، فكانه جعل ماله به محفوظاً من الضياع<sup>(٣)</sup>.

النقطة في دار الحرب.

٢٢ - من وجد نقطة في دار الحرب فإن كان في الجيوش عرفها سنة في دار الإسلام ثم بطرحها في المغنم، وإنسا بعرفها في دار الإسلام لأن أموال أهل الحرب مباحة، ويجوز أن تكون لمسلم، ولأنه قد لا يمكنه المقام في

وقوله ﷺ: «فإن جاء أحد بخبرك بعددها ووعائها وكانها فأعطها إياه»<sup>(٤)</sup>.

ولأنه من المتعذر إقامة البينة على النقطة، لأنها خاضعت من صاحبها حال السهو والنقطة وليس عنده شهود في هذه الحالة، ويمكن أن يكون ذكر الأوصاف والخصائص والركاء من البينة<sup>(٥)</sup>.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الملتقط لا يجوز له أن يدفعها لمذيعها إذا لم يصفها بصفاتها ولم يقيم بينة عليها، ولم يعلم الملتقط أنها له، ولا يجبره الحاكم على دفعها إليه، لأن الناس لا يملطون بمجرد الدعوى، فإن ادعاهما إنسان ووصفها، أو أضافا بينتين متساويتين أقرع الملتقط بينهما، فمن وقعت له القرعة حلف ودفعت إليه، لأنها تساويا فيها يستحق به الدفع فتساويا فيه<sup>(٦)</sup>.

النقطة في الحرم:

٢١ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا فرق بين نقطة

(١) حديث. وأعرف وكادها وعفاها.

أخرج هذا الرواية مسلم (٣/ ١٣٤٩).

(٢) حديث. أخرج ح. أحمد بن حنبل بعددها ...

أخرجه مسلم (٣/ ١٣٥١).

(٣) صحيح المفيد (١/ ١٢٩)، والدررة الكبرى (١/ ١٧٤).

(٤) في الخلفاء (٣/ ٣٠٩)، يعني للفتح (١/ ٤٤٦).

(٥) والي والشرح الكبير (١/ ٣٢٩، ٣٢٧).

(٦) الفقه والشرح الكبير (١/ ٣٢٧).

(١) حديث. وأعرف وكادها.

تقدم ترجمته ف.

(٢) صحيح المفيد (١/ ١٢٩)، والي (١/ ١٧٤)، والي (١/ ١٧٤).

(٣) والي (١/ ١٧٤)، والي (١/ ١٧٤).

أحمد لأنها تدخل في ملكه كالميراث فتصير  
كسائر ماله .

أما إذا أخذ اللقطة للملك فإنه يتركها  
للعالم الذي عرفها فيه ، فإذا جاء صاحبها لم  
يركها لذلك الحول ، ولا يرجع الملتقط على  
مالكها بتركاتها كما يرجع عليه باللقطة  
عليها <sup>(١)</sup> .



دار الحرب لتعريفها ، وإبتداء التعريف يكون  
في الجيش الذي هو فيه ، لاحتمال أنها لأحد  
أفراده ، فإذا قتل راجعاً أسم التعريف في دار  
الإسلام ، أما إن دخل دار الحرب بأمان  
فوجد لقطة فينبغي أن يعرفها في دارهم ، لأن  
أموالهم محرمة عليه ، فإذا لم تعرف ملكها كما  
يملكها في دار الإسلام ، وإن دخل دارهم  
متنصصاً فوجد لقطة عرفها في دار الإسلام ،  
لأن أموالهم مباحة له ، ثم يكون حكمها  
حكم غنيمة <sup>(٢)</sup> .

#### زكاة اللقطة :

٢٢ - اللقطة التي لا يعرف عنها صاحبها شيئاً  
لا يجب عليه زكاتها خلال فترة فقدانها  
وضياعها ، لأن ملكه لها ليس تاماً إذ أنها  
ليست تحت يده حتى يتصرف فيها ، ولا  
يركها الملتقط في عام التعريف لأنه لا يملكها  
خلال هذه المدة ، فإذا جاء صاحب اللقطة  
خلال حول التعريف زكّاها للحول الذي  
كان الملتقط ممنوعاً منها إذ بلغت النصاب ،  
فإن كانت ماشية فإنها تجب زكاتها على  
صاحبها إذا كانت سائبة عند الملتقط ، فإن  
علفها فلا زكاة على صاحبها ، وزكاتها بعد  
الحول الأول على الملتقط في ظاهر مذهب

(١) فتح المظهر ٦/ ١٦٩ ، والنبأ شرح المذهب ٦/ ١٧ ، والتي  
والشرح الكبير ٦/ ٤٤٩ ، ١٥٠ ، وصحح الشناخ ٤/ ١٦٢

(٢) المغني والشرح الكبير ٦/ ٣٤٨ ، نهاية المحتاج ٥/ ١٢٦

الألفاظ ذات الصلة :

أ - اللقطة :

٢ - اللقطة في اللغة - بفتح القاف كما قال الأزهري - اسم الشيء الذي نجده ملفى فأنخذ.

واللقط - بفتحشيم - ما يلقط من معدن وسنبل وغيره. واللقطة : ما يلقط <sup>(١)</sup>.

وشرعا هي : مال يوجد ضائعا.

قال ابن عابدين : ويخص اللقيط بيني آدم، واللقطة بغيرهم للتمييز بينهما <sup>(٢)</sup>.

ب - الضائع :

٣ - الضائع في اللغة من ضاع الشيء يضع ضيما : إذا فقد وهلك، وخصه أهل اللغة بغير الحيوان كالصالح والمال، يقال : ضاع الرجل عياله وماله.

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن المعنى اللغوي <sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك فالضائع أعم من اللقيط لأنه يشمل الإنسان والمال.

حكم الضائط اللقيط :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - إلى أن اللقيط المستوفى فرض كفاية

## لَقِيط

التعريف :

١ - اللقيط في اللغة : الطفل الذي يوجد مرميا على الطرق لا يعرف أبوه ولا أمه <sup>(١)</sup>. وفي المصباح : وقد غلب اللقيط على الوليد المنبوذ <sup>(٢)</sup>.

واصطلاحا عرفه الحنفية بأنه : اسم لحي مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من نعمة الرية <sup>(٣)</sup>.

وعرفه ابن عرفة من المالكية بأنه : صغير آدمي لم يعلم أبوه ولا ربه <sup>(٤)</sup>.

وعرفه الشافعية بأنه : كل صبي ضائع لا كافل له <sup>(٥)</sup>.

وعرفه الحنابلة بأنه : طفل غير مميز لا يعرف نسبه ولا ربه طرح في شارع أو غبل الطريق ما بين ولادته إلى سن التمييز <sup>(٦)</sup>.

(١) لسان العرب.

(٢) المصباح المير.

(٣) لغز المختار على د المختار ٣ / ٣١٤

(٤) مختار ٣ / ١٣٠

(٥) روضة اللغتين ٤ / ٤٦٨

(٦) كتاب الفاع ١ / ٢٢٦

(١) كتاب العرب.

(٢) الدر المختار ٣ / ٣٥٨، وانظر : كتاب الفاع ١ / ٢٠٤

(٣) المصباح في بيان العرب والمصباح المنير والمصباح المحيط.

غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه بأن وجهه في مفارقة ونحوها من الهالك كان التفاطة فرض كفاية، وإذا كان لا يعلم به غيره كان التفاطة فرض عين<sup>(١)</sup>.

#### الإشهاد على الالتقاط:

٥ - قال المالكية: ينبغي للمعلق الالتقاط عند الالتقاط على أنه التفاطة خوف حول الرمان فيدعي البولندية أو الاسترقاق، فإن تحقق أو غلب على الظن ذلك وجب الإشهاد<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: يجب الإشهاد على الالتقاط في الأصح وإن كان التفتت مشهور التعديلة لثلاث يسترى ويضع نهب، ويجب الإشهاد على ما معه بطريق التبعة.

ومقابل الأصح: لا يجب الإشهاد اعتقاداً على الإمامة.

وحمل وجوب الإشهاد ما لم يسلم له الحاكم فإن سلمه له من ولا يجب<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: يستحب للمعلق الالتقاط الإشهاد عليه كالمعلقة دفناً لنفسه لثلاث نراوده باسترقاقه، كما يستحب الإشهاد على ما مع

إذا قام به بعضهم سقط عن الباقي وإلا أئتموا جميعاً لقوله تعالى: ﴿وَتَسَاءَلُونَكَ الْبَنِيَّةَ وَالْقَوِيَّةَ﴾<sup>(٤)</sup>، ولأن فيه إحياء نفس، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾<sup>(٥)</sup>، إذ بإحيائها يسقط الإخراج عن الناس لأنه آدمي محرم.

وقال الشافعية والمالكية: هذا إذا لم يوجد غيره سواه، فإن علم أنه لا يوجد غيره كان التفاطة فرض عين<sup>(٦)</sup>.

ويذهب الحنفية إلى أن التفاطة المبيضة مندوب إليه لما روي أن رجلاً أتى سيدنا علياً رضي الله تعالى عنه بلبقير فقال: «هو حر ولأن أكون وليت من أمره مثل الذي وليت كنت كان أحب إلى من كذا وكذا، عذ جلة من أعمال الحريرة فقد رغب في الالتقاط وبالغ في التروغيب فيه حيث فضله على جلة من أعمال الخيرة على المبالغة في التذنب إليه، ولأنه نفس لا حافظة لها بل هي مضبوطة فكان انتفاضها إحياء فما معنى<sup>(٧)</sup>.

وهذا إذا تم يغلب على ظنه هلاكه، فإن

(١) سورة النور / ٢

(٢) سورة النور / ٢٢

(٣) الشرح الكبير وصحيف العسقلاني ١٤١٤، وفيه المصاح

١١١٤، وفيه الاستيعاب ١١١٤، والنفق ١١٤٤ ط

الرفعي، وكشف القناع ١١١٤ ط

(٤) طالع القاموس ١١٤٤ ط

(٥) فتح القدير ١٥ / ٢٤١، شرح الدرر البهية ١١٤٤، ووسائل أبي

جابر ١١٤٤ ط

(٦) الشرح الكبير وصحيف العسقلاني ١١١٤ ط

(٧) جله الخدم ١١٤٤، وفيه المصاح ١١٤٤ ط

منه لأنه لا ولاية له على نفسه فعلى غيره أولى، وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة، ولا يشترط ذلك عند الحنفية إذ يجوز عندهم التقاط السفينة ولا يتزع من يده فقد قال ابن عابدين العبد المحجور عليه يصح التقاطه فالمحجور لنفسه أولى<sup>(١)</sup>.

ج - إذا التقطه فاسق فإنه يتزع منه لأن العدالة شرط في إقراره في يد الملتقط وهذا ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة.

قال الشافعية: وأما من ظاهر حاله الأمانة: إلا أنه لم يختبر فلا يتزع من يده لكن بوكيل القاضي به من يراقبه بحيث لا يعلم لئلا يتأذى<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: إذا التقط اللقيط من هو مستور الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الحياة أقر اللقيط في يده، لأن حكمه حكم العدل في لفظة المال والولاية في النكاح والشهادة، ولأن الأصل في المسلم العدالة، ولذلك قال عمر رضي الله تعالى عنه: المسلمون عدول بعضهم على بعض<sup>(٣)</sup>.

ولا يشترط ذلك عند الحنفية فقد جاء في

اللقبط من مال صونا لنفسه عن جعله<sup>(٤)</sup>.

الأحق بإمساك اللقيط:

٦ - الملتقط أحق بإمساك اللقيط من غيره وليس لغيره أن يأخذه منه لأنه هو الذي أحياه بالتقاطه ولأنه مباح الأخذ سبقت يد الملتقط إليه. والمباح مباح من سبق لقول النبي ﷺ: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به»<sup>(٥)</sup>، وهذا أصل متفق عليه بين المذاهب إذا تحققت في الملتقط الشروط التي اعتبرها كل مذهب فإنه تخلف شرط منها انتزع من يده<sup>(٦)</sup>.

٧ - وعلى ذلك فإن الحاكم ينتزعه من يد الملتقط في الأحوال الآتية:

أ - إذا التقطه صبي أو مجنون لعدم أهليتهما وهذا ما ذهب إليه الحنفية والشافعية والحنابلة وهو ما يفهم من كلام المالكية<sup>(٧)</sup>.

ب - إذا التقطه محجور عليه لمفعله فإنه يتزع

(١) كشف القناع ٢٢٩/٤، وظفي ٧٥٦/د.

(٢) حديث. من سبق إلى ما لم يسبق إليه...  
الصحاح المودود ١٥٣/٢ من حديث أسير بن مبرور.  
بإسناده الذي سماه مختصر السنن ٢١٤/١٢.

(٣) بدائع الصنائع ١٩٨/٦، والقناة وضع مدار ٣٤٣/٥،  
نور دار إحياء التراث، والشرح الكبير مع حاشية الموسوي  
١٢٢٩/٤، ونبذة المحتاج ١٢٧/٥، وكشاف مختار  
٢٢٨/٢.

(٤) حاشية ابن عساقين ٣١٤/٣، وظفي المحتاج ١١٨/٢،  
وكشاف القناع ٢٢٩/٤، والشرح الكبير للدرهم ١٢٢/٤،  
وإنباء المحتاج ١٢٦/٥.

(١) حاشية من حاشية ٣١٤/٣، وقيل هو ٢٤٣/١،  
روضة المحتاج ١٢٦/٥، وروضة الطالبين ١٢٩/٥، وكشاف  
القناع ٢٢٩/٤.

(٢) روضة الطالبين ١٢٩/د، ونبذة المحتاج ١١٨/٢.

(٣) التي ٧٥٧/٥، وكشاف المحتاج ٢٢٩/٤.



أولياء بعض، وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>، ولم يشترط الحنفية الإسلام فيمن يلتقط<sup>(٢)</sup>.

و- وقد ذكر الحنفية شرطاً عاماً وهو كون الملتقط أهلاً لحفظ النقط، قالوا: ويتنبه أن يتترع منه إذا لم يكن أهلاً لحفظه<sup>(٣)</sup>، كما أنه لا يشترط أن يكون الملتقط ذكراً عند جميع الفقهاء فيصح التقاط المرأة ولا يتترع منها إلا أن المالكية قيدوا ذلك بما إذا كانت المرأة حرة خالية من الأزواج أو كانت ذات زوج وأذن لها زوجها<sup>(٤)</sup>.

ز- في وجه عند الشافعية أنه إذا التقطه فقير فإنه لا يقر في يده، لأنه لا يقدر على القيام بحضائنه وفي ذلك إضرار باللقيط، والوجه الثاني أنه يقر في يده لأن الله تعالى يقرع بكفاية الجميع.

هذا ما ذكره الشيرازي إلا أن النووي ذكر بأن الصحيح أنه لا يشترط الغنى<sup>(٥)</sup>.

حاشية ابن عابدين: التقاط الكافر صحيح والفاقد أولى، لكن قال ابن عابدين لو كان الملتقط فاسقاً فإنه يتترع منه إن خشي عليه انفجور باللقبط فيترع منه قبل حد الاستهزاء<sup>(٦)</sup>.

د- إذا التقطه عبد دون إذن سيده، فإنه يتترع منه فإن أذن له السيد في الانقضاء أو علم السيد بعد التقاطه وأقره في يده فلا يتترع منه وكان السيد هو الملتقط وهو نائبه في الأخذ والسرية، وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٧)</sup>.

لم يشترط الحنفية الحرية في الانقضاء فقالوا: يصح التقاط العبد المحجور عليه<sup>(٨)</sup>.

هـ- إذا انتقطه كافر وكان اللقبط محكوماً بإسلامه فإنه يتترع منه لأنه يشترط الإسلام في التقاط المسلم ولأن الكفالة ولاية ولا ولاية للكافر على المسلم ولأنه لا يؤمن أن يفتنه في دينه، فإن كان اللقبط محكوماً بكفره أقر في يده لأنه على دينه، ولأن الدين كفروا بعضهم

(١) شرح الك: ز مع حاشية ١: ١١٧/١، والهد: ١٢١/١، ومعني المحتاج ٢: ٢١٨، والنفى ٥: ٧٥٩.

(٢) نهر المختار وحاشية ابن عابدين ٣: ٢١٤.

(٣) لمع المعاني ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٤) الدرر المختار ٢: ١١٢، ودرر المختار ٥: ٢١٤، والنفى ٥: ٧٥٩.

٧٦١/٥

(٥) الهادي ١: ٤١٣، ودرر المختار ٥: ٧٦٩.

(٦) الدرر المختار وحاشية ابن عابدين ٣: ٢١٤.

(٧) حاشية الدرر المختار ١: ١٦٦، ١٦٧، والدرر المختار ٢: ٢١٣، ودرر المختار ٥: ٧٥٩، والنفى ٥: ٧٥٩.

وسنن الإمام ٢: ٤٨٣.

(٨) نهر المختار وحاشية ابن عابدين ٣: ٢١٤.

السفر باللقبط :

٨ - ذكر حكم السنن باللقبط الشافعية والحنابلة مع تفصيل لكن منها يده فيها يني :  
فرق الشافعية بين التفريط المقيم في مكان والغريب عن مكان الملتقط فقالوا :

أ - الأصح أن تغريب إذا كان أمانة واخترت أمانته ووجد لقطاً يند له أن ينقله إلى بلدته لتضارب نية نية نكر شرط أمن الطريق وتوصل الأخبار ، فإن لم تجز أمانته وجهل حاله لم يقر في يده لأنه لا يؤمن أن يستره إذا غاب .

ومشائل الأصح لا يجوز له نقله عشية صباح انفس<sup>(١)</sup> .

ب - وقال الشافعية : إذا وجد يدي لقطاً يند فليس له نقله إلى بلدة تخشونه عيشها وبغسوت العلم والدين والصناعة . وفيه لصياح النسب .  
والأصح أن له نقله إلى بلد آخر .

وهذا الخلاف يتم هو عند أمر الطريق وتوصل الأخبار ، فإن كان الطريق مخروفاً أو انقطعت الأخبار بينها لم يقر اللقبط في يده قطعاً .

ولم يفرق الجمهور (أي جمهور فقهاء

الشافعية) بين مسافة القصر ودونها . وحمل الماوردي الخلاف في مسافة القصر وقطع فيها دونها بخوار ومنعه في الكفاية ، وما عليه الجمهور هو المختص<sup>(٢)</sup> .

ج - وإن وجد اللقبط يدي يادية في جلة أو قبيلة فله نقله إلى قرية وإلى يده بفسده لأنه أرقق به . وفيل وجهان ، فإن كانت يادية في مهنة فله نقله بقصد قطعاً .

د - وإن وجد اللقبط يدي يادية أقر بسده وإن كان أهل جلتهم يتفقون لأنها في حقه كبلية أو قرية . وفيل : إن كانوا يتفقون للنجعة . أي الانتقال لطلب الرمي - لم يقر في يده لأن فيه تضييعاً نسب .

قال الرملي : وعلم مما نقرر أن للملتقط نقل اللقبط من يده أو قرية أو بلدة جلة أو أخرى منه لا تدونه ، وأن شرط جواز النقل مطلقاً إن أمن الطريق والقصد وتوصل الأخبار واختيار أمانة الملتقط<sup>(٣)</sup> .

ويفرق الحنابلة بين السفر باللقبط لغير الملقطة والسفر به إلى مكان للإقامة به . كما يفرقون بين الملتقط إذا كان مستور الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الحيانة وبين من عرفت عدالة وظهرت أمانته .

(١) رواية الشيخ ١٥/ ١١٨ ، وصححه الشيخ ٢٢/ ١٥٩ ، ٢٢١

(٢) وصححه الشيخ ٢٤/ ١٢٠ ، ورواه الشيخ ٢٥/ ١٤٩

(٣) وصححه الشيخ ٢٢/ ١٦٠ ، ورواه الشيخ ٢٥/ ١٤٩

يده كما لو انتقل من أحد جانبي البلد إلى الجانب الآخر.

وإن كان اللقبط من البادية فله نقله إلى الحضر، لأنه ينتقل من أرض البؤس والشفاء إلى الرفاهية والدعة والدين، وإن أقام في حلة يستوطنها فله ذلك.

وإن كان ينتقل به إلى النواضع احتمل أن يقر في يده لأن الظاهر أنه ابن مدوين وإقراره في يد ملتقطه أرجى لكشف نسبه، ويحتمل أن ينتقل منه فيدفع إلى صاحب قرية، لأن أوفه له وأخف عليه.

وكل موضع قلنا ينزع من ملتقطه فإنما يكون ذلك إذا وجد من يدفع إليه ممن هو أولى به فإن لم يوجد من يقوم به آخر في يدي ملتقطه، وإن لم يوجد إلا مثل ملتقطه فملتقطه أولى به إذ لا فائدة في نزعه من يده.<sup>(١)</sup>

حرية اللقبط ورقه:

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن اللقبط حر من حيث الظاهر لأن الأصل في بني آدم إنها هم الحرية فإن الله تعالى خلق آدم وفريته أحراراً وإنها الرق لعارض فلوذا لم يعلم ذلك العارض فله حكم لأصله، وقد روي هذا عن عمر

قال ابن قدامة: من كان مستورا الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الحيانة وأراد السفر باللقبط ففيه وجهان:

أحدهما: لا يقر في يديه، لأنه لم يتحقق أمانته فلم تؤمن الحيانة منه.

والثاني: يقر في يديه، لأنه يقر في يده في الحضر من غير مشرف يهضم إليه فأشبه العدل ولأن الظاهر السر والصفانة.

أما من عرف عدلته وظهرت أمانته فيقر اللقبط في يده في سفره وحضره، لأنه مأمون عليه إذا كان سفره تغير النقطة.

فإن كان سفر الملتقط الأمين باللقبط إلى مكان يقيم به نظراً، فإن كان التقطه من الحضر فأراد الانتقال به إلى البادية لم يقر في يده، لأن مقامه في الحضر أصلح له في دينه وديناره وأوفيه له، ولأنه إذا وجد في الحضر فالظاهر أنه ولد فيه فبقائه فيه أرجى لكشف نسبه وظهور أهله واعتنائهم به.

فإن أراد الانتقال به إلى بلد آخر من الحضر ففيه وجهان:

أحدهما: لا يقر في يده، لأن بقاءه في بلده أرجى لكشف نسبه، فلم يقر في يد المنتقل عنه قياساً على المنتقل به إلى البادية.

والوجه الثاني: يقر في يده، لأن ولايته ثابتة، والبلد الثاني كالأول في الرفاهية فيقر في

(١) انظر لابن قدامة ٧٥٧ - ٧٥٩.

ج - دار فتحها المسلمون وملكوها عنوة وأقروا عليها عليها بجزية.

د - دار كان المسلمون يسكنونها ثم أحلهم الكفار عنها.

ففي هذه الأماكن يعتبر المقبط الذي يوجد فيها مسلماً لكن بشرط أن يوجد به مسلم يمكن أن يكون المقبط منه لأنه يمكن أن يكون لذلك المسلم تغليباً للإسلام<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن فيها مسلم، بل كان جميع من فيها كافراً فهو كافر كما إذا وجد مدثر كفار لم يسكنها مسلم بحتمل الحاقه به، فإن كانت الدار دار كسر وكان فيها مسلمون كمدثر وأسرى فأصح الوجهين عند الشافعية وفي احتمال الاحتياط أن المقبط فيها يعتبر مسلماً تغليباً للإسلام، وفي الوجه الثاني عند الشافعية والاحتياط الآخر للحنابلة يحكم بكفره تغليباً للدار والأكثر<sup>(٢)</sup>.

وعند الحنظلية لا يتخلو حال المقبط من أمور أربعة:

أ - أن يجده مسلم في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرىهم، فإنه في هذه الحالة يحكم بإسلامه حتى لو مات بغسل

وعلى رضي الله تعالى عنها وبه قال عمر بن عبد العزيز والشافعية والمالك ومحمد والثوري وإسحاق<sup>(٣)</sup>.

وللفقهاء في ذلك تفصيل ينظر في (رق ٣ وما بعدها).

الحكم بإسلام المقبط أو كفره:

١٠ - اختلف الفقهاء في الأصل الذي يحكم به على المقبط من حيث الإسلام أو الكفر، هل يكون الأصل في ذلك هو الدار التي وجد فيها من حيث كونها دار إسلام أو دار كفر أو أن الأصل في ذلك هو حال المواجد من كونه مسلماً أو غير مسلم؟

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الاعتبار في ذلك هو الدار التي يوجد فيها المقبط فإن كانت الدار دار إسلام حكم بإسلامه تبعاً للدار التي وجد فيها، والدار التي تعتبر دار إسلام عندهم هي:

أ - دار يسكنها المسلمون ولو كان فيها أهل ذمة تغليباً للإسلام ونظاهم الدار ولأن الإسلام بعلم ولا يُعزل عليه.

ب - دار فتحها المسلمون وقبل ملكها أقربها بيد الكفار صلحاً.

(١) - من إحصاء ٢٢٢/٩، طبرستان ١٢٢/٩، والشمس ٧٢٨/٩، وكشاف الشافعية ٢٢٧/٩، ٢٢٨/٩.

(٢) - الروضة ١٣٣/٩، ١٣٤/٩، وصلى لمصالح ٤١٢/٩، وكشاف الشافعية ٢٢٨/٩، ٢٢٩/٩، والشمس ٧٢٨/٩، ٧٢٩/٩.

(٣) - مطبوع الصنائع ١٩٧/٩، جامع القادري ٣٤٢/٩، بشر دار

إمام القادري، والدار من ١٩٧/٩، ١٩٨/٩، والشمس ٧٢٨/٩، ٧٢٩/٩.

بستان ١٩٧/٩، ١٩٨/٩، وصلى لمصالح ٤١٢/٩، والشمس ٧٢٨/٩، ٧٢٩/٩.

١٩٧/٩، ١٩٨/٩، وكشاف الشافعية ٢٢٨/٩، ٢٢٩/٩.

ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين .

ب - أن يجده ذمي في بيعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها مسلم فإنه يكون ذمياً تحكيماً للظاهر.

ج - أن يجده مسلم في بيعة أو كنيسة أو في قرية من فرى أهل الذمة فإنه يكون ذمياً أيضاً.

د - أن يجده ذمياً في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرأهم فإنه يكون مسلماً<sup>(١)</sup>.

كذا ذكر في كتاب اللقب من الأصل واعتبر المكان، وروى ابن سبابة عن محمد أنه اعتبر حال الواحد من كونه مسلماً أو ذمياً، وفي كتاب الدعوى اعتبر الإسلام إلى أبيها نسب إلى الواجد أو إلى المنكسار، قال الكاساني: والصحيح رواية هذا الكتاب (أي كتاب اللقب، وقد صرح به في العنابة عن الهداية) لأن الموجود في مكان هو في أيدي أهل الإسلام وتصرفهم في أيديهم، واللقب الذي هو في يد المسلم وتصرفه يكون مسلماً ظاهراً، والموجود في المكان الذي هو في أيدي أهل الذمة، وتصرفهم في أيديهم، واللقب الذي هو في يد الذمي وتصرفه يكون ذمياً

وقال المالكية: إذا وجد اللقب في بلاد المسلمين فإنه يحكم بإسلامه، لأن الأصل والغالب وسواء التقطه مسلم أو كافر، وإذا وجد في قرية ليس فيها من المسلمين سوى اثنين أو ثلاثة فإنه يحكم بإسلامه أيضاً تغليبا للإسلام بشرط أن يكون الذي التقطه مسلم، فإن التقطه ذمي فإنه يحكم بكفره على المشهور، ومقابل المشهور ما قاله أشهر وهو أنه يحكم بإسلامه مطلقاً أي سواء التقطه مسلم أو كافر.

وإذا وجد في فرى الشرك فإنه يحكم بكفره سواء التقطه مسلم أو كافر تغليبا للدار والحكم للغالب وهو قول ابن القاسم، وأما أشهر فيقول: إن التقطه مسلم فهو مسلم

(١) د. طبع المصنف ١٢٩٨/٦، وهداية وضع القدر ٣١٥/٥، نشر دار إحياء التراث، وابسط ١١٠/٢١٥

(٢) فتح القدر ٢٤٦/٥

(٣) سورة البقرة / ٢٧٢

(٤) سورة الرحمن / ٤١

(١) د. طبع المصنف ١٢٩٨/٦، وضع القدر وهداية ٣١٥/٥ وابسط ٢١٥/١١٠

أحدهما عن الآخر في الجملة وهو نسب الولد  
وكونه كافراً، ويمكن تصديقه في أحدهما  
لكونه نتما للقبط وهو كونه ابناً له ولا يمكن  
تصديقه في الآخر لكونه ضرراً به وهو كونه  
كافراً فيصدق فيها فيه نفعه فيثبت نسب الولد  
منه، ولا يصدق فيها يضره فلا يحكم بكفروه،  
وهذا ما ذهب إليه الحنفية والشافعية والحنابلة  
قالوا: ولا حق له أيضاً في حضنته.

وقالوا: إنما يكون مسلماً في ادعاء الذي  
له إذا كان ذلك عن طريق الإقرار أما إذا أقام  
الذي بينه عن أن اللقبط ابنه ثبت نسبه منه  
ويكون على دينه خلافاً للإقرار<sup>(١)</sup>.

وإذا كان المدعى عبداً تصح دعواه ويثبت  
نسبه منه لكنه يكون حراً لأنه ادعى شيئين  
أحدهما نفع للقبط والآخر مضرة هو الرق  
فيصدق فيها ينفعه لا يضره، ولا حضنة  
للمعد عليه لاشتغاله بالسيد فيضيع فلا  
يتأهل للحضنة، فإذا أذن السيد جازاً لاتقاء  
مانع الشغل، كما أنه لا نجب عليه نفقة لأنه  
لا مال له ولا على سيده، لأن الطفل محكوم  
بحريته فتكون نفقته في بيت المال، وهذا ما  
ذهب إليه الحنفية والشافعية في المذهب  
والحنابلة.

نفلياً لحكم الإسلام لأنه يعلو ولا يعلى  
عليه<sup>(٢)</sup>.

نسب اللقبط:

٩١ - إذا ادعى اللقبط شخصاً واحداً سواء  
أكان هو الملقط أو غيره فإن كان رجلاً مسلماً  
حراً لحق نسبه به إن أمكن أن يكون منه بأن  
تتحقق فيه شروط الاستحقاق، وهذا ما  
ذهب إليه الشافعية والحنابلة لأن الإقرار  
محض نفع للطفل لا اتصالاً نسبه، ولا مضرة  
على غيره فيه فقبل كما لو أقر له يان<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه الحنفية أيضاً في  
الاستحسان لأن في إثبات النسب نظراً من  
الجانبين، جانب اللقبط بشرف النسب  
والترية والعيبانة عن أسباب الهلاك وغير  
ذلك، وجانب المدعى بولد يستعين به على  
مصالحة الدينية والدنيوية.

وفي القياس عند الحنفية لا تسمع  
الدعوى إلا بينة لأنه يدعى أمراً جائز الوجود  
والعدم فلا بد للرجح أحد الجانبين على  
الآخر من مرجح وذلك بالبينه ولم توجد<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان المدعى ذمياً تصح دعواه ويثبت  
نسبه منه لكنه يكون مسلماً لأنه - كما يقول  
الكاساني - ادعى شيئين يتصور انفصال

(١) بدائع الصانع ١/ ١٩٩، دررمة الطالبين ٥/ ٢٢٤، ومغني

الصانع ٤/ ٢٦٦، والفتاوى ٥/ ٧٢٢ - ٧٢٤، وكشف الصغ

٣٥/ ٢٢

(٢) شرح الخازني ٢/ ٢٢٢

(٣) دررمة الطالبين ٥/ ٢٢٧، والفتاوى ٥/ ٧٢٢

(٤) بدائع الصانع ١/ ١٩٩

إذا كان صاحب الوجه مسلماً وأما إذا استلحقه نعى فلا بد من البيعة<sup>(١)</sup>.

١٢ - وإن ادعى سب اللقبه اثنان، مسلم وكافر أو حر وعبد فهما سواء، لأن كل واحد لو انفرد صحت دعواه، فإذا تنازعا تنازعا أو في الادعى كالأسرار المسلمين فلا بد من مرجح، فإن كان لأحدهما بيعة فهو باء، وإن أقاماً مبتتين تعارضتا وسقطت ولا يمكن استعمالها هنا.

فإذا لم تكن لأحدهما بيعة أو كانت لها بيتان وتعارضتا وسقطتا فإنه يعرض على القافة مع المدعين فيلحق بمن ألحقته به منها، فأروت عائشة رضي الله عن أن النبي ﷺ دخل عليها يوماً مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: «ألم تروى أن مجزاً المدلجي دخل على فرأى أسامة وزيداً وعليهما قظيمة فد غطيا رؤسهما ويدت أقد مها فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض»<sup>(٢)</sup>، فلو لا جواز الاعتناء على القافة لما سرت به النبي ﷺ ولا اعتمد عليه.

هذا ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة، وهو

وفي قول عند الشافعية يلحق الملقب بالعبء إن صدقه السيد وقيل لا يلحق مطلقاً، وقيل: يلحق قطعاً إن كان مأزوماً له في الكساح ومضى زمان إمكانه وإلا فقولان<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية إلى أنه إذا ادعى القبط الملقب أو غيره فلا يلحق سبه به إلا بأحد أمرين.

الأمر الأول: أن يأتي المدعي بيعة تشهد له بأنه ابنه ولا يكفي قول ابنة ذهب له ولد أو طرح، فإن أقام البيعة لحق به سواء كان اللقب محكوماً بإسلامه أو كفرة وسواء كان المستلحق له الذي شهدت له البيعة مسلماً أو كافراً.

الأمر الثاني: أن يكون لدعواه وجه كرجل عُرِفَ أنه لا يعيش له ولد وزعم أنه رماه لقتول الناس: إذا طرح عاشر ونحوه مما يدل على صدقه فإنه يلحق بصاحب الوجه المدعى، سواء كان اللقب محكوماً بإسلامه أو كفرة وسواء كان المستلحق له صاحب الوجه مسلماً أو كافراً وهذا على ما ذهب إليه ابن عرفة والثلاثي وعبد الرحمن الأجهوري، وذهب آخرون إلى أنه لا يلحق بصاحب الوجه إلا

(١) أخرجه مالك مع صاحب الترمذي ١٠٦٠/١، والبخاري، وأبو داود، وابن أبي شيبة، والخطيب ٨٩/٦.

(٢) حديث عائشة: «لم تروى أن مجزاً المدلجي دخل على فرأى أسامة وزيداً وعليهما قظيمة فد غطيا رؤسهما ويدت أقد مها فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض» أخرجه البخاري (صح ترمذي ١٠٦٠/١) ومسلم (١٠٠٨٠/٦) واللفظ للبخاري.

(٣) بدائع الشافعية ١٠٩/١، رد المحتار ١٠٩/١، والشافعية ١٠٩/١، والشافعية ١٠٩/١.

اثنين، وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة لأن المعنى الذي لأجله لحق بالثنين موجود فيها زاد عليه فيقاس عليه، وإذا جاز أن يلحق من اثنين جاز أن يلحق من أكثر من ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال الحنفية: لو ادعى رجلان أن اللقيط ابنيهما ولا بينة لهما فإن كان أحدهما مسلماً والآخر ذمياً فالمسلم أولى لأنه أضع للقيط وكذلك إذا كان أحدهما حراً والآخر عبداً فالحر أولى لأنه أضع له.

وإن كنا مسلمين حريين فإن وصف أحدهما علامة في جسده فالواصف أولى به لأن المدعوتين متى تعارضتا يجب العمل بالراجح منهما وقد ترجح أحدهما بالعلامة لأنه إذا وصف العلامة ولم يصف الآخر دل على أن يده عليه سابقة فلا بد لزوالها من دليل.

والدليل على جواز العمل بالعلامة قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ فَيَبْسُتُهُ قَدْرَ مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَتْ فَيَبْسُتُهُ قَدْرَ مِنْ قَبْرِ كَذَّابٍ وَهُوَ مِنَ الْكَذَّابِينَ<sup>(٣)</sup> فَلَمَّا رَأَى فَيَبْسُتُهُ قَدْرَ مِنْ قَبْرِ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَذَّابِينَ<sup>(٤)</sup> إِنَّ كَذَّابَكُمْ عَظِيمٌ<sup>(٥)</sup>، حكى الله تعالى عن الحكم بالعلامة عن الأمام السالفة ولم يغير

قول أنس رضي الله عنه وعطاه وزيد بن عبد الملك والأوزاعي والليث وأبي نور<sup>(٦)</sup>.

فإن الحنفية القافة بأحدهما حتى به وإن ألحقته بها فعند الشافعية سقط قوتها ولا يلحق بها ويترك حتى يبلغ قفاً بلغ أمر بالتصليب إلى من يعيل طبعه إليه فمن انتسب إليه منها حتى به ولما ورد أن رجلين ادعيا رجلاً لا يدري أيهما أبوه فقال عمر رضي الله عنه: اتبع أيهما شئت<sup>(٧)</sup>، ولأن طبع الولد يميل إلى والده ويحب به ما لا يجد بعينه.

وقال الحنابلة: يلحق بها وكان ابنيهما يرنهما ميراث ابن ويرثانه جميعاً ميراث أب واحد وهذا يروي عن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وهو قول أبي نور بذلك لما روي عن سليمان بن يسار عن عمر في امرأة وطنها رجلان في طهر فقال القافة: قد اشتركا فيه جميعاً فجعله بينهما، وعن الشعبي قال: وعلي يقول: هو ابنيهما وهما أبواه يرنهما ويرثانه<sup>(٨)</sup>.

وقد نص أحمد على أنه إن ادعاه أكثر من اثنين فالحنفية بهم القافة أنه يلحق بالثلاثة، وقال عبد الله بن حامد: لا يلحق بأكثر من

(١) مفتي الحاج ٢/ ٢٨٨، والتمحي ٤/ ٧٧٦ - ٧٧٧.

(٢) أنس، والريثين ادعيا رجلاً.

أمره البيهقي (١١/ ٤١٣).

(٣) روضة الطالبين ٤/ ٤٣٩، ولطيف ١/ ٤٤٤، ومفتي الحاج

٢/ ٢٨٨، والتمحي ٥/ ٧٧٦ - ٧٧٧، ٧٧٦.

(٤) الفتاوى ٥/ ٧٧٢، ٧٧٣.

(٥) سورة يوسف ٢٦ - ٢٨.



أحد الأثوال عند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد وإن كانت المرأة خلية من الزوج وادعت أن اللقيط ابنها فهي الأصح عند الشافعية لا يلحقها إلا بيته لإمكانها إقامة البيعة بالولادة من طريق المشاهدة.

وقابل الأصح عند الشافعية وهو رواية عن الإمام أحمد أنه يلحقها لأنها أحد الأبوين فصارت كالرجل.

وروي عن الإمام أحمد رواية ثالثة نقلها الكوسج عنه في امرأة ادعت ولدا قال: إن كان لها إخوة لم ينسب معروف لا تصفق إلا بيته، وإن لم يكن لها دافع لم يحمل بينها وبينه لأنه إذا كان لها أهل ونسب معروف لم تحف ولادتها عليهم ويتضررون بلحاق النسب بها لما فيه من تعييرهم بولادتها من غير زوجها، وليس كذلك إذا لم يكن لها أهل، ويحتمل أن لا يثبت النسب بدعواها بحال<sup>(١)</sup>.

١٤ - وإن ادعته امرأتان وأقامت إحداهما البيعة فهي أولى به، وإن أقامتا يتبين فهو ابنها عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يكون لواحدة منها.

وعن محمد روايتان: في رواية أبي حفص يجعل ابنها وفي رواية أبي سليمان لا يجعل ابن

عليهم والحكيم إذا حكم عن منكسر غيره فصار الحكم بالعلامة شريعة لنا مبتدأة وإن لم يصف أحدهما علامة فإنه يحكم بكونه ابنا لها إذ ليس أحدهما بلوى من الآخر فإن أقام أحدهما البيعة فهو أولى به وإن أقاما جميعا البيعة يحكم بكونه ابنا لها لأنه ليس أحدهما بلوى من الآخر وقد روي عن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه في مثل هذا أنه قال: إنه ابنهما يرثهما وريثاته، فإن ادعاه أكثر من رجلين فأقام البيعة روى عن أبي حنيفة أنه تسمع من خمسة وقال أبو يوسف من اثنين ولا تسمع من أكثر من ذلك وقال محمد تسمع من ثلاثة ولا تسمع من أكثر من ذلك<sup>(٢)</sup>.

١٣ - وإن ادعى اللقيط امرأة وقالت: إنه ابني فإن كان لها زوج فلا تقبل دعواها إلا بيعة لأن في ادعائها بنوته تحصيل النسب على الغير وهو الزوج وفي ذلك ضرر عليه فلا يقبل قولها فيها بلحق الضرر به فإن أقامت البيعة صححت دعوتها ولحق بها اللقيط ولحق زوجها إن أمكن المعلوم منه ولا ينتهي عنه إلا بلعن.

قال الشافعية: هذا إذا قيدت البيعة أنها ولدت على فراشه فإن لم تشرع للفراش فهي ثبوت نسبه من الزوج وجهان: قال النووي: الأصح المنع، وهذا ما ذهب إليه الحنفية وهو

(١) بدائع الصنائع ٦/ ٢١٠، وضع القلم ٥/ ٣٤٥، ومضى المحتاج ٧/ ٤٧٧، وروضة الطالبين ٥/ ١٢٨، والمغنى ٥/ ٦٤٤ - ٦٦٥

(٢) بدائع الصنائع ٦/ ١٩٩ - ٢١٠

واحدة منها<sup>(١)</sup>. تعالى عنه في حديث أبي حمزة: «وذهب نهر

حر ولك ولاؤه وعليها نفقته»، وفي رواية: «من بيت المال»<sup>(٢)</sup>. ولأن بيت المال وارثه وأمهال مصروف إليه فتكون نفقته عليه، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الأظهر عند الشافعية، ومقابل الأظهر عند الشافعية: لا ينفق عليه من بيت المال وإنما يقتصر عليه من بيت المال أو غيره لجواز أن يظهر له مال<sup>(٣)</sup>.

١٦ - فإن لم يكن في بيت المال شيء أو كان لكن هناك ما هو أهم من ذلك كسد ثغر معظم ضرره لو ترك أو حالت الظلمة دونه فللقهاء في ذلك تفصيل بأنه ما يلي:

قال الحنفية: إذا لم يكن في بيت المال مال وأبى الملتصق أن يتبرع بالإتفاق فبهم النظر بالأمر بالإتفاق عليه لأنه لا يبقى بدون النفقة عادة وللقاضي عليه ولاية الإلزام لأنه ولي كل من عاجز عن التصرف بنفسه بثبت ولايته بحق الدين فيحضر أمره في إلزام الدين عليه، قال المرعشي: وقد قال بعض مشايخنا:

وقال الشافعية: لو تنازعت امرأتان لقيطا وأقامتا بينتين تعارضتا عرض معها على القائف فلو أحقده بإحدهما لحقها ولحق زوجها، فإن لم يكن بينة لم يعرض على القائف لأن استلحاق المرأة إنما يصح مع البينة<sup>(٤)</sup>.

والحكم كذلك عند الحنابلة: إذ أنهم قالوا: لا يثبت الولد بأكثر من أم واحدة لأنه يستحيل أن يكون من أمين فإن أحقته القافة بأكثر من أم سقط قولها ولم يلحق بواحدة عنهما لتبين خطأ القافة وليست إحدهما أولى من الأخرى<sup>(٥)</sup>.

#### نفقة اللقيط:

١٥ - اتفق الفقهاء على أن نفقة اللقيط تكون في ماله إن وجد معه مال من دراهم وغيرها كذهب وحلي (باب منقوفة عليه ومقروضة تحت ولاية مشددة في وسطه، أو كان منقفا في مال عام كالأموال الموقوفة على اللقيط أو الموصى بها لهم.

فإن لم يكن له مال خاص ولم توجد أموال موقوفة على اللقيط أو موصى لهم بها فإن نفقته تكون في بيت المال لقول عمر رضي الله

(١) أخرجه: «ذهب نهر حر ولك ولاؤه».

لعمري ذلك في الأوسط (١٣٨/٢) - والرواية الأخرى أخرجهما عبد البر (١٩/١٩).

(٢) بدائع الصلت ٦/ ١٦٨ - ١٦٩، وأشرح الدرر مع حاشية القندوس ١٤/ ١٦١ - ١٦٢، والحرشي ١٦/ ١٣١ - ١٣٢، وفي المحتاج ٤/ ٤٦٩، وأشرح ١٠/ ٧٥١ - ٧٥٢، بشرح مشي الإسلام ١٩/ ٤٨٢.

(٣) بدائع الصلت ٦/ ١٦١.

(٤) مشي المحتاج ١٩/ ٤٢٨.

(٥) كشف القناع ١٤/ ٣٣٧.

بالانقطاع.

لكن لو اتفق الملتقط وكان للقيط مال يعلم به الملتقط حال إنفاقه فإنه يرجع عليه إذا حلف أنه اتفق ليرجع.

وإن كان الملتقط قد طرحه أبوه عمدا وثبت ذلك بينه أو أقرار فإن الملتقط يرجع بما أنفقته على أبيه إن كان الأب موسرا حين الإنفاق وأن بحلف المتفق أنه اتفق ليرجع لا حصة، فإن كان الملتقط قد ضل عن أبيه أو هرب ولم يطرحه أبوه فلا يرجع المتفق على الأب الموسر لأن الإنفاق حينئذ محمول على التبرع<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: إن تعذر الإنفاق من بيت المال اقتضى له الإمام من المسلمين في ذمة اللقيط كالمضطر إلى الطعام، فإن تعذر الاقتراض قام المسلمون بكفايته قرضا حتى ثبت لهم الرجوع بما أنفقوا على اللقيط ويقسطها الإمام على الأئمة منهم ويجعل نفسه منهم، فإن تعذر استيعابهم لكثيرهم قسطها على من رآه منهم باجتهاده، فإن استورا في اجتهاده غلب فإن ظهر له سيد وجعوا عليه، وإن كان حرا وظهر له مان أو اكتسب مالا فالرجوع عليه، فإن لم يظهر له

بعد أسر القاضي بالإتفاق عليه يكفى ولا يشترط أن يكون ديناً عليه ولأن أسر القاضي نافذ عليه كأمرو بنفسه أن لو كان من أهله، ولو أسر غيره بالإتفاق عليه كان ما يتفق ديناً عليه - أي على الملقط - فكذلك إذا أسر القاضي به، والأصح أن يأمره على أن يكون ديناً عليه لأن مطلقته يحتمل أن يكون للحث والرغبة في غم ما شرع فيه من التبرع فإنها يزول هذا الاحتمال إذا اشترط أن يكون ديناً له عليه فلهذا قيد الأمر به فإذا ادعى بعد يلوغ اللقيط أنه اتفق عليه كذا وصفه الملقط في ذلك وجع عليه به وإن كذبه قالقول قول اللقيط وعلى المدعي اثبته لأنه يدعي لنفسه ديناً في ذمته وهو ليس يأمن في ذلك وإنما يكون أمينا فيما ينبغي به الضمان عن نفسه فلهذا كان عليه إثبات ما يدعيه بالية<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: إذا لم يوجد مع اللقيط مال ولم يكن في بيت المال شيء فتكون نفقته على الملتقط وجوبا لأنه بالتفاته الزم نفسه ذلك ويستمر الإتفاق على الذكر حتى يبلغ قادرا على الكسب وعسى الإنثى إلى أن تتزوج ويدخل الزوج بها بعد إطاعتها. ولا رجوع للملتقط بما أنفق لأنه الزم نفسه بذلك

(١) المحرر جلالته العمودي عليه ١/ ١٢٦، والموسر على شرح الكبير ١/ ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) غلبت للشافعية ١/ ٢٠٦.

عليه بالشفقة إذا شهد عليه، وقال عمر بن عبد العزيز يحلف ما أنفق محسباً<sup>(١)</sup>.

جناية اللقيط والجناية عليه:

١٧ - إن جنس اللقيط الجناية التي تنحسرها العاقلة كاختطأ فأرسلها على بيت المال لأن ميراثه ونفقته في بيت المال فكان عقله فيه كمنصبك، وإن كانت الجناية عبداً فحكمه فيه حكم غير اللقيط؛ فإن كان بالغاً عاقلاً اقتصر منه، وإلا فالدية في ماله إن كان له مال، وإن لم يكن له مال ففي ذمته حتى يوسر كسائر الديون<sup>(٢)</sup>.

١٨ - وإن جنس أحد على اللقيط فإن قُتل خطأ ففيه الدية وتكون لبيت المال لأنها من ميراثه كسائر ماله وهذا إن لم يكن وارثاً، فإن كان له زوجة مثلاً ففيه الميراث والباقي لبيت المال.

وإن قتل أحد عبداً أو أمة فوليته الإمام لقول النبي ﷺ: «السلطان ولي من لا ولي له»<sup>(٣)</sup>، وعلى ذلك فالإمام إن شاء أن يقتص من القاتل وإن شاء أخذ الدية حسب

مال ولا قريب ولا كسب ولا لعبد سيد فالرجوع على بيت المال من مهم الفقهاء أو الغارمين محسب ما يراه الإمام، وفي قول يقوم المسلمون بكفائه نفقة لا قرصاً لأنه يحتاج عاجزاً، وإن قام بها بعضهم اندفع الخرج عن الدين<sup>(٤)</sup>.

وقال الجائبة: إن تعذر الإنفاق عليه من بيت المال فعل من علم حاله من المسلمين الإنفاق عليه لقول الله تعالى: ﴿وَتَصَدَّقُوا عَلَى الْفَقِيرِ وَالْأَعْيُنِ﴾<sup>(٥)</sup>، ولأن في ترك الإنفاق عليه هلاكه وحفظه عن ذلك واجب كإفائه من القربى وهذا فرض كفاية إذا قام به قوم سقط عن الباقيين فإن تركه الكل أحمق، ومن أنفق عليه متبرعاً فلا شيء له سواء كان الملقط أو غيره، وإن لم يتبرع، الإنفاق عليه فأنفق عليه الملقط أو غيره محسباً بالرجوع عليه إذا أيسر وكان ذلك بأمر إمامكم لزم للقيط ذلك إذا كانت النفقة قصداً بالمعروف، وإن أنفق بغير أمر إمامكم محسباً بالرجوع عليه وقال أحمد: تؤدى النفقة من بيت المال، لأنه أولى ما يجب على غيره فكان له الرجوع على من كان السوجب عليه كالضامن إذا قضى عن المقصود عنه، وقال شريح والشافعي: يرجع

(١) انتهى ٢٥/٨٨

(٢) فيوط ١١٠/١١٠، وصي العتق ٢٢٤/٩، فتنه - النسخ ٢٣٣/٩

(٣) حديث والسلطان بي من لا ولي له

أخرجه البخاري (٢٩٩/٢) من حديث عائشة، وقال: صحبت

س

(٤) صي النسخ ٢٢٤/٢

(٥) سورة المائدة ٢٠

## لُكنة

(التعريف)

١ - اللُكنة في اللغة العربي، وهو نفل اللسان، ولكن لُكننا: حصار كذلك فالذكر ألكن، والأُنثى لُكناء، ويقال: ألكن الذي لا يفصح بالعربية<sup>(١)</sup>.

ويؤخذ تعريف اللُكنة عند الفقهاء من تعريفهم لئلكن، قال المزيقي: ألكن هو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف من خارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مضرباً أو بزيادة أو تكراراً<sup>(٢)</sup>، والمالكية هم أكثر الفقهاء استعجالاً هذا اللفظ.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - اللُكنة:

٢ - اللُكنة - بضم اللام وسكون الدال - تحرك اللسان من السين إلى الفاء، ومن الراء إلى

الأصمح لأنه حرم معصوم، وهذا ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة وأبو حنيفة وعبد، وقال أبو يوسف عليه الدية في ماله ولا يقتل به، قال أبو يوسف لأنا نعلم أن للقبط ولياً في دار الإسلام من عصية أو غير ذلك وإن نعد إلا أننا لا نعرفه بهينه ونحن استغناء القصاص يكون إلى الولي كما قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا﴾<sup>(٣)</sup> فيصير ذلك شبهة مانعة للإمام من استغناء القصاص وإذا تعذر استغناء القصاص بشبهة وجبت الدية في مال القتيل<sup>(٤)</sup>.

وإن قُطع طرف اللقبط عمدا انتظر بلوغه مع رشده ليقتص أو يعفو ويحس الجاني إلى أن يبلغ والرشد، وإذا كان اللقبط فقيراً فلا إمام المعفو عن مال لأنه أحبط للقبط لينفق عليه منه<sup>(٥)</sup>.



(١) سورة الإسراء / ٣٣

(٢) الموطأ / ٢٨٨ / ٢، معنى الشذوذ / ٢٨٩ / ٢، كشف

الغمام / ٣٢٠

(٣) معنى النسخ / ١٢ / ١٩٩، وكشف القناع / ٢٣٢ - ٢٣٣

(٤) النسخ / ٣٢٠

(٥) شرح المزيقي / ١ / ١٦

الذين ونحوه، وتعرفها البعض بأنها: حية في اللسان حتى تغير الحروف<sup>(١)</sup>.

واللكنة أعم من اللثغة لأنها تشمل اللثغة وغيرها.

ب - التثنية:

٣ - التثنية هي تكرار التاء، والثمنام الذي يكرر التاء<sup>(٢)</sup>.

واللكنة أعم من التثنية.

ج - القافاة:

٤ - القافاة هي تكرار القاء، والقافاة التي يكرر القاء<sup>(٣)</sup> واللكنة أعم من القافاة.

الأحكام المتعلقة باللكنة:

الاعتداء بالألكن في الصلاة:

٥ - ذهب الشافعية في الجديد وأكثر الخنابلة إلى أنه لا يصح الاعتداء بالألكن بترك حرفاً من حروف الفاتحة أو يبدله بغيره<sup>(٤)</sup>، وهذا يقول الخنابلة على المذهب إلا أنهم لا يحضرون الحكم في الإخلال بحرف من الفاتحة أو إبداله بغيره، بل يقولون بعدم جواز إمامة من لا يتكلم ببعض الحروف، سواء كانت من

الفاتحة أو غيرها<sup>(٥)</sup>.

ويرى هؤلاء الفقهاء أن الألكن إن شُكِنَ من إصلاح لسانه وترك الإصلاح والتصحيح فصلاته في نفسه باطلة، فلا يجوز الاعتداء به، وإن لم يتمكن من الإصلاح والتصحيح: بأن كان لسانه لا يطلوعه، أو كان الوقت ضيقاً ولم يتمكن قبل ذلك فصلاته في نفسه صحيحة، فإن اقتدى به من هو في مثل حاله صح اقتدائه لأنه مثله فصلاته صحيحة<sup>(٦)</sup>.

وقد صرح الشافعية بأنه لو كانت اللثغة يسيرة، بأن لم تمنع أصل مخرج الحرف وإن كان غير صاف لم تؤثر<sup>(٧)</sup>، وقواعد الخنابلة تأيى هذا الحكم، فقد سئل الخبير الرملي الخنفي عما إذا كانت اللثغة يسيرة؟ فأجاب بأنه لم يرها لأئمتنا، وصرح بها الشافعية بأنه لو كانت يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر، قال: وقواعدنا لا تأباه<sup>(٨)</sup>.

وفي الفتاوى الهندية: وأما الذي لا يقدّر على إخراج الحروف إلا بالجهد ولم يكن له قسمة أو قفافة، فإذا أخرج الحروف أخرجه

(١) مرافق إصلاح ص ٤٧، رتبة لتسليط شرح سنة العمل ص ١٨٢، والمجموع ٢٦٧ / ١.

(٢) المجموع ٢٦٩ / ١، والفتاوى أفندية ٨٩ / ٦.

(٣) الصالح البرقوقي أفندي ٨٦ / ١، والمجموع ١٧٩ / ٢.

(٤) سنن الشيخ ٢٢٩ / ١، ونبها للشيخ ١٦١ / ٢، والفتاوى ١١٧ / ٢.

١١٧ / ٢

(٥) الفتاوى الهندية ١٠١ / ١، ورافق التلاخ ص ١٥٧.

(٦) لمصنوع ٢٦٧ / ١، ونبها للشيخ ٢٢٩ / ١، ورافق التلاخ ص ١٥٧.

(٧) ونبها ١١٧ / ٢.

(٨) هذا للمصنوع ١١٧ / ٢، والمصنوع ٢٦٩ / ٢.

(٩) حاشية ابن عابدين ٢٨٦ / ١.

المأموم لا يقرأ في الجهرية، بل يتحمل الإمام عنه فيها<sup>(١)</sup>.

وظاهر كلام ابن البنا من الجنبلة صحة إمامة الأشعث والألكن، مع التكره<sup>(٢)</sup>.

هذا حكم الاقتداء بالألكن الذي يترك حرفاً من الحروف، أو يبدله بغيره، أو لا يفصح ببعض الحروف.

٦ - أما إذا كانت اللكنة متمثلة في عدم القدرة على التلفظ بعرف من الحروف إلا بتكرار، فقد اختلف الفقهاء في حكم الاقتداء بصاحب هذه اللكنة.

فقال الشافعية والحنابلة: تكره إمامة التمام والمساواة، وتصح الصلاة خلفهما، لأنها يأتیان بأحرف من الكلام، ويزيدان زيادة مما مغلومان عليها فعفي عنها، ويكره تقديمها لهذه الزيادة<sup>(٣)</sup>.

وصرح الشافعية بأنه لا فرق بين أن يكون هذا التكرار في المفردة أو غيرها<sup>(٤)</sup>.

ويرى الحنفية أن من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف إلا بتكرار فيجتم عليه بذلك الجهد لإصلاح لسانه وتصحيحه، فإن لم يبدل لا يؤم إلا مثله، ولا تصح صلاته إن

على الصحة لا يكره أن يكون إماماً لغيره<sup>(٥)</sup>. ويرى المالكية في المذهب وبعض الحنفية وأبو ثور وعطاء وقتادة صحة الاقتداء بالألكن<sup>(٦)</sup>.

وهذا ما اختاره المزني إلا أنه قيد صحة الاقتداء به بأن لم يطاوعه لسانه، أو طأوعه ولم يعض زمن يمكن فيه التعلم، وإلا فلا يصح الاقتداء به<sup>(٧)</sup>.

جاء في الشرح الصغير: جاز إمامة ألكن<sup>(٨)</sup>، وقال الخطيب: ظاهر كلام المصنف (حليل) أن إمامته جائزة من غير كراهة<sup>(٩)</sup>، ويقول ابن رشد بكراهة الائتنام بالألكن، إلا أن لا يوجد من لا يرضى سواء<sup>(١٠)</sup>.

قال المنطحاتوي من الحنفية نقلاً عن الحاتية: ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل: تصح إمامته لغيره لأن ما يقوله صار لغة له<sup>(١١)</sup>.

ويرى الشافعية في القديم صحة الاقتداء بالألكن في السرية دون الجهرية، بناء على أن

(١) مفتاح الحنفية ١٤٦/٤.

(٢) مرقاة المفاتيح ١١٢/٢، والشرح الصغير ١٤٥/١. وابن عسك ٣٩١/١، بحاشية الطحاوي على مرقاة خلاص ص ١٥٧، والمصنف ٢٢٧/٤.

(٣) مفتاح المحتاج ١٢٩/١.

(٤) شرح الصغير ١٤٢/١.

(٥) مرقاة المفاتيح ١١٢/٢.

(٦) تلخيص الإيضاح ١٧/١، غرر الحقائق ١٤٤/١.

(٧) حاشية الطحاوي على مرقاة خلاص ص ١٥٧.

(٨) مفتاح المحتاج ١٢٩/١.

(٩) إنباء ١٧٧/٢.

(١٠) مفتاح المحتاج ١٢٩/١، والمقي ١٢٨/١.

(١١) مفتاح المحتاج ١٢٩/١.

أمكنه الاقتداء بمن يحسن أو ترك جهده أو  
وجد قسراً الفرض خالياً عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية جاز إمالة الألفين لساكن  
وثلثة، وهو من لا يستطيع إخراج بعض  
الحروف من مخارجها، سواء كان لا ينطق  
بالحرف أبداً، أو ينطق به مغنياً ولو بزيادة أو  
تكرار<sup>(٢)</sup>.

وللتفصيل (ر: قراءة ف ٩).

## لَمَزَ

التعريف:

١ - اللمز في اللغة: العيب في السر،  
وأصله الإشارة بالعين والراس والثقة مع  
كلام عفي.

وقيل: هو العيب في الوجه والوقوع في  
الناس، يقال: لمزه يلمزه من بابي ضرب  
وقتل: عابه، وقال اللحياني: المماز  
والمماز: النمام، ومنه قوله تعالى في  
التنزيل: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ  
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا  
يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ يُسْرُوذِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>  
ولا يخرج معنى الاصطلاح عن معنى  
الغمز<sup>(٤)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الهمز:

٢ - من معاني الهمز في اللغة: الغمز



(١) سورة النور / ٧٩

(٢) الصباح، كسان السمرية، والمعزوب بلربط

الإماماني، وتفسير القرطبي ١/١٦٦، ٢/٢١٦، ٣/٢١٦

(٣) ١٨١/٢٠

(٤) حاشية تلميح على نحو ٢/٢١٦

(٥) قراءة ٢/١٨١





غاية النقص بعد أن كان كاملاً بالإيمان  
 وضم تعالى إلى هذا الوعيد الشديد في  
 نفس الآية قوله ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ  
 الْكَافِرُونَ﴾ للإشارة إلى عظمة إثم كل  
 واحد من تلك الثلاثة، وقال: وقدمت  
 المسخرية، لأنها أبلغ الثلاثة في الأذية  
 لاستدعائها تنقيص المزمع في حضرته، ثم  
 اللمز لأنه العيب بما في الإنسان، وهذا دون  
 الأول ثم التبرز وهذا نداؤي بلفظه وهو دون  
 الثاني إذ لا يلزم مطابقة معناه للفظه فقد  
 يلقب الحسن بالفحيح وعكسه<sup>(١)</sup>.



أَلْقُسُوءَ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ  
 الْكَافِرُونَ<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا  
 تَتَّبِعُوا الْفُسُوءَ﴾ وهذه الآية مثلاً قوله  
 تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي لا  
 يقتل بعضكم بعضاً لأن المؤمنين كنفوس  
 واحدة فكانه يقتل أخيه قاتل نفسه. .  
 والمعنى: لا يحب بعضكم بعضاً. تنبيه  
 على أن العاقل لا يعيب نفسه فلا ينبغي أن  
 يعيب غيره، لأنه كنفسه<sup>(٤)</sup>.

وقد أورد ابن حجر الهيتمي اللمز باعتبار  
 من كباثر الذنوب، ثم قال: وغير بين  
 صفني: تلمزوا، وشابزوا. ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا  
 الْفُسُوءَ وَلَا تَابِزُوا﴾<sup>(٥)</sup>، لأن الملموز قد لا  
 يقدر في الحال على عيب يلزم به لزمه  
 فيحتاج إلى تتبع أحواله حتى يظفر ببعض  
 عيوبه بخلاف التبرز فإن من لقم بما يكره  
 فلهذا عن تلقب الآخر بنظير ذلك حالا  
 فوقع التفاعل ثم قال: ومعنى: ﴿وَيَسُنَّ  
 أَلْيَقَمُ الْقُسُوءَ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾<sup>(٦)</sup> أن من  
 فعل إحدى الثلاثة استحق اسم الفسق وهو

(١) سورة الممتحنة / ١٩

(٢) سورة النساء / ١٩

(٣) تفسير القرطبي ١/ ٢٦٧، وقروا من التروا الكثير

٤ / ٢ وما بعدها

(٤) سورة الممتحنة / ١٩

(٥) سورة الممتحنة / ١٩

(٦) القروا ١ / ٤ وما بعدها

واللمس في الاصطلاح: ملاقاته جسم  
لآخر على وجه كان<sup>(١)</sup>.  
والفرق بين اللمس واللمس: أن اللمس  
انقضاء الجسمين، سواء كان لقصد معنى أو  
لا، واللمس هو اللمس لطلب معنى.  
فاللمس أخص من اللمس<sup>(٢)</sup>.

## لَمَسَ

التعريف:

ب - المباشرة:  
٣ - المباشرة في اللغة: الإلقاء بالبشرتين،  
يقال: باشر الرجل زوجته: تمتع بشرتها،  
وباشر الأمر تولاه بشرته وهي يده. قال ابن  
منظور: مباشرة المرأة ملاستها، وكفى بها  
عن الجماع<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَلَا  
يُكْسِرُهُمْ وَهْزُهُمْ لَأَنبَغَ عَنكِوْنَ إِنَّا نَسْجِدُ﴾<sup>(٤)</sup>.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لهذا  
اللفظ عن معناه التقوي<sup>(٥)</sup>.  
ويرادف اللمس المباشرة في بعض  
إطلاقاتها.

١ - اللمس لغة: الحس والإدراك بظاهر  
البشرة كاللمس، ويكنى به وبالملاسة عن  
الجماع، وقيل: ﴿لَمَسْتُمُ﴾<sup>(٦)</sup>  
﴿لَمَسْتُمُ الْيَسَاءَ﴾ حملاً على اللمس وعلى  
الجماع. وقيل: اللمس: المس باليد<sup>(٧)</sup>.  
واللمس اصطلاحاً هو: ملاقاته جسم  
لجسم لطلب معنى فيه كحرارة أو برودة أو  
صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة، كأن يلمس  
ليعلم هل هو آدمي أو لا<sup>(٨)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - المس:

٢ - من معاني المس في اللغة: اللمس  
والجنون، ويكنى به عن التكاثر<sup>(٩)</sup>.

الأحكام المتعلقة باللمس:  
لمس المرأة بالنسبة لنقض الوضوء:  
٤ - اختلاف الفقهاء في حكم لمس المرأة

(١) حاشية الدرر: ١/ ١١٦

(٢) موفات جليل: ١/ ٢٩٧

(٣) شعرات، والجماع غير. ومن العوض.

(٤) سورة انفق: ١٨٧

(٥) حاشية ابن عابد: ١/ ١١٨، ومروءة الفقه لبركي.

(٦) سورة لقمان: ١٦

(٧) لغة العرب، والمعونات لمراعي الأمهاني، والجماع  
المس

(٨) حاشية التفسير: ١/ ١١٨

(٩) المفردات، والمفردات المعبية

بالنسبة لنقض الوضوء.

يسواه أكاذن اللبس بين الرجال أم بين

النساء، فاللبس بلذة ناقض.

والنقض باللبس مشروط بشروط ثلاثة.

أن يكون اللباس بالغا، وأن يكون

اللبس ممن يشتهي عادة، وأن يقصد

اللبس اللذة أو يجهدها.

ولا ينقض الوضوء بلذة من نظر أو ذكره

ولم يحدث إغناط ما لم يحد بالفعل، ولا

لبس صغيرة لا تشتهي أو بهيمة أو رجل

ملتج، إذ الشأن عدم التلذذ به عادة إذا

كملت لحجته<sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أنه إذا التفت بشرتا

رجل وامرأة أحنية تشتهى، انتقض وضوء

اللبس منهما، سواء كان اللبس الرجل أو

المرأة، وسواء كان لللبس شهوة أم لا،

تعقبه لذة أم لا، وسواء قصد ذلك أم حصل

سهواً أو اتفاقاً، وسواء استدام اللبس أم

فارق بمجرد التقاء الفشتين، وسواء لبس

بعض من أعضاء الطهارة أو غيره، وسواء

كان اللبس أو اللبس به صحيحاً أو

اشتباه، زائفاً أو أصلياً، فكل ذلك ينقض

الوضوء، وهل ينقض وضوء الملبوس؟ فيه

قولان مشهوران، وذكر الماوردي والقاضي

حسين والمنزلي وغيرهم أن القولين متيان

فيرى الحنفية وأحمد في رواية أن لبس

الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينقض

الوضوء، وروى ذلك عن علي وابن عباس

رضي الله عنهم وعطاء وطاوس والحسن

وسروق<sup>(٢)</sup>.

ثم اختلفت الحنفية في التماسه القاحشة

وهو أن يباشر الرجل المرأة ويشترلها

وليس بينهما ثوب ولم ير يلاً، فذهب أبو

حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكون حدثاً

استحساناً، والقبيل أن لا يكون حدثاً وهو

قول محمد، وهل تشترط ملاقة الفرجين

وهي مستهمة؟ على قولهما لا يشترط ذلك

في ظاهر الرواية وشرطه في النزاع، وذكر

الكرخي ملاقة الفرجين أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: ينقض الوضوء باللبس

المتوضيء المتأخر لشخص بلذة به عاثة من

ذكر أو أنثى ولو كان الملبوس غير بالغ سواء

أكان اللبس لزوجته أو أجنبية أو محرماً أم

كان اللبس لغيره أو شعر أم من فوق حائل

كثوب، وسواء أكان الحائل خفيفاً محسوساً

اللبس معه بطراوة البدن أم كان كثيفاً،

(١) الفتاوى الهندية ١٣/١١، وسمي مع شرح الكفر

١٨٧/١

(٢) مدخل المحتاج ١٨٧/١، ط، إمام، الفتاوى الهندية

١٨٧/١، والنسب ١٨٧/١

(٣) حاشية المصنف ١٨٧/١

الحقبة ويتنقض به عند الجمهور.  
والنقصيل (ر: فرج ف ٤).

لنس الحائض والنفساء والجانب  
للمصحف:

٦ - يحرم على المحدث والحائض والنفساء  
والجانب من المصحف لقوله تعالى: ﴿وَلَا  
يَمْسُ وَلَا يَمَسُّهُنَّ﴾ (١)، ولقول النبي  
ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر» (٢).

والنقصيل (ر: جناية ف ١٠) وحديث  
ف ٢٦، ومصحف).

لنس الصائم للمرأة:

٧ - يرى جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية  
والحنابلة - أن الصائم إذا عمد إزال العني  
بالمس والتفيل ونحوهما فإنه يوجب  
الفضاء دون الكفارة.

وعمد المالكية يوجب الفضا، والكفارة  
عند حصول الإزال.

(والنقصيل في صوم ف ٤١).

لنس المحرم للمرأة وأثره على النمس:

٨ - إذا لمس المحرم المرأة بشهوة أو قبال أو  
باشرة بغير جماع فيجب عليه الدم، سواء

على انفرادين، فمن قرأ ﴿لَسْتُمْ﴾ لم  
ينقض الملموس لأنه لم يمس. ومن قرأ  
﴿لَأَنْتُمْ﴾ بنقضه لأنها مفارقة، واختلف  
في الأصح من القولين فصحيح الروباني  
والشاشي عدم الانتقاض، وصحيح لأكثر  
الانتقاض (١).

والمشهور من مذهب أحمد أن لمس  
النساء لشهوة ينقض الوضوء ولا ينقضه لغير  
شهوة، وهذا قول علقمة وأبي عبيدة  
والنخعي والحكم وحسد والثوري  
وإسحاق والشعبي (٢).

ولا ينقض من الرجل الطفلة ولا المرأة  
الطفل، أي من دون سبع (٣).

ولا يخص لمس النافض باليد بل أي  
شيء من أقر شيئاً من بشرتها مع الشهوة  
انتقض وضوؤه به سواء كان عضواً أصب أو  
زائداً.

ولا ينقض من شعر المرأة ولا ظفرها ولا  
سنبها ولا ينقض لمسها لشعره ولا سنبه ولا  
ظفره (٤).

أثر لمس الفرج في انتقاض الوضوء:

٩ - لمس الفرج لا ينقض به الوضوء عند

(١) المشهور ١٦/٢٠ بشره مكافاة الطاهر.

(٢) المسمى مع الفرج كثر ١/١٠٨٧، ١٨٧.

(٣) انتقض بغيره ١/٢٩.

(٤) المسمى مع الشرج كثر ١/١٨٠.

(١) موزة نوحمة ١/٢٩.

(٢) حديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر»

أورد: لفتني في صحيح الرواة ١/١٦٦ (١٩٧) و١٠٨.

الطبراني في الكبير والصغير - ج ١ - ص ١٠٧.

وذهب الشافعية إلى أن كل عقد يشترط فيه الرؤية لا يصح بدونها، ويؤخذ من عباراتهم أنهم لا يعتبرون اللبس وسيلة لحصول العلم بحقيقة المبيع<sup>(١)</sup>.

أثر اللبس في ثبوت حرمة المصاهرة:  
١١ - اختلف الفقهاء فيما لو لمس الرجل امرأة بشهوة هل يحل له الزواج بأصولها ولزوجه؟

يرى المالكية والشافعية والحنابلة في الجملة أن لمس أجنبية سواء كان لشهوة أو لغيرها لا ينشر حرمة المصاهرة<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى ثبوت حرمة المصاهرة باللمس والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة كما ثبتت بالروضة.

ولا فرق عند الحنفية في ثبوت الحرمة باللمس بين كونه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو مخطئاً<sup>(٣)</sup>.

#### الرجعة باللمس:

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية إلى صحة الرجعة باللمس بشهوة وسائر مقدمات الجماع، إلا أن المالكية يشترطون لصحة

أنزل منها لم تم ينزل، ولا يفسد حجه اتفاقاً بين الحنفية والشافعية والحنابلة.

إلا أن الحنابلة قالوا إن أنزل وجب عليه بدنة.

وقال المالكية: إن أنزل من فسد حجه، وعليه ما علي الجماع، وإن لم ينزل فعليه بدنة.

وللتفصيل (ر: إجماع ف ١٧٦).

#### اللمس بين الرجل والمرأة للعلاج:

٩ - ذهب الفقهاء في الجملة إلى عدم جواز لمس الرجل شيئاً من جسد المرأة الأجنبية الحية، إلا أنهم أجازوا للطبيب المسلم إن لم توجد طيبة أن يداوي المريضة الأجنبية المسلمة وينظر منها ويلمس ما تنجره الحاجة إلى نظره ولمسه، ويجيزون للطبيبة أن تنظر وتلمس من المريض ما تدعو الحاجة الملحة إلى نظره ولمسه إن لم يوجد ضيق يقوم بمداواة المريض.

وللتفصيل (ر: عورة ف ١٥، ١٨).

قيام اللبس مقام الرؤية في حصول العلم بالمبيع:

١٠ - يرى الحنفية والمالكية والحنابلة أنه بحصول العلم بحقيقة المبيع باللمس<sup>(٤)</sup>.

(١) سائغ بن عباس ٦٨/٤، وعبدية المصنف ١٢/٣، ص ١٢٦، من الإجازات ١٢٦/٤.

(٢) مني المحتاج ١٦/٤، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١

الرجعة أن يتوي الزوج باللمس الرجعة.

ويرى الشافعية والحنابلة في المذهب  
عدم صحة الرجعة باللمس وبغيره من مقدمات  
الجماع<sup>(١)</sup>.

## لَمَم

لمس الزوج زوجته المظاهر منها:

١٣ - ذهب الحنفية وأكثر المالكية وأحمد  
في إحدى الروايتين عنه إلى حرمة نواحي  
الجماع من تقبيل أو لمس أو مباشرة فيما  
دون الفرج قبل التكفير.

ويرى الشافعية في الأظهر وبعض  
المالكية وأحمد في رواية إباحة نواحي  
الوطء فلا يحرم عندهم لمس الزوج زوجته  
المظاهر منها ولا تقبيلها ولا مباشرتها فيما  
دون الفرج.

وليفصل: (ر: عهده ف ٢٢).

التعريف:

١ - من معاني اللمم لغة: الجمع،  
وصغار الذنوب، ومقاربة الذنوب من غير  
إيقاع فعل<sup>(٢)</sup>.

واللمم في الاصطلاح: ما دون الوطء  
من القبلة والعمرة والنظرة والمضاجعة، قاله  
ابن مسعود وأبو سعيد الخدري وحديثه  
رضي الله عنهم ومروى.

وقال أبو هريرة وابن عباس رضي الله  
عنهم والشعبي: اللمم كل ما دون الزنى،  
وقال الفرطلي: اللمم هي الصغائر التي لا  
يسلم من الوقوع فيها إلا من عصمه الله  
وحفظه<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الكبائر:

٢ - الكبائر جمع كبيرة وهي في اللغة:  
الآثام<sup>(٤)</sup>.



(١) المفرد والمصاح.

(٢) تفسير الفرطلي ١٧/١٠٦، ١٠٧، تفسير الطبري

٢٩، ٣٨/١٧

(٣) المصاح الصغير

(٤) سلة ١١٩٣/١، والفرطلي العفة من ١٣٤، رضي

لمصاح ٣٣٧/٣، وكشاف الطراز ٢٤٣/٥

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ عن معناه اللغوي<sup>(١)</sup>.  
والمعصية أعم من اللطم.

الحكم الإجمالي:

٥ - اللطم بمعنى الصفات من الذنوب لا يقدح العدالة، لا مع الإصرار، لأن التحرر منها غير ممكن<sup>(٢)</sup>.

قال الغزالي: الصغيرة لا تقلح في العدالة ولا توجب فسوقاً إلا أن يصر عليه<sup>(٣)</sup>.

وقال الغزالي: لا يخلو الإنسان عن غيبة وكذب وبغية ولعن وسفاهة في غضب فلا ترد شهادته بسببها إلا عند الإصرار<sup>(٤)</sup>.

وحذ الإصرار كما قال ابن عابدين نقلاً عن ابن نجيم: أن تتكرر منه الصغيرة تكراراً يشعر بقله المبالاة بدينه، ومقتضاه أنه غير مقدر بعقد، بل مفرغ إلى الرأي والعرف، والظاهر أنه لا يكون بمرتين إصرار<sup>(٥)</sup>.

والتمييز في (إصرار ف ٢)، وكبائر و صفات ف ٤).

وفي الاصطلاح عرفها الجرجاني بأنها: ما كان حرماً محضاً شرع عليها عقوبة محضة بنصر قاطع في الدنيا والآخرة<sup>(٦)</sup>.  
وقيل: إنها ما يترتب عليها حد أو تؤخذ عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب، قال شارح المفيدة الطحاوية: وهذا أمثل الأقوال<sup>(٧)</sup>.  
والكبائر ضد اللطم.

ب - الصفات:

٣ - الصفات لغة: من صغر الشيء فهو صغير ويجمعه صغار والصغيرة صفة، وجمعها صغار أيضاً، ولا تجمع على صفات إلا في الذنوب والآثام<sup>(٨)</sup>.

وأما في الاصطلاح فقد عرفها البعض بأنها: كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار.

وقيل: الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الآخرة<sup>(٩)</sup>.

والصلة بين الصفات واللطم التساوي.

ج - المعصية:

٤ - المعصية أو المعصيان في اللغة: الخروج عن الطاعة<sup>(١٠)</sup>.

(١) تفسير القرطبي ١/ ٤٣٢.

(٢) نهاية المحتاج ٨/ ٢٧٩، وكسر الجار ٤/ ١٧٧، وإجماع.

علم المتن ١/ ١٦، وشمس ١/ ١٧٧.

(٣) الترويق للغزالي ١/ ١٧.

(٤) تهذيب ٢/ ٢٨١.

(٥) حاشية ابن عابدين ١/ ١٢١، والرحمن ٢/ ٢٠٠، والمغني.

١/ ١٧٧، ونهضة المحتاج ٨/ ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٦) الترمذ، للبرقاني.

(٧) شرح المنهاج الطحاوية ص ٢٥، شرح مؤسسة الرسالة.

(٨) المعجم الكبير.

(٩) شرح التلخيص الطحاوية ص ٢٥، شرح مؤسسة الرسالة.

(١٠) المعجم للرافع، الأصفهاني.



وفي الاصطلاح قال البركلي: اللعب هو  
فعل الصبيان يعقبه التعب من غير  
فائدة<sup>(١)</sup>.

واللهو أعم من التعب.

الأحكام المتعلقة باللهو:

أ- اللهو بمعنى اللعب:

٣- الأصل في هذه المسألة هو قول النبي  
ﷺ: وكل شيء يلهو به ابن آدم فهو باطل  
إلا ثلاثاً: ربه عز قوسه، ونأديه قوسه،  
وملاعبته أهله<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنه أفاد أن كل ما  
يطلبه به الإنسان مما لا يفيد في العاجل  
والآجل فائدة دينية فهو باطل ولا اعتراض فيه  
متعين، إلا هذه الأمور الثلاثة فإنه وإن  
فعلها على أنه يطلب بها ويستأنس وينشط  
فإنها حتى لاتصلها بما قد يفيد، فإن الرمي  
بالقوس وتأديب القوس فيها عون على  
اقتتال، وملاعبته المرأة قد تقضي إلى ما  
يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده، فلهذا  
كانت هذه الثلاثة من الحق وما عداها من  
الباطل<sup>(٣)</sup>.

قال الخطابي: في هذا بيان أن جميع

## لَهُو

التعريف:

١- اللهو في اللغة: كل باطل ليس عن  
الخير وعما يعنى<sup>(٤)</sup>.

وقال الطرطوشي: أصل اللهو: الترويح  
عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة.

وقال الفرطني: وقد يكنى باللهو عن  
الجماع، وإنما سمي الجماع لهوا لأنه  
ملهى للقلب<sup>(٥)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ  
عن المعنى اللغوي في الغالب وهو كل ما  
يتنافى به الإنسان فيلعبه ثم ينفضي<sup>(٦)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

اللعب:

٢- من معاني اللعب في اللغة: طلب  
الفرح بما لا يحسن أن يطلب به<sup>(٧)</sup>.

(١) ترمذ العقلي البركلي

(٢) حديث جبري، يلهو به ابن آدم.

أخرجه أحمد (٤/ ١١٤) وأبو بكر (٥/ ٩٤) من حديث عائشة

ابن عمر، وألفظه لا بد. وبمسند أحمد (٥/ ٩٤) من حديث عائشة

(٣) كذا، أخرج عن سميد بن القوي (٥/ ٩٤) من حديث عائشة (٥/ ٩٤)

(٤) ١٤١

(٥) كذا، لا في نسخة الكوفي (٤/ ١٣٥)

(٦) كذا، لا في نسخة الكوفي، وأخرجه الطرطوشي (١١/ ٢٧١)

(٧) كذا، لا في نسخة الكوفي، وأخرجه الطرطوشي (١١/ ٢٧١) وأخرجه

الطبراني (٤/ ٢٤٤)

(٨) كذا، لا في نسخة الكوفي (٤/ ٢٧١)

جماعة بحرمته<sup>(١)</sup>.

والتخصيل (ر) استماع ف ١٥ - ٢٢ ،  
وغناء ف ٤ .

ضرب الملاهي :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المصروب  
بآلات اللّهُو ذوات الأوتار - كالربابة والعود  
والقانون - رسماعه حرام<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر الهيتمي : الأوتار  
والمعازف كالطهور والعود والصنج - أي ذي  
الأوتار - والرباب والجنك والكمندجة  
والسّطير والدريج وغير ذلك من الآلات  
المشهوره عند أهل اللّهُو والسّماع والغفوق  
هذه كلها محرمة بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

وقال القرطبي : أما الخزامير والأوتار  
والكوبة فلا يختلف في تحريم استماعها  
ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من  
السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك، وكيف  
لا يحرم وهو شعار أهل الخمر والغفوق  
ومهيج الشهوات والفساد والمجون، وما كان  
كذلك لم يشك في تحريمه ولا في تفسيره

أنواع اللّهُو محظورة، وإنما استثنى رسول  
الله ﷺ هذه الخلال من جملة ما حرم منها،  
لأن كل واحدة منها إذا تأملتها وجدتها معبّنة  
على حق أو فريضة إليه، وبدخل في معناها  
ما كان من المناقاة بالسّلاح والبشد على  
الأقدام ونحوهما مما يرضى به الإنسان،  
فيتوقح بذلك بدنه ويفتري به على مجالدة  
العدو.

فأما سائر ما يتلّهي به البطالون من أنواع  
اللّهُو كالنرد والشّطرنج والمزاحلة بالحمام  
وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في  
حق، ولا يستجمل به للدرك واجب فمحظور  
كله<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (لح ف ٣ وبعدها)

ب - اللّهُو بمعنى الغناء :

٤ - ذهب الفقهاء إلى حرمة الغناء إذا كان  
بشعر يشبّ فيه بذكر النساء ووصف  
محاسنهن وذكر الخمر والمجربات لأنه  
اللّهُو والغناء المذموم بالاتفاق<sup>(٥)</sup>.

وأما إذا سلم الغناء من الفتن والعلامة  
فأباحه بعض الفقهاء وكرهه الآخرون وقال

(١) برقة مصحوبة ٥٤ / ٤ ، وضع الخليل ٢٦ / ١ ، راجع عليه  
الدين ٢٧ / ٢ ، ٢٨ / ٢

(٢) الفرج المصنف ٥٠٩ - ٥١٣ ، والسنن ١٧٣ / ١ ، والناية  
١٠٠ / ١ ، وقدر المختار ٢٢٣ / ٥ ، برقة مصحوبة  
٧٩ ، ٧٨ / ٤

(٣) كره - الفرج عن معجمات المصنف والجمع ١١٢ / ١ ، ١١٣ -

(٤) معالم السنن للمصنف ٢٤١ / ٢ ، ٢٤٢ ط المطبعة  
العالية ، وسائق الصنيع ٢٠٩ / ١ ، ونحوه جديّة  
٢٢٢ / ٥

(٥) تفسير القرطبي ٢٤ / ٤

فاعله وثائمه<sup>(١)</sup>.

وللتفصيل فيما يحل وما يحرم من  
اتساعي (ر)، معازف، واستماع ف ٢٦ -  
(٣٠).

## لِساوِط

التعريف:

١ - اللواط لغة: مصدر لاط، يقال: لاط الرجل ولاوط: أي عمل عمل قوم لوط<sup>(٢)</sup>.  
وامتلاحاً: إيلاج ذكر في دبر ذكر أو  
نسي<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

الزنا:

٢ - الزنا في اللغة: الفجور.

وفي الاصطلاح عرفه الفقهاء بتعارفات  
مختلفة، منها تعريف الحنفية للزنا بالمعنى  
الأعم وهو يشمل ما يوجب أخذ وما لا يوجب  
بأنه: وهه الرجل المرأة في الفل في غير المثلث  
وشبهه<sup>(٤)</sup>.

وعرفه الشافعية بأنه: إيلاج الذكر بفرج  
محرم لعينه خال عن الشبهة مشبه طبعاً<sup>(٥)</sup>.  
ويتفق المذاهب والزنا في أن كلا منهما وطء



(١) الصالح.

(٢) مادة اللطاع ١٠٢٢.

(٣) لسان العرب، ومع الخاور ٣١٠، ورو المعجم ١١٢٢.

(٤) نسي المصنف (١٢٣) - ١٢٤.

(٥) لسان العرب، نسي المصنف (١٢٣) - ١٢٤.

اللاط هي عقوبة الزاني، فيرجم المحصن ويحلد غيره ويفرب لأنه زنا بدليل قوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذَّكَرَ الْفَحِشَةَ﴾<sup>(٢)</sup>، وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «إذا لم يزل الرجل الرجل فيها زانيان»<sup>(٣)</sup>.

٥ - هذا في الجملة، ويظهر الفقهاء ولخالفهم في هذا الحكم تفصيل:

فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجب الحد بوطء امرأة اجنية في غير قبلها ولا بالواط بل يعز.

وقال أبو يوسف ومحمد: اللواط كالزنا فيحد جنساً إن لم يكن أحصن ورعاً إن أحصن.

ومن ذكر اللواط منه يقتل على المضي به عند الحنفية<sup>(٤)</sup>.

ومن فصل اللواط في عياله أو أمته أو منكوحته لا يجب عليه الحد باتفاق الحنفية وإنما يعز لأن كتابه المحظور<sup>(٥)</sup>.

محرم، لكن اللواط وطء في العبر، والزنا وطء في القبل.

الحكم التكليفي:

٣ - اتفق الفقهاء على أن اللواط محرم وأنه من أغلظ الفواحش<sup>(٦)</sup>.

وقد ذمّه الله تعالى في كتابه الكريم وعاب على فعله فقال تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الذَّكَرَ مَا سَبَقَكُمْ بِمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْكُمْ الْفَعْلَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿إِنَّكُمْ لَأَتُونَ الرِّجَالَ شَبَوهُ مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿لَا تَسْأَلُونَ عَنْ عِلْمِ رَبِّكُمْ فَتُعْرِضُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

وقال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ﴾<sup>(١٢)</sup>.

وقد ذمّه الرسول ﷺ بقوله: «لعن الله من عمل عمل قوم لوط، ولعن الله من عمل قوم لوط، ولعن الله من عمل قوم لوط»<sup>(١٣)</sup>.

عقوبة اللاط:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن عقوبة

(١) سورة الإسراء/٢٦.

(٢) سورة الأعراف/٨.

(٣) حديث «إذا لم يزل رجل رجل فيها زانيان».

(٤) أخرجه البيهقي (٢٢٣/٨) وقال: «هو منكر هذه الإسناد».

(٥) ذكره ابن حجر في التلخيص (٥٥/٢) أن في حديثه زوراً فيها كماله.

(٦) فتح الباري مع المصنف (١٥/١)، وقرئ (١٨/٣)، وعلته.

(٧) من حديث (١٥/٣).

(٨) قرئ (١٨/٣).

(٩) إجماع الأصحاب ترح عبدة الأصنام ١٩١/١، والإجماع من معاني التصانيع ١٣٨/٢، وآدم ١٨٣/٧، بنسوط ٣٧/٩، ولحقه لابن خزيمة ١٨٧/٨، وكتاب النسخ من سنن الإجماع ٩١/٦، والكتاب لا من عند الله ٧٣/٢.

(١٠) سورة الأعراف/٨ - ٩.

(١١) سورة القصص/١٦٥ - ١٦٦.

(١٢) حديث «لعن الله من عمل قوم لوط» أخرجه أحمد (٣٥٩/٢) والحاكم (٣٥٩/٢) من حديث ابن جابر، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

أن واجبه التعزير إن تكررت منه الفعل، فإن لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البهوتي والرويان، والزوجة والأمة في التعزير مثله سواء<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أن حد اللواط للفاعل والمفعول به كزنا، خديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق، ولأنه فرج مقصود بالاستمتاع فيجب فيه الحد كترج المراء، ولا فرق بين أن يكون اللواط في ملكه أو اجنبي لأن الذكر ليس محلاً للوط، فلا يؤثر ملكه له، أو في دير اجنبي لأنه فرج أصلي كالقليل، فإن وطئ زوجته في دبرها أو وطئ مملوكة في دبرها فهو محرم ولا حد فيه لأنها محل للوط في الجملة بل يعرر لارتكاب معصية<sup>(٢)</sup>.

ما ثبت به اللواط:

٦ - ثبت اللواط بالإقرار أو الشهادة.

وأما عدد الشهود، فقد قال جمهور الفقهاء ينبغي أن يكون عددهم بعدد شهود الزنا أي أربعة رجال<sup>(٣)</sup>.

القتل باللواط:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا قال رجل

وذهب المالكية إلى أن من فعل فعل قوم لوط رجم الفاعل والمفعول به، سواء كانا محصنين أو غير محصنين، وإنما يشترط التكليف فيها، ولا يشترط الإسلام ولا الحرية.

وأما إثبات الرجل حليته من زوجة أو أمة فلا حد بل يذنب<sup>(٤)</sup>.

وانذهب عند الشافعية أنه يجب باللواط حد الزنا، وفي قول يقتل القاعل محصناً كان أو غيره لخديث ابن عباس رضي الله عنهما: «من وجدتموه يعطل عمل قوم لوط فاقتلوا» الفاعل والمفعول به<sup>(٥)</sup>.

وقيل: إن واجبه التعزير فقط كإثبات البهية.

وشمل ذلك دير عبده وهو المذهب.

هذا حكم الفاعل

وأما المفعول به فإن كان صغيراً أو مجنوناً أو مكراً فلا حد عليه، وإن كان مكلفاً مختاراً جلد وضرب محصناً كان أو غيره سواء أكان رجلاً أم امرأة لأن المحلل لا يتصور فيه الإحصان، وقيل ترجع المرأة المحصنة. وأما وطئ زوجته أو مت في دبرها فالمذهب

(١) معنى المحتاج ١٤٤/١

(٢) كشكول، ١٤٤/٦، والإيضاح، ١٧٤/١

(٣) المحلل لأن حد الزنا ٧٣/٢، ١٦، (الفتاوى المختارة)، ٣٨٠/٤.

(٤) الدرر المنية ١٤٩/٤، والوسط ١١١/٦، والإيضاح غير

معنى تصحيح ٢٥٨/٢، ١٨٢/٧

(٥) القليل الضحية ٣٢٩/٣، ومختار السني ٣١٤/٤

(٦) حديث، «من وجدتموه يعطل عمل قوم لوط...»

أخرج الطبراني (٤٩٦/٣)، والحاكم (٣٥٥/٢) وصححه الحاكم

ورويته الترمذي

لرجل: إته عمل عمل قوم لوط فإن ذلك يعد قذفاً، وعليه حد القذف<sup>(١)</sup>.

والنص في مصطلح (قذف ١١).

## لَوْث

التعريف:

١ - اللوث بنتح اللام وسكون الواو في اللفظة: القسوة والشره واللوث: الضعف.

واللوث: شبه الدلالة على حدث من الأحداث، ولا يكون بنية تامة يقال: لم يقم على اتهام فلان بالجناية إلا لوث.

واللوث: الجراحات والمطالبات بالأحقاد. وهو في الاصطلاح: أمر ينشأ عنه غلبة الظن بصلق المدعي<sup>(٢)</sup>.



الإلفاظ ذات الصلة:

التهمة:

٢ - التهمة في اللغة يسكون الهاء وتحتها: الشك والريبة وهي في الأصل من الوهم. والتهمة هي الخصلة من المكروه تظن بالإسنان أو تقال فيه، يقال: وقعت على

(١) إسناده صحيح. قال صاحب القس، والصمم الوسيط، والنفوذ القوي ٢/٢٧٢.

(٢) قسوط ١/٢٩، والشبهة الكبرى ١/٢٨، والتهذيب

فلان نعمة: إذا ذكر بخصلة مكروهة<sup>(١)</sup>.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الحكم الإجمالي:

حويصة تم تكلم بحصة فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يُوْذِنُوا بِحَرْبٍ، فَكُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكُتِبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قُتِلْنَا»، فقال رسول الله ﷺ لحويصة وحبيصة وعبد الرحمن: «تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحْفُونَ دِمَّ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ؟ قَالُوا: لَيْسَ، بِمُسْلِمِينَ فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكِبْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَرَاءٌ<sup>(٢)</sup>.

٤ - ولكن اللوث له صور اختلف الفقهاء في بعضها:

فقال الشافعية: اللوث قرينة تثير الظن وتوقع في القلب صديق الدعي وله طرق منها:

الأول: أن يوجد قتيل أو بعضه الذي يحقق موته كرامته في قبيلة أو في حصن، أو في قرية صغيرة، أو في حلة منفصلة عن البلد الكبير وبين القتيل أو قبيلة القتيل وبين أهلها عداوة ظاهرة تبعث على الانتقام بالقتل، سواء كانت هذه العداوة دينية أو دنيوية، بشرط أن

٣ - ذهب الفقهاء إلى أن اللوث من شروط القسامة<sup>(٣)</sup>، والأصل فيه حديث سهل بن أبي حنمة الأنصاري رضي الله عنه في قصة قتل عوذ خير عبد الله بن سهل رضي الله عنه، فقد روى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حنمة عن سهل بن أبي حنمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله ابن سهل وحبيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم، فأتى حبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير<sup>(٤)</sup>، فأتى يهود فقال: «أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ»، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قُتِلْنَا، ثُمَّ أَتَى حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حَوَيْصَةُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ حَوَيْصَةُ لِيَتَكَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِحَوَيْصَةَ أَكْبَرُ كَبَرٍ (يريد النسب) فَتَكَلَّمَ

(١) لسان العرب، والصحاح، التيز، والسم الوسيط، وتفرق العربية ص ٨١

(٢) لسوط ١١٦/٢٦ - ١١٦ - ١١٦، ولفظي لابي قداسة ١٨/١٨، دوايم نصابين ص ١٩٠ ط مؤسسة التراث، وكفاية الكسور ١٢٢/٢٢

(٣) فقير هنا: مبتدئ للقرية فقير الخامسة قسم، ويزول: هو الحوية لابي تفرق حول منقول

(٤) حديث سهل بن أبي حنمة

أخبره البخاري (مجموع المبري ١/١١ - ١٢٩ - ١٣٠) ومسلم (١/١٢٩ - ١٣٠)، والامام أحمد .

بعضهم لبعض أو وصل سلاح أحدهما إلى الآخر رميا أو ضعا أو ضربا، وكان كل منهما يلزمه ضمان ما أنلفه عن الآخر، فهو لو ثبت في حق أهل النصف الآخر، لأن الظاهر أن أهل صفه لا يقتلونه سواء أوجد بين النصفين أم في صف نفسه، أم في صف خصمه. وإن لم يلتزم قتال بينهما ولا وصل سلاح أحدهما إلى الآخر فهو لو ثبت في حق أهل صفه في القتل، لأن الظاهر أنهم قتلوه.

الرابع: أن يوجد قتيل في صحراء أو بادية معه سلاح منقطع مأم أو على ثوبه أو بدنه أثر دم، ما لم تكن أوبنة تعارضه كأن وجد بقرب القتل سبع أو رجل آخر مول ضمه أو وجد أثر قدم أو ترشيش دم في غير أخته التي فيها صاحب السلاح فليس نبوت في حقه، أي صاحب السلاح.

قال النووي: ولو ربا من بعد رجلا بموك يده كما يفعل من بضرب سيف، أو سكن ثم وجدنا في الموضع قتلا فهو لو ثبت في حق ذلك الرجل.

الخامس: أن يشهد عدل بأن زيدا قتل فلانا فهو لو ثبت على المذنب، سواء نفذت شهادته على الشعوى أو تأخرت حصول الظن صدقه.

قال الشريفي الخطيب: إن تكون شهادة

لا يعرف له قاتل ولا بينة مقتله، وبشرط أن لا يسلكهم غيرهم، وقيل: وبشرط أن لا يتسلطهم غيرهم حتى لو كانت القرية بفاحة المحرقين يظرفها التجار والمحتازون وغيرهم فلا لو ثبت، لا حرج من التعبد فذلك، وذلك إذا كان ذلك التعبد لا تعلم صدقته للقتيل، وليس من أهل القتل.

قال النووي: والصحيح أنه لا يشترط أن لا يتسلطهم غيرهم، وقال الشريفي الخطيب: لكن المصنف - أي النووي - في شرح مسام حكى الأول، أي بشرط أن لا يتسلطهم غيرهم، عن الشافعي وصونه في المباهات، وقال الشافعي: إنه المذهب المأمود.

السادس: أن تصرف جمعة عن قتيل في دار دعيه عليهم صيفا أو دخل معهم خاجة أو في مسجد أو بستان أو حريق أو صحراء، وكذا لو ادخم قوم على بشر، أو باب الكعبة شرفة، أو في الطواف، أو في مضيق لم يفرقوا عن قتيل، نفوة لظن أنهم قتلوه ولا يشترط في هذا أن تكون بينه وبينهم عداوة، لكن يشترط أن يكونوا محصورين بحيث يتصور اجتماعهم على القتل.

السابع: أن يتسلل صناديق لقتال فيقتل فيكشعها عن قتيل من أحدهما طرى - كما قال بعض المتأخرين - فإن التعمد قاتل من



خفى ولا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلاً من أهل الحلة يتخبرهم الولي يقول كل واحد منهم: يا الله ما قتله ولا علمت له قاتلاً، ولا يشترطون لوجوب انقسامه أن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه، أو ظاهر يشهد لدعي القتل من عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدول أن أهل الحلة قتلوه<sup>(١)</sup>.

ويرى المالكية أن سبب القسامة هو قتل الحر المسلم بلوث، وذكروا حصة أمثلة للوث:

أولها: أن يقول البالغ الحر المسلم انذكر أو الأثني: قتلني فلان عمداً أو خطأ فإنه يقبل قوله في اليمين والخطأ، ولو كان المقتول مسجوناً ودعي على عدل ولو أهدل وأورع أهل زمانه أنه قتله.

أو تدعى زوجة على زوجها أنه قتلها أو ولد يدعي أن اباء ذبحه أو شق جوفه فيحلف الأولياء في العمد ويستحقون القصاص، وفي الخطأ يستحقون الدية ويكون لوثا بشرط أن يشهد على إقراره بذلك عدلان فأكثر، وبشرط أن يستمر المقتول على إقراره، وكان به جرح أو أثر ضرب أو سم.

ثانيها: شهادة عدلين على معاينة الضرب أو

العدل لوثا في القتل العمد الموجب للقصاص فإن كان في خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا، بل يحلف معه يمينا واحدة ويستحق المال، كما صرح به المالودي، وإن كان عمداً لا يوجب قصاصاً كقتل المسلم الدمي فتحكمه حكم قتل الخطأ في أصل المال لا في صفته.

ولو شهد جماعة تقبل روايتهم كنساء فإن جاءوا متفرقين فنوث وكذا لو جاءوا دفعة على الأصح، وفي وجه ليس بلوث وفي التهذيب: أن شهادة امرأتين كشهادة الجمع.

وفي السجيز: أن القياس أن قول واحد منهم لوث.

وأما فيمن لا تقبل روايتهم كصبيان أو فسقة أو ذميين فأوجه أصحها: أن قولهم لوث.

والثاني: ليس بلوث، والثالث: لوث من غير الكفار.

ولو ناك الجروح: جرحني فلان أو قتلتني أو دمي عنده فليس بلوث، لأنه مدع.

المسالم: قال البيهقي: لو وقع في السنة العام والحاص ولجهجم: أن فلانا قتل فلانا فهو لوث في حقه<sup>(٢)</sup>.

ويذهب الحنفية إلى أنه إذا وجد القاتل في حلة وبه أثر القتل من جراحة لو أثر ضرب أو

(١) المدائني مع ضح نعيم ٢٨٣/٨ - ٢٨٤ - ٢٨٥. وندج السنجي ٢٨٣/٧. وابن علقين ٢/٥.

(٢) روضة الطالب ١٠١/١١ - ١٠٢. ومضى لمصاح ١١٦/٥ - ١١٧.

من قتله لا بدعه في مكان يتهم هو به <sup>(١)</sup> .  
واختلف الحنابلة في اللوث المسترط في  
القسمه ورويت عن أحمد في ذلك روايات .

والرواية المعتمدة - وهي المنهوب عندهم -  
أن اللوث هو العداوة الظاهرة كنعو ما كن  
بين الأنصار وأهل خير، وكما بين القائلين التي  
يطلب بعضها بعضاً بشراً، وما بين الشرط  
والمقصود، وكل من بينه وبين المقتول ضمن  
يطلب على الظن قتله .

وروي عن أحمد: أن اللوث ما يطلب على  
الظن صدق المدعي وذلك من وجوه:  
أحدها: العداوة المذكورة .

الثاني: أن يفرق جماعة عن قتل .

الثالث: أن يوجد قتل لا يوجد بقره إلا  
رجل معه سيف أو سكين ملطخ بالدم، ولا  
يوجد غيره ممن يطلب على الظن أنه قتله .

الرابع: أن يقتل قاتان فيقتلون عن قتل  
من أحدهما فاللوث على الأخرى .

الخامس: أن يشهد جماعة بالقتل عن لا  
يثبت القتل بشهادتهم .

واختار هذه الرواية عن أحمد أبو محمد  
الجوزي وابن رزين ونفي الدين وغيرهم .

قال المرادي: وهو الصواب .

وقال الحنابلة: لا يشترط مع العداوة

الجرح أو أثر المضرب عمداً كان أو خطأ  
فيحلف الأولياء ويستحقون القصاص أو  
الدية .

ثالثها: شهادة عدل واحد على معاينة الجرح  
أو المضرب عمداً كان أو خطأ، وحلف الولاية  
مع الشاهد المذكور يميناً واحدة لقد ضربه  
وهذه اليمين مكملية للنصاب فإن ذلك يكون  
لوثاً وينقسم الولاية معه خمسين يميناً  
ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ  
إن ثبت الموت في جميع الأمثلة السابقة .

رابعها: شهادة عدل على معاينة القتل من  
غير إقرار المقتول فإنها تكون لوثاً وشهادة خبر  
العدل لا تكون لوثاً، والمرآن كالعدل في هذا  
وفي سائر ما تعتبر فيه شهادة الشاهد فيه لوثاً .

خامسها: إن العدل إذا رأى المقتول يتشحط  
في دمه والشخص المتهم بالقتل قريب من  
مكان المقتول وعلى المتهم آثار القتل بأن  
كانت الإكّة بيده وهي ملطخة بالدم أو أخرجها  
من مكان المقتول ولا يوجد فيه غيره، وشهد  
العدل بذلك فإنه يكون لوثاً يحلف الأولياء  
معه خمسين يميناً ويستحقون القود في العمد  
والدية في الخطأ .

وليس من اللوث وجود المقتول بقرية قوم  
أو دارهم، لأنه لو أخذ بذلك لم يشأ رجل أن  
يلطخ قوماً بذلك إلا قتل، ولأن الغالب أن

(١) المغني ٨/ ٥١ - ٥٤، وحاشية الصاوي مع القرن قصير  
١٤٠٧ هـ - ١٤٠٨ هـ، والمرتضى ٨/ ٥٤

وقال الشافعية: قد يعارض القرينة ما يمنع كونه لوثاً، وقد يعارض اللوث ما يفسد أثره ويبطل الظن الحاصل به، وذلك خمسة أنواع.

أحدها: أن يتعدى إثبات اللوث فإذا ظهر لوث في حق جماعة قللوا أن يعين واحداً، أو أكثر ويدعى عليه ويقسم، فلو قال: القاتل أحدهم ولا أعرفه فلا قسامة، وله تحليلهم فإن حلفوا إلا واحداً فنكوله يشعر بأنه القاتل ويكون لوثاً في حقه، فإذا طلب المدعى أن يقسم عليه مكن منه، ولو نكل الجميع ثم عين الولي أحدهم وقال: قد بان لي أنه القاتل، وأراد أن يقسم عليه مكن منه على الأصح<sup>(١)</sup>.

الثاني: قال النووي: إذا ظهر لوث في أصل القتل دون كونه خطأً أو عمداً فهل يتمكن الولي من القسامة على أصل القتل؟ وجهان أصحهما: لا.

قال البيهقي: لو ادعى على رجل أنه قتل أباه ولم يقن عمداً ولا خطأً وشهد به شاهداً لم يكن ذلك لوثاً، لأنه لا يمكنه أن يحلف مع شاهداً، ولو حلف لا يمكن الحكم به لأنه لا يعلم صفة القتل حتى يستوفى موجه<sup>(٢)</sup>.

الظاهرة أن لا يكون في الموضع الذي به القتل غير العدو، ولا أن يكون بالتبلي أثر القتل كدم في أذنه أو أنفه، وقول القاتل: قتلي فلان ليس بليث عندهم<sup>(٣)</sup>.

#### مسططات اللوث:

٥ - قال المالكية: إذا قال البالغ المسلم الحر الذكر أو الأنثى: قتلي فلان ثم قال بل فلان يبطل الدم، وكذلك إذا قال هذا البالغ المسلم الحر: قتلي فلان لا يقبل إلا إذا كان فيه جرح أو أثر الضرب.

وليساً فإن أولياء المقتول إذا خالفوا قوله، بأن قال: قتلي فلان عمداً فقالوا: بل قتله خطأً أو بالعكس فإنه لا قسامة لهم ويبطل حقهم.

وفروا اختلاف الأولياء، فقبل بعضهم: قتله عمداً، وقال بعضهم: لا نعلم هل قتله عمداً أو خطأً، أو قالوا كلهم: قتله عمداً ونكلوا عن القسامة فإن الدم يبطل وهو مذهب المدونة، وإن اختلفوا ولم يكونوا في درجة واحدة كبت وعصبة، بأن ادعى العصبة العمدة والبنت الخطأ فهو هدر ولا قسامة ولا نود ولا دية<sup>(٤)</sup>.

(١) كشاف القناع ٦/ ٢٨ وما بعدها، (المصنف ١٠٠/ ٣٩).

والنهي لأن قسامة ٦٨/ ٦٤ وما بعدها.

(٢) المحرر ٢٨/ ٥٤.

(٣) روضة الطالبين ١١/ ١٢.

(٤) روضة الطالبين ١١/ ١٢، ينص للحجاج ١١٢/ ١١٤.

بقتله زيد بل كان غالباً يوم القتل وإنما قتله فلان، أو اقتصر على نفي القتل عن زيد، أو قال: برأ أبي من الجراحة أو ملت حشفاً عنه بطل اللوث، في الأظهر عند الشافعية، سواء أكان المكذب عدلاً أم فاسقاً في الأصح المنصوص عليه عندهم<sup>(١)</sup>.

الخامس: أن يشهد عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحد هذين القتيلين فلا تقبل هذه الشهادة ولا يكون هذا لوثاً، ولو شهد أو شهدا أن زيدا قتل أحد هذين ثبت اللوث في حقهما على الصحيح، فإذا عين الولي أحدهما وادعى عليه قله أن يقسم، وقيل: لا لوث<sup>(٢)</sup>.

وقال الخاتبة: إن كذب بعض الألبياء بعضاً فقال أحدهم: قتله هذا وقال آخر: لم يقتله هذا، أو يل قتله هذا لم تثبت القسامة، عدلاً كان المكذب أو فاسقاً لعدم التمييز، فإن لم يكذب أحدهما الآخر ولم يوافقه في ادعوى، مثل: إن قال أحدهم: قتله هذا، وقال الآخر: لا نعلم قتله لم تثبت القسامة أيضاً، وكذلك إن كان أحد الوليين غالباً فادعى الحاضر دون الغائب، أو ادعى جميعاً على واحد ونكل أحدهما عن الأيمان لم يثبت القتل.

الثالث: أن ينكر المدعى عليه الثبوت في حقه كأن يقول: لم أكن مع القوم الفريقين عن القتل، أو لمست أنا الذي رني معه المبكين المتسلخ بالدم على رأسه، أو لمست أنا المرئي من بعيد، فعلى المدعى البينة على الأمانة التي ادعاه، فإن لم يكن بينه حلف المدعى عليه على نفيها وسقط اللوث وبني مجرد الدعوى.

ولو قال: كنت غالباً يوم القتل أو ادعى على جمع، فقال أحدهم: كنت غالباً بصدق يمينه، لأن الأصل براءة ذمته من القتل، فإن أقام المدعى البينة على حضوره يومئذ أو إقراره بالحضور يومئذ، وأقام المدعى عليه بينة بنفيه، قال النووي: ففي التوسط تساقطان وفي التهذيب تقدم بينة الغيبة، لأن معها زيادة علم، هذا إذا انفصا على أنه كان حاضراً من قبل، ولو أقسم المدعي وحكم القاضي بموجب القسامة، ثم أقام المدعى عليه بينة على غيبته يوم القتل أو أقر بها المدعى نفى الحكم واسترد المال<sup>(٣)</sup>، كما لو قامت بينة على أن القاتل غيره<sup>(٤)</sup>.

الرابع: تكذيب بعض الورثة بعضهم، فإذا كان للميت ابنان فقال أحدهما: قتل زيد يُنظر وقد ظهر عليه اللوث، وقال الآخر: لم

(١) روضة الطالبين ١٥٠/١٤، ١٥١.

(٢) روضة الطالبين ١٥١/١٤.

(٣) المقصد الثاني.

(٤) روضة الطالبين ١٥١/١٤.

وإن أقام المدعى عليه بينة أنه كان يوم  
القتل في بلد بعيد عن بلد القتل لا يمكنه  
حجته إليه بطلت الدعوى<sup>(١)</sup>.

## لَوْنٌ

التعريف:

١ - اللون في اللغة: هيئة كالسواد  
والخمرة، ولونه فثنون، والألوان: التصروب،  
واللون: السورج، وفلان ملون: إذا كان لا  
يبين على خلق واحد<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح يستعمل الفقهاء اللون  
صفة للشيء فيقولون: يشترط في المسلم فيه  
بيان صفاته فيشترط بيان اللون في الحيوان  
والثياب كالبياض والخمرة والسواد<sup>(٣)</sup>.

الأحكام التي تتعلق باللون:

يتعلق باللون أحكام متعددة منها:

أثر تغير لون الماء في الطهارة:

٢ - اتفق الفقهاء على أن الماء إذا تغير لونه  
بجنس كدم فإنه يصير نجس، قال ابن  
المنذر: أجمع أهل العلم على أن الماء القليل

## لَوْنٌ

انظر: تعزير



(١) لسان العرب

(٢) المهذب ١/ ٢٠٦، ومجموع الإكمال ١٢/ ٢٠٦، شرح مسلم،

الإجازات ١٢/ ٢١٦

(٣) كتاب النجاشي ١/ ٧١، ٧٢

الطهارة بالماء الذي اختلط بطاهر مما يمكن الاحتراز منه، قال ابن قدامة: لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَمْ تَقْدِرُوا مَاءً فَنَبِّئُونَا﴾<sup>(١)</sup>، وهذا عام في كل ماء فلا يجوز التيمم مع وجوده، وقد قال النبي ﷺ في حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين»<sup>(٢)</sup>، وهذا واجد للماء، ولأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يسألون وضالباً مستحبهم الأدم، والغالب أنها تغير الماء فلم ينقل عنهم تيمم مع وجود شيء من تلك المياه، ولأنه طهور خالطه طاهر لم يسلبه اسم الماء<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية: الماء المطلق إذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كاللبن والخل ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجه زال عنه اسم الماء بأن صار مغلولاً به فهو بمعنى الماء المقيد، ثم ينظر إن كان الذي خالطه مما يخالف لونه لون الماء كاللبن وماء العصفرة والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون هذا إذا لم يكن الذي خالطه مما يقصد منه زيادة نفاقة، فإن كان مما يقصد منه ذلك ويطبخ به أو يخالط به كماء الصابون ولأشنان فإنه يجوز التوضؤ به

والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء لونا أو طعماً أو رائحة أنه نجس ما دام كذلك<sup>(٤)</sup>، وقد روى أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه»<sup>(٥)</sup>.

أما إذا تغير لون الماء بسبب اختلاطه بشيء طاهر، فإن كان الطاهر الذي خالط الماء تغير به مما يمكن الاحتراز منه بأن كان ينافر الماء غالباً كزعفران ونقر ودقيق وصابون ولين وعسل وغير ذلك مما يمكن الاحتراز منه فلا يجوز الطهارة به من وضوء وغسل، أي أنه لا يستعمل في المبادات، وإسماً لا يجوز استعماله في العبادات لأنه ماء تغير بمخالطة ما ليس بظهور يمكن الاحتراز منه فلم يجز الوضوء به كماء الباقلاء المغلي، ولأنه زال عن إطلاقه فأشبه المغلي.

وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية وهو رواية عن الإمام أحمد، قال القاضي أبو يعنى: هذه الرواية عن أحمد هي الأصح<sup>(٦)</sup>. والرواية الثانية عن أحمد<sup>(٧)</sup> أنه يجوز

(١) المقدر للشافعية مع حاشية ابن عابدين ١/ ١٢٤، وموطأ الإمام ١/ ٦، والمذهب ١/ ١٢، والمغني ١/ ٢٣ - ٢٤.

(٢) حديث أبي أمامة: «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه» أخرجه ابن ماجه ١/ ١٢٤، وصححه إسناده الترمذي في معجم الزيادة ١/ ١٣٠.

(٣) جوهرة الإكمال ١/ ٦، والمذهب ١/ ١٢، ومغني المصنف ١/ ١٨، ١٩، والمغني ١/ ١٢.

(٤) لمغني ١/ ١٢.

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) حديث: «إن الصعيد الطيب طهور للمسلم».

أخرجه الترمذي ١/ ٢٢٤ وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) المغني ١/ ١٢.

الشجر فيه حتى يظهر لون الأوراق في الكف إذا رفع الماء منه هل يجوز التوضؤ به؟ قال: لا، ولكن يجوز شربه وغسل الأشياء به لأنه طاهر، وأما الوضوء فلا، لما غلب عليه لون الأوراق صار ماء مفيدا كماء البافلاء.

وفي قول عند المالكية أن ماء البئر إذا تغير لونه بورق شجر أو نبت القثه الريح فيه غير طهور فلا يجوز الطهارة به<sup>(١)</sup>.

والماء الأجبن وهو الذي يتغير بطول مكثه في المكان من غير مخالطة شيء، يغيره بقاء على إطلاقه في قول أكثر أهل العلم.

قال ابن قدامة: يروى أن النبي ﷺ توضأ من بئر كان ماءه نقاعة الخنازير<sup>(٢)</sup>، ولأنه تغير من غير مخالطة<sup>(٣)</sup>.

حكم إزالة لون النجاسة:

٣ - إذا أصاب الثوب أو البدن نجاسة فزانه يجب لإزالتها، فإن كانت النجاسة مرئية ولها لون كالدم والصبغ المنجس فالحكم في إزالة لون النجاسة ما يأتي:

وإن تغير لون الماء، لأن اسم الماء باق وازداد معناه وهو التطهير، وكذلك جرت السنة في غسل الميت بالماء المغني بالسدر والخرقس - الأشتان - فيجوز الوضوء به إلا إذا صار غليظا كالسويق المخنوط لأنه حينئذ يزول عنه اسم الماء ومعناه أيضا<sup>(٤)</sup>.

وإن كان الطاهر الذي اختلط بالماء تغير لونه مما لا يمكن الاحتراز منه بأن كان لا يفرق الماء غالبا، سواء أكان متولدا من الماء كالطحلب، أم كان في القوار ويجري عليه الماء كالمالح والطين والشب والكبريت والقار وغير ذلك مما لا يمكن صون الماء عنه فإنه يجوز التطهر به من وضوء وغسل لأنه لا يمكن صون الماء عنه.

ومثل ذلك ما إذا تغير لون الماء بما يسقط فيه من ورق الشجر أو تحمله الريح فتلقبه فيه، فإنه يجوز الطهارة به لأنه يشق الاحتراز منه.

وهذا عند الحنفية والمالكية في الأظهر والمعتمد والشافعية والحنابلة في الجملته.

والأصح عند الحنفية تقييد جواز التطهر بهذا الماء بحالة ما إذا لم تذهب رفته، إلا أن أحمد بن إبراهيم المديني من الحنفية مثل عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الأوراق الواقعة من

(١) حديث ابن عباس ١/ ١٦٥، وضع الفهر ١/ ٦٢ - ٦٣، وضع المجلس ١/ ١٩٩، وسواهم الإقبال ١/ ٣٧، وصفي المحتاج ١/ ١٩، والفتاوى ١/ ٢٣.

(٢) حديث ابن عباس ١/ ١٦٥، توضأ من بئر كان ماءه نقاعة الخنازير، لورد ابن قدامة في الفهر ١/ ١٩٩، ولم يصر إلى أي مصدر ولم يحد إلى من أخرجه.

(٣) حديث ابن عباس ١/ ١٦٤، والفتاوى ١/ ١٩، وصفي المحتاج ١/ ١٩، وسهل للذكي ١/ ٣٥.

(٤) مدخل المحتاج ١/ ١٥١.

تعين إزالة الأمر بذلك فإنه يجب<sup>(١)</sup>.  
وقال الحنابلة: إن استعمل في زوال الأمر  
شيئا يزيله كالملع وغيره فحسن<sup>(٢)</sup>.  
٥ - والمصبوغ يصبغ نجس، قال الحنفية:  
يظهر بقله ثلاثا، والأولى غسله إلى أن  
يصفو الماء.

وقال المالكية: إذا غسل بالماء فإنه يظهر  
ولا يضر بقاء لون النجاسة إذا تعذر إزالتها.  
وللشافعية تفصيل آخر، قالوا: يظهر  
بالغسل مصبوغ بمتنجس انفصل عنه ولم يزد  
المصبوغ وزنا بعد الفصل على وزنه قبل  
النصبغ وإن بقي اللون لعسر رواه، فإن زاد  
وزنه لم يظهر، وإن لم ينفصل عنه لثقله به  
لم يظهر لبقاء النجاسة فيه<sup>(٣)</sup>.

أثر اللون في لبس الثياب:  
٦ - اللون أثر في لبس الثياب من حيث  
الحكم بالإباحة أو الكراهة أو التحريم.  
وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (البسة  
ف ٦ وما بعدها).

أثر تغير اللون في الجنابة:  
٧ - اختلف الفقهاء فيما يجب بتغير اللون في

ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية  
والحنابلة -<sup>(١)</sup> إلى أن إزالة لون النجاسة إن  
كان سهلا ومعتبرا وجب إزالته لأن بقاءه دليل  
على بقاء عين النجاسة، فإن نزع زوال  
اللون وشي ذلك أو خيف تلف ثوب فإن  
المحل يظهر بالغسل ولا يضر بقاء اللون  
لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن حولة  
بنت يسار قالت: يا رسول الله إنه ليس لي إلا  
ثوب واحد وأنا أحبض فيه، قال: «إذا  
طهرت فاغسله ثم عبل فيه» قالت: فإن لم  
يخرج الدم؟ قال: «يكفئك غسل الدم ولا  
يضرك أثره»<sup>(٢)</sup>.

أما الحنفية فلهم قولان في التفريق بين ما  
إذا كان يصبر زوال النجاسة أو لا يصبر زواها  
والأرجح عندهم اشتراط زوال اللون ما لم  
يشق كما عند الجمهور<sup>(٣)</sup>.

٤ - ولا يجب عند جميع الفقهاء استعمال  
أشنان ولا صابون ولا تسخين ماء لإزالة اللون  
أو الريح المتعسر لإزالته.

لكن يسى ذلك عند الشافعية إلا إذا

(١) مع الحنبل ١/ ٥٢، ومعي المصنف ١/ ٥٥، وشذت الساج

١/ ١٤٣، والمعي ١/ ٥٩

(٢) حدثتني امرأة أن حولة بنت يسار قالت: والله ليس لي إلا

ثوب واحد

أمرته أبو داود ١/ ٢٥٦

(٣) اللؤلؤ المختار وحاشية ابن علقين ١/ ١١٥ - ١١٦

(١) معي المصنف ١/ ٥٥، وحاشية ابن علقين ١/ ٢١٩، ومع

الحنبل ١/ ٢٢

(٢) المعنى ١/ ٥٩

(٣) اللؤلؤ المختار وحاشية ابن علقين ١/ ٢١٩، ومع الحنبل

١/ ٢٢، ومع المصنف ١/ ٥٥



الجناية :

ولو حلق شخص رأس رجل شعره أسود  
فبنت الشعر أبيض فقال أبو يوسف فيه  
حكومة عدل ، لأن المقصود من الشعر  
الزينة ، والزينة معتبرة فلا يقوم التابت مقام  
القائت ، وقال أبو حنيفة : لا شيء فيه ، لأن  
الشيب ليس بعيب ، بل هو جمال وكمال فلا  
يجب به إرث <sup>(١)</sup> .

وقال المالكية : إن جنى عل سن وكانت  
يبيضه فتغير لونها إلى السواد ففيها خمس من  
الإبل وإن تغير لونها إلى الحمرة أو إلى الصفرة  
فإن كانت الحمرة أو الصفرة كالسواد في  
إذهاب الجمال ففيها خمس من الإبل كالتغير  
إلى السواد وإن لم تكن الحمرة أو الصفرة  
كالسواد في إذهاب الجمال ففيها بحسب ما  
نقص ، وفي سماع ابن القاسم : إن اصفرت  
السن ففيها بقدر شيبها لا يكمل عقلها حتى  
تسود لا بتغيرها ، وقال أصبغ : في اختصارها  
أكثر مما في امرأها وفي امرأها أكثر مما في  
اصفرائها .

ومن أظفمت زوجها ما أسود به لونه فعند  
بعض المالكية عليها الدية قياسا على ما في  
المدونة من تسويد السن ، وقال بعض المالكية  
إن هناك فارقا بين الأمرين ، وذلك لأن الشأن

فقال الحنفية : من جنى على سن شخص ولم  
تقلع وإنما تغير لونها ، فإن كان التغير إلى  
السواد أو إلى الحمرة أو إلى الصفرة ففيها  
الأش تاماً ، لأنه نهب منفعتها ، وذهب  
منفعة العضو بمنزلة ذهب العضو ، وإن كان  
التغير إلى الصفرة ففيها حكومة العدل ، لأن  
الصفرة لا توجب قوات المنفعة ، وإنما توجب  
نقصانها فتوجب حكومة العدل ، وقال زفر في  
الصفرة الأرض تاماً كما في السواد ، لأن كل  
ذلك بقوت الجمال .

وروى عن أبي يوسف أنه إن كانت  
الصفرة كثيرة حتى تكون عيبا كعيب الحمرة  
والخضرة ففيها عقلها تاماً ، قال الكاساني :  
ويجب أن يكون هذا قولهم جميعاً ، ولو سقطت  
السن بالجنسية فثبت مكانها من أخرى  
متغيرة بأن يثت سوداء أو حمراء أو خضراء أو  
صفراء فعلمكم حكم ما لو كانت قائمة  
فتغيرت بالضرورة لأن التابت قائم مقام  
الذهاب ، فكان الأولى قائمة وتغيرت .

والسقطت إذا جنى عليه شخص فقلعه  
فثبت مكانه ظفر آخر : فإن بنت أسود ففيه  
حكومة عدل عند أبي يوسف لما أصاب من  
الأم بالجراحة الأولى <sup>(٢)</sup> .

(١) بدائع الصناعات ١٧ / ٢٢٠

(٢) بدائع الصناعات ١٧ / ٢٢٠

منفعة فلم يلزمه أرض، وإن حصل به شيء بأن أسود أو اخضر وجبت فيه الحكومة لما حصل به من الشين، فإن قضى فيه بالحكومة ثم زال الشين سقطت الحكومة كما لو جنى على عين قابضت ثم زال البياض<sup>(١)</sup>.

وقال الخليل: من اعتدى على غيره فقلع ظفره فعاد أسود ففيه خمس دية الأصبع نص عن ابن عباس رضي الله عنهما ذكره ابن المنذر ولم يعرف له مخالف من الصحابة<sup>(٢)</sup>. وقال اليهودي: في تسويد سن وظفر وتسويد أنف وتسويد أذن بحيث لا يزول اثسويد دية ذلك العضو كاملة لإذهاب حاله<sup>(٣)</sup>.

لكن من قدامة فصل في تسويد السن فقال: حكى عن أحمد وإسحاق: إحداهما: نجب ديتها كاملة وهو ظاهر كلام الحارثي ويروي هذا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبد الملك بن مروان والنخعي وعبد العزيز بن أبي سلمة والمبش والثوري، لأنه أذهب الجنب عن الكيان فكمملت ديتها، والرواية لثانية عن أحمد أنه

في السن البياض وأما الأدمي ففي بعض أفراده الأسود<sup>(٤)</sup>.

ومن ضرب إنساناً أو فعل به فعلاً أسود به جسده بعد أن كان غير أسود، وهو نوع من البرص ففيه الدية<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعية: إن ضرب شخص سن غيره فاصفرت أو احمرت وجبت فيها الحكومة لأن منافعتها باقية، وإنها تقص بعض جهالها، فيجب فيها الحكومة، فإن ضربها فأسودت فقد قالوا في موضع: نجب فيها الحكومة، وقالوا في موضع آخر: نجب الدية، وليست عن قولين وإنما هي على اختلاف حالين، فالذي قال نجب فيها الدية إذا ذهبت المتعة، والذي قال نجب فيها الحكومة إذا لم تذهب المتعة.

وذكر المزني أنها على قولين، واختار أنه يجب فيها الحكومة، والصحيح هو الطريق الأول.

وإن قلع شخص سن غيره فبت مكانها سن صفراء أو خضراء وجبت عليه الحكومة نقصان الكمال<sup>(٦)</sup>، وإن لطم رجلاً أو لكمه أو ضربه بمثقل فإن لم يحصل به أثر لم يلزمه أرض لأنه لم يحصل به نقص في جمال ولا

(١) الحا - ٢٢ - ٢١٠

(٢) شرح مسند إمام أحمد ٢٣ - ٣١٥

(٣) شرح مسند إمام أحمد ٢٢ - ٣١٤

(٤) مع الخليل ١ - ٢١٦ - ٢١٧

(٥) شرح الصغير ١ - ١٠٧ - ط الحنفى

(٦) المذهب ١ - ٩٦

إن أذهب منعقتها من المضغ عليها ونحوه  
ففيها دينها، وإن لم يذهب منعها ففيها  
حكومة وهو قول القاضي.

أما إن اصغرت السن أو احمرت ثم تكتمل  
دينها، لأنه لم يذهب الجمال على الكمال وفيها  
حكومة، وإن اخضرت احتمل أن يكون  
كنوبها لأنه يذهب بجمالها، واحتمل أن

لا يجب فيها إلا حكومة، لأن ذهاب جمالها  
بتسويدها أكثر فلم يلحق به غيره كما لو  
جرها<sup>(١)</sup>.

وقال البيهقي: من جنس على سن صغير  
فقلعه ولم يعد، أو عاد أسود واستمر أسود، أو  
عاد أبيض ثم أسود بلا علة ففيها خمس من  
الإيل، روى ذلك عن عمر وابن عباس رضي  
الله عنهم، وإن عاد السن أبيض ثم أسود  
لعلة ففيها حكومة لأنها ترضى كل ما لا مقدر  
فيه<sup>(٢)</sup>.

ومن ضرب وجه إنسان فاسود الوجه ولم  
يزل سواده ففيه الدية كاملة، لأنه قوت الجمال  
على الكمال فضنه بدية كقطع أذن الأصم،  
وإن زال السواد يرد ما أخذته لزوال سبب  
الضممان، وإن زال بعضه وجبت فيه حكومة  
ورد الباقي.

أثر اللون في ضمان المصنوب:

- ثلوث الغاصب المصنوب بلون من  
عنده:

٨- لو غير الغاصب المصنوب فلو لم يبلون غير لونه  
الأصلي فلفقهها في ذلك تفصيل بيانه ما  
يلي:

ذهب المالكية وأبو يوسف ومحمد من  
الحنفية<sup>(٣)</sup> إلى أن من غصب من إنسان ثوبا  
فصبغه بالغاصب يصبغ نفسه بأي لون كان،  
أسود أو أحمر أو أصفر بالأسود والأصفر  
وغيرهما من الألوان فصاحب الثوب بالخيار إن  
شاء أخذ الثوب من الغاصب، لأن الثوب  
ملكه لبقائه اسمه ومعناه، ولكنه يضمن ما زاد  
الصبغ فيه فيعطيه للغاصب، لأن للغاصب  
عين حال متضخم قائم فلا سبيل إلى إبطال  
ملكه عليه من غير ضمان فكان الأخذ بضمانه  
رعاية للجانبين.

وإن شاء المصنوب منه ترك الثوب على  
الغاصب وضنه قيمة ثوب أبيض يوم  
الغصب لأنه لا سبيل إلى جبره على أخذ

(١) لمي ٨/ ١٥١، شرح مني للإمام ١٤/ ١٨١.

(٢) بدائع هـ ١٧/ ١١١ - ١١٢، وخواهر الإكليل ١٢/ ١٥١.

(٣) لمي ٨/ ٣٧، شرح مني للإمام ١٣/ ٣٧٦.

(٤) شرح مني للإمام ١٣/ ٣٧٦.

استحساناً، لأن المفصوب منه واحد، ولأن خلط مال الإنسان بـماله لا يعد استهلاكاً له بل يكون نقصاناً، فإذا اختار أخذ الثوب فقد أبرأه عن النقصان، والقياس أن يضمن الغاصب عصفاً مثله، ثم يقصر كأنه صيغ ثوبه بعصفر نفسه، فيثبت الخيار لصاحب الثوب<sup>(١)</sup>.

وقالوا كذلك: لو غصب من إنسان ثوباً ومن إنسان صبيغاً فصيغه به: فإن الغاصب يضمن لصاحب الصيغ صبيغاً مثل صيغه، ويصح مالكا للمصيغ بالضمان، وصاحب الثوب بعد ذلك بالخيار إن شاء أخذ الثوب من الغاصب وأعطاه ما زاد الصيغ فيه وإن شاء ترك الثوب على الغاصب وضمنه قيمة ثوبه أيضاً، وإن شاء لمأخذ الثوب ويضمن الغاصب النقصان، وهذا بناء على أن السواد نقصان عند أبي حنيفة.

والحنفية قول آخره قيل: إن لصاحب الثوب خياراً ثالثاً وهو أن له ترك الثوب على حاله وكان الصيغ فيه للغاصب فيباع الثوب ويقسم الثمن على قدر حقيقتها، لأن التميز معتذر قصاراً شريكين<sup>(٢)</sup>.  
وقال الحنفية أيضاً: لو غصب عصفاً وثوباً من رجل واحد فصيغه أي الثوب به فالمفصوب منه يأخذ الثوب مصبوغاً ويرى الغاصب من الضمان في العصفر والثوب

الثوب، إذا لا يمكنه أخذه إلا بصيان، وهو قيمة ما زاد الصيغ فيه، ولا سبيل إلى جبره على الضمان لعدم مبادأة سبب وجوب الضمان منه.

وإن نقصت قيمة الثوب بصيغه فيخبر به في أخذه مع أرض نفسه، أو أخذ قيمة الثوب يوم غصبه.

وفرق أبو حنيفة في الألوان، فرائق أبا يوسف ومحمداً فيما لو كان الغاصب صيغه أحمر أو أصفر أما لو صيغه أسود فقال أبو حنيفة: صاحب الثوب بالخيار إن شاء تركه على الغاصب وضمنه قيمة ثوبه أيضاً، وإن شاء لمأخذ الثوب ويضمن الغاصب النقصان، وهذا بناء على أن السواد نقصان عند أبي حنيفة.

والحنفية قول آخره قيل: إن لصاحب الثوب خياراً ثالثاً وهو أن له ترك الثوب على حاله وكان الصيغ فيه للغاصب فيباع الثوب ويقسم الثمن على قدر حقيقتها، لأن التميز معتذر قصاراً شريكين<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية أيضاً: لو غصب عصفاً وثوباً من رجل واحد فصيغه أي الثوب به فالمفصوب منه يأخذ الثوب مصبوغاً ويرى الغاصب من الضمان في العصفر والثوب

(١) يراجع قصاص ١٧ / ١١٢

(٢) يراجع قصاص ١٧ / ١١١ - ١١٢

(٣) يراجع الصنع ١٧ / ١١١

بسبب الصنعة فعل الصبغ، فإنه في الشامل  
والتمتع، وبهذا أي اختصاص الزيادة عن  
ارتفاع سعر ملكه يعلم أنه ليس معنى  
اشتراكها كونه على وجه الشروع بل هذا يشوبه  
وهذا بصيغته.

ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة  
الصبيغ ليمتلكه لم يجب إليه أمكن فضله أم  
لا، ولو أراد أحدهما الانفراد بمبيع ملكه لثالث  
لم يصح، إذ لا يتفق به وحده كيح داو لا عمر  
لها، نعم لو أراد المالك بيع الثوب اليوم  
الغاصب بيع صيغته معه لأنه متعلق فليس له  
أن يضر بذلك، بخلاف ما لو أراد الغاصب  
بيع صيغته لا يلزم مالك الثوب بيعه معه لثالث  
يسحق المتعدي بتعدي إزالة ملك غيره.

ولو طيرت السرج ثوبا إلى مصيغة آخر  
فانصبغ فيها اشتركا في المصبوغ ولم يكلف  
أحدهما البيع ولا الفصل ولا الأرض وإن  
حصل نقص إذ لا تعدى<sup>(١)</sup>.

وقال الخنابلة: إن غصب ثوبا نصبغه  
الغاصب بصيغته فنقصت قيمة الثوب  
والتصبيغ أو نقصت قيمة أحدهما ضمن  
الغاصب النقص لأنه حصل بتعدي  
فقيمة هـ، كما لو أثلقت بعضه، وإن كان  
النقص بسبب تغير الأسعار لم يضمه، وإن

الغاصب بفصله ولا يجزه المالك عليه،  
ومقابل الأصح لا، لما فيه من ضرر الغاصب  
لأنه يضيع بفصله.

وخرج بصيغته صبيغ المالك فالزيادة كلها  
له والنقص على الغاصب، ويمتنع فضله  
بغير إذن المالك وله إجباؤه عليه مع أرض  
النقص، وصبيغ مفصوب من آخر فنكّل من  
مالكي الثوب والصبيغ تكليفه فصلا أمكن  
مع أرض النقص، فإن لم يمكن فهما في  
الزيادة والنقص كما في قوله.

وإن لم يمكن فصله لتعقده فإن لم تزد  
قيمته ولم تنقص بأن كان يساوي عشرة قبله  
وساواها بعده مع أن الصبيغ قيمته خمسة لا  
لاتخفاض سوق الثياب بل لأجل التصبيغ فلا  
شيء للغاصب فيه ولا عليه، إذ غصبه  
كالمعدوم حينئذ وإن نقصت قيمته بأن صار  
يساوي خمسة لزمه الأرض لحصول النقص  
بفعله، وإن زادت قيمته بسبب العمل  
والتصبيغ اشتركا في الثوب هذا بصيغته وهذا  
بشوبه أثلاثا، ثلثه للمفصوب منه وثلث  
للمغاصب، أما إذا زاد سعر أحدهما فقط  
بارتفاعه فالزيادة لصاحبه، وإن نقص عن  
الخمسة عشر قيمتها كان ساوي ثلثي عشر،  
فإن كان النقص بسبب انخفاض سعر  
الثياب فهو على الثوب، أو سعر الصبيغ أو

(١) حاشية النسخ ١٤٤

انصبغ بقيعته ، ليتخلص من الضرر .  
 وإن وهب الغاصب الصبغ ذلك الثوب  
 لزوم المالك قبله لأنه صار من صفات العين ،  
 فهو كزيادة الصفة في المسلم فيه .

وإن غصب صبغاً فصبغ به الغاصب  
 ثوبه فيها شريكاً بقدر حقيقته في ذلك فيباع  
 ويوزع الثمن على قدر الحقيقين ، لأنه بذلك  
 يصل كل منهما خفة ، ويضمن الغاصب  
 النقص إن وجد لحصوله بفعله ، ولا شيء له  
 إن زاد المنصوب في نظير عمله لتبرعه به .

وإن غصب ثوباً وصبغاً من واحد فصبغه  
 به رده الغاصب ورد أرض نقصه إن نقص  
 لتعديبه به ولا شيء له في زيادته بعمله فيه ،  
 لأنه متبرع به ، وإن كان من اثنين اشتركا في  
 الأصل والزيادة بالقيمة ، وما نقص من  
 أحدهما غرمه الغاصب ، وإن نقص السعر  
 لنقص سعر الثياب أو الصبغ أو لنقص  
 سعرهما لم يضمنه الغاصب ، ونقص كل  
 واحد منها من صاحبه ، وإن أراد أحدهما قلع  
 الصبغ لم يجر الآخر <sup>(١)</sup>

أثر اختلاف اللون في ضمان الأجير :

٩ . ذكر الحنفية أن من دفع ثوباً إلى صباغ  
 ليصبغه لو بنا صبغاً فصبغه لو بنا آخر فصاحب

لم تنقص قيمتهما ولم تزد أو زادت قيمتهما فيها  
 أي رب الثوب والصبغ شريكان في الثوب  
 وصبغه بقدر مذكبيهما ، فيباع ذلك ويوزع  
 الثمن على قدر القيعتين ، وإن زادت قيمة  
 أحدهما من ثوب أو صبغ فالزيادة لصاحبه  
 يخص بها ، لأن الزيادة تبع للأصل ، هذا إذا  
 كانت الزيادة لغلو سعره ، فإن حصلت الزيادة  
 بالعمل فهي بينهما ، لأن ما عمله الغاصب في  
 العين المنصوبة لملكها حيث كان أثره ،  
 وزيادة مال الغاصب له ، وإن أراد مالك  
 الثوب أو الغاصب قلع انصبغ من الثوب لم  
 يجر الآخر عليه ، لأن فيه إثباتاً للملكه ، وإن  
 أراد مالك الثوب بيع الثوب فله ذلك لأنه ملك  
 وهو عين ، وصبغه باق للغاصب ، ولو أبيع  
 الغاصب بيع الثوب فلا يمنع منه مالكة ،  
 لأنه لا حصر له عليه في ملكه ، وإن أراد  
 الغاصب بيع الثوب المصبوغ لم يجر المالك  
 لحديث : «إنما البيع عن تراض» <sup>(٢)</sup> ، وإن  
 بذل الغاصب ثوب الثوب بقيعته ليملكه ، أو  
 بذل رب الثوب قيمة الصبغ للغاصب  
 ليملكه ، لم يجر الآخر لأنها معاوضة لا تجوز  
 إلا بتراضيهما .

وصحح الحارثي أن لمالك الثوب تلك

(١) حديث : «إنما البيع عن تراض» .

أخرج ابن ماجه (٢) ٧٧٢ من حديث أبي سعيد الخدري .  
 وصححه إسماعيل الحميري في مصابيح الزهراء (٩ : ١٠٠)

(٢) كشف الشكوك ١١ : ٩٦ .

له ، لأنه لم يعمل ما استأجره عليه رأسا فلا يستحق الأجرة ، ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت .

وإن دفع إلى صباغ ثوبا ليصبغه بصبغ معي فصبغ بصبغ آخر لكنه من جنس ذلك اللون فصاحب الثوب غير بين أن يضمنه قيمته أبيض ويسلم إليه الثوب وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يجوز به ما معي ، وإنها وجب الأجر هنا في هذه المسألة خلافا لما سبق ، لأن الخلاف في الصفة لا يخرج العمل من أن يكون معقودا عليه فقد أثر بأصل المعقود عليه إلا أنه لم يأت بوصفه (١) .

وقال المالكية : من دفع إلى صباغ ثوبا ليصبغه فصبغه لكن صاحب الثوب ادعى أنه طلب صبغه بنون آخر وقال الصباغ : إنه اللون الذي طلبه منه صاحب الثوب فالتقوا قول الصباغ إن كان اللون الذي صبغه به يشبه ما يناسب مالك الثوب في استعماله . وكل هذا ما لم تقم قرينة قوية تؤيد قول المالك .

وإن كان قول الصباغ لم يشبه ما يناسب مالك الثوب في استعماله فإن رب الثوب يختلف ويثبت له الجواز في أخذه ودفع أجره

الثوب بالخيار : إن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض وسلم الثوب للأجير وذلك لغوات غرضه ، لأن الأغراض تختلف باختلاف الألوان ، فله أن يضمنه قيمة ثوب أبيض لغرضه عليه منفعة مفصولة ، فصار مطلقا الثوب عليه فكان له أن يضمنه ، وإن شاء أخذ الثوب وأعطى الأجير ما زاد الصبغ فيه ، لأن الضمان وجب حقا له فله أن يسقط حقه ، ولا أجر للصبغ ، لأنه لم يأت بها وقع عليه العقد رأسا حيث لم يوف العمل المأذون فيه أصلا فلا يستحق الأجر ، ويعطيه ما زاد الصبغ فيه إن كان الصبغ مما يزيد كالحمرة والصفرة ونحوهما ، لأن عين مالك قائم بالثوب فلا سبيل إلى أخذه مجان بلا عوض ، فيأخذه ويعطيه ما زاد الصبغ فيه وعادة للحرفين ونظرا من الجانبين .

وإن كان الصبغ مما لا يزيد كالسواد فعند أبي يوسف ومحمد له قيمة وحكمه حكم سائر الألوان ، وعند أبي حنيفة السواد لا قيمة له عنده فلا يزيد بل ينقص ، وعلى هذا الأساس لو اختار صاحب الثوب أخذه لا يعطيه شيئا نظير الصبغ بل يضمنه نقصان الثوب عند أبي حنيفة .

وإذا أمر رجلا أن يجر له بيتا فخضره قال محمد : أعطيه ما زادت الخضرة فيه ولا أجره

(١) مع الصحيح ١٩ / ٢١٢

الثلل أو تركه وأخذ بقيته غير مصبوغ، فإن نكل رب الثوب اشتراكاً هذا ببقية ثوبه غير مصبوغ وهذا ببقية صبغه<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: من دفع إلى صباغ ثوبا لصبغه أحمر فصبغه أخضر، فقال: أمرتك أن تصبغه أحمر فقال الصباغ: بل أمرتني أن أصبغه أخضر فأنيما يتحالفان، قال أبو إسحاق الشيرازي: واختلف أصحابنا فيه على ثلاث طرق: فعنهم من قال فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن القول قول الصباغ، والثاني: أنقول قول رب الثوب.

والثالث: أنها يتحالفان.

ومن أصحابنا من قال: المسألة على القولين الأولين فقط.

ومن أصحابنا من قال: المسألة على قول واحد وهو أنها يتحالفان، قال الشيرازي: وهو الصحيح لأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه، وإذا تخلفا لم تجب الأجرة<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: إذا اختلف صاحب الثوب والصباغ في لون الصبغ فقال الصباغ: أذنت لي في صبغه أسود، وقال رب الثوب بل أحمر، فالقول قول الصباغ وله أجرة مثله<sup>(٣)</sup>.

(١) لشرح الكبير مع حاشية لاسوي ١/ ٥٥، والشرح الصغير مع حاشية القسري ١/ ٢٨٩ ط الحلي.

(٢) المذهب ١/ ٤٧.

(٣) كتاب الناع ١/ ٣٨، وشرح منتهى البراهين ١/ ٣٨٠.

## ليلة القدر

التعريف:

١ - ليلة القدر تركب من لفظين:

أولهما: ليلة وهي في اللغة: من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ويقابلها النهار. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي له عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

وثانيهما: القدر، ومن معاني القدر في اللغة: الشرف والوقار، ومن معانيه: الحكم والقضاء والتضييق.

واختلف الفقهاء في المراد من القدر الذي أضيفت إليه الليلة فقيل: المراد به التعظيم والتشريف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْفَرُوا اللَّهَ حَقَّ غَلْوِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، والمعنى: أنها ليلة ذات قدر وشرف لتزول القرآن فيها، ولما يقع فيها من نزول الملائكة، أو لما يترق فيها من البركة والرحمة والمغفرة، أو أن الذي يجسيها يصير ذا قدر وشرف.

(١) انصاح الشرع والبرهان.

(٢) سورة الزمر / ٦٧.



الأحكام المتعلقة بليلة القدر:

فضل ليلة القدر:

٢ - ذهب الفقهاء إلى أن ليلة القدر أفضل الليالي، وأن العمل الصالح فيها خير من العمل الصالح في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، قال تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾<sup>(١)</sup>، وأما الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم، والتي ورد ذكرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ<sup>(٣)</sup>، فيها يفرق كل أمر حكيم<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

ورود في فضلها أيضاً بالإضافة إلى ما سبق قول الله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾<sup>(٦)</sup>، قال القرطبي: أي ينزل من كل سماء ومن سورة المنها فينزلون إلى الأرض ويؤمنون على دعاء الناس إلى وقت طلوع الفجر، وتنزل الملائكة والروح في ليلة القدر بالرحمة بأمر الله تعالى وبكل أمر قدره الله وقضاه في تلك السنة إلى قابل.

وفي فضل ليلة القدر أيضاً قال الله تعالى:

وقيل: معنى القدر هنا التصديق كقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ رَحْمَةً﴾<sup>(٧)</sup> ومعنى التصديق فيها إحصاؤها عن العلم بتعيينها، أو لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة، وقيل: القدر هنا بمعنى القدر - بفتح الدال - وهو مواخي القضاء: أي بمعنى الحكم والفصل والقضاء، قال العلماء: سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأرزاق والأجال وغير ذلك مما يقع في هذه السنة بأمر من الله سبحانه لهم بذلك، وذلك ما يدل عليه قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٨)</sup>، إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ<sup>(٩)</sup>، يَتَّبِعُونَ كُلَّ شَيْءٍ حَكِيمٍ<sup>(١٠)</sup>، أَمْ أَرَأَيْتَ إِنْ كُنَّا نُرِيهِمْ<sup>(١١)</sup>، حيث ذهب جمهور العلماء إلى أن الليلة المباركة الواردة في هذه الآية هي ليلة القدر، وليست ليلة النصف من شعبان كما ذهب إليه بعض المفسرين<sup>(١٢)</sup>.

قال ابن قدامة: ليلة القدر هي ليلة شريفة مباركة معظمة مفضلة ثم قال: وقيل: إنما سميت ليلة القدر لأنه يثدر فيها ما يكون في تلك السنة من خير ومصيف، ورزق وبركة<sup>(١٣)</sup>.

(١) سورة القدر / ٣

(٢) فتح الباري / ١ / ٢٥٥ ج١، بدءنا، وحش المصنف / ٣ / ٦٢٩، وصالحه ابن عاد، سنن / ١٣٧ / ٢، ورواه البخاري / ١ / ٤٩٣، والجمهور / ١ / ١٤٦ ج١، بدءنا، وحش / ٣ / ١٨٧، وشرح صحيح مسلم للنسوي / ٨ / ٤٧، وصا بعدهما، والأئمة من سيرة الصفا / ٣ / ٤٠

(٣) سورة القدر / ٤

(٤) سورة الطلاق / ٢

(٥) سورة فاشان / ٢ - ٤

(٦) الصالح الحبي، والمصروف، وفتح الباري / ١ / ٢٥٥، وحش المصنف / ٣ / ٦٢٩، والجمهور للنسوي / ١ / ١٤٦، والتي لا

قراءة / ٣ / ١٢٨

(٧) حش / ٣ / ١٢٨

واحتمالياً غفر له ما تقدم من ذنبه<sup>(١)</sup>.  
ويكون إحياء ليلة القدر بالصلاة وقراءة القرآن والذكر والدعاء، وغير ذلك من الأعمال الصالحة، وأن يكثر من دعاء: اللهم إنك عفو غيب العفو قاعف عني، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: «يا رسول الله أرايت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها؟» قال: «قولي: اللهم إنك عفو كريم تحب العفو فاعف عني»<sup>(٢)</sup>، قال ابن علان: بعد ذكر هذا الحديث: فيه إيهام إلى أن أهم المطالبات انشكاك الإنسان من تبعات الذنوب وطهارته من دنس العيوب، فإن بالطهارة من ذلك يتأهل للاعظام في سلك حزب الله وحزب الله هم المفلحون<sup>(٣)</sup>.

اختصاص الأمة المحمدية بليلة القدر:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ليلة القدر خاصة بالأمة المحمدية ولم تكن في الأمم السابقة<sup>(٤)</sup>، واستدلوا بما روي عن مالك بن

سنان عن حماد بن مطلق عن أنس بن مالك<sup>(٥)</sup>، أي أن ليلة القدر سلامة وخير كلها لا شر فيها إلى طلوع الفجر، قال الضحاك: لا يقدر الله في تلك الليلة إلا السلامة وفي سائر الليالي يقضي بالبلايا والسلامة، وقال مجاهد: هي ليلة ساقية لا يستطيع الشيطان أن يعمل فيها سوءاً ولا اذى<sup>(٦)</sup>.

إحياء ليلة القدر:

٣ - اتفق الفقهاء على أنه يندب إحياء ليلة القدر<sup>(٧)</sup> لفعل النبي ﷺ فقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه وأن رسول الله ﷺ جاور في العشر الأواخر من رمضان<sup>(٨)</sup>، ولا ورد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وكان إذا دخل العشر أحيا الليل وأيقظ أهله وضد المزور<sup>(٩)</sup>، والغصده منه إحياء ليلة القدر ولقوله ﷺ: «من قام ليلة القدر إيماناً

(١) سورة القدر ٥

(٢) تفسير القرطبي ١٠ / ١٣٣ - ١٣٤

(٣) مرآة المفاتيح ص ٢٦٨، فتح الباري ٤ / ٢٥٥ - ٢٧٠، جليل القاصدين ٢٤٦ / ٢، وما بعدها، وشرح صحيح مسلم ٥٧ / ٨، وما بعدها، والمطهر ٢٢ / ٢٢٧، والمصنف ٦ / ٤٤٦، وما بعدها.

(٤) حديث: «كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر الأواخر» أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ٢٥٩) ومسلم (٨٢٤ / ٢٢).

(٥) حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر أحيا الليل... قبل.

(٦) أخرجه البخاري (فتح الباري ٤ / ٢٦٩) ومسلم (٨٣٢ / ٢) واللفظ مسلم.

(٧) حديث: «من لم ليلة القدر...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤ / ٢٥٥) من حديث أبي حمزة.

(٨) حديث عائشة: «كانت يارسول الله ﷺ يقول: إن علمت أي ليلة ليلة القدر...» أخرجه الترمذي (٥٢٦ / ٥) وحديث حسن صحيح.

(٩) معني المصنف ١ / ٤٠٠، دليل القاصدين ٢٢ / ٢٥٤، ابن عابدين ١ / ٢٢٧، فتح الباري ٤ / ٢٥٥، وما بعدها.

(١٠) فتح الباري ١ / ٢٦٣، والمصنف ٦ / ٤٤٧ - ٤٤٨، والسنن الكبرى ١ / ٣٧٥.

فذهب الجمهور إلى أن ليلة القدر باقية إلى يوم القيامة بحيث لم يذ في المسألة سابقة وللأحاديث الكثيرة التي تحت المسمى على طلبها والاجتهاد في إخراجها، ومنها قول النبي ﷺ: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «تحمروا ليلة القدر في النور من العشر الأواخر من رمضان»<sup>(٢)</sup>.

ويذهب بعض العلماء إلى أن لجنة القضاة  
رفعت أصلاً ورأى، قال ابن حجر: حكاه  
الموتى في التمهيد عن الروافض والفاكرهاني في  
شرح الاعتماد عن الحنفية وكأنه خطأ، والذي  
حكاه المروسي رحمه قول الشيعة.

وقد روى عبد الرزاق عن عبد الله بن  
يونس قلت لأبي هريرة رضي الله عنه : (رُغموا)  
أن ليلة القدر وقعت، قال: كذب من قال  
ذلك، وعن عبد الله بن شريك قال : ذكر  
الخجاج ليلة القدر فكانه أنكرها فأراد زبر  
حيث إن يحسنه فنبهه فومه <sup>(١)</sup>.

أنس : أنه سمع من يثرب به من أهل العلم يقول : إن رسول الله ﷺ أُرِيَ أعمار أناس قبله ، أو ما شاء الله من ذلك ، فكانه تخاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله ثلثه القدر غير من ألف شهر <sup>(١)</sup> ، وبها روى : أن رجلاً من بني إسرائيل لسبب السلاح في ميسل الله تعالى ألف شهر فعجب المشركون من ذلك فانزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّا أَلَمْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي الْقَدْرِ <sup>(٣)</sup> ثَلَاثَةَ الْقَدْرِ <sup>(٤)</sup> غَيْرَ مِائَةِ شَهْرٍ <sup>(٥)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أن ليلة القدر كانت في الأيام السابقة وانحصر الحديث أي در رضي الله عنه وفيه : قلت : (يا رسول الله) انصرفني عن ليلة القدر في كل رمضان هي ؟ قال - نعم - قلت : أفأكون مع الأنبياء إذا رفعوا رجعت أو إلى يوم القيامة ؟ قال : «بل هم إلى يوم القيامة» (٢).

بقاء ليلة القدر:

• - اختلف العلماء في يداء ليلة القدر.

[illegible]
$$I = \int_{\Omega} |\nabla u|^2 dx + \frac{1}{2} \|u\|_V^2 - \frac{\lambda}{2} \|u\|_H^2 - \langle f, u \rangle_H \quad (2)$$

أحمد السدي (تقع في ١١/٩٧٩) من عائلته

(7) بعد از سرزدن ۱۰۵٪، ۹۶۰، هیچ کاری

١١٣١، والجديد ١٦١٢. انفسم العرط. ي

151.5.

(۱) حدیث، دال بر صحت **A** و نیز احقر، عام، ص ۳۰.

تونس: لا يمكن ضمانات لـ "الموقف" (1) في 1994 و 1995

(۱) حضرت عائہ رضی اللہ عنہا نے یہ امور بیان کئے ہیں:

2

احمد به صہفہ رد : ا و ر و ع ہ ہ لایند .

(۳) حدیث ابن عمر رضی اللہ عنہما: «أمرنا أن نقرأ القرآن في كل صلاة»

امریکی ایئر فورسز کی طرف سے 1981ء

## عمل ليلة القدر:

الله عنه أنه كان يقول: «من يغم الحول يصب ليلة القدر مشيراً إلى أنها في السنة كلها، ولما بلغ قوله هذا إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «يرحم الله أبا عبد الرحمن أما إنه علم أنها في العشر الأواخر من شهر رمضان ولكنه أراد ألا ينكل الناس»<sup>(١)</sup>.

٧ - واختلف جمهور الفقهاء الفقيه ذهبوا إلى أن ليلة القدر في شهر رمضان في عملها من الشهر، وذلك بعدما قالوا: يستحب طلب ليلة القدر في جميع ليالي رمضان، وفي العشر الأواخر أكد، وليالي الوتر من العشر الأواخر من رمضان أكد، للأحاديث السابقة.

وفيما يلي أقوال العلماء في محلها:

القول الأول: الصحيح المشهور لدى جمهور الفقهاء، وهم المالكية والشافعية والحنابلة، والأوزاعي وأبو ثور: أنها في العشر الأواخر من رمضان لكثرة الأحاديث التي وردت في التماسها في العشر الأواخر من رمضان، وتؤكد أنها في الأواخر ومنحصرة فيها.

والأشهر والأظهر عند المالكية أنها ليلة السابع والعشرين.

وهذا يقول الحنابلة، فقد صرح البهوتي

٦ - اختلف الفقهاء في عمل ليلة القدر:

فذهب جمهورهم وهو المذهب عند الحنفية إلى أن عمل ليلة القدر في رمضان دائرة معه، لأن الله سبحانه وتعالى أخبر أنه أنزل القرآن في ليلة القدر بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً كذلك أنه أنزل القرآن في شهر رمضان بقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾<sup>(٣)</sup>، الآية، مما يدل على أن ليلة القدر منحصرة في شهر رمضان دون سائر ليالي السنة الأخرى<sup>(٤)</sup>.

كما استدلوا بالأحاديث الصحيحة والتي سبق نقلها وهي تدل على أن عمل ليلة القدر في شهر رمضان.

وذهب بعض العلماء ومنهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأبو حنيفة في المشهور عنه إلى أن عمل ليلة القدر في جميع السنة تدور فيها، قد تكون في رمضان وقد تكون في غير رمضان فقد روي عن ابن مسعود رضي

(١) سورة القدر / ١ - ٢.

(٢) سورة القدر / ١٨٥.

(٣) فتح الباري / ٤ / ٢٥١، ٢٦٣، ٤١٧، ٣٦٨، وطلب القائلين

٢ / ١٢٩، والجمهور ٦ / ٤٢٨، ٤٣٨، والتي ٣ / ١١٩.

وعبد القدر ٢٠ / ١٢٥، وهو كالدراي ١ / ٣٧٨.

وحنبلية ابن حنبلين ٢ / ١٣٧.

(٤) عبد القدر ٢٠ / ١٢٥، وحنبلية ابن حنبلين ٢ / ١٣٧.

والجمهور ٦ / ٤٥٩، ٤٦٩، فتح الباري ١ / ٢٦٣، والتي

٢ / ١١٩، وطلب القائلين ٣ / ٦٢٩.

البندنجي: مذهب الشافعي أن أرجاء ليلة إحدى وعشرين، وقال في القديم: ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فهي أرجى ليائها عند، وبعدها ليلة سبع وعشرين... هذا هو المشهور في المذهب أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان<sup>(١)</sup>.

وقال الشريبي الخطيب:... وقال ابن عباس وأبو رضي الله عنهم: هي ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أكثر أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

المقول الرابع: أنها أول ليلة من رمضان، وهو قول أبو ذؤيب الغفيلي الصحابي لقول انس رضي الله عنه: ليلة القدر أول ليلة من رمضان، نقلها عنها ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

المقول الخامس: أنها ليلة سبع عشرة من رمضان، روى ابن أبي شيبة والطبراني عن حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: ما أشك ولا أمتري أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن، وروي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه بحجة أنها هي الليلة التي كانت في صبيحتها وقعة بدر ونزل فيها القرآن لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْزَمَا عَلَيَّ

بأن أرجاء ليلة سبع وعشرين بها<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: قال ابن عابدين: ليلة القدر دائرة مع رمضان، بمعنى أنها توجد كلما وجد، فهي مختصة به عند الإمام وصاحبيه، لكنها عندهما في ليلة معينة منه، وعنده لا تتعين<sup>(٥)</sup>.

وقال الخططاري: ذهب الأكثر إلى أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين، وهو قول ابن عباس وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ونسبه العيني في شرح البخاري إلى الصحابين<sup>(٦)</sup>.

القول الثالث: قال النووي: مذهب الشافعية ومهموز أصحابنا أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان مبهمة علينا، ولكنها في ليلة معينة في نفس الأمر لا تتقل عنها ولا تزال من تلك الليلة إلى يوم القيامة، وكل لبالي العشر الأواخر محتملة لها، فكن لبالي الوتر أرجاءها، وأرجى الوتر عند الشافعي ليلة الحادي والعشرين، وقال الشافعي في موضع إلى ثلاثة وعشرين، وقال

(١) فتح الباري ٢/ ٢٦٦، حاشية ابن عابد، ١٣٢/٢، وهو نفري ١/ ١٢٥، والشموع ٢/ ١٢٩، ١٤٠، ١٤١، وقد أورد المصنف ٢/ ٢٤١، ٣٢٥، والمضي ٢/ ١٨٢، والفوائد السواري ١/ ٣٧٥، والقوانين المتقوية ص ٥٥.

(٢) حاشية ابن عابد، ١٣٢/٢.

(٣) حاشية البندنجي، على مرآة الباع ص ٢٦٥.

(١) الشموع ٢/ ١٢٩، ١٣٠.

(٢) مضي الحاج ١/ ١٥١.

(٣) فتح الباري ٢/ ٢٦٦، حاشية ابن عابد، ١٣٢/٢.

(٤) الشموع ٢/ ١٢٩، والمضي ٢/ ١٨٢.

إحدى وعشرين<sup>(١)</sup>، وفي السنة التي أمر عباده ابن أبيس بأن ينزل من البداية ليصلي في المسجد ليلة ثلاث وعشرين<sup>(٢)</sup>، وفي السنة التي رأى أبيس كعب رضي الله عنه علامتها ليلة سبع وعشرين<sup>(٣)</sup>، وقد ترى علامتها في غير هذه الليالي، وهذا قول مالك وأحمد والثوري وإسحاق وأبي نوح وأبي قلابة والمزني وصاحبه أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة والناوردي وابن حجر العسقلاني من الشافعية، وقال النووي: وهذا هو الظاهر المختار، لتعارض الأحاديث الصحيحة في ذلك. ولا طريق إلى الجمع بين الأحاديث إلا بانتفاها، وقيل: إن ليلة القدر منتقلة في شهر رمضان كله<sup>(٤)</sup>.

قال بعض أهل العلم: لهم الله تعالى هذه الليلة على الأمة ليجتهدوا في طلبها،

عَبْدُكَ أَيُّهَا الْمُرْقَانِ يَوْمَ النَّفَى الْجَمْعَانِ<sup>(٥)</sup>، وهو ما يتوافق تماماً مع قوله تعالى في ليلة القدر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٦)</sup>.

القول السادس: أنها مبهمة في العشر الأوسط، حكاه النووي وقال به بعض الشافعية وهو قول لمالكية وعزاء الطبري إلى عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه والحسن البصري.

القول السابع: أنها ليلة تسع عشرة، قال ابن حجر: رواه عبد الرزاق عن علي رضي الله عنه وعزاء الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنها ووصله الطحاوي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

القول الثامن: أنها منتقلة في ليالي العشر الأواخر تتخل في بعض السنين إلى ليلة وفي بعضها إلى غيرها، وذلك جمعا بين الأحاديث التي وردت في تحديدها في ليالي مختلفة من شهر رمضان عامة ومن العشر الأواخر خاصة، لأنه لا طريق إلى الجمع بين تلك الأحاديث إلا بالقول بأنها منتقلة، وأن النبي ﷺ كان يجيب على نحو ما يسأل، فعلى هذا كانت في السنة التي رأى أبو سعيد رضي الله عنه النبي ﷺ يسجد في الماء والطين ليلة

(١) حديث: «ذَا تَمَّ سَجْدُكَ مَعِيَ رَأَى الْمَلَكُ سَجْدَتَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ».

أخرجه: البيهقي وفتح ٩، لم ي ١/٢٥٨، وم ١/٢٦٠.

(٢) حديث عبد الله بن أبيس أنه لما نزل من منزل من ليلة ١ أخرجه مسلم ١/١٢٧.

(٣) حديث أبي بكر كعب بن مالك رضي الله عنه علامتها ليلة سبع وعشرين أخرجه مسلم ١/٢٦٨.

(٤) ج ٢ - ١ - لم ي ١/٢٦٥ - ٢٦٦، وصاحبه ابن مسعود ١/١٣٧، وصححه الطحاوي ١/١٤٥، والبيهقي ١/١٢٢، والناوردي ١/١٤٥، وابن حجر ١/٢٦١، وابن حجر ١/٢٦٢.

(٥) حديث: «ذَا تَمَّ سَجْدُكَ مَعِيَ رَأَى الْمَلَكُ سَجْدَتَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ».

(٦) سورة القدر ١/١.

(١) سورة الأنعام ١/١٦١.

(٢) سورة القدر ١/١.

من شاء الله من عباده في كل سنة من رمضان، لأن الأحاديث وأخبار الصالحين ورواياتهم تظاهرت عليها فعنها ما ورد من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً: (إنها صائبة بلجة كان فيها قمرٌ ساطعاً ساكنة ساجية لا برد فيها ولا حر ولا يحمل لكوكب أن يرمى به فيها حتى تصبح وأن من أسارتها أن الشمس صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحمل للشيطان أن يخرج منها يومئذ) (١).  
وعن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (إن الشمس تطلع يومئذ لا شعاع لها) (٢).  
وقتها ما ورد من قول ابن مسعود رضي الله عنه (أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة ليلة القدر) (٣).

ويحدوا في العبادة طمعاً في إدراكها كما أخفى ساعة الإجابة في يوم الجمعة ليكثر من الدعاء في اليوم كله، وأخفى اسمه الأعظم في الأسماء، ورضه في الطاعات ليجتهدوا في جميعها، وأخفى الأجل وقيام الساعة ليجد الناس في العمل حذراً منها (٤).

ما يشترط لنيل فضل ليلة القدر:

٨ - نص فقهاء المالكية والشافعية على مسألة اشتراط العلم بليلة القدر لنيل فضلها أو عدم اشتراطه واختلفوا في ذلك.

فذهب بعض المالكية والشافعية إلى أنه لا ينال فضل ليلة القدر إلا من أطلعه الله عليها، فلو قام إنسان ولم يشعر بها لم ينل فضلها.

وقال آخرون من فقهاء المذاهب: إنه لا يشترط لنيل فضل ليلة القدر العلم بها، ويستحب التعبد في كل ليالي العشر الأواخر من رمضان حتى يجوز التضيئة على اليقون.

ورجح فقهاء المذاهب الرأي الثاني وقالوا: ومع ذلك فإن حال من أطلع على ليلة القدر أكمل وأنم في الفضل إذ قام بوظائفها (٥).

علامات ليلة القدر:

٩ - قال العلماء: ليليلة القدر علامات يراها

(١) حجة التلوي ١١/ ١٢٦، وكشف البحار ٩/ ٣١٦.

وصحبت بيته وأنها صائبة بهجة .  
(٢) أخرجه أحمد ٥٥/ ٣٢٣، وأبو داود الحنبلي في المصنع ٣/ ١٧٥  
ونقله رجاله ثقات .

(٣) حصة نقدي ١١/ ١٢٤، والموطأ ٥٠/ ١٢٧، والشمس  
٢/ ٦٨٦ وحديث كذا: (إن الشمس تطلع يومئذ لا شعاع لها).

أخرجه مسلم ٨٢٨/ ٢.  
(٤) حصة فضلي ١١/ ١٣٤، والمصنف ١١/ ٣٧٨،  
والمصنف ١١/ ١٧٣، ١٧٤.

وقول ابن مسعود: فإن الشمس تطلع كل يوم من قرني شيطان.

أخرجه ابن أبي شيبة ٣/ ٧٥ - ٧٦.

(٥) طلي ٣/ ١٨٢.

(٦) شواهد الدرر ١/ ٣٧٨، وفي المصنف ١/ ٣٥٠.

كتبتان ليلة القدر:

١٠ - اتفق العلماء على أنه يستحب لمن رأى ليلة القدر أن يكتبها <sup>(١)</sup>.

والحكممة في كتابتها كما ذكرها ابن حجر نقلاً عن الحارثي أنها كرامة والكرامة ينبغي كتابتها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس، فلا يأمن السلب، ومن جهة أن لا يأمن السرباء، ومن جهة الأدب فلا

يشاغل عن أشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في المحذور.

قال ابن حجر العسقلاني: <sup>(٢)</sup> وستأنس له بقول يعقوب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام لابنه يوسف عليه السلام ﴿يُسْقَى لَا تَقْصُرْ رِجَّةً يَأْكَ عَلَىٰ لِقَائِكَ فَبِكَيْدٍ وَاللَّهِ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ <sup>(٣)</sup>.



(١) فتح الباري ٤ / ١٦٨

(٢) سورة يوسف / ٥

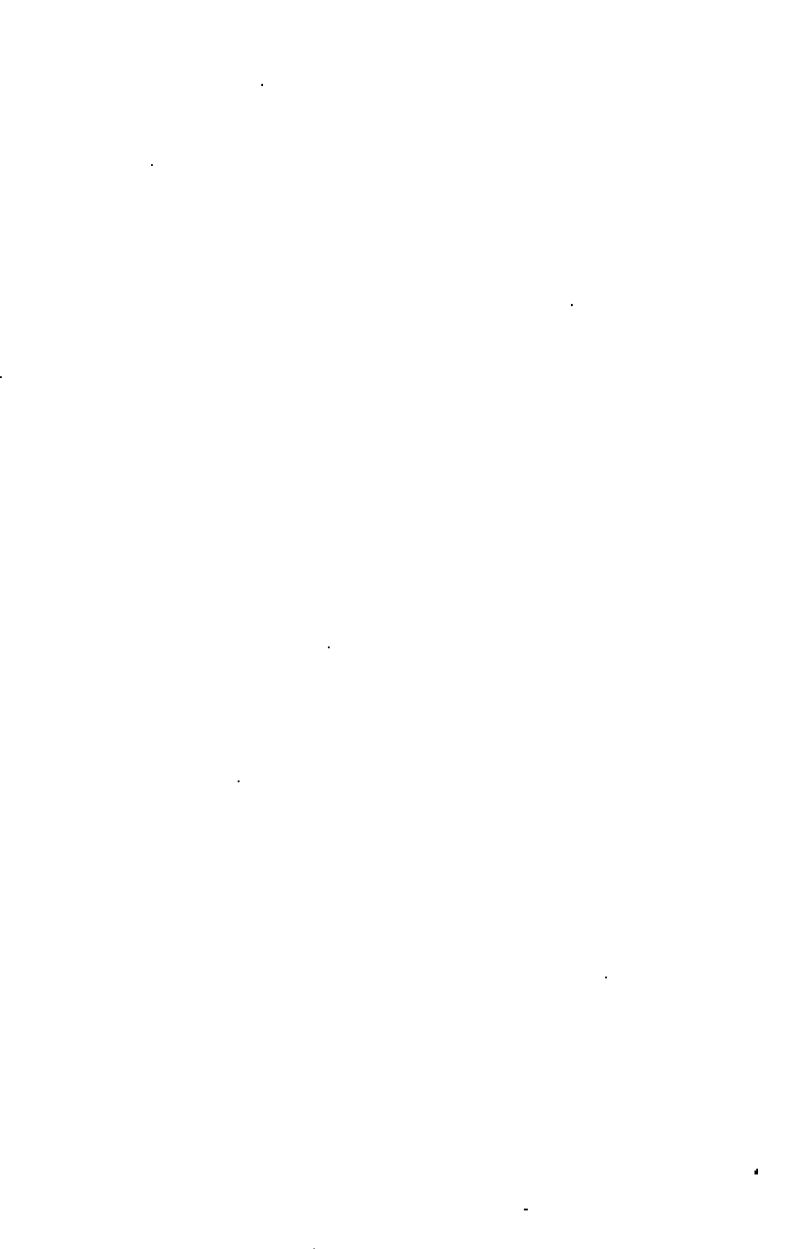
(٣) فتح الباري ٤ / ١٦٨، واللمع ١ / ١٦١، وابن عابدس

١٣٧ / ١



# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الخامس والثلاثين



الأمدي: هو علي بن أبي علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

إبراهيم الباجوري: هو إبراهيم بن محمد الباجوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

إبراهيم السكسكي (٩ - ٩):

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو إسماعيل، السكسكي الكوفي، قال أبو الحسن الدارقطني: هو تابعي صالح، وقال ابن خلفون: وهو عدى في الطبقة الثالثة من المحدثين. روى عن أبي وائل وعبد الله بن أبي أوفى وأبي بردة بن أبي موسى وغيرهم. روى عنه حجاج بن أوطاة والعمام بن حوشب وغيرهم. قال النسائي: ليس بذلك القوي يكتب حديثه. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف. روى له البخاري وأبو داود والنسائي.

[التاريخ الكبير ١/ ٢٩٥، وتهذيب الكمال ١٣٢/ ٢، وميزان الاعتدال ١/ ٤٥].

إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

ابن أبي أوفى: هو عبد الله بن أبي أوفى:

تقدمت ترجمته في ١٥ ص ٣١٣.

ابن أبي ذئب (٨٠ - ١٥٨ هـ):

هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن

ع

أدم بن أبي إلياس (١٣٢ - ٢٢٠ هـ):

هو أدم بن أبي إلياس، واسم أبي إلياس عبد الرحمن بن محمد بن شعيب، أبو الحسن، المصنف في الخراساني المروزي، الإمام الحافظ القدوة شيخ الشام، كان مشهوراً بالسنّة، شديد التمسك بها. حدث عن أبي ذئب ومبارك بن فضالة وشعبة بن الحجاج وغيرهم. وعنه البخاري في صحيحه وأحمد بن الأزرع وأبو زرعة الدمشقي وأبو حاتم الرازي وغيرهم، قال أبو حاتم: ثقة مأمون، وقال أحمد بن حنبل: كان مكيناً عند شعبة كان من السنة الذين يضيئون عنده الحديث. طلب الحديث ببغداد، وكتب عنه شيخنا ثم رحل الكوفة والبصرة والحجاز ومصر والشام ولقي الشيخ وسمع منهم واستوطن عملاقاً إلى أن مات بها.

[تاريخ بغداد ٧/ ٢٧، وتهذيب الكمال

٣/ ٣٠٦، وسير أعلام النبلاء

١٠/ ٣٢٥].

الحارث بن أبي ذئب، أبو الحارث القرشي،  
لعاصري، شامي، فقيه، تابعي من رواة  
الحديث من أهل المدينة كان يقضي بها، يشبه  
بسميد بن المسيب، من أروع الناس  
وأفضلهم في عصره، وشي الإمام أحمد عنه  
وعن مالك، فقال: بر أبي ذئب أصلح في  
سننه وأروع وأقوم بأخبار من مالك عند  
السلاطين.

سمع عكرمة وشريك بن سعد، وسعيداً  
القرني، وسلم بن خالد وغيرهم، حدث  
عنه: ابن المبارك يحمي بن سعد القطان وأبو  
علي الحنفي وحجاج بن محمد وغيرهم. قال  
ابن سعد: وكان ابن أبي ذئب يقضي بالمدينة  
وكان عالماً ثقة فقيهاً ورعاً عادلاً فاضلاً. وقال  
ابن حبان في الثقات: كان من فقهاء أهل  
المدينة وعبادهم.

[تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٥ - ٣٠٧،  
وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٣٩ - ١٤٩،  
وشذرات الذهب ١/ ٢٤٥].

ابن أبي سلمة (٩ - ٩٠).

هو عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبد بن  
عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد  
الرحمن، المدني، تولى بغداد، روى عن  
إبراهيم بن سعد الزهري ومحمد بن عون بن  
موسى وغيرهما، روى عنه إبراهيم بن الحارث  
الأنصاري وأبو يعلى أحمد بن علي بن المنصور

الموصلي وأبو زهرة عبيد الله بن عبد الكريم  
البرقي وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات.  
وقال النديم: ليس به بأس، وقال أبو  
بكر الخطيب: رواياته مستقيمة روى له  
النسائي حديث واحداً في المزينة.

[تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٩ - ٣٤١،  
وتعذيب النكاح ١٨/ ١٤١].

ابن أبي شيبه: هو عبد الله بن محمد:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧.

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

ابن الأثير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨.

ابن أمير الحاج: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٦٤.

ابن الأنباري: هو محمد بن القاسم:

تقدمت ترجمته في ج ٢٦ ص ٣٧٦.

ابن بطلال: هو علي بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦.

ابن البلاء: هو الحسن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢٦ ص ٣٩٧.

ابن تيمية (توفي السدين): هو أحمد  
ابن عبد الحليم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦.

ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١.

- ابن جزري. هو محمد بن أحمد.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.  
ابن الجوزي. هو عبد الرحمن بن علي.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨.  
ابن الحاجب. هو عثمان بن عمر.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.  
ابن حامد. هو الحسن بن حامد.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨.  
ابن حبان. هو محمد بن حبان.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩.  
ابن حبيب. هو عبد الملك بن حبيب.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.  
ابن حجر العسقلاني. هو أحمد بن علي.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩.  
ابن حجر المكي. هو أحمد بن حجر العسقلاني.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.  
ابن حزم. هو علي بن أحمد.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.  
ابن حبان. هو أحمد بن حبان.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٥.  
ابن حنبل. هو أحمد بن محمد بن حنبل.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.  
ابن خويز مباد. هو محمد بن أحمد.  
تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٧.  
ابن دقيق العيد. هو محمد بن علي.  
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩.  
ابن رجب. هو عبد الرحمن بن أحمد.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨.  
ابن رشد. هو محمد بن أحمد (الجلد).  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨.  
ابن رشد. هو محمد بن أحمد (الحفيد).  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨.  
ابن زبد. لعلة جابر بن زيد.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨.  
ابن سحنون. هو محمد بن عبد السلام.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤١.  
ابن سيرين. هو محمد بن سيرين.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.  
ابن شمس. هو عبد الله بن محمد.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.  
ابن شبرمة. هو عبد الله بن شبرمة.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠.  
ابن الصلاح. هو عثمان بن عبد الرحمن.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.  
ابن عابدين. هو محمد أمين بن عمر.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.  
ابن عباس. هو عبد الله بن عباس.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.  
ابن عبد البر. هو يوسف بن عبد الله.  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠.

- ابن عبد الحكم: هو عبد الله بن الحكم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.
- ابن عبد الحكم: هو محمد بن عبد الله: تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢.
- ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.
- ابن العربي: هو محمد بن عبد الله: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.
- ابن عرفة: هو محمد بن محمد بن عرفة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.
- ابن عقيل: هو علي بن عقيل: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١.
- ابن عمر: هو عبد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.
- ابن عمرو: هو عبد الله بن عمرو: تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣٥٩.
- ابن عينة: هو سفيان بن عينة: تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠.
- ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم المالكي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢.
- ابن القاسم: هو محمد بن قاسم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢.
- ابن قدامة: هو عبد الله بن أحمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.
- ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.
- ابن كثير: هو اسماعيل بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠.
- ابن كثير: هو محمد بن اسماعيل: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠.
- ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبد العزيز: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.
- ابن ماجه: هو محمد بن يزيد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤.
- ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢.
- ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.
- ابن السيب: هو سعيد بن السيب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.
- ابن مفلح: هو محمد بن مفلح: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١.
- ابن المنذر: هو محمد بن ابراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤.
- ابن منصور: هو محمد بن منصور: تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣١.
- ابن المنكدر: هو محمد بن المنكدر: تقدمت ترجمته في ج ٣٢ ص ٣٥٧.

ابن مهدي (١٣٥ - ١٩٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد، أنصري، العنبري، النولوي، محدث، حافظ من كبار حفاظ الحديث وأسماء الرجال، سمع السفيانين والحمادين وشريكاً، ولزم مالك وأخذ عنه وأضجع به. روى عنه ابن وهب وابن حنبل وابن القديسي وأبنا أبي شيبة وأبو نوري، وكان الشافعي يرجع إليه في الحديث. وقال: لا أعرف له نظيراً في الدنيا. خرج عنه البخاري ومسلم له تصانيف في الحديث.

[شجرة النور الزكية ص ٥٨، ومعجم المؤلفين ١٩٦ / ٥، والأعلام ١١٥ / ٤، وتهذيب التهذيب ٢٧٩ / ٦].

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن الوكيل: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٢٥ ص ٢٨٢

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يونس: هو أحمد بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٥

أبو إسحاق الإسفراييني: هو إبراهيم ابن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو إسحاق الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٤

أبو إسحاق المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبدالله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

أبو بكر الرازي (الخصاص): هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الصديقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو نوري: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جحيفة السوائي (٩ - ٦٤ هـ)

هو وهب بن عبد الله بن مسلم بن جندة، أبو جحيفة السوائي، يقال له: وهب الخير، وكان من صفات أصحاب النبي ﷺ، وروى بيت المال وأشرطة لعلي رضي الله عنه.

روى عن النبي ﷺ وعن البراء بن عازب وعلي بن أبي طالب. روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد وأحکم بن عتبة وزیاد بن زید الأصم وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم. وذكر الواقدي أن أبا حنيفة توفي في ولاية بشر بن مروان، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة.

[تهذيب الكمال ٣١ / ١٣٢، وطبقات ابن سعد ٦٣ / ٦، وتهذيب التهذيب ١١ / ١٦٤، والأعلام ٩ / ١٤٩].  
أبو جميلة (؟ - ؟)

هو ميمونة بن يعقوب، أبو جميلة، الطهمي الكوفي، وكان صاحب راية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، روى عن علي بن أبي طالب والحسن بن علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، روى عنه: حصين بن عبد الرحمن السلمي وعطاء بن السائب وأبو خباب الكلبي وغيرهم. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

[طبقات ابن سعد ٦ / ٢٢٤، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨٧، وتهذيب الكمال ٢٩ / ١٩٤].

أبو حامد الأسفرايني: هو أحمد بن محمد. تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.

أبو حامد الغزالي: هو محمد بن محمد. تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣.

أبو حنيفة: هو الشيمان بن ثابت.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦.

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو خلف الطبري: هو محمد بن عبد الملك بن خلف.

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢.

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو سعيد الخدري: هو سعد بن مالك.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو سليمان: هو موسى بن سليمان.

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧.

أبو صبيد: هو القاسم بن سلام.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو عني بن خيران (؟ - ٣٢٠ هـ)

هو الحسين بن صالح بن خيران الفقيه المشافعي: أحد أركان المذهب، كان إماماً زاهداً ورعاً. من كبار الأئمة ببغداد. قال الشيخ أبو إسحاق: عرض عليه القضاء فلم يتقبل، وقال القاضي أبو الطيب: ابن خيران كان يعيب على ابن مريج في ولايته القضاء، وكان بعض وزراء المعتذر وكل بداهه وخوطب الوزراء في ذلك فقال: إنما قصدنا ليقال: في زماننا من وكل بداهه ليتقبل القضاء فلم



يفعل. قال الذهبي: لم يبلغنا على من اشتغل ولا عن من أخذ العلم قال: وأظنه مات كهلاً ولم يسمع شيئاً فيما أعلم قال السيكي: لعله جالس في العلم ابن صريح وأدرك مشايخه.

[تاريخ بغداد ٨ / ٥٣، تهذيب الأسياء واللغات ٢ / ٢٦١، وطبقات العبادي ص ٦٧، والبدياية والنهاية ١١ / ١٧١، وطبقات السيكي ٣ / ٢٧١]

أبو قتادة: هو الحارث بن ريمي: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤  
أبو مالك الأشعري: هو الحارث ابن الحارث:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٦  
أبو مجلز (? - ١٠٠، وقيل ١٠٩ هـ)

هو لاحق بن حيد بن سعيد، ويقال: شعبة بن خالدة بن كثير السدوسي، البصري الأعور روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسمرة بن جندب وعمران بن حصين وغيرهم، روى عنه إبراهيم بن العلاء وأنس بن سيرين وأيوب بن ليثان السخيتاني وغيرهم. قال العجلي: بصري تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن اللدغي: لم يلق سمرة ولا عمران. وقال ابن حبان عن ابن معين: مضطرب

الحديث قال محمد بن سعد: توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز  
[تهذيب التهذيب ١١ / ١٧١، وتهذيب الكمال ٣١ / ١٧٦، وطبقات ابن سعد ٧ / ٢١٦]

أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨  
أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
أبو هلال العسكري: هو الحسن بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٤  
الأيباري: هو علي بن إسماعيل الأيباري: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣  
أبو اليسر (٤٢١ - ٤٩٣ هـ)

هو عماد بن محمد بن الحسن بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد، أبو اليسر، البزدي، فقيه، أصولي ولي القضاء بسمرقند، فقه عليه ركن الأئمة عبد الكريم ابن محمد وأبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي وولده القاضي أبو المعالي أحمد وغيرهم. قال السمعاني: أمل بخاري الكثير ودرس الفقه كان من نحول المناظرين، قال عمر بن محمد النسفي: وكان شيخ أصحابنا بها وراء النهر، وكان إمام الأئمة على الإطلاق والنفوذ إليه من الأفاق، حلاً الكون بتصانيفه في الأصول

والفروع، من تصانيفه «المبوط» في فروع  
الفقه.

[سير أعلام النبلاء، ١٩ / ٤٩، والجواهر  
المضية ٢ / ٢٧٠، والفوائد الجبهة  
ص ١٨٨، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢١١،  
وتاج التراجم ص ٤٨]

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
أبي بن كعب:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩  
الأثرم: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
الأذرعي: هو أحمد بن حمدان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
إسحاق بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
إسحاق بن راهويه:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
أسما بنت أبي بكر الصديق:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠  
الأسنوي: هو عبد الرحيم بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩  
الأشعث بن قيس (٢٣ - ٤٠ هـ)

هو الأشعث بن قيس بن معدى كرب بن

معلوبة بن جبلة، أبو محمد، الكندي،  
صحابي، أمير كتبة في الجاهلية والإسلام،  
كانت إقامته في حضرموت، وولد على رسول الله  
ﷺ بعد ظهور الإسلام في جمع من قومه  
فأسلم، وشهد اليرموك فأصيب عينه، وكان  
مع سعد بن أبي وقاص في حرب العراق، ولما  
أل الأمر إلى علي (رضي الله عنه) كان  
الأشعث معه يوم صفين على راية كتبه،  
وحضر معه وقعة النهروان وورد المدائن، ثم  
عاد إلى الكوفة، وكان من ذوي الرأي  
والإقدام. روى له البخاري وصلى تسعة  
الحدائث. روى عن النبي ﷺ وعن عمر  
(رضي الله عنه)، وعنه أبو وائل والشمسي  
وعبد الرحمن بن مسعود وأبو إسحاق السبيعي  
وغيرهم

[تهذيب التهذيب ١ / ٣٥٩، وسير أعلام  
النبلاء، ٢ / ٣٧، وأسد الغابة ١ / ١١٨،  
والأعلام ١ / ٣٣٣]

أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١  
أصغ: هو أصغ بن الفرج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١  
الأصبهاني: هو الحسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧  
إمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أم سلمة : هي هند بنت أبي أمية :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

أم غراب (؟ - ؟)

هي طلحة أم غراب :

روت عن ثبانة عن عثمان بن عفان وعن

عقيلة وسلامة بنت الحر روى عنها : مروان

ابن معاوية الغزالي ووكيع بن الجراح . روى

لها أبو داود وابن ماجه ، قال ابن حجر في

«التقريب» : لا يعرف حالها .

[تهذيب الكمال ٣٥ / ٢٢٥]

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

## ب

البايزي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البصري : هو الحسن بن يسار البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

البغوي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

بكر بن عبد الله بن الأشج (؟ - ١١٧ ،

وقيل غير ذلك)

هو بكر بن عبد الله بن الأشج ، أبو عبد

الله ، ويقال أبو يوسف ، القرشي المدني نزيل

مصر ، معدود من صفار التابعين . روى عن

السائب بن يزيد ومحمود بن زياد وأبي أمامة

ابن سهل وغيرهم ، وروى عنه يزيد ابن أبي

حسب وابن عجيلان واللبث بن سعيد

وغيرهم . وثقه غير واحد من الحفاظ

كالبخاري وأحمد والنسائي ويحيى بن معين

وغيرهم . قال ابن وهب : ما ذكر مالك بكيرا

إلا قال : كان من العلماء . وقال محمد بن

عيسى بن الطباع : سمعت معن بن عيسى

يقول : ما ينبغي لأحد أن يفوق أو يفضل

بكر بن الأشج في الحديث .

[سير أعلام النبلاء ١ / ١٧٠ ، وتهذيب

التهذيب ١ / ٤٩١ ، وتهذيب الكمال

٤ / ٢٤٢]

البناني : هو محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٢

البهوتي: هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

جابر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جابر بن عمير (٩ - ٩)

هو جابر بن عمير الأنصاري المدني، له  
صُحبة. روى عن النبي ﷺ في فضل الرمي  
وروى عنه عطاء بن أبي رباح، وروى عن  
عطاء أنه رأى جابر بن عبد الله وجابر بن  
عمير الأنصاريين يرتبان فعل أحدهما فجلس  
فقال له صاحبه كملت قال: نعم، قال  
أحدهما للآخر: أما سمعت رسول الله ﷺ  
يقول: وكل شيء ليس من ذكر الله عز وجل  
فهو لعب (لا أن يكون أربعة: ملاعبة الرجل  
امرأته وتكذيب الرجل نفسه وعنه الرجل بين  
الغرضين وفعلهم الرجل السباحة).

[تهذيب التهذيب ٤٤ / ٢، وتهذيب  
الكامل ٤ / ٤٥٧، وأسد الغابة ١ / ٢٥٩]

الجرجاني: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

ت

الثاني: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٧

الترمذي: هو محمد بن عيسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ث

الثوري: هو صفيان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ح

ج

الحارث بن سويد (٩ - ٧٢ هـ)

هو الحارث بن سويد، أبو عائشة،

جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

التهذيب ١/ ١٦٨، وسير أعلام النبلاء

٢/ ٤٣]

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن صالح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحسن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الحطاب: هو محمد بن محمد بن

عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحكم: هو الحكم بن حنيفة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

الحكم: هو الحكم بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤١

الحليسي: هو الحسن بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد بن أبي سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

خ

الحارثي: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

التيمي، الكوفي، إمام ثقة، رفيع الجعل،

روى عن ابن مسعود، وعمر وعلي (رضي الله

عنه) وغيرهم. وعنه إبراهيم التيمي وعمارة

ابن عمير وثيابة بن عتبة وغيرهم. قال ابن

معين: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. قال

ابن سعد: توفي في آخر خلافة عبد الله بن

الزبير. يقال: إن الحارث بن سويد أدرك

الجاهلية ونزل الكوفة ولم ير النبي ﷺ.

١/ تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٣، والإصابة

١/ ٣٦٩، وسير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٦]

الحارث المكي: هو الحارث بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢١ ص ٣٠٤

حاطب بن أبي بلتعة (٧٠ - ٦٥ هـ وقيل غير

ذلك)

هو حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو بن

عمير بن سلمة بن صعب، أبو محمد،

اللخمي، قديم الإسلام من مشاهير

المهاجرين شهد بدرًا والشاهد كلها مع رسول الله

ﷺ، وكان رسول النبي ﷺ إلى القريش

صاحب مصر. وكان تاجرًا في الطعام، وكان

من الرماة الموصولين، ويروي عنه ولده الفقيه

يحيى وصروة بن الزبير وغيرهما. وقد توفي

بالمدينة المنورة وصلى عليه عثمان بن عفان

(رضي الله عنه).

[طبقات ابن سعد ٣/ ١١٤، وتهذيب

إسحاق وهو من شيوخه والشامي وابن معين  
ويشير بن الحكم وأبو داود الطيالسي  
وغيرهم. قال يحيى بن معين: هو أثبت من  
فليح بن سليمان، وقال أبو زرعة سيء  
الحفظ، ومولده ووفاته بالمدية النورية. قال  
أحمد بن أبي مرهم عن ابن معين: ثقة حجة،  
وذكره ابن حبان في الثقات.

[سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٢٤، وتهذيب  
التهذيب ٦ / ٣٥٣، والأعلام ٤ / ١٥٠]  
الدردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠  
الدسوقي: هو محمد بن أحمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الحرقلي: هو عمر بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨  
الخطابي: هو حمد بن محمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩  
خليل: هو خليل بن إسحاق:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

## د

الدائقطلي: هو علي بن همر:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥  
داود الظاهري: هو داود بن علي:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦  
الدراوردي (٩ - ١٨٦ هـ)

هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد، أبو  
محمد، الدراوردي، الجعفي، المدني،  
حدث. قال الذهبي: أصله من دراورد قرية  
بخراسان، قال حسين بن عيسى: يصلح  
أن يكون الدراوردي أمير المؤمنين.

روى عن زهد بن أسلم وشريك بن  
عبد الله ويحيى بن سعيد الأنصاري وشمس بن  
عروة وحمد الطويل وسعد بن سعيد  
الأنصاري وغيرهم. وروى عنه خلق كثير  
منهم: شعبة والثوري وهما أكبر منه وابن

## ر

الربيع بن خيثم (٩ - ٦٣، وقيل ٦١ هـ)  
هو الربيع بن خيثم بن هانئ بن عبد الله  
ابن صهيب بن منقذ الثوري، أبو يزيد،  
الكوفي، روى عن النبي ﷺ رسلاً وعن عبد الله  
ابن مسعود وعبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي  
لمية الأنصاري وغيرهم، وعنه ابنه عبد الله  
وصنف الثوري والشعبي والنخعي وبكر بن

مأعز وغيرهم. قال عمرو بن مرة عن الشعبي: كان من مدائن الصدوق، وقال ابن جبان في الثقات: اختياره في الزهد والعبادة أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكره، قال العجلي: تابعي ثقة وكان خياراً، وروى أحمد في الزهد عن ابن مسعود أنه كان يقول للربيع: والله لو رأيت رسول الله ﷺ لأحبته، وما رأيتك إلا ذكرت المحبتين وقال الشعبي: كان للربيع أشد أصحاب ابن مسعود ورعاً. وقال منذر والثوري: شهد مع علي صفين.

[تهذيب التهذيب، ٣ / ٢٤٢، وطبقات ابن سعد ٦ / ١٨٢، وتهذيب الكنان ٧٠ / ٩ - ٧٦]

الرحباني: هو مصطفى بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١  
الرملي: هو أحمد بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢  
الرملي: هو خير الدين الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩  
الروياتي: هو عبد الواحد بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢  
ووضع بن ثابت (؟ - ٥٦ هـ)

هو دويقع بن ثابت بن التكن بن علي الأنصاري. المدي، صحابي، سكن مصر. وأمره معاوية على طرابلس أنفرب سنة ٤٦ هـ.

قنبراً أفريقية. روى عن النبي ﷺ. وروى عنه بسر بن عبد الله، وحش المصعاني، وزيد بن عبيد وغيرهم.

[تهذيب التهذيب ٣ / ٢٩٩، وطبقات ابن سعد ٤ / ٣٥٤، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣٦٩]

## ز

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢  
الزركشي: هو محمد بن هاد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢  
زفر: هو زفر بن أهدل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣  
الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣  
زيد بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣  
زيد بن خالد الجعفي (؟ - ٧٨ هـ)

هو زيد بن خالد، أبو عبد الرحمن الجعفي، ويقال أبو طلحة، المدني، من مشاهير الصحابة روى عن النبي ﷺ وعن

- عثمان وأبي طلحة وعائشة رضي الله عنهم .  
 روى عنه بشر بن سعيد وسعيد بن المسيب  
 وسعيد بن يسار وعطاء بن أبي رباح وغيرهم .  
 قال أحمد بن الحنفية : توفي بالمدينة سنة  
 ٧٨ هـ ، وقال ابن حبان وابن سعد : مات في  
 آخر أيام معاوية وقيل غير ذلك .  
 [تهذيب التهذيب ٣ / ٤١٠ ، وطبقات  
 ابن سعد ٤ / ٣٤٤ ، والاستيعاب  
 ٢ / ٥٤٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١ /  
 ٢٠٣]  
 الزبلي : هو عثمان بن علي :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

- السرخسي : هو محمد بن محمد :  
 تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣  
 سعد بن أبي وقاص : هو سعد بن  
 مالك .  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤  
 سعيد بن جبير :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤  
 سعيد بن المسيب :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤  
 سفيان الثوري :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥  
 سفيان بن عيينة :  
 تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠  
 سليمان الفارسي :  
 تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨  
 سليمان الجعفي : هو سليمان بن عمر :  
 تقدمت ترجمته في ج ٢٣ ص ٣٥٦  
 صعقة بن جندب :  
 تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

## س

- سالم بن عبد الله :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣  
 السبكي : هو عبد الوهاب بن علي بن عبد  
 الكافي :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣  
 السبكي : هو علي بن عبد الكافي :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤  
 سحنون : هو عبد السلام بن سعيد :  
 تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

## ش

- الشافعي : هو محمد بن إدريس :  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥



الشريفي: هو عبد الرحمن بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شرح: هو شريح بن الحارث.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شعبة: (٨٢ - ١٦٠ هـ)

هو شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو  
بسطام، الأزدي العنكي، عالم أهل البصرة  
وشيوخها وراى الحسن وأخذ عنه مسائل، أمير  
المؤمنين في الحديث، يكنى بأبي بظام،  
حافظ، مفسر، محدث حدث عن أنس بن  
سبرين وإسماعيل بن رجاء وقتادة بن دعامة  
وعمر بن دينار وغيرهم، وحدث عنه سفيان  
الثوري وعبد الله بن مبارك ونحس بن سعيد  
القطان وغيرهم، قال أبو عبد الله الحاكم:  
شعبة إمام الأئمة بالبصرة في معرفة الحديث  
راى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة  
الخرمي. يسمع من أربعمائة شيخ من  
التابعين. قال: أبو داود الطيالسي: سمعت  
من شعبة سبعة آلاف حديث.

[تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥: سير أعلام

النبلاء ٧/ ٢١٢ وتذهيب الأسماء واللغات

١/ ٢٤٤، ومعجم المؤلفين ٤/ ٣١١]

الشمسي: هو عامر بن شراحيل.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ عثيث: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

## ص

صاحب فتح القدير: هو محمد بن عبد

الواحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

صاحب الثنايا: ر: الميداني

الضاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

## ط

طاووس بن كيسان.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ع

عائشة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عائشة بنت سعد (؟ - ١١٧ هـ)

هي عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية الملقبة، روت عن أبيها وعن أم ذر وقيل: إنها رأت سناً من أمهات المؤمنين. روى عنها الجعيد بن عبد الرحمن وأحكم بن عتبة ومالك بن أنس وغيرهم. قال العجلي: تابعة مدنية ثقة. وذكرها ابن حبان في الثقات

[تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٣٦]

عائشة بنت طلحة (؟ - ١٠٩ هـ)

هي عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التميمية، بنت أخت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وكانت تقيم بسكة سنة وبالمدينة سنة، وتخرج

إلى الطائفت تتفقده أحوالها، روت عن خالتها عائشة، وعنها حبيب بن أبي عمرة وابن أبي شيبة طلحة بن يحيى وابن أخوها الآخر معاوية بن أسحاق وغيرهم، وقال يحيى بن معين: ثقة حجة وقال العجلي: مدنية تابعة ثقة. وقال أبو زرعة الدمشقي: حدثت عنها الناس لفضلها وأدبها. وذكرها ابن حبان في الثقات.

[سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٦٩، والنجم الزاهرة ١ / ٢٩٠، وشذرات الذهب ١ / ١٢٢، والأعلام ٤ / ٥، وأعلام النساء ٣ / ١٣٧ - ١٥٥]

عبد الجبار المعتزلي (؟ - ٤١٥ هـ)

هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن خليل، أبو الحسن، الحمذاني الأمد آبادي، فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، مشارك في بعض العلم، كان إمام المعتزلة في زمانه من كبار فقهاء الشافعية، ولي قضاء القضاة بالري، وله التصانيف السائرة والذكر الشائع بين الأصوليين. سمع من علي بن إبراهيم بن سلمة القطان والوزير بن عبد الواحد الحافظ وعبد الرحمن حداد الجلاب وغيرهم. حدث عنه أبو القاسم التنوخي والحسن بن علي الصبري الفقيه وغيرهما. قال الذهبي: مات وهو من أبناء التسعين.

من تصانيفه: تفسير القرآن، و٥ دلائل

النسب، و «طبقات المعتزلة»، و «تزييه القرآن عن الطاعن»، و «أملية» في الحديث.

[تاريخ بغداد ١١٣/ ١١٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٤، و «طبقات السكي ٩٧/ ٥، و «معجم المؤلفين ٧٨/ ٥]

عبد الرحمن الأجهوري (؟ - ١١٩٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري، المالكي، أديب، مؤرخ مفهرس. أخذ العلم عن الشيرازي والشهاب الترمذوي والشمس الحفي وغيرهم. وسمع الحديث من محمد الدفري وأحمد الإسكندراني ومحمد بن محمد الدقاق وغيرهم، وأخذ من القراءات عن مصطفى الخليجي وحضر على البلدي في تفسير البيضاوي بالأزهر وبالشرقية، ودرس بالأزهر مدة في أنواع الفنون وأثنى العربية والأصول والقراءات وشارك في غيرها وعين للتدريس في السنية بيولاى فكان يقرأ الجامع الصغير.

من تصنيفه: «المناذ في الأربعة الشواذ»، و «شرح تشييف السمع ببعض لطائف الوضع» للعبد رومي و «مشارك الأنوار في آل البيت الأخيار».

[عجائب الآثار ٢/ ٩٠ - ٩٣، و «معجم المؤلفين ٥/ ١٣٥، و «سيرة العارفين ٥٥٥/ ١].

عبد الرحمن بن سمر (؟ - ٥٠ هـ)

هو عبد الرحمن بن سمره بن حبيب بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو سعيد القرشي العبثي. صاحب رسول الله ﷺ، أسلم يوم الفتح سكن البصرة وغزا خراسان في زمن عثمان رضي الله عنه، وهو الذي افتتح سجستان وكابل وغيرها، وشهد غزوة تبوك مع النبي ﷺ روى عن النبي ﷺ ومعاذ بن جبل رضي الله عنه. حدث عنه: ابن عباس وسعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وابن سيرين والحسن وغيرهم وله في «مسند بقي» أربعة عشر حديثاً.

[تهذيب الكهان ١٧/ ١٧٥، وسير أعلام النبلاء ٥٧١/ ٢]

عبد الرحمن الشربيني (؟ - ١٣٢٦ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، الشربيني، المصري، فقيه شافعي أصولي بياني مشارك في بعض العلوم، ولي مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٣٢٢ - ١٣٢٤ هـ، توفي بالقاهرة.

من تصنيفه: «حاشية بهجة» في فروع الفقه الشافعي، و «تقرير على جمع الجوامع» في الأصول، و «فيض المفتاح» تقرير على شرح تلخيص الفتاح، في البلاغة.

[الأعلام ٤ / ١١١ ، ومعجم المؤلفين

٥ / ١٦٨ ، ومعجم المطبوعات ص ١١٠ ،

وفهرس الأثر ٢ / ١٩]

عبد الله بن الصامت (؟ - مات ما بين  
السبعين إلى الثمانين هجري)

هو عبد الله بن الصامت أبو النظر  
الغفاري البصري، التابع، حدث روى عن  
عمه أبي ذر وعمر وعثمان والحكم وحذيفة  
وابن عمر وعائشة وغيرهم. روى عنه حميد  
ابن حلال وأبو العلاء البراء وأبو عمران  
الجوني وأبو عبد الله الحارثي وغيرهم. قال  
النايني وابن سعد: ثقة وقال العجلي:  
بصري تابعي ثقة. وقال أبو حاتم: حديثه  
يكتب.

[تهذيب التهذيب ٥ / ٢٦٤]

عبد الله بن عباس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبد الله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عثمان بن أبي: هو عثمان بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

عثمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.

العدوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عروة بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عز الدين بن عبد السلام: هو عبد العزيز

ابن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاه بن أبي رباح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عطاه بن أسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر الجهني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عكرمة: هو عكرمة بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمران بن حصين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو بن حزم:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥

عمرو بن دينار:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

عمرو بن العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤

العوام بن حوثب (٩ - ١٤٧ هـ)

هو العوام بن حوثب بن يزيد بن

الخصارث، أبو عيسى، الشيباني الترمذي

الواسطي، كان ثقة صاحب السنة، ثبتاً،

صالحاً، روى العوام عن إبراهيم بن عبد

الرحمن الكوفي وإبراهيم النخعي ومجاهد

وغيرهم، وعنه ابنه سلمة وشعبة ويزيد بن

هارون ومحمد بن يزيد وغيرهم، وقال أحمد:

ثقة ثقة، وقال ابن معين وأبو زرعة

والعجلي: ثقة

[طبقات ابن سعد ٧ / ٣١١، وتهذيب

التهذيب ٨ / ١٦٤ وتهذيب الكمال ٢٢ /

٤٢٧، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٥٤]

العمري: هو محمود بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

غ

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ق

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاسم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قنادة بن دهامة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي: هو أحمد بن إدريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القلوب: هو أحد بن أحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

م

ك

الماجنون: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي  
سلمة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٣.

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي: هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

بجاهد بن جبر.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن الشيباني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن الحنفية:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٦

محمد بن عبد الحكم: هو محمد بن عبد الله

ابن عبد الحكم:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

محمد بن علي بن حسين:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٢

المرداوي: هو علي بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكمال بن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ل

اللبث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

المرزباني : هو علي بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١  
المرزوي (٩ - ٢٧٩ هـ)

هو محمد بن جابر بن حماد، أبو عبد الله،  
المرزوي. حافظ، فقيه، سمع هدية بن  
خالد وبلي بن المديني وأحمد بن حنبل وأبا  
مصعب الزهري وإسحاق بن رافعة وأحمد  
ابن صالح وغيرهم، حدث عنه: البخاري في  
تاريخه وابن خزيمة وأبو العباس المكي  
وغيرهم ذكره الحاكم، وقال: هو أحد أئمة  
زمانه. وقال الذهبي: جمع وصنف وبيع

[سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٨٩، وتذكرة  
الخطاط ٢ / ٦٤٤، وشذرات الذهب  
٢ / ١٧٥، ومعجم المؤلفين ٩ / ١٤٤]

المرزبي: هو إسماعيل بن يحيى المرزبي:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسلم: هو مسلم بن الحجاج:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مصعب بن الزبير (٢٦ - ٧١ هـ)

هو مصعب بن الزبير بن العوام بن  
خويلد، أبو عبد الله، الأسدي القرشي،  
أحد الولاة الأبطال في صدر الإسلام، وكان  
من أحسن الناس وجهاً وأشجعهم قلباً  
وأسخاهم كفاً، وقد حكي عن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه، روى عن أبيه الزبير

وأبي سعيد الخدري وسعد، وروى عنه  
الحكم بن عتيبة وعمرو بن دينار الجمحي،  
وقال الشعبي: ما رأيت أميراً على منبر قط  
أحسن منه، ونقل ابن كثير عن مصعب بن  
الزبير، أنه قال في التواضع: العجب من ابن  
آدم كيف يتكبر وقد جرى في عرقه البول مرزبين.  
مطر الوراق (٩ - ١٢٩ هـ)

هو مطر الوراق بن طهمان، أبو رجاء،  
الخراساني: تزيل البصرة، كان من العلماء  
العاقلين وكان يكتب المصاحف، ويُنقشُ  
ذلك. روى عن أنس بن مالك والحسن وابن  
بريدة وشهر بن حوشب وبكر بن عبد الله  
وغيرهم. وعنه شعبة والحسين بن واقد  
وإبراهيم بن طهمان وحامد بن سلمة وحامد بن  
زيد وغيرهم، قال الخليل بن عمر بن  
إبراهيم: سمعت عمي عيسى يقول: ما  
رأيت مثل مطر الوراق في فقهه وزهده، قال  
المجلي: يصري صدوق، وقال مرة: لا بأس  
به، قيل: له تابعي، قال: لا، وقال أبو بكر  
البيزاني: ليس به بأس رأى أنساً وحدث عنه.  
وقال خليفة: لا بأس به. وقال ابن سعد:  
كان فيه ضعف في الحديث.

[سير أعلام النبلاء ٥ / ٤٥٢، وتهذيب  
التهذيب ١٠ / ١٦٧، وحلية الأئمة  
٣ / ٧٤]

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاوية بن أبي سفيان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٣

المفضل بن سلمة (٩ - ٢٩٠ هـ)

هو المفضل بن سلمة بن عاصم ، أبو

طالب ، الضبي ، اللخوي . صاحب

التصانيف المشهورة في فنون الأدب ومعاني

القرآن . أخذ عن ابن الأعرابي وغيره من

مشاهير العلماء . أخذ عنه الصوفي وغيره .

من تصانيفه : ١ البارخ في علم اللغة

وكتب «ضياء القلوب» في معاني القرآن .

[سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٢ ، ووفيات

الأعيان ٤ / ٢٠٥ - ٢٠٦]

مورق المعجلي : (٩ - ١٠٣ هـ وقيل ١٠١

هـ) .

هو مورق بن مشمرج ، أبو المعتمر ،

البصري ، ويقال الكوفي ، إمام تابعي . روى

عن أنس بن مالك وجندب بن عبد الله

الجهلي وعبد الله بن عياش وعبد الله بن عمر

وغيرهم . روى عنه أبان بن أبي عياش ،

واسماعيل بن أبي خالد وثوبة الغنيري

وغيرهم . قال النسائي وابن سعد : إنه ثقة ،

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو علي

محمد بن علي المروزي : كان يجمع مع ابن عمر

ويصحبه ، قدم خراسان أيام فتية وكان معه

في فتح سمرقند ، توفي في ولاية عمر بن هبيرة

على العراق .

[تهذيب الكمال ٢٩ / ١٦ ، سير أعلام

النبلاء ٤ / ٣٥٣ ، وطبقات ابن سعد

٧ / ٢١٣ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٣١]

الميداني (١٢٢٢ - ١٢٩٨ هـ)

هو عبد القوي بن طالب بن حماد بن

إبراهيم بن سليمان الغنيمي ، الميداني

الدمشقي ، من فقهاء الحنفية ، فقيه ،

اصولي ، مشارك في بعض العلوم نسب إلى

علة الميدان بدمشق . أخذ عن ابن غابدين

وعمر الهندي وسعيد الخلي وغيرهم . وعنه :

طاهر الجزائري وغيرهم .

من تصانيفه : «اللباب» في الفقه في شرح

الفقوري و«شرح على المراجع» في الصرف

و«إمعاف السريدين» رسالة فرائض الدين و

«وكشف الالتباس» فيما أورده البخاري على

بعض الناس ، و«شرح على عقيدة

الطحاوي» .

[حلية البشر ٢ / ٨٦٧ ، والأعلام

٤ / ١٥٩ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٢٧٤]



## ن

## ي

نافع : هو نافع المدني، أبو عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٦

النخعي : هو إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النسائي : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النووي : هو يحيى بن شرف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

يزيد بن عبد الملك (٩ - ١٦٧ هـ)

هو يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل

ابن الحارث، أبو المغيرة، ويقال أبو خالد

التوفي المدني، روى عن أبيه وأبي سلمة بن

عبد الرحمن وابن الزبير وزيد بن أسلم

وسهل بن أبي صالح وغيرهم، وعنه ابن

يحيى وعبد الرحمن بن القاسم أنصاري وعبد الله بن

نافع وغيرهم، قال البخاري : فيه

يحيى وقال أحمد ضعيف الحديث، وقال

ابن معين : ما كان به بأس، وقال أحمد بن

صالح أنصاري : ليس حديثه بشيء، قال

النسائي : متروك الحديث.

[تهذيب التهذيب ١١ / ٣٤٧ - ٣٤٨]

يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

## هـ

هشام بن عروة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٢



# فهرس تفصیلی



الصفحة	العنوان	القصصات
١١ - ٥	كفاية	٢٢ - ١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة : الكفاف ، الحاجة	٢
٦	الكفاية في حاجات الأمة ومعالجتها	٤
٦	أقسام الأمر الكفائي	
٦	أ - فرض الكفاية	٥
٧	ب - سنة الكفاية	٦
٨	المصالح التي يتحقق بطريق الكفاية	
٨	أولاً : المصالح الدينية	٧
٨	ثانياً : المصالح الدنيوية	٨
٨	ثالثاً : المصالح المشتركة	٩
٨	أ - تحمل الشهادة وأداؤها	١٠
٩	ب - التقاط اللقيط	١١
٩	ج - عيادة المريض	١٢
١٠	د - غسل الميت وتكفئه والصلاة عليه وتشييعه ودفنه	١٣
١١	الكفاية في الولايات والوظائف	١٤
١١	المكلف بتحقيق فرض الكفاية في الإمامة العظمى	١٥
١١	الكفاية في حاجات الأفراد الخاصة	١٦
١٢	أ - توفير الكفاية من قبل الفرد نفسه	١٧
١٢	ب - توفير الكفاية من قبل الأقارب	١٨
١٢	ج - توفير كفاية الزوجة	١٩
١٣	طرق توفير الكفاية	
١٣	أ - توفير الكفاية عن طريق الزكاة	٢٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣	ب - توفير الكفاية عن طريق بيت المال	٢١
١٣	ج - توفير الكفاية عن طريق توظيف الضرائب على الأغنياء	٢٢
٢٩ - ١٤	كفر	١ - ٣١
١٤	التعريف	١
١٥	الأنواع ذات الصلة : الردة، الإلحاد، الإلحاد	٢
١٥	الحكم التكنيقي	٥
١٥	جرائم الكافر في الدنيا والآخرة	٦
١٦	الإلحاد على الكفر	٧
١٨	أصناف الكفار	٩
١٩	عائق على اعتباره كفرا وما اختلف فيه	١٠
١٩	مخاطبة الكفار بفروع الشريعة	١١
٢١	واجب المسلمين تجاه الكفار	١٢
٢١	ما يلزم الكافر إذا أسلم	١٣
٢٢	معاملة الأيوين الكافرين	١٤
٢٢	نجاسة الكافر وطهارته	١٥
٢٣	مس الكافر المصحف	١٦
٢٣	دخول الكافر المسجد	١٧
٢٤	تلفين الكافر المحتضر	١٨
٢٥	ولاية الكافر على المسلم وولاية المسلم على الكافر	١٩
٢٥	إنكحة الكفار	٢٠
٢٦	نكاح المسلم كاترة ونكاح الكافر مسلمة	٢١
٢٨	وصية الكافر والوصية له	٢٥
٢٨	الإجارة والاستجار من الكافر	٢٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨	الشركة بين المسلم والكافر	٢٨
٢٩	الاستعانة بالكافر في الجهاد	٢٩
٢٩	الوقف من الكافر وله	٢٩
٣٠ - ٣٤	كف	١٠ - ١
٣٠	التعريف	١
٣٠	الألفاظ ذات الصلة : الإصبع	٢
٣٠	الأحكام المتعلقة بالكف	
٣٠	أولاً: غسل الكفين في أول الوضوء	٣
٣١	ثانياً: غسل الكفين مع البدن في الوضوء	٤
٣٢	ثالثاً: مسح الكفين في التيمم	٥
٣٢	رابعاً: غسل الكفين قبل الأكل وبعده	٦
٣٣	خامساً: قطع الكف في القصاص	٧
٣٣	سادساً: دية الكف	٨
٣٤	سابعاً: قطع كف السارق	٩
٣٤	ثامناً: قطع كف قاطع الطريق	١٠
٣٥ - ٣٧	كف النفس	١ - ٤
٣٥	التعريف	١
٣٥	الألفاظ ذات الصلة : التزك	٢
٣٥	الحكم الإجمالي	٣
٣٦	ترتيب الثواب على كف النفس	٤
٣٧	كُفَّار	
	انظر: كفو	
٣٧ - ١٠٦	كُفَّارة	١ - ٨٤
٣٧	التعريف	١

المفصلات	المعنوان	الصفحة
٢	الألفاظ ذات الصلة : الاستغفار، التوبة، العفوية	٣٨
٥	الحكم التكليفي	٣٩
٦	الوصف الشرعي للكفارة	٣٩
	أسباب وجوب الكفارة	٤٠
٧	أولاً: الحنث في اليمين	٤١
٨	- الكفارة في اليمين المصروع	٤١
٩	- الكفارة في اليمين اللغو على أمر في المستقبل	٤٣
١٠	- تعدد كفارة اليمين	٤٥
١١	أ - الحلف على الشيء بعينه مرات كثيرة	٤٥
١٢	ب - الحلف بأمرين متعددة على أمور شتى	٤٧
١٣	تقديم كفارة اليمين قبل الحنث	٤٨
١٤	ثانياً: القتل	٥١
١٥	الكفارة في القتل العمد	٥١
١٦	الكفارة في القتل بالتسبب	٥٣
١٧	الكفارة في الجناية على الجنين	٥٣
١٨	تعدد الكفارة بتعدد القاتل	٥٤
١٩	تعدد الكفارة بتعدد القتل والقاتل واحد	٥٥
٢٠	ثالثاً: الإنطار في نهار رمضان	٥٥
٢١	الكفارة بالوطء في التدبر	٥٥
٢٢	الكفارة بوطء البهيمة	٥٦
٢٣	وجوب الكفارة على من باشر فيها دون الفرج	٥٦
٢٤	وجوب الكفارة على من جامع ناسياً وما أشبهه	٥٧
٢٥	وجوب الكفارة بتعدد الإنطار بالأكل والشرب ونحوهما	٥٩



الصفحة	العنوان	الفقرات
٦١	وجوب الكفارة بالإكراه على الجماع	
٦١	أ - إذا كان المكره رجلا	٢٦
٦٢	ب - إذا كان المكره امرأة	٢٧
٦٣	وجوب الكفارة على من طلع عليه الفجر وهو مجامع	
٦٣	أ - الترع مع أول طلوع الفجر	٢٨
٦٤	ب - استدعاء الجماع مع طلوع الفجر	٢٩
٦٥	ج - كفارة من جامع يقطن عدم طلوع الفجر	٣٠
٦٥	أثر العارض في سقوط الكفارة	٣١
٦٦	وجوب الكفارة بالجماع في صوم غير رمضان	٣٢
٦٧	تعدد الكفارة بتعدد الجماع في نهار رمضان	٣٣
٦٧	أ - تعدد الكفارة على من جامع في يومين ولم يكفر	٣٤
٦٨	ب - تعدد الكفارة على من جامع فكفر ثم جامع ثانية في نفس اليوم	٣٥
٦٨	من تقيا عمدا في نهار رمضان	٣٦
٦٩	رابعة: محظورات الحج أو الإحرام	٣٧
٦٩	تعدد الجزاء بتعدد الصيد	٣٨
٧١	صيد حرم المدينة	٣٩
٧٢	تعدد الجزاء بقتل الصيد والأكل منه	٤٠
٧٣	الجزاء في زنا لايف بيض الصيد	٤١
٧٣	إزالة الشعر	٤٢
٧٣	ما يجب على المحرم بلبس المخيط وإمالة الأذن من غير ضرورة	٤٣
٧٤	الكفارات الواجبة بالجماع ودواعيه	٤٤
٧٤	وجوب الكفارة على المرأة الموطوءة	٤٥
٧٥	تعدد الكفارة بتعدد الجماع ودواعيه	٤٦
٧٥	أثر النسيان والجهل في سقوط الكفارة	٤٧

٤٨	مجاورة الميقات بذوق (حرام	٧٦
٤٩	وجوب الكفارة على من غسل رأسه بالخطمي والسدر	٧٨
٥٠	شم العصفور واستعماله	٧٨
٥١	وجوب القعدة بلبس السراويل عند عدم الإزار	٧٩
٥٢	لبس الخفين لعدم التعطين	٨٠
٥٣	وجوب الكفارة لعدم قطع الخفين	٨١
٥٤	لبس الخفين مقطوعين مع وجود النعلين	٨٢
٥٥	لبس القمازين	٨٢
٥٦	تحمير المحرم وجهه	٨٢
٥٧	خامساً كفارة الظهار	٨٥
٥٨	وجوب الكفارة على المرأة إذا ظهرت من زوجها	٨٥
٥٩	سقوط الكفارة بالاستئذان بالمشية	٨٦
٦٠	سقوط الكفارة بمضي الوقت في الظهار المؤقت	٨٧
	تعدد الكفارة بتعدد الظهار	٨٧
٦١	أ - تعدد الكفارة على من ظاهر من امراته مواراً ولم يكفر	٨٧
٦٢	ب - تعدد الكفارة على من ظاهر من أربع نسوة له لفظ واحد	٨٩
٦٣	ج - تعدد الكفارة على من ظاهر من نسائه بكلمات	٩٠
٦٤	د - تعدد الكفارة بالوطء قبل التكفير	٩١
٦٥	وجوب الكفارة بمجرد الظهار دون العود	٩٣
٦٦	العود الموجب للكفارة	٩٤
	شروط الكفارة	٩٥
	أولاً : الشروط العامة في الكفارات	٩٥
٦٧	الشرط الأول : النية	٩٥
٦٨	الشرط الثاني : القدرة	٩٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٨	ثانياً: شروط الكفارات الخاصة	
٩٨	شروط وجوب كفارة اليمين	٦٩
٩٨	شروط وجوب كفارة الظهار	٧٠
٩٨	شروط وجوب كفارة القتل الخطأ	
٩٨	أ - الإسلام	٧١
٩٩	ب - البلوغ والعقل	٧٢
٩٩	ج - الاختيار	٧٣
٩٩	د - الحرية في المقتل	٧٤
١٠٠	شروط وجوب كفارة الحجاج في نهار رمضان	٧٥
١٠٠	ما يشترط لإجراء الكفارات	
١٠١	الشروط الخاصة بالإطعام في الكفارات	
١٠١	أولاً: من حيث الكيفية	٧٧
١٠١	ثانياً: من حيث المقدار	٧٨
١٠٢	ثالثاً: من حيث الجنس	٧٩
١٠٣	رابعاً: المستحق للإطعام	٨٠
١٠٣	ما يشترط في التكفير بالكسوة	٨١
١٠٤	ما يشترط في التكفير بالصوم	٨٢
١٠٤	ما يشترط في التكفير بالإعتاق	٨٣
١٠٤	حصول الكفارة	٨٤
	كفر	
١٠٦	انظر: تكفير	
١٠٦	كفيل	
	انظر: كفالة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٠٩ - ١٠٦	كلام	٤-١
١٠٦	التعريف :	١
١٠٦	حكم الانتفاع بالكلام	٢
١٠٨	ما يحصى من مواضع الكلام	٣
١٠٩	دعي ثبات الحرم	٤
١٠٩ - ١١٠	كلام	٣-١
١٠٩	التعريف :	١
١١٠	ميراث الكلمة	٣
١١٠ - ١٢٣	كلام	٣٣-١
١١٠	التعريف :	١
١١١	الألفاظ ذات الصلة : اللفظ ، الإشارة ، السكوت ، الخطاب	٢
١١١	الحكم التكنيفي	٦
١١٢	اشتراط الكلام في بعض العبادات والمعاملات	٧
١١٢	أنواع الكلام وطرق ذلك على معناه	٨
١١٣	هل يعد السكوت كلاما	٩
١١٣	ما يقوم مقام الكلام	١٠
١١٣	الكلام حان قضاء الحاجة وفي الخلاف	١١
١١٤	الكلام أثناء الوضوء	١٢
١١٤	الكلام أثناء الأذان	١٣
١١٤	الكلام بين الإقامة والصلاة	١٤
١١٥	الكلام بعد النية وقبل تكبيرة الإحرام	١٥
١١٥	الكلام في الصلاة	١٦
١١٦	الكلام أثناء الخطبة وقبلها وبعدها وبين الخطبتين	١٧

الصفحة	العنوان	القصص
١١٨	الكلام في المساجد	١٩
١١٨	الكلام عند نوازة القرآن	٢٠
١١٩	الكلام في الطواف	٢١
١٢٠	الحلف على أن يكلم أو لا يكلم والنذر كذلك	٢٢
١٢٠	الكلام على الطعام	٢٣
١٢٠	الكلام عند الجناح	٢٤
١٢١	هجر الكلام مع الزوجة وغيرها	٢٥
١٢١	منع الزوجة من كلام أبيها	٢٦
١٢٢	الكلام مع المرأة الأجنبية	٢٧
١٢٢	النية بالكلام	٢٨
١٢٢	قطع كلام الغير	٢٩
١٢٢	الكلام أثناء الذكر والسيح	٣٠
١٢٢	تخلل الكلام الأجنبي بين الإيجاب والقبول	٣١
١٢٢	ما يجب في إذهب الكلام	٣٢
١٢٣	كلام القاضي مع أحد الخصمين	٣٣
١٢٣ - ١٣٤	كلب	٣٨ - ١
١٢٣	التعريف :	١
١٢٣	الألفاظ ذات الصلة : الحظر، السبع	٢
١٢٤	الأحكام المتعلقة بالكلب	
١٢٤	اقتناء الكلب	٤
١٢٥	التقاط الكلب	٥
١٢٥	الوصية بالكلب	٦
١٢٦ -	سرق الكلب	٧

٨	غصب الكلب	١٢٧
٩	ما يشترط لحل صيد الكلب	١٢٧
١٠	الاستفاح بالكلب	١٢٧
١١	استنجار الكلب	١٢٧
١٢	بيع الكلب	١٢٧
١٣	بيع جلد الكلب	١٢٨
١٤	الاستفاح بدفته روده	١٢٨
١٥	نجاسة الكلب	١٢٩
١٦	حكم شعر الكلب من حيث الطهارة والنجاسة	١٢٩
١٧	حكم معص كلب الصيد من حيث النجاسة والطهارة	١٢٩
١٨	تطهير الإماء من رلوع الكلب	١٢٩
١٩	تعذر الرلوع	١٣٠
٢٠	مرور الكلب الأسود بين يدي المصلي	١٣١
٢١	أكل لحم الكلب	١٣١
٢٢	هبة الكلب	١٣٢
٢٣	وقف الكلب	١٣٢
٢٤	وهن الكلب	١٣٢
٢٥	ضمان عقر الكلب	١٣٢
٢٦	قتل الكلب	١٣٢
٢٨	دفع الضرر عن الكلب	١٣٤
	كلب ائاء	١٣٤
	انظر: أطمعة	

	كليات	١٣٤
	انظر: ضروريات	
١٨- ١	كناية	١٣٥- ١٤٢
١	التعريف	١٣٥
٢	الألفاظ ذات الصلة: التصريح، المجاز، التعريض	١٣٥
٥	الأحكام المتعلقة بالكناية	١٣٦
٦	التمييز بين الكناية والتصريح	١٣٦
٧	ما يقع فيه الكناية من التصرفات	١٣٦
	ألفاظ الكناية:	١٣٧
٨	أ- كتابات الإطلاق	١٣٧
١٤	ب- ألفاظ الكناية في الإيلاء	١٤١
١٥	ج- كتابات الظهار	١٤١
١٦	د- كتابات التقذف	١٤١
١٧	هـ- كتابات الرق	١٤١
١٨	و- كتابات الخلع	١٤٢
٢٣- ١	كنز	١٤٢- ١٦٦
١	التعريف	١٤٢
٢	الألفاظ ذات الصلة: الركاز، المعدن	١٤٢
	أنواع الكنز	١٤٣
	أولاً: تقسيم الكنز بالنظر لنسبه التاريخية	١٤٣
٤	أ- الكنوز الإسلامية	١٤٣
٥	ب- كنوز الجاهلية	١٤٤
٦	ج- الكنز المشبه الأصل	١٤٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٦	ثانياً: تقسيم الكنز الجاهلي بالنظر إلى الدار التي وجد فيها	
١٤٦	النوع الأول: الكنز الذي يوجد في دار الإسلام	٧
١٤٩	النوع الثاني: الكنز الذي يجدها المسلم أو الذي في دار الحرب	٨
١٥٠	ملكية الكنز	
١٥٠	أ - ملكية الخمس	١٠
١٥٢	ب - ملكية الخمس الأربعة	١١
١٥٢	ج - ملكية الكنز الموجود في أرض مملوكة لغیر معين	١٢
١٥٣	ملكية الكنز الإسلامية	١٣
١٥٣	مسائل فقهية خاصة بالكنز	
١٥٣	أ - حكم التفتيش عن الكنز	١٤
١٥٥	احتفال الذي والمستأمن للكنز	١٥
١٥٥	ب - الاستتجار على العمل في استخراج الكنز	١٦
١٥٧	ج - الاشتراك في استخراج الكنز	١٧
١٥٨	د - الاختصاص والمزاولة	١٨
١٥٨	إقطاع المعادن	١٩
١٥٩	أثر النفقة في وجوب الخمس	٢٠
١٥٩	نوع وجوب الخمس	٢١
١٥٩	شروط وجوب الخمس	
١٥٩	أ - التمول والتفويم	٢٢
١٦٠	ب - سبق اليد الجاهلية على ملك الكنز	٢٣
١٦٠	ج - استخراج الكنز من دار الإسلام لأمم دار الحرب	٢٤
١٦٠	د - الاستخراج من البر لا من البحر	٢٥
١٦١	هـ - النصاب	٢٦
١٦٢	و - حولان الخول	٢٧



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٢	ز - إسلام الواحد	٢٨
١٦٣	ح - أهلية الواحد	٢٩
١٦٣	موانع وجوب الخمس في الكثر	
١٦٣	أ - تلف الكثر جزئياً أو كلياً	٣٠
١٦٣	ب - مديونية الواحد	٣١
١٦٥	ج - الشرط والاتفاق مع الإمام	٣٢
١٦٥	كثر المال	٣٣
١٦٦	كتيبة	
	انظر: معابد	
١٦٦ - ١٧١	كُتَيْبَة	١١ - ١
١٦٦	التعريف	١
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة : اللقب، الاسم	٢
١٦٧	الأحكام المتعلقة بالكنية	
١٦٧	حكم التكني بكنية النبي ﷺ	٤
١٦٩	حكم التكني	٩
١٧٠	الكنية للعاصي	١٠
١٧٠	الكنية للنصبي	١١
١٧١ - ١٧٤	كهانة	٤ - ١
١٧١	التعريف	١
١٧١	الألفاظ ذات الصلة : التنجيم	٢
١٧٢	الأحكام المتعلقة بالكهانة	٣
١٧٣	حكم الكهن من حيث الرتبة وعدمها	٤

	كسوح	١٧١
	انظر: أمر	
٤ - ١	كسوح	١٧٤ - ١٧٥
١	التعريف	١٧٤
	الأحكام المتعلقة بالكسوح	١٧٤
٢	أ - غسل الكسوح في الوضوء	١٧٤
٣	ب - مسح اليدين إلى الكوعين في التيمم	١٧٥
٤	ج - قطع اليد من الكوع في السرقة	١٧٥
٢ - ١	كسوة	١٧٦
١	التعريف	١٧٦
٢	الحكم الإجمالي	١٧٦
٧ - ١	كيل	١٧٧ - ١٨١
١	التعريف	١٧٧
٢	الألفاظ ذات الصلة : الوزن	١٧٧
	الأحكام المتعلقة بالكيل	١٧٧
٣	الحث على إيفاء الكيل	١٧٧
٤	أجرة الكيل	١٧٨
٥	اعتبار الكيل في صلة تحريم الرضا	١٧٨
٦	تعيين المسلم فيه بالكيل	١٨٠
٧	اشتراط الكيل في بيع المكيل	١٨١
	كيلي	١٨٢
	انظر: مثلي	

الصفحة	الموضوع	الفتاوى
١٨٢	كسبي	
	انظر: ندادوي	
١٨٢ - ١٨٥	لؤلؤ	١ - ٦
١٨٢	التعريف	١
١٨٢	الحكم الإجمالي	
١٨٢	أ - زكاة اللؤلؤ	٢
١٨٣	ب - رمي الجمار باللؤلؤ	٣
١٨٣	ج - السلم في اللؤلؤ	٤
١٨٣	د - اللؤلؤ في بطن السمكة الفبيعة	٥
١٨٤	هـ - لس اللؤلؤ للرجال	٦
١٨٥ - ١٩٠	لاحق	١ - ١١
١٨٥	التعريف	١
١٨٥	الافاق ذات الصلة: المسروق، المدرك	٢
١٨٦	الحالات التي يشملها حكم اللاحق	٤
١٨٦	الأحكام المتعلقة باللاحق	
١٨٦	كيفية إتمام صلاة اللاحق	٥
١٩٠	حكم صلاة اللاحق مع إضافة المرأة	١٠
١٩٠	استخلاف اللاحق	١١
١٩٠	لازم	
	انظر: لزوم	
١٩٠	لاطية	
	انظر: شجاج، وسحقاق	

٣-١	لب	١٩١-١٩١
١	التعريف	١٩١
٢	الأغراض ذات الصلة : القمص	١٩١
٣	الحكم الإجمالي	١٩١
	لباس	١٩١
	انظر: آتية	
١٠-١	لباس المرأة	١٩٤-١٩٤
١	التعريف	١٩٤
٢	الأغراض ذات الصلة : الزينة	١٩٤
٣	الحكم التكليفي	١٩٤
٤	اللباس الذي يصف أو يشف	١٩٣
٥	اللباس المنسوج بالذهب والفضة	١٩٣
٦	تشبه النساء بالرجال في اللباس	١٩٣
٧	لباس المرأة أمام الخطيب	١٩٤
٨	لباس المرأة في الإحدا	١٩٤
٩	لباس المرأة في الصلاة	١٩٤
١٠	لباس المرأة في الإحرام	١٩٤
٣-١	لب	١٩٥-١٩٥
١	التعريف	١٩٥
٢	الحكم الإجمالي	١٩٥
	لبس	١٩٥
	انظر: التباس	

	نُبس	١٩٥
	انظر: أئمة	
١١ - ١	لبن	١٩٦ - ٢٠١
١	التعريف	١٩٦
	ما يتعلق باللبن من أحكام	١٩٦
٢	الطاهر والنجس من اللبن وما يحمل شربه منها	١٩٦
٣	أ - لبن الفرس	١٩٦
٤	ب - لبن الحمر الأهلية	١٩٧
٥	ج - لبن الجلالة	١٩٧
٦	د - لبن مينة مأكول اللحم	١٩٧
٨	لبن آدمي	١٩٨
٩	بيع اللبن	١٩٨
١٠	أ - بيع اللبن في الضرع	١٩٨
١١	بيع لبن آدمي	١٩٩
١٢	السلم في اللبن	٢٠٠
١٣	الانقاع بلبن ماشية الغير	٢٠٠
١٤	بيع اللبن بفضه ببعض	٢٠١
٥ - ١	لثام	٢٠٢ - ٢٠٣
١	التعريف	٢٠٢
٢	الكمالات ذات الصلة : الفناء ، الخمار	٢٠٢
	الحكم الإجمالي	٢٠٢
٤	شد اللثام في الصلاة	٢٠٢
٥	شد اللثام للمرأة المعروفة	٢٠٢

الفقرات	العنوان	الصفحة
١٤٠١	لحاق	٢٠٣ - ٢٠٨
١	التعريف	٢٠٣
٢	الألفاظ ذات الصلة : الإستهلاك	٢٠٣
	الأحكام المتعلقة باللاحاق	٢٠٤
٣	لحاق الولد في اللعان بأمه	٢٠٤
٤	لحاق الولد لأقصى مدة الحمل	٢٠٤
٥	لحاق التلقيط بالرجل	٢٠٤
٦	لحاق التلقيط بالمرأة	٢٠٥
٧	لحاق الولد الذي تحلق من منى بغير جماع	٢٠٥
٨	لحاق وليد المرتد	٢٠٥
٩	لحاق الإطلاق للمطلقة رجعيًا	٢٠٥
١٠	لحاق ولد المجهوب	٢٠٥
١١	لحاق صلاة الجمعة	٢٠٦
١٢	التأخر من يلحق بالغالب	٢٠٦
١٣	لحاق الثمر بأصول الشجر عند بيعه	٢٠٨
١٤	ما يلحق بالشئ	٢٠٨
	لحم	٢٠٨
	انظر: قهر	
٢٠ - ١	لحم	٢٠٨ - ٢١٣
١	التعريف	٢٠٨
٢	الألفاظ ذات الصلة : الطعام	٢٠٨
٣	الحكم التكنيفي	٢٠٨
٤	اللحم المقطوع من الحيوان	٢٠٩

المفردات	العنوان	الصفحة
٥	أكل اللحم الثن	٢٠٩
٦	اللحم المطبوخ بنجس	٢٠٩
٧	الوضوء من أكل لحم الخنزير	٢١٠
٨	خمس الأصحية	٢١٠
٩	خمس العقيقة	٢١٠
١٠	خمس الخيل	٢١٠
١١	خمس الحمار الأهلي	٢١١
١٢	خمس الخنزير	٢١١
١٣	خمس البغل	٢١١
١٤	لحم الكلب	٢١١
١٥	لحم الإنسان في غير حالة الضرورة	٢١٢
١٦	غسل النعم واليد من أكل النعم	٢١٢
١٧	الحلف على عدم أكل اللحم	٢١٢
١٨	بيع اللحم بالحيوان	٢١٢
١٩	النسك في النعم	٢١٣
٢٠	بيع اللحم باللحم	٢١٣
٥ - ١	الحن	٢١٤ - ٢١٧
١	لتعريف	٢١٤
	الأحكام المتعلقة باللح	٢١٤
٢	تعهد المحن في قراءة القرآن	٢١٤
٣	الحن في القراءة في الصلاة	٢١٥
٤	الحن بمعنى التغريد والتطريب	٢١٦

المصنفات	العنوان	المصفحة
١٢- ١	الحقوق	٢٢١ - ٢٢٧
١	التعريف	٢٢٧
	الإحكام المتعلقة بالمحقوق	٢٢٧
٢	المحقوق في النسب	٢٢٨
٣	أولاً: الزواج الصحيح	٢٢٨
٤	ثانياً: النكاح الفاسد	٢٢٨
٥	ثالثاً: الوطء بشبهة	٢٢٨
٦	رابعاً: الإقرار أو الاستلحاق	٢٢٩
٨	خامساً: القياقة	٢٢٠
٩	سادساً: الشهادة	٢٢١
١٠	سابعاً: الاستقراض بملك البعير	٢٢١
١١	لحوق الذم في بدار الحرب	٢٢١
١٢	لحوق المرتد بدار الحرب وأثره في تصرفاته	٢٢١
٢٥- ١	الحية	٢٢٢ - ٢٣٣
١	التعريف	٢٢٢
٢	الآفاظ ذات الفصلة: العذار، العارض، المدفن، المتعفة، السبل	٢٢٢
	الإحكام المتعلقة بالحية	٢٢٤
٧	إعفاء الحية	٢٢٤
٨	تكاثر الحية بالمعالجة	٢٢٤
٩	الأخذ من الحية	٢٢٤
١٠	حلق الحية	٢٢٥
١١	قص السبلين	٢٢٦
١٢	العناية بالحية	٢٢٦
١٣	صبيغ الحية	٢٢٧



٢٢٧	أمر نكح في اللحية	١٤
٢٢٨	غسل اللحية في الوضوء	١٥
٢٢٩	ما استرسل من اللحية أو خرج من حد الوجه	١٦
٢٢٩	حلق شعر اللحية بعد غسله في الوضوء	
٢٢٩	تخليل اللحية الكثيفة في الوضوء	١٧
٢٣٠	غسل العنقة في الوضوء	١٨
٢٣٠	غسل اللحية في الغسل من الجنابة	١٩
٢٣١	مسح اللحية في التيمم	٢٠
٢٣١	ما يتعلق باللحية من الأحكام في الإحرام	٢١
٢٣١	الأخذ من اللحية عند التحلل من الإحرام	٢٢
٢٣٢	الدية أو الأوش في إنلاف شعر اللحية	٢٣
٢٣٣	التزير بحلق اللحية	٢٤
٢٣٣	لحية الميت	٢٥

٢٣٤ - ٢٤١	لزم	١ - ١٢
٢٣٤	التعريف	١
٢٣٤	الأنفاذ ذات الصلة : الجواز	٢
٢٣٤	الأحكام المتعلقة باللزم	
٢٣٤	لزم الأمر والمندوبة عليه	٣
٢٣٥	لزم المبرم	٤
٢٣٦	اللزوم بمعنى الوجوب والتعنت	٥
٢٣٧	اللزوم بإلزام الله تعالى	٦
٢٣٧	اللزوم بإلزام الغير	٧

٨	اللزوم بالزام المرء نفسه	٢٣٨
٩	لزوم العقوبة وجوازها	٢٣٨
١٠	العقد الفاسد عند الخفية غير لازم	٢٣٩
١١	حكم الوعد من حيث الجواز لزم الزم	٢٤٠
١٢	اللزوم عند الأصوليين	٢٤٠
٩ - ١	لسان	٢٤١ - ٢٤٤
١	التعريف	٢٤١
٢	الألفاظ ذات الصلة : اللفظ	٢٤١
	الأحكام المتعلقة باللسان	٢٤٢
٣	أ - حفظ اللسان	٢٤٢
٤	ب - سبق اللسان في الطلاق	٢٤٢
٥	ج - سبق اللسان في اليمين	٢٤٢
٦	د - سبق اللسان في الظهار	٢٤٣
٧	هـ - الجنابة على اللسان	٢٤٣
٨	دية اللسان	٢٤٣
٩	قطع لسان الأعرج والصغير	٢٤٤
	لَصَ	٢٤٤

انظر: سرقة

٥ - ١	لَطَم	٢٤٤ - ٢٤٦
١	التعريف	٢٤٤
٢	الألفاظ ذات الصلة : الصفع، الوكر	٢٤٤
	الأحكام المتعلقة باللطم	٢٤٥
٤	لطم الخدي عند المصيبة	٢٤٥

٥	انقصاص من اللطمة	٢٤٥
	لُعاب	٢٤٦
	انظر: ريق	
١ - ٢٧	لعان	٢٤٦ - ٢٦٧
١	التعريف	٢٤٦
٢	الألفاظ ذات الصلة: السب، القذف	٢٤٧
٤	الحكم التكليفي	٢٤٧
٥	ركن اللعان	٢٤٨
٦	شروط اللعان عند الحنفية	٢٤٨
٧	أ - ما يرجع من الشروط إلى الزوج	٢٤٨
٨	ب - ما يرجع من الشروط إلى الزوجة	٢٤٨
٩	ج - ما يرجع من الشروط إلى الرجل والمرأة	٢٤٩
١٠	د - ما يرجع من الشروط إلى المقتوف به	٢٥٠
١١	شروط اللعان عند غير الحنفية	٢٥٠
١٢	ما يثبت به اللعان عند القاضي	٢٥١
١٣	كيفية اللعان	٢٥١
١٩	ما يجب عند امتناع الزوج عن اللعان	٢٥٦
٢٠	ما يجب إذا امتنعت المرأة عن اللعان	٢٥٧
	آثار اللعان:	٢٥٨
	أولاً: آثار اللعان في حق الزوجين	٢٥٨
٢١	الأول	٢٥٨
٢٢	الثاني	٢٥٨
٢٣	الثالث	٢٥٩
٢٥	ثانياً: آثار اللعان في حق نسب الولد	٢٦١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٢	الشرط الأول : المقورية	٢٦
٢٦٣	لشرط الثاني : عدم الإقرار	٢٧
٢٦٣	لشرط الثالث : حبة الولد	٢٨
٢٦٤	أثر اللعان من حيث جعل الولد المذني سبه أجنبيا	٢٩
٢٦٥	تعليق اللعان	٣٢
٢٦٥	أ - التعليق باليمين	٣٣
٢٦٦	ب - التعليق بالمكان	٣٤
٢٦٦	ج - التعليق بحضور جمع	٣٥
٢٦٧	سنن اللعان	
٢٦٧	أ - وعظ القاضى المتلاعنين	٣٦
٢٦٧	ب - قيام المتلاعنين	٣٧
٢٦٧ - ٢٧٢	لعب	١ - ٦
٢٦٧	التعريف	١
٢٦٨	الألفاظ ذات الصلة : النهار	٢
٢٦٨	الحكم التكليفي	٣
٢٦٩	اللعب بالنرد والشطرنج	
٢٦٩	أ - اللعب بالنرد	٤
٢٦٩	ب - اللعب بالشطرنج	٥
٢٧١	شهادة اللاعب بالنرد والشطرنج	٦
	لعبة	
٢٧٢	انظر: لعب، تصوير	
٢٧٢ - ٢٧٤	لعن	١ - ٥
٢٧٢	التعريف	١

٢	الألفاظ ذات الصلة : الب	٢٧٢
	الأحكام المتعلقة باللعن	٢٧٣
٣	من يجوز لعنه ومن لا يجوز	٢٧٣
٤ - ١	لفظ	٢٧٦ - ٢٧٥
١	التعريف	٢٧٥
٢	الألفاظ ذات الصلة : اللغو	٢٧٥
٣	الأحكام المتعلقة باللفظ	٢٧٥
١٠ - ١	لغة	٢٧٦ - ٢٨٠
١	التعريف	٢٧٦
٢	الألفاظ ذات الصلة : الكلام ، البيان	٢٧٦
٤	واضع اللغة	٢٧٧
	الأحكام المتعلقة باللغة	٢٧٧
٥	أولاً : تعلم اللغة :	٢٧٧
٦	أ - تعلم اللغة العربية	٢٧٧
٧	ب - تعلم غير العربي من اللغات	٢٧٨
٨	ثانياً : ترجمة اللغة العربية إلى غيرها من اللغات	٢٧٩
٩	ثالثاً : إتقان القاضي مترجماً	٢٧٩
١٠	رابعاً : قراءة القرآن بغير اللغة العربية	٢٨٠
٧ - ١	لغو	٢٨١ - ٢٨٣
١	التعريف	٢٨١
٢	الألفاظ ذات الصلة : الباطل	٢٨١
	الأحكام المتعلقة باللغو	٢٨٢
٣	أولاً : لغو اليمين	٢٨٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٨٢	كفاية لغو اليمين	٤
٢٨٢	زمن لغو اليمين	٥
٢٨٢	ثانياً: اللغو أثناء خطبة الجمعة	٦
٢٨٣	لغو خطبة الجمعة	٧
٢٨٣ - ٢٨٨	لفظ	١ - ١٣
٢٨٣	التعريف	١
٢٨٤	الألفاظ ذات الصلة : الإشارة، السكوت	٢
٢٨٤	الإحكام المتعلقة باللفظ	
٢٨٤	أ - معرفة المراد عن طريق الألفاظ	٤
٢٨٤	ب - التصرفات المفيدة بالفاظ مخصوصة وغير المفيدة	
٢٨٤	أولاً: في العبادة	٥
٢٨٤	ثانياً: في العقود	٦
٢٨٥	ثالثاً: في الشهادة	٧
٢٨٥	رابعاً: في أيمان اللعان	٨
٢٨٥	ج - الإكراه على التلفظ بالفاظ مخصوصة	٩
٢٨٦	د - قصد معاني الألفاظ	١٠
٢٨٦	هـ - اشتراك لفظ واحد بين معنيين أو أكثر	١١
٢٨٧	و- التصريح والكتابة من الألفاظ	١٢
٢٨٧	ز- النهي عن ألفاظ معينة	١٣
٢٨٨ - ٢٩١	لقب	١ - ٩
٢٨٨	التعريف	١
٢٨٨	الألفاظ ذات الصلة : الاسم ، الكنية	٢
٢٨٩	الحكم التكليفي	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩١	الألقاب المحرمة	٨
٢٩١	إطلاق ألقاب التفضيم على الفسق	٩
٢٩٢ - ٢٩٤	لَفْظ	١ - ٣
٢٩٢	التعريف	١
٢٩٢	الألفاظ ذات الصلة : السحب	٢
٢٩٢	الحكم الإجمالي	٣
٢٩٥ - ٣٠٩	لَفْظَة	١ - ٢٣
٢٩٥	التعريف	١
٢٩٥	الألفاظ ذات الصلة : اللفظ ، الكثر	٢
٢٩٥	حكم الانتقال	٤
٢٩٦	من يصبح منه الانتقال	٥
٢٩٧	الإشهاد على اللفظة	٦
٢٩٨	تعريف اللفظة	٧
٢٩٨	مدة التعريف	٨
٢٩٩	زمان التعريف ومكانه	٩
٢٩٩	مرات التعريف وموئته	١٠
٣٠٠	كيفية التعريف	١١
٣٠٠	تضمين المتنقط	١٢
٣٠١	رد اللفظة إلى موضعها	١٣
٣٠٢	تملك اللفظة	١٤
٣٠٣	الانحجار في اللفظة	١٥
٣٠٤	الشفقة على اللفظة	١٦
٣٠٥	التصدق باللفظة	١٧
٣٠٦	ترك الخاف	١٨

الصفحة	المعنوان	الفقرات
٣٠٦	الجميل على اللقطة	١٩
٣٠٧	رد اللقطة إلى صاحبها	٢٠
٣٠٨	اللقطة في الحرم	٢١
٣٠٨	اللقطة في دار الحرب	٢٢
٣٠٩	زكاة اللقطة	٢٣
٣٢٥ - ٣٢٥	لَقِيط	١٨ - ١
٣١٠	التعريف	١
٣١٠	الإلحاح ذات الصلة : اللقطة ، الضائع	٢
٣١٠	حكم التقاط اللقطة	٤
٣١١	الإشهاد على الالتقاط	٥
٣١٢	الأحق بإمساك اللقطة	٦
٣١٤	السفر باللقطة	٨
٣١٥	حرية اللقطة ورقه	٩
٣١٦	الحكم بإسلام اللقطة أو كفره	١٠
٣١٨	نسب اللقطة	١١
٣٢٢	نقطة اللقطة	١٥
٣٢٤	جناية اللقطة والجناية عليه	١٧
٣٢٥ - ٣٢٨	لَكْنَة	٦ - ١
٣٢٥	التعريف	١
٣٢٥	الإلحاح ذات الصلة ، اللقطة ، النعمة ، النقص	٢
٣٢٦	الأحكام المتعلقة باللكنة	
٣٢٦	الافتداء بالأكثر في الصلاة	٥
٣٢٨ - ٣٣٠	لَحْمٌ	٥ - ١
٣٢٨	التعريف	١

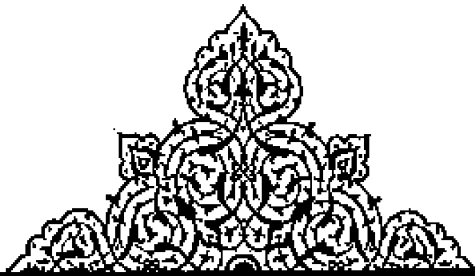


الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٨	الألفاظ ذات الصلة : اغمر، الغمر، الغيبة	٢
٣٢٩	الحكم التكنيفي	٥
٣٣١ - ٣٣٥	لَمَسَ	١٣ - ١
٣٣١	التعريف	١
٣٣١	الألفاظ ذات الصلة : لمس، الماسة	٢
٣٣١	الأحكام المتعلقة باللمس	
٣٣١	لمس المرأة بالنسبة لبعض الوضوء	٤
٣٣٣	أمر لمس الفرج في انتفاض الوضوء	٥
٣٣٣	لمس الحائض والتقاءه والجنب للمصحف	٦
٣٣٣	لمس الصائم للمرأة	٧
٣٣٣	لمس المحرم للمرأة وأثره على النكاح	٨
٣٣٤	اللمس بين الرجل والمرأة للعلاج	٩
٣٣٤	قيام اللمس مقام الرؤية في حصول العلم بالمبيع	١٠
٣٣٤	أمر اللمس في ثبوت حرمة المصاهرة	١١
٣٣٤	الرجعة باللمس	١٢
٣٣٥	لمس الزوج زوجته للظاهر منها	١٣
٣٣٥ - ٣٣٦	لَمَسَ	٥ - ١
٣٣٥	التعريف	١
٣٣٥	الألفاظ ذات الصلة : الكبائر، الصفائر، المعصية	٢
٣٣٦	الحكم الإجمالي	٥
٣٣٧ - ٣٣٩	لَهُوَ	٥ - ١
٣٣٧	التعريف	١
٣٣٧	الألفاظ ذات الصلة : التبع	٢

	الأحكام المتعلقة باللهر	٣٣٧
٢	أ - اللهر بمعنى اللعب	٣٣٧
٤	ب - اللهر بمعنى الغناء	٣٣٨
٥	ضرب الملاهي	٣٣٨
٧ - ١	لواط	٣٣٩ - ٣٤٢
١	التعريف	٣٣٩
٢	الإنفاذ ذات الصلة : الزنا	٣٣٩
٣	الحكم التكليفي	٣٤٠
٤	عقوبة اللواط	٣٤٠
٦	ماثبت به اللواط	٣٤١
٧	القذف باللواط	٣٤١
٥ - ١	لوث	٣٤٢ - ٣٤٩
١	التعريف	٣٤٢
٢	الإنفاذ ذات الصلة : الشهمة	٣٤٢
٣	الحكم الإجمالي	٣٤٣
٥	مسفطات اللوث	٣٤٧
	لوث	٣٤٩
	انظر: تمزير	
٩ - ١	لوث	٣٤٩ - ٣٦٠
١	التعريف	٣٤٩
	الأحكام التي تتعلق باللون	٣٤٩
٢	أثر نشير لون الماء في الطهارة	٣٤٩

الصفحة	العنوان	المقررات
٣٥١	حكم إزالة لون النجاسة	٣
٣٥٢	أثر اللون في لبس الثياب	٦
٣٥٢	أثر تغير اللون في الجنابة	٧
٣٥٥	أثر اللون في ضمان الغصوب	
٣٥٥	تلوين الثعالب الغصوب بلون من عنده	٨
٣٥٨	أثر اختلاف اللون في ضمان الأجير	٩
٣٦٨ - ٣٦٠	ليلة القدر	١ - ١٠
٣٦٠	التعريف	١
٣٦١	الأحكام المتعلقة بليلة القدر	
٣٦١	فضل ليلة القدر	٢
٣٦٢	إحياء ليلة القدر	٣
٣٦٢	اختصاص الأمة المحمدية بليلة القدر	٤
٣٦٣	بقاء ليلة القدر	٥
٣٦٤	عمل ليلة القدر	٦
٣٦٧	ما يشترط لنيل فضل ليلة القدر	٨
٣٦٧	علامات ليلة القدر	٩
٣٦٨	كتمان ليلة القدر	١٠
٣٦٩	تراجم الفقهاء	
٣٩٥	مهرس تفصيلي	





تم بحمد الله الجزء الخامس والثلاثون من الموسوعة الفقهية  
ويليه الجزء السادس والثلاثون وأوله مصطلح : ما تم

